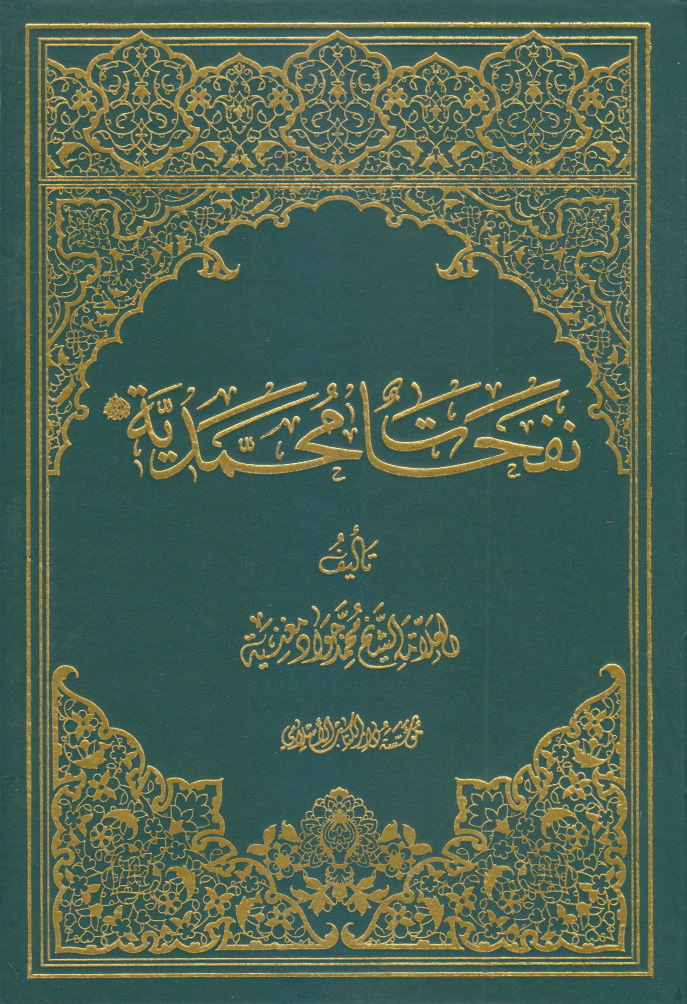


نفحات محمدية
تأليف
العلامة الشيخ محمد جواد مغنية
مؤسسة دار الكتاب الإسلامي


نفحات محمدية





تأليف

العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

مؤسسة
دار الكتاب الإسلامي

الكتاب: .... نفحات محمدية ﷺ

المؤلف .... العلامه محمد جواد مغنيه ﵀

الناشر................................. مؤسسة دارالكتاب الاسلامي

الطبعة .... الاولى / ١٤٢٧ هـ. ق / ٢٠٠٦ م

المطبعة .... مطبعة ستار

عدد المطبوع .... (٣٠٠٠) نسخه

الترقيم الدولي: ٥ - ١٣٧ - ٤٦٥ - ٩٦٤

ISBN: 964 - 465 - 137 - 5

فَهْرِس المَوضُوعَات

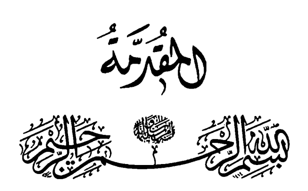
نُبُوّة مُحَمَّد ﷺ

فِي العَقِيدَة وَالسّلُوك

الحَيَاة الزَّوجِيَّة

نَظْرَة الإِسْلاَم إِلَىٰ: الشّيُوعِيَّة وَالرَّأسْمَاليَّة





حَمْداً لله عَلىٰ إِفضَالِهِ، وَصَلاَة عَلىٰ الرَّسُول وَآله الأَئِمَّة رُوَاة

وَبَعْد:

فَقَدْ كَان المَفرُوض أَنْ يَنْتَقل بِي ٱلْـقَلَم مِـن كِـتَاب « فِـي ظِـلاَلَ الصَّـحِيفَة السَّجاديَّة » إِلىٰ كتَاب « مِن آثَار أَهْل البَيْت ». هَكَذَا كَان العَزْم، وَلَكـن شَـاءَت الظُّرُوف أَنْ يَكُون كتَاب « الخُمَيني وَالدَّولَة الإِسْلاَمِيَّة » الَّذي نَشـرَتهُ دَار العِـلْم للمَلاَيِّين، هُو الأَسْبَق فِي التَّرتِيب.

وإِذَا أَخرَت الظُّرُوف المُقَدَّم فَقَدْ غَيّرتُ ٱسمهُ أَيضاً حَيْث لاَحظتُ، وَأَنَا أَبْحَث وَأُنقّب عَن آثَار أَهْل البَيْت عليهم السلام أَنَّ أَقوَالَهُم بالكَامِل هِي رُوَايَة ثَابتَة صَائِبَة عَـن جَدّهم رَسُول الله صلى الله عليه وآله. وَمِنْ أَجل هَذَا جَعَلهُم عِدْل ٱلْقُرْءَان حُجةً وَهدَايَةً، كمَا فِي حَدِيث الثَّقَلَين [١]، وَقَد أَعْلنُوا ذَلِكَ مَرّات فِي أَسَالِيب شَتّىٰ، وَحَذّرُوا شِيَعتهُم أَنْ

---

(١) قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: « إِنِّي تَاركٌ فِيكُمْ الثَّقَلَين مَا إِنْ تَمسَّكتُم بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدي، أَحَدُهُما أُعظَمُ مِـنَ الآخر، كتَابُ اللهِ عزّوجلّ حَبلٌ مَمدُودٌ مِنْ السَّمَاء إِلىٰ الأَرْض، وَعِترَتي أَهْل بَيْتي، وَلَنْ يَفْترِقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوْض؛ فَأَنْظرُوا كَيفَ تَخْلُفُوني فِيهِمَا ».

⇔ أُنظر، سُنن التِّرمِذي: ٥ / ٦٦٣ح ٣٧٨٨، و: ١٣ / ١٧١ح ٢٧٩٠، صَحِيح مُسْلِم: ٤ /فَضَائِل عَليّ ح ٣٦ و ٣٧ و: ٧ / ١٢٠، سُنن الدّارِمِي: ٢ /فَضَائِل اَلقُرآن، وخصَائص النَّسَائِي: ٥٠، تَذكرَة الخوَاصّ: البَاب ١٢، وَأُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢ / ١٢، وتَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٠٢، والمُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ١٠٩، وَمُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٣٠، و: ٣ / ١٧ ح ١١٤٧ و ص ٣٢ و ص ٣٣٨، و: ٦ / ٣٦٩ و ٤٣٨، والصَّوَاعِق الُمحرِقَة: ٢٥ المَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة بِمِصْر، وَص: ٤١ المَطْبَعَة الُمحَمَّدية بمِصْر، وَمَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعِي: ٩ / ١٦٢ و ١٦٤، وَتَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٢ / ٤٥ ح ٥٤٥، وكَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١ / ١٦٨ ح ٩٥٩ الطَّبعَة الأُولَىٰ، ويَنَابِيع المَوَدَّة: ٣٧ طَبع إِسلاَمبُول، تَفسِير اَبن كَثِير: ٤ / ١١٤ و: ٥ / ٥٩، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢ / ٢٩٧ ح ١٠٢١... إلخ).

أُنظر، البُخَارِيّ فِي صَحِيحه: ٢ / ٢٠٠، وَمُسْنَد أَبِي دَاود الطَّيَالِسِي: ١ / ٢٨ / ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣، وَسُنَن اَبْن مَاجه: ح ١١٥، الأُصُول الثَّمَانِيَّة: ٦٧، مُستَدرك الحَاكِم: ٣ / ١٠٩، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحِيىٰ اَبن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٥٩، الأَمالي الخَمِيسِيَّة: ١ / ١٥٦. هَذَا الحَدِيث الأَخذ وَالعَمَل بِهِ ثَقِيل وَخَطِير؛ وَلِذا سُمّي «بِحَدِيث الثَّقَلَين» ـ كتَاب الله وَالعِتْرَة.

وَحَدِيث الثَّقَلين:

رَوىٰ هَذَا الحَدِيث الكَثِير مِن الصَّحَابَة وَغَيرهم مِن الثِّقَات بشهَادَة أَهْل السُّنَّة، وَسَجّلَه عُلمَاؤهُم فِي كُتب عَلىٰ سَبِيل المِثَال:

أُنظر، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤ /فَضَائِل عَليّ ح ٣٦ و ٣٧ و: ٧ / ١٢٠، وَسُنن التِّرمِذي: ٥ /بَاب ٣٢، و: ١٣ / ١٧١، سُنن الدّارمِي: ٢ / ١٧٩ ح ٢١٦٩، وَمُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ١٨٥، و: ٣ / ٢٥٩، و: ٦ / ٢٩٨ طَبْعَة المَيمِنِية بمَصْر، وطَبقَات اَبن سَعد: ٨ / ١٣٥ طَبْعَة أُوربا، وَصَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ٣ / ١٣٧، و: ٤ / ٢٢، صَحِيح الإِمَامِمُسْلِم: فَضَائِل أَهْل الْبَيْت عليهم السلام: ٢ / ٣٦٨ ح ٣١ و ٣٤، طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٤ / ١٩٨، و: ٥ / ١٩٨، سُنن التِّرمِذي: ٥ / ٣٢٧ ح ٣٢٠٥، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٣١ ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ ح ٣٩٦٣ و: ١٣ / ٢٤٨، تَهذِيب التَّهذِيب: ٢ / ٢٩٧، شَوَاهد التّنزيل لقوَاعد التّفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبِيد الله بن عَبد الله النّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني: ٢ / ٣٩ ح ٦٥٩ و ٧٠٦ و ٧٠٧ ـ ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧٢٠ و ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٩ و ٧٣١ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٤٠ و ٧٤٧ و ٧٤٨ ⇔

⇔ و ٧٥٢ و ٧٥٥ و ٧٥٧ ـ ٧٦١ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٨، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحيحَين : ٣/ ١٤٧، ٥/ ١٩٨، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين، لجَمَال الدِّين مُحَمَّد أبن يُوسُف بن الحَسَن بن مُحَمَّد الزَّرَنْدي الحَنَفي المُتوفّىٰ سَنَة (٧٥٠هـ) : ١٣٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩، ١٣٣، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِبِ العَشْرَة : ٢/ ٢٤٨ الطَّبعَة الثَّانِيَة، مَطَالب السّؤول لِابْن طَـلْحَة الشَّـافعي : ١/ ١٩، ذَخَائِر العُقْبىٰ فِي مَنَاقِب ذَوْي القُرْبىٰ : ٢٣، تَفْسِير أبن كَثِير : ٣/ ٤٨٣، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبع الفَوَائِد للهَيْثمي الشّافِعي : ٧/ ٩١، و : ٩/ ١٦٨، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسُّيوطي : ١٦٩، مشكَاة الـمَصَابِيح للعُمري : ٣/ ٢٥٤.

أُنظر، فَتْح القَدِير للشّوكَاني : ٤/ ٢٧٩، كفَايَة الطَّـالب للـحَافظ الكَـنجي الشَّـافعي : ٥٤ و ٣٧٣ و ٣٧٤ طَبعَة الحَيدريّة، نُظم دُرَر السِّمطَين للزَّرندي الحَـنفي : ١٣٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩، ١٣٣، الرِّيَـاض النَّضرَة لمُحبّ الدِّين الطَّبري الشَّافعي : ٢/ ٢٤٨ الطَّبعَة الثَّانِيَة، يَنَابِيع المَوَدَّة للقُندوزي الحَنفي : ١٩٣ و ٢٣٠ طَبعَة إسْلاَمبُول، ١٠٧ و ١٠٨ و ١٩٤ و ٢٢٨ ـ ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٨١ و ٢٩٤ طَبعَة إسْلاَمبُول، تَأرِيخ أبن عسَاكر الشّافِعي : ١/ ٢١ ح ٣ و ص ١٨٤ و ٢٤٩ و ٢٧١ ـ ٢٧٣، التَّفْسِير الكَبِير للـفَخر الرَّازي : ٢/ ٧٠٠.

أُنظر، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ بهَامش مُسْنَد الإمَام أَحمَد : ٥/ ٥٣، مَـصَابِيح السُّـنّة للـبَغوي الشَّافِعي : ٢/ ٢٧٨ طَبعَة محَمّد عَليّ صَبِيح، المُعْجَم الصَّغِير للطَّبرَاني : ١/ ٦٥، مَعَالِم التَّنزِيل للبَغوي الشّافِعي مَطبُوع بهَامش تَفْسِير الخَازن : ٥/ ٢١٣، الصَّوَاعِق المُحرِقَة لِابْن حَجر : ١١٩ و ١٤١ ـ ١٤٣ و ٢٢٧ طَبعَة المُحَمّديَّة، مِرآة الجنَان لليَافعي : ١/ ١٠٩، التَّأرِيخ الكَبِير للبُخَاري : ١/ق ٢/ ٦٩ رَقم ١٧١٩ و ٢١٧٤ طَبعَة سَنَة ١٣٨٢ هـ، أَسْبَاب النّزُول للوَاحدي : ٢٠٣، الإِتْحَاف للشّبرَاوي الشّافعي : ٥، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ بهَامش الإصَابَة : ٣/ ٣٧ طَبعَة السّعَادَة، تَفْسِير الطَّبري : ٢٢/ ٦، تَفْسِير أبن كَثِير : ٣/ ٤٨٣ و ٤٨٤، فَتح البَيَان لصدّيق حَسن خَان : ٧/ ٣٦٥ طَبعَة القَاهرَة، أنسَاب الأَشْرَاف للبَلاَذري : ٢/ ١٠٤ ح ٣٨، فَرَائِد السِّمطَين للحمُويني الشّافِعي : ١/ ٣١٦ ح ٢٥٠، و : ٢/ ٩ ح ٣٥٦ و ٣٦٢ و ٣٦٤، إسعَاف الرّاغبِين للصّبّان بهَامش نُور الأَبْصَار : ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ طَبعَة السّعِيديّة.

جَاء فِي الحَدِيث الشَّرِيف : « وَإِنّي تَارك فِيكُم الثّقلَين : أَوّلهُما، كِتَاب الله، ـ فِيهِ الهُـدىٰ وَالنُّـور، فَخذُوا بِكتَاب الله، وَأستمسكُوا بِهِ، ثُمَّ قَالَ : وَعِترَتِي أَهْل بَيْتِي، أُذكّركُم الله فِي أَهْل بَيتِي، أُذكّركُم الله فِي أَهْل بَيتِي، أُذكّركُم الله فِي أَهْل بَيتِي ..... وفِيهِ : حَتّىٰ يَردَا عَليَّ الحَوض، فَأنظرُوا كَيف تُخلفُوني

⇔

⇐ فِيهما ، رَوَاه التِّرمذي ، وَلَعل فِي هَذَا التَّأكيد إِشَارة إِلَىٰ مَا حَدَث بَعْد لأَهل بَيْتِه مِمَّا كَان وَصْمَة عَلَىٰ المُسْلِمِين ، وَطَعنَة فِي صَمِيم الإِسْلاَم نَجلاَء مَا يزَال يَسِيل دَمهَا طَرِياً عَلَىٰ مَرّ الأَيَّام وَكرّ العصُور » .

أُنظر ، كتَاب النَّوَاة فِي حَقل الحَيَاة ، لمُفتي المُوصل الشَّيخ حَبِيب مُحَمَّد العُبِيدي : ١٠٩ .

وَمَا جَاء فِي مُقَدّمَة التَّفسِير الكَبِير المُسمّىٰ البَحر المُحِيط لمُحَمَّد بن يُوسُف الأُندُلسي مِن عُلَمَاء القَرن السَّادِس الهِجري ... وَعَلَىٰ أَيّة حَال فكُلّ الرِّوَايَات تلتقي فِي مَضمُونهَا عِندَ هَذَا النَّص : « إِنِّي تَركت فِيكُم الثَّقلَين : كِتَاب الله ، وعِتْرَتِي أَهْل بَيْتي ، لَنْ تَضلُوا مَا إِنْ تَمسكتُم بِهِمَا ، وَلَنْ يَفْتَرقا حَتَّىٰ يَردَا الحَوض » .

أُنظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ١٨٥ ، و : ٣ / ٢٥٩ ، و : ٦ / ٢٩٨ طَبْعَة المَيمنِية بمَصْر ، وطَبَقَات ابن سَعد : ٨ / ١٣٥ طَبْعَة أُوربا ، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ : ٣ / ١٣٧ ، و : ٤ / ٢٢ ، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم : فَضَائِل أَهْل الْبَيْت : ٢ / ٣٦٨ ح ٣١ و ٣٤ ، طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي .

أُنظر ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٤ / ١٩٨ ، و : ٥ / ١٩٨ ، سُنن التِّرمِذي : ٥ / ٣٢٧ ح ٣٢٠٥ ، صَحِيح التِّرمِذي : ٥ / ٣١ ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ ح ٣٩٦٣ و : ١٣ / ٢٤٨ ، تَهذِيب التَّهذِيب : ٢ / ٢٩٧ ، شَوَاهد التَّنزيل لقوَاعد التَّفضِيل ، لأَبِي القَاسم عُبيد الله بن عَبد الله النَّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني : ٢ / ٣٩ ح ٦٥٩ و ٧٠٦ و ٧٠٧ ـ ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧٢٠ و ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٩ و ٧٣١ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٤٠ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٥٢ و ٧٥٥ و ٧٥٧ ـ ٧٦١ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٨ ، المُسْتَدرَك لِلحَاكِم : ٣ / ١٤٧ ، ٥ / ١٩٨ ، نُظم دُرر السِّمطَين : ١٣٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩ ، ١٣٣ ، الرِّيَاض النَّضرَة : ٢ / ٢٤٨ الطَّبعَة الثَّانِيَة ، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشَّافعي : ١ / ١٩ ، ذَخَائِر العُقبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوِي القُرْبىٰ : ٢٣ ، تَفْسِير ابن كَثِير : ٣ / ٤٨٣ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٧ / ٩١ ، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسُّيوطي : ١٦٩ ، مشكَاة المَصَابِيح للعُمَري : ٣ / ٢٥٤ .

وَيَتلخص مَعْنَىٰ الحَدِيث أَنَّ الْقُرْءَان وَالآل يَنُوبَان عَن النَّبيّ مِن بَعدَه فِي إِرشَاد الخَلق إِلَىٰ الحَقّ ، وأَنَّ كُلّ وَاحد مِنْهُمَا هُو حُجّة الله عَلَىٰ عِبَاده ... وَقَوْل النَّبيّ ﷺ : « لاَ يَفتَرقَان » إِشَارَة صَرِيحَة إِلَىٰ أَنَّ أَهْل الْبَيْت هُم تُرجمَان الْقُرْءَان ، وَلسَانه النَّاطق ، وأَنَّ قَولهُم قَوْلَه ، وَفِعلهُم تَعبِير وَتَفسِير عَن حَلاَله وَحَرَامه ، وَتَعَالِيمه وَأَحكَامه .

أُنظر ، صَحِيح التِّرمِذي : ٥ / ٢٩٧ ح ٣٧٩٨ و : ١٢ / ١٢٦ ، وجَامع التِّرمِذي : ٢ / ٢١٣ ، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي : ١ / ٢٠٥ ، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٦ / ٣٥٦ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٧ / ٢٣٥ و : ٩ / ١٣٤ ، تَأرِيخ بَغدَاد : ١٤ / ٣٢١ ، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة : ⇐

⟷ ١ / ٧٨، شَرح الأخْبَار للقَاضي النّعمان المَغربي: ٢ / ٦٠، رَبيع الأَبرَار للزّمَخشري: ١ / ٨٢٨، فرَائد السّمْطَين: ١ / ١٧٧ ح ١٣٨، المنَاقب لِابْن المغَازلي: ١١٧ و ٢٤٤، وَالمُستدرَك: ٣ / ١٩ و ١٢٤، العِقد الفَريد: ٣ / ١٠٨ الطّبعة الثّالثة، تَأريخ أبن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ: ٣ / ١١٩ ح ١١٦٢ و: ٢ / ٤٢ / ٤٤٩، كَنْزُ العُمّال للمتّقي الهِنديّ: ١١ / ٦٠٣ ح ٣٢٩١٢، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢ / ٢٨١ الطّبعة الأُولَىٰ، فَضل آل ٱلبَيْت للمَقرِيزِي: ٦٠، جوَاهر المطَالِب فِي مَناقب الإمَام عَليّ لِابْن دِمَشق: ١ / ٣٤٣، المِلَل وَالنِّحل: ١ / ١٠٣.

وفِي ذَلكَ يَقُول الإِمَام زَين العَابدِين عليه السلام:

« أَللّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَهُ « ٱلقُرءَان » عَلَىٰ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُجْمَلاً، وَأَلْهَمْتَهُ عِلْمَ عَجَائِبِهِ مُكَمَّلاً، وَوَرَّثْتَنَا عِلْمَهُ مُفَسَّراً ».

أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجَّاديَّة: الدُّعَاء الثّاني وَالأَربعُون دُعَاؤُهُ عِنْدَ خَتْمِهِ ٱلقُرءَان.

وفِي أُصُول الكَافِي عَن أَهْل ٱلبَيْت أَنَّهم المَعنيُّون بالّذين أُوتُوا العِلْم فِي هَذِهِ الآيَة: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ ٱلعَنْكَبُوت: ٤٩.

أُنظر، الكَافي: ١ / ٢١٣ ح ١ و ٣، دَعَائِم الإِسْلَام للنُّعمَان المَغْربي: ١ / ٢٣، مُستَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّوري: ١٧ / ٢٧ ح ٥ و ٦.

وَأَنّهم المُصطَفُون المَعنيُّون بقَوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ ؟ فَاطِر: ٣٢.

أُنظر، عُيون أَخبَار الإِمَام الرِّضَا: ٢ / ٢١٤، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٦٢٣، مُسنَد الإِمَام الرِّضَا: ٢ / ١١٩، التَّفْسِير ٱلكَبِير للفَخر الرَّازي: ٨ / ٨٥ و ٨٦ طَبْعَة البَهيَة بمَصْر، و: ٢ / ٦٩٩ طَبْعَة دَار الطِّبَاعَة العَامرة بمَصْر، دَلَائِل النُّبُوَّة لأَبي نَعِيم: ١ / ٢٩٧، فَرَائد السِّمْطَين للحمُويني: أَوَائِل السِّمط الثَّانِي ح ٣٧١، السِّيرَة ٱلحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ٣ / ٢١٢ طَبْعَة البَهيَة بمَصْر، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلَان بهَامش السِّيرَة ٱلحَلَبِية: ٣ / ٥، أَحْكَام ٱلقُرْآن للجصّاص: ٢ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ طَبْعَة عبد الرَّحْمَان مُحَمَّد بمَصْر و ٢٩٥ الطَّبعة الثَّانِيَة تَحقِيق: الفَمحَاوي، التّسهيل لعُلوم التّنزيل للكَلبي: ١ / ١٠٩، فَتح ٱلبَيَان فِي مقَاصد ٱلقُرآن: ٢ / ٧٢، زَاد المَسير لِابْن الجَوري: ١ / ٣٩٩، جَامع الأُصُول لِابْن الأَثِير: ٩ / ٤٧٠، تَفْسِير الحَبري: ٥٠، المُسْتَدرَك لِلحَاكِم: ٣ / ١٥٠، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَساكر: ١ / ٢٥٥ الطّبعَة الثَّانِيَة، تَفْسِير الجَلَالَين للسّيوطي: ١ / ٣٣ طَبْعَة مَصْر و ٧٧ طَبْعَة دَار ٱلكِتَاب العَرَبِي بَيْرُوت.

⟷

↔ وَحَدِيث الثَّقَلَين؛

أُنظر، حَدِيث الثَّقَلَيْن: (صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤/فَضَائِل عَـلِيّ ح ٣٦ و ٣٧، وسُـنن التِّـرمِذي: ٥/بَاب ٣٢، وسُنن الدَّارِمِي: ٢/فَضَائِل ٱلْقُرْآن، وَخصَائِص النِّسَائي: ٥٠، وذَخَائِر الْعُقْبَىٰ للمُحبّ الطَّبَرِيّ: ١٦، وتَذكِرَة الخوَاصّ: البَاب ١٢، وَأُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِـير: ٢/١٢، وتَأْرِيـخ اليَـعقُوبي: ٢/١٠٢، والمُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣/١٠٩، ومُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٣/١٧ و ٥/١٨١ و ٣٧١، والصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ٢٥ المَطْبَعة المِيمَنِية بمَصْر، و ص: ٤١ المَطْبَعة الْمحَمَّدِية بمَصْر، ومَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٩/١٦٤، وتَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٢/٤٥ ح ٥٤٥، وكَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١/١٦٨ ح ٩٥٩ الطَّبعة الأُولَىٰ، ويَنَابِيع المَوَدَّة: ٣٧ طَبع إِسلاَمبُول... إلخ).

أُنظر، البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٢/٢٠٠، وصَحِيح مُسْلِم: ٧/١٢٠، والتِّرمِذي: ١٣/١٧١، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ١/٢٨/٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣، وَسُنن ابن مَاجَه: ح ١١٥، وأَحمَد فِي مُسْـنَده: ١/١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٣٠، و: ٣/٣٢ و ٣٣٨، و: ٦/٣٦٩ و ٤٣٨، ومُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٢/٣٣٧، وطبقَات ابْن سَعد: ٣/١ و ١٤ و ١٥، ومَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٩/١٠٩.

تَفْسِير وَبَيَان لِهَاتَين الآيَتَين.

أُنظر، الأُصُول الثَمَانِيَّة: ٦٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٩/١٦٢، مُسْتَدرك الحَاكِم: ٣/١٠٩، ابن كَثِير: ٥/٢٠٩، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحْيَىٰ ابن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٥٩، الأَمالي الخَمِيسِيَّة: ١/١٥٦. هَذَا الحَدِيث الأَخذ وَالعَمَل بِهِ ثَقِيل وَخَـطِير؛ وَلِـذا سُـمّي «بِـحَدِيث الثَّقلين» ـ كتَاب الله وَالعِترَة.

أُنظر، تَفْسِير الطَّبري: ٩/٦، مَجْمَع البَيَان: ٦/١٥٩، تَنْبِيه الغَافِلِين: ٢٦٧، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ١٢٤.

حَدِيث كتَاب الله وَسُنَّتي:

جَاءَ فِي بَعْض الأَحَادِيث أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي تَركت فِيكم الثَّقلين: كِتَاب الله وَسُنَّتي».

أُنظر، العَلَل لأَحمَد بن حَنبَل: ١/٩، المُسْتَدرك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ١/١٧٢ ح ٣١٩، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠/١١٤، سُنن الدَّار قُطني: ٤/٢٥٤ ح ١٤٩، إِعتقَاد أَهْل السُّنَّة: ١/٨٠ ح ٩٠، الـبَيَان والتَّعرِيف لِابْن حَمزَة الحَنفي: ٢/١١، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ٢٤/٣٣١، شَرْح الزَّرقَاني: ٤/٣٠٨، ↔

يَظنُّوا بِهم أَكْثر مِن حَفظَة وَحُمَاة لِمَا جَاء بِهِ جَدّهم الأَعْظَم ﷺ. وَمِن ذَلكَ قَولِهم:

↔ مِيزَان الإعتدَال للذَّهبي: ٣/٣١٥ح ٣٨٣٦، الإحكَام لإبْن حَزم: ٦/٢٤٣، أَبْجَد العُلُوم العَرشي المَرقُوم فِي بَيَان أَحوَال العُلُوم لصِّديق بن حَسَن القنُوجي: ١/٢٢٩، نَشْر دَار الكُتب العِلميّة بَيرُوت سَنَة ١٩٧٨م، تَحقِيق: عَبدالجَبّار زكّار.

بَدَلاً مِن عِتْرَتي، فَأي الحَدِيثَين أَوثَق؟ وَإنْ كَانَا فِي الصِّدق سوَاء فَمَا هُو وَجْه الجَمع؟.

الجَوَاب:

إنَّ أَتبَاع الرَّسُول والعَمَل بسُنّته مِن ضَرُورَات الدِّين بالإتّفَاق، كَمَا سَبقَت الإشَارَة، وَمَن أَنْكَر ذَلكَ فَقَد أَنْكَر الإسْلاَم، وَعَانَد ٱلْقُرْءَان الَّذِي قَالَ: ﴿وَمَآ ءَاتَـٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَـٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ ٱلْحَشر: ٧.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ٱلنِّسَاء: ٦٥.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ ٱلنِّسَاء: ٨٠.

وإذَن فَلاَ مُبَرِّر إطلاَقاً للبَحْث عَن سَنَد حَدِيث «سُنَّتي»، وَالمُقَارنَة بَينَه وبَين سَنَد حَدِيث «عِتْرَتي» ثُمَّ الحُكم بأَنَّ الأَوَّل أَصحّ وَأَوثَق كَمَا فَعل بَعْض شيُوخ السُّنَّة! إذْ المَفرُوض أَنَّ مَضمُونَه ثَابت كَالشَّمس حَتَّىٰ وَلَو سَكتَت السُّنَّة عَنْهُ، وَهَل يَسُوغ لعَاقل بأَنْ يَقُول: فِي رَأيي أَنَّ الشَّمْس مَوجُودَة، أَو فِي رَأيي مَن رَوىٰ أَنَّ لَهَا ضيَاء وَسنَاء فَهُو صَادق فِي روَايَته.

أَمَّا وَجْه الجَمع فَهُو أَنَّ حَدِيث «عِتْرَتي» تفسِير وَبَيَان لحَدِيث سُنّتي أَنَّ لسُنّته ﷺ فَردَين: مَا يَصْدر عَنْهُ، وَمَا يَصْدر عَن عِتْرَتَه وَكأَنَّه يَقُول: أَنَّ وجُود عِتْرَتي مِن بَعْدي أمتدَاد لوجُودي بالذَّات مِن حَيْث بَيَان الحَقّ، وَالحجّة عَلىٰ الخَلق تَمَاماً كَالْقُرْءَان الكَرِيم... وَيُؤيد ذَلكَ قَولَه ﷺ: «النُّجُوم أَمَان لأَهل السَّمَاء، وَأَهْل بَيْتي أَمَان لأُمّتي... نَحْنُ أَهْل بَيْتٍ لاَ يُقَاس بِنَا أَحَد».

أُنظر، ذَخَائِر العُقْبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوِي القُرْبىٰ: ١٧، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٧/٢٥، طَبعَة بَغدَاد، تَسدِيد القَوس فِي تَرتِيب مُسْنَد الفِرْدَوْس مَخطُوط وَرَقَة (٢٦٦)، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢/٤٨٦ح ٣٦٧٦، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١/٧١ح ٢، مناقب أَمِير المُؤمِنين للكُوفي: ٢/١٤٢ح ٦٢٣، فرَائد السِّمطَين: ٢/٤٢٣ح ٥١٧، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٢/ح ٣٤١٩٠، بشَارة المُصْطَفىٰ: ٣٢، مِنَة مَنْقَبة: ٦٥، تَذكرَة الخوَاصّ: ١٨٢، فَضَائل الصَّحابة لأَحمد أبن حَنْبل: ٢/٦٧١ح ١١٤٥، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٤/٣١١ح ٦٩١٣. تَذكرَة الخوَاصّ: ١٨٢، فَضَائِل الخَمسَة مِن الصّحَاح السّتَة طَبعَة حَيدَر آبَاد سَنَة (١٣٢٤هـ). نَقلاً عَن المُستَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/٤٥٨.

«وَالله مَا مَعْنَا مِن الله بَرَاءَة، وَلاَ بَيْنَنا وَبَـين الله قَرَابَة، وَمَا لنَا عَلَىٰ الله حُجّة، وَلاَ نَتَقرّب إِلَىٰ الله إلاّ بالطَّاعَة، فَمَن كَان مِنْكُم مُطِيعاً لله نَـفْعَتهُ وَلاَيَـتنَا، وَمَن كَان مِنْكُم عَاصياً لله لَمْ تَنْفعهُ وَلاَيَتنَا...«مَـا شِـيَعتنَا إلاَّ مَـنْ اَتّـقىٰ الله وَأطَـاعَه...»[1] «مَـا حَدّثناكُم عَن شَيء فَعَن جَدّنَا رَسُول الله نُحَدّث، وَلَو كنَّا نُحَدّثكُم برَأينَا وَهُو إنّا لَكنُا فِي الهَالكِين»[2].

وَمُرَاعَاة للوِئَام وَالإِنْسِجَام بَيْنَ اللّفظ وَمَعنَاه عَدلتُ عَن اَسم «مِن آثَار أَهْـل البَيْت» إلىٰ «نَفَحَات مُحَمَّدِيَّة» عِلْماً بأَنَّ المُحْتَوىٰ وَاحد، وَإِنْ اَخْتَلف العُنوَان. وَذَكرتُ الأَحَادِيث بَيْن قَوسَين «....» فِي صَدْر الكَـلاَم. وَشَـرحـتهَا بـطَرِيقَة مُوجزَة موّضحَة يَفْهمهَا القَارِيء العَادي وَالمُتعلم عَلىٰ السَّوَاء.

الإِسْلاَم:

الإِسْلاَم عَقِيدَة وَمَصدرهَا العَقْل، وَعبَادَة وَدَلِيلهَا الوَحي، وَشَـرِيعَة بـمَعنَاهَا الشَّامل للمُعَاملاَت، والأَخْلاَق وَالمَوَاعظ، وَتَستَمد هَذِهِ الشَّرِيعَة الغَرّاء وَجُودهَا

(١) أُنظر، الكَافِي: ٢ / ٧٤ ح ٣، السّرائِر لإبْن إِدْرِيس: ٣ / ٦٣٦، وَسَـائِل الشّـيْعَة: ١١ / ١٩٥ ح ١٧، أَمَالي الشّيْخ الصّدُوق: ٧٢٥، تَفْسِير أَبي حَمْزَة الثُّمالي: ٩٤، تُحَف العُقُول: ٢٩٥، شَـرح الأَخْـبَار: ٣ / ٥٠١ ح ١٤٣٩، صِفَات الشِّيْعَة للصّدوق: ١١، أَمَالي الشّيخ الطّوسي: ٣٧٥، عَوَائِد الأَيَّام: ٧٧.

(٢) أُنظر، الإخْتِصَاص للشَّيخ المُفِيد: ٢٨٠، بصَائِر الدَّرجَات لإبْن فَرّوخ الصَّفّار: ١ / ٣١٨ بَـاب ١٤، وَقَد جَمَع العَلاَّمَة المَجْلسي مَا وَرَد مِن الأَثَر حَول كُتب الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي مَوسُوعَته «بحَار الأَنوَار»: ٢٦ / ١٨ ـ ٦٦ تَحت عُنوَان «بَاب جِهَات عُلُومِهِم وَمَا عِندهُم مِن الكُتب» فَلاَحظ البَـاب، ح ١، ١٠ و ١٢، ٣٠.

وَصِدقهَا ـ مَا عَدَا العِبَادَات ـ مِن وَاقع الحَيَاة وَمُلاَحظتهَا ، وَلَيْس للشَّرع الإِسْلاَمِيّ فِيهَا إِلَّا التَّقرِير مَع التَّقلِيم وَالتَّطعِيم عَلىٰ أَسَاس العَدْل وَالمُسَاوَاة وَالتَّعَاون عَلىٰ مَصْلَحة الجَمِيع ، وَعَدم العُسر ، وَالحَرَج . وَسَبقت الإِشَارَة إِلَىٰ ذَلِكَ فِي فَصْل الأَغْنِيَاء والفُقْرَاء فِقرَة أَهْل للإِسْلاَم نظَام إِقْتِصَاديّ ؟ .

وَمِن هُنَا جَاء الفَرق بَيْنَ شَرع الإِسْلاَم وَغيره مِن الشَّرَائع الوَضعيّة لأَنَّ هَذِهِ تَقرّ العَادَات وَالأَعْرَاف عَلىٰ علّاتها كوَأد البَنَات فِي الجَاهْلِيَّة[1] ، وَإِبَاحَة اللّوَاط فِي الشَّرِيعَة الإِنْجْلِيزِيَّة[2] ، أَمَّا الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة فَلاَ تَقرّ إِلَّا مَا فِيهِ خَير وَصَلاَح ، وَتَنْهىٰ عَمَّا فِيهِ شرّ وَفَسَاد ، وَتَأتي بجَدِيد مُفِيد . وَمِن هُنَا كَان لهَا صِفَة الدَّوَام وَالثَّبَات وَالصَّلاَح لكُلّ عَصْر وَمُجْتَمع . وَلاَ شَيء فِي تَعَالِيم الإِسْلاَم وَنَبِيِّه ﷺ أَدل عَلىٰ هَذِهِ الحَقِيقَة ، ومِنْهَا مَا يَجدهُ القَارِيء فِي هَذِهِ الصَّفحَات .

هَذِهِ الصَفحَات :

وَهِي لاَ تَحوي كُلّ مَا نَطَق بِهِ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ مِن حِكَم ، وَنَصائِح وَأَيْضاً تَعْمَل إِلَىٰ الكَشْف عَن كُلّ حَقِيقَة اَنطَوت عَلَيهَا وَرمت إِلَيهَا حِكمَة مِن حِكَمِهِ الَّتي

(١) كَقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ ﴾ ٱلتَّكْوِير : ٨ ـ ٩ .

(٢) لَقَد أَبَاحَت الكَنِيسَة الإِنْجلِيزِيَّة اللّوَاط بشَرط أَنْ يَكُون المَفعُول قَادراً عَلىٰ أَنْ يُبَارز الفَاعل مُبَارزَة النّد للنّد . وَأَقرَّ مَجْلس العُمُوم البريطَاني هَذِهِ الفَاحشَة النّكرَاء وَصَاغهَا بقَانُون ، فَٱبْتهج الشَّعب لذَلِكَ أَي ٱبْتهَاج ، وَأَقَام الإِحتفَالاَت العَامَّة ، وَمَارَس فِيهَا عَلناً عَمْليَات اللّوَاط .

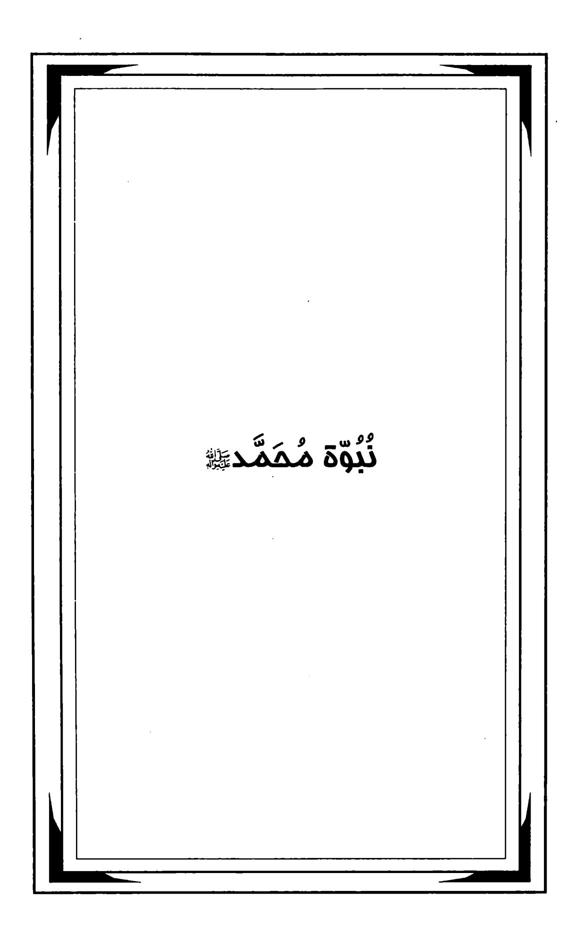
وفِي مَجَلَّة (روز اليُوسف) المَصْرِيَّة تَأرِيخ (٦ آب سَنَة ١٩٧٣ م) كَلْمَة بعُنوَان لمَاذَا عَادوا إِلَىٰ الله ؟ . جَاء فِيهَا « العَودَة إِلَىٰ الله هِي آخر شعَارَات الشَّبَاب فِي الغَرْب . . . وجَاء ذَلكَ مِن رُدُود الفِعْل للإِنْحلاَل وَٱنْتشَار الفَسَاد ومِنْهُ وَصَل عَدَد نوَادي اللّوَاط فِي لَندَن (١٧٦٥٠) ، وفِي الوَلاَيَات المُتَحْدَة إِلىٰ (١٤٥٠٠) ، وَفِي بَاقي أُوروبَا إِلَىٰ (١٦٧٣٠) .

جاءَت فِي هَذَا الكِتَاب، لأَنَّ هَذِهِ المُحَاولَة تَسْتَغرق مُجلّدَات ضَخْمَة وَعَـدِيدَة. وَإِنَّمَا الهَدَف الأَوَّل مِن هَذِهِ الصَّفحَات أَنْ يَقرَأهَا الشَّبَاب المُسْلِم الَّذي لاَ يَعْرف عَن الإِسْلاَم إِلَّا رَسْمه وَعَن نَبِيّه إِلَّا اسْمه[1] وَأَنْ يَمضي فِـي قـرَاءتـهَا بـلاَ سَأم وَمَلَل، وَلهذَا الغَايَة بالذَات اخْترتُ مِن فَيض الرَّسُول ﷺ طَرفاً مِن كَلمَاته القِصَار الجذّابَة فِي أُسلُوبهَا، الأَخّاذَة فِي مُحتوَاهَا، لأَنّه حَقِيقَة وَاقعَة يَحسّها كُلّ إِنْسَان مِن أَعْمَاقه، وَيَحيَاهَا فِي أَفْعَاله.

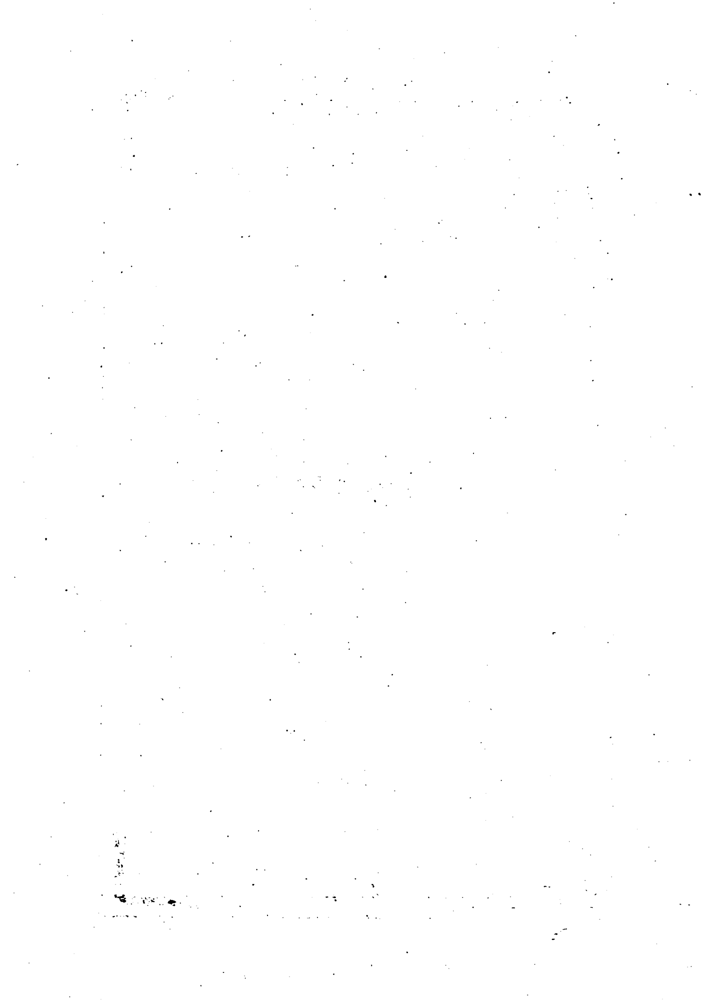
وَهُو سُبْحَانه المَسْؤول أَنْ يُوفقنَا إِلَىٰ الَّتي هِي أَزْكىٰ وَأَرضىٰ. وَالصَّلاَة عَلىٰ النَّبيّ المُصْطَفىٰ وَآله الأَطْهَار.

---

(١) فِي كِتَاب الإِسْلاَم فِي نَظَر العَرَب: ٣٠ قَال: (بَايرد دودج) الرَّئِيس الأَسبَق للجَامعَة الأَمريكيّة فِـي بَيْرُوت: «يَلوح لِي أَنَّ هُوليُود قَد أَثَّرت فِي الجِيل الحَاضر مِن المُسْـلِمِين أَكْـثَر تَأْثِـير مَـدَارسـهِم الدِّينيَّة». (مِنْهُ ﷺ).



نُبُوّة مُحَمَّد ﷺ



حَوْل شَخْصيَّة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ

قَبل الحَدِيث عَن نَـفْحَات الرَّسُـول ﷺ وَعَـبْقَاته، أَبـدَأ هَـذَا الحَـدِيث عَـن شَخْصِّيته وَعَظَمته، وَهِي مَجَال خَصْب لكُلِ بَاحث مُنْصف مُسْلِماً كَـان أَو غَـيْر مُسْلِم، وَمَا مِن شَكّ أَنَّ شهَادة غَير المُسْلِم هُنَا أَثْقل وَزْناً، وَأَبعَد أَثراً مِن شـهَادَة المُسْلِم، لأَنَّهَا وَلِيدَة البَحث الدَّقِيق، وَالفِكْر البَعِيد عَن الهَوىٰ وَالتَّعصب، وَفِـيمَا يَلي أَعْرض جَانباً مِن آرَاء قَادَة الفِكْر الأُوروبي وَنَـظرتهُم إِلَـىٰ نَـبيّ الإِنْسَـانِيَّة وَدَعوَته وَرِسَالته:

قَال (برنَاردوشو): «إِنَّ رَجُلاً مِثْل مُحَمَّد لَو تَسَلّم زمَام الحُكم المُطلَق اليَوم فِي العَالَم كلّه لَتمَّ لهُ النَّجاح فِي حُكْمه، وَقَاده إِلَىٰ الخَير، وَحلّ مشَاكـله بـوَجه يُحقّق للعَالَم السَّلاَم وَالسَّعَادة المَنْشُودَة»[1].

وَقَال (دِيورَانت) صَاحب قصّة الحَضَارَة: «إِذَا حَكمنَا عَلىٰ العَظمَة بمَا كَـان للعَظِيم مِن أَثَر فِي النَّاس، قُلنَا: إِنَّ مُحَمَّداً كَان أَعْظَم عُظمَاء التَّأرِيخ». وَفي مَجلّة العَرَبي الكُويتيَة مَقَال للأُستَاذ أَحْمَد بهَاء الدِّين، جَـاء فِـيهِ: «ظَـهَر أَخـيراً فِـي الوُلاَيَات المُتَّحْدَة كتَاب جَدِيد للدّكتُور «مايكل هارث» وَمَوضُوعه أَهـم مِـئَة

(١) أنظر، مَنَاهل العِرفَان فِي عُلُوم القُرْءَان: ٢ / ١٠٩.

رَجُل فِي التَّأريخ الإنْسَاني كُلّه، وَقَد أخذَ المُؤلف عَلىٰ نَفْسَه أنْ يُرَتب المِئَة فِي الذِّكر تَبعَاً لأَهميَة كُلّ وَاحد مِنْهُم، فالأَوّل عَظْمَة هُو الأَوَّل ذِكراً، وَقَد اَخْتَار الأَوَّل مِن المِئَة مُحَمَّداً. وَيَدلنَا هَذَا ـ كَمَا قَالَ بَهَاء الدِّين ـ أنَّ المُؤلف عَلىٰ دَرجَة عَاليَة مِن التَّجَرد وَعَدم الإنْحيَاز لأَنّه مَسِيحي عِلْماً بأنّه جَعَل المَسِيح فِي الرَّقم الثَّالث، وَمُوسىٰ فِي الرَّقم السَّادِس»[1]. وَيُطَالع القَاريء مَقَال حَوْل هَذِهِ المَوضُوع فِي الصَّفحَات التَّاليَة. إلَىٰ كَثِير مِن هَذِهِ الشَّهادَات المُدونَة فِي بطُون الكُتُب وَعَلىٰ صَفْحَات المَجلَّات وَالجَرَائِد، وَأَيضَاً فِي كُتُب الغَرْب أكَاذِيب وَإفْترَاءَات عَلىٰ الإسْلاَم ونَبيّه عَنْ تَعَصُب وَحِقد وَسُوء القَصْد... وَأَفْضَل السُّبل لدَحض كُلّ شُبهَة وَفِريَة أَنْ نَنْشر الإسْلاَم كَمَا هُو فِي وَاقعَة عَلىٰ العَالَم كُلّه بشَتّىٰ الأَسَالِيب وَفي جَمِيع اللُّغَات، لأَنَّ الحَقِيقَة إذَا ظَهرَت جَليَة فَعلَت فِعْلهَا، وَأَثَرت أَثرهَا حَتّىٰ فِي نُفُوس الأَعدَاء الأَلدَاء.

وَقَد أَشَار ٱلْقُرْءَان الكَرِيم إلَىٰ هَذِهِ الحَقِيقَة فِي الآيَة: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَاتَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[2]. فَقَدْ كَان عُتَاة الشِّرْك مِن قُرَيْش يَصْدُون النَّاس عَن مُحَمَّد ﷺ وَالإصْغَاء إلَىٰ ٱلْقُرْءَان كَيلاَ يُدينُوا بالإسْلاَم مِن حَيْث لاَ يَشْعرُون حَتّىٰ الوَلِيد بن المُغِيرَة أَحد رُؤوس الشِّرْك وَقَف مَأخُوذاً حِينَ سَمع آيَات مِن الذِّكر الحَكِيم وقَالَ: «إنَّ لَهُ لحَلاَوَة، وإنَّ عَلَيهِ لطَلاَوَة، وَإنَّ أَعلاَه لمُثْمِر، وَإنَّ أَسْفَله لمُغدِق... وَإنَّه ليَعلُو وَلاَ يُعلىٰ عَلَيهِ»[3]. وقَالَ آخرُون:

---

(١) أُنظر، مَجلَّة العَرَبيّ الكُوَيتِيَّة فِي العَدَد (٢٤١). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) فُصِّلَتْ: ٢٦.

(٣) أُنظر، لإسْتِيعَاب لابْن عَبْدالبرّ: ٢ / ٤٣٣، تَفْسِير مُقَاتل بن سُليمَان البَلخي الأَزْدِيّ الخرَاسَاني: ↔

« ... لمُحَمَّد سَاحِر وَشَاعِر »[١]... وَهذَا القَول إقرَار وَإعْترَاف بأَنّ ٱلْقُرْءَان يُذْهل العُقُول، وَيُخرس الأَلْسُن.

وَفي كِتَاب المَذَاهب الكُبْرىٰ فِي التَّأرِيخ تَألِيف: « البان ج ـ وَيدجيري » تَرجَمَة (ذوقان قرقوط): « أَمَّا مُحَمَّد فقَد كَان آخِر الأَنْبيَاء وَأَهمّهم جَمِيعاً. كَذَلِكَ تَجْد الإِنْسَانِيَّة فِي ٱلْقُرْءَان قَوَاعد سُلوكهَا، وَفِي الصَّلاَة الإِتّصَال بالله. وَبالتَّالي فَإِنَّ تنْزِيل ٱلْقُرْءَان يُشَكّل نُقْطَة ٱنْعطَاف فِي التَّأرِيخ »[٢].

وهَكَذَا يَفْرض ٱلْقُرْءَان عَظَمتهُ عَلىٰ عُلَمَاء وَفلاَسفَة غُربَاء مَشهُورِين كَتبُوا فِي تَأرِيخ الإِنْسَان وَالأَديَان وَالمَذَاهِب، وَشَهدُوا عَن عِلْم اليَقِين أَنَّ ٱلْقُرْءَان أَحْدَث ٱنْقلاَباً عَالمِياً فِي العَقَائِد، وَالمَنَاهج، وَالشَّرَائِع، وَالسُّلُوك، والأَخْلاَق، وَمَا مِن أَحَد يَسْتَطِيع أَنْ يَنْقُض أَيَّة حَقِيقَة مِن حقَائِقه. وَصَدَق الله العَلّي العَظِيم: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ

⇐ ٤١٤، جَامع الْبَيَان لِابْن جَرير الطَّبَري: ٢٩/١٩٦، تَفْسِير السَّمرقَنْدي لأَبي اللَّيث السَّمرقَنْدي: ٢/٢٨٨، تَفْسِير الثَّعلبي: ١٠/٧٢، تَفْسِير البَغَوِيّ: ٤/٤١٥، تَفْسِير النَّسفي: ٢/٢٦٨ و: ٤/٢٩٥، المُحَرّر الوَجِيز فِي تَفْسِير الكتَاب العَزِيز لِابْن عَطية: ٣٩٥، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢٠/١٠١ و: ٣٠/٢٠١، تَفْسِير القُرطُبي: ١٠/١٦٥ و: ١٩/٧٤، تَفْسِير ابن كَثِير: ٤/٤٧٢، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢/٩٠، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٢/٢١٠ رَقم « ٢١٨٦ »، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقرِيزي: ٤/٣٤٧، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٩/٤٠٨، ٱلقُرْءَان وَإِعْجَازه العِلْمي لإِسْمَاعِيل إِبْرَاهِيم: ١٩.

(١) أُنظر، جَامع الْبَيَان لِابْن جَرير الطَّبَري: ٢٣/١٤٨، تَفْسِير مُجَاهد، لمُجَاهد بن جَبْر: ٢/٥٢٩، تَفْسِير العِزّ بن عَبْدالسَّلاَم: ٣٩، تَفْسِير السَّمعَاني: ٤/٣٤١.

(٢) أُنظر، كِتَاب المَذَاهب الكُبْرىٰ فِي التَّأرِيخ تَألِيف: « البان ج ـ وَيدجيري » تَرجَمَة (ذوقان قَرقُوط: « ١٣١ ». (مِنْهُ ﷺ).

بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[١] .

وأَيْضاً لاَ أُمَّة فِي الكَون إِطْلاَقاً تُنَافس المُسْلِمِين فِي شَخْصيَة نَبِيّهُم مُحَمَّد ﷺ وَعَظَمتهُ وَجُهْده وَرسَالَته . وَقُلتُ فِي بَعْض مَا كَتَبتُ وَنَشرتُ : لَو جَاء بـالْإسْلاَم غَيْر مُحَمَّد أَو جَاء مُحَمَّد بغَيْر الْإسْلاَم وَالقُرْءان ، مَا كَان للرِّسَالَة وَلاَ للرَّسُول هَذَا الأَثر وَالوَزن ، وَلاَ قَالَ الأَجَانب المُنْصفُون فِي الإِسْلاَم ونَبِيّه مَا قَالُوا . وإِذَا كَـان المُسْلمُون عَلىٰ مَا هُم عَلَيهِ فَالعَيْب فِيْهِم لا في الإِسْـلاَم ، لأَنَّ الدِّيـن القَـوَيم لاَ يَتَسَبب فِي التَّقَهْقُر وَالتَّخَلُف .

لَقَد وَلّىٰ عَصْر التَّفْرقَة ، والعَصَبِيَّة الدِّيْنيَّة وَالمَذْهَبِيَّة وَالعُنْصريَّة ، وَأَصْبَحنَا فِي عَصْر الفَضَاء وَالذّرة الَّذي قَرَّب بَيْنَ الشَّمْس والأَرض ، وبَيْنَ الجِهَات السِّت حَتَّىٰ أَصْبَحت كَأَنَّها جِهَة وَاحدَة ، وَمَا زِلنَا نَحْنُ المُسْلِمِين نَجْد بَيْننَا مَـن يُـثِير الفِـتَن وَيَدّس الدَّسَائِس ، وَهُو يَحنُ إِلَىٰ الأَجْنَبي الطَّامع ، وإِلَىٰ هَذَا النَّشيء الَّذي يَفرّ مِن شُيُوخه وَرِجَال دِيْنه فِرَارهُ مِن الأَسد ، لَقَد ظَنَّ بَعْض الشَّبَاب بنَا الظُّنُون ، وقَـالَ عنّا فِيمَا قَالَ ، وَفي جُملَة مَا قَرَأتُ : (أَنَّ الأَنْبِيَاء كَانُوا مُجَدّدِين حَقّاً ، لأَنَّهُم ثَارُوا عَلىٰ القَدِيم ، غَير أَنَّ أَتبَاعهُم المُتَمَرسِين عَلىٰ فَـهْم الدِّيـن وَنَشْـر تَـعَالِيمه بَـقوا مُحَافظِين عَلىٰ ذِيَاك القَدِيم بالرَّغم مِن مُرُور القُرُون ، وَبهذَا اَسْتحَال الدِّين مِـن أَنْبيَائه المُجَدّدِين إِلَىٰ رِجَاله الجَامدِين ، لأَنَّ الفِكْرة الَّتي تَكُون جَدِيدَة بـالقِيَاس إِلَىٰ عَهْدهَا تَصْبَح قَدِيمَة بالنِّسبَة إِلَىٰ مَا بَعْدهَا) .

وَالحَقِيقَة أَنَّ فِينَا مَن أَعَان هَذَا القَائِل عَـلَينَا وَعَـلىٰ الدِّيـن وَأَسْـعَفهُ بـالأَدلّة وَالبَرَاهِين ، وَلَكن الَّذي يُهَوّن الخَطْب أَنَّ الجَامدِين مِنّا لاَ يُمْثلُون رِجَـال الدِّيـن

---

(١) ٱلإِسْرَاء : ٨٨.

بكَاملهِم، وَأَنَّ الإِسْلاَم لاَ يُؤخذ مِن أَفوَاه أَمثَالِهم، وَإِنَّمَا يُؤخَذ مِن كِتَاب الله وَسُنَّة نَبيّه وَمِن بَدِيهَة العَقْل، وَمِن القَادَة المُخْلصِين الَّذِين أَدركُوا الدِّين كـمَا هُـو فِـي وَاقْعهِ، لاَ كَمَا يَتصَورهُ زَيد وَعَمْرو.

إِنَّ الأَنْبِيَاء كَانُوا يُكَافحُون المُوبقَات وَهِي فِي هَذَا العَصْر كُلّهَا تَرجَع إِلَىٰ سَبَب وَاحد لاَ غَير هُو الحَضَارَة المَادّيَة مِن مَاركسِيَّة، وَرَأسْمَاليَّة، وَتَرجَع أَيْـضَاً إِلَـىٰ سَبَب الصُّهيُونيَّة، وَالإِمْبريَاليَة الأَمْريكيَّة. فَعَلينَا أَنْ نُحَارب هَذَا السَّبب وَنُكَافحهُ فِي الصُّحف، وَالخُطَب، وَالأَنديَة الخَاصَّة العَامَّة، وَبهَذَا نُؤدّي رِسَالَة الدِّين بأَمَانَة وَإِخْلاَص، وَنكُون مُجَدّدِين كالأَنْبِيَاء، وَالمُرسَلِين الَّذِين ثَارُوا عَـلىٰ الأَوضَـاع الفَاسدَة، وَنَاضلُوا مِن أَجل العَدْل، والمُسَاوَاة، وَالسَّلاَم.

وَالإِسْلاَم نَشَأ بحَمْد الله، لخَيْر الإِنْسَان وَحُرّيَته وَسعَادَته، وَللثَّورَة عَـلىٰ الظُّلم وَالفَسَاد. فالإِسْلاَم إِذَن جَدِيد أَبَداً وَدَائمَاً كَالشَّمْس، وَالمَاء، وَالهَوَاء، وَرجَاله، مُجَدّدُون فِي كُلّ عَصْر مَا دَامُوا مَع الحَقِيقَة الَّتي لاَ تُقَاس بمَقَاييس الأَهوَاء وَالرَّغبَات.



مُحمَّد ﷺ وَٱلقُرْءان

ٱلقُرْءان وَمُعجزَات الأَنبِيَاء:

قَالُوا: كَان لكُلّ نَبيّ مُعْجِزَة تُفَسّرهَا حَوَادِث عَصْرِه وَتُعَيِّن نَوْعهَا الظُّرُوف ٱلَّتي كَانَتْ تُحِيط بِهِ، ثُمَّ تَذْهَب بِذهَاب تِلْكَ الظُّرُوف وَالحَوَادث، أَو بمَوت النَّبيّ كَعَصَا مُوسىٰ[1]، وَإِبرَاء الأَكْمَه وَالأَبرَص عَلىٰ يَد السَّيِّد المَسِيح[2]، أَمَّا مُعْجِزَة الرَّسُول الأَعْظَم فَهِي ٱلقُرْءان[3]، وٱلقُرْءَان بَاق عَلىٰ مَدَىٰ الأَيَّام، وَقَد تَفَرّد بهَذِه الفَضِيلَة نَبيّنَا مُحمَّد ﷺ وَٱمتَاز عَن سَائِر الأَنبِيَاء.

وهَذَا القَوَل صَحِيح وَصَادق فِي وَاقعهِ، وَلَكنْ لاَ يُوَاجه بِهِ غَيْر المُسْلِم بخَاصّة المُتعَصّب المُتعَنّت، لأَنَّ لهُ أَنْ يُنْكر وَيقُول: أَوَّل الكَلاَم أَنَّ ٱلقُرْءَان مُعْجِزَة تُثْبِت نبُوّة مُحَمَّد.

وَالَّذي يَجْب سُلُوكه مَع المُنْكِر هُو أَنْ نَقُول لهُ: أَنَّ ٱلقُرْءَان تَتوَافر فِيهِ جَمِيع

---

(١) أنظر، قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ طه: ١٩ ـ ٢١.

(٢) أنظر، قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ آل عِمْرَان: ٤٩.

(٣) أنظر، إِعجَاز القُرْءان، البَاقلاَني: ١٦، وَمَا بَعدهَا، وَكُتب إِعجَاز القُرْءان كَثِيرَة.

الصِّفَات وَالمُؤهلاَت الَّتي تَجْعَلهُ مَوضُوعَاً للبَحْث وَالدَّرس فِي أَنَّه هَل هُو مُعْجِزَة خَارِقة للعَادَة شَكلاً وَمَضمُونَاً فِي كُلّ زَمَان وَمَكَان، وعَلىٰ مَدىٰ العُصُور وَالأَجيَال، أَو لاَ شَيء فِيهِ مِن هَذِهِ الصِّفَات وَالمُؤهلاَت، بَل أَنَّ حَالهُ تَمَامَاً كَحَال الإِنْجِيل وَالتَّورَاة، وَغيرهُما مِن المُؤلفَات وَالمُصَنَّفَات ؟.

وَلَيْسَ مِن شَكٍّ أَنَّ غَيْر ٱلْقُرْءَان مِن الكُتُب... حَتَّىٰ التَّورَاة وَالإِنْجِيل لاَ تَتوَافر فِيهِ هَذِهِ الصِّفَات وَالمُؤهلاَت. وَبالتَالي لاَ يَصحّ أَنْ يَكُون مَوضُوعَاً لِهَذَا النِّزَاع والإِخْتلاَف.. والدَّلِيل عَلىٰ ذَلِكَ حِسّي وَيَقِيني مِن وجُوه، وَهِي:

أَوَّلاً: أَنَّه مَا مِن يَهُودي أَو نَصرَاني تَجَرأ حَتَّىٰ عَلىٰ الدَّعوىٰ وَالزَّعم بأَنَّ تورَاته أَو إِنْجِيله مُعْجِزَة، أَو شُبْه مُعْجِزَة... لاَ فِي مَبنَاه وَلاَ فِي مَعْنَاه... وَأَيْضَاً لَيْسَ فِي وَاحد مِن الكتَابَين تَصرِيح بذَلِكَ وَلاَ تَلمِيح عَلىٰ عَكْس ٱلْقُرْءَان، كَمَا تَرىٰ فِي الآيَتين التَّالِيَتَين:

ثَانياً: أَنَّ ٱلْقُرْءَان الكَرِيم هُو الكِتَاب السَّماوي الوَحِيد الَّذي تَحدّىٰ المُعَاندِين لَهُ فِي كُلّ زَمَان ومَكَان، وقَالَ لهُم بلسَان وَاضح وَفَصِيح: ﴿ **فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ** ﴾[1].

وَقَالَ أَيْضَاً: ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا** ﴾[2]. وَمَضىٰ عَلىٰ هَذَا التَّحدّي أَكْثَر مِن أَلف وَثَلاَث مِئَة سَنَة، وَمَا أَتىٰ وَلَنْ يَأتي أَحَد بمِثْله عَلىٰ الرَّغم مِن كَثْرَة خصُومَه وَعِلمِهم وَمَقْدرتهِم... وَمِن أَجل هَذَا آمَن بهِ عُلمَاء وَفلاَسفَة كَثِيرُون وَلاَ

---

(١) ٱلْبَقَرَة: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) ٱلإِسْرَاء: ٨٨.

يَزَالُون يَدخلُون فِي دِيْنه ، وَلَنْ يَزَالُوا عَلىٰ مَدىٰ العُصُور وَالأَجيَال .

ثَالثاً : كُلّ مُعْجزَة مِن ٱلأَنْبِيَاء كَانَتْ خَاصّة بعَصْره وَتَأرِيخ قَوْمه لاَ تَتعدّاه إِلىٰ غَيْره . كَعَصَا مُوسىٰ ، وَإِحَالَة المَاء خَمْراً فِي عُرس « قَانا الجَلِيل » عَلىٰ يَد السَّيِّد المَسِيح ، كَمَا قَالَ الإِنْجِيل[1] ، أَو إِبرَائه الأَكمَه وَالأَبـرَص كَـمَا يَـقُول ٱلْـقُرْءَان : ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2] .

وَلاَ شَيء عَلىٰ الإِطْلاَق فِي الدُّنْيَا بِكَاملهَا نَطَق بلسَان المَقَال أَو الحَال ، وَتجرَأ أَنْ يَقُول : أَنَّ المُعْجزَة الكُبْرَىٰ مَدىٰ الدَّهر لفُلاَن ٱبن فُلاَن ، وأَنَّ الله قَد أَوجَب عَلىٰ جَمِيع عِبَاده بلاَ ٱسْتثنَاء طَاعَتي وَطَـاعَته ، وهَـذَا دَلِـيلي البَـالغ القَـاطع ، وَهُـو التَّحدّي . . . أَبَداً لاَ قَائِل بِهَذَا إِلّاَ ٱلقُرْءَان الكَرِيم ، مُعْجزَة مُحمَّد الخَالدَة عَلىٰ مَدىٰ العُصُور وَالأَجيَال . . ذَلكَ بأَنّه : ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[3] . وَبِهِ آمَنَت وَصَدّقَت مَلاَيِّين المَلاَيِّين عَلىٰ مَدىٰ القُرُون .

وبِهَذَا يَتَبَيَّن مَعنَا أَنَّ المُعْجزَة الَّتي يَدّعيهَا المُسْلِمُون لمُحَمَّد ﷺ لَيسَت عَصَا ، وَلاَ مَاء يُحَوّل إِلىٰ خَمْر ، وَلاَ أَي لَون مِن أَلوَان المَادَّة الَّتي تَـذْهَب وَتَـزُول مَـعَ الأَحوَال وَالأَيَّام ، بَل هِي رُوحَيَّة عَقْلِيَة ، لهَا مَبَادِيء وأَحْكَام إِنْسَانِيّة تَطْمَئن بِهَا

---

(١) أنظر ، الهُدىٰ إِلىٰ دِين المُصْطَفىٰ للشَّيخ مُحَمَّد جَوَاد البَلاَغي : ١٠٢ مَنْشُورَات الأَعلَمي بَيرُوت لُبنَان ، يُوحنَا : الإِصحَاح الثّاني : ١ـ٣ ، أَضوَاء عَلىٰ المَسِيحيّة ، درَاسَات فِي أُصُول المَسِيحيّة ، مُتولي يُوسف شَلبي : ٥٤ الطَّبعَة الأُولىٰ ١٣٨٨ هـ ، الكِتَاب المُقدّس مَجْمَع الكَـنَائِس الشَّـرقِيّة : ٢٩٣ و ٣٠٠ ، هِـبَة السَّماء رِحلَتي مِن المَسِيحيّة إِلىٰ الإِسلاَم عَليّ الشَّيخ : ٢٠٠ ، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤٢٠ دَار الصَّادقِين .

(٢) آل عِمْرَان : ٤٩ .

(٣) هُوْد : ١ .

النُّفُوس، وَتُذعِن لهَا العُقُول، وَتَصلُح لِحَيَاة النَّاس كُلّ النَّاس فِي جَمِيع المَيادِين، وَعَلىٰ كَرّ العُصُور وَٱخْتَلاف الْأُمَم، لأَنَّها تُهْدي بأُسسهَا إِلَىٰ الَّتي هِي أَقوَم، وَمَن ٱرتَاب وَتَرَدد قَالَت لَهُ مُعْجزَة مُحَمَّد: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[1].

هَذَا هُو الفَارِق بَيْنَ مُعْجزَة مُحَمَّد، ومُعْجزَة غَيْرَه مِن ٱلْأَنْبِيَاء وَبهَذِه المُعْجزَة أَي بالقُرْءَان وَنظَامه وَشَرِيعَته كَان مُحَمَّد سَيِّد ٱلْأَنْبِيَاء وَخَاتمهُم، وكَانَتْ رسَالتَه عَامَّة وَخَالدَة إِلَىٰ آخر يَوْم تَمَاماً كَمُعْجزَته: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[2]، وَقَال تَعَالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[3].

أَمَّا ٱلْأَنْبِيَاء السَّابقُون فَشَرِيَعتهُم خَاصّة كمُعجزَاتهم، والَّذي يُؤيّد هَـذَا أَنَّـه لاَ إِشَارَة فِي التَّورَاة أَو فِي الْإِنْجيل إِلَىٰ أَنَّ مُوسىٰ أَو عِيسىٰ هُو رَسُول الله إِلَىٰ النَّاس كَافَّة عَلىٰ تَعَاقب عُصُورهِم، وَتبَايُن لُغَاتهِم، أَو أَنَّه خَاتَم النَّبيِّين، وَلاَ أَحَد مِن ٱلْأَنْبِيَاء السَّابقِين ـ عَلىٰ مُحَمَّد ـ وَصَف رسَالَته بالعُمُوم وَالشّمُول، أَو نَفْسَه بخَاتَم المُرسَلِين، بَل مِنْهُم مَن بشَرّ بمُحَمَّد مِن بَعْده، وَتَأْتي الْإِشَارَة إِلَىٰ ذَلكَ.

هَلْ لمُحَمّدﷺ مُعجزَة غَير ٱلْقُرْءَان؟:

يَرىٰ البَعْض أَنَّه لاَ مُعْجزَة لمُحَمَّدﷺ إِلَّا ٱلْقُرْءَان، أَمَّا نَحْنُ فنُؤمِن بأَنَّ مُعْجزَاته لاَ يَبلغهَا الْإِحْصَاء، ذَلكَ بأَنَّ عَلىٰ الحَكِيم أَنْ يُخَاطب كُـلّ قَـوْم بـلُغتهِم، وَبـمَا

(١) ٱلْبَقَرَة: ٢٣.

(٢) فَاطِر: ٢٤.

(٣) ٱلْأَنبِيَاء: ١٠٧.

تَسْتَسِيغه عقُولِهِم كَي تَتم الحُجّة عَلَيهِم، وإلَّا كَانَتْ الحُجّة لهُم عَلَيهِ، وَلاَ تَتم الحُجّة بحَال، ويَسْتَحِيل أَنْ تَتم إلَّا إِذَا كَانَتْ صَحِيحَة فِي نَفْسَهَا، وَوَاضِحَة فِي بيَانها وَأُسلوبهَا كَنُور ٱلشَّمْس بحَيث لاَ تَدع مَنفذاً لأَيّة شُبهَة فِي ذِهن المُخَاطَب... وَإِلَّا فَإِنَّ «الحُدُود تُدْرَأ بَالشُّبهَات»[1]. وَبحَيث يُعدّ المُنْكِر مُكابِراً وَمُتعَنتاً فِي نَظَر العُقْلاَء جَمِيعاً. وَأَشرنَا إِلَىٰ ذَلكَ فِي بَعْض مَا تَقَدَّم.

وَعَلَىٰ هَذَا يَنْبَغي أَنْ تَتنَوع المُعْجزَة وتَخْتَلف بِإخْتلاَف المَوَارد وَالأَشخَاص، كَمَا ٱستَدعَت حِكمَته سُبْحَانهُ أَنْ يُبَاهل نَبِيّه الكَرِيم نصَارىٰ نَجرَان كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾[2].

---

(١) أُنظر، المَبسُوط للسَّرخسي: ٧/ ٩٨، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي: ٢/ ١٤٦، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه: ٤/ ٧٤، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢/ ٨٥٠، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٧/ ٣٦٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِندِيّ: ٥/ ٣٠٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١٠/ ٢٩٥.

(٢) آل عِمْرَان: ٦١.

أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٧/ ١٢٠ طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح، و: ٤/ ١٨٧١ ح ٢٤٠٣ طَبْعَة مِصْر تَحْقِيق: مُحَمَّد فُؤاد، و: ١٥/ ١٧٦ طَبْعَة مِصْر فِي فَضَائِل الصَّحابَة، بَاب مِن فَضَائل عَليّ بن أَبي طَالب ﷺ، صَحِيح التِّرمِذي: ٤/ ٢٩٣/ ٣٠٨٥، و: ٥/ ٢٢٥ ح ١٩٩٩ وح ٣٧٢٤ و ٣٠١/ ٣٨٠٨ فِي بَاب فَضَائِل أَمِير ٱلْمُؤمِنِين و ح ٣٠٠٢، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/ ١٨٥ ح ١٦٠٨، مُخْتَصَر تَأْرِيخ مَدِينَة دمَشْق لإِبْن مَنْظُور: ١٧/ ٣٣٢، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِبِ العَشْرَة: ٣/ ١٩٤ ـ ١٩٥، تَفْسِير الطَّبري: ٢٢/ ٧، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١٥/ ٤٣٢ ح ٦٩٧٦، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٥٩ ح ٤٧٠٨، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٢/ ١٥٠ ح ٢٦٨١ وح ٢٦٩٠ و: ٧/ ٦٣ ح ١٣١٦٩، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٥/ ١٠٧ ح ٨٣٩٩، مُخْتَصر المُخْتَصر: ٢/ ٢٦٦، مُسْنَد البَزّار: ٦/ ٢١٠ ح ٢٢٥١، مُسْنَد سَعَد: ١/ ٥١ ح ١٩، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُلَيمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ٣/ ٥٥ ح ٢٦٧٠ و: ٢٢/ ٦٦ ح ١٦٠، نَوَادر الأُصُول فِي أَحَادِيث الرَّسُول: ٣/ ٦٩، الإِصَابَة لإِبْن حَجَر العَسْقلاَنِيّ: ٤/ ٥٦٩، تَهْذِيب

⇔

↔ الأَسمَاء : ١ / ٣١٨، فَضَائِل الصَّحَابَة للإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل : ٢ / ٦٣٢ ح ١٠٧٧.

قَالَ الرَّازي فِي تَفْسِيره الكَبِير : « هَذِه الآيَة دَالَّة عَلَىٰ أَنَّ الحَسَن والحُسَيْن كَانا ٱبْني رَسُول الله ﷺ وَعَد النَّبيّ أَنْ يَدعُو أَبْنَاءه، فَدَعَا الحَسَن والحُسَيْن، فَوَجب أَنْ يَكُونا ٱبْنَيه. أُنظر، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي : ٨ / ٨٥ و ٨٦ طَبْعَة البَهيَة بِمِصْر، و : ٢ / ٦٩٩ طَبْعَة دَار الطِّبَاعَة العَامرة بِمِصْر، دَلاَئِل النُّبُوَّة لأَبي نَعَيم : ١ / ٢٩٧، فَرَائد السِّمْطَين للحمُويني : أَوَائِل السمط الثَّانِي ح ٣٧١، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشَّافعي : ٣ / ٢١٢ طَبْعَة البَهيَة بِمِصْر، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلان بهَامش السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشَّافعي : ٣ / ٥، أَحْكَام ٱلقُرْآن للجصَّاص : ٢ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ طَبْعَة عبدٱلرَّحْمَان مُحَمَّد بمِصْر و ٢٩٥ الطَّبعة الثَّانِيَة تَحْقِيق : القَمحَاوي، التَّسهيل لعُلوم التَّنزيل للكَلبي : ١ / ١٠٩، فَتح الْبَيَان فِي مقَاصد ٱلقُرْآن : ٢ / ٧٢، زَاد المَسير لِابْن الجَوري : ١ / ٣٩٩، جَامع الأُصُول لِابْن الأَثِير : ٩ / ٤٧٠، تَفْسِير الحَبْري : ٥٠، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم : ٣ / ١٥٠، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عَسَاكر : ١ / ٢٥٥ الطَّبعة الثَّانِيَة، تَفْسِير الجَلالين السُّيوطي : ١ / ٣٣ طَبْعَة مِصْر و ٧٧ طَبْعَة دَار ٱلكِتَاب العَرَبيّ بَيْرُوت.

أُنظر، فَتح القَدِير للشَّوكاني : ١ / ٣١٦ الطَّبعة الأُولَىٰ و ٣٤٧ الطَّبعة الثَّانِيَة طَبْعَة مُصطَفَىٰ الحَلبي بمِصْر، تَفْسِير ٱبن كَثِير : ١ / ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٦، و : ٢ / ٥٢ طَبْعَة بَيْرُوت. تَفْسِير الكشَّاف للزَّمخشري : ١ / ٢٦٨ طَبْعَة قُم و ٣٧٠ طَبْعَة بَيْرُوت، تَفْسِير الطَّبَريّ : ٣ / ٢٩٧ ـ ٢٩٩ طَبْعَة دَار الكُتب العِلمِية بَيْرُوت وص ١٩٢ و ٣٣٠ و ٣٠١ طَبْعَة المَيْمَنِيَّة بمِصْر، و : ٢٢ / ٦، تَأْرِيخ ٱبن كَثِير : ٥ / ٥٣ و ٥٤ طَبْعَة السَّعادة سَنَة ١٣٥١، إِمْتَاع الأَسْمَاع للمَقْرِيزِي : ٢ / ٥٠٢.

وَرَاجع أَيضاً الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِب العَشَرَة للطَّبري الشَّافعي : ٢ / ٢٤٨ الطَّبعة الثَّانِيَة، الإِتْحَاف فِي نَسب الأَشْرَاف للشَّبرَاوي الشَّافعي : ٥، مَعَالِم التَّنزيل للبَغوي بهَامش تَفْسِير الخَازن : ١ / ٣٠٢، مَطَالب السَّؤول لِابْن طَلْحَة الشَّافعي : ١ / ١٨ طَبْعَة النَّجف، خَصَائِص الوَحي المُبِين : ٦٨ الفَصل ٧، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ١٨٥ طَبْعَة المَيْمَنِيَّة، و : ٣ / ٩٧ / ١٦٠٨ طَبْعَة دَار المعَارف، تَفْسِير القُرطُبي : ٤ / ١٠٤، أَحْكَام ٱلقُرْآن لِابْن عَرَبيّ : ١ / ٢٧٥ الطَّبعة الثَّانِيَة طَبْعَة الحَلبي و ١٧٥ طَبْعَة السَّعادة، صَحِيح مُسْلِم : بَاب فَضَائِل عَليّ بن أَبي طَالب : ٢ / ٣٦٠ طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي، و : ٤ / ١٨٨٣ / ٦١، الأَرْبَعِين المُنتقَاة : بَاب ٣٨، كِفَايَة الطَّالب : ١٤١ بَاب ٣٢ و ٨٥٥٤ و ١٤٢ طَبْعَة الحَيدَرية.

وَلاَحظ أَيضاً لُبَاب النَقول فِي أَسْبَاب النَّزول : ٧٥ الطَّبعة الثَّانِيَة، شَوَاهد التَّنزيل لقَوَاعد التَفْضِيل، لأَبِي القَاسم عُبِيد الله بن عَبد الله النَيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني : ١ / ١٢٠ و ١٢٩ ح ١٦٨ ↔

هَذَا إِذَا كَان طَالِب المُعْجزَة يَبْتَغيهَا بصِدق، وَإِخلاَص، أَمَّا الكَاذب المُتعنّت الَّذي لاَ يُجدي مَعَه شَيء فَيَقتَصر مَعهُ عَلىٰ ٱلْقرْءَان، لأَنَّ إِعْجَازَه عَامّ لاَ يَخْتَص بعَصرٍ دُون عَصْر، وَلاَ بفِئَة دُون فِئَة، أَو بفَرد دُون فَرد.

وَالَّذي يَدلنَا عَلىٰ أَنَّ مُعجزَات الرَّسُول الأَعْظَمﷺ مُتعَدّدة وَمُتنوعَة أَنَّ رَجل الدِّين فِيمَا مَضىٰ كَان يَستَدل عَلىٰ نُبُوّة مُحمَّد بمَا جَاءَت بِهِ الأَخْبَار مِن تَكلّم الحَصىٰ، وَسَعي الشَّجرَة إِلَيهِ، وَنَبع المَاء مِن بَيْنَ أَصَابعه[1]... إِلىٰ غير ذَلكَ مِن المُعجزَات الَّتي أَنهَاهَا بَعضهُم إِلىٰ أَرْبَعة آلآف وَأَربعَمئَة وَأَربَعِين مُعْجزَة، كَمَا فِي البحَار وكَان النَّاس يَتَقبلُون هَذَا آنذَاك[2]. أَمَّا اليَوْم حَيْث يَتطَلع العَالَم إِلىٰ حَيَاة أَفْضَل فَإِنّا نَستَدل عَلىٰ نُبوّة مُحمَّدﷺ فِيمَا نَستَدل: بأَنّه خَاطَب العَقْل وَحَارَب

⟸ و ١٧٠ ـ ١٧٣ و ١٧٥، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ١٢ / ٦٨ / ١٢١٤٢، تَذكرَة الخَواصّ للسِّبط ٱبن الجَوري الحَنفي: ١٧ طَبْعَة النّجف، الدُّر المَنثُور للسّيوطي: ٢ / ٣٨ و ٣٩، تَفسِير البَيضَاوي: ٢ / ٢٢ طَبْعَة بَيْرُوت، فرَائد السِّمطَين: ١ / ٣٧٨ / ٣٠٧، و: ٢ / ٢٣ / ٣٦٥ و ٢٥٠ / ٤٨٤ ـ ٤٨٦.

(١) أنظر، مُسْند الإِمَام أَحمَد: ١ / ٣٦٣ و: ٥ / ٨٩، السُّنَن الْكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٣ / ١٩٦، دَلاَئل النُّبوَّة للبَيهقي: ٢ / ١٥٣، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاري: ٣ / ١٣١٢ ح ٣٣٨٦، سُنن التّرمذي: ٥ / ٥٩٧ ح ٣٦٣٣، سُنن ٱبن خُزَيمَة: ١ / ١٠٢ ح ٢٠٣، تَفْسِير القُرطبي: ١٠ / ٢٦٨، تَفسِير ٱبن كَثِير: ٣ / ٤٣.

(٢) أُنظر، صَفوَة الصَّفوَة: ١ / ٤٦٣، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ: ٣ / ١٢٧٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد: ١ / ١٨٧، تَهذِيب الأَسمَاء: ١ / ٥٨، تَأرِيخ الطَّبري: ٢ / ٦٦، السِّيرة النَّبويَّة لِابْن هِشَام: ٤ / ٣١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ٣٦٣ و: ٥ / ٨٩، السُّنَن الْكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٣ / ١٩٦، دَلاَئل النُّبوَّة للبَيهقي: ٢ / ١٥٣، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاري: ٣ / ١٣١٢ ح ٣٣٨٦، سُنن التّرمذي: ٥ / ٥٩٧ ح ٣٦٣٣، سُنن ٱبن خُزيمَة: ١ / ١٠٢ ح ٢٠٣، تَفْسِير القُرطبي: ١٠ / ٢٦٨، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣ / ٤٣، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١٤ / ٤٢٤ ح ٦٥٠٤، مَوَارد الظّمآن: ١ / ٥١٩ ح ٢١٠٩، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي: ٨ / ٢٩٢، شَرح صَحِيح مُسْلم: ٩ / ١٤٠، و: ١٧ / ١٣٣، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١ / ١٨٧ و: ٤ / ٦٨ و: ٦ / ١٠٩، إِعْجَاز القُرآن، البَاقلاّني: ١٦، وَمَا بَعدهَا، وَكُتب إِعْجَاز القُرآن كَثِيرَة.

الجَهْل ، وَسَاوىٰ بَيْنَ النَّاس ، وَوَقف مَعَ المُسْتَضعَفِين ، وَقَاوَم الطُّغَاة المُترَفِين ،وأَخـرَج بشَرِيعَته وتَعَالِيمَه العَالَم مِن ظُلمَات التَّوحش وَالهَمجيَة إِلَىٰ نُور الحَضَارَة وَالمَـدنيَة ، وَفَضْله نَزَع رُعَاة الإِبْل التِّيجَان عَن رُؤوس الجَبَابرَة ، وَأَلقُوا بِهَا تَحْت أَقدَامهم .

وَقَد تَسْتَدعي الحِكْمَة أَنْ لاَ تُعرض المُعْجزَة عَلىٰ الشَّخص إِطْلاَقاً ، كَمَا لَو اكـتَفىٰ بمُجَرَّد شعُوره وَإِحسَاسه ، فَقَدْ رَوىٰ الرُّوَاة ، وَفِيهم ابن حَنْبل ، وَالبُخَارِي وَمُسْلِم .

« أَنَّ رَسُول الله ﷺ بينَا هُو فِي المَسْجِد إِذ دَخَل رَجُل .

وَقَالَ أَيّكُم مُحَمَّد ؟ .

فَأُرشَد إِليهِ .

قَالَ الرَّجُل لمُحَمَّد ﷺ : أَنّي أَسأَلك فمُشَدّد عَلَيك فِي المَسْأَلَة فَلاَ تَجد عَليّ فِي نَفْسك ؟ .

قَالَ النَّبيّ ﷺ : سَلّ مَا بَدَا لَكَ .

قَالَ الرَّجُل : أَسأَلك بربّك ، وَرَبّ مَن قَبْلك : هَل أَرسَلك الله إِلَىٰ النَّاس كُلّهُم ؟ .

قَالَ النَّبيّ ﷺ : أَللَّهُمَّ نَعَم .

قَالَ الرَّجُل : أَنْشدُك الله : هَل أَمرَك أَنْ تَصُوم هَذَا الشَّهر مِن السَّنَة ؟ .

اليَوْم وَاللَّيْلَة ؟ .

قَالَ النَّبيّ ﷺ : أَللَّهُمَّ نَعَم .

قَالَ الرَّجُل : أَنْشُدك الله : هَل أَمرَك أَنْ تَصُوم هَذَا الشَّهر مِن السَّنَة ؟ .

قَالَ النَّبيّ ﷺ : أَللَّهُمَّ نَعَم .

قَالَ الرَّجُل : أَنْشدُك الله : هَل أَمرَكَ أَنْ تَأخذ الصَّدَقَة مِن أَغنيَائنَا فَتُقَسمها عَلىٰ فُقَرَائنَا ؟ .

قَالَ النَّبيّ ﷺ: أَللّٰهُمَّ نَعم.

قَالَ الرَّجُل: آمَنتُ بمَا جِئتَ بهِ، وأَنَا رَسُول قَومي إِلَيك، أَنَا ضمَام ٱبن ثَعْلَبَة أَخو بَني سَعَد بن بَكْر[1].

وَالخُلاَصَة: أَنَّ مُعْجزَات ٱلْأَنْبيَاء عَلىٰ نوعَين: خَاصّة كإِبرَاء الأَكمَه، وعَامّة كَالقُرْءَان، وَمُعجزَات ٱلْأَنْبيَاءِ السَّابقِين كُلّها خَاصّة لاَ تَتَعدىٰ زمَانهَا، وَمَا لوَاحد مِنْهُم مُعْجزَة تَشمل وَتَعم، أَمَّا مُحَمَّدﷺ فَلهُ مُعجزَات خَاصّة، كَثِيرة وَمُتنوعَة، ولَهُ وَحدَه المُعْجزَة العَامّة الخَالدَة، وهِي ٱلْقُرْءَان، وَيَأتي الكَلاَم عَن إِعْجَازه.

أَمَّا قَوْل مَن قَالَ بأَنّه لاَ مُعْجزَة للرَّسُول الأَعْظَم إِلاَّ ٱلْقُرْءَان لأَنَّ غَيره يَتنَافىٰ مَع قَانُون الطَّبيعَة أَمَّا هَذَا القَول فَرَدّه:

أَوَّلاً: بأَنَّ إِعجَاز ٱلْقُرْءَان يَتنَافىٰ أَيْضاً مَعَ طَبيعَة الإِنْسَان، وَإِلاَّ أَمْكنهُ أَنْ يَأتي بمِثْله.

ثَانِياً: بأَنَّ الطَّبيعَة بمَا فِيمَا مِن كَائنَات تَرجَع إِلَىٰ أَصْل وَاحد، هُو الله، وَإِرَادَة وَاحدَة، هِي أَرَادَته الَّتي تَقُول للشَّيء: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]. وَمَا مِن كَائِن عَلىٰ الإِطْلاَق لَهُ مَعَ الله سُبْحَانهُ إِرَادَة وَلاَ قَانُون وَلاَ خَصَائِص، وَلاَ أَي أَثَر، بَل لاَ وجُود أَيْضاً... ولَهُ مَعَ غَير الله وجُوده وَخصَائِصه وَآثَاره، هَذَا هُو الجَوَاب الحَقّ فِيمَا نَعْتَقد، وَمَا عَدَاه أَوهَام وَتَكثِير كَلاَم.

---

(١) أنظر، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاري: ١/ ٣٥ح ٦٣، سُنن النَّسَائِي: ٤/ ١٢٣ح ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣، المُعْتَصر مِن المُخْتَصَر لأَبي المَحَاسن يُوسف بن مُوسَىٰ الحَنْفي للقَاضي أَبي الوَلِيد البَاجي المَالِكي: ٢/ ٣٧٣، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٣/ ١٦٨ح ١٢٧٤٢، الإِيْمَان لِابْن مَنده: ١/ ٢٧٢ح ١٣٠، تَدْرِيب الرَّاوي: ٢/ ١٣، الكفَايَة فِي عِلْم الدِّرَايَة: ١/ ٢٦٠.

(٢) آل عِمْرَان: ٤٧.

وَتجدُر الْإشَارَة إِلَىٰ أَنَّ المُعْجزَة لَيْسَت مِن بَاب العَجْز فِي المَقدُور، لاَ فِي القَادر كإِجْتمَاع النَّقِيضَين أَو ٱرتفاعهما، وَكدخُول الجَمل فِي سمّ الخيَاط، وَإِلّا لَم يَكن للمُعْجزَة مِن مَوْضُوع، وكَان الكَلاَم عَنْهَا جُنُون وَهَرَاء[١].

نُبوَة مُحَمَّد وَرِسَالَة الإسْلاَم:

وُجّه إِليَّ هَذِه السُّؤال شَيْخ أَفرِيقي يَطْلب العِلْم فِي قُم... وفِي اللَّحظَة الأُولىٰ لسُؤاله تَبَادر إِلَىٰ ذِهْني أَنَّه يَشْعر بمَسؤوليَة الدّفَاع عَن دِيْنه، وأَنَّه يَرغَب إِليَّ أَنْ أَمدهُ وَأُزَودهُ بمَا أَملك مِن وَسَائِل الدّفَاع، فَأَجَبتهُ، وأَنَا أَشْرَح هُنا وَأُفَصّل مَا أَجْمَلتهُ هُنَاك، لأَنَّ الكِتَابَة بَعد التَّفكِير غَير الجَوَاب السَّرِيع، أَجَبتهُ وَقُلتُ: أَنَّ الإِسْلاَم هُو رِسَالَة مُحَمَّد بالذَات ﷺ عَلىٰ أَنَّهَا وَحْي مِن الله، لاَ صُنع مُحَمَّد، وَأَصدَق الأَدلَّة عَلىٰ هَذِه الحقِيقَة هُو ٱلْقُرْءَان الكَرِيم، وَمَا عَلىٰ المُشكك وَالمُتَردّد إِلّا أَنْ يَنْظر إِلَيهِ برَوِيَة وَإِمعَان، فَإِنْ توَافرَت فِيهِ خصَائِص الوَحْي مِن الله فَالْإِسْلاَم حَقّ وَصِدق، وإِلَّا فَلاَ وَحْي وَلاَ إِسْلاَم.

---

(١) المُعْجِزَة: هِي الفِعْل النَّاقص للعَادة يَتَحدّىٰ بِه الظَّاهِر فِي زمَان التّكلِيف لتَصدِيق مُدّعٍ في دَعوَاه. وَقِيل: أَمرٌ خَارق للعَادة مَقرُون بالتّحدي مَع عَدَم المُعارضَة. وَقيدهَا بِالأَمر لأَنّ المُعْجِزَة قَد تكُون بِالمُعتَاد، وقَد تكُون مَنعاً من المُعتَاد، وَقيدهَا بِمَقرُونة بِالتحدي، لئَلّا يَتخذ الطَّالب مُعْجِزَة غَيْر حجّة لِنفيه، ولِيتَميز عَن الأَرهَاص والكرَامَات، وَقيدهَا مَع عَدم المُعَارضَة لِيتَميز عَن السّحر والشّعبذَة... إلخ. (بِتصرف عَن رَسَائل المُرتَضىٰ: ٢ / ٢٨٣).

أَنّ المُعجِزَة لاَ بُدّ أَنْ تَكُون مُمكِنَة الوقُوع، لاَ مِن النَّوْع المُستَحِيل عَقلاً وَهَذَا هُو المُهم، أَمّا كُون سَبب وجُود غَيْر طَبِيعي فَلَيْس بِالشّيء المُهم، لأَنّ خَالق الطَّبِيعَة عِندَه أَسْبَابٌ كَثِيرَة، ومِن الجَائِز أَنْ يَكُون مِن جُملتهَا دَعْوَة النَّبيّ أو غَيْرهَا مِمَّا نَجهَل... وبِكَلِمة: إِنّ العَقل حَكم بإِمْكَان المُعْجِزَة، وقَد ثَبت وجُودها بِالدَّلِيل فوجَب التَّصدِيق، والإِيْمَان تَمَاماً كمَا آمَن العُلَمَاء بأَنّ صُور الأَشْيَاء تَنعَكس فِي عَينِي «برويك» بِمُجَرَّد تَصورَهُ لهَا مَع جَهلهم بِالسَّبَب.

وَنَحْنُ نَسأَل مَن تَشكّك وَٱرتَاب فِي نُبُوّة مُحَمَّدﷺ وَرسَالَته، أَو قَطَع وَجزَمَ بذَلكَ بلاَ تَرَدّد، نَسأَلَهُ هَل أَنتَ مِن الَّذِين يُنكرُون وجُود الله مِن الأَسَاس كالمَاديّين ؟ أَو مِن الَّذِين يُؤْمنُون بوجُوده، وَيُنكرُون أَنْ يَكُون لله وَحيّ، وَللإِنْسَان بَعْث كأَصحَاب الدّين الطَّبيعي[١] ؟ أَو أَنتَ مِن الَّذِين يُؤْمنُون بالله وَكُتُبه وَرُسُله، ولَكن يُنكرُون نُبوّة مُحَمَّد وَرسَالَته بالخصُوص كالنَّصارىٰ ؟.

فَإِنْ كُنْتَ مِن النَّوْع الأَوَّل فَلاَ يَحقّ لكَ أَنْ تُجَادل وَتُخَاصم فِي النُّبوّات وَالكُتُب السَّماويَّة فَضلاً عَن ٱلقُرْءَان وَنُبُوّة مُحَمَّدﷺ وَلَك كُلّ الحَقّ أَنْ تُطَالب بالدَّلِيل عَلىٰ وجُود الله، وَقَد أَوضَحنَاه فِي فَصْلٍ سَابق بعُنوَان إِثبَات الخَالِق[٢]، فَإِنْ ٱقْتَنعتَ فذَاك، وإِلّا قُلنَا مَعَ نَبيّنا الأَكرَم: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾[٣].

وَإِنْ كُنْتَ مِن النَّوْع الثَّانِي فَنفس الشَّيء، وَلَك أَنْ تُطَالب بالدَّلِيل عَلىٰ وجُوب الإِيْمَان بكُتب الله وَرُسله، وقَد ذَكرنَاه فِي الفَصْل المُتَقدّم بعُنوَان النُّبُوّة[٤].

وَإِنْ كُنْتَ مِن النَّوْع الثَّالِث أَي تُؤمِن بالله وَكُتبه وَرُسله، وَلَكن تُنكر نُبُوّة مُحَمَّد، وَتَقُول: أَنَّ ٱلقُرْءَان بَشَري، لاَ إِلهي ؟.

إِنْ كُنْتَ هَكَذَا سَأَلنَاك هَل تَعْتَقد بأَنَّ ٱلقُرْءَان مِن عِندَ مُحَمَّد وَإِبدَاعه بالذَات ؟ أَو تَعْتَقد بأَنَّ مُحَمَّداً أَخذهُ مِن مَخلُوق مِثْله ؟.

وَالفَرض الأَوَّل أَبعَد مِن كُلّ بَعِيد، لأَنَّ تَفْسِير أَي كِتَاب وَتَقيّيمه وَالحُكْم عَلَيهِ

---

(١) هُم قَوْم يُؤْمنُون بخَالق الطَّبيعَة، وَيُنكرُون البَعْث وَالنُّبوَات، وَسمّوا أَنْفسهُم بأَصحَاب الدِّين الطَّبيعي لأَنَّ إِيْمَانهم بالخَالق تَفرضهُ البحُوث الطَّبيعيّة دُون غَيرهَا مِن المُغَيَّبَات. (مِنْهُ).

(٢) أُنظر، كِتَاب للمُؤلف «فَلْسَفَات إِسْلاَميّة» فَصْل إِثبَات الخَالِق بمَنْطق الحِسّ وَالعَقْل.

(٣) ٱلكَافِرُون: ٦.

(٤) أُنظر، كِتَاب للمُؤلف «فَلْسَفَات إِسْلاَميّة» فَصْل النُّبُوّة.

يَجْب أَنْ يَكُون فِي ضَوء شَخصيَة مُؤلفه وَظُرُوفه الإِجْتمَاعيَة، وَمَا سَبَقه وَأَحَاط بِهِ مِن عوَامل تُؤثّر فِي عَقْله وَعَاطِفته، وَمَهمَا كَان الإِنْسَان قَويَّاً فِي شَخصِيته، وَعَبقريَّاً فِي موَاهبه فَيَسْتَحِيل عَلَيهِ أَنْ يَتحرّر مِن جَمِيع آثَار البِيئَة الَّتي عَاش فِيهَا حَتَّىٰ كَأنّه غَرِيب عَنْهَا؛ لأَنَّ الإِنْسَان ٱبن الأَرْض الَّتي وُلد مِنْهَا وَعَاش عَلَيهَا.

وَعَلَيهِ، فَإِذَا قَارنَا بَيْنَ ٱلْقُرْءَان شَكْلاً وَمَضمُوناً، وبَيْنَ بِيئَة مُحَمَّد وَعوَاملهَا تَبَيّن مَعنَا أَنَّ الفَرق بَيْنَهُما هُو عَيْن الفَرق بَيْنَ العِلْم والجَهْل، والظُّلم والعَدْل، وَالحَقّ والبَاطِل، والهُدىٰ وَالضَّلال، وقَد أَشَار ٱلْقُرْءَان إِلَىٰ هَذَا قَوْله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1]. كَانُوا فِي ضَلاَلٍ مُبِين مِن الشِّرك وَتَعدد الآلهَة، وَلمَّا جَاءهُم مُحمَّدﷺ بالتَّوحِيد عَجبُوا وَقَالُوا: ﴿ هَـٰذَا سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾[2].

وكَانُوا يُحَلّلون الرِّبَا، وَالزِّنا، وَالخَمْر، وَالمَيسَر، وٱلْكَذِب، وٱلْغِيبَة، وَالسَّلب، وَالنَّهب، وَقَتل النَّفس المُحرّمَة، كَمَا تنَابزُوا بالألْقَاب، وَتَعصبُوا للأَنْسَاب، وَتَفَاخرُوا بالأَمْوَال، وَالأَوْلاَد، وَقَطعُوا الأَرحَام، وَوَأدُوا البَنَات خَوفَاً مِن العَار، وَقَتلُوا الأَوْلاَد خَشيَة الإِملاَق، وَجعَلُوا المَرْأَة فِي عِدَاد الحَيوَانَات... إِلَىٰ آخر الرَّذَائِل، وَالبَربريَة الَّتي حَرّمها مُحمَّد وَأَنْكرهَا أَشَد الإِنْكَار عَلىٰ قَوْمِهِ وأَهْل بَلده وَلاَقىٰ مِنْهُم لذَلِكَ مِن أَلوَان الأَذَىٰ مَا لَمْ يَلْقه نَبيّ مِن قَبْلهِ...

إِذَن فَأَين وَجْه الشَّبه بَيْنَ مُحمَّد وَبِيئَته، وَمَا هِي الأَفْكَار الَّتي ٱستوحَاها وَتَأثّر

(١) ٱلْجُمُعَة: ٢.

(٢) ص: ٤ ـ ٥.

بِهَا مِن ظُرُوفه وَمُحِيطه. وَإِذَا كَان مُحَمَّد بأفكَاره وَميُولَه ٱنْعكَاسَاً لبيئَته، وَتقَالِيد قَوْمه فَلمَاذَا جَيّشُوا الجيُوش لحَرْبه، وقَالُوا عَنْهُ فِيمَا قَالُوا: ﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[١]. وَقَالُوا: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ﴾[٢]، وَقَالُوا: ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾[٣]. وَإِذَا أَضْفىٰ النَّبيّ ﷺ الصِّبغَة الدِّينِيَّة عَلىٰ دَعوَته ليَستَجِيب إِلَيهِ العَرَب عَن هَذَا الطَّرِيق كَمَا قَالَ أَحَد المُستَشرِقين إِذَا كَان هَذَا صَحِيحاً فَلمَاذَا سَفّه النَّبيّ أَحلاَمهُم، وَسَبّ آلهَتهُم الَّتي يَعبدُون وَآبَاءهُم الَّذين يُقَدّسُون ؟.

لَقَد كَانَتْ دَعوَة رَسُول الله ﷺ غَرِيبَة لَدىٰ العَرَب ... تَفُوق عقُولهُم وَتصورهُم حَتَّىٰ أَنَّهم لَم يَجدُوا لها تَفْسِيراً إِلَّا السِّحر: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[٤]. وعَلىٰ الرَّغم مِن هَذَا وَغَير هَذَا يُكَابر أَعدَاء الإِسْلاَم وَخُصُومه وَيَصرُون عَلىٰ أَنَّ مُحمَّداً يَرتَبط فِي رسَالَته بحَيَاة قَوْمه أَيّمَا ٱرتبَاط عَلىٰ حَدّ تَعْبِير المُسْتَشرق الإِنْجلِيزِي « جَبّ »...

أَبَداً... لاَ عَامل مِن بِيئَة، وَلاَ سَبَب مِن ذَات، وَلاَ شَيء عَلىٰ الإِطْلاَق إِلَّا الوَحْي مِن السَّمَاء.

وَتَسْأَل: أَنَّ الأَشخَاص الَّذِين يُقَاسُون بظُروفِهِم، هُم العَاديُون، أَو العَبَاقِرَة غَير مُحَمَّد صَاحب الشَّخصيَة المُبدْعَة الخَلَّاقَة الَّتي تُعطي البِيئَة وَلاَ تَأخذ مِنْهَا، وَتتَأَثّر بهِ، وَلاَ يَتَأَثّر بِهَا ؟.

---

(١) ٱلذَّارِيَات: ٥٢.
(٢) ٱلصَّافَّات: ٣٦.
(٣) ص: ٤.
(٤) سَبَإ: ٤٣.

وَنُجِيب:

أَوَّلاً: أَجَل، إِنَّ شَخصيَة رَسُول الله لاَ تُدَانيهَا أَيَّـة شَـخصيَّة عَـبقريَّة، وَلَكـن العَبقرِيَّة - مَهمَا سَمَت - فَإِنَّها لاَ تَأتي وَلَنْ تَأتي بالمُعجزَات وَخوَارق العَادَات... فَالعَبقَري الَّذي لَم يَدرُس فَنّ الطِّب - مَثْلاً - يَسْتَحِيل أَنْ يُؤَلف كتَاباً فِيهِ صَحِيحاً وَسَليماً فِي جَمِيع أَقوَاله وَنَظريَاته بخَاصَّة إِذَا كَان فِيهِ كشُـوف جَـدِيدَة... وَلَـو اَفترض أَنْ جَاءنَا بكتَاب مِثْل هَذَا لجَزمنَا فِي الحَال ومِن غَـير تَـرَدد بأَنَّ وَرَاءه عَالِماً قَدِيراً فِي فَنّ الطِّب هُو الَّذي وَضَـع هَـذَا الكِـتَاب، وَأَعـطَاه للـعَبقري، أَو العَبقري سَرقَه مِنْهُ.

وَهَذِي هِي الحَال بالنِّسبَة لمُحَمَّدﷺ، فَلَقَد جَاء اَلْقُرْءَان، وفِيهِ أَشْيَاء وأَشْيَاء لاَ يُمْكن أَنْ تَكُون إِلَّا مِن خَالق الكَائِنَات، كالأَخبَار بالمُغيّبَات وَعَجَائب الأَرْض وَالسَّموَات، وخَلْق الإِنْسَان وَغيره مِن الحَيوَانَـات والحَشْـرَات، وفِـيهِ النّـظَام الكَامِل الشَّامِل لشَـتّىٰ مَـيَادِين الحَـيَاة... إِلَـىٰ غَـيرهَا مِـن الحَـقَائِق الكَـونِيَّة والإِنْسَانيَة الَّتي يَعْجز مُحَمَّد وَالعِلْم فِي عَصْرِهِ عَن مَعرفَة القَلِيل مِنْهَا...

إِذَن، فَلاَ بُدّ أَنْ تَكُون تَنزِيلاً مِن لَدُن حَكِيم خَبِير عَلىٰ قَلْب الرَّسُول الأَمِيْن: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[1].

ثَانِياً: أَنَّ للعَبقَري المُبدع عَلاَمَات تَدل عَلَيهِ، وَللثَائِر المُصْلح صِفَات تُـمَيّزهُ عَن غَيره، والنَّبيّ يُشَارك العَبقري وَالمُصْلح، فِي كُلّ فَضِيلَة، مَا فِـي ذَلكَ رَيب، ولَكنَّه يَمْتَاز بصفَات لاَ يُشَاركهُ فِيهَا أَحَد، أَنَّ العَبقَري أَو المُصلح يَستَوحي آرَاءه

---

(١) اَلشُّورَىٰ: ٥٢.

وَمبَادئه مِن الأَرْض، لاَ مِن السَّمَاء، يَستَوحِيها مِن عَقْله وَبِيئَته، وَالنَّبيّ يَتَلقىٰ الوَحْي مِن السَّمَاء، مِن الله جَلَّت عَظْمَته، وَالوَحْي مَعْصُوم، وَالعَقْل يُخطيء وَيُصِيب، والبِيئَة شَهوَات وَأَهوَاء.

وأَيْضاً العَبقَري يُبْدع فِي شَيء دُون شَيء وَلاَ يُبْدع فِي كُلّ شَيء وَالمُصلح يَهْدف إِلَىٰ نَاحيَة وَاحدَة أَو أَكْثَر مِن حيَاة فِئَة أَو أُمّة فِي بُقعَة مِن الأَرْض، وَلاَ يَهْدف إِلَىٰ إصلاَح أَهْل الأَرْض جَمِيعاً فِي كُلّ شَيء وفِي كُلّ زمَان وَمَكَان.

أَمَّا مُحمَّد فَهُو رَسُول الحَقّ وَالعَدْل إِلَىٰ الإِنْسَانيَة جَمْعَاء ليُنقذهَا مِن الجهَالَة وَالضَّلاَلة، وَيَحملهَا عَلىٰ نَهْج الهِدَايَة وَالنَّجَاة... وَأَينَ العَبقري وَالمُصْلح مِن هَذَا أَو شُبه هَذَا؟.

وَبَعْد، فَإِنَّ مُحمَّداً لاَ يُقَال: هُو عَبْقَري خَلَّاق، وَلاَ مُصْلِح تَأثّر، وَلاَ عَظِيم خَالد... كَلَّا، وَأَلف كَلَّا. فمَا أَكْثَر العَبَاقرَة وَالمُصْلحِين وَالثَّائِرين!. أَنَّ مُحمَّداً رَحمَة مُهدَاة مِن إِلَه السَّمَاء لأَهل الأَرْض أَجْمَعِين: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[1]. وَرَحمَة الله سُبْحَانهُ فَوق العَبقريَة وَالعَبَاقرَة، وَالإِصلاَح والمُصْلحِين، وَفَوق العَظمَة وَالعُظمَاء الخَالدِين، بَل فَوق النَّاس مُجْتَمعِين وَالسَّموَات وَالأَرضِين؛ لأَنَّها تَتَّسع لِكُلّ شَيء وَلاَ يَتّسع لهَا شَيء إِلَّا قَلْب مُحمَّد وَمَن سَار طَرِيقَته وعَمَل بمَبَادئه وَسُنّته.

---

(١) الأَنبِيَاء: ١٠٧.



مُحَمَّد ﷺ هو الوَحِيد

ظَهَر أَخيراً في الوُلاَيَات المُتّحْدَة الأَمريكيّة كِتَاب جَدَيد للدّكتُور (هَارث) الَّذي يَحْمل أَرْبَع شَهَادَات دُكتُورَاه: الأُولَىٰ فِي الرِّيَاضيَات، وَالثَّانيَة فِي القَانُون، وَالثَّالثَة فِي الفِيزْيَاء، وَالرَّابعَة فِي الفَلَك، وَهُو الآنْ مَسؤول عِلْمي عَن التَّطبيقَات العِلْميّة لعُلُوم الفَضَاء، فِي الوُلاَيَات المُتّحْدَة وَمِن أَخصّ صِفَاته أَنّه يَبْذُل جُـهداً جَبّاراً خَارقَاً فِي القِرَاءَة وَالمُطَالعَة بخَاصّة تَأْرِيخ العَالَم وَحَضَارَته بكُلّ وَجُوههَا، وَٱسم كتَابه الجَدِيد «المِئَة»! وَمَوضُوعه أَهَم مِئَة رَجُل فِي التَّأرِيخ الإِنْسَاني كُلّه،

وَقَد أَخذَ المُؤلف عَلىٰ نَفْسَه أَنْ يُرَتب المِئَة فِي الذِّكر تَبعَاً لأَهميَة كُلّ وَاحـد مِنْهُم، فالأَوَّل عَظْمَة هُو الأَوَّل ذِكراً، وَقَد ٱخْتَار الأَوَّل مِن المِئَة مُحَمَّداً. وَيَدلنَا هَذَا ـ كَمَا قَالَ بَهَاء الدِّين ـ أَنَّ المُؤلف عَلىٰ دَرجَة عَاليَة مِن التَّجَرد وَعَدم الإِنْحيَاز لأَنّه مَسِيحي عِلْمَاً بأَنّه جَعَل المَسِيح فِـي الرَّقـم الثَّـالث، وَمُـوسىٰ فِـي الرَّقـم السَّادِس». وَبَرّر المُؤلف المَسِيحي ٱخْتيَاره مُحَمَّداً للأَوَّلَيّة بقَوْله:

«إِنَّ ٱخْتيَاري مُحَمَّداً ليَكُون الأَوَّل فِي قَائمَة أَهَم رِجَال التَّأرِيخ قَد يُـدْهِش القُرّاء. لَكنَّهُ الرَّجُل الوَحِيد فِي التَّأرِيـخ كُـلّه الَّـذي نَـجَحَ أَعْـلىٰ نَـجَاح عَـلىٰ المُستَوِيَّين الدِّيني وَالدُّنيَوي. فَهُنَاك رُسُل وَحُكَـمَاء بَـدَأُوا رِسَـالاَت عَـظِيمَة، وَلَكنَّهُم مَاتُوا دُون إِتْمَامهَا كَالمَسِيح فِي المَسِيحيَّة... أَو شَارَكهُم فِيهَا غَيرهِم أَو

سَبقهُم فِيهَا غَيرهِم أَو سَبقهُم إِلَيهَا سوَاهُم كَمُوسىٰ فِي اليَهُوديَّة، وَلَكِنَّ مُحَمَّداً هُو الوَحِيد الَّذي رِسَالَته الدِّيْنيَّة كَاملَة، وَتَحدَّدَت كُلّ أَحْكَامهَا وَآمَنَت بهَا الشُّعُوب بأَسْرهَا، فِي حَيَاته؛ لأَنَّه أَقَام إِلَىٰ جَانب الدِّين دَولَة جَدِيدَة، وَوّحد القَبَائِل المُخْتَلفَة فِي شَعْب مُتَقدّم، وَالشّعُوب فِي أُمّة مُتحضرَة وَوَضَع لهَا كُل أُسس حَيَاتها، وَرَسَم أُمُور دُنيَاهَا وَوَضعهَا فِي مَوضع الإِنْطلاَق إِلَىٰ العَالَم... أَيْضاً فِي حَيَاته».

ثُمَّ يُضِيف المُؤلف المَسِيحي إِلَىٰ ذَلِكَ: «إِنَّ مُعظَم الَّذِين غَيَّرُوا التَّأرِيخ ظَهرُوا فِي قَلْب أَحَد المَرَاكز الحَضَاريَّة فِي العَالَم... ولَكِنَّ مُحَمَّداً هُو الوَحِيد الَّذي نَشَأ في بُقعَة مِن صَحْرَاء جَردَاء مُجَرَّدة تَمَاماً مِن كُلّ مُقومَات الحَضَارَة وَالتَّقَدُم، وَلَكِنَّهُ جَعَل مِن البَدو البُسطَاء المُتحَاربين قُوَّة مَعنَويَّة هَائلَة قَهرَت بَعْد ذَلِكَ إِمبرَاطُوريَات (فَارس، وَبِيزنطِية، وَرُومَا المُتَقدّمة بمَا لاَ يُقَاس). وَفي تَأْرِيخ الغَزو فِي كُل زَمَان لبِلاَد الَّتي فَتحهَا خُلفَاؤه عَرباً تَمَاماً وَتَغيَّرت لُغَةً وَدِيناً وَقَومِيَة... وَثبت ذَلِكَ وَأَستَقرَّ بمَا لَيْسَ لهُ مَثِيل فِي تَأْرِيخ الفَتْح فِي العَالَم... كَذَلِكَ لاَ يُوجد نَصّ فِي تَأْرِيخ الرِّسَالاَت نُقل عَن رَجُل وَاحد وَبَقي بحرُوفه كَامِلاً دُون تَحْرِيف سِوىٰ ٱلقُرْءَان الَّذي نَقَلهُ مُحَمَّد، الأَمْر الَّذي لاَ يَنْطَبق عَلىٰ التَّورَاة مَثَلاً أَو الإِنْجِيل... وَمِن أَجل ذَلِكَ وَجَدتُ إِنَّ مُحَمَّد هُو صَاحِب الحَقّ الوَحِيد فِي أَنْ أَعْتبرهُ صَاحِب أَعْظَم تَأْثِير عَلىٰ الإِطلاَق فِي التَّأْرِيخ الإِنْسَاني»[1].

أَبَداً، لاَ ذَنْب للإِسْلاَم عِندَ خُصُومهِ إِلَّا ذَنْب الطَّاهرَة عِندَ العَاهرَة، وَالمُخْلص عِندَ الخَائِن. وَالضَّاري الشَّقي عِنْد البرّ التَّقي وَهَل يُطْلَب مِن الصَّهاينَة

(١) أُنظر، مَجلَّة العَرَبيّ الكُوَيتِيَّة فِي العَدَد (٢٤١). وَأَنَا أَكتُب فِي الصَّلاَة عَلَيهِ وَعَلىٰ آلهِ فِي (شَهر كَانُون الأَوَّل ١٩٧٨م). (مِنهُ ﷺ).

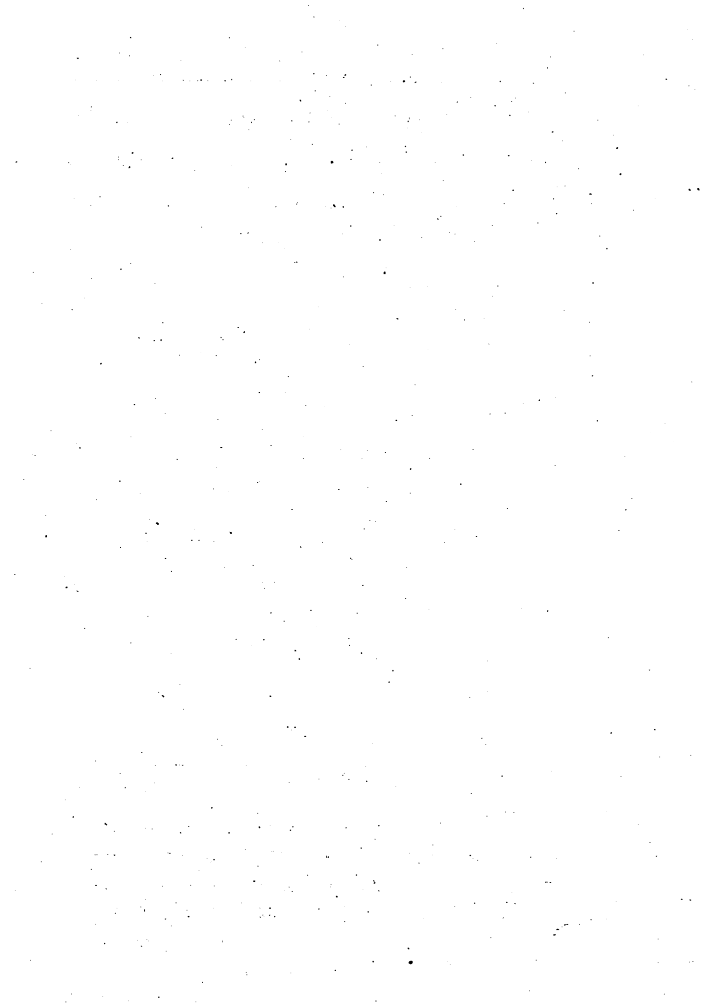
وَالمُسْتَعمرِين القُدَامىٰ وَالجُدد أَنْ يُهَادنُوا الإِسْلاَم والقُرْءَان الَّذي يُثِير الشُّعُوب وَالأَجْيَال ضِدّ كُلّ جَائِر وَكَافِر بقَوْله تَعَالىٰ: ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[1]. إِنَّ الإِسْلاَم كَدِين قَد أَصْبَح مُحركاً للشُّعُوب، وَلَيْسَ أُفيُوناً لهَا كَمَا قَالَ مَاركس: «الدِّين أَفْيُون الشُّعُوب»[2].

---

(١) الأَعْرَاف: ٤٤.

(٢) أَلقىٰ الفَيلسُوف الفَرنسي «رُوجَيه جَارُودي» مُحَاضرَة فِي القَاهرَة بـدَار الأَهـرَام، نَشـرتهَا مَـجلّة الطَّلِيعَة المَصْرِيَة بتَأْرِيخ آذَار (١٩٧٠م)، وَجَاء فِيهَا. أَنَّ هَذِهِ الكَلْمَة قَالهَا مَاركس فِي أَوَّل كِتَاب لهُ، وكَان عِمرَه آنذَاك (٢٥) سَنَة، وَأَنَّه لَم يُردّدهَا بَعْد ذَلِكَ. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، كِتَاب أَفْيُون الشُّعُوب لِلعَقّاد، وَسُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّامِيّ: ١ / ٣١.



بَاقَة مِن حَدِيقَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ

أعظَم العُظمَاء:

أَنَّ شَخْصِيَة الفَرد لاَ تُفْرَض عَلَيهِ مِن الخَارج... إنّها نَفْسَه وَحقِيقَته، فَإذَا قِيلَ: لاَ شَخْصيَة لفُلاَن فَهمنَا مَن هَذَا القَوَل أَنّه لَيْسَ بشَيء يُذْكَر، وَالعَكْس بالعَكْس أي إذَا قِيلَ: لهُ شَخْصيَة كَان المَعْنىٰ أَنَّ لهُ ضَرباً مِن الوجُود، وَإنّه أَخَذ مِن الطَّبيعَة البَشَريَّة شيْئاً مِن صِفَاتها وَخَصائِصهَا.

وَقَد أَخَذ مُحَمَّد ﷺ مِن الإِنْسَانِيَّة أَنْبَل مَا فِيهَا، وَأَقْصىٰ مَا يُمْكن أَنْ يَتصَوّرَه العَقل مِن عَظمَة الإِنْسَان وَكمَاله، وَقَد أَوجَز سُبْحَانَهُ صِفَات نَجيَّة بهذه الكَلْمَة الجَامعَة الرَّائعَة: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]. وَمِن هَذَا الخُلق النَّبيل العَظِيم الصِّدق الأَمِين لَقَبهُ بَيْنَ قَوْمه وَعَارِفِيهِ، أَمَّا إِيْثَارَه فكَان يَنْفق عَلىٰ المَحَاوِيج كُلّ مَا يَمْلُك، وَلاَ يَبْقىٰ مِنْهُ لنَفْسَه وَأَهْله إلَّا دُون الكَفَاف مِن قُوت مَن لاَ يَمُوت. وَمِن أَقوَاله: «مَا أَحبّ أَنْ يَكُون لِي مِثْل أُحُد ذَهَباً أُنْفقه فِي سَبِيل الله، أَموْت وَأَتْرُك مِنْهُ قِيرَاطَين»[2].

---

(١) القَلَم: ٤.

(٢) حقّاً مَا تَرك دِينَاراً، ولاَ دِرهمَاً، وَلاَ عَبْداً، ولاَ وَلِيدَةً، بَل تَرَك دِرعَه مَرهُونةً عِند يَهودِي عَلىٰ ثَلاَثِين ⇔

وَمِن البُرْهَان عَلىٰ شجَاعَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ قَوْل الإِمَام عَليّ ؈ : « كُنَّا إذَا ٱحْمَرَّ ٱلْبَأْسُ ٱتَّقَيْنَا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَّا أَقْرَبَ إِلَىٰ الْعَدُوِّ مِنْهُ »[1].

وَكَان فَحَل مِن الإِبل قَد جَمَح وَتَوحّش وَأَصْبَح مِن الكَوَاسر الضَّارِيَة حَتَّىٰ فَرّ الشّجعَان مِن أَمَامَه ، فَأقْتَحم عَلَيهِ النَّبيّ وَجَذَبَهُ بقُوّة فَأَخضَعهُ وَكَبح جمَاحه ، وَلَم تَكُن قُرَيْش قَد تَعَودَت الإِقدَام عَلَىٰ مِثل هَذَا الخطَر مِن أَجْل الآخَرِين ، وَلاَ عَرفَت أَحداً بمِثْل هَذَا الإِسْتبسَال[2].

أَمّا القَصْد وَالإِعْتدَال فَيَومِيء إِلَيهِ قَوْله : « خَيْرُ الأُمُور أَوْسَطهَا ـ أَوْسَاطهَا »[3] وَقَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ : « لَيْسَ خَيركُم مَن تَرَك ٱلْحَيَاة ، وطَبِيعتهَا لِـغِيرِهِ »[4]. قَالَ رَسُول الله ﷺ : « لَيْسَ خَيْركم مَن تَرَك الدُّنْيَا لِلآخِرَة ، لِلدُّنيَا ، وَلَكنْ خَيْركُم

⟵ صَاعَاً مِن شَعِير . أنظر ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي : ٣ / ١٢٠ ، كَنْزُ العُمَّال للـمُتَّقي الهِنْديّ : ٦ / ٣٥٦ ح ١٦٠٣٨ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ٣٠٠ ، السُّنَن الكُبْرىٰ للبَيهقي : ٤ / ٧ ، تَـركَة النَّبيّ ﷺ لحمَّاد بن زيد البَغدَادي : ٧٦ ، البِدَايَة وَالنِّهَايَة : ٥ / ٣٠٥.

(١) أُنظر ، نَهج البَلاَغَة : الحِكْمَة « ٢٦٠ » ، مُسْنَد أَبي عوانَه : ٤ / ٢٨١ ح ٦٧٦١ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد : ٢ / ٢٣ ، تَأْرِيخ الطَّبري : ٢ / ٢٣ ، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد : ٧ / ١٠٤ و : ١٩ / ١١٦ ، تَفْسِير الثَّعلبي : ٢ / ٥٣ ، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير : ١ / ٢٩ ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير : ٢ / ٣٠٦ ، النِّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير : ١ / ٨٩ و ١٩٢ و ٤٣٨ و : ٥ / ٢١٧ ، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور : ٤ / ٢١٠ و : ٦ / ٢٠ ، تَاج العَرُوس : ٨ / ١٩٥ و : ٢٠ / ٣٠٥.

(٢) أُنظر ، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ : ٢ / ١٣٩.

(٣) أُنظر ، كَنْز المَنَاوي فِي هَامش جَامع الصَّغِير : ١ / ١٢٤ حَرف الخَاء ، بحَار الأَنْوَار : ٧٥ / ١١ ح ٧٠ ، فَتح البَاري : ١١ / ٢٣٤ ، شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة مُحَمَّد عَبْدَه : ٢ / ١٠٠ ، شَرح نَهج ٱلْـبَلاَغَة لِابْـن أَبـي ٱلْحَدِيد : ١٦ / ١١٧ ، تَـفْسِير القُـرطُبي : ٢ / ١٥٤ ، الدُّر المَـنْثُور : ٤ / ١٧٩ ، الأَحْكَـام لِـلأمُدي : ١ / ٢١١ ، المَبسُوط للسَّرخي : ٣ / ١٦٥ ، بَدائِع الصَّنائع : ١ / ٢٣ ، حَاشِية رَدّ المحتَار : ٦ / ٦٦٦.

(٤) أُنظر ، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ٢ / ٢٢٠ ح ٢١٣٩ ، ذكر أَخبَار إِصبهَان : ٢ / ١٩٧ ، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب : ٣ / ٤٠٩ ح ٥٢٤٩ ، عِلَل ابن أَبي حَاتم : ٢ / ١٢٤ ح ١٨٦٧ ، حُلية الأَوْلِيَاء : ١ / ٢٧٨.

مَن أَخَذَ مِن هَذِه لِهَذِه »[(١)].

وَقَالَ رَسُول الله ﷺ : « المُؤْمِن القَوي خَيرٌ وَأَحبّ إِلَىٰ الله مِنْ المُؤْمِن الضَّعِيف »[(٢)].

وَقَالَ رَسُول الله ﷺ : « مَا بَال أَقوَام قَالُوا كَذَا وَكَذَا، لكَنّي أُصلّي، وَأَنَام، وَأَصُوم، وَأَفْطر، وَأَتزَوّج ٱلنِّسَاء، فَمَن رَغب عَن سُنّتي فَلَيس مِنّي »[(٣)].

وَأَشدّ مَا تمتَاز بِهِ شَخصيَّة مُحَمَّد ﷺ الوضُوح، وَالبَسَاطَة، وَالإِنْسجَام... وَأَعلَن أَكثَر مِن مرّة إِنّه لاَ سُلطَان لهُ عَلَىٰ أَحَد، وَإِنَّ حسَابهُ وَحسَاب الخَلاَئِق عَلَىٰ الله، وإِنَّه وَالنَّاس سوَاء أَمَامه تَعَالَىٰ، وإِنَّه لاَ يَملك لنَفسَه نَفعَاً وَلاَ ضَرّاً، وَلاَ يَدري مَا يفْعَل بِهِ، وَإِنَّه ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[(٤)].

---

(١) أُنظر، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣/ ٤٠٩ ح ٥٢٤٩، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/ ٢٢٠ ح ٢١٣٩، ذِكر أَخْبَار إِصْبهَان: ٢/ ١٩٧.

(٢) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٤/ ٢٠٥٢ ح ٢٦٦٤، مُسْنَد الحَمِيدي: ٢/ ٤٧٤ ح ١١١٤، نوَادر الأُصُول فِي أَحَادِيث الرَّسُول: ١/ ٤٠٤، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٣/ ٢٢٧، التَّمهِيد لِابْن عَبد البرّ: ٩/ ٢٨٧، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِندي المُتوفَّىٰ سَنَة « ١٣٥٣ هـ »: ٥/ ٢٢٦، شَرْح النّووي عَلىٰ صَحِيح مُسلِم: ٦/ ٢٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ١/ ٨٣، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٩/ ١٣٥.

(٣) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ١٠٢٠ ح ١٤٠١، شَرَائِع الإِسلاَم: ٢/ ٤٩٢، المُهَذَّب البَارع لِابْـن فَـهَد الحِلّيّ: ٣/ ١٥٣، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاري: ٥/ ١٩٤٩ ح ٤٧٧٦، جَامع المقَاصد: ١٢/ ٩، صَحِيح أَبن حِبّان: ١/ ١٩٠ ح ١٤، المُسنَد المُستَخرَج عَلىٰ صَحِيح الإِمَـام مُسـلِم: ٤/ ٦٤ ح ٣٢٣٨، سُنن الدّارمي: ٢/ ١٧٩ ح ٢١٦٩، سُنن النَّسَائي: ٦/ ٦٠ ح ٣٢١٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠/ ١٠٧، المُصنَّف لعَبدالرّزاق الصَّنْعَاني: ٦/ ١٦٧ ح ١٠٣٧٤، مُسنَد الإِمَام أَحمَد: ٢/ ١٥٨.

(٤) ٱلْأَعْرَاف: ١٨٨.

وَحِين قَالَ المُسْلمُون : كُسْفَت الشَّمس لوَفَاة وَلده إبْرَاهِيم ، رَدّ عَـلَيهم بـقَولٍ حَاسِم : « إنَّ الشَّمس وَٱلْقَمَر آيَتَان مِن آيَات الله لاَ تَكْسفَان لمَوت أَحد مِن البَشَر »[١] .

وَنُقل عَن الجُلَندي مَلك عُمان إنّه قَالَ : « وَالله لقَد دلّني عَلَىٰ هَذَا النَّبيّ الأُمّي إنّه لاَ يَأمر بخَير إلاّ كَان أوّل آخذٌ بِهِ ، وَلاَ يَنْهَىٰ عَن شَيء إلاّ كَان أوّل تَارِكٌ لهُ ، وَإنّه يَغْلب فلاَ يَبْطر ، ويُغلَب فلاَ يَضْجر ، وَيَفي بالْعَهْد ، وَيَنْجز الوَعَد ، وَأَشهَد أنّه نَبيّ »[٢] .

وَقَالَ ﷺ : « تَدمعُ العَيْن ، وَيَحْزنُ ٱلْقَلْب فَلا نَقُول مَا يُسخِط الرّب ؛ ولَوْلاَ أنّهُ قَولٌ صَادق ، وَوَعدٌ جَامع ، وسَبِيل نَأتِيه ، وَإنّ آخرنَا سيَتبعُ أوّلنَا ؛ لوَجدّنَا عَلَيْك أَشدّ مَن وَجدّنا بِك ، وإنّا عَلَيْكَ يَا إبْرَاهِيم لَمحزُونُون »[٣] .

وَقَالَ ﷺ : « أَنَّ الشَّمس وَالقَّمر آيَتَان مِنْ آيَات الله عزّوجلّ وَإنّهمَا لاَ يَكْسفَان لمَوْت أَحد مِنْ النَّاس ، فَإذَا رَأيتُم شَيْئاً مِنْ ذلِكَ فَصلّوا حَتَّىٰ تَنْجَلي »[٤] .

---

(١) أنظر ، صَحِيحُ الإمَام البُخَاري : ١ / ٣٥٣ ح ٩٩٣ ، صَحِيح مُسْلِم : ٢ / ٦٢٣ ح ٩٠٤ ، صَحِيح ٱبن خُزَيمَة : ٢ / ٣٠٨ ح ١٣٧٠ ، صَحِيح ٱبن حِبَّان : ٧ / ٦٧ ح ٢٨٢٧ ، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ١ / ٤٨٠ ح ١٢٣١ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٢ / ٢٠٨ ، تَأْرِيخ بَغدَاد : ٣ / ٤٢٨ .

(٢) أنظر ، الرّوض الأُنف : ٤ / ٢٥٠ ، الشّفا بتَعرِيف حقُوق المُصطَفىٰ : ١ / ٢٤٩ و ٤٨٤ ، نَسِيم الرّيَاض : ٢ / ٤٤٧ ، شَرح القَاريء بهَامشه : ٤٤٧ .

(٣) أنظر ، صَحِيحُ الإمَام البُخَاري : ٢ / ٨٤ و ٨٥ ، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ : ح ٤٠٤٧٩ ، السُّنَن الكُبْرىٰ للبَيهقي : ٤ / ٦٩ ، الذّكرىٰ : ٧٠ ، دَعَائِم الإسْلاَم للنُّعمَان المَغْربي : ١ / ٢٢٤ ، بدَائع الصّنَائع : ١ / ٣١٠ ، المُغني لِاٰبن قُدَامَة : ٢ / ٤١١ ، المُحلّىٰ لِاٰبن حَزم الظَّاهرِيّ : ٥ / ١٤٦ ، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ٣ / ١٩٤ ، صَحِيح مُسْلِم : ٧ / ٧٦ ، سُنن ٱبْن مَاجَه : ١ / ٥٠٧ ، سُنن أَبي دَاود : ٢ / ٦٤ ، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ : ٦ / ٤٣ ، المُصَنَّف : ٣ / ٢٦٧ ، الأَحكَام لِإمَام يَحيىٰ الهَادي : ١٥٠ ، الكَافِي : ٣ / ٢٦٢ ، ذَخَائِر العُقْبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوْي القُرْبىٰ : ١ / ٢٢٤ .

(٤) أنظر ، صَحِيحُ الإمَام البُخَاري : ١ / ٣٥٤ ح ٩٩٦ و ص : ٣٥٩ ح ١٠٠٧ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِاٰبن سَعد :

⇔

وَبَعد فَأَنَّ خَير مَا يُحَدِّد شَخصيّة رَسُول الله ﷺ هَذَا الأَثَر الكَبِير الضَّخم الَّذي تَرَكه، وَالتَّحول الخَطِير فِي حَيَاة العَالَم كُلّه... قَالَ «د. ل ديورَانت» فِي قِصّة الحَضَارَة: «أَخَذ مُحَمَّد عَلَىٰ نَفْسَه أَنْ يَرفَع المُسْتوىٰ الرُّوحي والأَخلاَقي لشَعبٍ عَاش فِي دياجِير الهَمَجيَة... وَقَد نَجَح فِي هَذَا العَرض نجَاحاً لَم يُدَانه فِيهِ أَي مُصْلح آخر فِي التَّأرِيخ كُلّه، وَقَد وَصَل إِلَىٰ مَا يَبْتَغِيه... وَأَقَام فَوق اليَهوديَّة وَالمَسيحيَّة وَدِين بلاَدَه القَدِيم ـ دِيناً سَهلاً وَاضِحاً، وَصَرِيحاً قَوَامهُ البَسَالَة

↔ ١/ ١٤٢، مُسْنَد الإِمَام أَبي حَنِيفَة: ١/ ١٤٢، مُسْنَد الإِمَام الشَّافِعي: ١/ ١٧٨، صَحِيح مُسلم: ٣/ ٣١، مُسْنَد البَزّار: ٥/ ٣٣ح ١٥٩١، مُسْنَد الرّويَاني: ١/ ١٦٨ح ٢٠٥، الْبيَان والتَعريف لِابْن حَمزَة الحَنفي: ١/ ٢٠٢، التَّمهِيد لِابْن عَبْد البَرّ: ٢٢/ ١١٦، شَرْح الزَّرقَاني: ١/ ٥٢٨، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٢٦/ ٣٨٥، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبدالبرّ: ٣/ ١٣٧٩، أخْتلاَف الحَدِيث: ١/ ١٨٩، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٢/ ٧٢، الحُجّة للشَّيبَاني: ١/ ٣٢٤، بَدَائِع الصَّنَائع: ١/ ٢٨٠، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٧/ ٦٣، صَحِيح أَبن خُزَيمَة: ٢/ ٣٠٩، كتَاب الدُّعَاء للطَّبرَاني: ٦٠٨ح ٢٢١٥ و ٢٢١٦، إِرْوَاء الغَلِيل لمُحَمَّد بن نَاصر الأَلبَاني: ٣/ ٢٦، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للأَلُوسي: ٢٣/ ١٠٨ طَبعَة المُنيريَة، تَأرِيخ بَغدَاد للخَطِيب: ٤/ ١٩٩، السُّنن المَأثُورَة: ١/ ١٤٢ح ٤٩، المُسْنَد المُسْتخرَج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ٤٩١ح ٢٠٣٩، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٣/ ٣٢٠ح ٦٠٩٢ وص: ٣٢٥ح ٦١١٣، المُصنّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ٢/ ٢١٧ح ٨٣٠٤، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٣/ ٣١٧ح ١٤٤٥٧ و: ٥/ ٤٢٨ح ٢٣٦٧٩، مُسْنَد عَبد بن حُمَيد: ١/ ٣١١ح ١٠١٢، تُحفَة المُحتَاج: ١/ ٥٥٣ح ٧١٤، نَصْب الرَّايَة للزَّيعلَي: ٢/ ٢٧٦، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٤/ ١٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٢/ ٢٠٧ و ٢١٠، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٢/ ٥٢٨ و ٥٤٥، صَحِيح أَبن حِبَّان: ٧/ ٧٥ح ٢٨٣٤ وص: ٨٧ح ٢٨٤٤، تَغْلِيق التَّعلِيق: ٢/ ٤٠٤، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٨/ ٤٢٩ح ٢٣٥٢٧، النَّعِيم المُقِيم لعِترَة النَّبأ العَظِيم الشَّيخ العلاّمَة شَرف الدّين أَبي مُحَمَّد عُمَر أبن شُجاع الدّين مُحَمَّد بن الشَّيخ نَجِيب الدِّين عَبد الوَاحد المُوصلي العَارف فَرَغ مِن تَأْلِيفه سَنَة (٦٤٦ هـ): ٨٦ بتَحْقيقنَا.

وَالعِزّة، وَٱسْتطَاع فِي جِيلٍ وَاحد أَنْ يَنْتَصر فِي مِئَة مَعركَة، وفِي قَرن وَاحـد أَنْ يُنشيء دَولَة عَظِيمَة، وأَنْ يَبْقىٰ إِلَىٰ يومِنَا هَذَا قُوّة ذَات خَطَر عَظِيم فِي العَالَم »[1].

وقَالَ « مُونتجمري وَات » فِي كِتَاب مُحَمَّد فِي المَدِينَة: « كُلَّمَا فَكّرنَا فِي تَأرِيـخ مُحَمَّد تَملكنَا الذّهُول أَمَام عَظمَة مِثل هَذَا العَالَم »... وَلاَ بِدْع أَنْ لاَ يوَازي مُحَمَّداً فِي عَظَمَته ـ أَحَد مِن العَالَمِين... فَإِنّه سَيّد المُرسَلِين وَخَاتم النَّبِيِّين.

لِمَاذَا عَفَا مُحَمَّد ﷺ عَنْ أَلَد أَعْدَائه:

يَبْقىٰ هَذَا السُّؤال: وَمَاذَا فَعَل النَّبيّ ﷺ بأَعْدَائه حِينَ تَمْكَّن مِن رِقَـابهِم؟... وَقَد وَجّه النَّبيّ نَفْسه هَذَا السُّؤال إِلَىٰ الَّذِين ٱسْتَسْلمُوا بَعْدَ أَنْ قَاومُوا.

وقَالَ لَهُم: يَا مَعْشَر قُرَيْش مَا تَظنُون إِنّي فَاعِل بِكُم؟.

قَالُوا: خَيْرَاً، أَخٌ كَرِيم، وَٱبن كَرِيم.

قَالَ لهُم ﷺ: « إِذْهبُوا... أَنْتُم الطُّلَقَاء... قَد عَفَوتُ عَنْكُم »[2].

---

(١) أُنظر، « ول » فِي قِصّة الحَضَارَة تَعرِيب مُحَمَّد بَدرَان: ج ٢ مِن المُجَلّد الرَّابع: ٢١. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) فِي السَّنَة الثَّامنَة كَانَتْ غَزْوَة الفَتْح فَتح مَكَّة، وكَانَتْ فِي رَمضَان مِنْهَا لنَقض قُرَيْش ٱلعَهْد.

أُنظر، سُنن البَيْهَقِي الكُبرىٰ: ٩ / ١١٨ ح ١٨٠٥٥، الجَامع الصَّـغِير: ١ / ٢٢٠ ح ١٣٦٨، فَـيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٥ / ١٧١، الثِّقَات لِابْن حِبَّان: ٢ / ٥٦، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمّ الصَّنعَاني: ٤ / ٤٥، كِتَاب الأُمّ للإِمَـام الشَّـافعي: ٧ / ٣٦١، نَـيل الأَوطَـار: ٢ / ١٦١، السِّيرَة النَّبويّة: ٥ / ٧٤، نُزهَة الأَلبَاب فِي الأَلقَاب: ١ / ٤٤٧، تَفْسِير الكَشّاف: ٢ / ٢٤٣، تَفْسِير جَامع البَيَان: ٦ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧، تَفْسِير غَرَائب القُرْءان: ١٠ / ٣٦، صَحِيح التِرمذي: ٢ / ١٨٣، مُسنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢ / ٣١٩ / ١٢٨٦.

وَطَاف النَّبيّ ﷺ بِالبَيْت يَوْم الجُمُعَة لعشرِين مِن رَمضَان وَحَوله ثَلاَثمِئه وستُون صَنماً وَكُلّما مرّ بِصَنَم أَشَار إِلَيه بِقَضِيب فِي يَدَه قَائِلاً: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾. ٱلإِسْرَاء: ٨١. فَيَقع الصَّنم لوَجْهه. أُنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد: ٢ / ١٣٦، السِّيرَة النَّبوِيَة لِابْن هِشَام: ٥ / ٨٠.

مَا هَذَا ؟ . هَذَا هُو رَحْمَة ، أَم أَرْيَحيَة ؟ . كَلَّا ، إِنّه سمُو المَبدَأ ، وَشَرف المَقْصَد ، وَخُلق المُصْلح الَّذي لاَ يَفْعَل الفِعْل بوَحي مِن مَنَافعهِ ، أَو دَافع مِن أَغْرَاضَه . . لَقَد أَرَاد النَّبيّ ﷺ بهَذَا العَفو أَنْ يُفهِم الأَعدَاء ، وَالعَالَم كُلّه أَنّه لاَ يَبْتَغِي مِن وَرَاء النَّصر عَلَىٰ مَن يَرُوم قَتْله وَتَدمِيرَه إِلَّا إِحقَاق الحَقّ وَإِزهَاق البَاطل ، فَإِذَا تَمَّ ذَلِكَ وَتَحقق فَلاَ تَشَفّي وَشَمَاتَة ، وَلاَ تَقْتِيل وَتَنْكِيل . . . وَلَيسَ مِن شَأْنَه وَشِيمَته أَنْ يَسْتَذل أَحَداً حَتَّىٰ وَلَو كَان أَلَد أَعْدَائه ، لأَنَّ هَذَا الخُلق لاَ يَجْتَمع بحَال مَع نَزَاهَة الهَدَف ، وَالإِخْلاَص للمَبْدَأ . . وَمِن هُنَا تَجَاوَب مَع الدَّعوَة وَالدَّاعي كُلّ مَن عَرَف مُحَمَّداً عَلَىٰ حَقِيقَته ، وَدَرس سِيرَته بَحْثاً عَنْ الحَقّ لوَجْه الحَقّ .

مِن خِلاَلِهِ الجُلىٰ :

كَانَ النَّبيّ أَوَّل مَن يَجُوع وَآخر مَن يَشبَع ، وَكَان فِي طَعَامِهِ لاَ يَرد مَوجُوداً وَلاَ يَتَكلّف مَفقُوداً وَمَا عَاب طعَامَاً قَطّ ، وَإِذَا لَم يَجْده صَبَر حَتَّىٰ أَنَّـه ليَـربط حَـجَر المَجَاعَة عَلَىٰ بَطْنهِ إِنّه كَان يَشدّ عَلَىٰ بَطْنِهِ حَجَراً مِن المَجَاعَة[1] ، وَصَلّىٰ مَرّة وهُو جَالس مِن شِدّة الجُوع ، وَتُوفّي وَدرعَه مَرهُونة هَذَا[2] ، وَثَـروَة جَـزِيرَة العَـرب

---

(١) أنظر ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٨ / ٣٠٧ ، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبَة : ٧ / ٣٧٧ ح ٣٦٨١١ ، شَرح مَعَانِي الآثَار : ٢ / ١٦ ، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَانـي : ٣ / ٢٦٧ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٣ / ٤٤ ح ١١٤١٩ ، الزُّهْد لهنَّاد : ٢ / ٣٩٤ ح ٧٦٥ ، فَتح البَاري شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني : ٦ / ٥٨٩ ، صَـفوَة الصَّـفوَة : ١ / ١٩٩ ، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني : ٢٥ / ١٠٦ .

(٢) أُنظر ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٣ / ١٢٠ ، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقِي الهِنْديّ : ٦ / ٣٥٦ ح ١٦٠٣٨ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ٣٠٠ ، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي : ٤ / ٧ ، تَركَة النَّبيّ ﷺ لحَمَّاد بن زِيد البَغدَادي : ٧٦ ، البِدَايَة وَالنِّهَايَة : ٥ / ٣٠٥ .

طَوع بنَانَه، وَلَكن مَا دَام فِيْهَا جَائِع وَاحد فَعَلَىٰ وَلّي الأَمْر أَنَّ يُسَاوِيه فِي البَأسَاء وَالضَّرَاء وَإلاَّ كَان مُغتَصباً لحقّه وَمُعتَدياً عَلَيهِ.

وَكَان يُحبّ النّظافَة وَحُسن المَظهَر، وكَان أَكْثَر النَّاس اَبْتسَاماً، وَلاَ يَتكلّم إلاَّ فِيمَا رَجَا ثوَابه مِن الله، وَمَا ذمَّ أَحداً، أَو عَيّرَه بشَيء أَو طَلَب لَهُ عَثرَة وَعورَة، وَلاَ سَأله أَحد حَاجَة إلاَّ وَرَجع بِهَا أَو بمَيسُور مِن القَوْل، وَكَان يَصْبر عَلَىٰ جَفوَة السَّائِل، وَلاَ يَقْبَل ثَنَاء إلاَّ مِن مُكَافىء، وَلاَ يَقطَع عَلَىٰ أَحَد كَلاَمَه إلاَّ إذَا تَجَاوز فَينهَاه أَو يَقُوم، وإِذَا دَخَل عَلَىٰ قَوم قَعَد حَيْث يَنْتَهي بِهِ المَكَان، وَيُعطي كُلّ جَلِيس حقّه، بَل مَا جَالَس أَحداً إلاَّ وَحَسب أَنَّه أَكرَم النَّاس عَلَيهِ، وإِذَا بَلَغهُ عَن أَحَد مَا يَكرَه فَلاَ يُسَمِّيه، وَيَكتَفي بقَوله: «مَا بَال أَقوَام يَفعلُون كَذَا وَكَيت»(١).

لاَ تَغْضبَه الدُّنْيَا، وَلاَ مَا كَان فِيْهَا، فَإِذَا اَعْتَدىٰ عَلَىٰ الحَقّ لَمْ يَقم لغَضَبه شَيء حَتَّىٰ يَنْتَصر لهُ وَلاَ يَغْضَب لنَفْسَه، وَلاَ يَنْتَصر لهَا، يُحَسن الحَسن وَيُقَوّيه، يُقَبّح القَبِيح وَيُوْهنَه.

يَضْحَك للنُّكتَة:

كَان نُعيمَان الأَنْصَاري يُمَارس الدّعَابَة، وكَان النَّبيّ يَبْتَسم كُلَّمَا رَآه، وفِي ذَات يَوْم جَاء أَعرَابي إلَىٰ النَّبيّ، فَدَخل المَسجِد وَتَرَك نَاقَته بالقُرب مِنْهُ.. فَقَال بَعْض الصَّحَابَة لنُعيمَان: لَو نَحَرتهَا، فَقَد مَضىٰ عَلَينَا أَمَد لَمْ نَذق فِيهِ اللَّحم، وَالنَّبيّ يَدفع ثَمَنهَا للأَعرَابي، فَبَادَر نُعيمَان وَنَحرهَا، ثُمَّ أَطلَق سَاقَيه مَع الرّيح، وَلمَّا خَرَج الأَعرَابي ذَهَل مِمَّا رَأىٰ بنَاقَته، وَصَاح: وَاعقَرَاه يَا مُحَمَّد.

(١) أنظر، شَرح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ٣/ ٤٨، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١/ ٨٠ ح ٥٨، فَيض القَدِير شَرح الجَامع الصَّغِير: ١/ ٦٣، الْبَيَان والتّعريف لِابْن حَمزَة الحَنفي: ١/ ١١، و: ٢/ ٥٣٧.

فَخَرج يَسأَل: مَا الخَبَر ؟.

قَالُوا: نُعيمَان فَعَل مَا تَرىٰ يَا رَسُول الله، فَأَمر بالبَحث عَنْهُ، وَكَان قَد اُخْتَبأ فِي خَنْدَق، فَأَخرجُوه، وَجيء بِهِ، فَقَال لهُ النَّبيّ: مَا حَمَلكَ عَلَىٰ هَذَا ؟.

قَالَ: الَّذِين وَشُوا بِي هُم أَغرّوني يَا رَسُول الله ! فَضَحك النَّبيّ، وَدَفع ثَمَن النَّاقَة[1].

وكَان نُعيمَان يَشْتَري الأَطْعِمَة وَالفَاكهَة، وَيَأتي بِهَا إِلَىٰ النَّبيّ وَيَقُول لهُ: كُل يَا رَسُول الله ! هِي هَدِيَة مِنّي إِلَيك، إِذَا طَالَب صَاحب السّلعَة نُعيمَان أَخَذهُ إِلَىٰ النَّبيّ وقَالَ لهُ: أَعطِه ثَمَن مَتَاعه.

فَيَقُول لهُ النَّبيّ: أَلَم تُهده لَنا ؟.

فَيَقول لهُ نُعيمَان: بَلىٰ، وَلَكن أَنْتَ الَّذي أَكَلتهُ، وَلَيْس أَنَا، فَيَضحَك النَّبيّ، وَيَدفَع الثَّمن[2].

وَقبّل رَجُل اُمرَأة أَجنبيَة كَانَتْ مَارّة فِي طَرِيقهَا، فَشَكتهُ إِلَىٰ النَّبيّ، وَلمَّا سَأَلهُ اُعْتَرف وَقَالَ: مُرّها يَا رَسُول الله أَنْ تَقْتَص مِنّي. فَتَبَسّم النَّبيّ، وَقَالَ: اُسْتَغفر الله، وَلاَ تَعد إِلَىٰ مِثلَها.

فَقَال: لَن أَعُود يَا رَسُول الله، فَتجَاوز عَنْهُ[3].

---

(١) أُنظر، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِاْبن عسَاكر: ٦٢/١٤٦ و ١٤٧، أُسْد الغَابَة لِاْبن الأَثِير: ٥/٣٦، الإِصَابَة لِاْبن حَجَر العَسْقَلاَني: ٦/٣٦٦، الأَعْلاَم للزّركلي: ٨/٤١، الاِسْتِيعَاب لِاْبن عَبد البرّ: ٤/١٥٢٨، الوَافي بالوَفيّات للصَّفدي: ٢٧/٨٣، السِّيرَة الْحَلَبِية للحلبي الشّافعي: ٣/٤٤٤.

(٢) أُنظر، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِاْبن عسَاكر: ٦٢/١٤٦ و ١٤٧، أُسْد الغَابَة لِاْبن الأَثِير: ٥/٣٦، الإِصَابَة لِاْبن حَجَر العَسْقَلاَني: ٦/٣٦٤ و ٣٦٦، الأَعلاَم للزّركلي: ٨/٤١، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد اُبن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٢/٧٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي: ٤/١٤٨، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٣/٢٧٠.

(٣) أُنظر، بحَار الأَنوَار: ٦/بَاب مُزَاحه وَضِحْكَه. (مِنْهُ ﷺ).

وَقَالَ لهُ أَعرَابي : بَلَغنا أَنَّ الدَّجَّال يَأتي النَّاس بالثَّرِيد ، وَقَد هَـلكُوا جُـوعاً ، أَتَرىٰ أَنْ أَكُفّ تَعففاً وَأَمُوت جُوعَاً ؟ .

فَضَحكَ النَّبيّ وَقَالَ : يُغنِيك الله بمَا يُغْني المُؤْمِنِين [1] .

وَجَاءَه رَجُل مِن الصَّحَابَة ، وقَالَ لهُ : هَلَكت يَا رَسُول الله ؟ .

فقَالَ لهُ : وَمَا هَلَكك ؟ .

قَالَ : وَقَعتُ عَلَىٰ أَهْلي فِي رَمضَان .

قَالَ : هَل تَجْد رَقبَة تَعْتقهَا ؟ .

قَالَ : لاَ .

قَالَ : هَل تَستَطِيع إِطعَام ستِّين مِسكِيناً ؟ .

قَالَ : لاَ .

فَجَاء النَّبيّ بوعَاء مِن تَمر وَقَالَ : تَصَدَّق بهِ .

قَالَ : وَالله مَا عَلَىٰ وَجه الأَرْض مِن أَهْل بَيْتٍ أَحوَج مِنّا .

فَضَحكَ النَّبيّ وَقَالَ : إِطْعمهُ أَهْلكَ . وَهَكَذَا فَاز الرَّجل باللَّذَتَين [2] .

---

(١) أنظر ، مَنَاقب آل أَبي طَالب : ١ / ١٢٩ ، بحَار الأَنوَار : ١٦ / ٢٩٥ ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي : ٨ / ٤١١ .

(٢) أُنظر ، صَحِيح الإِمَام البُخَاري : ٢ / ٢٣٦ ، مُسْنَد الإِمَـام أَحـمَد : ٢ / ٥١٦ ، المُحلّىٰ لِابْـن حَـزْم الظَّاهريّ : ٦ / ١٩٠ ، السُّنَن الكُبْرَىٰ للـبَيهقي : ٢ / ٢١٢ ح ٣١١٧ ، مُسـنَد أَبـي يَـعلَىٰ : ١٠ / ٨٩ ح ٥٧٢٥ ، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغربي : ١ / ٣٧٣ ، تَذكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ : ٦ / ٤٠ ، صَـحِيح الإِمَام مُسْلِم : ٢ / ٧٨١ ح ١١١١ ، سُنن اَبن مَاجَه : ١ / ٥٣٤ ح ١٦٧١ ، سُنن التِّـرمِذي : ٣ / ١٠٢ ح ٧٢٤ ، سُنن الدَّار قُطني : ٢ / ١٩٠ ح ٤٩ ، سُنن أَبي دَاود : ٢ / ٣١٣ ح ٢٣٩٠ ، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ : ٤ / ٢٢١ ، بتَفَاوت يَسِير .

أعْدائهُ:

كَان الصِّدق وَالإِخلاَص عِدّة النَّبيّ وَدِرعَه الوَاقيَة، وَكَان يُقَاوم قِوىٰ العُتُو وَالبَغي بالصَّبر وَالإحْتمَال، وَالثّقة بالله وَالحَقّ..

قَالَت لهُ زَوّجَتهُ خَدِيجَة، وهِي أعْرَف النَّاس بهِ:: كَلاَّ أبْشر! فوَالله لاَ يُخزِيك الله أَبَداً إنَّك لتَصل الرّحم، وَتَصدُق الحَدِيث، وَتَحمل الكَلّ، وَتُقري الضَّيف، وَتُعين عَلىٰ نوَائِب الحَقّ. ثُمَّ انْطَلقت بهِ خَدِيجَة حَتَّىٰ أُتيَت بهِ وَرَقَة بن نُوفل[١] هُو ابن عَمّ خَدِيجَة وَكَان امْرأً تَنَصَّر فِي الجَاهْلِيَّة، وَكَان يَكتُب الكتَاب العَربي، وَفِي روَاية العِبرَاني فَيَكتُب بِالعَرَبيَة مِن الإِنْجِيل مَا شَاء الله أَنْ يَكتُب، وَكَان شَيخاً كَبيراً قَد عَمىٰ.

فَقَالت لهُ خَديجَة: يَا ابن العَمّ اسْمَع مِن ابن أَخِيك!.

فَقَالَ لهُ وَرَقَة: يَا ابن أَخي! مَاذَا ترىٰ؟ فَأَخبر رَسُول الله ﷺ خَبر مَا رَأىٰ.

فَقَالَ لهُ وَرَقة: هَذَا النَّامُوس الَّذي نَزَل عَلىٰ مُوسىٰ[٢]. يَالَيتَني فِيهَا جِذعاً، لَيتَني أكُون حَيّاً إذَا يَخرجُك قَومكَ.

فَقَال رَسُول الله ﷺ أومُخرجيّ هُم؟.

قَالَ: نَعَم. لَم يَأت رَجُل قَطّ بِمِثل مَا جِئتَ بِهِ إلاَّ عُودِيَ، وَإِنْ يَدْركني يَومكَ أَنْصُرك نَصْراً مُؤَزّراً، ثُمَّ لَم يَنْشب وَرَقة أَنْ تُوفّي، وَفتر الوَحي فَترَة حَتَّىٰ حَزن

---

(١) أنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٩/ ٤١٥، سَأَلُوا رَسُول الله ﷺ عَن وَرَقَة بن نُوفل، فَقِيلَ:: يَا رَسُول الله كَان يَسْتَقبل القِبلَة، وَيَقول: إلٰهي إلٰهُ زَيدٍ، وَدِيني دِينُ زَيدٍ، فَقَال: « رَأَيتهُ يَمشي فِي بُطْنَان الجنَّة عَلَيه حلَّةٌ مِن سُندسٍ »، كمَا جَاء فِي دَلاَئل النُّبوَّة، لأَبي نَعِيم: ح ٥٥، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٥/ ٤٢، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ٣/ق١/ ٢٥٨، فتُوح البُلْدَان للبَلاذُري: ٤٦٠.

(٢) أنظر، السِّيرَة النَّبوِّيَة لِابْن هِشَام: ١/ ٢٣٧، بِالإِضَافة إِلَىٰ المَصَادر السَّابقَة.

رَسُول الله ﷺ حُزْنَاً شَدِيداً ، وَكَان مُدَّة فترَته ثلاَث سِنِين كمَا جَزَم بِهِ ٱبن إِسْحٰق .
ثُمَّ نَزَل عَلَيه جِبريل بسُورَة : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾[1] .

وَإِذَا رَآه أعرَابي قَالَ : مَا هَذَا الوَجْه وَجْه كَذّاب . . . وَلَكن أَعدَاءه قَالُوا : هُـو سَاحر ، لأَنّه أَتىٰ بمَا عَجزُوا عَن الإِتيَان بمِثلَه ، وقَالُوا : مَجنُون ، لأَنّه سَفّه عقُولهُم ، وقَالُوا : كَاهن ، لأَنّه أَخبَر بالغَيب . . . وَسُرعَان مَا ٱفتَضحُوا بأَكَاذِيبِهم وَأَضَالِيلِهم وَٱسْتَسلمُوا للحَقّ صَاغرِين .

كَان النَّبيّ يَوماً فِي المَسجِد ، وَالصَّحَابَة مِن حَوْلِه ، يُحدّثهُم وَيَستَمعُون إِلَيهِ ، فقَالَ لهُم مِن جُملَة مَا قَالَ : سَيَدخُل عَلَيكُم مِن هَذَا البَاب رَجُل مِن أَهْل الجنَّة ، وَمَا أَتَم كَلاَمه حَتَّىٰ دَخَل رَجُل مِن سَائِر النَّاس لاَ أَحَد يَعرف لهُ سَابقَة تُـذْكَـر ، فَتَعجّب الصَّحَابَة ، وَتَسَاءلُوا فِي أَنْفسهِم : مَا الَّذي رَفَع هَذَا الشَّخص عَلَىٰ سِوَاه ؟ وَبأي شَيء إِسْتَحق هَذِهِ المَنزلَة وَالشّهَادَة مِن رَسُول الله ؟ .

فَتَقَصّىٰ عَبدالله بن عُمَر أَخبَاره ، وَظَل يُرَاقبهُ أَيَّاماً عَسىٰ أَنْ يَهتَدي إِلىٰ طَرِيقَه فَيَسلكَه . . . وَلَكن مَا وَجَدهُ أَكثر عِبَادَة وَعِلماً ، وَلاَ جِهَاداً وَكَرَماً مِن أَي رَجُلٍ مِن الصَّحَابَة ، فَذَهَل وَٱسْتَولَت عَلَيهِ الحَيرَة ؟ .

وَقَالَ للرَّجُل : أَنَّ رَسُول الله أَخْبرنَا أَنّك مِن أَهْل الجَنّة ، وَمَا رَأيتُ مِـنكَ مَـا تَمتَاز بِهِ عَمّن سِوَاك ، فَمَا هُو السِّر ؟ .

قَالَ الرَّجُل : أَبداً لاَ سرّ وَلاَ شَيء وَرَاء مَا رَأَيت . . . أَجَل أَنّي لاَ أَحْـقد عَـلَىٰ أَحَد ، وَلاَ أَحسد أَحداً عَلَىٰ خَيرٍ أَعطَاه الله لهُ .

---

(١) ٱلمُدَّثِّر : ١ ـ ٥.

قَالَ ٱبن عُمَر: هُنا يَكمُن السِّر[1].

أَجَل، هَذَا هُو ثَمَن الجَنّة فِي رِسَالة مُحَمَّد ﷺ: أَنْ لاَ تَحْقد وَتَحْسد، لاَ تُقلق وَتُنَافق، لاَ تَشمت بالمُصِيبَة، وَتَحْسد عَلَىٰ النِّعمَة... أَمَّا العِبَادَة فَالحِكمَة مِنْهَا التَّذكِير بالله، وَالإِسْتعدَاد التَّام لطَاعَته، وَالكَف عَن مَعصِيَته، وَمَا عُصي الله بشَيء مِثْل الإِسَاءَة إِلَىٰ عِبَاد الله وَعِيَالَه.

وفِي الحَدِيث أَنَّ النَّبيّ قَالَ لأَبي ذَرّ: كُفّ آذَاك عَن النَّاس فَإِنّه صَدَقة عَن نَفْسك»[2].

وقَالَ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين ﷺ: «بِئْسَ الزَّادُ إِلَىٰ الْمَعَادِ الْعُدْوَانُ عَلَىٰ الْعِبَادِ»[3].

وَمِن أَقْوَال الإِمَام ﷺ: «أَسْوَأ النَّاس حَالاً مَنْ لَمْ يَثق بِأَحَدٍ لسُوء ظَنّه، وَلَمْ يَثق بِهِ أَحَد لسُوء فِعْله»[4].

---

(١) أُنظر، كتَاب الصَّمت وَآدَاب اللِّسَان لاَبن أَبي الدُّنيَا: ٩٤.

(٢) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ٨ / ١٧١ ح ٣٣٧٧، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٦ / ١٠٦ ح ٧٦١٨، بحَار الأَنوار: ٧٢ / ٥٤، نَوَادر الرَّاوَندي: ٣، المَحَجّة البَيْضَاء: ٥ / ١١٥، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥ / ١٥٠ ح ٢١٣٦٩، كَنزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنْديّ: ١٥ / ٩٥٠ ح ٤٣٦٥١، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٩ / ٢٨٨.

(٣) أُنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلحِكْمَة (٢٢١)، الأَمالي للشَّيخ الطُّوسي: ٥٣١، عُيُون أَخْبَار الرِّضَا ﷺ: ١ / ٥٨، تُحَف العُقُول: ٩١، رَوضَة الوَاعِظِين للفتَّال النّيسابوري: ٤٦٦، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٢ / ٩٧ ح ١٣٦٢٣، بحَار الأَنوار: ٧٢ / ٣٠٩ و ٣٢٠، و: ٧٤ / ٢٣٩ و ٢٨٩، مُسْنَد الإِمَام الرِّضَا ﷺ: ٢٩٢، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٩ / ٤٣ و: ٢٠ / ٣٤٠ ح ٨٩٢.

(٤) أُنظر، كَنز الفوَائِد: ٢٨٣، بحَار الأَنوَار: ٧٥ / ٩٣ ح ١٠٤. وفِي شَرح نَهج ٱلبَلاَغَة لِابْن أَبي ٱلحَدِيد: ٢٠ / ٣١١، ورَدَت ٱلحِكْمَة (٥٦٨) هَكَذَا: «مَن لَم يَثق لَمْ يُوثَق بِهِ».

وَقَالَ ﷺ : « وَرُبَّ بَعِيدٍ أَقْرَبُ مِنْ قَرِيبٍ ، وَقَرِيبٍ أَبْعَدُ مِنْ بَعِيدٍ ، وَالْغَرِيبُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَبِيبٌ مَنْ تَعدَّىٰ الْحَقَّ ضَاقَ مَذْهَبُهُ ، وَمَنِ ٱقْتَصَرَ عَلَىٰ قَدْرِهِ كَان أَبْقَىٰ لَهُ ، وَأَوْثَقُ سَبَبٍ أَخَذْتَ بِهِ سَبَبٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ سُبْحَانَهُ »[١] .

مَحْو الأُمّيَة :

أَوَّل آيَة نَزَلت عَلَىٰ رَسُول الله ﷺ : ﴿ٱقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[٢] .

وَقَضىٰ النَّبيّ ﷺ فِي أَسرَىٰ بَدْر أَي يَطلق كُلّ أَسِير يُعَلّم عَشراً مِن صِبيَان المُسْلِمين ، وَمِن الأُسّس الإِسْلاَمِيَّة وَأُصُولهَا وَجُوب التَّعلِيم وَالتَّعلّم ، وَمَن أَهمَل وَقصّر ٱسْتَحق اللَّوم وَالعِقَاب[٣] .

وَكَان فِي قَبِيلَة الأَشْعَرِيِّين فُقهَاء ، وَلَكِنَّهُم كَانُوا لاَ يَنْفرُون إِلَىٰ مَن حَولهِم مِن

---

(١) أُنظر ، نَهج ٱلْبَلاَغَة : مِن وَصيَّةٍ لهُ ﷺ إِلىٰ ٱبنِهِ الإِمَام الْحَسَن ﷺ رَقم ٱلرِّسَالَة (٣١) .

وأُنظر ، قَرِيب مِن هَذا بِلَفظ : « الْقَرِيب مَن قَرّبَتهُ الأَخْلاَق » . وَفِي الكَافِي : ٢ / ٦٤٣ ح ٧ ، وتُحَف العُقُول : ٢٣٤ ، وَسَائِل الشّيْعَة : ١٢ / ٥٢ ح ٤ ، كَنزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ : ١٦ / ١٢٢ و ١٨١ ح ٤٤١٤٣ و ٤٤٣٩٢ ، تَأرِيخ بغْدَاد : ٣ / ٣٠٨ ، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي : ٢٦٦ .

(٢) ٱلعَلَق : ١ .

(٣) أَهمَلَت الدُّول الإِسْلاَمِيَّة هَذَا المَبدَأ وهُو مِن صَمِيم الإِسْلاَم عَلَىٰ رَغم مَا تَملُك مِن ثَروَات وَطَاقَات ، وَلإِهمَال هَذَا الأَصل بالخُصُوص ، وَغيرَه عَلَىٰ العُمُوم تَأخَّر المُسْلمُون عَن رَكب ٱلحَيَاة ، وَتَسَلَّط عَلَيهِم شَرّ أَهْل الأَرْض الصَّهيُونيَّة وَالإِسْتعمَار . (مِنْهُ ﷺ) .

أُنظر ، أَوَائِل المَقَالاَت للشَّيخ المُفِيد : ٢٢٦ ، تَأرِيخ القُرْءان الكَرِيم لمُحَمَّد طَاهر الكُردِي : ١٣٤ ، طَبْع جدّة ـ الحِجَاز سَنَة (١٩٣٦ م) ، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقريزي : ١ / ١١٩ ، أَضوَاء البَيَان للشَّنْقيطي : ٩ / ١٩ ، التَّرَاتِيب الإِدَارِيَة : ١ / ٤٨ ، سُنن سَعِيد بن مَنْصُور : ٢ / ٢٥١ ، نَصب الرَّايَة للزَّيعلَي : ٣ / ٢ ، سُنن أَبي دَاود : ٢ / ١١ ، المُسْتَدرك عَلَىٰ الصَّحيحَين : ٣ / ٢٣ ، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ : ٨ / ١٤٤ ، المُصنّف لعَبدالرّزاق الصَّنْعَاني : ٥ / ٢٠٦ ، تَأرِيخ ٱبن كَثِير : ٣ / ٢٩٩ ، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ : ٢ / ٤٦٥ ، البِدَايَة وَالنِّهَايَة : ٤ / ٤١٠ .

القَبَائِل ليُفقهُوهُم فِي الدِّين ... فَخطب النَّبيّ ﷺ النَّاس وَقَالَ غَاضباً: «مَا بَال أَقوَام لاَ يُفقّهُون جِيرَانَهُم وَيُعلّمُونهُم ؟ وَمَا بَالَ أَقوَام لاَ يَتعلّمُون مِن جِيرَانِهِم وَلاَ يَتَفقّهُون وَعَرف الأَشْعريُون أَنَّ النَّبيّ يَقصدهُم بقَولَه: «لاَ يُفقّهُون جِيرَانـهِم» فَقَالُوا: يَا رَسُول الله ! لقَد ذَكَرتنَا بشَرّ ؟ .

قَالَ: ليُعلّمَنَّ قَوْم جِيرَانهُم، أَو لأُعجلَنَّهُم بالعُقُوبَة فِي الدُّنْيَا»[1] ... وَأَيّاً كَان رَاوِي هَذَا الحَدِيث فَنَحْنُ لاَ نَشكّ فِي صِدقَة، لأَنّه قَائِم عَلَىٰ أَسَاس صُلْب وَمَتِين فِي مُكَافحَة الجَهْل وَالأُمّيَة .

القُرءَان يَأسَر القَلب وَالعَقْل:

كَان ثُمَامَة بن أَثَال يَعْتز بريَاسَته عَلَىٰ قَوْمِهِ بَني حَنِيفَة، وَكَان يَشتَط وَيفْرط فِي عَدَائهِ للإِسْلاَم وَنَبيّه ... يُؤلّب عَلَيهِ، وَيَسْعىٰ لقتلَه بكُلّ سَبِيل، وَكَان النَّبيّ يَدعُو رَبّه بأَنْ يُمكّنه مِن ثُمَامَة ... وَقَد ٱستجَاب سُبْحَانَه دُعَاء نَجيّه، وَجِيء بثُمَامَة أَسِيرَاً إِلَىٰ رسُول الله، فَأَمرَ بحَبْسَه فِي المَسجِد، وَوَكّل بِهِ بَعْض الصَّحَابَة، وَكَان النَّبيّ إِذَا دَخَل المَسجِد يُؤم المُسْلمِين فِي الصَّلاَة ـ يَقْتَرب مِن ثُمَامَة وَيَقُول لهُ: مَالكَ يَا ثُمَامَة ؟ فيُجِيب: قَد كَان ذَلِكَ يَا مُحمَّد ... إِنْ تَقْتُل فَإِنَّ وَرَائي قَومَاً، وَإِنْ تَعفُ، تَعفُ عَن شَاكرٍ، وَإِنْ طَلَبتَ مَالاً حَمَلتهُ إِلَيك. وَتَكرّر السُّؤال مِن النَّبيّ كُلّ يَوْم، والجَوَاب وَاحد مِن ثُمَامَة .

وكَان النَّبيّ فِي كُلّ مَرّة يُوصي بثُمَامَة، وَيَنْصَرف إِلَىٰ الصَّلاَة، وَيَتلُو مِن آي الذِّكر الحَكِيم، والمُسْلمُون خَلفَه يَركعُون وَيَسجدُون، يَستَوي بَيْنهُم الصَّغِير

---

(١) أُنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١ / ١٦٤، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣ / ٦٨٤ ح ٨٤٥٧ و: ٩ / ٥٨ ح ٢٤٩٣، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ١ / ٧١ ح ٢٠٤.

وَالكَبِير، وَالغَني وَالفَقِير، وَبَعد الصَّلاَة يَتحلقُون حَول النَّبِيّ يَستَمِعُون إِلَيهِ بقلُوبِهِم وَعقُولِهِم رَاجِين خَاشِعِين، كُلّ ذَلِكَ وَثُمَامَة يَسمَع وَيَرىٰ وَيَعجَب مِن هَذِهِ الوِحدَة وَالإِلفَة، وَهَذِهِ الرُّوح القُدّسِيَّة الَّتي تُسَيطر عَلَىٰ الجَمِيع، وَكَيف يُسَاوي الدِّين الجَدِيد بَيْنَ النَّاس جَمِيعاً لاَ سَيّد وَمَسُود وَلاَ نَسَب وَحَسَب، وَلاَ جَاه وَثـرَاء... وَأَيْضاً يُدهَش ثُمَامَة مِن حفَاوَة الصَّحَابَة بالنَّبِيّ، وَحـبّهُم لهُ، يَـفتَدُونه بـالمُهَج والأَروَاح، وَالآبَاء وَالأَبْنَاء!... وَفَوق ذَلِكَ كَان ثُمَامَة مَأخُوذاً بسِحر الـقُرءَان وإِعْجَازه نَاسياً قَومَه وَأَهْله، وَذُله وَأَسرَه، وَلَم يَعد يَشْعر بشَيء إلاَّ بعَظمَة الإِسْلاَم وَنَبيّ الإِسْلاَم وَصحَابَته.

فَحَاسَب نَفْسَه، وَنَدم عَلَىٰ مَا فَات، وَتَمَنّىٰ لو كَان قَد سَبَق إِلَىٰ الإِسْلاَم وَجَاهَد أَعدَاءَه بالنَّفس وَالنَّفِيس، أَمَّا الآن فَلاَ يَتّبع مُحَمَّداً مِن مَـوقف الأَسـر وَالضَّـعف خَوفاً مِن العَار، وأَنْ يُقَال: مَا أَسْلَم بَل اَستَسلَم حِرصاً عَلَىٰ حشَاشَته. وَقرَأ النَّبيّ مَا فِي نَفْس ثُمَامَة فَقَال لُه: مَالك؟ فَأَبىٰ أَنْ يَلِين وهُو أَسِير وقَالَ: إِنْ تَقْتُل فَـإِنَّ وَرَائي قَوماً، وَإِنْ تَعْفُ، تَعفُ عَن شَاكِرٍ.

فَقَال النَّبِيّ: بَل عَفَوت عَنْكَ.

فَقَال ثُمَامَة: أَمَّا الآن فَأَشهَد أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وَأَنَّك رَسُول الله.

كَيفَ تَحوَل ثُمَامَة، وَأَنْتَقل بمَا يَشبَه الطَّفرَة مِن العَدَاء إِلَىٰ الوَلاَء، ومِن الكُفر إِلَىٰ الإِيْمَان؟ إِنَّهَا لظَاهِرَة فَرِيدَة للوَهلَة الأُولَىٰ، وَلَكن إِذَا تَأمـلنَا قَـلِيلاً اَتّـضَح السَّبَب وَزَال العَجَب... إِنَّ الحَقّ بطَبعِهِ يَأسَر القَلْب وَالعَقْل إِلاَّ أَنْ يَـحُول دُونَـه حَائِل مِن الهَوىٰ وَالجَهل.. وَالحَائِل العَارِض يَزُول لسَبب أَو لآخر.... وَمَا تَنكّر ثُمَامَة للإِسْلاَم وَمُحَمَّدﷺ إِلاَّ للجَهْل وَتَضلِيل الدّعَايَات الكَاذبَة وَبَعد أَنْ شَاهَد

وَرَأىٰ ظَهَر الحَقّ، وَأثّر أَثَره وَأَسرَ قَلْبَه تِلقَائيّاً وَمِن غَير قَصْد[١]. وَصَدَق عَلَيهِ قَول الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام: «مَا جَالَسَ هَذَا الْقُرْءَان أَحَدٌ إلاّ قَامَ عَنْهُ بِزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ: زِيَادَةٍ فِي هُدىً، أَوْ نُقْصَانٍ مِنْ عَمىً. وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَىٰ أَحَدٍ بَعْدَ الْقُرْءَان مِنْ فَاقَةٍ، وَلاَ لِأَحَدٍ قَبْلَ الْقُرْءَان مِنْ غِنىً، فَاسْتَشْفُوهُ مِنْ أَدْوَائِكُمْ، وَاسْتَعِينُوا بِهِ عَلَىٰ لأْوَائِكُمْ، فَإِنَّ فِيهِ شِفَاءً مِنْ أَكْبَرِ الدَّاءِ: وَهُوَ الْكُفْرُ وَالنِّفَاقُ، وَالْغَيُّ وَالضَّلاَلُ، فَاسْأَلُوا اللهَ بِهِ، وَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِحُبِّهِ، وَلاَ تَسْأَلُوا بِهِ خَلْقَهُ، إِنَّهُ مَا تَوَجَّهَ الْعِبَادُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بِمِثْلِهِ»[٢].

وقَالَ مِن يَنْطُق بلُغَة الوَحي: «مِثْل مَا بَعَثَني الله بهِ مِن الهُدىٰ وَالعِلْم كمَثَل غَيْث أَصَاب أَرضاً، فَكَان مِنْهَا نَقيَّة قَبِلَت المَاء، فَأَنْبَتَت الكَلأَ وَالعُشب الكَثِير، وَكَان مِنْهَا أَجَادب أَمسَكَت المَاء فَنَفع الله بِهَا النَّاس، فَشَربُوا وَسَقُوا وَزَرعُوا، وَأَصَاب مِنْهَا طَائِفَة أُخرىٰ، إِنَّمَا هِي قِيعَان لاَ تَمسك مَاء، وَلاَ تَنْبُت كَلأً»[٣].

(١) أُنظر، قُصّة ثُمَامَة فِي صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ٤/١٥٨٩ ح ٤١١٤، تَفْسِير القُرطُبي: ١٢/١٤٣، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٤/١٧٤، تَفسِير الطَّبري: ٢٦/٤٢، صَحِيح اَبن خُزَيمَة: ١/١٢٥ ح ٢٥٢، صَحِيح اَبن حِبَّان: ٤/٤٢ ح ١٢٣، موَارد الظَّمآن: ١/٥٦٨ ح ٢٢٨١، مُسنَد أَبي عَوَانة: ٤/٢٥٧ ح ٦٦٩٦، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١/٢٨٣، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ١/١٧١ ح ٧٧٧.

(٢) أُنظر، نَهج اَلبَلاَغَة: اَلخُطْبَة (١٧٦).

(٣) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ١/٤٢ ح ٧٩، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٢/٢٢٣، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤/١٧٨٧ ح ٢٢٨٢، صَحِيح اَبن حِبَّان: ١/١٧٧ ح ٤، مُسنَد أَبي يَعلىٰ: ١٣/٢٩٦، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٣/٤٢٧ ح ٥٨٤٣، مُسنَد البَزّار: ٨/١٤٩ ح ٣١٦٩، إِعتقَاد أَهْل السُّنَّة: ١/٧٨ ح ٨٧، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ١/٥٥ ح ١٢٢، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٥/٤٦.

الرِّفقُ بالحَيوَان :

كَانَ ﷺ يَسْقي الهِرّة بِيَدَه، وَيَمِيل لهَا الإِنَاء لتَشرَب[١]، وَرَأىٰ جَمَلاً هَزِيلاً فَقَال : « آتّقوا الله فِي هَذِهِ البَهَائِم أَطعمُوهَا وَآركبُوهَا صَالحَة »[٢]. وَرَأىٰ فَرخ طَائِر فِي يَد رَجُل وَأُمّه تَحُوم حَولَه وَتُرَفرف فَغَضب وقَالَ : « آرْدُد إِليهَا وَلدهَا »[٣].

وَمَرّت بِهِ شَاة، وهُو يَأكُل الرَّطَب فَأَشَار إِلَيهَا بالنّوىٰ، فَدَنَت وَأَطعَمهَا بِيَدَه »[٤]. وَرَأىٰ كَلْبَة مَع صِغَارهَا فَأَمر بِرعَايَتها[٥]... وَعَلّق الكَاتب الإِنجلِيزي (مونتجمري) عَلَىٰ هَذِهِ الحَادثَة فِي كِتَاب مُحَمَّد ـ يَقُول : « هَذَا شَيء رَائِع فِي ذَلِكَ العَصْر ».

ومِن أَحَادِيثَه : « الرِّفقُ يُمن، وَالخُرْق شُؤم[٦]... أَنَّ الله رَفِيق يُحبّ

(١) أنظر، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٥ / ٢٨٢ ح ٧٠٥٨، تَاج العَرُوس : ١ / ٢٣١، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور : ١ / ١٤١، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأثِير : ٤ / ١٨٢، مَجمَع البَحْرَين : ٤ / ٥٠، الإِسْتذكَار لِابْن عَبْدالبرّ : ١ / ١٦٦.

(٢) أنظر، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ : ٤ / ٣٩١، تَأرِيخ المَدِينَة : ٢ / ٥٣٦، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١٦ / ٥٤٢ ح ١١، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢٩، مَنَاقب آل أَبي طَالب : ١ / ١٠٤، فَيْض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٥ / ٢٤٧، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ١ / ١٧٤ ح ٥١٧.

(٣) أُنظر، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي : ٣٢ / ١٢٦، سُنن أَبي دَاود : ١ / ٦٠٣ ح ٢٦٧٥، و : ٢ / ٥٣٢ ح ٥٢٦٥، رِيَاض الصَّالِحِين للنَّووي : ٦٣٥ ح ١٦١٠، نَصب الرَّايَة للزَّيعلَي : ٤ / ٢٣٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنْديّ : ١٦ / ١٥ ح ٤٣٧٣٦.

(٤) أُنظر، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢٩، مَنَاقب آل أَبي طَالب : ١ / ١٠٤، بحَار الأَنوَار : ١٦ / ٢٤٤ و : ١٧ / ٣٩١ ح ١ و : ٦٣ / ١٤١ ح ٥٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٥ / ٢٤٧ ح ٦٩٣٥، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ١ / ١٧٤ ح ٥١٧.

(٥) أُنظر، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقريزي : ٢ / ٢٢٥، مَغَازي الوَاقديّ : ٢ / ٨٠٤، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ : ٧ / ٢٩.

(٦) أُنظر، كَنْزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنْديّ : ٢ / ٥١ ح ٥٤٤٧ و ٥٤٤٨، الأَحكَام للإِمَام يَحيىٰ بن الحُسَين :

الرَّفِيق[١] .. لَكُم فِي كُلّ كَبد (حَرّىٰ ، رُطْبَة) أَجر[٢] ... المُثلَة حَرَام حَتَّىٰ بالكَلْب

↩ ٢/٥٣٧، الكَافِي: ٣/١١٩ ح ٤، تُحَف العُقُول: ٣٩٥. مِيْزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَـال: ٢/١٩ ح ٧٨٣٤، التَّأرِيخ الكَبِير لِلبُخاري: ١/١٥٧ الرَّقم « ٤٦٩ »، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٦/١٨٨، التَّأرِيخ الصَّغِير لِلبُخاري: ٢/١٦٢.

(١) أُنظر، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤/٢٠٠٣ ح ٢٥٩٣، صَحِيح الإِمَام البُـخَاريّ: ٦/٢٥٣٩ ح ٦٥٢٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد لِلهَيْثَمي الشَّافِعي: ٣/٢١٣ و: ٨/١٨ ـ ١٩، سُنن أَبي دَاود: ٤/٢٥٤ ح ٤٨٠٧، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٤/٤٠٤ ح ٧٧٠٢، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/١١٢ ح ٩٠٢، المُعْجَم الصَّغِير لِلطَّبَرَاني: ١/١٤٥ ح ٢٢١ و ٢٦٢ ح ٤٢٩، تَأرِيخ بَغدَاد: ٦/١٢٤ ح ٣١٥٢.

(٢) رَوَاه أَصْحَاب الصِّحَاح وَالسُّنن بعَبَائِر شَتَّىٰ. أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُـخَاريّ: ٣/٧٧ و ١٤٧، مُسْـنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/٢٢٢، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ٦/٢٤١ و: ١٨/٣١٩، مَـوَاهب الجَـلِيل لشَرح مُختَصر خَلِيل، للحَطَّاب الرّعَيني المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥٤ هـ) طَبْعَهُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشَّيخ زَكَرِيَّا عُميرَات، دَار الكُتب العِلميّة بَيرُوت سَنَة (١٤١٦ هـ): ٤/٣٥٩، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٩/١٥٩ ح ١٦٣٩، جَوَاهر العقُود وَمُعِين القُضَاة وَالمُوقعِين وَالشّهُود، لشَمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد المِنهَاجي الأَسيُوطي: ١/٢٩٦، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٧/١٤٤، مُسْنَد أَبـي يَـعْلىٰ: ٣/١٣٧ ح ١٥٦٨، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَرَانـي: ٢٠/٣٢٣ ح ٧٦٣ و: ٧/١٣١ و: ٢٤/١٠٨ ح ٢٨٤، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٤/١٨٦، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٧/٤٤، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحيحَين: ٣/٦١٩، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٤/٢٤١، مَـجْمَع الزَّوَائِـد وَمَـنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٦/٥٤ و: ٧/٣٠٥، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلَانيّ: ٥/٣٢، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١٢/٢٠٦ ح ٣٦٣٢، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْـلِم: ٥/٢٦٠، مُسْـنَد الحَـمِيدي: ٢/٤٠١، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ٨٧/٣٨٣، الآحَاد وَالمَـثَاني لـلضَّحَّاك: ٢/٢٧٦/٢ ح ١٠٣١ و ١٠٣٢، مُسْـنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلَامَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّـلَفيّ: ١/٩٩ ح ١١١ و١١٣ و ١١٤، الإِسْتذكَار لِابْن عَبْدالبرّ: ٥/١٢، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ١٤/٢٣٢ و: ٢٢/٨، رِيَاض الصَّالحِين للنَّووي: ٢١/١٢٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٦/٤٢٧ ح ١٦٣٨٧، و: ١٥/٧٧٩ ح ٤٣٠٧٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٥/٢٨٢ ح ٧٠٥٨، و: ٦/١٠٥ ح ٨٥٠٣، نَوَاسخ القُرْءَان لِابْن الجَوزي: ٢٥٠، تَفْسِير الثَّعَالبي: ٥/١٧٥، النّهَايَة فِـي غَـرِيب الحَـدِيث لِابْـن الأَثِير: ١/٣١٤، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٤/١٧٨، تَاج العَرُوس: ٦/٢٦٥.

العَقُور[١]... أَنَّ للدابَّة عَلَىٰ صَاحبهَا سِتُّ خِصَال: (يَعلفهَا إِذَا نَزَل عَنْهَا، وَيَعرض عَلَيهَا المَاء إِذَا مَرّ بِهِ، وَلاَ يَضْرب وَجْهها، وَلاَ يَقف عَلَىٰ ظَهرهَا، وَلاَ يُحمّلهَا فَوق طَاقتهَا، وَلاَ يُكلّفهَا مِن المَشي مَا لاَ تَستطِيع... رُبّ دَابّة مَركُوبَة خَير مِن رَاكبهَا)[٢]. وَهكَذَا يُحرّم الإِسْلاَم أَذىٰ كُلّ ذِي نَفس إِنْسَاناً كَان أَم حَيوَاناً.

وَكَان النَّبيّ ﷺ يُوصي زوّجته خَدِيجَة أَنْ تُعامل جوَاريهَا كمَا لَو كُنّ حَرَائِر، وَأَنْ تُسمّي مَن تَملك الفِتيَان وَالفَتيَات بَدَلاً مِن كَلْمَة الجَوَاري وَالعَبِيد.

وَكَان يَشْعر بحنَان خَاصّ نَحو الأَطفَال، فَإِذَا مَرّ بصِبيَة ٱبْتَسم لهُم وَأَقرأَهم السَّلاَم، وَتَحدّث إِلَيهم وقَالَ: « خَيْرُكُم خَيْرُكُم لأَهْلَه، وَأَنَا خَيْرُكُم لأَهْلِي »[٣].

وَلمَّا أُصِيب زَيد بن حَارثَة ذَهَب إِلَىٰ بَيْتَه فَبَكت ٱبْنَته، فَبَكىٰ[٤].

---

(١) أُنظر، ذَخَائِر العُقْبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوْي القُرْبىٰ: ١١٦، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَافِعي: ٦/٢٤٩ و: ٩/١٤٢، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١/١٠٠ و: ١٢/٤٠٣ ح ١٣٤٨٥ و: ١٨/١٥٧ ح ٣٤٣ و ٣٤٥، البدَاية فِي تَخريج أَحَاديث الدِّرَاية: ٢/٣٨ ح ٤٩٨، نَصب الرَّاية: ٣/٢٢٤، المَبسوط للسَّرخسي: ٩/١٣٥، السِّير الْكَبِير للشَّيباني: ١/١١٠ و: ٣/١٠٢٩، تَنزِيه الأَنْبِيَاء: ٢١٨، وَهُنالكَ أَحَادِيث كَثِيرة تَنهىٰ عَن الْمُثْلَة كمَا جَاء فِي مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/٢٤٦ و ٤٤٠ و: ٥/١٢، شَرح مَعَانِي الآثَار: ٣/١٨٣، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٩/٦٩.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٦/٥٣٧ ح ١، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغربي: ١/٣٤٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١١/٤٨٠ ح ٦، مَكَارِم الأَخْلاَق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٦٢، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ٣/٦٢٧ ح ٩٦، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٣٠ ح ٢٨.

(٣) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبّان: ٩/٤٨٤ ح ٤١٧٧، موَارد الظّمآن: ١/٣١٨ ح ١٣١٢، سُنن التِّرمِذي: ٥/٧٠٩ ح ٣٨٩٥، سُنن البَيْهَقِيّ الْكُبْرَىٰ: ٧/٤٦٨ ح ١٥٤٧٧، سُنن ٱبن مَاجَه: ١/٦٣٦ ح ١٩٧٧، مُعتَصر الْمختَصر: ١/٣٠٣، مُسْنَد البزّار: ٣/٢٤٠ ح ١٠٢٨، الآحَاد والمثَاني: ٤/٤٦٥ ح ٢٥١٩، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفّىٰ سَنَة « ١٣٥٣ هـ »: ٤/٢٧٣، كَشف الْخفَاء للعَجْلُوني: ١/٤٦٣ ح ١٢٣٤.

(٤) أُنظر، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء: ١/٢٣٠، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِاٰبن عسَاكر: ١٩/٣٧١، الطَّبقَات الكُبرىٰ

وَفِي ذَات يَوْم مَرّ بصَبي فرَآه حَزِيناً، وَلمَّا سَأَلهُ عَن السَّبَب قَالَ: أَنَّ بُلبلَه قَد مَات. فَعزّاه وَخَفف عَنْهُ[١]...

وَمِن أَحَادِيثه: «مَن كَان لهُ صَبي فَليَستَصَاب لهُ»[٢]. أَي يُعَاملهُ كمَثِيل وَنَظِير.

الفِرَاسَة:

كَان إِذَا سَأَل النَّبيّ سَائِل تَفَرّس فِي وَجْهَه، ثُمَّ يُجِيبَهُ بمَا يَتنَاسب مَع حَـالَه، ومِن أَمثلَة ذَلِكَ أَنَّ رَجُلاً قَالَ لهُ: أَوْصِني يَا رَسُول الله؟.

فَقَال لهُ: لاَ تَغْضَب.

فَكرّر السُّؤال، وَلَكن الجَوَاب لَمْ يَختَلف... ثُمَّ تَبيَّن أَنَّ السَّائِل يَـثُور لأَتْـفه الأَسبَاب[٣].

وَقَالَ لهُ آخر: أَيّ الإِسْلاَم خَيرٌ؟.

⇐ لِابن سَعد: ٣/ ٤٧، الدَّرجَات الرّفيعَة: ٤٣٩، فَيض القَدير شَرح الجَامع الصَّغير: ٣/ ٦٩٥ ح ٤١٨٣، الإِخوَان لِابْن أَبِي الدُّنيَا: ١٥٢، مُسكن الفُؤاد: ٩٦، بحَار الأَنْوَار: ١٦/ ٢٣٦، مَكَارِم الأَخلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٢، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ٢/ ٤٦٤.

(١) أُنظر، سُنن أَبي دَاود: ٢/ ٤٧٠ ح ٤٩٦٩، مُنْتَخب مُسنَد عَبد بن حُمَيد: ٤١٤ ح ٦٤١٥ و ٦٤١٦، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١٨٢ ح ٧٤٧، شَرح مُسنَد أَبي حَنِيفَة: ٣٣٩، تَأْرِيخ مَـدِينَة دِمَشْـق لِابْـن عسَاكر: ٤/ ٣٨، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُـوسُف الصَّـالِحي الشَّـاميّ: ٧/ ١١٦، كتَاب (تُومَاس وَكَر آرند) (تَعَالِيم الإِسْلاَم).

(٢) أُنظر، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٦/ ٤٥٧ ح ٤٥٤١٣، رَدّ اْعتبَار الجَامع الصَّغير: ٢٣ ح ٥٨١٢.

(٣) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ٥/ ٢٢٦٧ ح ٥٧٦٥، فِقْه الرّضَا لِابْن بَـابوَيه: ٣٥٤، صَـحِيح اَبـن حِبَّان: ١٢/ ٥٠٤ ح ٥٦٩٠، المُستَدرَك عَـلىٰ الصَّـحِيحَين: ٣/ ٧١٣ ح ٦٥٧٨، سُـنن التّـرمذي: ٤/ ٣٧١ ح ٢٠٢٠، مَجْمَع الفَائِدَة: ١٢/ ٣٦٩، سُنن البَيهقي الكُـبرىٰ: ١٠/ ١٠٥، مَـجْمَع الزَّوَائِـد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/ ٦٩ و ٧٠، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٧/ ٦٧ ح ٣٤٢٤٥.

فَقَالَ لهُ: « فَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ »[١].

وَجَاء آخر وَقَالَ: أَيّ الْإِسْلاَم خَيرٌ؟.

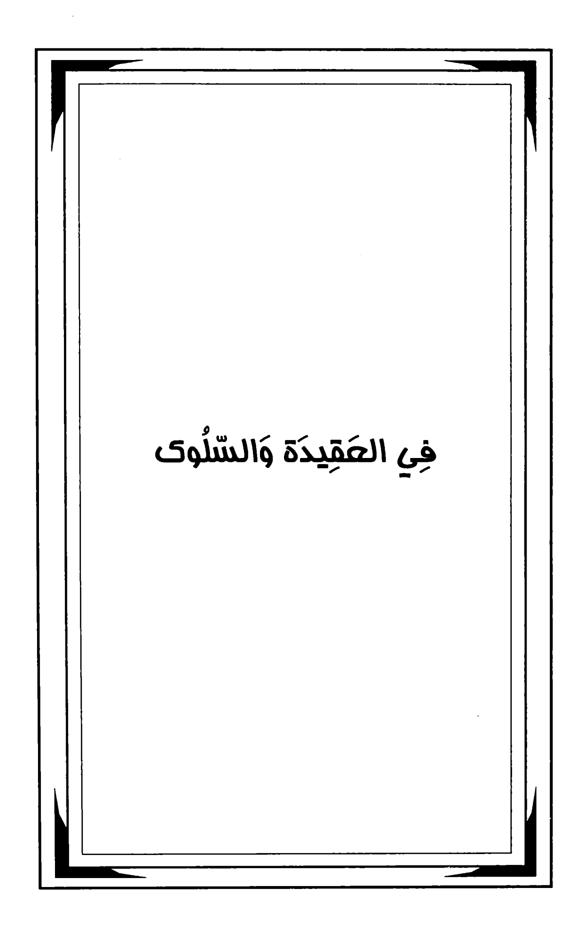
فَقَالَ لهُ: تُطعِم الطَّعَام، وَتُقرىء السَّلاَم عَلَىٰ مَن تَعْرف[٢]... وَأَخيراً ظَهَر أَنَّ الْأَوَّل كَان يُعِيب النَّاس، وَالثَّاني كَان شَحِيحاً.

وَبَعد، أَلَيسَت هَذِهِ الصِّفَات آيَات وَدلاَئِل عَلَىٰ نُبوّة صَاحبهَا وَرسَالَته؟.

---

(١) أُنظر، صَحِيح الْإِمَام البُخَاريّ: ١/١٣ ح ١٠، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٣/٢٦٨، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٤/٥٦ ح ٣٥٩٨ و ٣٧٤٥ و ٤٢٣١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/٢١٢ ح ٦٩٨٢ و ٦٩٨٣و: ٦/٢٢ ح ٢٤٠١٣، مُسْنَد الشَّاميِّين للطَّبرَاني: ٢/٤٤٣ ح ١٦٦٧، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٣/٢٩٣ ح ٣٤٤٤ و ٣٤٦٢و: ١٩/١٧٥ ح ٤٠٠، الزُّهْد لهنَّاد: ٢/٥٤٧ ح ١١٣١، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/٢٧٤ ح ٢٣٠٤، الْإِيْمَان لِابْن مُنده: ١/٤٥٢ ح ٣١٥، التَّمهِيد لِابْن عَبدالبرّ: ٩/٢٤٤، التَّأرِيخ الْكَبِير للبُخَاري: ٣/٣٣٤ ح ١١٣٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٦/٢٧٠.

(٢) أُنظر، صَحِيح الْإِمَام البُخَاري: ١/١٣ ح ١٢ و ٢٨ و: ٥/٢٣٠٢ ح ٥٨٨٠، صَحِيح ابن حِبَّان: ٢/٢٥٨ ح ٥٠٥، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١/٦٥ ح ٣٩، صَحِيح ابن مَاجَه: ٢/١٠٨٣ ح ٣٢٥٣، مُسْنَد الْإِمَام أَحمَد: ٢/١٦٩ ح ٦٥٨١، سُنن أَبي دَاود: ٤/٣٥٠ ح ٥١٩٤.



فِي العَقِيدَةِ وَالسّلُوك



الخُبْز

« أَللَّهُمَّ بَارِك لنَا فِي الخُبْز ، وَلاَ تُفَرّق بِيْننَا وَبَيْنَه ، فَلَولاَ الخُبْز مَا صِمْنَا وَلاَ صَلّينَا ، وَلاَ أَدَّيْنَا فَرَائِض رَبّنَا »[1].

وَهذَا الحَدِيث شَرْح وَتَوضِيح لحَدِيث « كَادَ الْفَقْر أَنْ يَكُون كُفرَاً »[2]. وَ « الْفَقْرُ الْمَوْتُ الأَكْبَرُ »[3] كمَا قَالَ الْإِمَام ، وَالوَصف بِالْأَكْبَر يُومىء إِلىٰ أنَّ أَقْسىٰ ، وَأَشَدّ

---

(١) أُنظر ، سَفِينَة البِحَار للشَّيخ عَبَّاس القُمّي مَادّة (خ . ب . ز) . (مِنْهُ ﷺ) .

أُنظر ، الكَافي : ٥ / ٧٣ ح ١٣ و : ٦ / ٢٨٧ ح ٦ ، وَسَائِل الشّيْعَة : ١٧ / ٣٠ ح ٦ ، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالِد البَرقي : ٢ / ٥٨٦ ح ٨٣ ، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ١٥٤ ، بحَار الأَنوَار : ٥٩ / ٢٧٨ و : ٦٣ / ٢٧٠ .

(٢) أُنظر ، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ : ١ / ٣٤٢ ح ٥٨١ ، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٤ / ٥٤٢ و : ٥ / ٤٥٨ ، مِيزَان الإِعتدَال للذَّهبي : ٢ / ٢٠٤ ح ٢٠٤ ح ١٧٤٦ و : ٧ / ٢٣١ ح ٩٦٦٩ ، العِلَل المُتنَاهيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لِابْن الجَوزي : ٢ / ٨٠٥ ح ١٣٤٦ ، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ٧ / ١٧ و : ١٠ / ٤٥ ، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ٢ / ١٤١ ح ١٩١٩ ، الكَافِي : ٢ / ٣٠٧ ح ٤ ، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق : ١٢ ح ٤٠ ، الجَامِع الصَّغِير : ٢ / ٢٦٦ ح ٦١٩٩ ، كَنْزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنديّ : ٦ / ٤٩٢ ح ١٦٦٨٢ .

(٣) أُنظر ، نَهج ٱلْبَلاَغَة : ٱلحِكْمَة (١٦٢) .

مِن الْمَوْت المُعْتَاد. وَثَالِث: «إِنَّ النَّفْس قَد تَلْتَات[١] ـ أَي تَضْطَرب وَتَتمَرَد ـ عَلَىٰ صَاحبهَا إِذَا لَمْ يَكُن لهَا مِن العَيْش مَا تَعْتَمد عَلَيهِ»[٢]. وَأَحَادِيث هَذَا البَاب كَثِيرَة، وَيَجْمعهَا بالكَامِل قَوْل الشَّيْخ مُحَمَّد الأَعْسَم فِي مَنظُومَة الأَطعمَة وَالأَشْربَة[٣].:

الفَضْلُ للخُبْز الَّذي لوَلاَهُ ... مَا كَانَ يَـوْمَاً يُـعْبَد الإِلَـه

وَهَذَا البَيْت مِن مَنْظُومَة تجَاوَزَت الـ(١٥٠) بَيْتَاً فِي مَنَافِع الأَطْعِمَة وَالأَشْربَة وَمَضَار بَعْضَهَا كَمَا نَصَّت عَلَيهَا كَلْمَات الرَّسُول وَآله الأَطْهَار عَلَيْهِ السَّلاَمُ.

وَنَعُود إِلَىٰ مَا بَدَأنَا وَهُو قَوْل الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «فَلَولاَ الخُبْز مَا صِمْنَا وَلاَ صَلّينَا، وَلاَ أَدَّيْنَا فَرَائِض رَبّنَا». لنُشِير أَنَّ كُلّ مَن يَدّعي الإِسْلاَم وَيَتَقلَّب فِي سِعَة مِن فَضْل الله وَلُطْفه، ثُمَّ يَتَورَط فِي مَعَاصِيه وَيَعْتَدي عَلَىٰ عِبَادِهِ وَعِيَاله ـ فَمَا هُو مِن الإِسْلاَم فِي شَيء قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾[٤]. وَنَنطَلق مِن هَذِهِ الآيَة الكَرِيمَة إِلَىٰ أَنَّ كُلّ شِعَار إِنْسَاني لاَ يَتَمثّل فِي عَمَل مَحسُوس فَهُو خِدَاع وَنِفَاق.

---

(١) يَعْني تَلْتَف بصَاحبهَا وَتُوَسْوسَهُ بسُوء الظَّن بالله، أَي تُبْطء وَتَحْتَبس عَن الطَّاعَات وَتَسْتَرخي وَتَسْتَضْعف كَمَا قَالَ الفَيرُوز آبَادي. وَاللَّوث: القُوَّة وَالسِّتر وَالبُطءُ فِي الأَمر، كَمَا فِي لِسَان العَرَب: ٢/١٨٥ و ١٧٨.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٥/٦٨ ح ٣ و ص: ٨٩ ح ٢، بحَار الأَنوَار: ٢٢/٣٨١ ح ١٥ و: ٤٧/٢٣٥ ح ٢٢ و: ٦٧/١٢٦ ح ١٣، تُحَف العُقُول: ٣٥٢، مَجْمَع البَحْرَين: ٤/١٥١.

(٣) الشَّيْخ مُحَمَّد عَليّ الأَعْسَم عَالِم مِنْ عُلَمَاء النَّجف وَشُعَرَائهَا، لهُ مَنظُومَات فِي الفِقْه والعَرَبيَّة، تُوفّي سَنَة (١٢٤٧ هِجْرِيَة). (مِنْهُ رحمه الله).

(٤) ٱلْحُجُرَات: ١٥.

هَلْ بالخُبز وَحْدَه يَحْيَا الإنسَان ؟ :

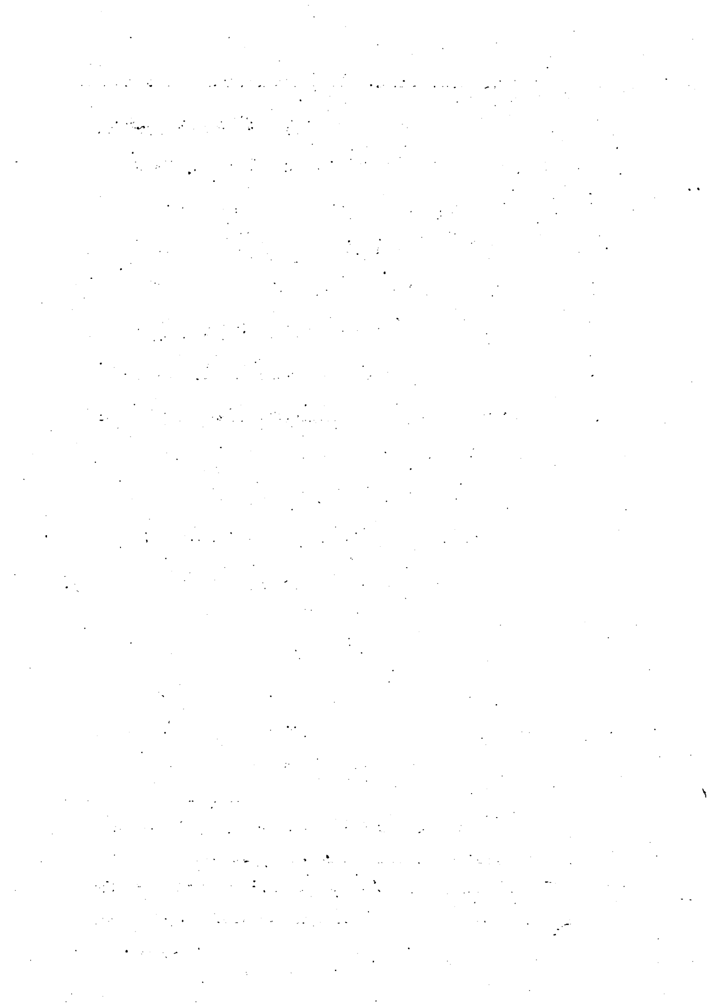
مِن الشَّعَائِر السِّحريَة عِندَ أَعْدَاء المَادِّيَة : « لَيْسَ بالخُبْز وَحْدَه يَحْيَا الإِنْسَان »[1] . وهَذَا حَقّ وَصِدق عِنْدَ مَن يَمْلك مَا يَسدُّ جَوعَته ، وَيَملأ مِعْدَته ، أَمَّا الَّذي تثُور مِعْدَته ، وَتَدُور فِي فرَاغ فَالخُبْز هُو النّهايَة ، وَالغَايَة الوَحِيدَة ، وَلاَ شَيء سوَاه ، وَالدَّلِيل الوجْدَان ، وَالعَيَان وَقَوْل رَسُول الرَّحْمَة وَالرَّحْمٰن : « لَولاَ الخُبْز مَا صِمْنَا وَلاَ صَلّينَا ، وَلاَ أَدَّيْنَا فَرَائِض رَبّنَا »[2] .

وَأَخِيراً فَمَن يَظنَّ أَنَّ الإِنْسَان يَحْيَا بالخُبْز وَحدَه أَو بالتَّقوىٰ وَحْدهَا فَهُو مُخطيء ؛ لأَنَّ الدِّين العِلْمِي وَالمَوضُوعي يُرِيدُكَ أَنْ تَعِيْش بجِسْمك ، وَعَقْلك وَقَلْبك .

---

(١) أُنظر ، تأَرِيخ اليَعقُوبي : ١ / ٦٩ ، التَّوحِيد وَالتَّثلِيث للشَّيخ مُحَمَّد جوَاد البَلاَغي : ٦٣ نَشر دَار المُؤرّخ العَرَبي بَيرُوت ، الكِتَاب المُقَدّس مَجْمَع الكَنَائِس الشَّرقيّة : ٤٣ ، الكِتَاب المُقدّس (ٱلعَهْد الجَدِيد) الكَنْسيَة : ٦ و ٩٦ و ٢٩٢ ، الرّحلَة المَدرَسيّة وَالمدرسَة السَّيَّارَة فِي نَهج الهُدىٰ ، للشّيخ مُحَمَّد جوَاد البَلاَغي : ١ / ١٨٥ ، طَبْع دَار الزَّهرَاء بَيرُوت لُبنَان ، إِنْجِيل مَتّىٰ : ٤ / ٤ ، إِنْجِيل لُوقَا : ٤ / ٤ .

(٢) تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته .



حُسْن الظَّن بالله
وَسُوء الظَّن بالنَّفْس

«وَالَّذي لاَ إِلَه إِلَّا هُو لاَ يَحْسُن ظَنّ عَبْد مُؤمِن بالله إِلَّا كَان الله عِنْدَ ظَنّ عَبْدِه المُؤْمِن»[1]. أَنَّ المُؤْمِنَ لاَ يُصْبِحُ، وَلاَ يُمْسِي إِلاَّ وَنَفْسُهُ ظَنُونٌ[2] عِنْدَهُ، فَلاَ يَزَالُ زَارِياً عَلَيْهَا وَمُسْتَزِيداً لَهَا. فَكُونُوا كَالسَّابِقِينَ قَبْلَكُمْ، وَالْمَاضِينَ أَمَامَكُمْ. قَوَّضُوا مِنَ الدُّنْيَا تَقْوِيضَ الرَّاحِلِ، وَطَوَوْهَا طَيَّ الْمَنَازِلِ عِنْدَه»[3].

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٧٢ ح ٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥ / ٢٣٠ ح ٣، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلّيّ: ١ / ٤٢٥، بحَار الأَنوَار: ٦٧ / ٣٦٦ و ٣٩٤ و: ٦٨ / ١٤٥.

(٢) ظَنُون ـ كَصَبُور ـ الضَّعِيف وَالقَلِيل الحِيلَة، فَيُرِيد أَنَّ المُؤْمِن يَظنّ فِي نَفْسه النَّقص وَالتَّقصِير فِي الطَّاعَة أَو هُو مِن البِئْر الظَّنُون الَّتي لاَ يَدْري أَفِيهَا مَاء أَم لاَ فَتَكُون هُنَا بمَعْنىٰ مُتّهمَة فَهُو لاَ يَثق بنَفْسه إِذَا وَسْوَسَت لهُ بأَنّهَا أَدَّت حَقّ مَا فُرِضَ عَلَيهَا. وَزَارِياً عَلَيهَا: أَي عَائِبَاً. وَمُسْتَزِيداً طَالباً لَهَا الزِّيَادَة مِن طَيِّبَات الأَعْمَال. أُنظر، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري: ١ / ٣٤٦، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لاِبن الأَثِير: ٣ / ١٦٣، لِسَان العَرَب لاِبن مَنْظُور: ١١ / ٢٨.

(٣) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٧٦)، شَرْح نَهج البَلاَغَة لاِبن أَبي الحَدِيد: ١٠ / ١٦، بحَار الأَنوَار:

للمُؤْمِن علاَمَات كَثِيرَة نَصّ عَلَيهَا بوضُوح كِتَاب الله وَسُنَّة نَبِيّه، وَأَهَمّهَا عَلَىٰ الْإِطلاَق ـ بَعْدَ الْإِيمَان بالْأَرْكَان ـ أَمْرَان: حُسْن الظَّن بالله، وَسُوء الظَّن بالنَّفس بمَعْنَىٰ أَنَّها مُقصّرَة فِي طَاعَة الله مَهمَا اجْتَهدَت وَبَالغَت[1].

وَفِي أُصُول الكَافِي: «أَنَّ الْإِمام الكَاظِم عليه السلام كَان يَتولّىٰ فِي دُعَائه: «أَللَّـهُمَّ لاَ تخْرِجني مِن التَّقْصِير»[2]. وَلمَّا سُئلَ عَن مَعْنىٰ دُعَائه هَذَا قَالَ: «كُلّ عَمَلٍ تَعْملَهُ تُرِيد بِهِ وَجْه الله عزَّوجلَّ فَكُن فِيهِ مُقَصّراً عِنْدَ نَفْسَك، فَإِنَّ النَّاس كُلّهُم فِي أَعْمَالِهم فِيمَا بَيْنهُم وَبَيْنَ الله مُقَصّرُون»[3].

أَمَّا حُسْن الظَّن بالله فَيَنطَوِي عَلىٰ العَدِيد مِن المَعَانِي:

مِنْهَا: الْإِعْتِقَاد بأَنَّ الله سُبْحَانَهُ مُنْجِز وَعْدَه بحُسْن الثَّوَاب لِمَن أَحْسَن، وَوَعِيدَه بسُوء العَذَاب لِمَن أَسَاء مَع فَارِق وَاحد. وَهُو أَنّه تَعَالىٰ يُضَاعف ثَوَاب

⇐ ٦٧/٧٨ و: ٦٨/٢٣١ و: ٧٠/٨٥، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ٣/١٦٤، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١٣/٢٧٤.

(١) أُنظر، فَتْح العَزِيز شَرْح الوَجِيز لعَبد الكَرِيم الرَّافعي: ٥/١١٠، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّووِيّ: ٥/١٠٨، حَوَاشي الشِّروَاني: ٣/٩٤، مَوَاهب الجَلِيل لشَرح مُختَصر خَلِيل، للحَطّاب الرّعَيني المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥٤ هـ) طَبَعَهُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشّيخ زَكَرِيّا عُميرَات، دَار الكُتب العِلميّة بيرُوت سَنَة (١٤١٦ هـ): ٣/٢١، الكَافِي: ٢/٧١، ثَوَاب الأَعْمَال للشّيخ الصَّدُوق: ١٧٣، تُحف العُقُول: ١٣٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢/٤٤٨ ح ١.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٢/٧٣ ح ٤، وَسَائِل الشِّيعَة: ١/٩٦ ح ٢، بحَار الأَنوَار: ٦٨/٢٣٣ ح ١٤.

(٣) ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ ٱلْمَائِدَة: ١٨. وقَالَ صلى الله عليه وآله: «مَن إِذَا وَعظ أَنِفَ وَإِذَا وَعظ عَنّف». أُنظر، كِتَاب هَل أَنْتَ سَعِيد مِثْلي. (مِنْهُ رحمه الله).

أُنظر، الخِصَال للشّيخ الصَّدُوق: ٣٥٢ ح ٣٣، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النّيسابوري: ٧، مُنْيَة المُرِيد للشَّهِيد الثَّاني: ١٣٩، بحَار الأَنوَار: ٢/١٠٨ ح ١١، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢/١٨٣، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي: ٩٧ و ٢٧٣.

الحَسَنَة أَضْعَافاً كَثِيرَة، وَلاَ يُجْزِي السَّيِّئَة إِلَّا بِمِثْلِهَا، وَقَد يَعْفُو تَفَضُّلاً مِنْهُ وَكَرَماً، وَلَكِنْ عَلَىٰ أَسَاس عِلْمه وَحِكْمَته، لاَ جُزَافاً وَعَبَثاً تَعَالَىٰ مِن ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً.

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْلَم المُؤْمِن وَيَجْزِم بأَنَّ قُدْرَته تَعَالَىٰ مُطْلَقَة لاَ يَحدّهَا أَي شَيء سِوىٰ مَشِيئَته وَإِرَادَته «مَا شَاء كَان وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُن»[1]. وَبعبَارَة ثَانِيَة إِنَّ إِرَادَة المَخْلُوق لاَ تُوجِد الشَّيء المُرَاد حَتَّىٰ يُضَاف إِلَيهَا كَافَّة الشُّرُوط، وَتَزُول جَمِيع العَقبَات وَالمُعوقَات، أَمَّا إِرَادَة الخَالِق فَهي بمُجَرَّدهَا كَافِيَة وَافِيَة لإِيجَاد المُرَاد: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2].

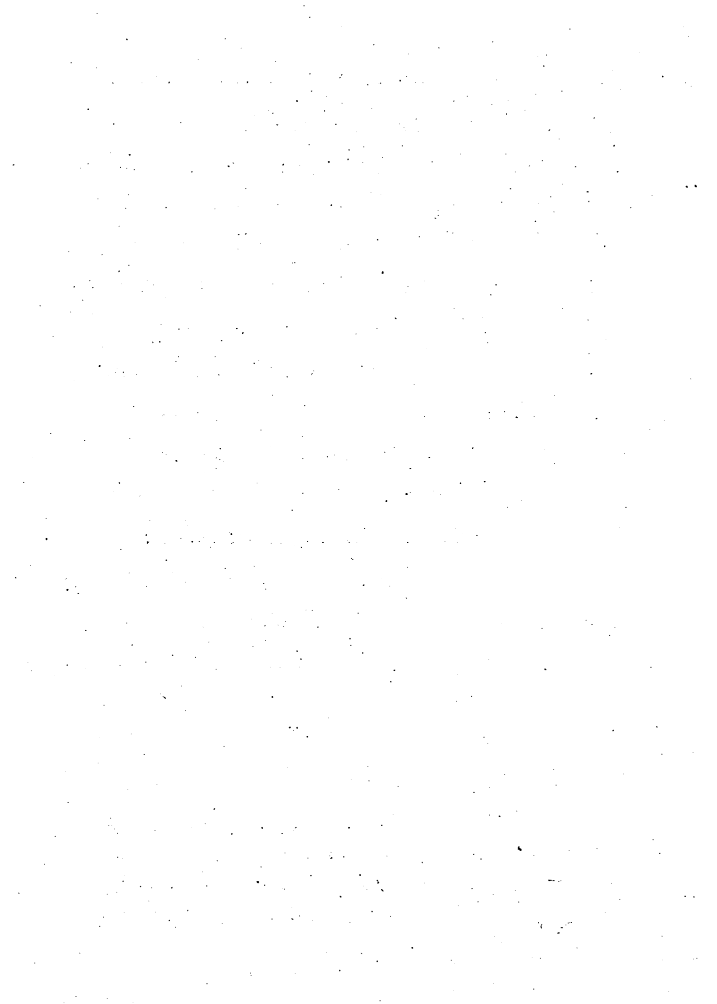
وَمِن آمَن بالله حَقّاً وَصِدقاً لاَ يَيْأَس مِن رَحْمَته، وَيَثِق بقُدرته، وَيَرجُو النَّجَاة مِن شِدّته حَتَّىٰ وَلَو أُلقي بِهِ مِن المرِيخ أَو دُفن حَيّاً تَحْتَ أَطبَاق الثَّرىٰ، لأَنَّه يُؤمِن بقُدرَة لاَ تَعجَز عَن شَيء، وَإِنْ كَان خَارقاً لمَجْرىٰ الأَحْدَاث وَأَسْبَابهَا الطَّبِيعِيَّة، لأَنَّه سُبْحَانَهُ هُو الَّذي ٱبْتَدع بقُدرَته الطَّبِيعَة ٱبْتدَاعاً، وَٱخْترعهَا بمَشِيئَته اختراعاً، فيُدِيرهَا كَيْف شَاَء وَأَرَاد.

أَمَّا المُلْحد فَإِنَّه يَيْأَس عِندَ الشَّدَائِد وَيَسْتَسْلم لوَاقعهَا، لأَنَّه لاَ يُؤمِن إِلَّا بالمَادَّة العَميَاء وَآثَارهَا وَالطَّبِيعَة الصَّمَّاء وَحَتمِيتَها.

---

(١) أُنظر، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِندي: ١٠/٢٥، دَقَائق التَّفْسِير لِابْن تَيمِيَّة: ٣/١٥١، تَفْسِير ٱبـن كَـثِير: ١/٤٠٨ و: ٢/٢٧٩، فَـتْح القَـدِير للشَّـوكَاني: ٢/٢٢٥، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُـوسي: ١٥/٢٧٩، شَـرْح المَـقَاصد فِـي عِـلْم الكَـلاَم للـقَاضي التَّفتَازَاني: ٢/٢٦٦، شَرْح العَقِيدَة الطَّحَاوِية لِابْن أَبي العِزّ: ١٥٦.

(٢) يس: ٨٢.



الرِّفقُ وَالخُرْق

«الرِّفقُ يُمْن، وَالخُرْق شُؤْم»[1] «مَا وُضعَ الرِّفقُ عَلىٰ شَيء إِلَّا زَانَهُ، وَلاَ يُنْزع مِن شَيء إِلَّا شَانَه»[2]. «إِنَّ عَمَل المُدْل[3] لاَ يَصْعَد مِن عَمْلِهِ شَيء»[4].

---

(١) أنظر، كَنْزُ العُمَّال للمتَّقي الهِنْديّ: ٢/٥١ ح ٥٤٤٧ و ٥٤٤٨، الأَحكَام للإِمَام يَحيىٰ بن الحُسَين: ٢/٥٣٧، الكَافِي: ٣/١١٩ ح ٤، تُحَف العُقُول: ٣٩٥. مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ٢/١٩ ح ٧٨٣٤، التَّأرِيخ الكَبِير لِلبُخاري: ١/١٥٧ الرَّقم «٤٦٩»، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٦/١٨٨، التَّأرِيخ الصَّغِير لِلبُخاري: ٢/١٦٢.

(٢) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/٢٤١ ح ١٣٥٥٥ و: ٦/٥٨ ح ٢٤٣٥٢ و ص: ١٢٥ ح ٢٣٩٨٢، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالسِي: ١/٢١١ ح ١٥١٦، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١١/٢٩٢ ح ١٣٠٦٤، بحَار الأَنوَار: ٧٢/٥٥، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٨/٢٢، السُّنَن الْكُبرَىٰ للبَيهقي: ١٠/١٩٣، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/١٨، فَتح البَاري شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٠/٣٧٥، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١٠٤ ح ٤٧٥ و ص: ١٠٥ ح ٤٨٢.

(٣) المُدْل: المُنْبَسط المَسرُور الَّذي لاَ خَوف لَهُ مِن التَّقْصِير فِي العَمَل. أَو اتَكَل عَلَيهِ ظَانّاً بأَنّه هُو الَّذي يُنْجِيه لاَ مِن أَدلَ عَلَيه أَي أنبَسطَ كَتَدَلُّل. أُنظر، مَجْمَع البَحْرَين: ٢/٥١، وَلِسَان العَرَب: ١١/٢٤٨، البِدَايَة وَالنِّهايَة: ٩/٣١٢، الصِّحَاح للجَوْهَري: ٤/١٦٩٩.

(٤) أُنظر، الكَافي: ٢/٣١٣ ح ٥، مُسْنَد اَبن الجَعْد: ١/٢٨٣ ح ١٨٩٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١/١٠١ ح ٩

الرِّفقُ: اللِّين وَاللُّطف، وَالخُرقُ: الحُمْق وَالغِلْظَة، وَالمُدْل: المُسْتَعْلي وَالمُسْتَظهر.

أَنَّ الشَّرط الأَوَّل وَالأَساس فِي كُلّ دَاعٍ وَمُرشِد، اللِّين وَالتَّوَاضع، قَالَ، عزَّ مَن قَائِل لنَجِيّه الكَرِيم: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾[1] رَبَط سُبْحَانَهُ إِسْلاَم مَن أَسْلَم بشَخصِية مُحَمَّد ﷺ الأَخَّادَة الجَذّابَة، لاَ يَسْتَخفهَا الخُيلاَء، وَلاَ تَغْلبهَا الأَهْوَاء. وَكَيْف؟. وَقَد أَدّبهَا مَن صَوّرهَا فَأَحْسَن تَأْدِيبهَا[2]، بالعَدِيد مِن الآيَات.

مِنْهَا ـ عَلَىٰ سَبِيل المِثَال ـ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾[3]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ ﴾[4]. وَقَد كَذّبُوه وَآذُوه فَقَالَ: «أَللَّهُمَّ اهْدِ قَوْمي فَإِنَّهُم لاَ يَعْلمُون»[5].

↔ مِن أَبوَاب مُقدِّمَة العِبَادَات، فِقْه الإِمَام الرِّضَا: ٣٨٨، كِتَاب الزُّهد لحُسَين بن سَعِيد الأَهوَازي: ٦٣ ح ١٦٨، بحَار الأَنوَار: ٦٩ / ٣٠٧ و ٣١٩، الوَافي: ٣ / ١٥١.

(١) آل عِمْرَان: ١٥٩.

(٢) قَالَ رَسُول الله ﷺ: «أَدبَني رَبّي فَأَحْسَن تَأْدِيبي». الجَامع الصَّغِير: ١ / ٥١ ح ٣١٠، كَنزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنديّ: ١١ / ٤٠٦ ح ٣١٨٩٥، كَشف الخَفَاء للعَجلُوني: ١ / ٧٠، تَفْسِير الثّعلبي: ١٠ / ١٠، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي: ٦ / ٢١٤ و: ٢٨ / ٢٨٥، تَفْسِير أَبن عَرَبي: ٢ / ٧٩ و ٣٨٣، التّبيَان فِي آدَاب حَمْلَه القُرْءان للنَّووي: ١ / ٥، حَقّقه وَعَلّق عَلَيه مُحَمَّد الحَجّار، نَشر دَار أَبن حَزْم الطَّبعَة الثَّالِثَة، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٢ / ٩٣، شَرح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١١ / ٢٣٣.

(٣) فُصِّلَتْ: ٣٤.

(٤) الأَنْعَام: ١٤٧.

(٥) أُنظر، تَفْسِير أَبن كَثِير: ٣ / ٥٦٩، الأَحَادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبدالله الحَنْبَلي: ١٠ / ١٤، تَأْوِيل مُختَلف الحَدِيث: ١ / ١٥٩، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣ / ٤٣٢ ح ٥٣٢٦، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٢ / ٢٨٢ ح ٦٥٣٠، شَرْح سُنن أَبن ↔

وَفي رُوَايَة ثَانِيَة « أغفِر لقَوْمي فَإِنَّهم لاَ يَعْلمُون »[1]. فَلَم يَمْنعهُ سُوء صَنِيعهُم عَن إِرَادَة الخَيْر لَهُم، وَالسِّر أَنَّه هُو نَفْسَه التَّجسِيد الحَقِيقي للْإِسْلاَم وٱلقُرْءان.

↔ مَاجَه: ١ / ٢٩١ ح ٤٠٢٧، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ١ / ١٦٦، بحَار الأَنوَار: ١١ / ٢٩٨ و: ٢٠ / ٢١ و: ٩٦ و ص: ١١٧ و: ٢١ / ١١٩ و: ٣٥ / ١٧٧، تَأْوِيل مُختَلف الحَدِيث لِابن قُتَيْبَة: ١٥٠، تَفسِير السَّمرقَنْدي لأَبي اللَّيث السَّمرقَنْدي: ١ / ٢٧٦ و: ٣ / ١١٤، التَّفسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١ / ٢٣٥ و ٢٥٥ و: ٢٢ / ٢٧ و: ٣١ / ٢١٤، تَفسِير ٱبن عَرَبي: ١ / ٢٧٨، تَفسِير الثَّعلبي: ٢ / ١٠٤، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢ / ٢٩٨ و: ٣ / ٩٤ و: ٥ / ٢٦١، فَتْح القَدِير للشَّوكَاني: ٢ / ٦١، تَفسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٦ / ١٩٨ و: ١٣ / ٢٥٩ و: ١٦ / ٢١٢، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابن عسَاكر: ٦٢ / ٢٤٧، تَأْرِيخ الطَّبري: ١ / ١٨٢، عِصْمَة الأَنبِيَاء للفَخْر الرَّازي: ٧٨، عُيُون الأَثَر لِابْن سَيّد النَّاس: ٢ / ٤٢١.

(١) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٤ / ١٥١ و: ٨ / ٥١، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٥ / ١٧٩، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ٤٢٧ و ٤٤١، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ١١ / ٤١١، سُنن ٱبن مَاجَه: ٢ / ١٣٣٥، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٢ / ١٥٠ و: ١٦ / ١٥٢، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٦ / ١١٧، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٦ / ٣٧٨ و: ٧ / ٢٨٦ و: ٨ / ٣٩١ و: ١١ / ١٦٥ و: ١٢ / ٢٥٠، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٨ / ١٨٢ و: ١٦ / ٦٠ و: ٢٣ / ١٩، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفّىٰ سَنَة «١٣٥٣ هـ»: ٨ / ٤٠١، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٨ / ٢٣٠ ح ١٨، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١٦٤ ح ٧٧٨، خَلْق أَفْعَال العِبَاد وَالرَّد عَلىٰ الجَهْمِيَة وَأَصْحَاب التَّعطِيل للبُخَاري: ١ / ٤٤، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحَاك: ٤ / ١٢٣ ح ٦٠٦، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٨ / ٤٠٩ ح ٤٩٩٢ و: ٩ / ٧ ح ٥٠٧٢ و: ١٣٢ ح ٥٢٠٥ و ٥٢١٦، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ٣ / ٢٥٤ و: ١٤ / ٥٣٨، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٦ / ١٢٠ و ١٦٣، رِيَاض الصَّالحِين للنَّووي: ٨٠ ح ٣٦ و ص: ٣٢٩ ح ٦٤٦، العهُود المُحَمَّدِيّة للشَّعرَاني: ٤٦٦ ح ٧٣٠، كَنْزُ العُمَّال: ١٠ / ٣٧٩ ح ٨٨٣ و: ١٢ / ٤٧٣ ح ٣٥٥٦٣، تَفْسِير مُقَاتل بن سُليمَان البَلخي الأَزْدِيّ الخرَاسَاني: ٣ / ٢٣٢، تَفْسِير عَبْدالرَّزاق الصَّنعَاني: ٣ / ٣٢٠، جَامع الْبَيَان لِابن جَرير الطَّبَري: ١٢ / ٤٧ و: ٢٩ / ١٢٦، تَفسِير ٱبن أَبي حَاتِم: ٥ / ١٥٠٥ ح ٨٦٣٠ و: ٦ / ٢٠٢٢ ح ١٠٨١٣، أَحْكَام ٱلقُرآن لِابْن عَرَبيّ: ٢ / ٥٩٣ و: ٣ / ٣٣٠، المُحَرّر الوَجِيز فِي تَفْسِير الكتَاب العَزِيز لِابن عَطية: ٣٣٧.

وَمِن هُنَا جَاء نَجَاح مُحَمَّدﷺ فِي دَعْوَته، وَدَانَت لهُ الرِّقَاب طَوْعاً لاَ كُرْهاً، وَانْتَشر الإِسْلاَم شَرقاً وَغَرباً، وَقُلتُ في بَعْض مَا أَلّفتُ: إِنَّ كُلاً مِن الإِسْلاَم وَشَخْصِيَة مُحَمَّدﷺ جُزء مُتَمّم للآخر، فَلَو جَاء بالإِسْلاَم غَيْر مُحَمَّد، أَو جَاء مُحَمَّد بغَيْر الإِسْلاَم مَا كَان للرِّسَالَة وَلاَ للرَّسُول هَذَا الوَزن وَالخُلُود.

وَعَلىٰ كُلّ مَن يَدعُو دَعْوَة الحَقّ وَالخَيْر أَنْ يَبْدَأ بنَفْسه، وَيَسْبق إِلىٰ العَمَل بهَا قَبْلَ أَنْ يُعَلّم الآخَرين.

جَاء يَهُودي إِلىٰ رَسُول اللهﷺ وَقَالَ لهُ: «ادْفَع دَيْنكَ يَا مُحَمَّد؟ وَجَذبَ رِدَاءه حَتَّىٰ سَقَط عَنْهُ، فَغَضب عُمَر وَهمّ بالرَّجُل.

فَقَالَ لهُ الرَّسُولﷺ: الأَجْدَر أَنْ تَقُول لِي: ادْفَع الدَّين، وَتَأمرهُ بحُسْن المُطَالبَة، وَتُعِينه عَلىٰ تَحْصِيل حَقّه»[1].

فَهَل يَعْتَبر بسِيرَة نَبيّه مَن يَعْظ النَّاس بأُسلُوب التَّقرِيع، وَالقَوْل الشَّنِيع؟. وَإِذَا قِيلَ لهُ: رُويداً أَخَذَتهُ العِزّة بالإِثم. قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ ﴾[2].

وَفي كِتَاب أَشعَة مِن بَلاَغَة الإِمَام الصَّادِقعليه السلام، مَا حَرفِيَته: «مَن إِذَا أُوْعظ أَنِف، وَإِذَا وَعَظَ عَنّف فَذَاك فِي الدَّرك الثَّاني مِن النَّار»[3].

(١) أُنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤ / ١٤٠ و ١٧٧، الإِصَابَة لإبن حَجَر العَسْقَلاَني: ٤ / ١٠١ رَقم «٤٧٤٢»، البِدَايَة وَالنِّهَايَة: ٢ / ٥٠٧، الأَحَادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبْدالله الحَنْبَلي: ٩ / ٤٢١ ح ٣٩٣، شُعَب الإِيمَان لإبن مُنْدَه: ٧ / ٥٢٩ ح ١١٢٣٠، تَأْرِيخ الإِسْلاَم للذَّهبي: ٢٠ / ٢٩٨، صَفوَة الصَّفوَة: ٢ / ٤٣٤ رَقم «٣٠١»، حِلْيَة الأَوْلِيَاء: ١٠ / ٢٢٣ / ح ٥٥٩. قَرِيب مِن هَذَا.

(٢) الأَحْزَاب: ٢١.

(٣) أُنظر، كِتَاب أَشعَة مِن بَلاَغَة الإِمَام الصَّادِقعليه السلام، للشَّيخ عَبْدالرَّسُول الوَاعظي: ١٦٥ طَبعَة

وَأَخِيراً، جَاء عَن الْإِمَام الصَّادِقﷺ: «أَنَّ عَالِماً أَتىٰ عَابداً فَقَالَ لهُ: كَيْف صَلاَتكَ ؟.

فَقَالَ: أَمِثْلي يُسْأل عَنْ صَلاَته ؟.

فَقَالَ العَالِم: إِنَّ عَمَل المُدْل لاَ يَصْعَد مِن عَمْلهِ شَيء»[1].

وَأَيْضاً قَالَ الْإِمَامﷺ: «دَخَل رَجُلاَن المَسْجِد: أَحْدهُما عَابِد وَالآخر فَاسِق، فَخرجَا مِن المَسْجِد وَالفَاسِق صِدّيق، وَالعَابِد فَاسِق؛ لأَنَّ العَابِد دَخَل مُدلاً بعِبَادَته ـ وَقَالَ: مَنْ مِثْلي ؟ ـ وَالفَاسِق دَخَل نَادِماً عَلىٰ مَعْصِيَته»[2].

وَفِي سَفِينَة البحَار عَن النَّبيّﷺ: «أَنَّ رَجُلاً قَالَ: وَالله لاَ يَغْفر الله لفُلاَن. فَقَالَ سُبْحَانَهُ: قَدْ غَفَرتُ لفُلاَن، وَأُحبطتُ عَمَل الَّذي أُقْسَم وَإِنّي لاَ أَغْفرُ لعَبْدي»[3].

↔ (١٩٧٣م). (مِنْهُﷺ).

أُنظر، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٥٢ ح ٣٣، رَوضَة الوَاعِظِين للفتَّال النّيسابوري: ٧، بحَار الأَنوَار: ٢ / ١٠٨ ح ١١، و: ٨ / ٣١٠ ح ٧٦، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي: ٩٧، مُنْيَة المُرِيد للشَّهِيد الثَّاني: ١٣٩.

(١) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٢٣٦ ح ٥، مُسْنَد ابن الجَعْد: ١ / ٢٨٣ ح ١٨٩٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١ / ١٠١ ح ٩ مِن أَبوَاب مُقَدَّمَة العِبَادَات، فِقه الإِمَام الرِّضَا: ٣٨٨ بَاب ١٠٩، كِتَاب الزُّهد لحُسَين بن سَعِيد الأَهوَازي: ٦٣ ح ١٦٨، بحَار الأَنوَار: ٦٩ / ٣٠٧ و ٣١٩، الوَافي: ٣ / ١٥١، قَصَص الأَنْبِيَاء: ١٧٩، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١ / ١٣٨ ح ٩.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٣١٤ ح ٦، بحَار الأَنوَار: ٦٩ / ٣١١ ح ٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١ / بَاب ٢٣ مِن أَبوَاب مُقَدَّمَة العِبَادَات ح ١٠، عِلَل الشَّرَائِع للشَّيخ الصَّدُوق: ٢ / ٣٥٤ ح ١.

(٣) أُنظر، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥ / ٣٣٦ ح ١٣، بحَار الأَنوَار: ٦ / ٤ ح ٣ و: ٦٩ / ٣٣٨، سَفِينَة البحَار للشَّيخ عَبَّاس القُمّي: ٦٠٤، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٨ / ٣٦ ح ٢٦٢١، شَرح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام ↔

وَبَعْد، فَإِنَّ أَجْهَل النَّاس بجَهْله مَن يَظنّ أَنَّ الآثم عِنْدَه آثم عِنْدَ الله، قَالَ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام. كَمَا فِي أُصُول الكَافي: «مَا أَكْثَر مَن يَشْهَد لهُ ٱلْمُؤْمِنُون بـالإِيْمَان، وَهُو عِندَ الله كَافِر»[1].

مُسْلِم: ١٦ / ١٧٤، حُسن الظّن بالله لِابْن أَبي الدُّنْيا: ٥٦ ح ٤٧، المَفَارِيد عَن رَسُول الله صلى الله عليه وآله لأَبي يَعْلىٰ المُوصلي: ٤٧، تَحقِيق: عَبْدالله بن يُوسُف الجدِيع، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٣ / ٩٩ ح ١٥٢٩، صَحِيح اَبن حِبَّان: ١٣ / ١٩، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَانـي: ٢ / ١٦٥ و: ١٠ / ١٠١ ح ١٠٠٨٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣ / ٥٥٩ ح ٧٩٠١، مَجْمَع الزَّوَائِـد وَمَـنْبَع الفَـوَائِـد للـهَيْثَمي الشَّافِعي: ١٠ / ١٩٤، مِيزَان الإِعتدَال للذَّهبي: ١ / ٢٨٧ ح ١٠٧٥.

(١) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٤٠ ح ٨، بحَار الأَنوَار: ٦٥ / ٢٩٧ ح ٥٥.

اليَمين وَاليَسَار

«إِنَّ الله عزَّوجلَّ قَسّم الخَلْق قِسْمَين: أَصْحَاب اليَمِين وَأَصْحَاب الشّمَال، وَأَنَا خَيْرُ أَصْحَاب اليَمِين»[1].

كَثُرَت التَّنَاقُضَات فِي العَصْر الرَّاهن بَيْنَ الفِئَات، وَكَثُرَت مَعْهَا المَذَاهِب وَالتَّيَّارَات الزَّائِفَة المُضلّلَة، وَتَولَّد مِن هَذِهِ وتِلْكَ اتّهَامَات وَأَلقَاب مِثْل تَقَدُمي، وَرَجْعي، وَيَسَاري، وَيَمِيني، وَيَعنُون بالأَوَّل العَصْري المُتَنُور وَالنَّاضج المُتَطوّر،

(١) أنظر، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٣/٥٦ ح ٢٦٧٤، نَوَادر الأُصُول فِي أَحَادِيث الرَّسُول: ١/٣٣٠، عِلَل ابن أَبي حَاتم: ٢/٣٩٤ح ٢٦٩٣، أَمَالي الشَّيخ الصَّدُوق: ٧٢٩ح ١، بحَار الأَنوَار: ١٦/٣١٥ح ٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/٢١٤، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٢/٤٤ح ٣٠٥٠، تَفْسِير العَيَّاشي: ٢/٢١٤ح ٥٤، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٩/٢٣٠، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٥/٩٦و ٢٠٨، تَفْسِير الثَّعلبي: ٨/٤٤، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٥/١٩٩، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٢٢/١٣، البِدَايَة وَالنِّهَايَة: ٢/٣١٦، السِّيرة النَّبوِيَّة لِابْن هِشَام: ٢/٣١٦، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ١/٤٤، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١/٥٨، فَتْح القَدِير للشّوكَاني: ٤/٢٨٠، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن مَردَوَيه، جَمَعَهُ وَرَتبهُ عَبْدالرَّزاق مُحَمَّد حُسَين حِرز الدِّين: ٣٠٥ح ٤٩٣، الشّفَا بتَعريف حقُوق المُصطَفىٰ: ١/١٦٥، إِعْلاَم الوَرىٰ بِأَعْلاَم الْهُدَىٰ: ١/٤٩، السِّيرة النَّبوِيَّة لِابْن كَثِير: ١/١٩٢، الإِمَامَة وَأَهل البَيْت لمُحَمَّد البَيُومي: ٢/٤٤٣، شَوَاهد التّنزيل لقوَاعد التّفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبيد الله ابن عَبد الله النّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني: ٢/٤٩ح ٦٦٩.

وَبالثَّاني الجَامد المُحَافظ، وَالمُتعَصّب الرَّافض لكُلّ جَدِيد مُفيد.

وَنَحْنُ أَيْضاً نُقَسّم الإِنْسَان إِلَىٰ يَمِيني وَيَسَاري، وَلَكنْ بوَحي مِن كِتَاب الله وَهَدي مِن سُنَّة الرَّسُول الأَعْظَم حَيْث اعْتبَرَا اليَمين مِن الأَتْقِيَاء، وَاليَسَاري مِن الأَشْقِيَاء، وَعَلَيهِ يَكُون الخِلاَف بَيْننَا وبَيْنَ الآخَرين فِي التَّطبِيق، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِفِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾[1]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِفَسَلَـٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾[2]. أَشَار سُبْحَانَهُ إِلَىٰ الوَسَط بَيْنَ اليَمين وَاليَسَار فِي الآيَة: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، وَحدَّث النَّبيّ ﷺ بنِعْمَة رَبّه عَلَيهِ وَقَالَ ﷺ: «أَنَا خَيْرُ أَصْحَاب اليَمين»[4].

وَفِي الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة: «شَرِّفْ دَرَجَتِي بِرِضْوَانِكَ، وَأَكْمِلْ كَرَامَتِي بِغُفْرَانِكَ، وَانْظِمْنِي فِي أَصْحَابِ الْيمينِ، وَوَجِّهْنِي فِي مَسَالِكِ الآمِنِينَ، وَاجْعَلْنِي

(١) ٱلْوَاقِعَة: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) ٱلْوَاقِعَة: ٩٠ ـ ٩١.

(٣) ٱلتَّوْبَة: ١٠٢.

(٤) أنظر، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٣/٥٧ ح ٢٦٧٤ و: ١٢/٨٢، أَمَالي الشَّيخ الصَّدُوق: ٧٢٩ ح ١، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/٢١٥، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٢/٤٤ ح ٣٠٥٠، تَفْسِير الثَّعلبي: ٨/٤٤، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٥/١٩٩، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي: ٢٢/١٤، البدَايَة وَالنِّهَايَة: ٢/٣١٦، السِّيرَة الحَلَبِية للحَلبي الشَّافعي: ١/٤٤، فَتْح القَدِير للشَّوكَاني: ٤/٢٨٠، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب لمُحَمَّد بن سُلَيمَان الكُوفي: ١٢٧ و ٤٠٦، الشِّفَا بتَعريف حقُوق المُصطَفَىٰ: ١/١٦٥، السِّيرة النَّبويَّة لِابن كَثِير: ١/١٩٣، شَوَاهد التَّنزيل لقوَاعد التَفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبيد الله ابن عَبد الله النَّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني: ٢/٤٩ ح ٦٦٩، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقريزي: ٣/٢٠٨، البِدَايَة وَالنِّهَايَة: ٢/٣١٦.

فِي فَوْجِ الْفَائِزِينَ ، وَٱعْمُرْ بِي مَجَالِسَ الصَّالِحِينَ ؛ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ »[١].

وَفِيمَا قَرَأتُ أَنَّ مَاركس قَالَ : « لاَ أَعْرِف شَيْئَاً عَن الإِسْلاَم ذَا بَال » . وَلَو عَرف الإِسْلاَم عَلىٰ حَقِيقَته ، وَأَنَّه يُحَرّم الكَنْز ، وَالإِسْتعلاء ، وَالإِسْتغلاَل ، وَيَرىٰ الفَقْر مَوتَاً وَكُفْرَاً ـ لأَسْلَم وَآمَن بالقُرْءان ، إِنْ رَام الحَقّ لوَجْه الأَحَق وَعَلىٰ الأَقل ، اَسْتَثنىٰ الإِسْلاَم مِن قَوْلَه : « الدِّين أَفيُون الشُّعُوب »[٢] ، وَيَرَىٰ العَدِيد مِن أَهْل الفِكْر فِي الغَرْب أَنَّ مَاركس اَسْتَوحىٰ قَوْلَه هَذَا مِن الكَنِيسَة ، وَمَحَاكم التَّفْتِيش .

---

(١) أُنظر ، الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة : الدُّعَاء الحَادي وَالأَربعُون دُعَاؤُهُ فِي طَلَبِ السَّتْرِ وَالوِقَايَةِ .

(٢) أَلقىٰ الفَيلسُوف الفَرنسي « رُوجَيه جَارُودي » مُحَاضرَة فِي القَاهرَة بـدَار الأَهـرَام ، نَشـرتهَا مَـجلّة الطَّلِيعَة المَصْريّة بتَأرِيخ آذَار (١٩٧٠ م) ، وَجَاء فِيهَا . أَنَّ هَذِهِ الكَلْمَة قَالهَا مَاركس فِي أَوَّل كِتَاب لهُ ، وكَان عِمرَه آنذَاك (٢٥) سَنَة ، وَأَنَّه لَم يُردّدهَا بَعْد ذَلِكَ . (مِنْهُ ﷺ) .

أُنظر ، كِتَاب أَفْيُون الشُّعُوب لِلعَقّاد ، وَسُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ : ١ / ٣١.



التَّدْبِير وَالتَّبْذِير

«وَلَا عَقْلَ كَالتَّدْبِيرِ»[1]، «التَّدْبِير نِصْف (المَعُونَة) المَعِيشَة»[2]. «مَن اقْتَصَد فِي مَعِيشَته

---

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (١١٢)، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٥٢٦ ح ١٣، مَعَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٣٥ ح ١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥ / ٢٩٠ ح ٤، الأَمالي للشَّيخ الطُّوسي: ٥٤١ ح ٢، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٤٧٣ الفَصْل الخَامِس، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ لعَلِيّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٥٣٢، سُنن اَبن مَاجَه: ٢ / ١٤١٠ ح ٤٢١٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤ / ٢١٦، صَحِيح اَبن حِبَّان: ٢ / ٧٩ ح ٣٦٠، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ٢ / ١٥٨، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ٢ / ٣٩ ح ٨٣٧، تَخْرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزَّيلَعي: ٢ / ٣٩٠ ح ١٠، مَورد الظَّمْآن: ١ / ١٩٥ ح ٩٤، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٤٢٨ ح ٢٧٩٣ و: ٢ / ٧٥٠ ح ٩٩١٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣ / ٥٠ ح ٥٤٣٦ وص: ٧٧٩ ح ٨٧٣٤، و: ١٥ / ٩١٠ ح ٤٣٥٧٢ و ٤٣٥٩٣ و: ١٦ / ١٢١ ح ٤٤١٣٧، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣ / ١٠٠ ح ٢٧٩٣ و: ٦ / ٥٦٣ ح ٩٩١٠، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١ / ١٥٩ ح ٤٧٩، الثِّقَات لاِبن حِبَّان: ٢ / ١٢١، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لاِبن عسَاكر: ٢٣ / ٢٧٦ و: ٢٧ / ١٦٦، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف اَبن عَبدالرَّحمَن المَزي: ١٦ / ٥٨ ح ٣٥٣٤ و: ٢٠ / ٤٥٤ ح ٤٠٧٦ و: ٢٣ / ٤٤٢ ح ٤٨٢٤، مِيزَان الإِعتدَال للذَّهبي: ٢ / ٣٠٩، تَهذِيب التَّهذِيب: ٦ / ٨ ح ٩.

(٢) أنظر، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ١ / ٥٤ ح ٣١، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٢ / ٧٥ ح ٣٤٢١، كَشف الخَفَاء

رَزَقهُ الله، وَمَن بَذّر حَرَمهُ الله »[١].

وَفي كِتَاب الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق أَنَّ الْإِمَام الصَّادِق عليه السلام قَالَ: « ضَمِنتُ لِمَن اَقْتَصد أَنْ لاَ يَفْتَقر »[٢].

وَأَطْلَق سُبْحَانَهُ كَلْمَة خَيْر عَلىٰ المَال فِي العَدِيد مِن الْآيَات، مِن ذَلِكَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ ﴾[٣]، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾[٤]، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ ﴾[٥]، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ

⇐ للعَجْلُوني: ١/٣٥٩ح ٩٦٢ و: ٢/١٣٠ح ١٨٨٨، تُحَف العُقُول: ٤٠٣، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٨/٣٣٨، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقِي الهِنْديّ: ٣/٤٩ح ٥٤٣٥ و: ١٦/١١٤ح ٤٤١٠٠، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ١٥/٦٥، حَوَاشي الشّروَاني: ١٠/٣٧٩، إِعَانَة الطَّالِبين: ٤/٣٧٤، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٢٥، الجَامع الصَّغِير: ١/٥٢١ح ٣٣٩٩.

(١) أُنظر، الكَافي: ٢/١٢٢ح٣ و: ٤/٥٤ح ١٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢/٥٥٣ البَاب (٢٥) مِن أَبوَاب النَّفقَات ح ١٢ و: ١٥/٢٧٧ح ١، تُحَف العُقُول: ٤٦ و ٢٢١، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١١/٣٠٣ح ١٣١٠١، بحَار الأَنوَار: ١٦/٢٦٥ح ٦٤ و: ٦٣/٣٢٥ح ١١ و: ٧٢/١٢٢ح ١٤ و: ٧٤/١٤٩ح ٨٢، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغربي: ٢/١١٦ح ٣٨٥ و ص: ٢٥٥ ح ٩٦٧، كِتَاب الزُّهد لحُسَين بن سَعِيد الأَهوَازي: ٥٥ح ١٤٨، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/٢٢١ح ٣٣٦.

(٢) أُنظر، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٩ ح ٣٢، فِقْه الرِّضَا لِابْن بَابوَيه: ٢٥٥، تَذْكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ٢٤/٤٢٦، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلّيّ: ٢/٩٩٩، الكَافي: ٤/٥٣ح ٦، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٢/٦٤ح ١٧٢١ و: ٣/١٦٧ح ٣٦٢٢، وَسَائِل الشِّيْعَة(آل البَيْت): ١٧/٦٤ح ٢١٩٩٣ و: ٢١/٥٥٢ح ٢٧٨٤٦، مُسْتَدرَك وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٣/٣٨ح ١١ و: ١٣/٥٣ح ١٤٧٢٢، بحَار الأَنوَار: ٦٨/٣٤٦ح ٩ و: ١٠١/٧٢ح ١٤.

(٣) هُود: ٨٤.

(٤) اَلْقَصَص: ٢٤.

(٥) اَلْبَقَرَة: ٢١٥.

لَشَدِيدٌ﴾[١]، وَقَد ٱمْتَنَّ سُبْحَانَهُ عَلَىٰ نَبِيِّه بِالغِنَىٰ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلاً فَأَغْنَىٰ﴾[٢]، بَل ٱمْتَنَّ كُلّ الخَلق فِي الآيَة: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَاتُحْصُوهَآ﴾[٣].

وَمَعْنىٰ هَذَا أَنَّ الدِّين وَالدُّنْيَا الحَلاَل شَيْء وَاحد، وَأَنَّ الفِرْدَوْس الأَرْضِي وَالسَّمَاوِي صُورَة لفَضْل الله وَنِعَمه عَلىٰ العِبَاد. وَفي الحَدِيث: «نِعمَ المَال الصَّالِح للعَبْد الصَّالح»[٤]. وَ«طَلَب الحَلاَل جِهَاد وَفَرِيضَة»[٥]. وَ«نِعمَ العَون عَلىٰ تَقوىٰ

---

(١) ٱلْعَادِيَات: ٨.

(٢) ٱلضُّحَىٰ: ٨.

(٣) إِبْرَاهِيم: ٣٤.

(٤) أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١١/٣٢، موَارد الظَّمآن: ١/٢٦٨ ح ١٠٨٩، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/١٩٧، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٢/٩١ ح ١٢٤٨، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١/١١٢ ح ٢٩٨ و: ٢٠/١٣٦، المَبسُوط للسَّرخسي: ٢٥/٤ و: ٣٠/٢٥٧، تَنْبِيه الخوَاطر وَنُزهَة النَّواظر للأَشْتَري: ١/١٥٨، صَحِيح أبن حِبَّان: ٨/٦، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٢/١٩٧، تَفْسِير السَّمرقَنْدي لأَبي اللَّيث السَّمرقَنْدي: ٢/٣٧٧، تَفْسِير الثَّعلبي: ٥/٣٩، تَفْسِير البَغَويّ: ٢/٢٨٨، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١٦/٤٤، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٤٦/١٤٣، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٤/٦٦، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ أبن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاني: ٨/٧٥، مُعْجَم الصَّحَابَة للبَغَوي: ٢/٢١٣ ح ٧١٦، أَبْجَد العُلُوم العَرشي المَرْقُوم فِي بَيَان أَحوَال العُلُوم لصِّديق بن حَسَن القنُوجي: ٢/٩٠ ح ٤، نَشْر دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت سَنَة ١٩٧٨م، تَحقِيق: عَبدالجَبَّار زَكَّار.

(٥) أُنظر، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/٨٣ ح ٨٢، تَهذِيب التَّهذِيب: ٩/٣٨٧ ح ٧٢١، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/١٤٤ ح ١٩٢٩، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٤/١٧٧ ح ٥، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٩٢٠٣ و ٩٢٠٤ و ٩٢٠٥، شَرْح مُسْنَد أَبي حَنِيفَة: ٦٢، مِيزَان الإِعتدَال للذَّهبي: ٤/٣٣ ح ٨١٥٤.

الله المَال »[١]. أي يُسَاعد عَلىٰ صَفَاء الدِّين وَالخُلق الكَريم.

وَالمَال الَّذي يَعُود عَلىٰ صَاحبهِ بالوَبَال، وَالنَّكَال لاَ يَخلُو مِن أَحَد أمْرَين:

الأَوَّل: أَنْ يَكْتَسبهُ مِن غَيْر حِلٍّ.

الثَّانِي: أَنْ يُنْفقهُ مِن غَيْر وَجْهه، سَوَاء أَنْفَقهُ فِي الخُمُور وَالفُجُور أَم فِي التَّبذِير وَالتَّضاهِي وَالتَّباهِي، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾[٢].

وَقَالَ الْإِمَام الصَّادِق عليه السلام: « مَن أَنْفَق شَيْئاً مِن غَيْر طَاعَة الله فَهُو مُبَذِّر، وَمَن أَنْفَق فِي سَبِيل الخَيْر فَهُو مُقْتَصْد »[٣].

وَأَخِيراً هَذَا الحَدِيث الشَّرِيف: « مِن المُرُوءَة ٱستصلاَح المَال »[٤]. وَأَفْضَل

---

(١) أُنظر، مُسْنَد ٱبن الجَعْد: ١ / ٢٥٥ ح ١٦٨٧، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ٢ / ٢٦٠ ح ١٣١٦، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٤ / ٢٥٦ ح ٦٧٥٦، حُليَة الأَوْلِيَاء: ٣ / ١٤٩، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢ / ٤٢٤ ح ٢٨٢٠، الكَافي: ٥ / ٧١ ح ١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢ / ٤٩ ح ٢٢٠٤ و: ١٧ / ٢٩ ح ٢١٨٩٧ و ح ٢٢٠٢٧،، مَن لاَ يَحضَره الْفَقيه: ٣ / ١٥٦ ح ٣٥٧٠، تُحَف العُقُول: ٤٩، بحَار الأَنوَار: ٧٤ / ١٥٣ ح ١١٦، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٩ / ٢٢٧.

(٢) ٱلإِسْرَاء: ٢٧.

(٣) أُنظر، تَفْسِير الصَّافي: ٣ / ١٨٨، تَفْسِير العَيَّاشي: ٢ / ٢٨٨ ح ٥٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٥ / ٢٦٩ ح ح ٤، بحَار الأَنوَار: ٧٢ / ٣٠٢ ح ١، تَفْسِير نُور الثَّقَلَين: ٣ / ١٥٦ ح ١٦٨، تَفْسِير المِيْزَان: ١٣ / ٩٩.

(٤) أَي مِن الإِنْسَانِيَّة ٱستصْلاَح المَال بأَنْ لاَ يُفْسدَه وَلاَ يُضَيعهُ فَإِنَّ المَال نِعْمَة مِن الله. التَّفَقه فِي الدِّين هُو تَحْصِيل البَصِيرَة فِي المَعَارف الدِّينِيَّة وَالمَسَائِل وَالأَحْكَام، وَتَقدِير المَعِيشَة: تَعْدِيلهَا بحَيْث لاَ يَمِيل إِلىٰ طَرَفي الإِسْرَاف وَالتَّقتِير، وَالمُرَاد بالنَّائِبَة المُصِيبَات الوَارِدَة.

أُنظر، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١٠ ح ٣٤، مَعَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٥٨ ح ٦، مَن لاَ يَحضَره الْفَقيه: ٣ / ١٦٦ ح ٣٦١٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١١ / ٤٣٦ ح ١٥١٩٣.

السُّبل لتثمير المَال فِي هَذَا العَصْر أَنْ يُستغَل فِي الصّناعَة حَيْث لاَ اسْتقلاَل إقْتصَاديّ أَو سِيَاسي إلَّا بهَا ، وَلاَ نُمو وَتَقَدُّم خُطوَة وَاحدَة إلَىٰ الأَمَام إلَّا بالصّنَاعَة الثَّقِيلَة الَّتي تُغْني عَن إسْتِيرَاد أَسْلحَة الصِّيَانَة وَالدّفَاع وَعَن وَسَائِل الإنْتَاج[1].

وَنُشِير ، لمُنَاسبَة الحَديث عَن التَّدبِير ، إلَىٰ مَسْأَلَة تَحدِيد النَّسْل بدَعوىٰ أَنَّ سَبَب الجُوع فِي العَالَم هُو تَضخمُ السُّكّان ! . وهَذَا تَضْلِيل لأَنَّ سَبَب الفَقْر ، وَالجُوع احْتكَار الثَّروَات وَنَهب المُقدّرَات إضَافَة إلَىٰ أَنَّ فِي مَقدُور العَالَم أَنْ يَزْرَع الصَّحاري ، وَالبحَار ، وَالكَوَاكب ، وَالفَضَاء .

نَقُول هَذَا ونَحْنُ نُجيز تَحدِيد النَّسْل مَع اتّفَاق الزَّوجَين ! الأَصل الإبَاحَة وَعَدَم النَّص عَلَىٰ التَّحرِيم عَلَىٰ أَنْ يَكُون ذَلِكَ بعَزل المَني أَو بأَيّة وَسِيلَة مِن الوَسَائِل الحَدِيثَة ، وَلاَ يسُوغ بحَال الإجهَاض وَإسْقَاط الحَمْل حَتَّىٰ قَبل أَنْ تُنْفَخ فِيهِ الرُّوح ، وأَيْضاً يَحرم القَضَاء عَلَىٰ غَرِيزَة الجِنْس بشَتَّىٰ صُورَه وَأَشْكَاله ، لأَنَّ الإسْلاَم يُرِيد أَنْ يَعِيْش الإنْسَان كَامِلاً فِي حوَاسهِ وَأَعضَائه وَغرَائِزه .

أَمَّا حَدِيث عَزْل المَني وَأد خَفي فَمَحمُول عَلَىٰ الكَرَاهَة إنْ صَحّ السَّنَد ، لأَنَّ عَزْل النُّطفَة شَيء ، وَقَتل الطِّفل شَيء آخر ، كمَا أَنَّ المُرَاد بحَدِيث : « تَنَاكحُوا تَنَاسلُوا حتَّىٰ أُبَاهي بِكُم الأُمَّم يَوْم القِيَامَة ، وَلَو بِالسِقط »[2] . الإسْتحبَاب دُون

(١) تكَدّسَت أَثمَان النَّفط الإسْلاَمِي وَالعَرَبي فِي مَصَاف الصَّهَاينَة وَحُلفَائهم وَحَوّلتهَا إسْرَائِيل إلَىٰ أَسْلحَة جَهنّمِيَة تَذلُّ بهَا العَرَب وَالمُسْلِمِين فِي كُلّ مكَان لاَ فِي جنُوب لُبْنَان ، وَفَلسْطِين ، وَالجُولاَن فَقَط ! وَمَع هَذَا تَرفَع الرَّجعيَة الحَاكمَة شِعَار الدِّين وَالقَوْمِيَّة للحِرص عَلَىٰ كيَانهَا الخَائِن الزَّائِف . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) أُنظر ، كِتَاب الأُمّ للإمَام الشَّافعي : ٥ / ١٥٤ ، مُخْتَصر المُزني : ١٦٣ ، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ : ١٦ / ١٢٦ ، جَوَاهر العقُود وَمُعِين القُضَاة وَالمُوقعِين وَالشُّهُود ، لشَمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد المِنهَاجي

الوجُوب. هَذَا إِلَىٰ أَنَّ النَّبيّ ﷺ لاَ يُبَاهِي بالهِبيِّين وَالخَنَافُس وَلاَ بشِبْه العَاريَات مِن المَلاَبس.

⇐ الأَسيُوطي: ٢ / ٣و ٤٦، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٦ / ٢٢٦، الكَافي: ٥ / ٣٣٣ح ٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٩ / ٩٦، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١٠ / ٢٧٩، المُصنّف لعَبدالرّزاق الصَّنْعَاني: ٦ / ١٧٣ ح ١٠٣٩١، مَعْرِفَة السّنن وَالآثَار للبَيهقي: ٥ / ٢٢٠ح ٤٠٥٠، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٥١٧ح ٣٣٦٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنديّ: ١٦ / ٢٧٦ ح ٤٤٤٤٢، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ١ / ٣١٨ح ١٠٢١، تَفْسِير الثّعلبي: ٢ / ٧٨ و: ٧ / ٨٩، تَفْسِير البَغَويّ: ٣ / ٣٤١، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرّازي: ٢٨ / ٢٦٥ و: ٣٢ / ١٢٧، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢ / ٣١٠.

أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ وَٱلسَّعَةِ[1]

«مَن كَان مَعهُ فَضْل مِن ظَهْر ـ المُـرَاد بـالظَّهر المُطيَة وَالمَركَب[2]. فَلْيَعُد بهِ عَلىٰ مَن لاَ زَاد لَـهُ، وَمَن كَان لَهُ فَضْل مِن ظَهْر فَلْيَعُد بهِ عَلىٰ مَن لاَ ظَهر لَهُ»[3].

وَهُنَا أَكْثَر مِن سُؤال يَطْرَح نَفْسَه.

---

(١) مَأخُوذ مِـن الآيَـة الكَـرِيمَة: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. ٱلنُّور: ٢٢.

(٢) أُنظر، غَرِيب الحَدِيث لِابْن قُتَيبَة: ٢ / ١٣٩.

(٣) أُنظر، سُنن البَيهَقي الكُبْرىٰ: ٤ / ١٨٢ ح ٧٥٧١ و: ١٠ / ٣، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣ / ٣٤ ح ١١٣١١، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٣ / ٢٢٤ ح ٣٣٨٧، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٣ / ١٣٥٤ ح ١٧٢٨، صَحِيح اَبن حِبَّان: ١٢ / ٢٣٨ ح ٥٤١٩، مُسْنَد أَبي عوَانَه: ٤ / ٢٠٠ ح ٦٤٩٠، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٤ / ١٨٢ ح ٧٥٧١ و: ١٠ / ٣، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢ / ٣٢٦ ح ١٠٦٤، الفِـرْدَوْس بـمَأْثُور الخِـطَاب: ٣ / ٥١٤ ح ٥٦٠٣، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسلِم: ١٢ / ٣٣، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء: ٤ / ٥٣١، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٦ / ١٥٨، سُنن أَبي دَاود: ١ / ٣٧٥ ح ١٦٦٤، عُمدَة القَـاري فِـي شَـرح صَـحِيحُ الإِمَـام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٩ / ٥٤، مَعْرفَة السّنن وَالآثَار للبَيهقي: ٧ / ٢٩١ ح ٥٧٧١، كَـنْزُ العُـمَّال لـلمُتَّقي الهِنْديّ: ٦ / ٧١١ ح ١٧٥٢٣، تَفْسِير الثَّعلبي: ١ / ٥٣٠.

أوّلاً: مَا مِن شَكٍّ أَنَّ الْإِشْفَاق عَلىٰ المَحَاوِيج، وَالإِنفَاق عَلَيهِم عَطْفاً وَتبرُعاً ـ نَزْعَة إِنْسَانِيَّة عَمِيقَة، وَلَكِنْ الأَفْضَل وَالأَكمَل مُكَافحَة الفقْر وَالقَضَاء عَلَيهِ مِن الأَسَاس بإلغَاء المِلكيَة الفَردِيَة وَتوزِيع الإِنْتَاج بالسَّويَة؟. وبتَعبِير ثَانٍ أَنْ تَكُون المُشَاركَة فِي المَال بقَوَانِين تَحْمِيها الدَّوْلَة لاَ بالمَوَاعظ وَاَسْتدرَار العَطْف وَالشَّفقَة.

الجوَاب:

أَنَّ الإِسْلاَم يَحْرص كُلّ الحُرص عَلىٰ إِصْلاَح الحَيَاة وَنمُوهَا وَتَقدّمهَا إِلَىٰ أَقْصىٰ حَدٍّ، وَلذَا حَثّ الإِنْسَان عَلىٰ العَمَل لدُنيَاه بكُلّ مَا لَدَيه مِن جُهْد، كَأَنَّه يَعِيْش أَبَداً. وَمَا مِن شَكٍّ أَنَّ إِصْلاَح الحَيَاة لاَ يَكُون بالكَبْت وَالضَّغط عَلىٰ الطَّاقَات، وَالحُرّيَات، وَلاَ بإلغَاء المِلكيَة، كَمَا هُو الشَّأن عِندَ المَاركسيِّين، لأَنَّ ذَلِكَ إِلغَاء لموَاهب الإِنْسَان بالذَات؛ فَلاَ يَجْتَهد وَيُجَدّد، وَلاَ يُبْدع وَيَخْتَرع تَمَاماً كَالحَيَوَان! وَأَيْضاً يَكُون إِصْلاَح الحَيَاة بإِطْلاَق العنَان للفَردية وَلأَنَانيَة بلاَ حِسَاب وَمَسؤوليَة كَمَا هِي الحَال عِندَ المُسْتَغلِين وَالمُحْتَكرِين.

وَفرَاراً مِن هَذِهِ المِشكلَة وتِلْكَ أَفْسَح الإِسْلاَم للإِنْسَان الفَرد المَجَال فِي كَسْب المَال عَلىٰ أَسَاس الحَقّ وَالعَدْل. وَفي نَفْس الوَقْت اَعْتَبر المَال مُلكاً لله، لأَنَّه مِن صُنْعه وَفَضْله، وَخوَّل الإِسْتمتَاع بِهِ فِي حُدُود أَمْره وَطَاعَته، ومِنْهَا مَا أَرشَد إِلَيهِ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ بقَوْله: «مَنْ كَان مَعَهُ فَضْل»[1]. وَقَالَ الإِمَام الصَّادق عليه السلام: «إِذَا لَمْ يَر العَبْد لنَفْسه مِلْكاً فِيمَا خَوّلهُ الله هَان عَلَيهِ الإِنْفَاق فِيمَا أَمَرَ الله»[2].

---

(١) تَقدّمَت تخْرِيجَاته.

(٢) أنظر. بحَار الأنوَار: ١/ ٢٢٥ ح ١٧، مِشكَاة الأنوَار: ٥٦٣/ ١٩٠١ عَن البَصْري. خَوّلهُ الله: أي مَلّكهُ إِيَّاه، أو أَعطَاه إِيَّاه مُفضلاً. أنظر. مَجْمَع البَحْرَين: ٣/ ١٠٩، القَامُوس المُحِيط: ٣/ ٣٧٢، الصِّحَاح للجَوْهَري: ٤/ ١٦٩٠.

السُّؤال الثَّانِي: قَالَ رَسُول الله ﷺ لِمَن أَرَاد أَنْ يَتصَدّق بكُلّ مَا يَـمْلك: «إِنْ تَذر وَرَثتُكَ أَغْنيَاء خَيْرٌ مِن أَنْ تَدعهُم عَالَة يَتكفّفون النَّاس»[1]. فَمَا هُـو وَجْـه التَّوفِيق بَيْنَ قَوْلَه هَذَا وَقَوْله ﷺ: «مَنْ كَان مَعَهُ فَضْل»[2].

الجَوَاب:

لاَ تَضَاد بَيْنَ الحَدِيثَين يَسْتَدعي التَّوفِيق وَالتَّأوِيل، لأَنَّ الصَّدقَة بكُـلّ المَـال شَيء، وَبالفَضْل شَيء آخر، فَالمُرَاد بالفَضْل هُنَا مَا زَاد عَن الحَاجَة تمَاماً كَالعَفْو فِي الآيَة: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[3]. وَفي حَدِيث آخر: «كُلّ مَعْرُوف صَدقَة، وَأَفْضَل الصَّدقَة عَن ظَهْر غِنىٰ»[4].

---

(١) أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ٢ / ٢٦١ وَص: ٢٦٥ و: ٣ / ٤١٨ و: ٥ / ٥٢، تَفْسِير أبـن كَـثِير: ١ / ٢١٣ و ص: ٤٥٧، صَحِيح الإِمَام مُسْـلِم: ٣ / ١٢٥١، صَحِيح الإِمَـام البُـخَاريّ: ١ / ٤٣٥ ح ١٢٣٣ و: ٣ / ١٤٣١ ح ٣٧٢١ و: ٤ / ١٦٠٠ ح ٤١٤٧ و: ٥ / ٢٣٤٣ ح ٦٠١٢، صَحِيح أبن حِبَّان: ١٣ / ٣٨٤ ح ٦٠٢٦، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٦ / ٢٦٨ ح ١٢٣٤٦، سُنَن أبْن مَاجه: ٢ / ٩٠٣ ح ٢٧٠٨، مُسْنَد الرَّبِيع بن حَبِيب: ١ / ٢٦٥ ح ٦٨٠، مُسْنَد الشَّاشي: ١ / ١٥٠ ح ٨٥، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢ / ١٤٥ ح ٨٣٤، الْبَيَان والتّعريف لِابْن حَمزَة الحَنفي: ٢ / ١٧، التَّمهِيد لِابْن عَـبدالبـرّ: ٨ / ٣٧٥ و: ٨ / ٣٨٦، شَـرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١١ / ٧٧، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٣ / ١٠٤، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٨ / ٣٠١ ـ ٣٥٥، المُغني لِابْن قُدَامَة: ٦ / ٥٥، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّي: ٢ / ٤٥٢، مُوطَّأ الإِمَام مَالِك: ٢ / ٧٦٣، مُسْنَد الشَّاميِّين للطَّبرَاني: ٤ / ٢٤٠ ح ٣١٨٦.

(٢) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٣) ٱلْبَقَرَة: ٢١٩.

(٤) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٢ / ١١٧، سُنن النَّسَائِي: ٥ / ٦٢، المُسنَد المُستَخرَج عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسلِم: ٣ / ١٠٥ ح ١٣٠٩ ـ ٢٣١٢، مُسْنَد الإِمَـام أَحْـمَد: ٢ / ٤٣٤ ح ٩٦١١ و: ٣ / ٣٣٠، وَسَائِل الشِّيعَة (الإِسْلاَمِيَّة): ٦ / ٣٠٠ ح ٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٣ / ١١٥، مُخْتَصر المُزني: ٥٥، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ٦ / ٢٣٦، الجَوهر النَّقي للمَارِديني: ٤ / ١٥٤ و ١٦٤، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٨ / ٩٤ وص: ٢٨٣ و ٣٠٥.

وَعَلَيهِ يَكُون حَدِيث: «مَنْ كَان مَعَهُ فَضْل»[(١)]. تَمَامَاً كَحَدِيث «مَن كَان عِنْدَه طَعَام ٱثْنَين فَليَذهَب بِثَالِث، وَمَن كَان عِنْدَه طَعَام أَرْبَعَة فَليَذهَب بِخَامِس»[(٢)]. طَعَام الاثْنَين كَافي الثَّلاَثَة، وَطَعَام الثَّلاَثَة كَافي الأَرْبَعَة»[(٣)]. كَان الأَشْعَرِيُون إِذَا أُرْمِلُوا جَمْعُو مَا عِنْدهُم ـ مِن طَعَام ـ فِي ثَوْبٍ وَاحد، ثُمَّ ٱقْتَسمُوه بَيْنَهُم فِي إِنَاء وَاحد بالسَّوِيَة، فَهُم منِّي وَأَنَا مِنْهُم»[(٤)].

---

(١) تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٣/١٦٢٧ ح ٢٠٥٧، صَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ١/٢١٧ و: ٣/١٣١٢ ح ٣٣٨٨، مُسْنَد أَبي عوَانَه: ٥/٢٠٤ ح ٨٣٩٨، مُسْنَد البَزّار: ٦/٢٢٧ ح ٢٢٦٣، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/١٩٨ ح ١٧١٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَارِيّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٩/٥٣٥، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود: ٩/١١٥، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي: ٧/١٥٠، حُليَة الأَوْلِيَاء: ١/٣٣٨، شَرْح النَّوَوي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٤/١٧، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/٥١ ح ١٦٥٥، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهرِيّ: ٦/١٥٧ و: ٩/١٧٥.

(٣) أُنظر، مُسْنَد أَبي عوَانَه: ٥/٢٠٧ ح ٨٤٠٧، التَّمهِيد لِابْن عَبدالبرّ: ١٩/٢٥ ح ٤٥، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٤/٢٦٤، مُوطَّأ الإِمَام مَالِك: ٢/٩٢٨ ح ٢٠، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/٢٤٤، صَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ٦/٢٠٠، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٦/١٣٢، سُنن التِّرمِذي: ٣/١٧٤ ح ١٨٨٠، شَرْح النَوَوي عَلىٰ صَحِيح مُسلِم: ١٤/٢٢، السُّنَن الكُبْرىٰ للنَّسَائي: ٤/١٧٨ ح ٦٧٧٣، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُلَيمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ٧/٢٣١، الجَامع الصَّغِير: ٢/١٣٠ ح ٥٢٥٥، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٥/٢٣٤ ح ٤٠٧٢٠، تَأْرِيخ بَغدَاد: ٧/١٥٨ ح ٣٦٠٢.

(٤) أُنظر، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٣٢/٥٤، أَحْكَام القُرْآن لِابْن عَرَبيّ: ١/٥٨٣، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣/٢٣٤ ح ٣٠٦٧، السُّنن الكُبْرىٰ للنَّسَائي: ٥/٢٤٧ ح ٨٧٩٨، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَارِيّ لِلعَيْني: ١٣/٤٤ ح ٦٨٤٢، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٤/١٩٤٤ ح ٢٥٠٠ و: ٧/١٧١، صَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ٢/٨٨٠ ح ٢٣٥٤ و: ٣/١١٠، مُسْنَد أَبي عوَانَه: ٤/٤٨٠ ح ٧٤٠٧، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠/١٣٢، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١٣/٢٩٣ ح ٧٣٠٩، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ١/٢٣٢ ح ٨٨٨.

وَأَخِيراً هَذِهِ الكَلْمَة : قَرَأتُ فِي مَجلّة المُسْتَقبَل اللُّبْنَانِيَّة ، جَاء فِيهِ : « فَضْلاَت الطَّعَام الَّتي تُلْقِيهَا أَمرِيكَا.... تُطْعِم أَفْرِيقيَا كُلّهَا »[1] . وَلَيْسَ هَذَا بِغَرِيب عَلىٰ شَعْب يَكْفر بالإِنْسَانِيَّة وَقِيمهَا ، وَيَقِيس كُلّ مَا فِي الوجُود بالأَربَاح وَالنُّقُود .

(١) أنظر ، مَجلّة المُسْتَقبَل اللُّبْنَانِيَّة (العَدَد ١٢٥) مَقَالاً بعُنوَان : « العَالَم المُتحَضر يُحَاول العَودَة إِلَىٰ شَرِيعَة الغَاب » . (مِنْهُ ﷺ) .



لا دِيْن بلا دُنْيَا

«أَنَّ الله يُعْطِي الدُّنْيَا عَلىٰ نِيَّةِ الآخرَة وَأَبىٰ أَنْ يُعْطِي الآخرَة عَلىٰ نِيَّةِ الدُّنْيَا»[1].

رَبطَ هَذَا الحَدِيث بَيْنَ الدُّنْيَا وَالآخرَة، بَيْنَ الدِّين وَالحَيَاة الأَفْضَل حَيْث جَعلَ العَمَل لوَجْه الله وَابْتغَاء ثَوَابه فِي يَوْم الحِسَاب وَالجَزَاء هُو الذَّرِيعَة وَالوَسِيلَة للتَّوفِيق وَالنَّجَاح فِي هَذِهِ الحَيَاة ـ مَثَلاً ـ مَن يَفْعَل الخَيْر لله وَصَالح النَّاس يَجْعَلهُ الله وَجْهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخرَة، وَمَن يُصَلِّي صَلاَة خَالصَة مُخْلصَة لوَجْهه تَعَالىٰ يُطهِّر نَفْسَه مِن الرِّجْس وَالدَّرن. وَلذَا «شَبَّهَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْحَمَّةِ تَكُونُ عَلىٰ بَابِ الرَّجُلِ، فَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنْهَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا عَسَىٰ أَنْ يَبْقَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَنِ»[2].

وَفي نَهْج البَلاَغَة أَيْضاً قَالَ عليه السلام: «النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَامِلاَنِ:

---

(١) أنظر، الجَامع الصَّغير: ١/ ٢٩٢ ح ١٩١٧، كَنزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/ ١٨١ ح ٦٠٥٦ و: ٣/ ٤١٩ ح ٧٢٤٠، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ٢/ ١٦٤ ح ١١٠٩، الزُّهد لِابْن المُبَارَك: ١/ ١٩٣ ح ٥٤٩، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ١/ ١٥١ ح ٥٤٦.

(٢) أنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٩٩).

عَامِلٌ عَمِلَ فِي الدُّنْيَا لِلدُّنْيَا، قَدْ شَغَلَتْهُ دُنْيَاهُ عَنْ آخِرَتِهِ، يَخْشَىٰ عَلَىٰ مَنْ يَخْلُفُهُ الْفَقْرَ، وَيَأْمَنُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَيُفْنِي عُمُرَهُ فِي مَنْفَعَةِ غَيْرِهِ.

وَعَامِلٌ عَمِلَ فِي الدُّنْيَا لِمَا بَعْدَهَا، فَجَاءَهُ الَّذِي لَهُ مِنَ الدُّنْيَا بِغَيْرِ عَمَلٍ، فَأَحْرَزَ الْحَظَّيْنِ مَعاً، وَ مَلَكَ الدَّارَيْنِ جَمِيعاً، فَأَصْبَحَ وَجِيهاً عِنْدَ اللهِ، لَا يَسْأَلُ اللهَ حَاجَةً فَيَمْنَعُهُ»[1]. ودين الحقّ يَدعُو إِلَىٰ الإِسْتقامَة، وَيَعْصم مِن الإِنْحرَاف، وَكمَا قَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام: «وَاعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ نَبَاتاً. وَكُلُّ نَبَاتٍ لاٰ غِنَىٰ بِهِ عَنِ الْمَاءِ، وَالْمِيَاهُ مُخْتَلِفَةٌ، فَمَا طَابَ سَقْيُهُ، طَابَ غَرْسُهُ وَحَلَتْ ثَمَرَتُهُ، وَمَا خَبُثَ سَقْيُهُ خَبُثَ غَرْسُهُ وَأَمَرَّتْ ثَمَرَتُهُ»[2]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[3]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[4].

وَعَن الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «لاَ يَأْمَن البِيَات مَنْ عَمَل السَّيئَات»[5]. وَعَن الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «العَمَل السَّيء أَسْرَع فِي صَاحِبِهِ مِنَ السّكِين فِي اللَّحم»[6].

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (٢٦٩).

(٢) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٤٥).

(٣) ٱلتَّوْبَة: ١٢٠.

(٤) ٱلنِّسَاء: ١٢٣.

(٥) المُرَاد بَالبيَات نُزُول الحَوَادث عَلَيه لَيلاً، أَو غَفْلَة وَإِنْ كَان بالنّهَار، مَأخُوذ مِن بَيَّتَ أَمراً دَبرهُ لَيلاً، أَو يُقْصَد فِي اللَّيل مِن غَير أَنْ يَعلَم فَيُؤخذ بَغْتَة. أنظر، مُخْتَار الصّحَاح: ١/٢٨، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لابْن الأَثِير: ١/١٧٠، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٢/١٦.

أُنظر، الكَافي: ٢/٢٧٠ ح ٥ و ٧، وَسَائِل الشّيْعَة: ٨/٤٧٩ ح ١ و: ١٢/١١٥ ح ١٥٨٠١، بحَار الأَنوَار: ٧٠/٣١٧ ح ٤، مَجْمَع البَحْرَين: ١/٢٦٨.

(٦) أُنظر، الكَافي: ٢/٢٧٢ ح ١٦، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحمَّد بن خَالد البَرقي: ١/١١٥ ح ١١٩، وَسَائِل الشّيْعَة: ١١/٢٣٩ ح ١٢ و: ١٥/٣٠٢ ح ١٤، بحَار الأَنوَار: ٧٠/٣٣٠ ح ١٣ و: ٧٠/٣٥٨ ح ٧٤.

وَفِي حَدِيث قُدْسِي: «إِذَا عَصَاني مَن عَرَفَني سَلّطتُ عَلَيهِ مَنْ لاَ يَعْرفني»[(١)].

وَمَن أَسْتَقْرَأ وَتَتَّبع التَّأرِيخ وَالأَحدَاث يَرىٰ أَنَّ السَّبَب المُوجِب لإِنْهيَار الحَضَارَات وَسقُوط الدُّول هُو الجَور وَالفَسَاد. وَبالأَمْس القَرِيب هَرَب شَاه إِيْرَان وَهُو يَعُول وَيُولول، وَاليَوْم لحَقَ بِهِ (سُوموزَا) رَئِيس (نيكاراغوا) بلاَ لُبّ وَأَعْصَاب، وَغداً البَقيَة مِن الإِخوَان وَالأَعوَان.

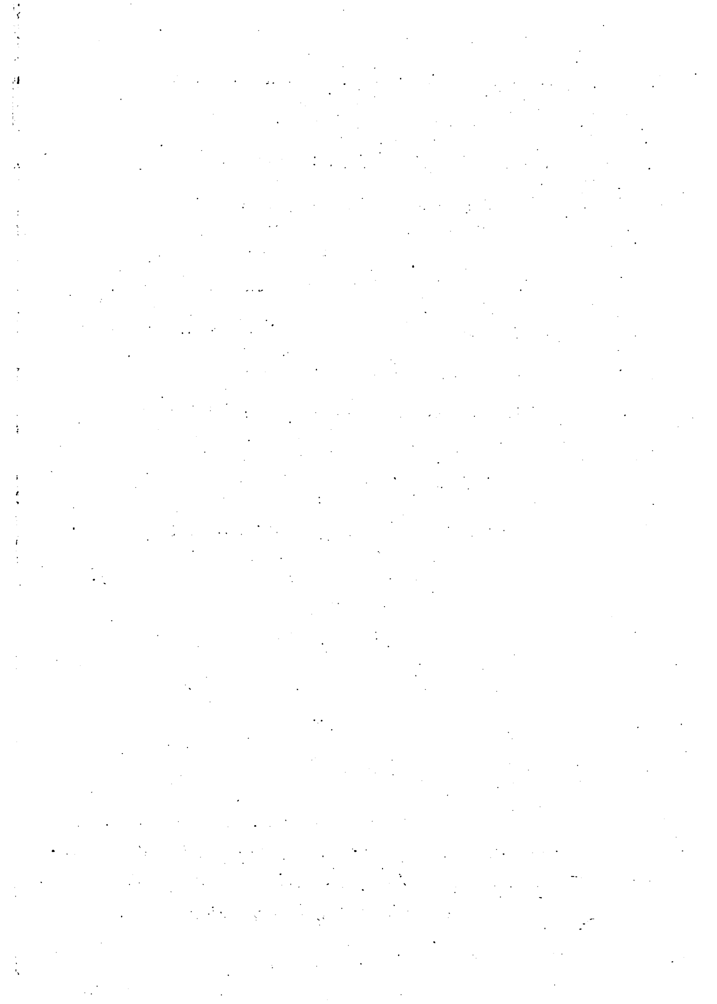
وَفي جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتيَة إِنَّ سُوموزَا قَالَ لمُرَاسِل وَاشنطُن بُوست: «إِنّه مِثْل حِمَار مُتْعَب يُقَاتل ضِدّ نِمْر»[(٢)]، وهَذَا هُو المَصِير الحَتْم لكُلّ مُجْرِم زَائِف كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[(٣)].

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٢٧٦ ح ٣٠، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١١ / ٣٣٨ ح ١٣، الجَوَاهر السَّنية فِي الأَحَادِيث القُدْسيَة للحُرّ العَاملي: ٣٣٧، بحَار الأَنوَار: ٧٠ / ٣٤٣ ح ٢٧.

(٢) أُنظر، جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتيَة تَأْرِيخ (٨ / ٧ / ١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

(٣) ٱلرَّعْد: ١٧.



النِّسْبَة إِلَىٰ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ

«كُلّ سَبَب، وَنَسَب يَنْقَطع يَوْم ٱلْقِيَامَة إِلاَّ سَبَبي وَنَسَبي، وَإِنَّ رَحِمي مَوصُولَة فِي الدُّنيَا وَالآخِرَة»[1].

---

(١) أُنظر، الجُزء الثَّاني مِن كِتَاب فَضَائِل الخَمْسَة مِن الصِّحَاح السِّتة فَقَد نَقَل هَذَا الحَدِيث عَن مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين، وَحِليَة الأَولِيَاء، وَمَجْمَع الهَيْثَمي، وَفَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير، وَكَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ، وذَخَائِرُ العُقْبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوْي القُرْبَىٰ. (مِنْهُ ﷺ).

رُوي الحَدِيث عَن عُمَر بن الخَطَّاب كَمَا جَاء فِي الجَامِع الصَّغِير: ٢ / ٢٨٠ / ٦٣٠٩، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١١ / ٤٠٩ / ٣١٩١٤، و: ١٣ / ٦٢٤ / ٣٧٥٨٦، و: ١٦ / ٣٥١، حلية الأَوليَاء: تَحت رَقم ٤٥٧٧٣، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٤٦٠. **هَذَا أَوّلاً.**

وَثَانياً: القصَّة أَوْرَدهَا الطَّبَراني فِي المُعْجَم الكَبِير عَن عَبدالرَّحمن بن أَبي رَافع أَنَّ أُمّ هَاني بِنْت أَبي طَالب ﷺ أَنَّها قَالَت: يَا رَسُول الله إِنَّ عُمَر بن الخَطَّاب لَقِيَني فَقَالَ لِي: إِنَّ مُحَمَّداً لاَ يُغْني عَنْكِ شَيئاً. فَغَضب رَسُول الله ﷺ وَقَام خَطِيباً فَقَالَ: مَا بَال أَقوَام يَزعمُون أَنَّ شَفَاعَتي لاَ تَنَال أَهْـل بَـيْتِي، وَأَنَّ شَفَاعَتي تَنَال حَا وَحَكَم (حَا وَحَكَم قَبِيلتَان فِي اليَمن). المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ): ٢٤ / ٤٣٤ ح ١٠٦٠ طَبْعَة القَاهِرَة.

وَغضِب ﷺ فِي مَكَان آخر إِذْ تُوفّي لعَمّته صَفِيّة وَلَد فَعزَّاهَا ﷺ فَلمَّا خَرجَت لَقيهَا رَجُل فَقَال لَهَا: إِنَّ قَرَابَة مُحَمَّد لَنْ تُغني عَنكِ شَيئاً. فَبَكت حَتَّىٰ سَمِع رَسُول الله ﷺ صَوتهَا فَفزع مِن ذَلِكَ، فَخرج إِلَيهَا فَسَألهَا فَأَخبَرَته..... رَاجِع مَجْمَع الزَّوَائد: ٨ / ٢١٦، المَعرفَة وَالتَّأرِيخ: ٢ / ٤٩٩، يَـنَابِيع المَـودّة:

↔

النَّسَب : الرّحِم(١)،

↔ ٢٦٧ طَبْعَة إسلاَمبُول.

وَقَرِيبٌ مِنْهُ فِي فَرَائد السِّمْطَين : ٢ / ٢٨٨ ح ٥٤٨ و ٥٤٩، المُسْنَد لأَحْـمَد : ٣ / ١٨ و ٣٩ و ٦٢ الطَّبعَة الأُولىٰ، تفْسِير آبن كَثِير : ٧ / ٣٤، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد : ٢ / ١٨٧ الطَّبعَة الثَّانيَة، القَول الفَصْل للحَدّاد : ٢ / ١٦، مناقِب عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المغَازلي : ١٠٨ / ١٥٠ ـ ١٥٣، تأرِيخ بَغدَاد : ٦ / ١٨٢، سُنن البَيْهَقي الكُبرىٰ : ٧ / ٦٣ و ٦٤، حليَة الأَوليَاء : ٧ / ٣١٤، تذكرَة الحُفّاظ : ٣ / ١١٧، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعد : ٨ / ٤٦٣ طَبْعَة بَيرُوت.

أُنظر، الجَامع الصَّغِير : ٣٦، كفَايَة الطَّالب : ٣٨٠ طَبْعَة الحَيدَريّة. وَقَال الحَاكـم بَـعْدَ إيـرَاد هَـذَا الحَدِيث : (حَدِيث صَحِيح عَلىٰ شَرط الشَّيخَين) وَلَم يُخرجَاه، وَلَكـنَّ الذَّهَـبي صَـحّحه مِـن شَـرط الشَّيخَين إذْ أَورَدهُ فِي تَلخِيص المُسْتَدرَك.

وَرُوي عَن جَابر بن عَبدالله الأَنْصَاري قَالَ : كَان لآل النَّبيّ ﷺ خَادمَة يُقَال لهَا بُرَيرَة فَـقَالَ لهَـا رَجُل : يَا بُرَيرَة غَطّي شُعَيْفَاتُكِ فَإنَّ مُحَمَّداً ﷺ لاَ يُغْني عَنْك مِن الله شَيئاً. فَأَخْبَرت ذَلِكَ للنَّبي ﷺ فَـقَال : كُـلّ نَسَب وَصِـهْر مُـنْقَطع.... أُنـظر، جـوَاهـر العِـقدَين : ٢ / ١٩٨ و ٢٠٢ و ٢٠٨، مَـجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٧٣، الصَّوَاعق المُحرقَة لِابْن حَجَر : ١٥٥ و ١٥٦ و ١٧٢، فَضَائِل الصّحَابَة للإمَام أَحْمَد آبن حَنْبَل : ٢ / ٦٢٦ / ١٠٧٠.

(١) النَّسب يَرجَع إلَىٰ إسْمَاعِيلَ بن إبْرَاهِيم خَلِيل الله ﷺ. وَقُرَيْش هُو فِهر بن مَالِك، وقِيل : النَّضر بن كنَانَة. وَعَليٌّ ؑ يَجْتَمع مَع النَّبيّ ﷺ فِي الجَدِّ الأَدنىٰ، لاَ يُشَاركهُ فِي هَذِه الفَضِيلَة إلَّا بنُو عمّه، وَهُو آبْن عَمّ رَسُول الله ﷺ فَإنَّ أَبَا طَالِب، وَعَبدَ الله أَبَا النَّبِيّ ﷺ أُمُّهما فَاطِمَة بِنْتُ عَمْرُو بن عَايذ بن عِمْرَان بْن مَخْزُوم.

لاَ نُريد الدِّفَاع عَن إيمَان أَبي طَالب الَّذي لاَ يُمَاري فِيهِ مُؤمِن؛ لأَنَّ المُؤْمِن يَعْرف الموَاقف الَّتي وَقَفها فِي الدَّعوَة الإسلاَميَّة، مَوقِف الحَقّ وَالدِّفَاع عَنْه، وَيَعرف مَاتَحَملهُ مِن ضِيق فِي سَبِيله ﷺ، وَقَد رَضي أَنْ يَعِيش مَمنُوعاً هُو وَبَنُو هَاشِم فِي ذَلِكَ الشِّعب الكَئِيب الحَزِين، حَتّىٰ ضَاق عَلَيهم الرِّزق عِندَما قَاطعتهُم قُرَيْش، ثُمَّ بَعد هَذَا البَلاَء فِي حمَايَة رَسُول الله ﷺ، وَحمَايَة الدَّعوَة الإسلاَميَّة أَيَمُوت أَبُـو طَالب عَلىٰ الشِّرك! وَلَم يُخَالط الإيمَان بَشَاشة قَلْبه؟ عَجَباً لِهَؤلاَء القَوم كَيف يَحْكمُون؟ وَهَا هُو مُحَمَّد عَابد الجَابري يَقول : «لاَ نَحْسب أَحداً يُنْكر أَنَّ أَبَا طَالب هُو الَّذي مَنع النَّبيّ ﷺ، وَحِـمَاه مِـن أَذىٰ قُرَيْش». أُنظر، العَقل السِّيَاسي مُحددَاته وَتَجليَاته : ٨٣.

وَيَردف الجَابري قَائِلاً بَعد أَنْ قَرَأ مَقُولة أَبي طَالب المَشْهُورَة لِابْن أَخيهِ حِين دَعَا رِجَال عَشِيرته :

↔

↔ «مَا أَحبّ إِلَينا معَاونَتك ، وَأَقْبلنا لنَصِيحتك ، وَأَشدّ تَصدِيقنا لحَدِيثك ، وَهٰؤُلاَء بنُو أَبِيك مُجْتمعُون وَأَنا أَحدهُم ، غَير أَنّي أَسرعهُم إِلىٰ مَا تُحبّ ، فَأَمضِ لمَا أُمرت » . وَهَا هِي أَشعَار أَبي طَالب تَصدع بِالحَق عَلىٰ رَغم ضَيَاع الكَثِير مِنهَا ، أَو أَنّهَا ضُيّعت أَو ضَيعُوها ، أَو نَسبُوها إِلىٰ غَيره . كَمَا أَفْصَح جَامع دِيوَان العبَّاس بن مردَاس السُّلَمي الدُّكتور يَحييٰ الجبُوريّ فِي هَذَا البَيْت الشِّعري :

يُصلّون للأَوثَـان قَـبلَ مُـحَمَّد وَمِن قَبلُ آمنّا ، وَقَد كَان قَـومُنا

ديوَان العبَّاس بن مردَاس السُّلَمي جَمع وَتَحقيق : الدُّكتور يَحييٰ الجبُوريّ : ٥٦ .

فَهَذا البَيْت يُدلل عَلىٰ إِيمَان أَبي طَالب ؛ لأَنّه آمَن مِن قَبل ، وَقَومه يُصلُّون للأَوثَان ، وَكَان إِيمَانه عَلىٰ دِين إِبْرَاهِيم ﷺ ، أَمَّا العبَّاس بن مردَاس وَقَومه فَلم يُؤمنوا إِلاَّ قُبيل الفَتْح .

ثُمّ يَنْسفُون كلّ الرِّوَايات بِحُجَّة وَاهِية أَنّها مِن فَرط التَّشيُّع لعَليّ ﷺ ، ثُمَّ بَعد ذَلكَ إِنْ وَجدُوا حَدِيثاً فِي صِحَاحهم أَو كُتبهم ، كَمَا أَورد المُؤرخ الحَافظ اَبن كَثِير فِي كتَابه (البدَاية وَالنّهاية) : ٣ / ١٢٣ .

عَن اَبن إِسحَاق : « وَلمَّا اَشتَكىٰ أَبُو طَالب . . » ، قَالوا : هَذَا حَدِيث ضَعِيف الإِسنَاد ، وَلم يَتمعنُوا فِيهِ مِن صِدق وَتَصدِيق لدَعوة رَسُول الله ﷺ ، وَذلكَ مِن خِلاَل قَوله : « مَا رَأَيتُك سَأَلتهُم شَطَطاً » ، أَي أَنّه سَأَلهُم مَعقُولاً ، وَهُو لاَ إِله إِلاَّ الله ، ثُمَّ إِنّ العبَّاس قَد أَخبَر رَسُول الله ﷺ ، بِأَنّ أَبَا طَالب قَد نَطَق بِكَلمة الإِيمَان الَّتي تُرِيدها ، لَكن بَعد إِحرَاجهم قَالُوا بِأَنَّ السَّند فِيهِ مجَاهِيل ؛ لأَنّه وَرَد عَن بَعض أَهْله ، ثُمَّ خَلطُوا وَقَالوا بِأَنَّ الإِمَام أَحمَد ، وَالتِّرمذيّ ، وَالنّسائيّ ، لَم يَذكرُوا كَلِمة العبَّاس ، ثُمَّ تَطاولُوا وَاَتهمُوا العبَّاس بِالكَذب ، وَقَالوا : إِنّه لَم يَقلهَا ، بَل العبَّاس هُو الَّذي تَبَرع بهَا ، وَعَلّلوا ذَلِكَ بِأَنّ العبَّاس قَالها قَبل أَنْ يَدخل فِي الإِسلاَم ، وَلاَ نَدري هَل كَان أَشرَاف العَرب وَذؤَابَة قُرَيْش تَسمح لنَفسهَا بِالكَذب ، وَإِلاَّ كَيف يَروي البُخَاريّ المُحَاورة الَّتي دَارت بَيْن هِرقل مَلك الرُّوم مَع أَبي سُفيَان ، وَصَدقه القَول عَن النَّبي رَغم مَا بَيْنهُما مِن عدَاوة ، قَال : « لَولا أَنّي أَخشَىٰ أَنْ تُحفظ عنّي كِذبَة فِي العَرب لكَذبت . فَـهل يُـعد العبَّاس أَقل مِن أَبي سُفيَان شَرفاً وَهِمَّة ؟ كَلاَّ وَأَلف كَلاَّ ، بَل إِنّها فَذلَكة مِن فَذلكَات مُعَاوِيَة حَسَداً وَبُغضاً لعَليّ ﷺ ، ثُمَّ خَففوا ذَلِك عَنْه بِالحَدِيث المَوضُوع ، وهُـو فِـي ضـحضَاخ مِـن نَـار ، وَغـير ذَلِك مِـن التّرهلاَت ، الَّتي لاَ تُخفىٰ عَلىٰ المُؤرخ اللَّبيب فِي إِثبَات حَملاَت التَّضلِيل الَّتي سَاقهَا هَذَا التّمرد ، للنَيل مِن مكَانة عَليّ اَبن أَبي طَالب ﷺ ، عَن طَرِيق إِفسَاد الذّمَم وَالإِلتوَاء بِالأَفهَام ، وَإِنْ هُم اَخـتَلفُوا فِـي تَقدِير تُلكُم المَوَاقف السّلوكِية الَّتي سَجلهَا مُعَاوِيَة ، حتّىٰ إِنّه أَبْدَع فِي الإِسلاَم تِلك البِـدعَة العَـصبِية الجَاحدة ، بِلَعنه عَليّاً ﷺ ، وَبَنيّه الأَطْهَار ، وَشيعَته الأَخيار مِن علىٰ منَابر الكُوفَة وَالشَّام عِند كلّ صَلاَة ، ↔

وَالسَّبب: المُصَاهرَة[١].

وَهُنَا سُؤال يَطْرَح نَفْسَه: وَهُو هَل مِن سَبِيل إِلَىٰ الجَمع وَالتَّـوفِيق بَـيْنَ هَـذَا الحَدِيث وَقَوْلَه تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَـئِذٍ ﴾[٢].

⇔ فَسِياسة أبن هِند مَعرُوفة، والَّتي تَمثلت بِالطُّغاة وَالبُغاة، وَالَّتي أَقَامها عَلَىٰ تَزييف الحَقَائق، فَغَرر المُنْحَرفِين، وَغَفَّل المُغَفلِين، وَأفن المَأفُونين، وَغَرَّر المَغرُورِين، وَأَخذ يَلُوك البَاطل لَـوكاً، وَنَـزق نَزقاً، وَمَلق مَلقاً.

إِذَن مَا مَات أَبُو طَالب حتّىٰ أَعطىٰ رَسُول الله مِن نَفْسه الرِّضا، وَلَكن أَمَاته عَلَىٰ الكُفر عِند هٰؤُلَآء القَوم هُو بُغضهُم لعَليّ عليه السلام، كمَا قَتلت زَوّجة مَالك مَالكاً عَلَىٰ يَد البَطل المغوَار، وَسَيف الله المَسلُول خَالد بن الوَليد. وَهَا هُو قَول أَبي طَالب يَرنّ فِي آفَاق السَّماء عَاليَاً رَغم أُنُوف الأَعَادي، وَقَد سَجل لهُ التَّأرِيخ هَذَا بِقَوله:

فَصَبراً أَبَا يَـعلىٰ عَـلىٰ دِيـن أَحْـمَد ... وَكُن مُـظهرَاً للـدِّين وِفِـقتَ صَـابرَاً
وَحُط مَن أَتىٰ بِالحَق مِن عِـند رَبِّـه ... بِصُدق وَحَق لاَ تَكن ـ حَمز ـ كَـافرَاً
فَقَد سَرني إِذ قُلتَ: «لَـبَّيكَ» مُـؤمنَاً ... فَكُن لرَسُول الله فِـي الدِّيـن نَـاصراً
وَنَـــاد قُـــرَيْشاً بِـــالذي قَـد أَتَـيته ... جِهَاراً، وَقُل: مَا كَان أَحْمَد سَاحرَاً

أُنظر، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣ / ٣١٥، الدِّيوَان: ١٦، مَناقب آل أَبي طَـالب، أبـن شَـهر آشُوب: ١ / ٦٤، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ١ / ٢٨٧، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلَانِي: ٤ / ١١٦، السِّيرَة الحَلْبِيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ١ / ٢٨٦، أَسنىٰ المَطَالب: ٦.

(١) إِنَّ الله تَبَارَك اَسْمُه، وَتَعَالت عَظَمتُه ـ جَعَل المُصَاهَرَة نَسَباً لاَحِقاً، وَأَمراً مُفترَضاً، أَوْشَج بِهِ الأَرْحَام. أُنظر، لِسَان العَرَب: ٢ / ٣٩٩.

وَأَلزَم بِهِ الأَنَام. فقَال عزَّ مَنْ قَائِل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ٱلفُرْقَان: ٥٤. فَأَمْرُ الله يَجْرِي إِلَىٰ قَضَائِهِ، وَقَضَاؤهُ يَجْرِي إِلَىٰ قَدرِه، وَلكُلِّ قَضَاء قَدَر، وَلكُلِّ قَدَر أَجَل، و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾. ٱلرَّعد: ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) ٱلمُؤْمِنُون: ١٠١.

الجَوَاب:

١ ـ يَجُوز تُخَصَص الكِتَاب بالسُّنَّة النَّبَوِيَّة[1] حَتَّىٰ وَلَو كَان الرَّاوي لهَا وَاحداً جَامعاً للشُّرُوط تَمَاماً كَمَا يَجُوز تَخْصِيص الكِتَاب بِالكِتَاب[2]، لأَنَّ النَّبيّ يَنْطُق بالوَحي بشَهَادَة الآيَة الثَّالثَة مِن سُوْرَة ٱلنَّجْم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[3]، وغَيْرهَا، وعَلَيهِ يَكُون المَعْنىٰ فَلاَ أَنْسَاب بَيْنَهُم يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ فَإِنّه لاَ يَنْقَطع بحَال.

٢ ـ مِن الجَائِز أَنْ يَكُون المُرَاد بنَفي الأَنْسَاب يَوْم ٱلْقِيَامَة قَطْعهَا بَيْنَ المُؤْمِن وَالكَافِر بقَرِينَة السِّيَاق، لأَنَّ الآيَات السَّابقَة تُحَدّثَت عَن أَهْل الشِّرْك وَالجحُود.

وَقَالَ قَائِل مِن النَّاس: إِذَا تَعَدَّد الأَجْدَاد وَكَثُرت بطُول الأَمد يَـنْقَطع النَّسَب عُرفاً، وَتَصْبَح النِّسبَة إِلَىٰ الجَدّ البَعِيد تَمَاماً كَنِسبَة البَشَر إِلَىٰ آدَم وَنُوح، وَعَلَيهِ فَلاَ سَيِّد إِطلاَقاً مُنذ إِنْتهَاء القَرْن العَاشر بَعدَ الهِجرَة المُحَمَّدِيَّة!.

الجَوَاب:

إِنَّ الله سُبْحَانَهُ شَرّف كُلّ المُسْلِمِين بمُحَمَّد ﷺ دُون الأُمَم، فبالأَولَىٰ أَنْ يَنَال

---

(١) أنظر، بدَايَة المُجْتَهد وَنهَايَة المُقْتَصد لِابن رُشد: ١ / ٤٩، تَنْقِيح وَتَصحِيح خَالد العَطّار، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٩ / ١٩٤، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٥ / ٢٠٧ و: ٩ / ٥٦٧، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٠ / ١٠٧ و ٢٥٨، مَعَارج الأُصُول للمُحَق الحِلّيّ: ٩٥، إِعْدَاد مُحَمَّد حُسَين الرَّضَوي، المَحْصُول فِي عِلم أُصُول الفِقْه، مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَيْن الرَّازي: ٣ / ٧٨ و ٩٤.

(٢) أنظر، مَبَادىء الوُصُول إِلىٰ عِلْم الأُصُول: ١٤١، إِخْرَاج وَتَعلِيق وَتَحْقِيق: عَبْدالحُسَين مُحَمَّد عَليّ البَقّال، قوَانِين الأُصُول للمُحَقق القُمّي: ٣٠٨ و ٣١٤، المَحْصُول فِي عِلم أُصُول الفِقْه، مُحَمَّد بن عُمر ٱبن الحُسَيْن الرَّازي: ٣ / ٧٧، الإِحْكَام فِي أُصول الأَحْكَام، لعَليّ ٱبن مُحَمَّد الآمْدي: ٢ / ٣١٨.

(٣) ٱلنَّجْم: ٣.

هَذِهِ المَكَانَة مَن ٱنْتَسب إِلَيهِ مِن قَرِيب أَو بَعِيد إِضَافَة إِلَىٰ أَنَّ هَذَا الزَّعم لَو صَحَّ لوَجَب أَنْ نُسْقط سَهْم السَّادَة مِن الخُمْس حَيْث لاَ نَقْش بَلاَ عَرْش. وَفي رَأينَا: لَولاَ سَهْم السَّادَة لنَسِي الشِّيْعَة وِلاَيَة أَهْل البَيْت عليهم السلام تَمَاماً كَمَا نَسِي النَّاس العَدِيد مِن الأَنْبِيَاء الَّذِين لاَ يُذكرُون فِي أَي شَيء مِن الأَشْيَاء ـ ولعَلنَا نَعُود إِلَىٰ هَذَا لمُنَاسبَة ثَانيَة.

وَإِنْ قَالَ قَائِل: جَاء فِي نَهْج البَلاَغَة: «إِنَّ وَلِيَّ مُحَمَّدٍ مَنْ أَطَاعَ اللهَ وَإِنْ بَعُدَتْ لُحْمَتُهُ. وَإِنَّ عَدُوَّ مُحَمَّدٍ مَنْ عَصَىٰ اللهَ وَإِنْ قَرُبَتْ قَرَابَتُهُ!»[1]. وَمِن المَعْلُوم بالحُسن وَالعَيَان أَنَّ العَدِيد مِن السَّادَة يَتهَاونُون بأَحْكَام الدِّين.

قُلْنَا فِي جَوَابِهِ:

أَوَّلاً: إِنَّ الإِمَام عليه السلام يُرِيد بقَوْلِهِ هَذَا عَلَىٰ الَّذِين ٱحْتَجّوا مِن قُرَيْش عَلَىٰ الأَنْصَار يَوْم السَّقِيفَة، وَزَعمُوا أَنَّ لَهُم الوِلاَيَة عَلَىٰ المُسْلِمِين بَعْدَ النَّبيّ لقَرَابَتهم مِنْهُ عَلَىٰ طَرِيق الأَجْدَاد وَالعُمُومَة!. وَمَعلُوم أَنَّ هَذِهِ القَرَابَة شَيء، وَالنَّسَب بالوِلاَدَة شَيء آخر.

ثَانِياً: إِنَّ الوَلَد العَاق يُلحَق بالنَّسَب بلاَ كَلاَم.

ثَالِثاً: إِنَّ ٱسْم إِبْلِيس وَفِرْعَوْنَ وَمَا شَاكَلهُما لاَ يَمسّه إِلَّا المُطهرُون مَا دَام فِي ٱلْقُرْءَان الكَرِيم لاَ لشَيء إِلَّا لنِسبَة هَذَا الاِسْم إِلَىٰ ٱلْقُرْءَان وَعَظَمَته، وَعَلَىٰ كُلّ مُسْلِم أَنْ يَحْتَرم السَّادَة لاَ لشَيء إِلَّا لأَنَّهُم يَنْتَسبُون إِلَىٰ ٱلْقُرْءَان النَّاطق كَمَا قَالَ عليه السلام: «ذَاكَ القُرْءَان الصَّامت وَأَنا القُرْءَان النَّاطق»[2].

(١) أنظر، نَهْج البَلاَغَة: الحِكْمَة (٩٥).

(٢) أُنظر، يَنَابيع المَودَّة لذَوي القُرْبَىٰ: ١/ ٢١٤ ح ٢٠. (إِنَّ المُرَاد بالإِمَام الصَّامت) هُو الَّذي سَيكُون إِمَاماً بَعد وَفَاة (النَّاطق) الَّذِي هُو الإِمَام الفِعْلي دُونَ غَيرَه). أُنظر، نظَام الحُكم وَالإِدَارَة: ١٣٤، كتَاب آل

↔

بَـني هَـاشم رُهـط النَّـبيّ فَـإنَّني بِهِم وَلهُم أَرضىٰ مِرَاراً وَأَغْضَبُ(١)

--- محَمَّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي : ٤٥ (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهرَة) ، شَـرْح إِحْقَاق الحَقّ وَإِزهَاق البَاطل للسَّيِّد المَرعَشي النَّجفي : ٧ / ٥٩٥ و : ٣٢ / ٦٧.

(١) هَذَا الشَّاعر هُو الكُمَيْت بن زَيد بن خَنْس الأَسدي ، أَبُو المُسْتَهل ، شَاعر الهَاشميين ، مِن أَهْل الكُوفَة ، اَشتُهر بِالعَصر الأُموي ، شِعرَه يُقَارب أَكْثر مِن خَمسَة آلآف بَيْت . اُنظر ، تَرجَمته فِي الشِّعر وَالشُّعرَاء : ٥٦٢ ، خُزَانَة الأَدب للبَغدَادي : ١ ـ ٦٩ ، جَمهَرة أَنْسَاب العَرب : ١٨٧.

قَالَ المَسْعُودِي : « لمَّا قَالَ الكُمَيْت الهَاشميَات قَدِم البَصرَة ، فَأَتىٰ الفَرَزْدَق ، وقَالَ لهُ : يَا أَبا فِرَاس ، أَنا اَبْن أَخِيكَ.

قَالَ : وَمَن أَنتَ ؟ فَاَنْتسب لهُ.

فَقَال : صَدَقت ، فمَا حَاجتك ؟.

قَالَ : نَفَث عَلىٰ لسَاني ، وَأَنتَ شَيخ مُضر وَشَاعرهَا ، وَأَحببَت أَنْ أَعرض مَا قُلتُ ، فَإِنْ كَان حَسَناً أَمرتَني بِإِذَاعته ، وَإِلاَّ أَمرتَني بِستره.

فَقَال : هَات ، فَأَنْشَدَه : أُنظر ، مُروج الذَّهب : ٣ / ٢٤٢ طَبعَة ١٩٤٨ ، الأَغَـاني : ١٥ / ١٢٤ و : ١٧ / ٢٨ ، شَرْح هَاشميَات الكُمَيْت لأَبـي ريَـاش القَـيسي : ٦٦ ، الهَـاشميَات وَالعَـلويَات ، قَـصَائِد الكُمَيْت ، وَاَبن أَبي الحَدِيد : ٢٦ ، أَمَالي السَّيِّد المُرتَضىٰ : ١ / ٢٨ ، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِاَبْن عسَاكر : ٥ / ٢٣٣ ، سِيرَ أَعلاَم النُّبلاء : ٥ / ٣٨٨ ، شَرْح الشَّرِيف الرَّضي عَلىٰ الكَافِية : ٢ / ٢٤١.

طَرِبتُ وَمَا شَوقاً إِلَىٰ البِيْض أَطـرِبُ وَلاَ لَعِباً مـنِّي وذُو الشَّـيب يَـلعبُ ؟

قَالَ : بَلىٰ فَالعَب . قَالَ :

وَلَمْ يُلهِني دَارٌ وَلاَ رَسمُ مَـنْزِلٍ وَلَـمْ يَـتَطرَّبني بـنَانٌ مُـخَضَّبُ

قَالَ : فمَا يَطرِبُك إِذَن ؟ قَالَ :

وَلاَ أَنَا مِمَّن يَزجرُ الطَّـير هَـمّه أَصَاح غُرَابٌ أَو تَعَرَّض ثَـعْلبُ

فَقَال : وَإِلىٰ مَنْ تَسمُو ؟ قَالَ :

وَمَـــا السَّـــانحَات البَـــارحَـــات عَشِيَّـــة أَمرّ سلِيمُ القَرْن أَم مـرّ أَعْـضَبُ

قَالَ : أَمَّا هَذَا فَقَد أَحْسَنت فِيهِ ، فَقَال :

وَلَكن إِلَىٰ أَهْل الفَضَائِل وَالنُّهىٰ وَخَير بَني حوّاء وَالخَيْر يُـطلبُ

بَعض أَجْدَاد الرَّسُول الأعْظَم ﷺ :

وَبِرَجَاء العَفُو وَالنَّجَاة مِن أَلِيم العَذَاب نُشِير بِإِيْجَاز سَرِيع إِلَىٰ بَعْض أَجْدَاد الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ .

أَبُوهُ: عَبْدالله المَعرُوف بالطُّهر وَالعَفَاف[1] .

وَجَدّه الأَوَّل: عَبْدالمُطّلب[2] الَّذي حَفَر بِئْر زَمْزَم[3] ، وَالمُلَقَّب بشَيبَة الحَمْد ، وَالفَيَّاض[4] .

⇔ قَالَ : مَنْ هُم ؟ قَالَ :

إِلَىٰ النَّفرِ البِيض الَّذِين بِحُبِّهم ... إِلَىٰ الله فِيمَا نَابَنِي أَتقَرَّبُ

قَالَ : أَرْحنِي مَنْ هَؤُلاَء ؟ قَالَ :

بَنِي هَاشم رُهطُ النَّبيّ فَإِنَّني ... بِهِم وَلَهُم أَرضىٰ مِرَاراً وَأَغْضَبُ

قَالَ : لله دَرُّك ، أَحْسَنَت وَأَحْسَنت ، إِذْ عَدَلت عَن الزَّعَانف وَالأَوبَاش ، إِذَن لاَ يَصرد سَهمك ، وَلاَ يَكذِب قَولَك ، ثُمَّ مَرّ الكُمَيْت فِي قَصِيدَته ، فَقَال الفَرَزْدَق : أَظْهر ثُمَّ أَظْهر ، وَكد الأَعـدَاء ، فَأَنت وَالله أَشعَر مَنْ مَضىٰ ، وَأَشعَر مَنْ بَقِىٰ .

أُنظر ، مُرُوج الذَّهب : ٢ / ١٩٤ ، مَعَاهد التَّنصِيص ، العَبَّاسي : ٢ / ٢٦ .

(١) أُنظر ، البِدَاية وَالنِّهاية لِابْن كَثِير : ٢ / ٢٥٥ ، تَأرِيخ الطَّبريّ : ٢ / ٢٧٢ ، الرّوض الأُنف للسُّهَيلي : ١ / ٨ ، السِّيرَة لِابْن هِشَام : ١ / ١٥١ ، تَأرِيخ اليَعقُوبيّ : ٢ / ٦ .

(٢) أُنظر ، البِدَاية وَالنِّهاية : ٤ / ٢٥٥ ، تَهذِيب التَّهذِيب : ٢ / ٩٨ ، أُسد الغَابَة : ١ / ٢٨٦ ، الإِصَابة : ١ / ٢٤٨ ، طَبقَات اَبن سَعد : ٤ / ٢٨ ، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد : ٣ / ٤٠٧ ، صَفوَة الصَّفوَة : ١ / ٢٠٨ ، المَعَارف لِابْن قُتَيبَة ، تَحقِّيق : ثَروَة عُكَاشة : ١ / ١١٧ طَبعَة قُم مَنشُورَات الشَّرِيف الرَّضي ، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ : ١ / ٨١ ، حليَة الأَولِيَاء : ١ / ١١٤ صُبح الأَعشىٰ للقَلقَشندي : ١ / ٣٥٥ .

(٣) أُنظر ، السِّيرَة لِابْن هِشَام : ١ / ١٥١ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد : ١ / ٨٨ ، الطَّبريّ فِي التَّأرِيخ : ٢ / ٢٣٩ ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير : ٢ / ٥ ، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ : ١ / ٢٨٧ ، الرَّوض الأُنف : ٢ / ١٣١ .

(٤) اَسْم عَبدالمُطَّلب : عَامِر ، وَيُقَال : شَيبَة الحَمْد ، وَاَسْم أَبِيه عَمْرو ، وَيُسمّىٰ هَاشِماً لِهَشم الثَّرِيد

وَجَدّهُ الثَّانِي: هَاشِم الَّذي هَشَم الثَّرِيد للجَائِعِين[(١)].

⇐ وَإِطْعَامه، وَيُقَال لهُ الفَيَّاض لجُودِهِ، وَلذَا قَالَ الشَّاعر:

عَمْرُو الَّذي هَشَم الثَّرِيد لقَوْمِهِ ... وَرُجَالُ مَكَّة مُسْنتُون عُجَاف

سَنّت إِلَيهِ الرِّحلتَان كِلاَهُما ... سَفر الشِّتَاء وَرِحلةُ الأَصْيَاف

يُنْسَب الشِّعر إِلَىٰ عَبْدالله بن الزِّبَعرىٰ بن قَيس السَّهمي القَرَشي شَاعِر قُرَيْش فِي الجَاهِلِيَّة مَاتَ نَحو (١٥ هـ)، وَكَان شَدِيداً عَلىٰ المُسْلمِين. أنظر، المَعَارف لِابْن قُتَيبَة، تحقِّيق: ثروَة عُكَاشة: ١/١١٧ طَبعَة قُم مَنشُورَات الشَّرِيف الرَّضي، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ: ١/٨١، حلية الأَوليَاء: ١/١١٤، صُبْح الأَعْشىٰ للقَلقَشَندي: ١/٣٥٥، البِدَايَة وَالنِّهايَة: ٤/٢٥٥، تَهذِيب التَّهذِيب: ٢/٩٨، أُسْد الغَابَة: ١/٢٨٦، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقلاَني: ١/٢٤٨، الطَّبقَات الكُبْرىٰ لِابْن سَعد: ٤/٢٨، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣/٤٠٧، صَفوَة الصَّفوَة: ١/٢٠٨، مُعْجَم مَا أَسْتُعجم للبَكْري: ١/٧٧، صُبْح الأَعْشىٰ للقَلْقَشَندي: ١/٣٥٥، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ٥/٤٧٠، الشِّعر وَالشُّعرَاء: ١٣٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٧/١٢٤.

(١) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٢/٢/٥٤ طَبْعَة سَنَة (١٣٤٨ هـ)، البُخَاريّ فِي صَحِيحَه: ٤/١٦٦، أَحْمَد فِي مُسْنَده: ٢/٤١٧ و: ٤/١٠٧، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١١/٤٢٧، صَحِيح مُسْلم، بَاب فَضل نَسْب النَّبي ﷺ: ١/١٧٨٢، التِّرمذيّ كتَاب المنَاقب: ٥/٥٨٣، البَيهقيّ فِي دَلاَئِل النُّبوَّة: ١/١٧٤، عُيُون الأَثَر لِابْن سَيّد النَّاس: ١/٢٤، البِدَاية وَالنِّهاية: ٢/٢٥٥، صَحِيح أبن حِبَّان: ١٤/٢٤٢، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٤/٨٣، مَجْمَع الزَّوَائد: ٨/٢١٥، السُّنن الكُبرىٰ: ٦/٣٦٥ و: ٧/١٣٤، مُصنَّف أبن أَبي شَيْبَة: ٦/٣١٧، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٦/٢٠٠، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/١٠٧، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١٣/٤٦٩ و ٤٧٢، المُعْجَم الكَبِير: ١٢/٤٥٥ و: ٢٢/٦٦، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٢/١٣٩ و ٢٢٩، إِعتقَاد أَهْل السُّنَّة: ٤/٧٥١، السُّنَّة لِابْن أَبي عَاصِم: ٢/٦٣٢، فَتح البَاري: ٦/٥٢٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢/٢١٠، تَأرِيخ بغَدَاد: ١٣/٦٤، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١/٢٠، صَفوَة الصَّفوَة: ١/٤٧، تَهذِيب الأَسْمَاء: ١/١٢٩، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٣/١٦٣، تُحفَة المُحتَاج: ٢/٣٦٨، تَفْسِير القُرطُبي: ٨/٣٠١ و: ٢٠/٢٠٣، تَفْسِير أبن كَثِير: ٢/١٧٤، مُخْتَصَر تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن مَنْظُور: ٢/٢٧، دَلاَئِل النُّبوَّة للبَيهقي: ١/١٦٥، السِّيرَة النَّبويَّة: ١/٢٠١، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد أبن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ١/٢٧٥، سِيرَة أبن هِشَام: ١/١١٠، تُرَاث الإِسلاَم، أبن كَثِير فِي سِيرَته: ١/١٩٠.

وَجَدّهُ الثَّالث: عَبْد مُنَاف قَمَر البَطْحَاء[١]. وَمَا أَكَل وَحده أَبَداً[٢].

وَجَدّهُ الرَّابع: قُصَي حَرَّر البَيْت الحَرَام مِن خُزَاعَة[٣].

وَجَدّهُ الخَامِس: كِلاَب، وَيُلَقّب بالحَكِيم المُذهَّب[٤].

---

(١) اَسْم عَبْد مُنَاف: المُغِيرَة. أنظر، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٢/ ٦، تَأرِيخ الطَّبري: ٢/ ١٧٩، نِهَايَة الإِرَب لشهَاب الدِّين أَحْمَد بن عَبْد الوَهّاب النُّوَيري المَصْري المُتوفّىٰ سَنَة (٧٣٢هـ): ١٦/ ٣٣، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ١/ ٢٠١، ثِمَار القُلُوب فِي المُضَاف وَالمَنسُوب. عَبدالمَلك بن مُحَمَّد الثَّعالبي: ٨٩، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١٦/ ٣٠٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣/ ٤٨، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّامِيّ: ١/ ٢٧٢، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ١/ ١١.

(٢) وَيُلَقّب بَأَبي البَطحَاء؛ لأَنّهم اَستقُوا بِهِ سَقياً فَكنوه بذَلكَ، وَهُو شَيْبَة بن هَاشِم، وَهُو عَمْرُو بن عَبد مُنَاف. أنظر، التّسهيل لعُلُوم التّنزِيل للكَلبي: ٣/ ٧٣، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود: ١٠/ ١٥٩، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٧/ ٣٧٤، تَفْسِير البغَوي: ٣/ ٣٥٨، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢٤/ ٣٧، المَعَارِف لِابْن قُتَيْبَة: ١٢٠، البدَايَة وَالنّهايَة: ٤/ ٢٥٥، تَهْذِيب التَّهْذِيب لِابْن حَجَر: ٢/ ٩٨، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ١/ ٢٨٦، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ١/ ٢٤٨، طَبقَات اَبْن سَعد: ٤/ ٢٨، صَفوَة الصَّفوَة: ١/ ٢٠٨، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْدالبرّ: ١/ ٨١، حليَة الأَوليَاء: ١/ ١١٤، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣/ ٤٠٧.

(٣) وَاَسْم قُصَي: زَيدٌ، وَيُدعىٰ: مَجمِّعاً، لأَنّه جَمع قَبَائِل قُرَيْش وَأَنْزلهَا مَكّة. وَفِيهِ قَال الشَّاعر حُذَافَة بن غَانِم العَدَوي:

قُصَي لعَمْرِي كَانَ يُدعىٰ مَجْمِّعاً ... بِهِ جَمَع الله القَبَائلَ مِن فِهْرِ

أُنظر، الطَّبقَات الكُبْرىٰ لِابْن سَعَد: ١/ ٦٨ و ٧١، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ١/ ٢٣٨، الأَعْلاَم للزّركلي: ٨/ ٢٠٥، السِّيرة النَّبوِيَّة لِابْن هِشَام: ١/ ٧٧، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّامِيّ: ١/ ٢٧٤، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ١/ ١٢.

(٤) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٤/ ٢٣٨، المَجمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١/ ٧و: ١٩/ ٣٨١، الإِقْنَاع فِي حَلّ أَلفَاظ أَبي شُجَاع للشّربيني الخَطِيب القَاهِري الشَّافِعي: ١١، البَحْر الرَّائِق لِابْن نُجَيم المَصْرِي: ٣/ ٢٢٩، تَأرِيخ المَوَالِيد (المَجْمُوعَة) للشَّيخ الطَّبرسي: ٤، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ١/ ١٣٤.

وَجَدّهُ السَّادِس : مُرَّة لأَنَّه كَان عَلقاً فِي أَفوَاه الطُّغَاة[١] .

وَجَدّهُ السَّابِع : كَعَب بشّرَ قُومَه بمُحَمَّد ﷺ[٢] .

وَجَدّهُ الثَّامِن : لُؤي صَاحِب الحِكَم الذَّائِعَة فِي عَصْرِه[٣] .

وَجَدّهُ التَّاسع : غَالِب لكَثْرَة فوزَه عَلىٰ أَعْدَائه[٤] .

وَجَدّهُ العَاشِر : فَهُو قُرَيْش المَعْرُوف بالشَّجَاعَة وإِلَيهِ تُنْسَب قَبَائِل قُرَيْش بكَامِلِهَا[٥] .

---

(١) أُنظر ، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ : ١٩ / ٣٨١ ، حَاشِيَة الدّسوقي عَلىٰ الشَّرح الكَبِير : ٤ / ٢٨٣ ، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين : ٣ / ٩٥ ، السُّنَن الْكُبْرَىٰ للبَيهقي : ٦ / ٣٦٥ ، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ١٠ / ٥٣ ، مَعْرِفَة عُلُوم الحَدِيث للحَاكم النَّيسَابُوري : ١٧٠ .

(٢) أُنظر ، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ : ٤ / ٢٣٨ ، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ : ١ / ٧ و : ١٩ / ٣٨١ ، العُمْدَة لِابْن البطْرِيق : ٣٣ ، ذَخَائِر العُقْبَىٰ فِي مَنَاقِب ذَوْي القُرْبىٰ : ٥٥ ، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ : ٦ / ٣٦٥ ، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ١٠ / ٥٤ ، مَعْرِفَة السّنن وَالآثَار للبَيهقي : ٥ / ١٧٢ ، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين ، لجَمَال الدِّين مُحَمَّد اَبن يُوسُف بن الحَسَن بن مُحَمَّد الزَّرَنْدي الحَنَفي : ٣٥ ، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ : ١١ / ٤٠١ ح ٣١٨٦٧ و : ١٢ / ٤٤٢ ح ٣٥٥١٢ ، مُسْنَد الإِمَام الشَّافعي : ٣٧٤ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٣ / ٢٩٤ .

(٣) أُنظر ، تَأْرِيخ المَوَالِيد (المَجْمُوعَة) للشَّيخ الطَّبرسي : ٤ ، مَنَاقب آل أَبي طَالب : ١ / ١٣٤ ، السُّنَن الْكُبْرَىٰ للبَيهقي : ٦ / ٣٦٥ ، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ١٠ / ٥٣ ، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين ، لجَمَال الدِّين مُحَمَّد اَبن يُوسُف بن الحَسَن بن مُحَمَّد الزَّرَنْدي الحَنَفي : ٣٥ .

(٤) أُنظر ، المَصَادر السَّابقَة .

(٥) عَنْ اَبْن عَبَّاس رَضي الله عَنْهُما وَقَد سُئِلَ عَنْ سَبَب تَسمِيَتِهُم قُرَيْشاً قَالَ بدَابَة فِي البَحْر مِنْ أَحسَن دَوَابه لاَ تَدَع شَيْئاً مِنْ الغثّ وَالسَّمِين إِلاَّ أَتَت عَلَيْه يُقَال لَهَا القُرَيْش وَأَنْشَد :

<>

وَقُرَيْش هِي الَّتي تَسْكُن البحـ ... ـر بِهَا سُمِّيَت قُرَيْش قُرَيْشَاً
تَأكُل الغَثّ وَالسَّمِين وَلاَ تَتـ ... ـرُك مِنْهُ لذِي جنَاحَين رِيْشَاً

الشَّاعر هُو المُشَمرِج بن عَمْرُو الحِمْيَري، كمَا جَاء فِي أكْثَر المَصَادر، وَمِنْهَا تَاج العَرُوس: ٩/ ١٦٩.

أنظر، فَتح البَاري: ٦/ ٣٨٨، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٦/ ١٥٩ و ١٦٠، عُمدَة الطَّالب لِابْـن عـنبه: ٢٧، المُعْجَم الكَبِير: ١٠/ ٢٤٠ ح ١٠٥٨٩، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري: ٣/ ٨٨، تَفْسِير الثَّعلبي: ١٠/ ٣٠١، تَفْسِير السَّمعَاني: ٦/ ٢٨٧، تَفْسِير البَغَويّ: ٤/ ٥٣٠، زَاد المَسِير فِي عِلْم التَّفْسِير لِابْن الجَوزي: ٨/ ٣١٥ حَقَّقَهُ وَكَتَب هوَامشَه مُحَمَّد بن عَبدالرَّحمٰن بن عَبدالله، أُستَاذ بكُلّيَة الدِّرَاسَات الإِسلاَميَّة بالأَزهَر، خَرّج أَحَادِيثَه أَبُو هَاجر السَّعِيد بن بَسيُوني زغلُول، تَفْسِير الرَّازي: ٣٢/ ١٠٦، تَفْسِير القُرطُبي: ٢٠/ ٢٠٣، تَفْسِير البَحر المُحِيط: ٨/ ٥١٣، الدُّرّ المَنثُور: ٦/ ٣٩٨، تَفْسِير الآلُوسي: ٣٠/ ٢٣٩، تَأريخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٤١/ ٢٦٠، مُعْجَم البُلدَان للحَموي: ٤/ ٣٣٧، البدَاية وَالنّهاية: ٢/ ٢٥٥، السِّيرَة النَّبويّة لِابْن كَثِير: ١/ ٨٨، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ١/ ٢٨٢، النِّهَاية فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْـن الأَثِـير: ٤/ ٤٠، لسَان العَرب: ٦/ ٣٣٥، خزَانَة الأَدَب للبَغدَادي: ١/ ٢٠٦.

كفّ الأذىٰ

«مَنْ أَصْبَح وَهُو لاَ يَهمُّ بِظُلمِ أَحدٍ غَفَر الله مَا اجْتَرَم»[1]....«لاَ وَرَع أَنْفَع مِن اجْتنَاب مَحَارم الله وَالكَف عَن أَذىٰ المُسْلِمِين»[2].

---

(١) أنظر، الكَافِي: ٢ / ٣٣٢ ح ٨ و ٢١، وَسَائِل الشّيْعَة: ١٥ / ١٦٢ ح ٧، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه: ٤ / ٣٥٣، الجَامِع الصَّغِير: ٢ / ٥٧٢ ح ٨٤٥١، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقِي الهِنْديّ: ٣ / ٥٠٤ ح ٧٦٣٠، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عَسَاكر: ٥٣ / ٢٧٣ رَقم «٦٤٦٢ و ١١٢٤٦»، رَوضَة الوَاعِظِين للفتَّال النّيسَابُوري: ٤٦٧، لِسَان المِيزَان: ٤ / ٢٧٢ ح ٧٦٥، بحَار الأَنوَار: ٧٢ / ٣١٤ ح ٣٣.

(٢) تَكَلمتُ عَن هَذَا المَوضوع فِي كِتَاب «فَلْسَفَة الأَخْلاَق، وَفِي ظلاَل الصَّحِيفَة السَّجَّاديَّة»، وَأَعُود إِلَيهِ هُنَا بأُسلُوب آخر لكَثْرَة فَوَائِده وَعَوَائِده. (مِنْهُ ﷺ).

أنظر، الكَافِي: ١ / ٢٦ ح ٢٥ و: ٨ / ٢٤٤ ح ٣٣٨، فِقْه الإِمَام الرِّضَا: ٣٥٦، الإِخْتِصَاص للشَّيخ المُفِيد: ٢٢٧، تُحَف العُقُول: ٣٦٠، عِلَل الشَّرائِع للشَّيْخ الصَّدُوق: ٢ / ٥٥٠ ح ١، وَقَرِيب مِنْهُ فِي السَّرائِر لِابْن إِدْرِيس: ٣ / ٦٢٢، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١ / ١٧ ح ٤٧، مَن لاَ يَحضرَه الفَقِيه: ٤ / ٣٧٢، مَكَارِم الأَخْلاَق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٤٤٤، تَوحِيد الشَّيخ الصَّدوق: ٣٧٦، وَسَائِل الشّيْعَة: ١١ / ١٥٨ ح ٦ و: ١٥ / ٢٠٨ ح ٩، تُحَف العُقُول: ٦، الأَمَالي للشَّيخ للطُّوسي: ١٤٦، الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٥٧٢ ح ٨٤٥١، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقِي الهِنْديّ: ٣ / ٥٠٤ ح ٧٦٣٠، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٥٣ / ٢٧٣ ح ٦٤٦٢، أنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٥ / ١٥٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٥ / ٩٥٠ ح ٤٣٦٥١، سُبَلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٩ / ٢٨٨، نَوَادِر الرَّاوَندي: ٣.

وَفي حَدِيثٍ آخر: «أَلاٰ وَإِنَّ اللِّسَانَ الصَّالِحَ - أَي الذِّكْرَىٰ الطَّيِّبَة - يَجْعَلُهُ اللهُ تَعَالَىٰ لِلْمَرْءِ فِي النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْمَالِ يُورِثُهُ مَنْ لاٰ يَحْمَدُهُ»[١].

وَقَالَ الْإِمَام الصَّادِقعليه السلام: «أَفْضَل الجِهَاد مَن أَصْبَحَ لاَ يَهِمُ بِظُلم أَحَد»[٢].

وَتَسأَل: كَيْف يَكُون مُجَرَّد تَرْك الظُّلم وَالْأَذىٰ صَدَقة يُثَاب عَلَيهَا بِأَجرِ المُجَاهِد المُقَاتل فِي سَبِيل الله تَعَالىٰ عِلْماً بِأَنَّه مَا مِن دِين أَو شَرْع أَو مَذْهَب يُعْطي عَلىٰ السَّلب وَتَرك الجَرِيمَة؟.

الجَوَاب: إِنَّ الله سُبْحَانَهُ هَدَّد وَتَوعّد عَلىٰ الظُّلم وَالبَغي فِي العَدِيد مِن الْآيَات كَقَولِهِ، عزَّ مَن قَائِل: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[٣]، وَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[٤]، وَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[٥]. - لاَحظ الحَصْر - وَفي الحَدِيث القُدّسي: «وَعِزّتي وَجَلاَلي لاَ أُجِيب دَعْوَة مَظْلُوم غَيْرَه»[٦].

---

(١) أنظر، نَهج اَلْبَلاَغَة: مِن كتابٍ لهُعليه السلام تَحت رَقم (١٢٠).

(٢) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٣٣٤، السّرائِر لِابْن إِدْرِيس: ٣ / ٦١٥، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١ / ٢٩٢، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٤ / ٣٠٧ح ١٦٠٣٦، رَوضَة الوَاعظِين للفتّال النّيسابوري: ٤٢١، الفِرْدَوْس بمأثُور الخِطَاب: ١ / ٣٥٧ح ١٤٣٨، بحَار الأَنوَار: ٧٥ / ٣٢٠ح ٤٧، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٤٣٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٢ / ٩٧، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٤ / ٣٥٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦ / ٣٤، الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٥٧٢.

(٣) اَلأَعْرَاف: ٤٤.

(٤) اَلبَقَرَة: ٢٥٤.

(٥) اَلأَنْعَام: ٤٧.

(٦) أُنظر، فَلاَح السَّائِل لِابْن طَاوس: ٣٨، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبِي الحَسَن الدَّيلَمي: ٤٠٩، عِقَاب الأَعْمَال: ٢٦١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٧ / ١٤٦ح ٨٩٦٨و: ١٦ / ٤٩ح ٢٠٩٥٠، بحَار

↔

« ليأذن بحرْبٍ مِنّي مَن أذىٰ عَبْداً مِن عِبَادي »[1].

وَالسِّر أَنَّ الظُّلم وَالبَغي شَرّ وَفَسَاد فِي الأَرض، وَأَنَّه المَصْدَر لكُلّ المِشْكلاَت الْإجْتمَاعِيَّة، وَالْأَزمَات العَالميَّة، وَمَعْنىٰ هَذَا إِنَّ لترك الظُّلم وَالْأَذىٰ آثَاراً إِيْجَابيَة هِي خَيْر كُلّهَا وَصَلاَح، وَعَلىٰ هَذَا يَكُون الأَجر، وَالثَّوَاب عَلىٰ آثَار التَّرك الزَّاكيَة النَّامِيَة، لاَ عَلىٰ العَدَم مِن حَيْث هُو.

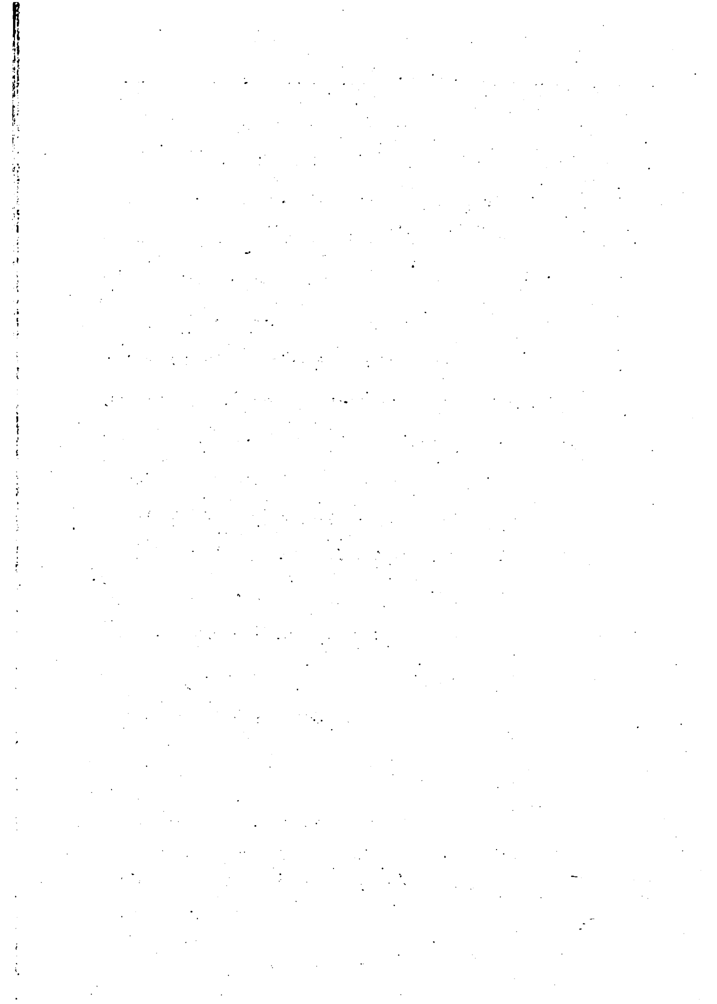
وَهَل مِن عَاقل يَشكّ أَنَّ الْإِنْسَان، كُلّ إِنْسَان، لَو كَفّ شَرّه وَضرّه عَن أَخِيه فِي الْإِنْسَانِيَّة وَجَشعَه، وَطَمعَه، وَحِقدَه، وَحَسدَه ـ لعَاش النَّاس فِي أَمنٍ وَأَمَان، وَرَغد وَحنَان ؟. وَهَل جَاءَت البرجمَاتيَة، وَالرَّأسْمَاليَّة، والشّيُوعِيَّة، وَالمَاركسيَة، وَالصُّهيُونيَة، وَالنَّازِيَة، وَالفَسَاد، وَالْإِسْتبدَاد، وَالحُرُوب بشَتّىٰ أَنوَاعهَا إِلَّا مِن العُدوَان وَالأَذىٰ ؟.

وَبَعد، فَإِنَّ كُلّ أَو جُلّ مَا يُعَانِيه النَّاس مِن مَصَاعب وَمَتَاعب فَهُو مِن صُنْع أَيدِيهِم كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِن كَانوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[2]. وَلاَ حَلّ إِطْلاَقاً إِلَّا أَنْ يَكفّ الْإِنْسَان أَذَاه عَن أَخِيه الْإِنْسَان، فَلاَ يَضع المُخَططَات لْإِسْتغلاَله وَإِغْتيَاله، وَلاَ يُقِيم المَصَانع الحَربيَة للتَّوسع فِي السَّلب وَالنَّهب، وَلاَ يُشَرّع قَوَانِين العَالَم الحُرّ فِي كُلّ شَيء حَتّىٰ الْإِثرَاء عَلىٰ حِسَاب الآخَرِين، وَلاَ قَوَانِين الكَبْت وَالْإِضْطهَاد وَالمُصَادرَة.

⇐ الأَنوَار: ٣١٢/٧٢ ح ٢٠ و: ٣٢٠/٩٠ ح ٣٠ وص: ٣٥٧ ح ١٣ وص: ٣٧٢ ح ١٤، فَتح الأَبوَاب بَيْنَ ذَوي الأَلبَاب وَبَين رَبّ الأَربَاب: ٢٩٦.

(١) أُنظر، الكَافي: ٣٥٠/٢ ح ١، عِقَاب الأَعْمَال: ٢٣، ثَوَاب الأَعْمَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٣٨، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٦٤/١٢ ح ١٦٢٦٣ و: ٢٦٩/١٢ ح ١٦٢٧٨، بحَار الأَنوَار: ١٦٠/٦ ح ٢٥ و: ٧١/٦٤ ح ٣٦ و: ١٤٥/٧٢ ح ١٢.

(٢) اَلنَّحل: ١١٨.



قَوْل الحَقّ

«قُل الحَقّ وَإِنْ كَان مُرّاً»[1]. «مَا أَنْفَق المُـؤْمِن نَفَقَة هِي أَحبّ إِلَىٰ الله مِن قَوْل الحَـقّ فِـي الرِّضَـا وَالغَضَب»[2]. «وَلاَ تَمْنعَنَّ أَحدكُم مَهَابَة النَّاس أَنْ يَقُول الحَقّ إِذَا عَلِمَه»[3].

حَاوَلَ سُقْرَاط أَنْ يَحْمل النَّاس فِي عَهْده عَلىٰ أَحْكَام العَقْل وَمَبَادئِهِ، بـاللِّين وَالحوَار الحَكِيم، فَقَتلُوه بالسّم، وَلَيْسَ هَذَا بغَرِيب عَلىٰ بِيئَة الجَهْل وَالتَّمَرد عَلىٰ العَقْل، وَدَعَا مُحَمّدﷺ إِلَىٰ الإِيْمَان بالوَاحد الأَحد، فَقَالُوا مَجنُون أَجَعل الآلِهَـة

(١) أُنظر، تَفْسِير اَبن كَثِير: ١/٥٨٨، صَحِيح اَبن حِبَّان: ٢/٧٩، مَوارد الظَّمآن: ١/٥٤، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعِيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ١/٣٧٨ح ٦٥٠، شُعَب الإِيمَان لِاَبْن مُنْدَه: ٤/٢٤٣، كَشْف الخَفَاء للـعَجْلُوني: ٢/١٣٠ح ١٨٩٠، الخِـصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١/٥٢٦، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ١/٣٣٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥/٢٩٠ح ٢٠٥٤١، أَمَالي الشَّيخ الصَّـدُوق: ١/٥٤١، بـحَار الأَنـوَار: ٦٧/١٠٧ح ٣ و: ٧٤/٧٣، الجَـامع الصَّغِير: ١/٤٢٨ح ٢٧٩٣، كَنْزُ العُـمَّال للـمُتَّقي الهِـنْديّ: ١٥/٩١٠ح ٤٣٥٧٢ و: ١٦/١٣٤ح ٤٤١٥٨، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِاَبْن عسَاكر: ٢٣/٢٧٨.

(٢) أُنظر، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١/٦٠ح ٨٢، بحَار الأَنوَار: ٦٨/٣٥٨ح ٢.

(٣) أُنظر، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢/٣٥٣ح ١٢٧، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعِيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ٢/٨٩ح ٩٤٤، الدُّر المَنْثُور للسُّيوطي: ٢/٧٤.

إلهاً وَاحداً إنَّ هَذَا لشَيء عُجَاب! وَلاَ بَدع فَإِنَّ القَوْم تَلقُوا الشِّرْك أَبَاً عَن جَدّ، وَجرَىٰ مِنْهُم مَجْرىٰ الرُّوح وَالدَّم، وَمَا أَكْثَر التَّنَاقُضَات والأَحكَام الذَّاتيَة فِي المُجْتَمع البِدَائي الجَاهْل وَأَكثَر وَحشيَّة وَضَرَاوَة الشَّعب المُتَحضّر بالآته وَأَسْلحَته لاَ بإِنْسَانِيَته وَعَادَته بإِسْتغلاَله لاَ بخلاَله.

وَلاَ شَيء أَثْقَل مِن قَوْل الحَقّ وَأَمرٌ فِي مُجْتَمع لاَ يُدِين بالحَقّ وَالعَدْل، وَلَكنْ هَذَا لاَ يَعْفي المُؤْمِن مِن الجَهر بالحَقّ وَالنَّهي عَن البَاطل بقَول الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «وَلاَ تَمْنعَنَّ أَحدكُم مَهَابَة النَّاس أَنْ يَقُول الحَقّ إذَا عَلِمَه»، وَأَوْضَح مِنْهُ حَدِيث: «أَفْضَل الْجِهَاد كَلِمَة عَدلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِر»[1]. وَمَا مِنَّا إلَّا مَن سَمِعَ بِبَسَالَة الصَّحَابي الغِفَاري وَمَا عَانَاه مِن عُثْمَان بن عَفَّان، وَمَا زَادهُ ذَلِكَ إلَّا إِصْرَاراً عَلىٰ الجَهْر بالحَقّ[2]، وهَكَذَا كُلّ بَاسِل لاَ يَحْجم عَن التَّضحيَة فِي سَبِيل قَضِيَته

(١) أُنظر، سُنن التِّرمذي: ٣/٣١٨ح ٢٢٦٥ و: ٤/٤٧١ح ٢١٧٤، المُصَنَّف لعَبْدالرَّزاق: ١١/٣٤٧ح ٢٠٧٢٠، الْمُعْجَم الْكَبِير: ١٧/٤٩، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/٦٤ح ٥٥١٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢/٤٠ح ١٢٤٦، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٤/٥٥١ ح ٨٥٤٣، تَفْسِير مَجْمَع الْبَيَان: ٢/٢٦٣، سُنن أَبي دَاود: ٤/١٢٤ح ٤٣٤٤، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦/١٧٨، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ١/٣٥٨ح ١٤٤٨، سُنن أبن مَاجَه: ٢/١٣٢٩ح ٤٠١١، مُسْنَد الحُمَيدي: ٢/٣٣١ح ٧٥٢، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢/٣٥٣، شُعَب الإيمَان لِابْن مُنْدَه: ٧/٥٢ح ٩٤٢٤، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٦٥، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ٢/٢٤٧ح ١٢٨٦، مُسْنَد الإمَام أَحمَد: ٣/١٩ح ١١١٥٩.

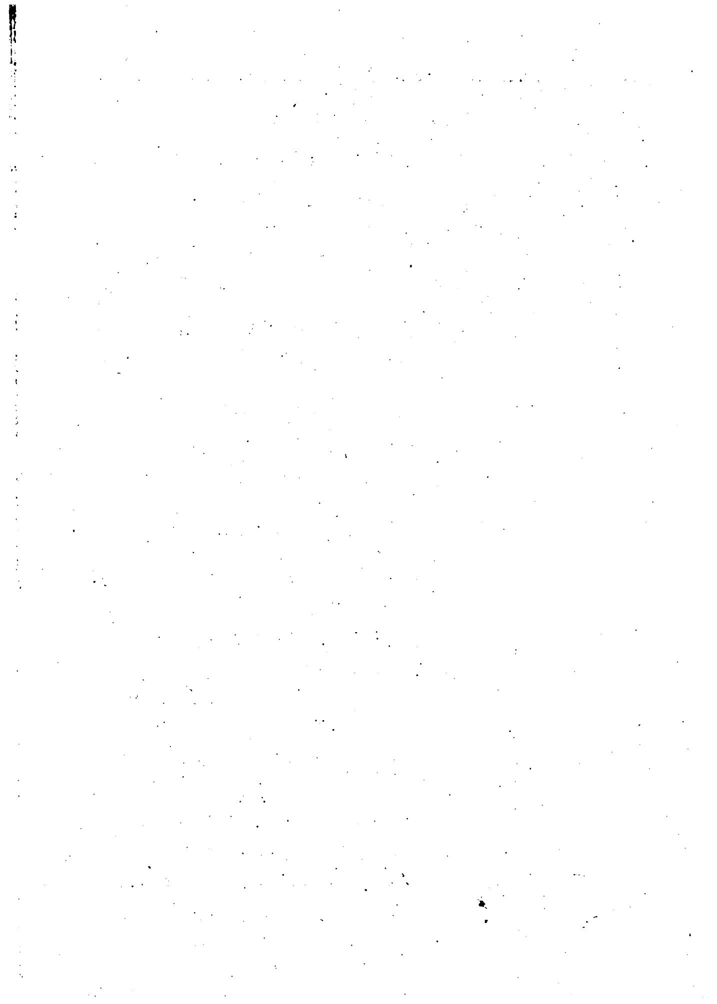
(٢) أَبُو ذَرّ الغِفَاري: هُو جُنْدُب بن السَّكن، وَلَقبهُ: بُرَيْر، وَقِيل: أَسْمه بُرَيد بن جُنَادَة، وَقِيل: أَسْمه جُنْدُب بن جُنَادَة. وَهُو مِن غفَار قَبِيلَة مِن كنَانه وَهُو: غفَار بن مُليل بن حَمْزَة بن بكرٰ بن عَبد مَنَاة بن كنَانه بن خُزَيْمَة. قَدِم عَلىٰ رَسُول الله ﷺ وَأَسلَم وَرَجع إلىٰ بلاَد قَوْمه فَأَقَام فِيهَا، ثُمّ رَجَع إلىٰ رَسُول الله ﷺ وَلَكن عُثْمانَ سيَره إلىٰ الرَّبَذَة ـ بَيْنَ مَكَّة وَالمَدِينَة فمَات بهَا سَنَة (٣٢ هـ) وَلَيْس لهُ عَقب،

يَعْتَقد بعدَالتهَا وَبَعَد، فَإِنَّ الحَرْب بَيْنَ الحَقّ وَالبَاطِل لاَ تَزَال مُسْـتَمرَة إِلَـىٰ قِـيَام السَّاعَة، وَلاَ بُدّ لقِوىٰ الشَّر وَالبَاطل أَنْ تتحَالَف وَتُحَارب بشَتّىٰ الصُّوَر وَالأَشكَال مِن الأَسْلحَة الجَهنميَّة العُدوَانـيَة إِلَـىٰ الدَّعَـايَات الكَـاذبَة، ومِـنْهَا إِلَـىٰ الغَـدْر وَالمُؤامرَات. وَعَلىٰ مَن آمَن وَأَخلَص أَنْ يُجَاهد وَيُقَاوم بصَبْر وَثبَات، وَلاَ يَذل وَيَسْتَسلم، وَالله مَعهُ بمَا شَاهدنَا وَرَأينَا مِن الأَحدَاث الَّتي تَسحَق الطُّغَاة بغْتَة مِن حَيْث لاَ يَحْتَسبُون، لأَنَّهُم تَحدُّوا الحَقّ وَالصَّالِح العَامّ، وَمَن صَارَع الحَقّ صَرَعهُ لاَ محَالَة.

↔ كَانَ رَابع أَرْبَعَة سَبقُوا إِلىٰ الإِسْلاَم، وكَانَ مِن المُتألّهين فِي الجَاهِلِيّة وَالّذين عَبدُوا الله وَتركُوا الأَصنَام. وَلمّا أَسْلَم أَجهر بِإِسْلاَمه فِي ٱلْبَيْت ٱلْحَرَام، فَضَربهُ رِجَال مِن قُرَيْش حَتّىٰ ضَرّجُوه بدَمه وَأُغمي عَلَيْهِ فَتَركُوه ظَنّاً مِنْهُم أَنّه قَد مَات.

وَسُيّر إِلىٰ الشّام بَعد وَفَاة الرَّسُول ﷺ وَمَكث هُنَاك حَتّىٰ شَكَـاه مُـعَاوِيَة إِلىٰ عُـثْمانَ فَاسْـتقدمه ٱلْخَلِيفَة وَعنّفه وَنفَاه إِلىٰ الرَّبَذَة، وَقَد وَرَدت أَحَادِيث كَثِيرَة عَن الرَّسُول ﷺ فِي مَدْحه.

أُنظر، الطَّبَقَات الكُبْرىٰ لِابْن سَعَد: ٤ ق ١ / ١٦١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢ / ١٦٣ و ١٧٥ و ٢٢٣، و ٥ / ١٤٧ و ١٥٥ و ١٥٩ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٢ و ١٧٤ و ٣٥١ و ٣٥٦، و: ٦ / ٤٤٢، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ٣٤٢، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: مَناقب أَبي ذرّ، صَحِيح التّرمذي، وَصَحِيح مُسْلِم فِي بَاب المنَاقب، سُنن ٱبن مَاجه: البَاب الأَوَّل مِن المُقدّمة، مُسْنَد الطَّيَّالسِي: ح ٤٥٨، وأُنظر، تَأرِيـخ الطَّبري، وٱبن الأَثِير فِي ذِكْرِ غَزْوَة تَبُوك، وَلاَحظ تَرجَمته فِي التّقرِيب: ٢ / ٤٢٠، وَجوَامع السِّيرَة: ٢٧٧). رَوىٰ عَنْه أَصْحَاب الصِّحَاح (٢٨١) حَدِيثاً.



الغَضَب

«وَجَبَت مَحبَّة الله لِمَن أُغْضبَ فَحلم»[1] وَ«مَن كَظَم غَيظَه وَهُو يَقْدر عَلىٰ إنْفَاذه مَلأَه الله أَمْنَاً وَإيمَاناً»[2].

الغَضَب مِن أُمّهات الرَّذَائِل، وَمِن ثِمَارهِ وَآثَارَه:

١ ـ غَلَبة الهَوىٰ عَلىٰ الدِّين وَالعَقْل وَالإنْقيَاد لعَاطفَة عَمْيَاء، تَدفَع بالغَاضِب إلَىٰ مَهَاوي الضّلاَلَة وَالجَهَالَة، وَفي الحَدِيث: «إنَّ الغَضَب مِن الشَّيطَان، وَإنَّ الشَّيطَان مِن النَّار»[3]. وَيَنْبَغي للمُؤمِن العَاقِل أَنْ يَنْظُر إلَىٰ الغَاضِب بعَيْن الشَّفقَة

(١) أُنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجيد السَّلَفيّ: ١/٣٣٣ح ٥٦٨ و ٥٦٩، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٤/٣٨٨ح ٧١٢٨، مِيزَان الإعتدَال للذَّهبي: ١/٢٣٣ ح ٣٦٩، لِسَان المِيزَان: ١/١٦٨ح ٥٤٢، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٦/٣٧٧ح ١٨٦٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/١٣١ح ٥٨٢٦، الجَامع الصَّغِير: ٢/٧١٥ ح ٩٦١٥، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢/٧٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عسَاكر: ١٤/٤٠٤ح ١٦٥٥.

(٢) أُنظر، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٣/٤٣٨، مِيزَان الإعتدَال للذَّهبي: ٤/٢٤٢ح ٤٧٥٦، لِسَان المِيزَان: ٣/٣٩٠ح ١٥٥٢، مِشكَاة الأَنوَار: ١/٣٨١، العهُود المُحَمَّدِيّة للشّعرَاني: ٤٨٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/٤٠٥ح ٧١٦١، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٢/٣٩٢، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي: ٤/١٠، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ١/٥٠٥، الكَافي: ٢/١١٠ح ٧، بحَار الأَنوَار: ٦٨/٤٢٥ح ٦٨.

(٣) أُنظر، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٤/٢٢٦، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَّالسِي: ٢/٤٣٤ح ٤٧٨٤، عُمدَة القَاري

وَالرَّحمَة، فَيَهدىء مِن فَورَته وَهيَاجه، مَن قَابَلهُ بمِثْل حَالَته، وَأَجَابه عَلىٰ مقَالَته فهُو شَرِيكَه فِيمَا يَأْتِيه وَيَجْنِيه، بَل أَقْبَح وَأَسوَأ تَمَامَاً كَمَن يَـزِيد النَّـار اَشْـتعَالاً وَالخُرْق اَتِّسَاعَاً.

يَنْشَأ الغَضَب مِن الإِنْفعَالاَت الطَّارِئَة غَير الثَّابتَة، فَمَن أَمْسَك غَـضَبهُ وَمَـلك نَفْسَه بَعْض الوَقْت يَزُول كُلّ شَيء، وَيَأْمَن الغَاضِب النَّوَائِب وَالعَوَاقب. وَفِي الحَـدِيث أَنَّ رَجُلاً قَالَ للنَّبيّ ﷺ: (عَلّمنِي مَجَامِع الكَلِم ـ مَا يَجْمع لِي خَيْر الدُّنْيَا وَالآخرَة ـ؟. فَقَالَ لهُ: «لاَ تَغْضَب». فَأَدرَك الرَّجُل مَا تَنْطَوي عَلَيهِ هَذِهِ الكَلْمَة وَقَـالَ: لاَ أَسْأَل بَعْدهَا عَنْ شَيء») [١].

وَقَالَ أَرسطُو: مِن السَّهل أَنْ يَغْضب الإِنْسَان، وَلَكنْ مِن أَصْـعَب الصَّـعب أَنْ يَغْضَب عَلىٰ الشَّخص المُنَاسب، وإِلَىٰ الحَدّ المُنَاسب، وَفِي الوَقْت المُنَاسِب» [٢].

⇔ فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٢ / ١٢٥ ح ٦٠٤٨، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحَاك: ٣ / ١١٠ ح ١٤٣١، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٧ / ١٦٧، الأَذكَار النَّوويَّة: ٣٠١ ح ٩٠٢، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٣١٩ ح ٢٠٨٠ و: ٢ / ٢٠٥ ح ٥٨٠٥، العهُود المُحمَّديَّة للشّعرَاني: ٤٨٠، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣ / ٥١٩ ح ٧٦٩٠ و ٧٦٩٨ و ٧٧٢٥، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٤٠ / ٢٨٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٤٧٧ ح ٢٠٨٠، كَشف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢ / ٧٩ ح ١٨٠٦، تَفْسِير القُرطُبي: ٧ / ٢٨٧، التَّأرِيخ الْكَبِير للبُخَاري: ٧ / ٨ ح ٣٣، إِعَانَة الطَّـالبِين: ١ / ٧٧، سُـبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٤ / ١٧٣ ح ٢، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٣ / ٤٥١ ح ١٩.

(١) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ٥ / ٢٢٦٧ ح ٥٧٦٥، فِقْه الرّضَا لِابْن بَـابوَيه: ٣٥٤، صَـحِيح ابـن حِبَّان: ١٢ / ٥٠٤ ح ٥٦٩٠، المُستَدرَك عَـلىٰ الصَّـحِيحَين: ٣ / ٧١٣ ح ٦٥٧٨، سُـنن التّـرمذي: ٤ / ٣٧١ ح ٢٠٢٠، مَجْمَع الفَائِدَة: ١٢ / ٣٦٩، سُنن البَيهقي الكُـبرىٰ: ١٠ / ١٠٥، مَـجْمَع الزَّوَائِـد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨ / ٦٩ و ٧٠، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٧ / ٦٧ ح ٣٤٢٤٥.

(٢) قَالَ أَرسطُو: فِي كِتَاب «النَّفْس» أَنَّهَا كَمَال أَوَّل لجِسم طَبِيعي آلي، وَيُرِيد بالآلي أَنَّه ذُو أَعْضَاء، وَأَنَّ ⇔

وَفِي شَتّىٰ الأَحوَال فَلَيْس المُرَاد عَن الغَيظ وَالغَضَب مِن حَيْث هُو، لأنَّه تَكلِيف بمَا لاَ يُطَاق، وَإِنَّمَا المَطلُوب الصَّبر عَلىٰ تَجَرُّع الغَيظ وَإِنْ يَك عَلقماً حَيْث يُمكن التَّحكُم بالنَّار وَالسَّيطرَة عَليهَا مَا دَامَت فِي مَكَانهَا، فَإِذَا تَجَاوَزته وَٱنْتَشرَت هُنَا وهُنَاك تَعَذّر إِخمَادهَا وَعمَّ فَسَادهَا. وَلاَ بُدّ مِن الإِشَارَة إِلىٰ أَنْ الغَضَب القَبِيح وَالمَذمُوم هُو غَضَب الإنْسَان لنَفْسه وَأَشيَائه، أَمَّا الغَضَب عَلىٰ المُجرمِين وَالخَونَة المُزَيفِين فهُو غَضَب لله وَبأَمر الله سُبْحَانَهُ حَيْث قَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[1]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[2]. وَفي نَهج البَلاَغَة: « وَمَنْ شَنِئَ الْفَاسِقِينَ وَغَضِبَ للهِ، غَضِبَ اللهُ لَهُ وَأَرْضَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »[3].

وَأَخيراً هَذَا الحَدِيث: « إِنَّمَا المُؤْمِن إِذَا غَضِبَ لَم يُخْرِجهُ غَضَبهُ عَن حَقٍّ، وإِذَا رَضي لَم يُدخلهُ رِضَاه فِي بَاطلٍ، وَإِذَا قَدر لَمْ يَأخذُ أَكْثَر مِمَّا لَه »[4]. وَمُحَال أَنْ

⇐ لِكُلِّ عضُو وَظِيفَة تَخصّه، وهَذَا تَعْرِيف بالآثَار، تَمَامَاً كتَعرِيف البَيْت بأَنّه مَلجَأ يَحمي مِن أَضرَار الرِّيَاح والأَمطَار، وَيَحْجز بَيْنَ أَهْله وَأَعيُن النّظَار.

(١) ٱلتَّوْبَة: ٧٣.

(٢) ٱلنُّور: ٢.

(٣) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة « ٣٠ ».

(٤) أُنظر، الفُصُول المُهمَّة لِابن الصَّباغ: ٢ / ٢٥١، بِتَحقِيقنَا، نُزهَة النَّاظر: ١٠٩ ح ١٩.

تُنْسَب هَذِه القِطعَة الذَّهبيّة الرَّائِعَة تَارَةً إِلَىٰ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام كَمَا جَاء فِي نَهج البَلاَغَة: ٤ / ٤٧ خطْبَة « ٢٠٨ »، وَشَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٩ / ٢٨، وشَرْح النَّهج لِابْن مَيْثَم البَحْرَاني: ٥ / ٣٤٨، وَشَرْح النَّهج لمُحَمّد عَبْدَه: ٣ / ١٩٩، وَغُرَر الحِكَم: ٢ / ٦١٨ ح ١٦٣، خَصَائِص الأَئِمَّة ⇐

أوَافر هَذِهِ الخِلاَل الفُضْلىٰ فِي أَي إِنْسَان إِلَّا أَنْ تَكُون لهُ القُدرَة وَالسَّيطَرَة عَـلىٰ نَفْسه، وَلاَ يَملُك هَذِهِ القُدْرَة ـ فِي الغَالِب ـ إِلَّا بـجِهَاد النَّـفس وَتـدرِيبهَا، وَمِـن أَهْمَلهَا مَع الفُوضىٰ وَالنَّزوَات قَادَتهُ إِلىٰ مَأزَق لاَ يَدْري كَيْف يَخْرج مِنْهَا.

↔ للشَّريف الرَّضي: ١١٨. وَتَارَةً تُنْسَب إِلىٰ الإِمَام الرِّضَا ﷺ كَمَا جَاء فِي مُسنَد الإِمَام الرِّضَا: ١ / ٣٠٢، مُسْتَدرَك سَفِينَة البحَار: ١ / ٣٩٠، بحَار الأَنوَار: ٧٨ / ٣٤٥، العِدَد القَوِيَّة لدَفْـع المَـخَاوف اليَـوْميَّة للعَلَّامَة الحِلِّيّ: ٢٩٢، تَحقِيق: السَّيِّد مَهْدي الرَّجَائي، الوَافي بالوَفيَات للصَّفدي: ١ / ١٥٦، الإِتحَاف بحُبّ الأَشرَاف للشّبرَاوي: ١٦٥، نُور الأَبْصَار: ١٥٣، أُصُول الكَافي: ٢ / ١١١، أَعْـلاَم الدِّيـن فِـي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي: ٣٠٣.

الرَّحْمَة

«اَغْتَنمُوا الدُّعَاء عِنْدَ الرّقّة فَإنَّهَا رَحْمَة»[1].

«اَطْلبُوا الخَيْر دَهْركُم، وَتَعرضُوا لنَفْحَات رَحْمَة الله، فَإنَّ لله تَعَالىٰ نَفْحَات مِن رَحْمَتهِ، يُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاء مِن عِبَادِه»[2].

أَمَرَ تَعَالىٰ عِبَاده أَنْ يَسأَلُوه وَيَدعُوه، بَل وَيَلحّوا عَلَيهِ فِي السُّؤال وَالدُّعَاء كَمَا نُطْق الحَدِيث، وَأَفضَل السَّاعَات للدُّعَاء وَالمُنَاجَاة السَّاعَة الَّتي يَحسّ فِيهَا الإِنْسَان مِن نَفْسَه بعَاطفَة، نَبيلَة نَحو أَخِيه الإِنْسَان، كُلّ إِنْسَان، لأَنَّ الوِئَام

---

(١) أنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١ / ٢٥٠، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ١ / ٤٠٢ ح ٦٩١، كَشف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ١ / ١٦٨ ح ٤٤٠، الدَّعَوَات لقُطب الدِّين الرَّاوَندي: ١ / ٣٠ ح ٦٠، بحَار الأَنوَار: ٩٠ / ٣١٣ و ٣٤٧، الجَامع الصَّغِيرالجامع: ١ / ١٨٣ ح ١٢١١، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٢ / ١٠٢ ح ٣٣٤١، تَفْسِير الثَّعلبي: ٨ / ٢٣١، تَفْسِير الثّعَالبي: ٥ / ٨٨، تَاج العَرُوس: ١٣ / ١٧١.

(٢) أُنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١٠ / ٢٣١ بَاب التَّعرّض لنَفحَات رَحْمَة الله، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١ / ٢٥٠ ح ٧٢٠، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ١ / ٤٠٧ ح ٧٠١، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٢ / ٤٢ ح ١١٢١، حُليَة الأَوْلِيَاء: ٣ / ١٦٢، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٣ / ٣١٨، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٥٢ / ٥ ح ١٠٩٠٦.

وَالْإِنْسِجَام بَيْنَ العَمَل وَجَزَائه قَانُون إلَهي وَطَبِيعي، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيَ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾[1]. وَفِي الحَدِيث الشَّرِيف: «إِنَّه مَنْ لاَ يَرْحَمْ لاَ يُرْحَم»[2]. «مَنْ يَفْعَل الشَّر بالنَّاس فَلاَ يُنْكر إذَا فُعلَ بِهِ، أَمَا إِنَّه يَحْصدُ ٱبنُ آدَم مَا يَزْرَع»[3].

وَبالمُنَاسبَة سَأَلني سَائِل: هَل يَفْعَل الله الشَّر؟.

قُلتُ لَهُ: أَمَا قَرأتَ قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[4]؟ فَهُو سُبْحَانَهُ يَفْعَل الشَّر بنَصّ ٱلْقُرْءَان، وَلَكنْ بأَهْل الشَّر، أَي أَنَّه تَعَالىٰ لاَ يَفْعَل الشَّر لذَات الشَّر، بَل جَزَاءاً وِفَاقاً تَمَاماً كَإِسْتعمَال المَوَاد السَّامّة لإِبَادَة الحَشرَات الَّتي تَنْفُث السّمُوم وَتَنْقُل الْأَمْرَاض، وَمَعنىٰ هَذَا أَنَّ فِعْل الشَّر هُنَا يَنطَوي عَلىٰ خَيْر كَثِير.

وَنَعُود إِلَىٰ قَوْل نَبيّ الرَّحْمَة ﷺ: «ٱغْتَنمُوا الدُّعَاء عِنْدَ الرِّقَة فَإِنَّهَا رَحْمَة».

---

(١) ٱلْبَقَرَة: ٤٠.

(٢) أُنظر، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ: ٥/ ٢٢٣٥ ح ٥٦٥١، وص: ٢٢٣٩ ح ٥٦٦٧، و: ٦/ ٢٦٨٦ ح ٦٩٤١، الأَدَب المُفرَد للبُخَاري: ١/ ٤٦ ح ٩١ و ٩٤ و ٩٦، صَحِيح مُسْلِم: ٤/ ١٨٠٨ ح ٢٣١٨ و ص: ١٨٠٩ ح ٢٣١٩، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ٢/ ٢٠٢ ح ٤٥٧ و ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٧ و: ١٢/ ٤٠٦ ح ٥٥٩٤ و: ١٥/ ٤٣١ ح ٦٩٧٥، مَوَارد الظَّمآن: ١/ ٥٠٣ ح ٢٢٣٦، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ١١/ ٧٢، البدَايَة وَالنِّهَايَة: ٧/ ١٥٩، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ١/ ١٠٩، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٠/ ١٧٥، العهُود المُحَمَّديَة للشَّعرانـي: ٣٩٤، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ٤/ ٦٣٩، المُحَلّىٰ لِابن حَزْم: ٦/ ١٥٧ و ٣٦٣، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٢/ ٢٢٨، سُنن أَبي دَاود: ٤/ ٣٥٥ ح ٥٢١٨، سُنن التِّرمذي: ٤/ ٣١٨ ح ١٩١١ و ١٩٢٢ و ٢٣٨١، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ٧/ ١٠٠ ح ١٣٣٥٤ و: ٨/ ١٦١، فَتْح البَاري: ١٠/ ٣٦٠، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبـي دَاود: ١٤/ ٨٧، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١٠/ ٢٩٧ و ٥٠٠، مُسْنَد الشَّاميِّين للطَّبرَاني: ٤/ ١٧٧، الأَذكَار النَّوويَّة: ٢٦٣، رِيَاض الصَّالِحين للنَّووي: ١٦٧، اللُّمع فِـي أَسـبَاب وَرَدّ الحَـدِيث لجَـلاَل الدِّيـن السّيوطي: ٧٧، جَامع الأُصُول لِابْن الأَثِير: ٤/ ٥١٧.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٢/ ٣٣٤ ح ٢٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ٤٩ ح ٢٠٩٤٨، بحَار الأَنوَار: ٧٢/ ٣٢٨ ح ٥٨.

(٤) ٱلزَّلْزِلَة: ٨.

نَعُود إِلَيهِ لنَتَسائَل: هَل مَعْنىٰ هَذَا الكَلاَم أَنَّ دُعَاء العَـبْد لاَ يُسْـتجَاب إِلَّا حِـينَ يَحسّ وَيَشعر مِن أَعْمَاقه بالرِّقَّة وَالرَّحمَة لجَمِيع النَّاس ؟.

وَالجَوَاب: كَلَّا فَإِنَّ الدُّعَاء خَيْرٌ وَعِبَادَة مَطْلُوبَة فِـي كُـلِّ حَـال، وَلذَا عَـقَّب النَّبيّ ﷺ بقَوْلِهِ مَن غَيْر فَاصِل: « اُطْلبُوا الخَيْر دَهْرَكُم ». وَلَكنْ أَفْضَل الحَـالاَت للدُّعَاء هِي حَالَة الرِّقَّة كَمَا سَبقت الإِشَارَة.

أَمَّا قَوْلَه ﷺ: « وَتَعرضُوا لنَفَحَات رَحْمَة الله، فَإِنَّ لله تَعَالىٰ نَفْحَات مِن رَحْمَتهِ، يُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاء مِن عِبَادِهِ ». فَهُو أَمْر بالتَّقَرُّب إِلَىٰ الله فِي الإِحْسَان وَصَـالح الأَعمال، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[1]. وَفِـيهِ إِيمَاء إِلَىٰ أَنَّ رحمة الله تَعمّ وَتَشمل مِن خَلط قَوْله عزَّ مَن قَائِل: « رَحْمَتي سَبقَت ـ أَو غَلبَت ـ غَضَبي »[2]. مَعْنَاه بظَاهِر اللَّفظ أَنَّه لاَ يَغْضَب عَلىٰ أَحد حَتَّىٰ وَلَو أَسَاء وَلَم يُحْسن إِطْلاَقاً ؟.

---

(١) ٱلأَعْرَاف: ٥٦.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٢٧٥ ح ٢٥، عُيون أَخبَار الإِمَام الرِّضَا: ٢ / ٢٥٦ ح ٣٠، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النّيسابوري: ٥٠٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥ / ٣٠٦ ح ٢٠٥٩٠، مُسْـنَد الإِمَـام أَحْـمَد: ٢ / ٢٥٨ و ٢٦٠ و ٣٩٧ و ٤٦٦، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٨ / ١٧٦ و ١٨٨ و ٢١٦، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١٦ / ١٩٢، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٥ / ١٣٩ ح ٧٤٥٣، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ١١ / ٤١١ ح ٢٠٨٥٨، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٤ / ٤١٧ ح ٧٧٥١ و: ٤ / ٤١٨ ح ٧٧٥٧، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ١١ / ٣١٧ ح ٦٤٣٢، مُسْنَد الشَـاميِّين للـطَّبَرَانـي: ١ / ١٦٨ ح ٢٨١ و: ٤ / ٢٧٥ ح ٣٢٧٠، الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٢٦٩ ح ٦٢٢٢، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣ / ٥٦٠ ح ٧٩٠٧، تَفْسِير الثَّعلبي: ٤ / ١٣٧ و: ٤ / ٢٨١ و: ٧ / ٢٥٢، تَـفْسِير رُوح الْـمَعَانِي للآلُـوسي: ٧ / ١٠٤ و: ١٦ / ١٥٤ و: ٢٦ / ١٠٠، تَفْسِير المَعَاني: ٤ / ٢٩٢، تَفْسِير البَغَويّ: ٢ / ٨٧ و: ٣ / ٤٤٨، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٦ / ٢٢٥ ح ١٥٠٩ و: ٦١ / ٤١١ و: ٦٦ / ٢٤٠.

الجوَاب: كلّا، بَل مَعْناه أنَّ الّذين تَنالَهُم رَحمَة الله مِن المُذْنبين أكْثَر بكَثِير مِن الّذين يَنالَهُم غضَبه وَعذَابه مِن العُصَاة، هَذا إلىٰ أنَّ غَضَب الله عَلىٰ المُسْتَحق رَحمَة أيْضاً، قَالَ الإمَام أمِير المُؤْمِنينعليه السلام: «وَلا يَشْغَلُهُ غَضَبٌ عَنْ رَحْمَةٍ، وَلا تُولِهُهُ -أي لا تُذْهِلَهُ- رَحْمَةٌ عَنْ عِقَابٍ، وَلا يُجِنُّهُ الْبُطُونُ عَنِ الظُّهُورِ، وَلا يَقْطَعُهُ الظُّهُورُ عَنِ الْبُطُونِ. قَرُبَ فَنَأَىٰ، وَعَلا فَدَنَا، وَظَهَرَ فَبَطَنَ، وَبَطَنَ فَعَلَنَ، وَدَانَ وَلَمْ يُدَنْ. لَمْ يَذْرَأِ الْخَلْقَ بِاحْتِيَالٍ، وَلا اسْتَعَانَ بِهِمْ لِكَلَالٍ»[1].

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٩٥).

حِكْمَةُ السَّفِيه وَسَفَهُ الحَكِيم

«غَـرَيبتَان فَٱحْـتَملُوهَا: كَـلْمَةُ خَـيْر مَـن سَـفَيه فَٱقْبلُوهَا وَكَلْمَة سَفَه مِن حَكِيم فَٱغْفرُوهَا»[1].

تَحدَّث القُدَامىٰ عَن الإنْسَان: هَل هُو خَيِّر أَو شِـرِّير بـالطَّبع وَالفِـطْرَة؟. وَلاَ أَعْرف مُبَرّراً لهَذَا الخِلاَف، لأَنَّ الإِنْسَان لَو خُلق عَلىٰ طَبِيعَة وَاحدَة مِـن الخَـيْر المَحض أَو الشَّر المَحض لفَقْد حُرِّيَّة الإِخْتيَار وَالتَزم سَبيلاً وَاحدَة تَمَاماً كَـالحَشرَات وَالحَيوَانَات الَّتي لاَ تَعْرف شَيْئاً مِمَّا نُسَمِّيه خَيرَاً أَو شَرّاً وَحلاَلاً أَو حَرَاماً.

وَقَالَ ٱبن النَّفِيس: «ظُهُور الحِكْمَة مِمَّن لَيْسَ بحَكِيم كَظهُور السَّفه مِمَّن هُـو حَكِيم، لأَنَّ للنَّفس هَفوَة، وَللطَّبيعَة طَغْيَة[2]»[3].

---

(١) أنظر، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٣/ ١٠٥ح ٤٢٩٤، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/ ٥٧ح ٥٨٤٠، الزَّوَاجر عَن ٱقْترَاف الكَبَائِر لِابْن حَجَر الهَيْثَمي: ١/ ١١٩، نَشر المَكْتبَة العَصريَّة لُبنَان (١٤٢٠ﻫ)، تَحقِيق: مَركَز الدّرَاسَات وَالبحُوث بمَكتبَة نَزَار مُصْطَفَىٰ البَاز، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَـالد البَرقي: ١/ ٢٣٠ح ١٧٠، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٣ح ٢ و ٣، مَعَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٦٧ح ١، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٤/ ٤٠٦ح ٥٨٧٩، تُحَف العُقُول: ٥٩، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥/ ٢٦٧ح ١٠، أَمَالِي الشَّيخ الصَّدُوق: ٥٨٩ح ١٠.

(٢) الطَّغْيَةُ: أَعْلىٰ الجَبَلُ وَكُلُّ مَكَان مُرْتَفِع طَغْيَةٌ كَمَا فِي تَاج العَرُوس: ٣٨/ ٤٩٤.

(٣) أُنظر، كِتَاب طَرِيق الفَصَاحَة لِابْن النَّفِيس.

وَالَّذي أَدْركنَاه بالحُسن وَالتَّجربَة أَنَّ الله سُبْحَانَهُ أَودَع فِي نَفْس الْإِنْسَان العَدِيد مِن القِوىٰ وَالغَرَائِز، مِنْهَا مَا يَمِيل بهِ وَيَدعُوه إِلَىٰ الخَيْر وَالصَّوَاب كَالعَقل، وَالحِلم، وَالسَّخَاء، وَالْإِبَاء، وَالشَّجَاعَة، وَالقَنَاعَة، وَمِنْهَا مَا يُغرِيه بالمُوبقَات، وَالمُحرمَات، وَالسَّفه، وَالحُمق، وَالشَّره، وَالطَّمع، وَمَعنىٰ هَذَا أَنْ دَوَافع النَّبالَة، وَالنَّذَالَة مَوجُودَة فِي كُلّ وَاحد مِن بَني الْإِنْسَان، وَإِنَّ كُلّ دَافع أَثرَه فِي حَيَاة الفَرد، طَبعَاً مَع التَّفاوت شِدّةً، وَضَعفاً، وَاْعتدَالاً، وأَيْضاً مَعنَىٰ هَذَا أَنَّ أَكْثَر النَّاس لُؤمَاً وَشرّاً قَد تَمرُّ بهِ بَارقَة مِن نُبل وَأَريحيَة فِي سَاعَة لاَ يَحضرهَا الشَّيطَان، وَإِنَّ الجَلِيل النَّبِيل لاَ يَخلُو مِن ضَعْف أَو نَقْص. وَالكَمَال المُطلَق لله وَحدَه.

إِذَا تمهَّد هَذَا نُشِير إِلَىٰ أَنَّ المُرَاد بالسَّفِيه هُنَا الطَّائِش الَّذي يَتسَرّع إِلَىٰ كَلْمَة السُّوء وَقُبح القَوَل بلاَ رَويَة، وبالحَكِيم الحَلِيم المُقَابل للسَّفِيه. وَالمَعنَىٰ أَنَّ كَلْمَة السَّفه فِي أَي إِنْسَان لاَ يُبرّر الحُكم المُطلَق عَلىٰ جَمِيع أَقوَاله بأَنَّها سَفَاهَة وَضلاَلَة، بَل عَلَينَا أَنْ نَنظُر إِلَىٰ كُلّ كَلْمَة عَلىٰ حِدَة، فَإِنْ تَكُ حَقّاً وَخَيراً قَبلنَاهَا مِنْهُ وَإِلَّا رَددنَاهَا. قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿ مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُو عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1]. وَالحُسن هُنَا نِعَم وَتَشمل كُلّ حَسَنَة مِن أَينَ كَانَتْ وتَكُون. وأَيْضاً قَد تَصْدُر مِن الحَلِيم هَفوَة مِن فَلتَات اللِّسَان، فَيَنبَغي أَنْ نَتجَاهلهَا وَنَغفرهَا لقَوْله تَعَالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[2].

وَبَعد، فَمِنَ الخَطَأ أَنْ نَطْلب مِن الْإِنْسَان أَنْ يَظل عَلىٰ حَالَة وَاحدَة سَفِيهاً كَان أَو حَلِيماً، كَيْف؟. وَهَل فِي مَقدُورَه أَنْ يَخْرج مِن طَبِيعَته البَشَريَّة أَو يُعطّل

---

(١) الأَنعام: ١٥٩.

(٢) هُود: ١١٤.

مشَاعِرهَا وَغَرَائزهَا ؟ . فَالحَلِيم قَد يَنْقَلب سَفِيهَاً آنَاً مَا ، وَالسَّفِيه حَلِيمَاً فِي لَحظَة مِن اللَّحظَات تَبعَاً لمَا يَمرّ بهِ مِن مُفَاجآت حَتَّىٰ الفُولاَد يَتحوّل بُخَارَاً فِي بَـعْض الحَالاَت .



الرُّجُولَة أَنْ تُعْطي وَلاَ تَسْتَعْطي

«طُوْبَىٰ لِمَن طَاب كَسْبَهُ، وَصَلُحَت سَرِيرَتهُ،
وَكَرُمَت عَلاَنِيَتهُ وَعُزِلَ عَن النَّاس شَرّه»[1].

طَعَام زَكي، وَمَظهَر نَقي مِن كُلّ شَائِبَة، وَسَرِيرَة لاَ تَعْرف البُـغْض وَالحَسَـد، وَعُزْلَة عَن الشَّر وَأَهْله، فَهَل مِن خِصْلَة أَفْضَل مِن هَذِهِ الْأَرْبَع وَأَمل ؟. وَهَل دِين الحَيَاة وَالْإِنْسَانِيَّة إِلَّا تَأْكِيد لهَذِه الخِصَال وَالخِلاَل ؟.

وَأَيْضاً قَالَ سَيِّد الكَونَين: «إِنَّ الله يُحبّ العَبْد يَتّخذ المِهنَة ليَسْتَغني بـهَا عَـن النَّاس»[2].

---

(١) أنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي: ١٠/ ٢٢٩، مُسْنَد الشّاميِّين للطَّبرَاني: ٢/ ٥٦ ح ٤٦١٦، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٥/ ٧١ ح ٤٦١٦، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد أبن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/ ٣٦٠ ح ٦١٤ و: ٦١٥، التَّـرغِيب وَالتَّـرهِيب: ٢/ ٣٤٥ ح ٢٦٦٣ و: ٣/ ٣٥٠ ح ٤٣٩١، بـحَار الأَنـوَار: ٧٤/ ١٢٦ ح ٣٢، كَنْزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنْديّ: ١٦/ ١٢٥ ح ٤٤١٥٠، تَأْرِيـخ مَـدِينَة دِمَشْـق لِابْـن عسَاكر: ٥٨/ ٣٤٩، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢/ ١٨٨، تَأْرِيخ اليَعقُوبي: ٢/ ٨٩، الفُتُوحَات المَكِّيَة لِابْن عَرَبي: ٤/ ٥١٩.

(٢) أُنظر، رَبِيع الأَبرَار للزَّمَخشَري: ٢/ ٥٤٣، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ١/ ٤١٨ ح ١٥٨٤، مَكْتَبَة طَبريَة الرِّيَاض، (١٤١٥ هـ)، تَحقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، الأَحَـادِيث الَّـتي فِـي ⟸

«إِنَّ أَشْرَف الكَسْب كَسْب الرَّجُل مِن يَده»[١]. أَي أَنَّ الطَّعَام الأَزْكىٰ وَالأَنْقىٰ أَنْ تَكُون اليَد الَّتي تَأكُل بهَا هِي عَيْن اليَد الَّتي أَنْتَجَت خُبزَك وَإِدَامكَ. وَفِي الأَمْثَال: «مِن يَدِهِ إِلَىٰ فَمِهِ»[٢]. فَلَحمُكَ وَدَمُك وَكُلّ أَعضَائُك وَكيَانُك يَنْبَغي أَنْ تَكُون مِن جُهدك وَصُنع يَدك، تُعْطي وَلاَ تَسْتَعطي، وَلاَ فَضْل عَلَيكَ إِلَّا لله وَحدَه.

هَذِي هِي الرّجُولَة وَالبُطُولَة، وَالإِعْتمَاد عَلىٰ الله وَالذَّات، أَمَّا مَن يَحْمل اللَّحَم وَالشَّحم طُولاً وَعَرضاً مِن كَدْح الكَادحِين، وَهُو قَادِر عَلىٰ الكَدح وَلاَ يَكْدَح ـ «فَلَيْسَ يُحْسنُ إِلَّا وَهُو مَصْلُوب» كَمَا قَالَ ابن الرُّومي[٣]، وَأَيَّة قِيمَة لِمَن تَجْري فِي جوَارحَه وَعرُوقه دِمَاءٌ مَا لهُ فِيهَا أَي جُهد وَعنَاء؟. وَفي الحَدِيث: «البَطَالَة تُقْسي القَلْب»[٤]. لأَنَّ البَطّال يَأكُل وَيَشرَب فِي فرَاغ، وَلاَ يُزْعجهُ وَخْزُ الضَّمِير وَنَهي الدِّين والعَقْل. قَالَ فَيْلسُوف صِيني: «لاَ شَيء يَهمُ الَّذي لاَ يَهْتَم بشَيء».

⇐ الإِحْيَاء وَلَم يَجد لهَا السُّبكي إِسْنَاد: ٦/ ٣١١، التَّاج وَالإِكْلِيل لمُختَصر خَلِيل لمُحَمَّد بن يُوسُف العَبْدَري: ١/ ٤٥٤، دَار المَعَارف الطَّبعَة الثَّانيَة، طَبقَات الشَّافعيَّة الكُبْرىٰ لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن قَاضي شُهبَة: ٢/ ٦١، عَالَم الكُتب بَيرُوت (١٤٠٧هـ)، تَحقِيق: الدّكتُور الحَافظ عَبْدالعَلِيم خَان.

(١) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/ ٣٣٤ح ٨٣٩٣و: ٢/ ٣٥٧ح ٨٦٧٦، شُعَب الإِيمَان لاِبْن مُنْدَه: ٢/ ٨٧ح ١٢٣٦، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي: ٤/ ٦١، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٦٢١ح ٤٠٢٧.

(٢) أُنظر، مَجْمَع الأَمثَال لِلمَيدَاني: ١/ ٢١٥ برَقم «٦١٩».

(٣) جَاءَ فِي دِيوَان المَعَاني للإِمَام البَغَوي، الأَدِيب أَبُو هِلاَل الحَسَن بن عَبْدالله بن مَهرَان العَسْكَري: ١/ ١٨٩، نَشْر دَار الجَبَل بَيْرُوت، هَكَذَا قَالَ ابن الرُّمي:

طُولٌ وَعَرضٌ بلاَ عَقْلٍ وَلاَ أَدَبٍ ... فَلَيْسَ يُحْسنُ إِلَّا وَهُو مَصْلُوبُ

(٤) أُنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/ ١٨٨ح ٢٧٨، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٤/ ٧٤، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١٤/ ٥٣٢ح ١٤٢٥، الجَامع الصَّغِير: ٢/ ٣٥ح ٤٥٩٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/ ١٨٢ح ٦٠٦٢.

أَمَّا نَقي السِّريرةَ فهُو كَمَا قَالَ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام: «الْخَيْرُ مِـنْهُ مَـأْمُولٌ، وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونٌ»[1]. أَي «يَرفَأ ثَوْبَه دُون أَنْ يُمَزِّق أَثوَاب الآخَرِين، وَيَتَقدَّم دُون أَنْ يَدُوس مَن هُو دُونَه أَو يَغَار وَيَحْسد مَن هُو فَوْقه، وَيَرتَفع دُون أَنْ يَتَرفَع، وَيُحبّ فِئَة مِن النَّاس دُون أَنْ يُبْغض سوَاهَا»[2]. وَكَان الرَّيحَاني اللُّبْنَانِي يَشْرَح بهَذِه النَّفحَات قَوْل الإِمَام عليه السلام: «الْخَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولٌ، وَالشَّـرُّ مِـنْهُ مَـأْمُونٌ»، وَأَلف سَلاَم عَلىٰ الطَّيبين الكِرَام.

---

(١) أُنظر، نَهجُ البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٩٣).

(٢) أُنظر، مُلُوك العَرَب لأَمِين الرَّيحَاني اللُّبنَاني: ٣/ ٢٧٣، وَالنَّفحَات العَبَّاسيَة فِي المَبَادِيء الحِسَابيَة.



هَذَا الدِّين مَتِين

«إِنَّ هَذَا الدِّين مَتِين، فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفق، وَلاَ تُبغضّوا إِلَىٰ أَنْفسكُم عِبَادَة الله، فَإِنَّ المَنْبَتّ لاَ أَرْضَاً قَطَع، ولاَ ظَهْراً أَبْقَىٰ»[1].

مَتِين: قَوي وَكَامِل، أَوْغِلُوا: أَدْخلُوا، المَنْبَت: المَسْرِع الَّذي يَنْقَطع عَن رِفْقَتهِ، وَيَنْفَرد عَن صحَابَته، وَالظَّهَر: الدَّابَة.

وَالمَعْنَىٰ أَنَّ الْإِسْلاَم قَوي بدَعوَته العَامَّة الخَالِدَة، وَمَا عَلىٰ المُسْلِم إِلَّا أَنْ

---

(١) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣/١٩٨ ح ١٣٠٧٤، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعِيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ٢/١٨٤ ح ١١٤٦ و ١١٤٧، الأَحَادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبْدالله الحَنْبَلي: ٦/١٢٠ ح ٢١١٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١/٦٢، سُنَن البَيهَقي الكُبْرىٰ: ٣/١٨ ح ٤٥٢٠ و ٤٥٢١، الزُّهْد لِابْن المُبارك: ١/٤٦٩ ح ١٣٣٤، الفِرْدَوْس بِمَأْثُور الخِطَاب: ١/٢٣٥ ح ٩٠٠، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَارِيّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١١/٢٩٧، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ١/١٩٥، صَفوَة الصَّفوَة: ١/٢٠٨، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢/٥٤٤، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٣/٤٠٢ ح ٣٨٨٥ و ٣٨٨٦، العِلَل المُتَنَاهِيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهِيَة لِابْن الجَوزي: ٢/٨٢١ ح ١٣٧٥، المَبسُوط للسَّرخسي: ١٠/١٤٥، الكَافِي: ٢/٨٦ بَاب الإِقْتِصَاد فِي العِبَادَة حَدِيث ١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١/٨٣ ح ٢٦٩، بحَار الأَنوَار: ٦٨/٢١٢ ح ٣، الجَامع الصَّغِير: ١/٣٨٤ ح ٢٥٠٨ و ٢٥٠٩، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٣/٣٦ ح ٥٣٥٠ و ٥٣٥١، الدُّر المَنْثُور للسُّيوطي: ١/١٩٢.

يُؤدّي الوَاجب وَيَترُك الحَرَام المَنصُوص عَلَيهَا فِي كِتَاب الله وَسُنَّة نَبِيّه ، وَأَنْ يُرفق بنَفْسه ، وَلاَ يُقْهرهَا عَلىٰ عِبَادَة مُسْتَحبَة إِنْ تَثْقل عَلَيهَا ، بَل وَلاَ عَلىٰ وَاجبَة إِنْ أَصَرّت بهَا كَي تَسْتَمر عَلىٰ جَادَة الدِّين ، وَلاَ تَنْقَطع عَنْهُ تَمَامَاً كَمَا انْقَطع المُسَافر عَن القَافلَة .

وَفي الحَدِيث : (« أَنَّ أَعْرَابياً جَاء يَسْأَل رَسُول الله ﷺ عَن الإِسْلاَم ، فَذَكَر لَهُ النَّبيّ ﷺ الفَرَائِض ، وَعَقَّب عَلَيهَا بقَوْل : إِلَّا أَنْ تَتطوّع شَيْئَاً .

فَقَالَ الرَّجُل : وَالَّذي أَكْرَمك لاَ أَتطَوّع شَيْئَاً ، وَلاَ أَنْقُص شَيْئَاً مِمَّا فَرَضهُ الله عَليَّ .

فَقَالَ النَّبيّ ﷺ : « أَفْلَحَ الأَعرَابي بدخُول الجَنَّة إِنْ صَدَق »)[1] . وَمَعْنىٰ هَذَا أَنَّ الشَّرط الأَسَاس للفَلاَح وَدخُول الجَنَّة أَنْ لاَ نَتْرُك وَاجباً وَلاَ نَفْعَل مُحَرّمَاً عِلْمَاً بأَنَّ الله لاَ يَأمر وَلاَ يَنْهىٰ إِلَّا لجَلْب مَصْلحَة أَو لدَفْع مَفْسَدَة .

وَبَعْد ، فَإِنَّ الإِسْلاَم لاَ يُنْكر عَلىٰ النَّاس أَنْ يَتمَتعُو بزِينَة الحَيَاة ، فَيأكلُوا طَيباً ، وَيَلبسُوا فَاخراً عَلىٰ أَنْ لاَ يَستَدعي شَيء مِن ذَلِكَ مَعْصيَة الله قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ : «كُل مَا شِئْت ، وَالبَس مَا شِئْت مَا أَخْطَأتك خِصْلتَان : سَرَف

(١) أنظر ، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ : ١ / ٢٥ ح ٢٦ ، و : ٢ / ٦٦٩ ح ١٧٩٢ ح ٢٥٣٢ و : ٦ / ٢٥٥١ ح ٦٥٥٦ ، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم : ١ / ٤٠ ح ١١ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٣ / ٢٦٧ ح ١٣٨٤٢ ، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ : ٥ / ٣١٦ ح ٢٩٣٩ ، المُعْجَم الصَّغِير للطَّبَراني : ٨ / ٣٠٥ ح ٨١٤٩ ، مُوطَأ الإِمَام مَالِك : ١ / ١٧٥ ح ٤٢٣ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ١ / ٢٨٩ ، سُنن الدَّارمِي : ١ / ٤٤٧ ح ١٥٧٨ ، سُنن التِّرمِذي : ٣ / ١٥ ، المُسْنَد المُستَخرَج عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسلِم : ١ / ١٠٥ ح ٨٧ و ٩٠ ، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين : ١ / ٣١٧ ح ٧٢٠ ، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي : ٥ / ١٥٤ ، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي : ١ / ١١٧ ، المُنْتَقىٰ لِابْن الجَارُود : ١ / ٤٥ ح ١٤٤ ، سُنن أبن خُزَيمَة : ١ / ١٥٨ ح ٣٠٦ ، صَحِيح أبن حِبَّان : ٦ / ١٧٤ ح ٢٤١٦ .

وَخُيلاَء »[1]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾[2]. وَبِهَذَا اليُسر وَنَفي الإِصْر، وَصمد الإِسْلاَم، وَٱنْتَشر فِي شَرْق الأَرض وَغَربهَا. ولَكنْ بَعْض الوَاعِظِين المُتَطَفلِين يُنَفِّرُون النَّاس مِن الدِّين بحُجَجِهم الزَّائِفَة وَدَعوتِهم المُنَفِّرَة. وَعَلَىٰ سَبِيل المِثَال قَالَ وَاحد مِن هَؤُلاَء فِيمَا كَتَب وَنَشرَ مَا حَرفِيّته:

« فَصَاحب التّلفزيُون مِن عَبدَة الشَّيطَان، وَأَهْل النِّيرَان وَإِنْ صَلَّىٰ وَصَام ».

أَبهَذَا الأُسلُوب نَدعُو الشَّبَاب إِلَىٰ الدِّين وَنُقَدِّم الإِسْلاَم لعُقول القَرْن العِشرِين، وَهَل مِن الوَرَع وَالتَّقوىٰ الحُكم بالكُفْر أَو الفِسق عَلىٰ مَن يَقْتَنِي مِرآة وَمَا أَشْبَه مِن غَيْر قَيْد وَشَرط عِلماً بأَنْ أَنّىٰ شَيء لاَ نَصّ عَلَيهِ بالتَّحرِيم فَهُو حَلاَل مُحلّل إِلَّا أَنْ يَكُون وَسِيلَة إِلَىٰ مَا حَرّم الله، عَلىٰ أَنَّ المُجْتَهد المُشْتَبه مَعْذُور مَأجُور. وَأَيْضاً جَزَم هَذَا الوَاحد بلاَ تَحفّظ مِن عَقْل وَلاَ حِيطَة مِن دِين بأَنَّ شُرب السِّيكَارَة حَرَام وَأَنَّ شَاربهَا حمَار « وَإِنْ تَزَيىٰ بزَي العُلَمَاء الكِبَار... كَيْف لاَ يَكُون كَذَلِكَ وَقَد وَصَفهُ رَبّ العَالَمِين كمَثَل الحِمَار يَحْمل أَسْفَاراً: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ

---

(١) أَنظر، سُبل السَّلاَم لمُحمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٤ / ١٦٠، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٧ / ٣٣، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٠ / ٢١٦، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢١ / ٢٩٤، المُصَنَّف لاِبْن أَبي شَيْبَة: ٦ / ٣٦ح ٢، الفَتْح السّماوي بتَخرِيج أَحَادِيث القَاضي البَيضَاوي للمنَّاوي: ٢ / ٦٣٤ح ٥١٧، تَفْسِير جَوَامع الجَامع: ١ / ٦٥٢، تَفسِير الثَّعلبي: ٤ / ٢٢٩، تَفسِير البَغَويّ: ٢ / ١٥٧، تَفسِير البَيضَاوي: ٣ / ١٧، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٢ / ٢١٩، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٣ / ٨٠، تَفْسِير رُوح المَعَاني للآلُوسي: ٨ / ١١٠، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١١ / ٢٢٨.

(٢) ٱلأَعْرَاف: ٣٢.

لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[١] .... وَأَصْبَح المُجْتَمع مُسْتَهيناً بتَرك الوَاجبَات وَٱرْتكَاب المُحرمَات ٱقْتدَاءً بهَذَا العَالَم الكَبير »!.

وَقَوْله هَذَا يَدلُ بصَرَاحَة أَنْ يَقْصد عَالماً مُعَيناً بٱسْمه وَشَخصه ! وَأَيْضاً يَظْهَر مِن قَوْلَه أَنّه يَدّعي الاِجْتهَاد وَأَنّه فَرَغ مِن المَعقُول وَالمَنقُول وَالفِقْه وَالأُصُول ! وَالدَّلِيل حُكْمه عَلىٰ المَرجع الكَبِير بالضّلاَل وَالتَّضلِيل وَأَنّه يَحْمل أَسْفَارَاً لاَ لشَيء إِلَّا لأَنَّه يَشْرَب السِّيكَارَة ! وَلاَ أَدْري : هَل قَرَأ هَذَا المُكفّر وَالمُفسّق رَسَائِل الشَّيخ الأَنْصَاري وَقَولَه فِي بَاب البَرَاءَة بحِلِّيَة « شُرْب التِّتن » مُسْتَدلاً بالأَدلّة الأَرْبَعَة : (الكِتَاب ، وَالسُّنَّة ، وَالاِجْمَاع ، وَالعَقْل)[٢] ! وَلنَفْتَرض جَدَلاً (وَفَرض المُحَال لَيْسَ بمُحَال) أَنَّ هَذَا القَائِل مُجتَهد طَلِيق فَهَل يسُوغ لهُ أَنْ يَحكُم عَلىٰ المَرجِع الكَبِير بمَا حَكَم ! ثُمَّ أَينَ حَدِيث : « الحُدُود تُدْرَأ بَالشُّبهَات »[٣] ! وأَيْضاً هَل يَجُوز لأَي كَان أَنْ يَفرض رَأيَه عَلىٰ غَيْرَه ؟ . وإِذَا كَان مَرجِع الدِّين الكَبير يَحْملُ أَسْفَارَاً فَمَاذَا يَحمل هَذَا الشَّيخ المُتعَاقل المُتطَاول ؟ . وَكَيفَ يَسْتَجِيب النَّاس لدَعوَة الدِّين وَقَادَته وَهُم أَخطَر الأَخْطَار عَلَيهِ ؟ .

وَأَخِيرَاً ، فَإِنَّ عَلىٰ الكَاتِب أَنْ يَضع نَفْسَه مَكَان القُرّاء وَيَكتُب لَهُم لاَ لَهُ وَلأَمْثَالَه ، وَيَنظُر إِلَىٰ عقُولهِم لاَ إِلَىٰ عَقْلِهِ ، وَيُخَاطبهُم بلُغَتهم لاَ بلُغَته ، وَمُحَال أَنْ يَتَأثرُوا بشَيء مِن أَقوَال الكَاتِب وَبَيْنهُم وَبَيْنَه بُعد المَشْرقَين .

(١) ٱلْجُمُعَة : ٥.

(٢) فرَائِد الأُصُول ، الشَّيخ الأَعظَم مُرتَضىٰ الأَنْصَاري : ٢ / ١١ إعدَاد لُجنَة تَحقِيق : وَنَشر تُرَاث الشَّيخ الأَعظَم . الحَاشيَة عَلىٰ ٱستصحَاب القَوَانِين الشَّيخ الأَعظَم مُرتَضىٰ الأَنْصَاري : ١٢٠.

(٣) أُنظر ، المَبسُوط للسَّرخسي : ٧ / ٩٨ ، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي : ٢ / ١٤٦ ، مَن لاَ يَحضَره الفَقيه : ٤ / ٧٤ ، سُنن ٱبن مَاجَه : ٢ / ٨٥٠ ، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي : ٧ / ٣٦٠ ، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ : ٥ / ٣٠٥ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ١٠ / ٢٩٥.

شَرِيعَة ٱلقُرْءان

«أُنزِلَ ٱلْقُرْءَان عَلىٰ سَبْعَة أَحْرُف، لكُلّ آيَة ظَـهْر وَبَطْن»[1].

المُرَاد بالأَحْرُف هُنَا وجُود القِرَاءَات وَصُورهَا المُتنوعَة تَبعاً لعَدَد القَبَائِل وَمَا ٱعْتَادَتهُ وَجُبلَت عَلَيهِ مِن هَيئَة النُّطق بالكَلْمَة وَإِخْرَاج الحرُوف، وَكُلّهَا تُعبّر عَن مَعْنىٰ وَاحد مِثْل مَالِك وَمَـلك يَـوْم الدِّيـن. وَفـي أُصُـول الكَـافي عَـن الإِمَـام الصَّادِقِ عليه السلام أَنَّه قَالَ: «نَزلَ ٱلْقُرْءَان عَلىٰ حَرفٍ وَاحد مِن عِـنْدَ الوَاحـد»[2]. أَي وَاحد! وَإِنْ تَعَدَدت اللَّهجَة وَالقِرَاءَة.

وَالظَّهر هُنَا بمَعْنىٰ الظَّاهر مِن كَلاَم ٱلقُرْءان، وَالبَطْن إِشَارَة إِلَىٰ مَا تَنْطَوي عَلَيهِ كَلمَته مِن حقَائِق وَأَحْكَام شَتّىٰ فِي هَويتهَا وَغَير مُتنَاهيَة فِي كَثرتهَا، وَأَيّة مُحَاولَة

---

(١) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١/ ٢٧٦ ح ٧٥، مـوَارِد الظَّـمآن: ١/ ٤٤٠ ح ١٧٨١ و: ٦/ ٣ ح ١٧٨١ طَبْعَة أُخرىٰ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٧/ ١٥٢، مُعْتَصر المُخْتَصر: ٢/ ١٨٧، مُسْنَد البَزَّار (٤ـ ٩): ٥/ ٤٤٢ ح ٢٠٨١، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٩/ ٢٧٨ ح ٥٠٣، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ٨/ ٢٨٢، الجَـامع الصَّـغِير: ١/ ٤١٨ ح ٢٧٢٧، كَـنْزُ العُـمَّال للـمُتَّقي الهِـنْديّ: ٢/ ٥٣ ح ٣٠٨٦، المَجَازَات النَّبويَّة للشَّرِيف الرَّضي: ٥١ ح ٢٨ بتَحقِيق وَشَرح الدّكتُور طَه مُحَمَّد الزَّيني، مَنْشُورَات مَكْتَبة بَصِيرَتي، قُم المُقَدّسَة، البُرهَان للزَّرْكَشي: ٢/ ١٥٤، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقرِيزي: ٤/ ٢٥٥.

(٢) أُنظر، أُصُول الكَافي: ٢/ ٦٣٠.

ـ فِي أي عَصْر مِن العُصُور ـ للإحَاطَة بفَهْمهَا وَمَعرفتهَا بالكَامل تَبُوء بـالفَشَل لاَ مُحَالَة، لأَنَّ شَرِيعَة ٱلْقُرْءَان عَامَّة لكُلّ زَمَان وَمكَان فِي شَرق الأَرض وَغـربهَا، فَأيَّة حَادثَة تَقع فِي زَمَان مِن الأَزْمنَة يَسْتَعمل مُجْتَهد فِي ذَلِكَ الزَّمَان النَّظر فِـي آيَات الله، وَيَسْتَخرج مِنْهَا حُكم الحَادثَة الجَدِيدَة، وَمَعنىٰ هَذَا أَنَّ أَحْكَام الشَّرِيعَة ٱلقُرْءانِيَّة تَنْكَشف تَدرِيجيّاً وَتبعاً لتَجَدُد الحَوَادث وَالوَقَائِع، وأَيْضاً مَعْنىٰ هَذَا أَنَّ وضُوح الدّلاَلَة فِي بَعْض الآيَات عَلىٰ مَا سَيَحدُث فِي المُسْتَقبَل القَرِيب أَو البَعِيد ـ مَرهُون بوجُوده فِي الخَارج، وَهَذَا مِن خَصَائِص ٱلْقُرْءَان وَإعْجَازه.

وَعَلىٰ هَذَا يَكُون مَعْنىٰ تَطُور الأَحْكَام بتَطَور الأَزمَان ـ عَلىٰ القَـوَل بـهِ فِـي شَرِيعَة القُرْءَان ـ هُو ٱستنبَاط أَحْكَام جَدِيدَة لحَوَادث جَدِيدَة مَدىٰ الدَّهر، وَلَيْسَ مَعْنَاه تَطَور الوجُوب أَو التَّحرِيم إِلىٰ الإِبَاحَة. أَو الإِبَاحَة إِلىٰ النَّدب وَالكَرَاهـة. وَأَخِيراً، لَو كَانَتْ أَحْكَام الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة مُتنَاهيَة لكَانَتْ خَاصّة وَغير خَالدَة، وَمَا كَان مُحَمَّد ﷺ خَاتَم الأَنْبِيَاء وَالرُّسل، وأَيْضاً لَو كَانَتْ كُلّ أَحْكَـامهَا مُـقَيَّدَة بزَمَان مُعَيَّن لذَهَبت بذهَابه، عِلْماً بأَنَّ الشَّرِيعَة ٱلقُرْءانِيَّة تَهْدف إِلىٰ خَير الإِنْسَان وَالرِّفقُ بِهِ مِن حَيْث هُو إِنْسَان، وَتَلتَقي مَع كُل شَرْع وَنظَام يَرمي إِلىٰ هَذَا الهَدَف حقّاً وَاقعاً أَيَّاً كَان المُشَرّع وَالمُنَظّم.

الجماعة

«يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ»[1]، «وَلاَ يُبَالي الله بشُذُوذ مَن شَذَّ»[2]... «مَن سَرَّه بَحبُوحَة الْجَنَّة فَليَزَم الْجَمَاعَة»[3]... «ومَن خَرَج قَيد شِبْر عَن الجَمَاعَة

---

(١) أُنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلخُطبَة (١٢٧)، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١٠/٤٣٨ ح ٤٥٧٧، سُنن التِّرمِذي: ٤/٤٦٦ ح ٢١٦٦، شُعَب الإِيمَان لِابن مُندَه: ٦/٦٦ ح ٧٥١٢، المَبسُوط للسَّرخسي: ١/١٧٧، مَجمَع الزَّوَائِد وَمَنبَع الفَوَائِد للهَيثَمي الشَّافِعي: ٥/٢٢١، كَنزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِندِيّ: ١/٢٠٦ ح ١٠٣٠ و: ٧/٥٥٨ ح ٢٠٢٤١، أُصول السَّرخَسي: ١/٢٩٩، تَاج العَرُوس: ٢٠/٣٥٧، الفِردَوس بمَأثُور الخِطَاب: ٥/٥٤ ح ٧٤٤٢، شَرح نَهج البَلاَغَة لِابن أَبي الحَدِيد: ٨/١٢٣، المُستَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ١٣٩، المَحصُول فِي عِلم أُصُول الفِقه، مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَين الرَّازي: ٤/٨١.

(٢) أُنظر، الفِردَوس بمَأثُور الخِطَاب: ٥/٥٤ ح ٧٤٤٢، شَرح نَهج البَلاَغَة لِابن أَبي الحَدِيد: ٨/١٢٣، المُستَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ١٣٩، المَحصُول فِي عِلم أُصُول الفِقه، مُحَمَّد ابن عُمَر بن الحُسَين الرَّازي: ٤/٨١.

(٣) أُنظر، كَنزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِندِيّ: ١/٢٠٧ ح ١٠٣٣، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري: ١/٧٣، شَرح نَهج ٱلبَلاَغَة لِابن أَبي ٱلحَدِيد: ٨/١٢٣، مُسنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمدِي عَبدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/٢٥٠ ح ٤٥٠، المُعجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحمَد الطَّبرَاني: ٧/١٩٣، مُنتَخَب مُسنَد عَبد ٱبن حُمَيد: ٣٧، المُصَنَّف

⟺

فَقد خَلع رَبقَة ٱلإِسْلاَم عَن عُنقه»[١] ... **«وَمَن فَارَق الْجَمَاعَة مَات مِيتَة جاهْلِية»**[٢].

الرِّبقَة: العُروَة فِي الحَبْل، وَالبَحْبُوحَة: السِّعَة، وَالمُرَاد بالجَمَاعَة المُـتعَاونُون عَلىٰ الخَيْر وَالصَّلاَح الَّذي يَعُود عَلىٰ الجَمِيع. بقَرِينَة يَدّ الله وَالخُرُوج مِن الإِسْلاَم وَبَحبُوحَة الجَنَّة وإلَّا فَللشَّر وَالبَاطِل دَولَة وَرِجَال فِي كُلّ زَمَـان وَمكَـان. قَـالَ سُبْحَانَهُ مِن جُملَة مَا قَالَ فِي هَذَا البَاب: **﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾**[٣].

وَتَسْأَل: كَيفَ تَجْمَع بَيْنَ هَذِهِ الآيَة وَالآيَة: **﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾**[٤]، وَحَدِيث الحَثّ عَلىٰ المَشُورَة؟.

⇐ لعَبْدالرّزاق الصَّنعَاني: ١١ / ٣٤١، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للـهَيْثَمي الشَّـافِعي: ٥ / ٢٥٥، سُـنن التِّرمِذي: ٣ / ٣١٥، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ١ / ٢٦، كِتَاب المُسْنَد للشَّافعي: ٢٤٤.

(١) أُنظر، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١٩ / ١٩٠، المَبسُوط للسَّرخْسي: ٧ / ٢٦٣، مُغْني المُحتاج إلىٰ مَعرفَة مَعَاني أَلفَاظ المِنْهَاج، الشَّـرح للشَّـيخ مُـحَمَّد الشَّـربِيني الهَـجري: ٤ / ١٢٤، حَـوَاشِـي الشّروَاني: ٩ / ٦٥، كَشـف القِـنَاع للـبَهوتي: ٦ / ٢٠٦، إعَـانَة الطَّـالِبين: ٤ / ١٧٨، نَـيْلُ الأَوطَـار للشَّوكَانيّ: ٧ / ٣٥٧، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١ / ٩٤، الكَافِي: ٥ / ٤٠٥ ح ٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٥ / ٢١٩ و: ٥ / ٢٢٤، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ٤ / ٢١٠، مُعْجَم الصَّحَابَة للبَغَوي: ١ / ١٦٨، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥ / ١٨٠، أُصُول السَّـرخْسـي: ١ / ٢٩٩، تَـهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٨ / ١٩١ ح ١٦٦٠.

(٢) أُنظر، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلِّيّ: ٢ / ٩٨٣، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بـن إِسْـمَاعِيل الكَـحْلاَني ثـمَّ الصَّنعَاني: ٣ / ٢٦١ ح ٥، نَـيْلُ الأَوطَـار للشَّـوكَانيّ: ٧ / ٣٥٦ ح ٣١٨١، سُـنَن البَـيْهَقِيّ الكُـبْرىٰ: ٨ / ١٥٧، تَيسِير الوُصُول إلىٰ جَامع الأُصُول، لعَبد الرّحمن بن عليّ المَعرُوف بأَبن الدّيـبع: ٢ / ٣٩، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٦ / ٢١.

(٣) ٱلأَنْعَام: ١١٦.

(٤) آل عِمْرَان: ١٥٩.

الجَوَاب:

إنَّ المُرَاد بكَلْمَة ﴿شَاوِرْهُمْ﴾ فِي الآيَة تَطيِّب قُلُوبهُم وَمُعَامَلتهُم باللِّين وَالرِّفقُ بدَلِيل قَوْلَه تَعَالىٰ فِي نَفْس الآيَة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[1]. حَيْث رَبَطَ سُبْحَانَهُ إِقْدَام الرَّسُول ﷺ عَلىٰ العَمَل بعَزْمه هُو لاَ بأَقوَال الصَّحَابَة وَآرَائهِم، هَذَا إِلىٰ أَنَّ النَّبيّ ﷺ فِي غِنىٰ عَن مَشُروَتهُم لأَنَّ الله سُبْحَانَهُ: «وَلَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِهِ ﷺ مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلاَئِكَتِهِ يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، وَمَحَاسِنَ أَخْلاَقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ»[2].

أَمَّا حَدِيث المَشُورَة فَالمُرَاد مِنْهُ الحَثّ عَلىٰ الرّجُوع إِلىٰ الأُمنَاء النَّاصحِين مِن أَهْل الإِخْتِصَاص، وَالمَعْرِفَة، وَعَدَم الإِسْتبدَاد، وَالإِنْفرَاد بالرَأي فِي الأُمُور المَجهُولَة المَصِير وَالعَاقبَة. فَكَثِيراً مَا يَكُون الشَّر فِيمَا يَرَاه المُسْتَبد خَيراً، وَالعَكْس بالعَكْس.

وَبَعد، فَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ مَع مَن أَتْقَن وَأَحْسَن مُسْتَقبلاً بعَمَله أَو مُتعَاوناً مَع غَيْرَه، وَلاَ فَضْل للجَمَاعَة إِلَّا أَنْ يَكُون لهَا أَثَر مَحمُود وَمَلمُوس وَلَو بشَعِيرَة دِينيَة أَو ظَاهِرَة إِنْسَانِيَّة، وإِلَّا فَإِنَّ فَسَاد الأَغْلَبيَة يَفُوق كُلّ فَسَاد، بخَاصّة إِذَا هَاجَت حَيْث يَعمّ الخَرَاب، وَالتَّدمِير، وَالنَّهب، وَالتَّقتِيل! ثُمَّ أَلَم يَكُن (هِتْلَر) وَأَكثَر الطُّغَاة في

(١) آل عِمْرَان: ١٥٩.

(٢) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الْخُطْبَة (٢٣٤) مِن شَرْح النَّهج للسيّد عليّ نَقي فَيض الإِسْلاَم: ٨٠٢، والْخُطْبَة: (١٩٢) مِن خُطب الشَّرِيف الرَّضِي.

عَصرنَا مِن مَوَالِيد الأَغْلبيَة البَرلمَانيَة الدّستُوريَة ! وَأَخِيراً هَذَا الحَدِيث : « لاَ يَكُن أَحدكُم إِمّعَة ، قَالَ : يَقُول : إِنْ ضَلَّ النَّاس ضَلَّلتُ ، وَإِنْ اهْتَدُوا اهْتَدَيتُ » [1] .

(١) أنظر ، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لإِبْن الأَثِير : ١ /٦٧ و : ٤ /٤٩ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي : ١ / ١٨٠ ، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني : ٩ / ١٥٣ ، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزّمخشري : ١ /٥١ ، الإِحكَام لِابْن حَزم : ٦ /٨٥٩ ، التَّارِيخ الْكَبِير لـلبُخَاري : ٤ /٣٦٧ ح ٣١٦٩ ، الصّحَاح للجَوْهَري : ٣ /١١٨٣ ، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور : ٨ /٤ ، السُّنَّة لأَبـي بَكْر أَحمَد بن مُحَمَّد بن هَارُون بن يَزِيد الخَلَّال ، تَحقِيق : الدُّكتُور عَطيَة الزّهرَاني ، نَشر دَار الدّرَايَـة الرّيَاض (١٤١٠ هـ) : ٣ /٥٦٠ ح ٩٤٤ ، حُليَة الأَوْلِيَاء : ١ /١٣٧ .

لكُلِّ زَمَان لِبَاس أَهْلَه

« خَيْرُ لِبَاس كُلّ زَمَان لِبَاس أَهْله »[1].

فِي الجُزْء الأَوَّل مِن كِتَاب زَاد المَعَاد لمُحَمَّد بن أَبي بَكْر الشَّهِير بِاَبن الجَوزِيَّة: « كَانَتْ لرَسُول الله ﷺ عِمَامَة تُسَمّىٰ السَّحَاب كَسَاهَا عَليّاً[2]... وَكَان يَخْطُب وَعَلَيهِ عمَامَة سَودَاء، وَدَخل مَكّة فَاتِحاً وَهُو مُعْتَمر بهَا... وَلَبَس الجُبّة، وَالقَبَاء، وَالقَمِيص، وَالسِّرَاوِيل، وَالإِزَار (كُلّ مَا سَتَر) وَالرِّدَاء »: مَا يُلْبَس فَوق الثِّيَاب كَالعَبَاءَة وَالجُبّة[3].

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ١/٤١١ ح ٤ و: ٦/٤٤٤ ح ١٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٥/٨ ح ٥٧٤٨، بحَار الأَنوَار: ٤٠/٣٣٦ ح ١٨ و: ٤٧/٥٤ ح ٩٢.

(٢) أُنظر، زَاد المَعَاد فِي هَدي خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن أَبي بَكْر أَيُوب الزَّرعي الشَّهِير بِاَبن الجَوزِيَّة: ١/١٣٥، نَشر مُؤسَّسَة الرِّسَالَة، مَكْتَبَة المَنَار الإِسْلاَمِيَّة، بَيرُوت، الكُوَيت (١٤٠٧ هـ) الطَّبعَة « ١٤ »، تَحْقِيق: شُعَيب الأَرنَاؤوط، وَعَبْدالقَادِر الأَرنَاؤوط، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٥/٢١٣، التَّيسِير بشَرْح الجَامع الصَّغِير للإِمَام الحَافظ زَين الدِّين عَبْدالرَّؤوف المَنَّاوي: ١/٤٣٦ نَشر مَكْتَبَة الإِمَام الشَّافِعي الرِّيَاض (١٤٠٨ هـ) الطَّبعَة « ٣ »، الشَّمَائِل الشَّرِيفَة لجَلاَل الدِّين عَبْدالرَّحمَن بن أَبي بَكْر السُّيوطي: ١/٣٠٢، نَشر دَار طَائِر للعِلْم، تَحْقِيق: حَسَن بن عُبَيد بَاحُبَيشي، المُخْتَصر الكَبِير فِي سِيرَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ، لعِزّ الدِّين بن جَمَاعَة الكِنَاني: ١/١٢٨، تَحْقِيق: سَامي مَكّي العَاني، نَشر دَار البَشِير عمّان (١٩٩٣م).

(٣) أُنظر، السِّيرَة الحَلبِية: ٣/٣٦٩، الكَامِل لِابْن عَدي: ٦/٣٩١، لِسَان المِيزَان: ٦/٢٣، البَحر

وَسُئِلت أكْثَر مِن مَرّة عَن الشّابّات المُسْلِمَات يَلْبَسن «البَنطلُونات» تـقْلِيداً للأُوروبيّات ؟.

فَأجَبتُ بأنَّ هَذِهِ مَسْألَة عُرفيّة لاَ شَرعيَة، لأنَّ الشَّرع يَأمُر المَرأة أنْ تَستَر شَـعرهَا وَجِسمهَا بالكَامِل مَا عَدَا الوَجْه وَالكَفين[1]: وَيَترُك نَوع اللِّبَاس وَشَكْله لمَـا تَـعَارف عَلَيهِ المُجْتَمع تَمَاماًكسَائِر العَادَات وَالتَّقالِيد إلّا مَا حَرَّم حَلاَلاً أو حَلَّل حَرَاماً.

وَتَسْأَل: أنَّ بَعْض الأحَادِيث تَسْتَنْكر الذّكر بالأُنْثىٰ وَالأُنْثىٰ بالذَّكَر ؟.

الجَوَاب: يَنْصَبّ هَذَا الإسْـتنكَار عَـلىٰ السُّـلُوك والتَّـصرُف لاَ عَـلىٰ شَكْـلِ اللِّبَاس، وَأيْضاً فِي الحَدِيث: «أنَّ الله لاَ يَنْظُر إلَىٰ صُورَكُم وَأشْكَالكُم، وَلَكنْ يَنْظُر إلَىٰ قُلُوبكُم وَأعْمَالكُم»[2].

⟸ الزَّخَار: ١/ ٢١٥، التّنْبِيه وَالرَّد: ٢٦، شَرْح النَّهج لِابْن أبي الحَدِيد: ٢/ ٣٠٩، الأشْعَريّ: ١٩ الشِّيْعَة فِي التَّأرِيخ مُحَمّد حُسَين الزّين: ١٧٢، بحَار الأنْوَار: ٦/ ٢٠٩ طَبعَة سَنَة (١٣٢٣ هـ)، و: ٣٨/ ٢٩٧، مَنَاقب آل أبي طَالب: ٢/ ٥٩، كتَاب سِرّ العَالَمِين: ٢٥٤، مَكَارِم الأخْلاَق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٩.

(١) أنظر، الرّوضَة البهيّة: ١/ ٢٠٣، المَبْسُوط للطُّوسي: ١/ ٨٧، الحَدَائِق النَّاضرَة: ٧/ ٦، المُغني لِابْن قُدَامَة: ١/ ٦٠١، و ٧٢٤، الشّرْح الكَبِير: ١/ ٣٠٠، بدَايَة المُـجْتَهد وَنـهَايَة المُـقْتَصد لِابْـن رُشْـد: ١/ ١١٥، المُدَونَة الكُبْرىٰ: ١/ ١٠، الفِقْه عَلىٰ المَذَاهب الأرْبَعَة: ١/ ١٨٨، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١/ ١٢٦،و: ٢/ ٥٥، و ٣٠٣، فَتْح العَزيز شَرْح الوَجِيز لعَـبد الكَـريم الرَّافـعي: ٢/ ٣٦٩، الفَتَاوىٰ الهِنْدِيَّة: ١/ ٥٨.

(٢) أنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١٦/ ٣٢٦، تَفْسِير أبن كَـثِير: ١/ ٣٢٩ و: ٢/ ١٣٦ و: ٣/ ٢٢٥ و ٤٥٢ و: ٤/ ٢١٨، صَحِيح الإمَام مُسْلِم: ٤/ ١٩٨٧ ح ٢٥٦٤، صَحِيح أبن حِبَّان: ٢/ ١١٩ ح ٣٩٤، مُسْـنَد الإمَام أحْمَد: ٢/ ٢٨٤ ح ٧٨١٤ و ص: ٥٣٩ ح ١٠٩٧٣، شُعَب الإيـمَان لِابْـن مَـنْدَه: ٧/ ٣٢٨ ح ١٠٤٧٧، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ١/ ١٦٦ ح ٦١٤، حُلْيَة الأوْلِيَاء: ٤/ ٩٨، عِلَل أبن أبي حَاتم: ٢/ ١٣٤ ح ١٨٩٥، الإحكَام لِابْن حَزم: ٥/ ١٣٢، أمَالي الشَّـيخ الصَّـدُوق: ٥٣٦، بـحَار الأنْـوَار: ٧٤/ ٨٨، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أبي الحَدِيد: ٢/ ١٨١، تَفْسِير البَغَويّ: ٤/ ١٨١، تَـفْسِير الرَّازي: ⟸

دَمُ الظَّالِمُ هَدْرٌ

«مَنْ دَخَلَ دَار غَيْرَه ـ بِلاَ إِذْن ـ فَقَدْ أَهْدَر دَمَه»[1]. «إِنَّ اللهَ لَيَمقُتَ العَبْد يَدخُل اللُّص عَلىٰ بَيْتَه فَلاَ يُقَاتِل»[2].

وَفي كِتَاب الوَسَائِل بَاب الجِهَاد قَالَ رَجُل للإِمام البَاقِرعليه السلام: («اللُّص يَدخُل عَليَّ بَيْتي يُرِيد نَفْسي وَمَالِي ؟.

فَقَالَ الإِمَامعليه السلام: «أُقْتلهُ... فَأُشْهد الله وَمَن سَمِعَ أَنَّ دَمَه فِي عُنُقي»)[3].

↔ ٢٦ / ٢٤٨، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٥ / ٢٣٨، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ١٨ / ١٩٣، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٥ / ٢١٨، البِدَاية وَالنّهاية لِابْن كَثِير: ٨ / ١١، الزُّهد لِابْن المُبَارَك: ١ / ٥٤٠ ح ١٥٤٤، نَوَادر الأُصُول فِي أَحَادِيث الرَّسُول: ٤ / ٩٥، جَامَع العُلوم وَالحِكَم: ١ / ٣٣٤، مُسْنَد إِسحَاق بن رَاهوِيه: ١ / ٣٦٩ ح ٣٧٩.

(١) أُنظر، الكَافي: ٧ / ٢٩٤ ح ١٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٩ / ٥١ ح ٢، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ١٠ / ٢٠٩ ح ٣٠، مُسْنَد الإِمَام الهَادِي: ٢٨٤ ح ١.

(٢) أُنظر، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦ / ١٥٧ ح ٢٨٠، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥ / ١١٩ ح ٢٠١١١.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٥ / ٥١ ح ١، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلّيّ: ٢ / ٩٩٦، تَهْذِيب الأَحْكَام للشَّيخ الطُّوسي: ٦ / ١٥٨ ح ٦ و: ١٠ / ٢١٠ ح ٣٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥ / ١٢٠ ح ٦، وَنَحوَه فِي المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ٦ / ٤٥٣ ح ٤، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد: ٤ / ٢٨٨، سِيَر أَعلَام النُّبلاء: ٢ / ٥١٠، ↔

وَقَالَ الفُقَهَاء: يسُوغ القَتْل حَيْث لاَ وَسِيلَة للخَلاَص مِن ظُلم الظَّالِم إلَّا بقَتْله.

وَتَقَدَّم أَنَّ كَفّ الظُّلم وَالأَذىٰ عِبَادَة وَفَضِيلَة، وعَلَيهِ فَالعَكْس بالعَكْس أَي أَنَّ الظُّلم وَالأَذىٰ جنَايَة وَرَذِيلَة. وبَعْض الجنَايَات عقُوبَتهَا القَتْل بالنَّص وَالإجْمَاع وَحُكم العَقْل وَالعُقلاَء. وَمِن ذَلِكَ مَن دَخَل بَيْت غَيرَه للعُدوَان عَلىٰ أَهْله بالقَتْل أَو الضَّرب أَو السَّرقَة أَو الفجُور، وَغير ذَلِكَ مِن السَّيئَات وَالإسَاءَات. وَمَا مِن شَكّ أَنَّ السَّاكت عَن ظَالمِهِ وَهُو قَادِر عَلىٰ مُقَاومَته فَقَد ظَلَم نَفْسَه. قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «مَن مَات ـ قُتلَ ـ دُونَ عِقَال مِن مَالهِ مَاتَ شَهِيداً»[1].

وَأَخِيراً لَو عَلِم الظَّالم أَنَّ المَظلُوم يَسْتَمِيت دُون حَقّه لتَحَامَاه. وَمِن هُنَا رَأَينَا الطُّغَاة وَالمُسْتَعمرِين يَتّخذُون مِن المُنَافقِين وَالإنْتهَازيِّين أَدَاة للتَّخدِير وَالتَّخذِيل وَالتَّثبِيط وَالتَّضلِيل.

⇔ الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٤ / ٦٢٤ رَقم «٦١٤٠»، المُحلّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ١١ / ١٣، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١٩ / ٢٥١.

(١) أنظر، صَحِيح الإمَام مُسْلِم: ١ / ١٢٤، صَحِيح الإمَام البُخَاريّ: ٢ / ٨٧٧، صَحِيح ابن حِبَّان: ٧ / ٤٦٧، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ٧٤١، سُنن التِّرمِذي: ٤ / ٢٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤ / ١٧٦، المُعْجَم الأَوسَط، لأَبِي القَاسم سُليَمان بن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطَير اللَّخمي الشَّامي الطَّبراني، تَحْقِيق: طَارِق بن عُوض الله، وَعَبد الحَسَن بن إبْرَاهِيم الحُسَيْنيّ: ٨ / ٩٣ ح ٨٠٦٩ طَبع دَار الحَرَمَين، القَاهرَة، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦ / ١٥٧ ح ٢٨٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١١ / ٩٢ ح ٥، شَرْح الأَزهَار فِي فِقْه الأَئِمَّة الأَطهَار: ٤ / ٥٨٣ الهَامِش رَقم «٢».

الإسْلَام وَالعَقْل

«لِكُلّ شَيء آلَة وَعِدّة، وَأَنَّ آلَة المُؤْمِن وَعِدّته العَقل، وَلكُلّ سَبَب مَطيَّة، وَمَطيَّة البِر العَقْل، وَلكُلّ شَيء دَعّامَة وَدعَّامَة المُؤْمِن العَقْل، وَلكُل شَيء غَايَة وَغَايَة العِبَادَة العَقْل، وَلكُلّ قَوْم رَاع، وَرَاعي العَابدِين العَقْل، وَلكُلّ تَاجِر بِضَاعَة، وَبِضَاعَة المُجْتَهدِين العَقْل، وَلكُلّ أَهْل بَيْت قَيِّم وَقَيِّم بيُوت الصِّدِّيقِين العَقْل، وَلكُلّ خَرَاب عِمَارَة وَعِمَارَة الآخِرَة العَقْل، وَلكُلّ اَمْرِيء عَقَب يُنْسَب إِلَيه وَيُذكَر بِهِ، وَعَقَب الصِّدِّيقِين الَّذِين يُنْسَب إِلَيهِم وَيُذكَرُون بِهِ العَقْل، وَلكُلّ سَفَر فسْطَاط يَلجَئُون إِلَيهِ، وَفسْطَاط المُؤْمِنِين العَقْل»[1].

---

(١) أنظر، بُغيَة البَاحِث عَن زَوَائِد مُسْنَد الحَارِث ـ الحَارِث بن أَبي أُسَامَة: ٢٥٧ و ٢٥٦ ح ٨٢٣، و: ٢ / ٨٠٦ ح ٨٢٤، طَبْعَة أُخرىٰ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّوري: ١١ / ٢٠٦ ح ١٢٧٥٠، بحَار الأَنوَار: ١ / ٩٥ ح ٣٤، كَنْز الفَوَائِد: ١ / ٥٦ ح ١٣ طَبْع بَيرُوت، الحَدَائِق فِي المَطَالِب العَاليَة الفَلْسَفِيَّة ↔

العَقْل أَصْل الأُصُول :

هَذِي هِيَ نَظْرَة الْإِسْلَاَم إِلَىٰ العَقْل : إِنّه أَصْل الْأُصُول عَقِيدَة وَشَرِيعَة ، وَالرُّكن الرَّكِين فِي كُلّ مَيدَان وَحَقل دُون ٱسْتثنَاء حَيْث لاَ دِين وَلاَ حَيَاة بلاَ عَقْل ، وَهَذِهِ النَّظْرَة مِن الْإِسْلَاَم إِلَىٰ العَقْل تَنْفِي عَنْهُ تُهمَة الجمُود وَالْإِنْغلاَق وَالْإِخْتصَار عَلىٰ العَتِيق القَدِيم ، وَتَفْتَح البَاب للعَالَم بشَرع الله أَنْ يُسْتَنبط كُلّ حُكم تَقرّه بَدِيهَة العَقْل ، وَتَتطَلّبهُ ضَرُورَة الحَيَاة ، وَيَرىٰ فِيهِ العُقلاَء الخَيْر وَالصَّلاَح للفَرد وَالمُجْتَمع .

إِنَّ عِلْم التَّوحِيد وَالعَقِيدَة ، وَعِلْم الفِقْه وَأُصُوله ، وَعِلْم التَّفسِير وَالسُّنَّة ، كُلّ ذَلِكَ يَرتَكز عَلىٰ التَّفكِير العِلْمِي وَالمَنْطق العَقْلي ، وَهَل مِن أَمَام أَو عَالِم مِن المُسْلمِين دَعَا إِلَىٰ الْإِسْلاَم وَدَافع عَنْهُ بغَير العَقْل ؟ وهَذِهِ الكُتُب الحَدِيثَة السَّهلَة الشَّيقَة الَّتي تُحبّب أَبنَاء الجِيل بالْإِسْلاَم ، لمَاذَا تَنْتَشر وَتُوزّع مِنْهَا مَلاَيِّين النُّسخ فِي شَرق الأَرض وَغَربهَا ؟ أَبداً لاَ سَبَب إِلَّا أَنَّها مِن ثمَار العَقْل وَالثّقَافَة العَصْرِيَة ؟ .

أَبَعدَ هَذَا يُقَال ؛ مَالدَّلِيل عَلىٰ أَنَّ الْإِسْلاَم حَقّ وَصِدق ؟ . إِنّه تمَاماً كَالقَول : مَا الدَّلِيل عَلىٰ أَنَّ العَقْل حُجّة وَبُرهَان ! وَهَذِي هِي الجهَالَة وَالحمَاقَة ، لأَنَّ دَلاَلَة الدَّلِيل طَبِيعيَة تَمَاماً كَالنَّظر بالعَين وَالنُّطق باللِّسَان وَالسَّمع بالْأُذُن .

النِّيَّة وَالعَقْل :

لَقَد سَاوىٰ الحَدِيث الَّذي نَحْنُ بصَدَده بَيْنَ النِّيَّة وَالعَقْل ، وَالسِّر أَنَّ إِخلاَص

⇐ العَوِيصَة لأَبي مُحَمَّد عَبْدالله بن مُحَمَّد ٱبن السَّيِّد البطليُوسي : ١٢ / ٩٤ ح ٢٧٦٩ ، تَحقِيق : مُحَمَّد رَضوَان الدَّايَة ، نَشر دَار الفِكْر المُعَاصر سُورَية دِمَشق (١٤٠٨ هـ) ، الطَّبعَة الْأُولى ، المُغْني عَن حَمْل الْأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي : ١ / ٥٠ ح ٢٠١ ، مَكْتَبَة طَبريَة الرِّيَاض ، (١٤١٥ هـ) ، تَحْقِيق : أَشْرَف عَبْدالمَقصُود ، إِحيَاء عُلُوم الدِّين للغَزَّالي : ١ / ٨٤ و ٨٥ ، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي : ١٧٠ .

النِّيَّة يَقْرب صَاحِبه مِن الله جَلّ وَعزّ، وَكَذَلِكَ العَقْل السَّلِيم. قَالَ النَّبيّ ﷺ لأَبي الدَّرداء: («اَزْدَد عَقْلاً تَزْدَد مِن رَبّك قُرباً».

فَقَالَ: وَكَيف لِي بذَلِكَ يَا رَسُول الله ﷺ؟.

قَالَ: «إِجْتَنب مَحَارم الله تَعَالىٰ وَأَدِّ فَرَائِضَه تَكُن عَاقِلاً، وَاْعْمَل بالصَّالحَات تَزْدَد بهَا فِي عَاجِل الدُّنْيَا رِفعَةً وَكَرَامَةً، وَتَنَل فِي آجِل العُقبىٰ مِن رَبّك تَعَالىٰ القُرب وَالعِزّ») [1].

وَهكَذَا يَربُط الإِسْلاَم بَيْنَ الدِّين وَالدُّنْيَا، فَيَعتَبر العَمَل النَّافع لِعبَادَة الله وَعيَالَه وَسِيلَة السَّعَادَة دِيناً وَآخرَة، وَمَعنىٰ هَذَا أَنَّ الإِسْلاَم فِي جَوهَرِهِ جِهَاد مِن أَجْل حَيَاة أَفْضَل، لاَ عمَامَة فَوق الرَّأس، وَجُلُوس فِي صَدْر المَحَافل، وَتَزمت، وَتَقمّط كَي يَقُول المُغفّل والأَبْلَه: هَذَا المُعمَم مُفكّر عَمِيق، وَمُؤمن عَرِيق!.

هَل كُلّ غَيْبٍ خُرَافَة:

وَرُبَّ قَائِل: إِنّ الإِسْلاَم يَعْتَرف بسُلطَان العَقْل، وَلَكنَّهُ يَعْتَرف بالغَيْب أَيْضاً

(١) أُنظر، بُغيَة البَاحِث عَن زَوَائِد مُسْنَد الحَارِث ـ الحَارِث بن أَبي أُسَامَة: ٢٥٩ ح ٨٣٧، مُسْنَد الحَارث (زَوَائد الهَيْثمي): ٢ / ٨٠٨ ح ٨٢٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ١ / ٨٦ و ١١٤، نَوَادر الأُصُول فِي أَحَادِيث الرَّسُول: ٢ / ٣٥٨، الحَدَائِق فِي المَطَالِب العَاليَة الفَلْسَفِيَّة العَويصَة لأَبي مُحَمَّد عَبْدالله بن مُحَمَّد اَبن السَّيِّد البطليُوسي: ١٢ / ١٢٤ ح ٢٧٩١، تَحْقِيق: مُحَمَّد رَضوَان الدَّايَة، نَشر دَار الفِكْر المُعَاصر سُورَية دِمَشق (١٤٠٨ هـ)، الطَّبعَة الأُولىٰ. المُغني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ١ / ٥١ ح ٢٠٦، مَكْتَبة طَبريَّة الرِّيَاض (١٤١٥ هـ)، تَحْقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، تَنْزِيه الشَّرِيعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشَّنيعَة المَوضُوعَة، لعَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عَرّاق الكنَاني أَبُو الحَسَن: ١ / ٢١٧، الطَّبعَة الأُولىٰ (١٣٩٩ هـ)، نَشر دَار الكُتب العِلميَة، تَحْقِيق: عَبْدالوَهَّاب عَبْداللَّطِيف وَعَبدالله مُحَمَّد صِدِّيق الغمَاري، إِحيَاء عُلُوم الدِّين للغَزَّالي: ١ / ٨٦.

وَيُوجِب الْإِيْمَان بِهِ، وَهُو مُجَرَّد خُرَافَة فِي مَفهُوم المَادّيِّين.

الجَوَاب:

إِنَّ المَوجُودَات فِي عَالَم الحَقّ وَالوَاقع، مِنْهَا مَا يُدرَك بالعَيْن، وَيُقَاس بالمَتْر، وَيُوزن بالرَّطل كَالْأَشْيَاء الطَّبِيعِيَّة، ومِنْهَا مَا يُدرَك بآثَاره وَأَفعَاله، وَلاَ تَخْضَع ذَاته للحِسّ وَالتَّجربَة كَالعَقل وَمَا يَلمَع فِيهِ مِن أَفْكَار وَتَصورَات، وَمَا يَخْتَلج فِي القَلْب مِن مُيُول وَرَغبَات، وَمَا يَخْتَزن فِي الذَّاكرَة مِن مَعلُومَات، أَمَّا خَفَايَا الكَون الَّتي لاَ تُدرَك فَلاَ يَبلغهَا الْإِحْصَاء. وَلاَ فَرق إِطْلاَقاً بَيْنَ هَذَا النَّوع وَالْأَشْيَاء الطَّبِيعِيَّة مِن حَيْث الوجُود وَالبُعد عَن الخُرَافَة سِوىٰ أَنَّ المَوجُود الطَّبِيعي يُدرِك بالحُس مُبَاشرَة، وَالمَوجُود الغَائِب عَن السَّمع وَالبَصَر يُدركهُ العَقْل بوَاسطَة الحُس الَّذي يَرىٰ آثَار هَذَا الغَائِب وَأَفْعَاله. وبكَلْمَة إِنَّ التَّجربَة لاَ تَمدنَاً إِلَّا بأَقَل صُور العِلْم شَأنَاً حَتَّىٰ عَن الطَّبِيعَة نَفْسهَا.

وَعَلَيهِ تَنْحَصر الخُرَافَة بمَا لاَ عَيْن لهُ وَلاَ أَثَر أَو أَي نَحو مِن أَنْحَاء الوجُود كَالمُرَبع المُسْتَدِير، والإِنْسَان الأَعْمىٰ وَالبَصِير فِي آنٍ وَاحد! وَالغَيْب الَّذي أَقرّه الْإِسْلاَم هُو المَوجُود الغَائِب عَن الحِسّ. فَأَينَ هَذَا مِن الخُرَافَة الَّتي هِي مُجَرَّد شَبَح وَسَرَاب؟ وَفِي نَهْج البَلاَغَة: «وَظَهَرَ فَبَطَنَ، وَبَطَنَ فَعَلَنَ، وَدَانَ وَلَمْ يُدَنْ. لَمْ يَذْرَأِ الْخَلْقَ بِاْحتِيَالٍ، وَلاٰ اْستَعَانَ بِهِمْ لِكَلاَلٍ»[1]. أَي بَطَنَ ذَاتَاً، وَظَهَرَ أَثرَاً.

أَمَّا الَّذِين قَالُوا: المَادّة هِي المَوجُود الوَحِيد فَقَد سَاوُوا أَنْفسهُم بالصَّخر، وَالتُّرَاب، وَالحَشرَات، وَالذُّبَاب مِن حَيْث لاَ يَشْعرُون! وَفِيمَا قَرَأتُ أَنَّ المَادّيِّين أَشْبَه برَجُل رَأىٰ فَشَرَع يَبْحَث فِي دَاخلهَا عَن صَانِعهَا!.

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٩٥).

الوَلَد

«الوَلَد سَيِّد نَفْسَه سَبْع سِنِين، وَعَبْد سَبْع سِنِين وَوَزِير سَبْع سِنِين، فَإِنْ رَضِيَت أَخْلاَقهُ لإِحْدىٰ وَعِشرِين سَنَة وإِلَّا فَاَضْرب عَلىٰ جَنْبَه، فَقَدْ أَعْذَرتَ إِلَىٰ الله»[1].

وَفِي مَعْنىٰ هَذَا الحَدِيث قَوْلَه ﷺ: «دَع اَبْنَك يَلْعَب سَبْع سِنِين، وَيُؤَدَّب سَبْعَاً، وَأَلزِمهُ نَفْسَك سَبْعَاً؛ فَإِنْ أَفْلَح وَإِلَّا فَلاَ خَيْرَ فِيهِ»[2].

يَخْرُج الجَنِين مِن بَطن أُمّه بلاَ إِدْرَاك حَتّىٰ الثّدي يَهْتَدي إِلَيهِ تِلقَائِيّاً مِن غَير

---

(١) أُنظر، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٦/٣٧٨ ح ٦٩٩٠، كَشف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/٤٥١ ح ١٩١٢، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٦/١٧٠ ح ٦١٠٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/١٥٩، كَنْزُ العُمَّال للمُتّقي الهِنْديّ: ١٦/١٨٤ ح ٤٥٣٣٨، اللآلىء المَصْنُوعَة: ١/١٢٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢١/٤٧٦ ح ٢٧٦٢٧، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٢٢، بحَار الأَنوَار: ١٠١/٩٥ ح ٤٢، تَنْزِيه الشَّرِيعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشَّنِيعَة المَوضُوعَة، لعَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عَرّاق الكنَاني أَبُو الحَسَن: ١/١٧٦ ح ٢٤، الطَّبعَة الأُولىٰ (١٣٩٩ هـ)، نَشْر دَار الكُتب العِلميّة، تَحْقِيق: عَبْدالوَهَّاب عَبْداللَّطِيف وَعَبدالله مُحَمَّد صِدِّيق الغِمَاري، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٤/٤٣٠ ح ٧٢٥٢.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٦/٤٦ ح ١، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه: ٣/٤٩٢ ح ٤٧٤٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢١/٤٧٣ ح ٢٧٦١٨ و: ٢١/٤٧٥ ح ٢٧٦٢٤، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٢٢، بحَار الأَنوَار: ١٠١/٩٥ ح ٤٠.

تَصمِيم سَابق تَمَامَاً كَحنَان الوَالدَة ، وَفي السَّنَة الثَّانِيَة يُمَيِّز ذَاتَه عَن غَيْرهَا ، وَفِي الثَّالثَة ـ يَتحَوّل مِن المَهْد إِلَىٰ الطّفُولَة ، وَرَائِدَة المُحَاكَاة ، وَالتَّقلِيد بَلا شَكّ وَسُؤال ، وَفي الرَّابعَة يُسْأَل وَيُسْتَفهَم ، وَالخَامِسَة تُؤهلَه لمَدرَسَة رِيَاض الأَطـفَال ، وَفِـي السَّادِسَة يَسْتَطِيع وَصف بَعْض الأَشْيَاء عَلىٰ الإِجْمَال ؛ وَفِي السَّابعَة يَـنْتَقل إِلَـىٰ مَرحلَة التَّأدِيب وَالتَّدرِيب .

وَفي كِتَاب الوَسَائِل : « إِذَا بَلَغ الغُلاَم ثَلاَث سِنِين يُقَال لهُ : قُل لاَ إِلَه إِلَّا الله سَبْع مَرّات ، ثُمَّ يُترَك سَبعَة أَشْهر وَعِشرِين يَوْمَاً وَبَعدهَا يُقَال لهُ : قُل مُحَمَّد رَسُول الله سَبْع مَرّات حَتَّىٰ إِذَا أَتمَّ الرَّابعَة قِيلَ لهُ : قُل أَللَّهُمَّ صَلِّ عَلىٰ مُحَمَّد وَآل مُحَمَّد سَبْع مَرّات حَتَّىٰ إِذَا بَلَغ الخَامسَة يُحوّل وَجْههُ إِلَىٰ القِبْلَة ، وَيُقَال لهُ : آسْجِد ، فَإِذَا بَـلَغ السَّادِسَة يُعَلّم الرّكُوع وَالسّجُود . وإِذَا بَلَغ السَّابعَة قِيلَ لهُ : آغْسل وَجْهَك وَيَدَيك ثُمَّ يُترَك إِلَىٰ التَّاسعَة وَعِنْدَئذٍ يُعَلّم الوضُوء الكَامِل وَالصَّلاَة الصَّحِيحَة ، وَيُضرَب عَلَيهَا . وَيَغْفر الله لوَالدَيه »[1] . وهَكَذَا يُسَار بالطِّفل إِلَىٰ الدِّين خُطوَة فَخُطوَة تَمَامَاً كَالطَّعَام وَالحرَكَة قُعُوداً فَقِيَاماً فَمَشياً ، وَلاَ يَتم التَّهذِيب الدِّيني إِلَّا بهَذِه التَّـربيَة ، وَلَكنْ أَينَ هِي التَّربيَة الإِسْلاَمِيَّة فِي عَصْرنَا ؟ أَللَّهُمَّ إِلَّا الصِّيَاح عَلىٰ المَآذن وَالمَنَابر .

أَمَّا السَّبع الثَّالثَة فَبَينَ بَيْن ، لاَ أَمِير وَلاَ أَسِير ؛ بَل حَيَاة طَلِيقَة مِن جِهَة ، وَمُقيدَة مِن جِهَة ثَانِيَة تَمَامَاً كَالوَزِير يَلْتَزم بمُوجبَات الوَظِيفَة وَلوَازمهَا ، وَيَتصَرّف كَـيْف شَاء فِيمَا عَدَاهَا ، فَإِنْ سَمعَ الطِّفل وَأَطَاع فِي السَّبع الثَّانِيَة وَأَحْسَن وَأَصلَح فِـي

(١) أنظر ، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق : ٤٧٥ ح ١٩ ، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه : ١ / ٢٨١ ح ٨٦٣ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ٢١ / ٤٧٤ ح ٣ ، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي : ٤٣٣ ح ٢٩ ، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢٢٢ ، بحَار الأَنوَار : ٨٥ / ١٣١ ح ٢ .

الثَّالثَة فَذَاك وَإِلَّا فَلاَ خَيرَ فِيهِ، وَفِي حَدِيث آخر فَخَل عَنْهُ.

وَهذَا مَعْنىٰ قَوْل الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «فَٱضْرب عَلىٰ جَنْبه، فَقْد أَعْذَرتَ إِلَىٰ الله»[1]. وَأَخيرَاً، ٱتّسع أَهْل الأَرْض مِن ٱبْتلاَء الله بِإمرَأة سُوء، وَوَلَد عَاق.

وَسَأَلني بَعْض الآبَاء المُؤْمِنِين: هَل هُو مَسؤول أَمَام الله تَعَالىٰ إِذَا تَحمَّل مَتَاعب وَلَده البَالغ المُتهَاون بأَحْكَام الدِّين وَفرَائِضه؟.

قُلتُ لهُ: أَنْتَ مَسؤول عَن تُوجِيهه وَتَربِيَته الدِّينيَّة كَوَلي أَصِيل قَبل بُلُوغه، فَإِنْ أَهْمَلت فَعلَيكَ الحِسَاب، أَمَّا بَعد البُلُوغ فَتُسْأل عَنْهُ كَنَاصِح وَمُرشِد، فَإِنْ ٱسْتجَاب فَلنَفْسه، وَإِنْ أَعْرَض فَعَليهَا، وَمَا أَنْتَ عَلَيهِ بوَلي وَلاَ وَكِيل تَمَامَاً كَأَي شَخْص آخر، أَمَّا النَّفقَة فَلاَ يَسْقطهَا فِسْق وَلاَ كُفر.

وَفي كِتَاب الوَسَائِل عَن زَكريَّا بن إِبْرَاهِيم قَالَ: كُنْتُ نَصْرَانيًا فَأَسْلَمتُ وَحَجَجتُ فَدَخلتُ عَلىٰ أَبي عَبْدالله عليه السلام قُلتُ: («إِنّي كُنْتُ عَلىٰ النَّصرَانيَّة وَإِنّي أَسْلَمتُ.

فَقَالَ عليه السلام: «وَأَي شَيء رَأَيتَ فِي الإِسْلاَم؟.

قُلتُ: قَول الله عَزَّ وَجَل: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ وَلَـٰكِن جَعَلْنَـٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[2].

فَقَالَ: لَقَد هَدَاك الله، ثُمَّ قَالَ: أَللَّهُمَّ ٱهْدِهِ ـ ثَلاَثَاً ـ سَل عَمَّا شِئْت يَا بُنَي؟.

فَقُلتُ: إِنَّ أَبي وَأُمّي عَلىٰ النَّصرَانِيَّة وَأَهل بَيْتي، وَأُمّي مَكفُوفَة البَصَر فَأَكُون مَعهُم، وَآكل فِي آنِيَتهم؟.

---

(١) عَلىٰ كُلّ وَالد يُؤْمِن بالله وَاليَوْم الآخر وَبالخُصُوص المَوَالي للرَّسُول وَآله عليهم السلام أَنْ يَقرَأ الجُزء الـ(١٥) مِن كِتَاب الوَسَائِل بَاب أَحْكَام الأَوْلاَد غيرَه مِن كُتُب الأَخلاَق وَالأَحَادِيث، إِنْ يَك غَير أُمّي وَإِلَّا سَأَل، وَالوَيل لمَن أَهْمَل. (مِنْهُ ﷺ). أُنظر، تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته.

(٢) ٱلشُّورَىٰ: ٥٢.

فَقَال : يَأَكلُون لَحْم الخَنْزِير ؟ .

فَقُلتُ : لاَ ، وَلاَ يَمسُونه .

فَقَال : لاَ بَأَس ، فَٱنْظر أُمّك فَبرّهَا ، فَإِذَا مَاتت فَلاَ تَكلّها إِلىٰ غيرُك ، كُـن أَنْتَ الَّذي تَقُوم بشَأَنهَا ، وَلاَ تُخبرَنَّ أَحداً أَنَّك أَتيتَني حَتَّىٰ تَأَتِيني بمِنىٰ ـ إِنْ شَاء الله ـ قَالَ : فَأَتيتَهُ بمِنىٰ وَالنَّاس حَوْله كَأَنَّه مُعَلّم صِبيَان ، هَذَا يَسْأَلهُ ، وَهَذَا يَسْأَلهُ ، فَلمَّا قَدمتُ الكُوفَة أَلطَفتُ لأُمّي وَكُنْتُ أُطْعمهَا وَأُفَلّي ثَوبهَا وَرَأسهَا وَأَخدمهَا .

فَقَالَت لِي : يَا بُني مَا كُنْتَ تَصْنَع بِي هَذَا وَأَنْتَ عَلىٰ دِيْني فَمَا الَّذي أَرىٰ عَنْك مُنذ هَاجَرت فَدَخلتَ فِي الحَنِيفيَّة ؟ .

فَقُلتُ : رَجُل مِن وُلد نَبيّنا أَمَرني بهَذَا .

فَقَالَت : هَذَا الرَّجُل هُو نَبيّ ؟ .

فَقُلتُ : لاَ ، وَلَكنّه ٱبن نَبيّ .

فَقَالَت : يَا بُني ! إِنَّ هَذَا نَبيّ إِنَّ هَذِه وَصَايَا الأَنْبيَاء .

فَقُلتُ : يَا أَمه ! إِنّه لَيْس يَكُون بَعدَ نَبيّنا نَبيّ وَلَكنّه ٱبْنه .

فَقَالَت : يَا بُني ! دِينَك خَيْر دِين ، أَعْرضهُ عَليَّ ؟ فَعَرضتَهُ عَلَيهَا فَـدَخلَت فِـي الإِسْلاَم وَعَلّمتهَا ، فَصَلّت (الظُّهر ، وَالعَصر ، وَالمَغرب ، وَالعشَـاء الآخـرَة) ، ثُـمَّ عَرَض لهَا عَارض فِي اللَّيل .

فَقَالَت : يَا بُني أَعد عَليَّ مَا عَلّمتَني فَأَعدتهُ عَلَيهَا ، فَأَقرّت بِهِ وَمَاتَت ، فَـلَمَّا أَصْبَحتُ كَان المُسْلمُون الَّذِين غَسّلُوهَا ، وَكُنتُ أَنَا الَّذي صَلَّيتُ عَلَيهَا ، وَنَزلتُ فِي قَبْرهَا ») [1] .

---

(١) أُنظر ، الكَافي : ٢ / ١٦٠ ح ١١ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ٢١ / ٤٩١ ح ٢ ، بحَار الأَنـوَار : ٧١ / ٥٣ ح ١١ .

العَبْقَرِيَّة المُبَكِّرَة:

وَتُحْسن الْإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ حَدِيث «دَع ٱبْنَك يَلْعَب سَبْع سِنِين، وَيُؤَدّب سَبْعَاً، وَأَلزِمهُ نَفْسَك سَبْعَاً؛ فَإِنْ أَفْلَح وَإِلَّا فَلاَ خَيْرَ فِيهِ»[١]. لاَ يَصْدُق وَيَطّرد فِي كُلّ طِفْل وَصَبي، بَل هُو مُنَزّل عَلىٰ أَغْلَب الْأَطْفَال وَالصّبيَان، فَإِنَّ هُنَاك أَوْلاَداً عَلىٰ قِوىٰ مُدْهِشَة، وَمَوَاهب مُذهلَة عَقلاً وَذكَاءً، فَقْد كَتَب «وليَام سيدس» وَهُو فِي الرَّابعَة مِن عُمرهِ عِدّة مَقَالاَت فِي الْإِنجلِيزيَّة وَالفَرنسيَّة، وَفِي الخَامسَة كَتَب رِسَالَة فِي التَّشرِيح وَفِي التَّاسعَة كَان مُهيئَاً لدُخُول الجَامعَة، وَبَدأ «جون ستيوارث مل» بتَعَلّم اليُونَانيَة وَهُو فِي الثَّالثَة، وَقَدَّم «أنيشتين» نَظريَة النِّسبيَة لأَوّل مَرّة، وَلهُ مِن العُمر (١٢) سَنَة[٢].

وَأَحَاط ٱبن سِينَا بالعَدِيد مِن عُلُوم عَصْرَه قَبل أَنْ يَبْلُغ العَاشِرَة، وَكَان يَردّ أُستَاذَه إِلَىٰ الصَّوَاب إِذَا أَخْطَأ وَهُو يُلقي عَلَيهِ الدَّرس، وَٱسْتَقَلَ فِي الْإِفتَاء وَهُو ٱبن ٱثْنَي عَشَر عَامَاً. وَمَا مِن شَكّ أَنَّ مَسؤولِيّتهُ الحِسَاب وَالعِقَاب تَرتَكز عَلىٰ التَّعَقّل وَالتَّفهُم. قَالَ الرَّسُول الْأَعْظَمﷺ: «إِنَّ الله يُحَاسب العِبَاد دِقّةً وَتَسَامُحاً يَوْم ٱلْقِيَامَة عَلىٰ قَدَر مَا آتَاهُم مِن العَقْل فِي الدُّنْيا»[٣].

⇔ وَنَحوَه فِي كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٦/ ٥٧٧ ح ٤٥٩٢٩، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٢٣/ ١٦٤.

(١) تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته.

(٢) أُنظر، كِتَاب لِمَ العَقْل؟ تَأْلِيف «برجن إِيفَانز» التَّرجَمَة العَرَبيَة: ١١٧. (مِنْهُ‌ﭭ).

(٣) أُنظر، الكَافي: ١/ ٥٠ ح ١٣، كِتَاب الغَيبَة للنُّعمَاني: ٢٢، كِلاَهُما عَن الإِمَام الصَّادِق‌ﷺ، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ١/ ٢، مُسْتَدرَك الوَسَائِل المِيرزَا النُّوري: ١/ ٨٤ ح ٣٨، بحَار الأَنوَار: ٢/ ١٨٤ ح ٤.

الإمامان؛ الجوَاد وَالهادِي:

وَهَذِهِ الشَّوَاهد الحِسّيَة وَمِثلهَا كَثِير تَدعَم وَتُعَزّز قَوْلَه تَعَالىٰ عَن يَحيىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[1]، وَفي آيَة ثَانيَة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[2]. أَي لاَ يُفَضّل عَبْثاً وَجُزَافاً، بَل بمُوجب عِلْمه بمَن هُو أَهل وَمَحَل، أَمَّا قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[3]، وَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[4] ـ فَإِنّه وَاضح الدّلاَلَة عَلىٰ أَنَّ العِبْرَة بالعَقل الكَبير، وَالسَّمع السَّمِيع إِلَىٰ القَوَل وَالعَمَل بالأَحْسَن لاَ بقُول الأَطوَل وَالأَعْرَض، وَلاَ بحَامل شَيبَة السّنِين، وَعُمر السَّبعِين.

وَفِيمَا سَمعتُ وَقَرَأتُ أَنَّ رَجُلاً عَلَيهِ هَيبَة التَّقَدُم فِي العُمر دَخَل عَلىٰ أَحْد المَرَاجع فِي الفِقْه، وَهُو بَاسط سَاقَيه، فَطوَاهُما احْتِرَامَاً لسِن الزَّائِر وَلِحيَتَه البَيضَاء. ولَكنْ هَذَا المُعَمّر الوَقُور مَا لَبَث أَنْ سَأَل الفَقِيه سُؤالاً كَشَف عَن الجَهْل بجَهْله، وَعِندهَا بَسَط الفَقِيه سَاقَيه وقَالَ: إِذَن نَمدّهُما.

ونَحْنُ الشِّيْعَة الإِمَامِيَّة بدَورنَا نَقُول: وَإِذَن أَيّة غَرَابَة فِي إِمَامَة (مُحَمَّد الجَوَاد وَعَليّ الهَاديّ) قَبلَ بلُوغهَا السّن العَاشِرَة مَا دَامَت الصِّفَات والشُّرُوط عِنْدنَا كُلّهَا مُتوَافرَة وَالأَدلَّة، أَلَيْس مِن شَرْط العَمَل بالدَلِيل أَنْ يَكُون حُجّة عِندَ مَن يَعْمَل بِهِ لاَ عِندَ خصُومَه فِي الرَّأي أَو العَقِيدَة؟ ثُمَّ هَل يسُوغ لعَاقل أَنْ يُنْكر الفَضْل لاَ

(١) مَرْيَم: ١٢.
(٢) آل عِمْرَان: ٧٣.
(٣) ٱلرَّعْد: ١٩.
(٤) ق: ٣٧.

لشيء إلَّا لمُجرَّد السِّن وَالعمر ، وَقَبلَ أَنْ يَنْظُر إلَىٰ دَلِيل المُدّعي وَحَيَاة المُدّعي لهُ بالإِمَامَة وَالعظمَة ؟ .

إنَّ سِيرَة الأَئِمَّة بالكَامِل هِي سِيرَة جَدّهم رَسُول الله ﷺ الَّذي جَعَلهُم عِدْل القُرْءَان فِي حَدِيث الثّقلَين : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1] . وَخِتَاماً مَن أَحبّ الإِطلاَع عَلَىٰ سِيرَة أَئِمَّة الشّيْعَة الإِمَامِيّة

---

(١) لاَ بُدّ لنَا مِن تَحدِيد مَعْنَىٰ (الأَهْل) لُغَةً واصْطلاَحاً ـ كمَا وَرَدت فِي كتَاب الله ، وَأَحَادِيث رَسُوله ﷺ وَقَوَامِيس اللُّغَة العَرَبِيَّة ، وذَلِكَ لقَطع الطَّرِيق عَلَىٰ المُتلاَعبِين ، وَإلقَاء الحُجّة عَلَىٰ الآخـرِين ، ولْـيَكُنْ تَحْدِيدنَا عَلَىٰ نَحو الإِسْتعرَاض السَّرِيع .

فَالأَهْل فِي اللُّغَة : أَهْل الرَّجُل ، عَشِيرَته ، وَذُوو قُرباه ، جَمْعَه : أَهلُون ، وَأَهَلات ، وَأَهْـل . يَأهـل وَيَأهِل أَهولاً وَتَأهل وَاتّهل : اتّخذ أَهلاً .

وأَهْل الأَمْر : وُلاَته ، وللبَيْت سكّانه ، وللمَذْهَب مَن يُدِين بِهِ ، وَللرَّجُل زَوجَته كَأهلته ، وَللنَّبيّ ﷺ أَزوَاجَه ، وَبَنَاته ، وَصِهْره عَليّ عليه السلام أَو نسَاؤه ، والرِّجَال الَّذين هُم آله ، وَلكلّ نَبيّ أُمّته ، وَمكَان آهل ، لهُ أَهْل وَمَأهُول ، فِيهِ أَهْل ... (أنظر القَامُوس المُحِيط للفيرُوزآبَادي) .

وَذكر فِي المُعْجَم الوَسِيط تَعرِيفاً آخر للأَهل : الأَهْل : الأَقَـارب ، وَالعَشِـيرَة ، وَالزَّوْجَـة ، وأَهْـل الشّيء : أَصْحَابه ، وأَهْل الدَّار وَنَحوها : سكّانها .

وَذكر الرّازي صَاحب مُختَارَات الصّحَاح مَعْنَىٰ الأَهْل فَقَالَ : مِن الأَهَالة ، وَالأَهَـالة لُـغةً : الوَدَك وَالمُستَأهل هُو الَّذي يَأخذ الأَهَالة ، وَالوَدَك دِسم اللّحم ، وَالبَيْت عِيَال الرَّجُل ... وَالأَهْل ، وَالأَقَارب ، وَالعَشِيرَة ، وَالزَّوْجَة ، وَأَهْل الشّيء أَصْحَابه ، وَأَهْل الدَّار سكّانها .

إذَنْ ، كَلِمَة « أَهْل » عِندَمَا تُطلَق فَإِنَّهَا تَحْتَمل عِدّة مَعَان ، فرُبَّمَا تعني : الزَّوْجَـة فَـقط ، أَو الأَوْلاَد فَقط ، أَو الزَّوْجَة والأَوْلاَد مَعاً ، أَو الأَقَارب وَالعَشِيرَة ، إلىٰ غَيْر ذَلِكَ . وَلذَا نَجد كُلّ وَاحِدَة مـن هَـذِه المَعَانِي قَد وَرَدت فِي القُرْآن الكَرِيم ، حَيْث قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ القَصَص : ٢٩ .

فأَهْل مُوسَىٰ عليه السلام فِي الآيَة الكَرِيمَة هِي الزَّوْجَة الَّتي خَرَج بهَا عَائِداً مِن مَدْين إلَىٰ مِصْر ، ولَيْس

⇔

↔ يَصحَبهُ أَحد سوَاهَا ، فَلاَ تَنصرف كَلِمَة « أَهْله » إِلىٰ مَعنىً آخر . (اُنظر تَفْسِير السَّيِّد عبدالله شُبّر : ٣٧٣ الطّبعَة الثّالثَة دَار إِحيَاء التّرَاث) .

وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يُوسُفَ : ٢٥ . وَالأَهْل هُنا أَيضاً تَعْني الزَّوْجَة ، وَهِي زَوْجَة عَزِيز مِصْر لاَ غَيْر .

وأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ الْعَنْكَبُوتِ : ٣٣ ، وَقَوله تَعَالَىٰ : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ . طَه : ١٣٢ . فكَلِمَة « الأَهْل » فِي الآيَتَين الشّرِيفَتَين تَعْني الأُسرَة المكوّنة مِن الزّوجَين ، والأَوْلاَد ، ومُتَعَلِّقِي ٱلرِّجَال ، عَلَىٰ الرّغم مِن ٱستثنَاء زَوْجَة لُوطٍ عليه السلام فَنَالها العَذَاب .

وأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَـٰكِمِينَ قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ...﴾ هُودٍ : ٤٥ و ٤٦ ، فكَلِمَة « الأَهْل » هُنا تَعْني أُسرَة الرَّجُل السّالكِين لدَربه ، وَالسّائِرين عَلَىٰ خَطّه ، وَلِذَا خَرج ٱبْنِهِ عَن الأُسرَة ، وَلِذَا لَم يَعدّ أَحد أَبنَائه ، لأَنّه خَرَج عَن خَطِّ أَبِيه عليه السلام . وَكَانَ نُوح عليه السلام يَحْمل زَوْجه وأَوْلاَده وَزَوْجَات أَوْلاَده . (لاَحظ تَفْسِير الآيَة فِي كُتب التَّفْسِير وخَاصّةً تَفْسِير الجَلاَلَين) .

أَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ ٱلنِّسَاء : ٣٥ . وقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ يُوسُفَ : ٢٦ ، فكَلِمَة « الأَهْل » فِي الآيَة الأُولَىٰ تَعْني أَقَارب وَعَشِيرَة الزّوجَين . أَمَّا فِي الآيَة الثَّانِيَة فَتَعني أَقَارب وَعَشِيرَة ٱمْرَأَة عَزِيز مِصْر . (لاَحظ تَفْسِير الآيَة فِي كُتب التَّفْسِير وخَاصّةً تَفْسِير الجَلاَلَين ، وَلاَحظ تَفْسِير المِيزَان : ١٢ / ١٤٢) .

وأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ وَءَاتَيْنَـٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَـٰبِدِينَ﴾ ٱلأَنْبِيَاء : ٨٤ ، فكَلِمَة « أَهْل » فِي الآيَة هُنا تُشِير إِلىٰ أَبنَاء النَّبِيّ أَيُوب عليه السلام بَعد كَشف الضّرّ عَنْه .

أَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فَاطِرٍ : ٤٣ ، وقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ ٱلنِّسَاء : ٥٨ ، وَقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ ٱلكَهْفِ : ٧١ ، فكَلِمَة « أَهْل » فِي هَذِه الآيَات الشَّرِيفَة تَعْني أَصْحَاب الشّيء أَو أَصْحَاب ٱلْعَمَل .

وَالخُلاَصَة : أَنّ كَلِمَة « أَهْل » قَد وَرَدت فِي ٱلْقُرْآن ٱلْكَرِيم (٥٤) مرّة (اُنظر الْمُعْجَم المُفَهرس لأَلفَاظ ٱلقُرْآن ٱلكَرِيم لمُحَمَّد فُؤاد عَبد البَاقي) .

↔

أَمَّا كَلِمَة « بَيْت » الَّتي وَرَدت فِي مَوَاطن عَدِيدَة مِن كتَاب الله تَعَالَىٰ وَسُـنَّة نَـبِيِّه ﷺ، أَيـضاً حَمَلَت عَدّة مَعَانٍ، مِنْهَا: الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَام. ومِنْهَا: ٱلْبَيْت النَّسبي، ومِنْهَا: ٱلْبَيْت المَادّي المُعدّ للسَكن، وغَيْر ذَلِكَ. فَقَد وَرَدت بِمَعْنَىٰ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَام (١٥) مرّة؛ (أُنظر، ٱلْبَقَرَة: ١٢٥ و ١٢٧ و ١٥١، ٱلْأَنفَالِ: ٢٥، هُودٍ: ٧٣، ٱلْحَجّ: ٢٦ و ٢٩ و ٣٣، آلِ عِمْرَانَ: ٩٦ و ٩٧، ٱلْمَـائِدَةِ: ٢ و ٩٧، ٱلْأَحْـزَابِ: ٣٣، ٱلطُّورِ: ٤، إِبْرَاهِيم: ٢٧) لِأَنَّهَا مِن الْأَلْفَاظ المُشتَرَكَة.

أَمَّا إِذَا أَضفنَا كَلِمَة « ٱلْبَيْت » إِلىٰ الأَهْل فَقَد وَرَدت فِي ٱلْقُرْآن ٱلْكَرِيم مرّتين كمَا فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ هُودٍ: ٧٣. وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَـنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ ٱلْأَحْزَابِ: ٣٣.

أَمّا كَلِمَة « أَهْل ٱلْبَيْت » فِي السُّنَّة المُطهّرة فكَثِيرَة الوُرُود، وَلاَ يُمكن لنَا أستعرَاضها، لِإستلزَام ذَلكَ مُرَاجعَة قَوْله، وَفِعْله، وَتَقريره ﷺ، وَهَذَا مِمَّا لاَ يُمكن حَصرَه.

وَبِمَا أَنّ المَدلُول الْحَقِيقِي لِهَذَا المُصْطَلَح الجَلِيل قَد تَعرّض لحَملَةٍ مِن التّزوير، وَالتّشويه، و هُـو مَدَار بَحثنَا فَيَقتضي التّنويَه عَمّا وَرد عَنْه ﷺ عَلَىٰ سَبِيل الْإِجمَال لاَ التّفصيل. فَقَد وَرَد عَنْه ﷺ عَن طَرِيق أَهْل السُّنَّة وَالشِّيْعَة مَا يُقاربُ الثّمانِين، رَوىٰ مِنْهَا أَهْل السُّنَّة مَا يقرب مِن أَرْبَعِين حَدِيثاً. وَرَوىٰ أَهْل الشِّيْعَة أَكْثَر مِن ثَلاَثِين طَرِيقاً (راجع تَفْسِير المِيزَان: ١٦ / ٣٢٩). وَعَلَىٰ الرّغـم مِـن ذَلِكَ فَـقَد تمَخّض عَن إِهمَال القَرِينَة قِيَام عِدّة آرَاء وَمذَاهب كلّ مِنْهَا تَزعَم سَلاَمَة الْإِتّجَاء و التّفْسِير لِهَذَا المُصْطَلح.

فَمِنْهُم مَن يَقُول: إِنَّ أَهْل ٱلْبَيْت الّذين عَنَتهُم آيَة التَّطْهِير هُم: بَنُو هَاشِم ـ أَي بَـنُو عَـبدالمُـطّلبِ جَمِيعَاً ـ. ومِنْهُم مَن قَالَ: إِنّهُم مُؤمنُو بَني هَاشِم وَعَبدالمُطّلب دُونَ سَائِر أَبنَائهمَا (أُنظر، رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٢٤ / ١٤).

وَمِنْهُم مَن يَقُول: إِنّهُم الْعَبَّاس بن عَبدالمُطّلب وَأَبنَاؤه (أُنظر، الْمَصْدَر السّابق).

وَمِنْهُم مَن يَقُول: هُم الّذين حُرموا مِن الصَّدَقَة: آل عَلِيٍّ، وَآل عَقِيل، وآل جَـعفرٍ، وآل الْـعَبَّاس (أُنظر، تَفْسِير الخَازن: ٥ / ٢٥٩).

ومِنْهُم مَن يَقُول: هُم نِسَآءَ النَّبِيّ ﷺ، وَعليّ، وفَاطِمَة، والْـحَسَن، والحُسَـيْن: (أُنـظر، تَـفْسِير الخَازن: ٥ / ٢٥٩، تَفْسِير الكَشّاف: ٣ / ٦٢٦، فَتْح القَدِير للشّوكَاني: ٤ / ٢٧٨ و ٢٨٠).

ومِنْهُم مَن يَقُول: هُم نِسَآءَ النَّبِيّ ﷺ خَاصّةً، حَتَّىٰ أَنّ عِكْرِمَة كَانَ يَقول: مَن شَاء بَاهلتَه بأَنَّهَا نَزَلت بِأَزوَاج الرَّسُول ﷺ.

ولَسْنَا بِصَدَد مُنَاقَشَة هَذِه الأقْوَال، وَلَكن نُذكّر القَارىء الْكَرِيم بأنّ عِكْرِمَة بن عَبداللہ يَرىٰ رَأي نَجدَة الْحَرُورِيّ وهُو مِن أشدّ الْخَوَارِج بُغضاً لعَليّ بن أبي طَالب ﷺ. وَيَرىٰ أيضاً كُفر جَمِيع الْمُسْلِمِين مِن غَيْر الْخَوَارِج. وهُو القَائِل فِي مَوْسم الْحَجّ: وَدِدتُ أنّ بِيَدي حَرْبةً فَأعْترض بهَا مَن شَهد المَوْسم يَمِيناً وَشمَالاً. وهُو القَائِل أيضاً عِندَما وَقف عَلَىٰ بَاب الْمَسْجِدِ الْحَرَام: مَا فِيهِ إلّا كَافر.

وَمِن مَفَاهِيمه الإعتقَاديَة: إنّما أنزَل الله مُتشَابه الْقُرآن ليُضلّ بِهِ. وَقَد اشتهر بكذبهِ وَوضعه للحَدِيث اَبن عَبَّاس، وَابن مَسعُود، ولِذَا وَصَفه يَحيىٰ بن سَعِيد الأنْصَاري بِأنّه كَذّاب. (أنظر، تَرجمَة عِكْرِمَة فِي مِيزَان الإعْتِدَال للذّهبي: وَالمعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٤٥٥ الطَّبعة الأُولَىٰ قُم مَنشُورَات الشّرِيف الرّضِي، طَبقَات اَبن سَعد). أفَيصحّ بَعد هَذَا أنْ نَأخذ بحَدِيثٍ يَروِيه ؟!.

أمّا الرّاوي الثّانِي بَعد عِكْرِمَة فَهُوَ مُقَاتل بن سُليمَان البَلخي الأزْدِيّ الخرَاسَاني، كَانَ مُفسّراً لِلْقُرآن الْكَرِيم عَلَىٰ طَرِيقَته الْخَاصَّة، حَتَّىٰ قَالَ فِيهِ اَبن المُبَارك: مَا أحسن تَفْسِيره لَو كَانَ ثِقة. (أنظر، مِيزَان الإعتدَال للذّهبي: ٤ / ١٧٣ الطّبعَة الأُولَىٰ بَيرُوت، تَهْذِيب الْعُمَّال فِي أسمَاء الرّجَال للحَافظ الخزْرَجِي الأنْصَاري). وكَانَ مِن غُلاَة المُجسّمة يُشبّه الْخَالِق بالْمخلُوقِين، حَتَّىٰ قَالَ أبُو حَنِيفَة: أفرَط جَهَم فِي نَفي التّشبِيه حَتَّىٰ قَالَ: إنّه تعَالَىٰ لَيْسَ بشَيء، وَأفرَط مُقَاتل فِي الإثبَات حَتَّىٰ جَعَله مِثْل خلْقه. (أُنظر، الْمَصْدَر السّابق). وَقَالَ النّسَائِي: والكَذّابُون الْمَعْرُوفُون بوَضع الْحَدِيث: اَبن أبي يَحيىٰ بالمَدِينَة، والوَاقدي ببَغدَاد، وَمُقَاتل بن سُليمَان. (مِيزَان الإعْتِدَال: ٣ / ٥٦٢ فِي تَرجمَة مُحَمَّد بن سَعِيد المَصلُوب). وكَانَ مُقَاتل عَلَىٰ مَذْهَب المُرجئة. (الفَصْل لِابْن حَزم: ٤ / ٢٠٥)، وَيَأخذ عَن اليَهُود، وَالنّصارىٰ وَيغرّر بِالْمُسْلِمِين، حَتَّىٰ قَالَ فِيهِ الذّهَبي: كَانَ مُقَاتل دَجّالاً جَسُوراً. (أنظر، مِيزَان الإعْتِدَال: ٣ / ٥٦٢).

عَود عَلَىٰ بدء: كَيْفَ يُفسّر عِكْرِمَة أو مُقَاتل بِأنّ الآيَة نَزَلت فِي نِسَآءِ النَّبِيّ ﷺ خَاصَّةً مَع أنَّ الْمُرَاد مِن الرّجس هُو مُطلق الذّنب ؟! وَهَذَا يَلزم إذْهَاب الرّجس عَنهنّ وَبالتّالي لاَ يَصحّ أنْ يُقَال: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ...﴾ الْأحْزَاب: ٣٢، ولمَا صَحّ قَوْله تعَالَىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ الْأحْزَاب: ٣٠.

وكَيْفَ يُفسّران إيذَاءهنّ لهُ ﷺ مَع إذْهَاب الرّجس عَنهنّ ؟! حَيْث ذَكَر البُخَاريّ: إنَّ النَّبِيّ ﷺ هَجَر عَائِشَة، وَحَفصة شَهراً كَاملاً، وذَلِكَ بِسَبب إفشَاء حَفْصَة الْحَدِيث الّذي أسرّه لهَا إلىٰ عَائِشَة، فَقَالَت

⇐ للنَّبيّ ﷺ : إنّك أقسمتَ أنْ لاَ تدخل علَينا شهراً . (أنظر ، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ : ٣ / ٣٤). وفِي روَايَة أنَس : قَالَ ﷺ : « آليت مِنهنّ شهراً » . (أنظر ، نَفْس المَصْدَر السّابق) . وهَا هُو ابن عَبَّاس يَقول : لَم أزَل حَرِيصاً علَىٰ أنْ أسأل عُمَرَ بن الخطَّاب عَن المَرأتين مِن أزوَاج النَّبيّ ﷺ اللَّتين قَالَ الله تَعالَىٰ فِيهِمَا : ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التَّحرِيم : ٤ . حَتَّىٰ حَجّ وَحَجَجتُ مَعهُ . . . حَتَّىٰ قَالَ ابن عَبَّاس : فَقُلتُ لِلْخَلِيفَة : مَن المَرأتَان ؟ فَقَالَ عُمَرَ بن الخَطَّاب : وَاعجباً لَك يَا ابن الـعَبَّاس ! هُـما عَائِشَة وَحَفصَة . (أنظر ، لـمَصْدَر السّـابق : ٧ / ٢٨ ـ ٢٩ ، و : ٣ / ١٣٣). وَهَـا هِـي عَـائِشَة وَتَـعقّبها للنَّبيّ ﷺ بَعدمَا فَقَدتهُ فِي ليَالِي نَوبتهَا ، وقَوْله ﷺ لهَا : « مَالَكِ يَا عَائِشَة ! أغرت ؟ فَقَالت : وَمَالي أنْ لاَ يغَار مِثْلي عَلَىٰ مِثْلك ؟ ! فَقَالَ لهَا ﷺ : أفَأخذكِ شَيطانكِ ؟ ! (أنظر ، مُسْنَد الإِمَـام أحْـمَد : ٦ / ١١٥ ، تَفْسِير الطَّبَريّ : ٢٨ / ١٠١ ، طَبقَات ابن سَعد : ٨ / ١٣٥ طَبعَة أوربَـا ، وصَـحِيحُ الإِمَـام البُـخَاريّ : ٣ / ١٣٧ ، و : ٤ / ٢٢ ، صَحِيح مُسْلِم كتَاب الطَّلاَق ح ٣١ ـ ٣٤).

وكَيْفَ يُفسّران قَوْله تَعالَىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ الأَحْزَاب : ٥٧ ، وقَوْله تَعالَىٰ : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ التَّوْبَة : ٦١ ، وقَوْله تَعالَىٰ : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ...﴾ التَّحرِيم : ٥ ، وقَوْله ﷺ لأُمّ سَلمَة عِندمَا سَألته : يَا رَسُول الله ألستُ مِن أهْل البَيْت ؟ قَالَ : أنتِ إلىٰ خير إنّك مِن أزوَاج النَّبيّ . وَمَا قَالَ : إنّك مِن أهْل البَيْت ؟ ! (أنظر ، شوَاهد التّنزيل لِلحَاكِم الحَسكَاني : ٢ / ١٢٤ تَحقِيق : الشّيخ المَحمُودي نَقلاً عَن كتَاب مُعْجَم الشّيوخ : ٢ /الوَرق ٧ مِن المُصوّرة ، تَفْسِير الطَّبَريّ : ٢٢ / ٧).

أمَّا المَدلول الحَقِيقي لأَهْل البَيْت بَعد تَخصِيص هَذَا التّعمِيم وَتَقيِيد الإِطلاَق فِي الآيَة الكَرِيمَة مِن خِلاَل القَرِينَة الَّتي تُرَافق الإِستعمَال ، وكَذَلِكَ مِن خِلاَل الأَحَادِيث النَّبويَّة المُحدّدة للمُرَاد مِـن أهْـل البَيْت فِي آيَة التَّطْهِير ، وَهِي مَا أجمَعت عَلَيْهِ الأُمّة مِن خلاَل كُتب الحَدِيث المُعتَبرة أو كُتب التَّفْسِير فإِنَّه يَظهَر لنَا أنّ هَذِه الآيَة نَزَلت فِي خَمسَةٍ ، وهُم : مُحمَّد ، وَعليّ ، وفَاطِمَة ، والحَسَن ، و الحُسَيْن : . وَمَصَادر تِلك الأَحَادِيث غَيْر مَحصُورَة ، وَلَكن نُشِير إلَىٰ مَاهُو مُتدَاول وَمَنشُور مِنْهَا :

١ ـ رَوَت أُمّ المُؤْمِنِين أُمّ سَلمَة بشَأن نُزول هَذِه الآيَة : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ قَالَت : إنّهَا نَزَلت فِي بَيْتِي ، وفِي البَيْت سَبعَة : جِبْرِيلَ ، وَمِيكَال ، وَعليّ ، وفَاطِمَة ، والحَسَن ، والحُسَيْن رَضي الله عَنْهُم وَأنا عَلَىٰ بَاب البَيْت ، قُلتُ : يَا رَسُول الله ، ألست مِن أهْل البَيْت ؟ قَالَ : إنّك ⇐

⇔ إلىٰ خير، إنّكِ إلىٰ خير! إنّكِ مِن أزوَاج النَّبيّ. (أنظر، الدُّرّ المَنثُور للسُّيوطي: ٤/ ١٩٨، وَمشكل الآثار: ١/ ٢٣٣، وَروايَة أُخرىٰ فِي سُنن التّرمذي: ١٣/ ٢٤٨، وَمُسْنَد الإمَام أحْمَد: ٦/ ٣٠٦، أُسْد الغَابَة لِابْن الأثِير: ٤/ ٢٩، وتَهْذِيب التَّهْذِيب لِابْن حَجَر: ٢/ ٢٩٧).

٢ ـ وَرَوىٰ عَبدالله بن جَعْفر بن أَبي طَالب قَالَ: لمّا نَظر رَسُول الله ﷺ إلىٰ الرَّحْمَة هَابطَة قَالَ: اُدعوا لِي، اُدعوا لِي، فَقَالت صَفيَّه بِنْت حُيَيّ بن أخطب زوّج رَسُول الله ﷺ: مَن يَا رَسُول الله؟ قَالَ: أَهْل بَيْتِي: عَلِيّاً، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن. (أنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٤٧، صَحِيح مُسْلِم: ٥/ ١٥٤، مُسْنَد الإمَام أحْمَد: ١/ ٩، سُنن البَيْهَقِيّ: ٦/ ٣٠٠). فَجيء بِهِمْ، فَألقىٰ عَلَيْهِمْ النَّبِيّ ﷺ كسَاءَه، ثُمّ رَفَع يَدَيه، ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمّ هٰؤُلاَءِ آلي فَصلّ عَلَىٰ مُحَمَّد وآل مُحمَّد. فَنَزل قَول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ...﴾.

٣ ـ وَرَوت أُمّ ٱلْمُؤْمِنِين عَائِشَةَ بشَأن نُزول هَذِه الآيَة قَالَت: خَرَج رَسُول الله غَدَاةً وعَلَيْهِ مَرط مُرَحَّل مِن شَعرٍ أَسْوَد، فَجَاء الْحَسَن بن عَليّ فأدْخَلَه، ثُمّ جَاء الحُسَيْن فَدَخل مَعهُ، ثمّ جَاءَت فَاطِمَة فأدْخَلَها، ثُمّ جَاء عَليّ فأدْخَلَه. (أنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٤٧ طَبعَة حَيدَر آبَاد، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢/ ٥ طَبعَة بُولاَق)، ثُمّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

٤ ـ وَعَن أَنَس بن مَالك قَالَ: إنّ رَسُول الله ﷺ كَانَ يَمرّ ببَاب فَاطِمَة سِتة أشهر كُلّما خَرَج إلىٰ صَلاة ٱلْفَجْرِ يقول: الصَّلاة يَا أَهْل ٱلْبَيْت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. (أنظر، المصَادر السّابقة، وتَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٣/ ٤٨٣، وَالدُّرّ المَنثُور، ٥/ ١٩٩، ومُسْنَد الطَّيَالسِي: ٨/ ٢٧٤).

فهٰؤلاَء أَهْل بَيْت النَّبِي ﷺ عَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن: كَمَا جَاء فِي النَّقل المُتوَاتر الَّذي لاَ يَقبل اللّبس، وَكمَا هُو مَعرُوف مِن أحوَال النَّبِيّ ﷺ وَسِيرَته مَعَهُم.

وَنظراً لَكثرَة المَصَادر التَّأريخية، وَالحَدِيثيَة، والتَّفْسِيريَة نَكتَفي بِذكرهَا فَقط دُونَ تَدوين ٱلْوَاقِعَة.

أَوّلاً: بِدءً بالسَّيِّدة عَائِشَةَ زَوْجَة النَّبِيّ ﷺ وَاعتِرَافهَا بِأنّ أَهْل ٱلْبَيْت هُم: عَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن والحُسَيْن:، وَهِي خَارجَة عَنْهُم، أي لَم تَشملهَا الآيَة.

أنظر، صَحِيح مُسْلِم بَاب فَضَائِل أَهْل ٱلْبَيْت: ٢/ ٢٦٨ طَبْعَة عِيسَىٰ الحلَبي بمِصْر، و: ١٥/ ١٩٤ طَبْعَة مِصْر أيضاً بشَرح النَوَوي، فَتْح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٧/ ٣٦٥، فَتح القَدِير للشَّوكَاني: ⇔

⟺ ٤ / ٢٧٩، شوَاهد التّنزيل للحَسكَاني الحَنفي : ٢ / ٥٦ ح ٦٧٦ ـ ٦٨٤ تَحْقِيق : الشّيخ المَحمُودي، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: ٣ / ١٤٧، الدُّرّ المَنثُور للسُّيوطي : ٥ / ١٩٨، كفَايَة الطَّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي : ٥٤ و ٣٧٣ و ٣٧٤ طَبْعَة الحَيدريَة، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفَىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين : ١٣٣.

وَثَانياً : اَعْتِرَاف أُمّ اَلْمُؤْمِنِين أُمّ سَلمَة زَوّج النَّبِيّ ﷺ بِأنّ أَهْل اَلْبَيْت هُم : عليّ، و فَاطِمَة، والْحَسَن والحُسَيْن :، وَهِي خَارجَة عَنْهُم.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل للحَسكاني الحَنفي : ٢ / ٣٩ ح ٦٥٩ و ٧٠٦ و ٧٠٧ ـ ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧٢٠ و ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٩ و ٧٣١ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٤٠ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٥٢ و ٧٥٥ و ٧٥٧ ـ ٧٦١ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٨، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة لمُحبّ الدِّين الطَّبَريّ الشّافعي : ٢ / ٢٤٨ الطّبعة الثّانِيَة، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي : ١ / ١٩ طَبْعَة النّجف، سُنن التّرمِذي : ٥ / ٣٢٧ ح ٣٢٠٥، صَحِيح التِّرمِذي : ٥ / ٣١ ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ ح ٣٩٦٣.

وأُنظر، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان : ٧ / ٣٦٤، فَتح القَدِير للشّوكاني : ٤ / ٢٧٩، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المغَازلي الشّافعي : ٣٠٣ ح ٣٤٧ و ٣٤٩، تَفْسِير اَبْن كَثِير : ٣ / ٤٨٤، الدُّرّ المَنثُور للسُّيوطي : ٥ / ١٩٨، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفَىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين : ٢٣٨، كفَايَة الطّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي : ٣٧٢ طَبْعَة الحَيدريَة، يَنَابيع المَوَدَّة للحَافظ القُندُوزي الحَنفي : ١٠٧ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٩٤ طَبْعَة إسلاَمبُول، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير : ٢ / ١٢، و : ٣ / ٤١٣، و : ٤ / ٢٩، السِّيرَة النَّبَوِيَّة بهَامِش السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي : ٣ / ٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر، تَفْسِير الطَّبَريّ : ٢٢ / ٧، إسعَاف الرّاغبِين بهَامِش نُور الأَبْصَار : ٩٧ طَبْعَة العُثْمَانِية.

وَثَالِثاً : اَختصَاص أَهْل اَلْبَيْت بعَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن : مِن خِلاَل قَوْله ﷺ : «أَللّهُمّ هٰؤلاَء أَهْل بَيْتي فَأذهِبْ عَنْهُم الرِّجْس وَطَهِّرهُم تَطْهِيراً. وقَرِيب مِنْهُ أَلفَاظ أُخرىٰ كمَا وَرَد عَن جَابر بن عَبدالله : أَنّ رَسُول الله ﷺ دَعَا عَلِيّاً، وَاَبنَيه وفَاطِمَة، فَأَلبسهُم مِن ثَوبهِ، ثُمّ قَالَ : أَللّهُمّ هٰؤلاَء أَهْلي، هٰؤلاَء أَهْلي.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم الحَسكاني الحَنفي : ٢ / ٢٨ تَحْقِيق : الشّيخ المَحمُودي ح ٦٤٧ ـ ٦٤٩ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٧٠ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٤ و ٦٨٦ و ٦٨٩ و ٦٩١ ـ ٦٩٣ و ٧١٨ ـ ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٦ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٤ و ٧٣٧ ـ ٧٤١ و ٧٤٣ و ٧٥٤ و ٧٥٨ ـ ٧٦١ و ٧٦٥ ⟺

↔ و ٧٦٨، فَرَائد السّطمَين: ١/٣١٦ح ٢٥٠ و ٣٦٨ح ٢٩٦، و: ٢/١٤ح ٣٦٠، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِبِ العَشْرَة لمحبّ الدِّين الطَّبَرِيّ الشَّافعي: ٢/٢٤٨ الطّبعة الثَّانِيَة، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ٣/٢١٢ طَبْعَة البَهية بمِصْر، صَحِيح التِّرمِذي: ٥/٣١ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ح ٣٩٦٣، صَحِيح مُسْلِم بَاب فَضَائِل عَليّ بن أَبي طَالب: ١٥/١٧٦ طَبْعَة مِصْر بشَرح النّووي.

وأُنظر أيضاً، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المَغَازلي الشّافعي: ٣٠٢ح ٣٤٦ـ ٣٥٠، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ١/١٩ طَبْعَة النّجف، المَنَاقب للخوَارزمي الحَنفي: ٦٠، مَقْتَل الحُسَيْن للخوَارزمي: ١/٧٥، خَصَائِص أَمِير اَلْمُؤْمِنِين للنّسائي: ٤ و ١٦ طَبْعَة القَاهِرَة و ص ٤٦ بتَحْقِيق: الشّيخ المَحمُودي، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين لِلْحَاكِم: ٢/١٥٠ و ٤١٦، و: ٣/١٠٨ و ١٤٦.

وأُنظر كَذٰلِكَ، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلان بهَامِش السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ٣/٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٧/٣٦٤، فَتح القَدِير للشّوكاني: ٤/٢٧٩، الدُّرّ المَنثُور للسُّيوطي: ٥/١٩٨، تَفْسِير اَبْن كَثِير: ٣/٤٨٣، مَجْمَع الزّوائد: ٧/٩١، تَأْرِيخ الخُلَفَاء للسُّيوطي: ١٦٩، يَنَابِيع المَوَدَّة للحَافظ القُندوزي الحَنفي: ١٠٧ و ١٠٨ و ١٩٤ و ٢٢٨ـ ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٨١ و ٢٩٤ طَبْعَة أسلاَمبُول، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/١٨٥، و: ٣/٢٥٩، و: ٦/٢٩٨ طَبْعَة المَيمَنِيَّة بمِصْر، مِشكَاة الْمَصَابِيح للعُمري: ٣/٢٥٤، تَأْرِيخ اَبْن عَسَاكر الشّافعي: ١/٢١ح ٣ و ص ١٨٤ و ٢٤٩ و ٢٧١ـ ٢٧٣، تَفسِير الفَخر الرّازي: ٢/٧٠٠، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢/١٢، و: ٣/٤١٣، و: ٤/٢٦، و: ٥/٦٦ و ١٧٤ و ٥٢١ و ٥٨٩.

ورَاجع مُنْتَخَب كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنديّ بهَامِش مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥/٥٣، مَصَابِيح السُّنَّة للبَغوي الشّافعي: ٢/٢٧٨ طَبْعَة مُحَمَّد عليّ صَبِيح، الْمُعْجَم الْصَّغِير للطَّبَرَاني: ١/٦٥، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين: ١٣٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩، مَعَالِم التّنزيل للبَغوي الشّافعي مَطبُوع بهَامِش تَفْسِير الخَازن: ٥/٢١٣، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة لِابْن حَجر: ١١٩ و ١٤١ـ ١٤٣ و ٢٢٧ طَبْعَة الْمُحَمَّدية، تَفْسِير الخَازن: ٥/٢١٣، مِرآة الجنَان لليَافعي: ١/١٠٩، التَّأْرِيخ الْكَبِير للبُخَاري: ١/ق ٢/٦٩ رَقم ١٧١٩ و ٢١٧٤ طَبْعَة سَنَة ١٣٨٢ هـ، أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٢٠٣، الإِتْحَاف للشّبرَاوي الشّافعي: ٥، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْد البَرّ بهَامِش الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقلاَنيّ: ٣/٣٧ طَبْعَة السّعادَة، كفَايَة الطّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي: ٥٤ و ١٤٢ و ١٤٤ و ٢٤٢ طَبْعَة الحَيدريَة.

↔

↔ وَرَابعاً: اَختصَاص أَهْل اَلْبَيْت بـعَليّ، وفـاطِمَة، والْـحَسَن، والحُسَـيْن: وذَلِكَ مِـن خِـلاَل أَقْوَاله ﷺ عِندَما يَخرج للصَلاة، وَيمرّ ببَاب عَليّ وفَاطِمَةﷺ، كـروَايَـة أَنَس بـن مَـالك قَـالَ: إِنَّ رَسُول الله ﷺ كَانَ يَمرّ بباب فَاطِمَة سِتة أَشهر، فَإِذَا خَرج إِلىٰ صَلاة اَلْفَجْرِ يَقول: الصَّـلاة يَـا أَهْـل اَلْبَيْت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اَللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل للحَسكاني الحَنفي: ٢ / ١٨ ح ٦٣٧ ـ ٦٤٠ و ٦٤٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٧٧٣ تَحْقِيق: الشّيخ المَحمُودي، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ١ / ١٩، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٣ ح ٣٢٥٩، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣ / ٢٥٩ و ٢٨٥ طَبْعَة المَيْمَنِيَّة بمِصْر، مُنْتَخَب كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ بهَامِش مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥ / ٩٦، الدُّرّ المَنثُور للسُّـيوطي: ٥ / ١٩٩، تَـفْسِير الطَّـبَرِيّ: ٢٢ / ٦، مَجْمَع الزّوائد للهَيْثمي الشّافعي: ٩ / ١٦٨، تَفْسِير اَبْن كَثِير: ٣ / ٤٨٣ و ٤٨٤، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِـم: ٣ / ١٥٨، يَنَابِيع المَوَدَّة للقُندوزي الحنَفي: ١٩٣ و ٢٣٠ طَبْعَة أَسلاَمبول، فَتح البَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٧ / ٣٦٥ طَبْعَة القَاهِرَة، أَنْسَاب الأَشْرَاف للبلاَذري: ٢ / ١٠٤ ح ٣٨، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٥ / ٥٢١.

وَخَامساً: اَختصَاص أَهْل اَلْبَيْت بعَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن: مِن خِلاَل سَبب النّزول، وَمَا قَاله ﷺ فِيهِمْ كَحَدِيث أُمّ سَلمَة: إِنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِها، عَلَىٰ مَنَامة لهُ، عَلَيْهِ كسَاء خَيْبَري، فَجَاءت فَاطِمَة ببُرمَة فِيهَا خُزيرَة، فَقَالَ: اَدعي زوّجك وأَبنَيك، فَدَعتهُم، فَبينَما هُم يَأكلُون إِذ نَزَلت عَلَىٰ النَّبِيّ ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اَللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ اَلرِّجْسَ أَهْلَ اَلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. فَأَخذ النَّبِيّ ﷺ بفَضلة الْكِسَاء فَغشّاهم إِيّاها، ثُمّ قَالَ: اَللَّهُمَّ هَٰؤُلاَء أَهْل بَيْتِي وَحَامّتي فَأَذْهب عَنْهُم الرِّجس وَطَهِّرهُم تَطْهِيراً. قَالهَا النَّبِيّ ﷺ ثَلاَث مَرَّات. قَالَت أُمّ سَلمَة: فَأَدخلتُ رَأسي فِي اَلْبَيْت، فَقُلتُ: وَأَنَا مَعَكُمْ يَا رَسُول الله؟ قَالَ: إِنّكِ إِلىٰ خَير.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم الحَسَكاني: ٢ / ١٣ ح ٦٣٧ ـ ٦٤١ و ٦٤٤ و ٦٤٨ ـ ٦٥٣ و ٦٥٦ ـ ٦٦١ و ٦٦٣ ـ ٦٦٨ و ٦٧١ ـ ٦٧٣ و ٦٧٥ و ٦٧٨ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٦ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٤ و ٧٠٧ و ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧٢٩ و ٧٤٠ و ٧٥١ و ٧٥٤ ـ ٧٦٢ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٧ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤ طَبْعَة وزَارة الثّقافَة والإِرْشَاد اَلإِسْلاَمي، صَحِيح مُسْلِم: فَضَائِل أَهْـل اَلْبَيْت ٢ / ٣٦٨ طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٣٠ ح ٣٢٥٨، و: ٥ / ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ طَبْعَة دَار الْفِكْر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ٣٣٠ طَبْعَة المَيْمَنِيَّة بمِصْر، فرَائِد السِّمْطَين للحمُويني الشّـافعي: ١ / ٣١٦ ح ٢٥٠، و: ٢ / ٩ ح ٣٥٦ و ٣٦٢ و ٣٦٤، إِسعَاف الرّاغبِين للصبّان بهَامِش نُـور الأَبْـصَار: ↔

فَليَرجَع إِلَىٰ كِتَاب الْإِرشَاد للشَّيخ المُفِيد، وَكَشف الغُمّة للأَرْبِلي، وَأَعيَان الشِّيْعَة

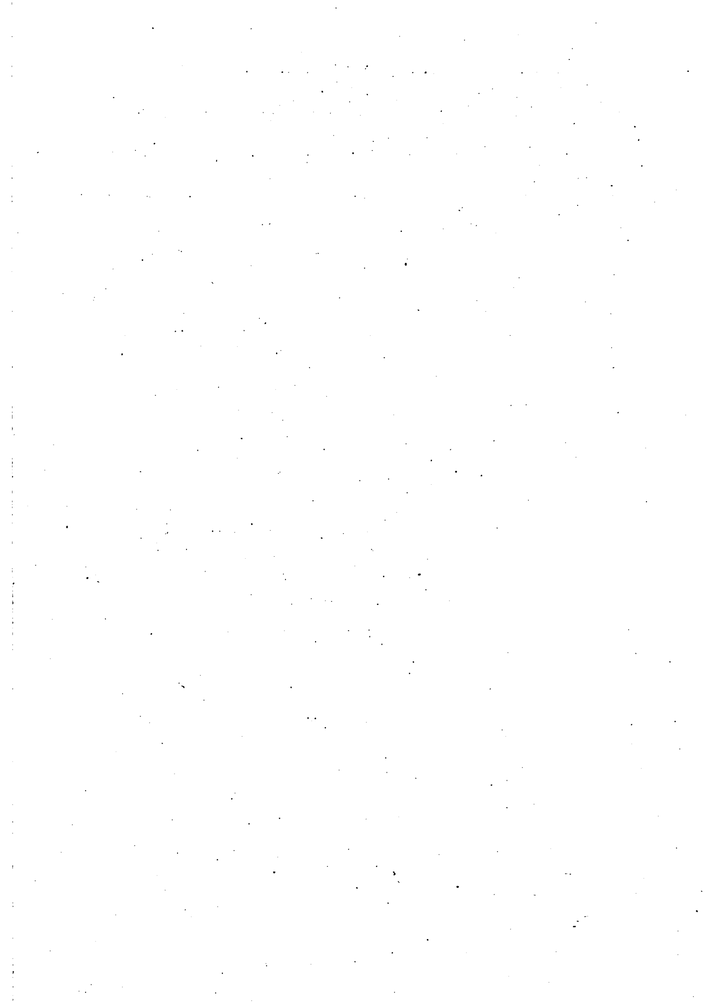
⟵ ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ طَبْعَة السّعيدية، فَتْح القَدِير للشّوكاني: ٤ / ٢٧٩.

وَأُنظر كَذَٰلِكَ ،نُور الْأَبْصَار للشّبلنجي: ١٠٢ طَبْعَة السّعيدية، فَتح الْبَيَان لصـدّيق حَسـن خَـان: ٧ / ٣٦٣ ـ ٣٦٥. الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِبِ العَشْرَة لمحبّ الدِّين الطَّبَرِيّ الشّافعي: ٢ / ٢٤٨ الطَبعة الثَّانِيَة، فَضَائِل الْخَمْسَة: ١ / ٢٢٤ ـ ٢٤٣، يَنَابِيع المَوَدَّة للقُندوزي الحَـنفي: ١٠٧ و ١٠٨ و ٢٢٨ ـ ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٦٠ و ٢٩٤ طَبْعَة أسلاَمبول. العِقد الفَريد لِابْن عَبد رَبّه الْمَالِكي: ٤ / ٣١١ طَبْعَة لُجنة التَّأْليف والنّشر بمِصْر، الْإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْد البَرّ بهَامِش الْإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقلاَنيّ: ٣ / ٣٧ طَبْعَة السّعادة، خصَائِص أَمِير اَلْمُؤْمِنِين للنسّائي الشّافعي: ٧٢ تَحْقِيق: الشّيخ المَحمُودي، مُـنْتَخَب كَـنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ بهَامِش مُسْنَد الْإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل: ٥ / ٩٦.

وأُنظر أَيضَاً، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلان بهَامِش السِّـيرَة الْـحَلَبِية للـحَلبي الشّـافعي: ٣ / ٣٢٩ و ٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر، كفَاية الطَّالب للحَافظ الكنجي الشّافعي: ٥٤ و ٣٧٢ ـ ٣٧٥. أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الْصَّحَابَة لِابْن الأَثِير الشّافعي: ٢ / ١٢ ـ ٢٠، و: ٣ / ٤١٣، و: ٥ / ٥٢١ و ٥٨٩. أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٢٠٣ طَبْعَة الحَلبي بمِصْر، الصَّوَاعِق الْـمحرِقَة لِابْـن حَـجر الشّـافعي: ٨٥ و ١٣٧ طَـبْعَة المَيْمَنِيَّة بمِصْر، الْإِتقَان فِي عُلُوم اَلْقُرْآن للسُّيوطي: ٤ / ٢٤٠ مَطبعَة المَشهد الحُسَيْني بمِصْر، التّسهيل لعُلوم التّنزيل للكَلبي: ٣ / ١٣٧، التَّفْسِير المُنِير لمَعَالِم التّنزيل للجَاوي: ٢ / ١٨٣، أَحْكَـام اَلْـقُرْآن للجصّاص: ٥ / ٢٣٠ طَبْعَة عبدالرَّحْمَان مُحَمَّد، مَنَاقب عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المغَازلي الشّافعي: ٣٠١ ح ٣٤٥ و ٣٤٨ ـ ٣٥١.

وَرَاجع مَصَابِيح السُّنَّة للبَغوي الشّافعي: ٢ / ٢٧٨ طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح، روَاية عَن عَمْرُو بـن يَزِيد عَن مَكحُول وفِيْهَا قَالَ جِبْرِيل: وَأنا مِنْكُم يَا مُحَمَّد...، مَجْمَع الْبَيَان: ٧ ـ ٨: ٣٥٦ و ٣٥٧ طَبْعَة إِحيَاء التّراث العَرَبيّ بَيرُوت، تَفْسِير الشّوكاني: ٤ / ٢٨٠. المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: ٣ / ١٤٦، تَفْسِير جَامع الْبَيَان: ١ / ٢٩٦ دَار اَلْمَعْرِفَة، تَفْسِير النّيسابوري: ٢٢ / ١٠. تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٦ و ٧ و ٢٨ طَبْعَة مِصْر، الدُّرّ المَنثُور للسُّيوطي: ٥ / ١٩٨ و ١٩٩، مِشكَـاة الْـمَصَابِيح للـعُمري: ٣ / ٢٥٤، الكشّـاف للزَّمَخشري: ١ / ١٩٣ طَبْعَة مُصطَفَىٰ مُحَمَّد، تَفْسِير القُرطُبي: ١٤ / ١٨٢ الطّبعة الْأُولَـىٰ بـالقَاهِرَة، تَفْسِير اَبْن كَثِير: ٣ / ٤٨٣ ـ ٤٨٥ و ٤٩١ الطّبعة الثَّانِيَة بمِصْر، تَذكرَة الخواصّ للسِّبط بـن الجَـوزي الحَنفي: ٢٣٣، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ١ / ١٩ و ٢٠ طَبْعَة دَار الكُتب فِي النّجف. أَحْكَام اَلْقُرْآن لِابْن عَرَبيّ: ٢ / ١٦٦ طَبْعَة مِصْر.

للسَّيِّد مُحْسن الأَمِين، وَأَعْلَام الوَرىٰ للطَّبرسي، وَفَضَائِل الخَمْسَة فِي الصِّحَاح السِّتَة للفَيرُوز آبَادي وَغَيرُ ذَلِكَ مِن الأَسْفَار الخَاصَّة بـإِمَامَتِهِم وَمَـناقبِهِم عَـلىٰ جَدّهم وعَلَيهِم أَفْضَل الصَّلوَات وَأَزْكىٰ التَّحيَات.



الإِسْلاَم وَالعِلْم

«مَن ظَنَّ أَنَّ للعِلْم غَايَة فَقَد بَخسَه (حَظّه) حقَّه، وَوَضَعهُ فِي غَيْر مَنْزِلَته الَّتي وَضَعهُ الله فِيهَا حَـيْث يَقُول: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1].

«لاَ يَزَال الرَّجُل عَالِمَاً مَا طَلَبَ العِلْم، فَإِنْ ظَـنَّ أَنَّه قَد عَلِمَ فَقَد جَهْل»[2].

سُئِلَ أَمِير المُؤْمِنينِ عليه السلام: مَنْ أَعْلَم النَّاس؟.

---

(١) ٱلإِسْرَاء: ٨٥. أُنظر، جَامع بَيَان العِلْم وَفَضْلَه لِابْن عَبْد البَرّ: ١ / ٩١.

(٢) أُنظر، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١ / ٢٩، تَذْكرَة السَّامع: ٢٨ و ١٣٥، شَرْح المُهَذّب: ١ / ٤٩، الفَقِيه وَالمُتَفَقه لأَبي بَكْر أَحْمَد بن عَليّ بن ثَابِت الخَطِيب البَغدَادي: ٢ / ١٦٠، نَشْر دَار ٱبن الجَوزي ـ السُّعودِيَّة (١٤١٢ هـ) الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحْقِيق: أَبُو عَبْدالرَّحمن عَادِل يُوسُف الغَرَّازي، الفَوَائِد المُنْتقَاة وَالغَرَائِب الحِسَان عَن شُيُوخ الكُوفيِّين للحَافظ مُحَمَّد بن عَليّ الصُّوري: ٧٢ح ٢٩، تَحْقِيق: الأُستَاذ الدّكتُور عُمَر عَبْدالسَّلاَم التَّدمُري، نَشْر دَار الكِتَاب العَرَبي بَيرُوت الطَّبعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ هـ)، إِحـيَاء عُلُوم الدِّين للغَزَّالي: ١ / ٥٩، نَشْر طَي التَّعرِيف فِي فَضْل حَمْلَة العِلْم الشَّرِيف وَالرَّد عَلىٰ مَـا قَـتْلهُم السَّخِيف، لجَمَال الدِّين مُحَمَّد بن عَبْدالرَّحْمٰن بن عُمَر الجَبْشي: ١ / ٢١٤، نَشْر دَار المِنهَاج ـ جِـدّة (١٤١٧ هـ) الطَّبعَة الأُولىٰ، المُجَالسَة وَجوَاهر العِلْم لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مَروَان بن مُـحَمَّد الدّيـنُوري القَاضي المَالِكي: ١ / ٥٦، نَشْر دَار ٱبن حَزْم لُبنَان بَيرُوت (١٤٢٣ هـ)، الطَّبعَة الأُولىٰ.

قَالَ ﷺ : «مَن جَمَع عِلْم النَّاس إِلىٰ عِلْمِهِ»[١].

حَدّ العِلْم أَن لاَ حَدّ لَهُ :

مِن المُسْتَحِيل عَلىٰ مُحَمَّد ﷺ أَنْ يَنْظُر هَذِهِ النَّظْرَة إِلَىٰ العِلْم لَولاَ الوَحي : ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾[٢]. إِنَّ عَقْل الإِنْسَان يَنْتَقل مِن مَعْلُوم إِلَىٰ مَجْهُول، مِن شَاهد إِلَىٰ غَائِب. وَلاَ مِذْيَاع وَتِلفَاز وَلاَ عَقل إِلكترُوني وَصعُود عَلىٰ القَمَر وَلاَ أَي شَيء ـ يَوْم قَالَ هَذَا مُحَمَّد ﷺ يُومىء مِن قَرِيب أَو بَعِيد إِلَىٰ مَكَانَة العِلْم وَعَظَمَته.

وَلَكنْ الَّذِين يُؤمنُون بِأَنَّ المَادّة هِي المَوجُود الوَحِيد، يَسْخَرُون مِن هَـذِهِ النَّظْرَة إِلَىٰ العِلْم، وَيَرَونهَا، سَفْسَطة «وَكَلاَماً فَارغاً» لأَنَّ العِلْم كلّه ـ بِزَعْمِهِم ـ مَسْجُون وَمَحصُور بِمَا تَرَاه العَين، وَتُلْمسَه اليَد، وَيَشمّه الأَنْف، وَيَقرَع السَّمع، وَيَقع فِي الفَم، وَيَخرُج مِن البَطْن! أَبَداً لاَ أَسْرَار فِي طَيَّات الكَون وَلاَ غَرَائِز فِي أَعمَاق النَّفس! أَمَّا حُكم العَقْل فمُجَرَّد أَحْلاَم وَأَوهَام!.

وَنَسْأَل هَؤلاَء : هَل يَسْتَند حُكمكُم هَذَا إِلَىٰ العَقْل أَو الحَوَاس؟ فَإِنْ قَالُوا : إِلَىٰ العَقْل. فَقَدْ نَاقضُوا أَنْفسهُم وَأَبرمُوا مَا نَقضُوا، وَإِنْ قَالُوا : إِلَىٰ الحَوَاس. كَذّبُوا، لأَنَّ وَظِيفَة الحَوَاس أَنْ تَشْهَد لاَ أَنْ تَحْكُم.

---

(١) لَمْ أَقف عَلَىٰ هَذَا الْحَدِيث فِي نَهْج ٱلْبَلاَغَة، وَلاَ فِي الكُتب المُتوفرَة لَديَّ. لَكن رَوىٰ ذَلِكَ البَرقي فِي المَحَاسِن : ١ / ٢٣٠ ح ١٧٣، مَن لاَ يَحضرَه الْفَقِيه : ٤ / ٣٩٥ ح ٥٨٤٠، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق : ٥ / ح ١٣، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق : ٧٣ ح ٤، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق : ١٩٥ ح ١، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري : ٦، الأَربعُون حَدِيثاً للشَّهِيد الأَوَّل : ٥٥ ح ٢٤، سُنن الدَّارمي : ١ / ٨٧، وَلَكن نَسَبهُ إِلَىٰ الرَّسُول ﷺ، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي : ٣٢٢، رَوَائِع نَهْج البَلاَغَة اختَارهَا وَرَتَّبهَا وَقَدَّم لهَا بدرَاسَة وَاسعَة جُورج جُردَاق : ٢٢٩.

(٢) ٱلإِسْرَاء : ٨٥.

زِدْنِي عِلْماً:

فِي الحَدِيث الشَّرِيف: «أَبَىٰ الله إلّا أنْ يَجْري الأُمُور عَلىٰ أَسْبَابهَا»[١]. وَعَلَيهِ يَكُون مَعْنىٰ قَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾[٢]. أُطْلُب العِلْم طُول العُمر، لأَنَّ العَالِم حَقّاً وَصِدقاً هُو الَّذي يَزْدَاد عِلْماً عَلىٰ كَرّ الأَيَّام بالمُتَابعَة وَالمُرَاجعَة، وَمن تَرَاءَىٰ لهُ أَنَّه قَد أَتمَّ، وَبَلغ مِن العِلْم الغَايَة وَالنّهَايَة هَرَب مِنْهُ إِلَىٰ غَيْرِ رَجْعَة.

وَفِي العِقْد الفَرِيد، أَنَّ قَتَادَة قَالَ: «مَا سَمِعتُ شَيْئَاً قَطّ إلّا وَحفظتهُ، وَلاَ حَفظتُ شَيْئَاً قَطّ فَنَسَيتهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا غُلاَم! هَات نَعْلي.

فَقَالَ: هُو فِي رِجْلَيك. فَفَضَحهُ الله.

وَأَيْضَاً قَالَ قَتَادَة: حَفظتُ مَا لَمْ يَحفظ أَحَد، وَنَسِيتُ مَا لَمْ يَنْس أَحَد، حَفظتُ ٱلْقُرْءَان فِي سَبْعَة أَشْهُر، وَقَبضتُ عَلىٰ لِحْيَتي وَأَنَا أُرِيد أَنْ أَقْطَع مَا تَحتَ يَـدي فقَطعتُ مَا فَوقهَا»[٣]!.

وَهَكَذَا يُعْمي الزَّهو وَالغُرُور صَاحبهُ عَن الوَاضحَات حَتّىٰ عَن نَعْلهِ وَلِحْيَته.

العُقُول وَأهْل القُبُور:

قَالَ السَّلَفيَة: العِلْم حَرَام مُحَرّم إِلّا مَا كَان مَورُوثاً عَن السَّلَف الصَّالح!.

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ١/ ١٨٣ ح ٧، بَصَائِر الدَّرجَات: ٢٦ ح ١ وص: ٥٢٥ ح ٢، شَرْح أُصُول الكَـافِي: ٤/ ٢٠١ ح ٢، مُسْتَدرَك سَفِينَة ٱلْبِحَار: ٤/ ٤٢٤.

(٢) طٰه: ١١٤.

(٣) أنظر، العِقد الفَرِيد لِابْن عَبد رَبّه ٱلْمَالِكي: الجُزء الثَّاني تَرجَمَة قَتَادَة. (مِنْهُ ﷺ). وَقَـرِيب مِـنْهُ فِـي الكَامِل لِابْن عَدي: ٦/ ١١٤ رَقم «١٦٢٦»، حَقَّقَهُ وَقَدّم لهُ الأُسْتَاذ الدُّكتُور سُهَيل زَكّار، قَرَأهَا وَدَققهَا عَلىٰ المَخطُوطَات يَحيىٰ مُختَار غَزّاوي، الطَّبعَة الثَّالثَة، مِيزَان الإِعتدَال للذَّهبي: ٣/ ٥٥٦، تَأرِيخ الإِسْلاَم للذَّهبي: ٩/ ٢٦٧، الوَافي بالوَفيَات للصَّفدي: ٣/ ٧٠، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء: ١٠/ ١٠٢.

وَنُجِيب :

١ ـ إنَّ الإِرْتيَاب فِي العِلْم إرْتيَاب فِي العَقْل ، وهَذَا هُو الخَبَل المَحْض ، وَعَين الجَهَالَة وَالضّلاَلَة ، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ : ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[1] ، وَقَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ : « ٱلْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ ، فَخُذِ ٱلْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ »[2] .

وَفِي روَايَة ثَانِيَة : « خُذِ ٱلْحِكْمَةَ ، وَلاَ يَضرّكَ مِن أَي وَعَاءٍ خَرَجت »[3] . « الحِكْمَة ضَالَّة المُؤْمِن ، أَيَّنمَا وَجَدهَا فَهُو أَحَقُ بهَا »[4] .

---

(١) ٱلزُّمَر : ١٨ .

(٢) أُنظر ، نَهج ٱلبَلاَغة : ٱلحِكْمَة (٨٠) .

أُنظر ، شَرح نَهج ٱلبَلاَغَة لِابْن أَبِي ٱلحَدِيد : ١٨ / ٢٢٩ .

قَالَ : خَطَب الحَجَّاج ، فَقَال : إنَّ الله أمَرَنا بِطَلَب الآخِرَة ، وَكَفَانا مُؤونَة ٱلدُّنْيا ، فَلِيتَنا كُفِينا مُؤونَة الآخِرَة ، وأُمِرنَا بِطَلَب ٱلدُّنْيا !.

فَسَمَعها الْحَسَن ، فَقَال : هَذِه ضَالَّة المُؤْمِن خَرَجت مِن قَلْب المُنَافِق .

وَكَان سُفْيَانُ الثَّورِيّ يُعجِبه كَلاَمُ أَبِي حَمْزَة الخَارجيّ ، وَيَقُول : ضَالَّة المُؤْمِن عَلىٰ لِسَان المُنَافِق ، تَقوىٰ الله أكرَمُ سَرِيرة ، وأَفضَلُ ذَخِيرَة ، مِنْهَا ثِقةُ الوَاثِق ، وَعَلِيها مِقَةُ الوَامِق (المحِبّ) .

لِيعَمل كُلّ أمرىءٍ فِي مَكَان نَفْسه ، وهُو رَخِيّ اللّبَب ، طَوِيلُ السَّبب ، لِيَعرفَ مَمَدّ يَدِه ، وَمَوضعَ قَدَمِه ، وَلِيحَذَر الزَّلَلَ ، والعِلَل المَانِعةَ مِن العَمَل . رَحِم الله عَبداً آثَرَ التَّقْوىٰ ، وَٱستشْعَر شِعارهَا ، وٱجْتَنىٰ ثِمارَها ، بَاعَ دَارَ البَقَاء بِدَار الآبَاد ، الدُّنْيا كَرَوْضة يُونق مَرعَاهَا ، وَتُعجِب مَن رَآها . تَمُجّ عرُوقهَا الثَّرىٰ ، وَتَنْطُف فرُوعُها بِالنَّدىٰ ، حتَّىٰ إذَا بَلَغ العُشب إنَاه ، وأنْتهىٰ الزِّبْرِج مُنْتهَاه ، ضَعُف العَمُود ، وَذَوِي العُود ، وَتَولّىٰ مِن الزَّمَان مَا لاَ يَعُود ؛ فَحَتَّت الرِّيَاحُ الوَرَق ، وَفرّقتْ مَاكَان ٱتّسق ، فَأصْبَحَتْ هَشِيماً ، وَأمست رَمِيماً .

(٣) أُنظر ، خُطَب نَهج البَلاَغَة : ٤ / ١٨ ، سُنن ٱبن مَاجَه : ٢ / ١٣٩٥ ح ٤١٦٩ ، سُنن التِّرمذي : ٤ / ١٥٥ ح ٢٨٢٨ .

(٤) أُنظر ، العِلَل المُتَناهيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لِابْن الجَوزي : ١ / ٩٥ ح ١١٤ ، الكَافِي : ٨ / ١٦٧ ح ↔

وَسُئِلَ أَمِير المُؤْمِنِينَ عليه السلام : مَنْ أَعْلَم النَّاس ؟

قَالَ عليه السلام : « مَن جَمَع عِلْم النَّاس إِلىٰ عِلْمِهِ » [١] . إِلَىٰ كَثِير من أَحَادِيث هَذَا البَاب .

٢ ـ لمَاذَا شَدّ العُقُول إِلَىٰ أَهْل القُبُور ؟ أَحْرصاً عَلَىٰ الإِسْلاَم ؟ وَهَل فِيهِ مَا يُعَارِض العِلْم وَالعَقْل ؟ وَكَيف وَنَبيّ الإِسْلاَم يَقُول : « أَصْل دِيْنِي العَقْل » [٢] ، وَعَلَىٰ هَذَا الأَسَاس خَاطَب جَمِيع النَّاس وَكَان خَاتمَة الأَدْيَان ، وَأَيْضاً عَلَىٰ هَذَا الأَسَاس قَالَ الشَّيخ الأَنْصَاري الكَبِير فِي كتَابهِ المَعرُوف بالرَّسَائِل ، مَا نَصّه بالحَرْف الوَاحد : « العَقْل شَرْع مِن الدَّاخل والشَّرع عَقْل مِن الخَارِج ، وَالعَقْل يَهْتَدي بالشَّرع ، وَالشَّرع يُعرَف بالعَقْل ، فَهُما أَبداً وَدائماً مُتحَالفَان مُتآزرَان ، كُلّ مِنْهُما يَحكُم بمَا يَحكُم بِهِ الآخر ، وَكُلَّما حَصَل القَطْع مِن دَلِيل عَقْلي فَلاَ يَجُوز أَنْ يُعَارضهُ دَلِيل نَقْلي ، وَإِنْ وُجدَ مَا ظَاهِرهُ المُعَارضَة فَلاَ بُدّ مِن تَأْوِيلَه » [٣] ؟ !

⇔ ١٨٦ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ١ / ٣٤٩ ، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر : ٢١ / ١٦٩ و : ٥٥ / ١٩٢ ح ١١٦٨ و ١١٦٩ ، سُنن التِّرمِذي : ٥ / ٥١ ح ٢٦٨٧ ، سُنن ابن مَاجَه : ٢ / ١٣٩٥ ح ٤١٦٩ ، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة : ٧ / ٢٤٠ ح ٣٥٦٨١ ، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعفَر القُضَاعيّ ، حَقّقهُ وَخرَّج أَحَادِيثهُ ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ : ١ / ٦٥ ح ٥٢ و ص : ١١٦ ح ١٤٦ ، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب : ٢ / ١٥٢ ح ٢٧٧٠ ، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٢ / ٥٤٥ ، لِسَان المِيزَان : ٤ / ١٣٥ ، تَهذِيب التَّهذِيب : ١ / ١٣١ ح ٢٧٠ ، التّدوِين في أَخْبَار قَزْوِين : ٤ / ٩٥ ، تَأرِيخ بَغداد : ٨ / ٢٥١ ، صَفوَة الصَّفوَة : ١ / ٣٨ ، المَدخل إِلىٰ السُّنن الكُبْرَىٰ : ١ / ٤٤٧ ح ٨٤٤ ، تَفْسِير ابن كَثِير : ٣ / ٢٧٩ .

(١) تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته .

(٢) أُنظر ، الشِّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفَىٰ : ١ / ١٤٦ ، المَحجة البَيْضَاء : ٨ / ١٠١ ، عَوَالي اللّئَالي لِإبن أَبي جمهُور الأَحسَائي : ٤ / ١٢٥ ح ١ ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي : ١١ / ١٧٣ ح ١٢٦٧٢ .

(٣) نَقَل الدّكتُور تَوفِيق الطَّوِيل فِي كِتَاب « أُسس الفَلْسَفَة » : ٢٩٠ عَن « كَارَادي فو » مَا نَصّهُ بالحَرف الوَاحد « التَّشَيُّع رَدّ فِعل لِفكر حُرّ طَلِيق يُقَاوم جمُوداً عَقلياً بَدَا فِي مَذْهَب أَهْل السُّنَّة » ، ثُمَّ قَالَ ⇔

٣ ـ لَقد تَناول العِلْم الحَديث كُلّ جَانِب مِن جَوانب الحَيَاة الفرديَّة وَالإجْتمَاعِيَّة، وَلَو حَرّمنَا عَلىٰ أي إنْسَان هَذَا العِلْم وَثمَاره لوَجَب أَنْ يُربَط مَع الدَّواب!.

وَمِن السُّخف وَالسُّخريَة أَنْ نَجْد أَنْفسنَا مُضطَرين إلَىٰ التَّدلِيل عَلىٰ المُسلمَات الأَوَّلِيَة، ولَكنْ مَا الحِيلَة إذَا مُنعَت الحُكُومَة فِي قَطَر شَقِيق ذِكْر دَورَان الأَرْض فِي دَرس الجُغرَافيَا؟[1].

وَبَعد، فَمِنَ الضَّرُوري لكُلّ عَالِم أو مُتَعَلّم مِنَّا أَنْ يَلمَّ بجُملَة مِن الإتِّـجَاهَات وَالثّقافَة السَّائدَة وَبخَاصّة الغَربيَة، فَإنّهَا تُزيدَه، وَلاَ شَكّ تَفْهّماً. لوَاقعِهِ المُعَاصر، وَتَمسَح مِن ذِهْنِهِ العَدِيد مِن الأَخطَاء. لأَنَّ الإطّلاَع عَلىٰ عُلُوم الآخرِين يُسَاهم فِي نَمو العَقْل وَتَطورَه، وَمَن أَنْكَر أَيّة فِكرَة مِن غَيْر بحَث وَتَمحِيص لاَ لشَيء إلَّا أَنَّها مُستَورَدَة فَقْد خَالَف الكِتَاب والسُّنَّة مِن حَيْث لاَ يَشْعر.

لَقد كَتَب القُدَامىٰ عَن الإسْلاَم ونَبِيّه، وأَيْضاً كَتَب عَنْهُما الجَدِيد الَّذين تَـغذَّوا بالثَّقافَة الحَدِيثَة، فَأينَ هَذَا مِن ذَاك؟ هَذَا تَحلِيلٌ وَتَعلِيلٌ لحَقِيقَة الإسْلاَم وَكَشفٌ عَن كُنُوزه وَأَسرَاره، وَذَاك مُجَرَّد سَرد وَروَايَة. وَبكَلْمَة إنَّ وَسِيلَة الإثبَات عِـندَ الكَثِير مِن أُولَئك النَّقل، وَهِي عِندَ هَؤلاَء الحِسّ وَالنَّتَائج العِلميَة. وَأَخيراً صَدَق مَن قَالَ: «كُلَّما تَقدَّم العِلْم زَادنَا فَهْماً لمَعَانِي كَلمَات الله تَعَالىٰ».

↔ الدّكتُور: «كَان للشِّيعَة فَضل مَلحُوظ فِي إغنَاء المَضمُون الرُّوحي للإسْـلاَم، فَـإنَّ بـمِثل حَـركَاتهم الجَامحَة تَأمَن الأَديَان التَّحجر فِي قوَالب جَامدَة». (مِنْهُ ﷺ). أُنظر، فرَائِد الأُصُول، الشَّـيخ الأَعـظَم مُرتَضىٰ الأَنْصَاري: ١ / ٥٧ إعدَاد لُجنَة تَحْقِيق: وَنَشر تُرَاث الشَّيخ الأَعظَم.

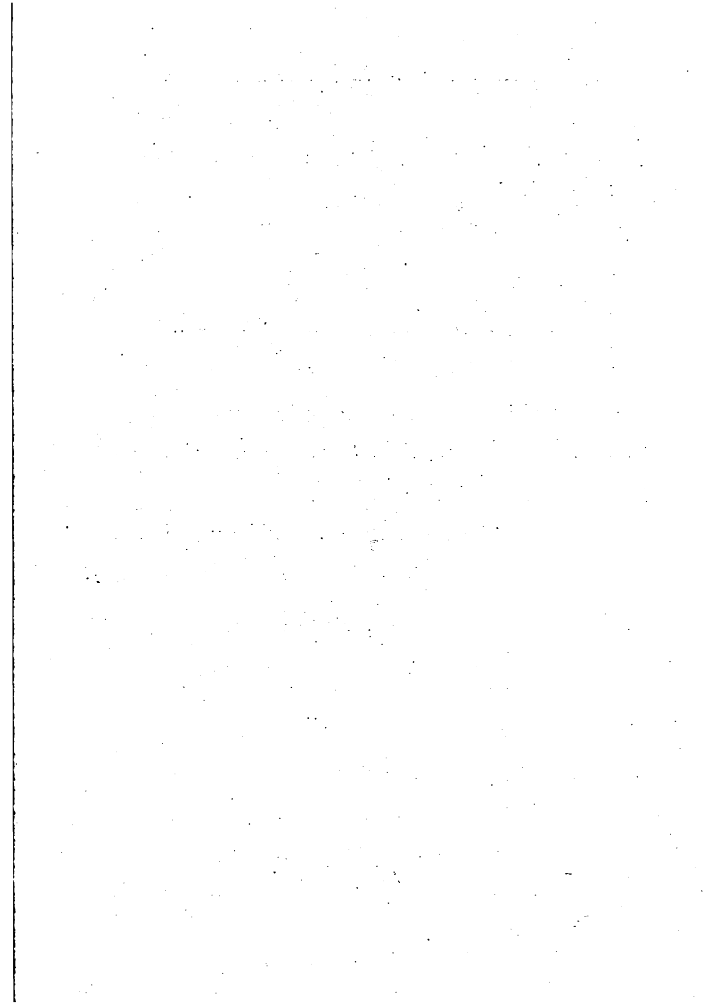
(١) فِي كِتَاب مُجْتَمع جَدِيد أَو الكَارِثَة للدّكتُور زَكي نَجِيب مَحمُود: سَأَلتُ صَدِيقي الَّذي يُدّرس فِي هَذَا القُطر مَاذَا تَقُول حِينَ تُشِير إلَىٰ هَذِهِ الحَقِيقَة العِلمِيَة، فَقَالَ: أَقُول: إنَّ الكُفّار قَالُوا بكُروِيَة الأَرض وَإنّها تَدُور حَولَ نَفْسهَا وَحَول الشَّمْس! (مِنْهُ ﷺ).

الأَدْعيَاء يُؤلِّفُون وَيَنْشرُون !:

بالمُنَاسبَة نُشِير إِلَىٰ أَنَّ بَعْض المُنْتَسِبِين إِلَىٰ الدِّين يُؤلِّفُون الكُتُب ـ فِي أَيَّامنَا هَذِهِ ـ فِي قَضَايَا إِسْلاَمِيَّة، بَل وَمِنْهُم مَن تَصَدىٰ إِلَىٰ الدِّفَاع عَن الإِسْلاَم بمَا يُنْدي الجَبِين حَتَّىٰ اتَّخذ مِنْهُ الَّذِين فِي قُلُوبهِم مَرَض وَسِيلَة للتَّشنِيع وَحُجّة للطَّعن بالدِين وَأَهْله... إِنَّ بُرهَان الإِسْلاَم قَاطع لكُلّ لِسَان، وَلَكِنْ جَهْل الأَدْعيَاء بحَقِيقَته وَأَهدَافه وَسُوء تَصرفَاتِهِم، يُحْدِث رَدّة فِعْل فِي نُفُوس الشّبَاب.

لَقَد لاَحَضتُ فِيمَا طَالَعتُ وَقَرَأتُ أَنَّ خُصُوم الإِسْلاَم يُحَاربُونه بطَرِيق غَير مُبَاشر، قَلَّ مَن يَفْطَن لهُ كَالتَّشكِيك فِي حُكْم العَقْل لعِلْمِهِم بأَنَّ عَقِيدَة الإِسْلاَم تَقُوم عَلَيهِ، وَكَتَطور القِرد إِلَىٰ إِنْسَان خِلاَفاً لنُصُوص القُرْءان، وَالتَّفسِير المَادِّي للتَّأرِيخ وَغَير ذَلِكَ مِمَّا يَرفضهُ الدِّين، وإِذَا أُفْحمَ هَؤلاَء الأَعْدَاء بالحُجّة الدَّاحضَة الدَّامغَة تَشَبثُوا بأَقوَال الأَدْعيَاء وَأَفعَالَهُم، وَتَجَاهَلُوا أَنَّ الذَّنْب ذَنْبهُم لاَ ذَنْب الإِسْلاَم وَشَرِيعَته.

وَأَخِيراً هَل يَتّقي الله بالسُّكُوت الَّذِين يَدْعُون إِلَىٰ الدِّين صَبَاح مَسَاء بمَا يُنَفّر وَلاَ يُبَشّر، وَيُبَعّد وَلاَ يُقرّب؟.



التَّسَوُّل

«لَيْسَ المَسْلَكَين هَذَا الطَّوَاف الَّذي تَردّهُ اللُّقمَة وَاللُّقمتَان، وَالتَّـمرَة وَالتَّـمرتَان، وَلَكـنَّ المَسْكِـين الَّذي لاَ يَجد غِنَاء يُغْنِيه، وَلاَ يَفْطَن لَـهُ، فَـيَتَصَدَّق عَلَيهِ، وَلاَ يَسْأَل النَّاس إِلحَافَاً»[1] «اَسْـتَعْفف عَـن السُّؤال مَا اَسْتَطَعتَ»[2]. «مَنْ لَمْ يَسْأَل المَـخْلُوق فَقْد أَقَرَّ لله عزَّ وَجلَّ فِي العُبُودِيَة»[3].

---

(١) أُنظر، صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ: ٢/٥٣٨ ح ١٤٠٩، سُنن اَبن خُزَيمَة: ٤/٦٦ح ٢٣٦٣، صَحِيح اَبن حِبَّان: ٨/١٣٩ ح ٣٣٥٢، سُنن الدَّارمِي: ١/٤٦٢ ح ١٦١٥، سُـنَن البَـيهقي الكُـبرىٰ: ٧/١١ ح ١٢٩٢٧، السُّنَن الكُبْرَىٰ للنَّسَائي: ٢/٤٥ ح ١٢٥٣، مُسْـنَد الإِمَـام أَحْـمَد: ١/٤٤٦ ح ٤٢٦٠ و: ٢/٤٤٥ ح ٩٧٤٥، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٩/٥٥ ح ٥١١٨ و: ١١/٢٢٠ ح ٦٣٣٧، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ١/٣٤ ح ١٢٢٧، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِـطَاب: ٣/٤٠٠ ح ٥٢١٩، حُـلية الأَوْلِـيَاء: ٧/١٠٨ و: ٨/٢١٤، المُغني لِاَبن قُـدَامَـة: ٦/٣٢٤، نَـيْلُ الأَوطَـار للشَّـوكَانيّ: ٤/٢٢٣، تَـفْسِير الطَّـبري: ١٠/١٦٠، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٤/٢٣٥.

(٢) أُنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَـلاَمَة بـن جَـعْفَر القُـضَاعيّ، حَـقّقهُ وَخَـرَّج أَحَـادِيثهُ، حَـمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّـلَفيّ: ١/٣٧٨ح ٦٥٠، سُـنن اَبـن خُـزَيمَة: ٤/٩٦ح ٢٤٣٥، المُسْـتَدرَك عَـلَىٰ الصَّحِيحَين: ١/٥٦٧ح ١٤٨٥، شُعَب الإِيمَان لِاَبن مُنْدَه: ٣/٢٦٨ح ٣٥٠٦.

(٣) أُنظر، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٦١ ح ١، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥/١٩٥ح ٤، بحَار الأَنـوَار:

القَاسم المُشْتَرك بَيْنَ المِسْكِين وَالمُتَسَوّل هُو العَوز وَالفَقْر، وَالفَارق أَنَّ هـذَا يَمدُّ يَدهُ إِلَىٰ كُلّ مَخْلُوق، وَلاَ يَمدُهَا ذَاك إِلَّا إِلَىٰ خَالقهَا وَحْدَه، وَهُو المَقصُود بقَول الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «لاَ يَسْأَل النَّاس إلحَافاً»، وَهَذَا اقْتبَاس مِن قَوْلِهِ تَـعَالىٰ: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ لَايَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[1]. أَمّا قَوْل النَّبيّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَل المَخْلُوق فَقْد أَقَرَّ لله عزَّ وَجلّ فِي العُبُودِيَة». فَإِنّه يُومىء إِلَىٰ أَنَّ التَّسَوُّل فِيهِ شَائِبَة الشِّرْك، وَفِي حَدِيث آخر: أَنَّ رَسُول الله ﷺ رَدَّ شَهَادَةَ الَّذي يَسْأَل بكَفّه، «لأَنَّه إِذَا أُعْطي رَضي، وإِذَا مُنع سَخَط»[2]. وَفي دُعَاء لهُ ﷺ: «أَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُـوذ بِكَ مِـن الْـفَقْر والقِلّة والذِّلَّة... ومِن أَنْ أَظْلم أَو أُظْلَم»[3].

⇔ ٦٦ / ٣٧٤ ح ١٩، مَجْمَع البَحْرَين: ١ / ٦٨١.

(١) اَلبَقَرَة: ٢٧٣.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٧/٣٩٦ ح ١٣، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦/٢٤٣ ح ٦٠٨، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٨ / ٢٨١ ح ٢، المَجَازَات النَّبَوِيَّة للشَّـرِيف الرَّضِـي: ٣٢٠، سُـنَن البَـيهقي الكُـبرىٰ: ٩/١٥٩ و: ١٠/٢٤٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِـد للـهَيْثَمي الشَّـافِعي: ١٠ / ٢٦٤، الزُّهـد وَصِـفَة الزَّاهـدِين للمُحَدّث أَحْمَد بن مُحَمَّد بن زِيَاد المَعْرُوف بأبن الأَعْرَابي: ٧١ح ١٣٤، تَحْقِيق: مَجْدي فَتْحي السَّيِّد، الطَّبعَة الأُولىٰ طَنْطَا، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ٨ / ١٢، المُعْجَم الأَوسَط، لأَبِي القَاسم سُليَمان بن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطَير اللَّخمي الشّامي الطّبراني، تَحْقِيق: طَارِق بن عُوض الله، وَعَبد الحَسَن بـن إِبْـرَاهِـيم الحُسَيْنِيّ: ٣ / ٩٤، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٥ / ٣٥٢ح ٧٢٨٤.

(٣) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبّان: ٣ / ٣٠٥، كِتَاب الدُّعاء للطَّبراني: ٣٩٩، موَارد الظَّـمآن: ٦٠٥، الجَـامِع الْصَّغِير: ١ / ٢٣٤ ح ١٥٤٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ٢ / ١٨٩ح ٣٦٨٨، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١٤٦، سُنن النَّسائِي: ٨ / ٢٦١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢ / ٣٠٥، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُـنَن أَبـي دَاود: ٤ / ٢٨٢، فَيض القَدير شَرح الجَامِع الصَّغِير: ٢ /١٨٨ ح ١٥٤٦، إِرْوَاء الغَـلِيل لمُـحَمَّد بـن نَـاصر الأَلبَاني: ٣ / ٣٥٤، سِيَر أَعْلَام النُّبلَاء: ١٥ / ٤٩٢.

وَمِن دُعَاءٍ لهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَللَّهُمَّ إِنّي أَعُوذ بِكَ مِن الفَقْر إِلَّا إِلَيك، وَمِـن الذُّل إِلَّا لَكَ، وَمِن الخَوف إِلَّا مِنْكَ»[١].

وَقَالَ الْإِمَام عَليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لوَلَده مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّةِ: «يَا بُنَيَّ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ الْفَقْرَ، فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنْقَصَةٌ لِلدِّينِ، مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ، دَاعِيَةٌ لِلْمَقْتِ!»[٢].

وَلاَ نَبْتَعد عَن الصَّوَاب إذَا قُلنَا: إنَّ الَّذي يَحْتَرف التَّسَوُّل كَمِهنَة لاَ يسُـوغ أَنْ يُعطىٰ مِن الصَّدقَات الوَاجبَة كَالخُمْس، وَالزَّكَـاة، لأَنَّـه ـ وهَـذِهِ حَـالَه ـ تَـمَامَاً كَـالقَصّاب، وَالنَّـجّار، ومِـنْهُم مَـن يُـنْفق أَمـوَال التَّكـدِيَة عَـلىٰ المُـخْدرَات وَالمُحرمَات، وَيَكْنزهَا آخرُون ثُمَّ يَسْتَجدُون الطَّعَام وَاللِّبَاس. وَفِي كتَاب مَنْهَج ٱلْقُرْءَان للشَّيخ شَلتُوت: «هَؤلاَء لَيسُوا فِي وَاقِعِهم إِلَّا أَربَاب سَلْب وَنَـهب عَـن طَرِيق ٱسْتخدَام الغُشّ وَالخَدِيعَة»[٣].

أَمَّا حَدِيث «ٱسْتَعْفف عَن السُّؤال مَا ٱسْتَطَعتَ»، فَنَعطف عَلَيهِ هَذِهِ الرّوَايَة عَن سُقرَاط، وَبهَا يَتّضح المَقصُود مِن الحَدِيث، رُوي: «أَنَّ خَادِم المَلك مَرّ بسُقرَاط وَهُو يَأكُل (العُشْب) الحَشِيش فَقَالَ لهُ: لَو خَدمتَ المَلك لَمْ تَحتَج إِلَىٰ أَنْ تَأكُل الحَشِيس.

فَقَالَ لَهُ: وَأَنتَ إِنْ أَكلتَ الحَشِيش لَمْ تَحتَج أَنْ تَخْدم المَلك!»[٤].

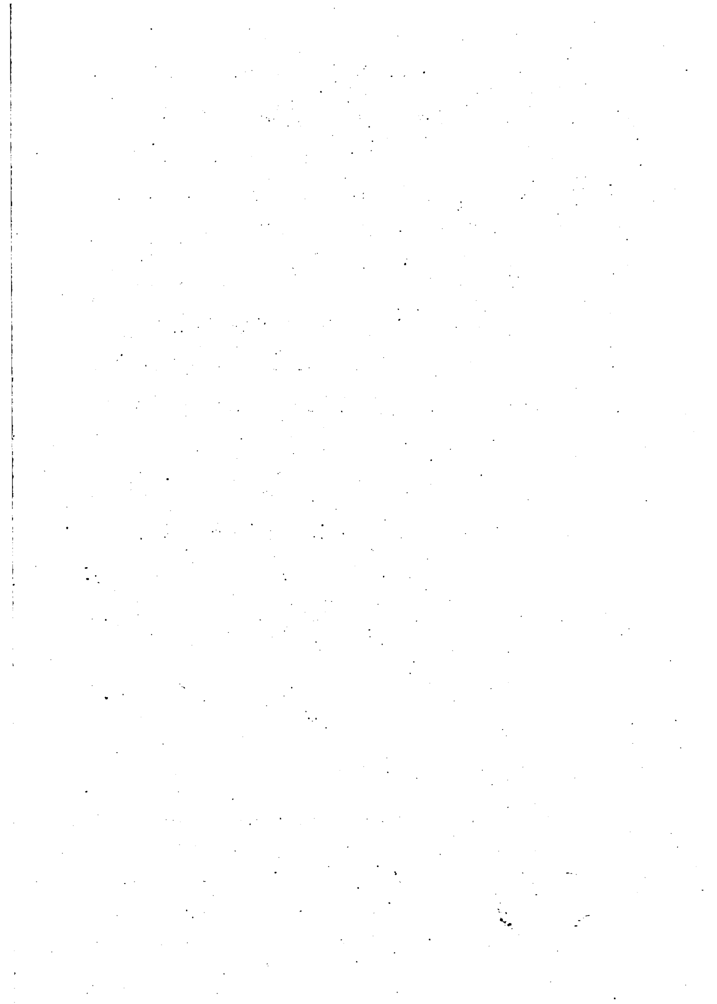
---

(١) أنظر، العِدَد القَوِيّة لدَفْع المَخَاوف اليَوْميّة للعَلَّامَة الحِلّيّ: ٩٤، تَحْقِيق: السَّيِّد مَهْدِي الرَّجَائي، بحَار الأَنوَار: ٩٤ / ٢٣٣.

(٢) أنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلحِكْمَة (٣١٩).

(٣) أنظر، مَنْهَج ٱلْقُرْءَان فِي بِنَاء المُجْتَمع للشَّيخ الأَكبَر الأُستَاذ مَحمُود شَلتُوت: ١٢٠.

(٤) أنظر، شَرح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٨ / ١٩٢.



الإِسْلاَم الغَرِيب

«بَدَأَ الإِسْلاَم غَرِيباً، وَسَيَعُود كَمَا بَـدَأَ فَـطُوبىٰ للغُربَاء.

قِيلَ: وَمَن الغُربَاء يَا رَسُول الله؟.

قَالَ: الَّذِين يَزِيدُون إِذْ نَقَص النَّاس»[1].

ظَهَر الإِسْلاَم فِـي بِـيئَة الشِّـرْك، وَالإِلحَـاد، وَالضَّـلاَل، وَالفَسَـاد، فَـجَاهَد مُحَمَّدﷺ المُشْرِكِين وَالمُنَافقِين، وَأَهْل الكِتَاب، وَتَحمَّل كُلّ مَكْرُوه فِي سَبِيل الله حَتَّىٰ انْتَشرَت دَعوَته، وَعَاش المُسْلمُون مَعهُ وَبَعدَه إِخوَاناً مُتكَاتفِين لاَ شقَاق، وَلاَ عرَاك، وَلاَ فِتنَة، وَمِحنَة حَتَّىٰ تَولىٰ عُثْمَان الخِلاَفَة، فَطَغىٰ أَهْله وَذَوُوه فِـي البِلاَد، وَأَكثرُوا فِيهَا الفَسَاد، فَعَمّ التَّذَمُر، وَكَثُرت الفِتَن، وَانْقَسم المُسْلمُون شِيعاً،

---

(١) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/ ١٨٤ح ١٦٠٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَـنْبَع الفَـوَائِـد للـهَيْثَمي الشَّـافِعي: ٧/ ٢٧٧، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُـضَاعيّ، حَـقّقهُ وَخَـرَّج أَحَـادِيثهُ، حَـمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ٢/ ١٣٨ح ١٠٥٣ و ١٠٥٤، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ المُتّقي الهِنْدي: ١/ ٢٣٩ ح ١٢٠٠، بحَار الأَنوَار: ٥٢/ ٣٦٦ح ١٤٧، صَحِيح الإِمَـام مُسْـلِم: ١/ ١٣٠ح ١٤٥، الأَحَـادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبْدالله الحَنْبَلي: ٣/ ٢٦٣، مُسْنَد البَزّار: ٨/ ٣٢٢ح ٣٣٩٧، مُسْنَد إِسحَاق بن رَاهوِيه: ١/ ٣٨٢ح ٤٠٨، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢/ ٩٩ح ٧٥٦، إِعتقَاد أَهْل السُّنَّة: ١/ ١١٢ح ١٧٤، الإِيـمَان لِابْن مُندَه: ١/ ٥٢٠ح ٤٢٣، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ٦/ ٢٢٣ح ٢٨٩٦.

يَتقَاتلُون وَيَتنَاحرُون، وَٱنْحلّت الأَخْلاَق، وَتَدهوَرَت القِيَم الإِسْلاَمِيَّة، وَٱنْتَشرَت الخرَافَات وَالطّقُوس الغَرِيبَة[1].

(١) دَولَة عُثْمانَ ظَهر فِيها النِّفَاق وَبَلغ أَوْج عَظمَته إِنْ كَانَتْ لَهُ عَظمَة -إِنْ صَح التّعبِير- لأَنَّ العَظَمة لله وَحدَه سُبحانه وَتَعَالىٰ.

مَنعَ كِتَابَة الحَدِيث لَيس مِن دِرَاستنا هَذِه، وَلَكن نَذكرهَا ٱسْتطرَاداً؛ لأَنَّ عُثْمَانَ هُو أَيضاً مَنعَ كتَابَة الحَدِيث، وأَوَّل خُطوَة بَدأ بِها قَوْله: «لاَ يَحل لأَحد يَروي حَدِيثاً لَم يُسمع بِهِ فِي عَهد أَبِي بَكْر وَلاَ فِي عَهد عُمَرَ بن الخَطَّاب».

أنظر، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ: ٢ / ٣٣٦، كَنْز العُمَّال: ١٠ / ٢٩٥، أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المحَمَّدِيَة، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث، مَحْمُود أَبُو رَيَّه: ٤٦.

إِذَنْ هُو لاَ يَخْتَلف عَن صَاحبِيه، بل زَاد عَلِيهم وأَتسَعت الطَّبَقَة الإِرِستقرَاطِية العُثْمانِيَة وزَادت قَائِمة النُّبلاَء. ومِن هُنا ظَهرَت الحَركَات المُضَادَة الَّتي تَئن تَحتَ العَبَاءة الأُمويَّة، ولِذَا نَرىٰ عُثْمانَ يَقف ويَقول: «أَيُّها ٱلنَّاس إِنَّ أَبَابَكْر، وعُمَرَ كَانَا يَتأَولاَن هَذَا المَال ظِلف أَنْفسهُما وذَوِي أَرْحَامهُما، وإِنِّي تَأَولت فِيهِ صِلَة رَحمي».

أنظر، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ: ٣ / ٦٤، كَنْز العُمَّال: ٥ / ٦٢٧.

وَيَقول: «...لَو أَنَّ بِيدي مفَاتِيح الجَنَّة لأَعطَيتُها بَنِي أُمَيَّة حَتَّىٰ يَدخُلوا عَن آخرهِم...

أنظر، أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفة الصَّحَابَة: ٣ / ٣٨٠، تَطهِير الجِنَان وَاللِّسَان لابْن حَجَر: ٤٦.

وَتَرك عُثْمانَ نَفْسه يَوم قَتله، ثَلاثِين أَلف أَلف دَرهم. وَخَمْسِمئَة أَلف دَرهم، وَخَمسُون وَمِئة أَلف دِينار وتَرك أَلف بَعِير».

أنظر، ٱلْفَتْح الرّبانيّ: ٢٢ / ٣٣٢، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ: ٣ / ٧٦.

كمَا أَنَّ عُثْمانَ سَار عَلىٰ سِيرَة عُمَرَ بن الخَطَّاب فِي إِخْتِيار الأُمرَاء، فَقد عَين أَبَا زُبِيد النَّصرانِي، وإِيَاس بن جَيح -مِن أَصْحَاب مُسيلمَة الكَذّاب- وطَلحة بن خُوَيْلد -الَّذي ٱدَّعىٰ النُّبُوَّة- فَسار عُثْمانَ عَلىٰ مَنهج صَاحبه فَعَين الوَليد ٱبن عُقْبَة حَتَّىٰ ظَهر مِنْهُ شُرب الخَمر، وَهُو الَّذي نَزلت فِيهِ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾. ٱلْحُجُرَاتِ: ٦.

ونَزلت فِيهِ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾. ٱلسَّجْدَة: ١٨.

وَلاَ أَدْرِي كَيفَ يَرد الأُستَاذ مُحَمَّد زَكي الدِّين مُحَمَّد قَاسم عَلىٰ هَذَا وَغيره عِندَمَا قَالُوا: (الصَّحَابَة ⇔

⇐ كُلّهُم مِن أَهْل الجَنَّة قَطْعَاً ، وَلاَ يَدخُل أَحَد مِنْهُم النَّار) .

أُنظر ، فِي عَالم القِيَم مَع الخُلفَاء الرَّاشدِين ، مُحَمَّد زَكي الدِّين مُحَمَّد قَاسم : ١٥ .

وَٱسْتَعمل سَعد بن العَاص عَلىٰ الْكُوفَة وظَهر مِنهُ أَشيَاء مُنكرَة حَتَّىٰ قَالَ : « إِنَّمَا السَّوَاد بُستَان لقُرَيْش تَأخذ مِنْهُ مَا شَاءت وتَترك مِنْهُ مَا شَاءت » . حَتَّىٰ إِنَّه لَم يَعزله بٱختيَارة بَعد أَنْ أُبلغَ بِأفعَاله ، بَل رَدّه أَمِيراً عَلىٰ الْكُوفَة ، وأَمرَه بِالتَّضيِّيق عَلىٰ أَهْلها ، فَلمَّا جَاء ليدخُل الْكُوفَة خَرج أَهْلها عَلَيْه بِالسّلاح فَتلقُوه فَردُوه ، وكَتبُوا إِلىٰ عُثْمَانَ : « لاَ حَاجَة لنَا فِي سَعِيدك ولاَ وَلِيدك » .

أُنظر ، تَأرِيخ الطَّبريّ : ٥ / ٨٨و ٩٤ . أبن الأَثِير فِي الكَامِل : ٣ / ٦٧و :٣ / ٧٣ ، الإسْتِيعَاب : ٢ / ٦٢١ .

وَجَعل عَبدالله بن أَبِي السَّرح أَخَا عُثْمَانَ مِن الرَّضَاعة وَالِياً عَلىٰ مَصْر بَعد أَنْ عَزل عَمْرُو بن العَاص عَنْهَا ـ وعَبدالله كَان كَاتباً للوَحي كمَا يَدّعُون ، ثُمَّ أرتَد مُشركَاً وأَمَر النَّبيّ ﷺ بِقَتله ولَو وُجد مُتَعَلِّقاً بأَستَار الكَعبَة لكنَّ عَبدالله ٱختَفىٰ عِند عُثْمَانَ إِلىٰ أَنْ جَاء دَوره وَأمرَه أَنْ يَغزو بِلاَد إِفرِيقِيه ؛ فَإِنْ فَتحهَا فَلهُ خُمس الْخُمُس مِن الغَنِيمَة ، فَسَار إِليهَا فِي عَشرة آلاَف فَأفتتحهَا ، وقَتل خَلقاً كَثِيراً مِن أَهْلها .

أُنظر ، البدَاية والنّهايَة : ٧ / ١٥٢ ، أبن الأَثِير : ٣ / ٤٣ ، الطَّبريّ : ٥ / ٤٩ .

وَسيّر أَبَا ذَرّ إِلىٰ الرَّبَذَة مَطرُوداً ، وَهِي خَارج المَدِينَة ، وَعِندمَا وَدَّعَه الإِمَام عَليّ عليه السلام غَضِب عُثْمان ، وَلَكنْ لمَّا سَمِع الإِمَام عَلي عليه السلام بِغضب عُثمان ، قَالَ مَقُولَته المَشهُورة : (غَضَب الخَيل عَلىٰ اللُّجام) . أُنظر ، تَأرِيخ الطَّبري : ٥ / ١١٢ ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ : ٣ / ٦٩ ، مُرُوج الذَّهب : ٢ / ٣٥٠ .

وَسيّر عَامر بن عَبد قَيْس ، مِن الْبَصْرَة إِلىٰ الشَّام ، وطَلب مِنْهُ عَبدالله بن خَالد بن أُسيد صِلَة فأَعطَاه أَرْبعمِئة أَلف ... وٱفتَتح إِفرِيقيَه وأَخذ خُمسها فوَهبه لمَرْوَان » .

وَقَالَ أبن هِشَام فِي السِّيرَة الحَلبِية : « وَسَبب هَذِه الْفِتْنَة أَنَّهُم نَقمُوا عَلَيْه أُموراً مِنْهَا عَزله لأَكَابر الْصَّحَابَة مِمَّنْ وَلاَّهُ رَسول الله ﷺ ، ومِنْهُمْ مَن أَوصىٰ عُمَرَ بِأَنْ يَبقىٰ عَلىٰ وِلاَيته وَهُو أَبُو مُوسىٰ فَعزله عُثْمانَ وَوَلىٰ أبن خَالد عَبدالله أبن عَامر مَحله ، وَعَزل عَمْرُو بن العَاص عن مَصْر وَوَلاَّهَا أبن أَبِي سَرح ، وعَزل الْمُغِيرَةَ عَن الْكُوفَة ، وعَزَل أبن مَسعُود عَنْهَا وأَشخصه إِلىٰ الْمَدِينَة ، وعَزلَ سَعد بن أَبِي وَقَّاص عَن الْكُوفَة وَوَلىٰ أَخَاه لأُمّه الوَليد بن عُقْبَة الَّذِي سمّاه الله تَعَالىٰ فَاسقاً ... وَمِنْهَا أَنَّه أَدخل عَمّه الحَكم وكَان يُقال لهُ طَرِيد رَسُول الله ﷺ وَلَعِينه ... وأَنَّه حَبس عَطَاء عَبدالله أبن مَسعُود وهَجره ، وحَبس عَطَاء أُبي بن كَعب ، ونَفىٰ أَبَا ذَرّ إِلىٰ الرَّبَذَة ، وَأَشخَص عبَادة بن الصَّامت مِن الشَّام لمَا شكَاه مُعَاوِيَة ... وضَرب عَمَّار بن يَاسر ، وكَعب بن عُبَيْدَة ، ضَربَه عشرِين سَوطاً ونَفَاه إِلىٰ بَعْض الجبَال ،

⇐

↔ وَقَالَ لِابْن عُوف إنَّك مُنَافق... وأنَّه أحرق الصُّحف الَّتي فِيها القُرآن، وأنَّه أتم الصَّلاة بِمِنىٰ... وأنَّه تَرك قَتل عُبَيْد الله وقَد قَتل الهُرمزَان...».

أنظر، المَصَابِيح، لأحمَد بن إبْرَاهِيم: ٢٨٨، العَقْد الفريد: ٣/٧٧ و ٩١، السِّيرَة النَّبوِيَّة: ٢/٨٢، الطَّبعَة الثَّانِية مَصْر، شَرْح النَّهج: ١/٦٦ و ٢٣٣، مُسْتَدرَك الحَاكِم: ٣/٣٣٧ و ٣٤٥، ابن الأثِير: ٣/٦٥ و ٧٣، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/٨٠ و ٩٤، مُسْنَد أحْمَد: ٥/١٥٥ و ١٦٦، و ٦: ٤٥٧، كَنز العُمَّال: ٦/١٧٠، المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٨٤، ابن كثِير: ٧/٤٥٢، تَأرِيخ أبِي الفدَاء: ١/١٦٨، الإِصَابة: ٣/٦١٩، سُنن البَيْهَقِيّ: ٨/٦١، الطَّبَقَات لِابْن سَعد: ٥/٨، أنْسَاب الأشْرَاف: ٥/٢٨، مرآة الجنَّان: ١/٨٥، كُلّ هَذِه المصَادر وغَيْرها نَقَلت لنَا هَذِه المَساوىء العُثْمانِية بِشَكل مُفَصل. فمَن أرَاد المزِيد فليرَاجع.

وَقَد أخرَج صَاحب الأغَاني قَول عُثْمانَ: «... أمَا يَجد مُرَاق أهْل العِرَاق وَفُساقهم مَلجأً إلَّا بَيْت عَائِشَة؟ فَسَمعت عَائِشَة فَرفَعت نَعل رَسُول الله ﷺ، وقَالت: تَركتَ سُنَّة رَسُول الله صَاحب هَذَا النَّعل، فَتَسَامع النَّاس فجَاءوا حَتَّىٰ مَلأوا المَسجد فمَن قَائِل: أحسنتِ، ومَن قَائِل: مَا لِلنِّسَاء ولهَذا؟ حَتَّىٰ تحَاصبوا وتضَاربوا بِالنِّعَال... وَقَد وَاجهه جُنْدُب ومَا أدرَاك مَا جُنْدُب، وزِيد بن صُوحان. فزِيد هُو القَائل لعُثْمانَ: «مِلتَ فمَالت أُمتك اعتدل تَعتدل أُمتك».

أنظر، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ: ٦/١٢٤.

وتَجري الأحدَاث يَوماً بَعد يَوم ضِد عُثْمانَ عندما كَشَّر عَن نوَايَاه السَّيِّئَة وأظهرها فِي خُطْبَته حِين قَال: «فقَد والله عِبتُم عَليَّ بمَا أقررتُم لِابْن الخطَّاب بمثله، ولكنّه وَطئكم برِجله وضَربكُم بيده وقَمَعَكُمْ بِلسَانه...». أنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/٩٧، البدَاية والنّهَاية: ٧/١٦٩، الإمَامة والسِّيَاسة: ١/٣٤-٣٨، الكَامِل لِابْن الأثِير: ٣/مَقتل عُثْمانَ.

وَلذَا عِندما طُلب مِن عُثْمانَ أنْ يَستقِيل مِن مَنصب الخِلاَفَة قَال: «لاَ أنْـزَع قَـمِيصاً ألبَسـنِيه الله عزَّوجلّ...». أنظر، المَصْدَر السَّابِق: ٤/٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٥ و ٣٧٧، الكَامِل لِابْن الأثِير: ٣/١٦٩، بَيرُوت، شَرْح النّهج: ٢/١٥٠.

وَقَالَ أبُو سُفْيَان فِي جَمع ضَمَّ بَني أُمَيّة فِي دَار عُثْمان بن عَفَّان: «يَا بَني أُمَيّة تَلقفُوها تَلقف الكُرَة، فَوَالَّذي يَحلِف بِهِ أبُو سُفْيَان مَا زِلتُ أرجُوها لَكُم وَلتَصِيرَّن إلىٰ صِبيَانكُم وِرَاثة».

أنظر، مرُوج الذَّهب: ٢/٣٥١، النِّزَاع وَالتَّخَاصم، تَحْقِيق: حُسين مُونس: ٣٨.

ومِن هَذَا وغَيْره مِن الأسْبَاب هِي الَّتي جَعلت الثّوار يَقتحمُون بَاب المجَاهِد وَيَردُونه قَتيلاً بَعد أنْ ↔

وَغَرابَة الْإِسْلاَم اليَوْم أَشَدّ مِنْهَا مِن أَي وَقتٍ مَضىٰ حَيْث لاَ وجُود لهُ إِلَّا فِي

↔ أستنجد بمُعَاوِيَةَ حَليفه وصَاحب بِطَانته، ولكنّه تبَاطأ عَنْه كمَا يَذكر الطَّبريّ.

أنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١١٥.

وأَمَّا السَّيِّدة عَائِشَة فَإنّها أوَّل مَن كفَّرَته وقَالت: «أقتلوا نَعْثلاً فقد كفر». أنظر، تَأرِيخ الْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ: ١٥٥، النّهاية لِابْن الأَثِير: ٥/ ٨٠، شَرْح النّهج: ٤/ ٧٧.

أَمَّا طَلْحَة بن عُبَيْد الله فكَان يَوم قُتل عُثْمانَ مُقنعاً بِثَوب أُستتر به عَن أعيُن النَّاس، وكَان يَرمي دَار عُثْمانَ بالسّهام كَمَا ذكر شَرْح النّهج لِابْن أَبِي الْحَدِيد، ولطَلْحَة قِصَّة مشهورة مع عُثْمانَ عِندَما أشرف مِن الخَوْخَة علىٰ الثّوار. أنظر، شَرْح النّهج لِابْن أَبِي الْحَدِيد: ٢/ ٤٠٤، الْفَتْح الرَّبَّـانيّ: ٢٢/ ١١٢، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١٢٢.

وأَمَّا عَمْرُو بن العَاص المُستَشار السّياسِي السّابق لهُ فقَد نَاداه يَوم الْقَتْل مِن نَاحية المَسجد: أتق الله يَاعُثْمانَ فإنّك قَد رَكبت نَهابِيراً ورَكبنَاها مَعك فَتُب إِلىٰ الله نَتُب. فنَاداه عُثْمانَ: وإِنّك هُناك يَا ابن النّابغة قَملت جُبّتك مُنذ تَركتُك مِن العَمَل... فنَاداه النَّاس... يَاعُثْمانَ تُبْ إِلىٰ الله وَأظهر التَّوْبَة يَكف النَّاس عَنك. أنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١٠٨، ١١١.

وأَمَّا مَرْوَان بن الحَكم فَقد كَانَتْ مُهمته تَصعِيد المَوقف وَهُو الْعُنْف مِن قِبل الثّوار ضِدّ (الْمُجَاهِد) عُثْمانَ بكتَابته الكتُب المُزَورة والمَختُومة بِختم ذِي النّورين فِي قَتل مُحَمّد بن أَبِي بَكْر وأصحَابه مِن أَهْل مَصْر، حَتّىٰ نَائِلة زوْج عُثْمانَ حَذّرته مِن مَرْوَان وقَالت لعُثْمانَ: «إِنّك إنْ أَطَعت مَرْوَان قَتَلك». ومَرْوَان هُو القَائل للنَّاس: «شَاهَت الوجُوه إلاّ مَن أُريد..».

أنظر، البدَاية والنّهاية: ٧/ ١٧٣، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١١٢.

وَمِن جرَّاء ضَعف عُثْمان لأن لهُم حَتّىٰ رُكب، وَلَو كَانَتْ بِيَده مَفَاتِيح الجَنَّة لأَعْطَاها لِبَني أُميّة كمَا يَقول هُو. أُنظر، تَطْهِير الجِنَّان وَاللّسَان، لِابن حَجَر: ٤٦، أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفة الصَّحَابَة: ٣/ ٣٨٠، الطَّبقَات الكُبرىٰ، لِابْن سَعد: ٥/ ١٧٢، تَأرِيخ الطَّبري: ٥/ ٣٥.

لَم يَكن عُثْمانَ يَتحمل حَتّىٰ النّقد البَسِيط، فحِين سَخر أَبُوذَرّ الغفَاري عِندما تَساءل عُثْمانَ: أتَرَوْن بَأساً أنْ نَأخذ مَالاً مِن بَيْت المُسْلِمِين فَنُنفقه فِيما يَقوِينا مِن أمرنا ونُعطيكمُوه؟ قَال لهُ عُثْمانَ: «مَا أكْثَر أَذاكَ لِيّ! غَيِّب وَجهك عَني فقَد آذِيتنا»، فخَرج أَبُو ذَرّ إِلىٰ الشّام، فَكتب مُعَاوِية إِلىٰ عُثْمانَ أنّ أبَا ذَرّ تَجتمع إِلَيه الجمُوع، وَلاَ آمن أنْ يُفسدهم عَلَيْكَ. فَكتب إِلَيه عُثْمانَ لِيحمله عَلىٰ بَعير عَلَيْه قَتب يَابس ويَرسله إِلىٰ الْمَدِينَة، وَقَد تَسلخت بوَاطن أفخَاذه!». وقَد قِيل له: «أتقِ الله يَاعُثْمانَ. فإنّك قَد رَكبت أُموراً، ورَكبناها مَعك، فَتُب إِلىٰ الله نَتُب مَعك...». أنظر، مُرُوج الذّهب: ٢/ ٣٤٤.

الْإِسم وَالمَظهَر ، فالأَصوَات تَرتَفع بقرَاءَة ٱلقُرْءَان البَشِير النَّذِير ، ولَكنْ أَينَ المُتَدبرُون لهُ وَالعَاملُون بهِ ؟ وَعَدَد المُسْلِمِين اليَوْم أَلف مِليُون[1] ، وَلَكنْ أَين بأَسْهم وَمنَاعْتهم ؟ أَفي القُدس ، وَفَلسطِين أَو فِي جنُوب لُبْنَان ، وَالجُولاَن أَو فِي أَي مَكَان ؟ ... أَبَدَاً ، إِنَّهُم فِي شُغلٍ شَاغل بأَنْفسهِم تَقْتِيلاً وَتَشهِيرَاً ! .

قَالَ الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه : « قَد تَجْد فِي أُوربَا مُسْلمِين بلاَ إِسْلاَم ، وَفِي البِلاَد الْإِسْلاَمِيَّة إِسْلاَم بلاَ مُسْلمِين »[2] .

وَالمُرَاد بالغُربَاء فِي الحَدِيث المُخْلصُون فِي مقَاصدهِم ، وَأَقوالهِم ، وَأَفعَالَهِم ، وَهُم غُربَاء بَيْنَ قَوْم لاَ دِين لَهُم وَلاَ ضَمِير .

---

(١) أُنظر ، مَجلَّة العَربي الكُويتيَة (العَدَد ٢٢٣) : ٥٠ . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) أُنظر ، الْإِسْلاَم وَالرَّد عَلىٰ مُنْتَقدِيه ، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه .

أَصْلُ التَّفَاهُمِ الصَّرَاحَة

«لَوْ تكَاشَفْتُم مَا تَـدَافَـنْتُم»[1]. «حِـقْد المُـؤْمِن مَقَامه، ثُمَّ يُفَارق أَخَاه فَلاَ يَجْد عَلَيهِ شَيْئاً، وَحِـقْد الكَافِر دَهْرَه»[2].

---

(١) أُنظر، الِجّد الحَثِيث فِي بَيَان مَا لَيْس بحَدِيث لأَحمَد بن عَبدالكَرِيم بن سُـعُودي الغِـزّي العَـامِري: ١ / ١٠٤، دَار الدّرَايَة ـ الرِّيَاض ـ (١٤١٢ هـ)، تَحقِيق: بَكْر عَبدالله أَبُو زَيد، المَقَاصد الحَسَنَة فِي بَيَان كَثِير مِن الأَحَادِيث المُشْتَهِرَة لمُحَمَّد بن عَبْدالرَّحْمٰن بن مُـحَمَّد السَّـخَاوي: ١ / ٣٥٦، دَار الكِـتَاب العَرَبي (١٤٠٥ هـ)، تَحقِيق: مُحَمَّد عُثْمَان الخَشْت، أَعْلاَم النُّبُوة، لمُحَمَّد بن عَليّ المَاوَردي الشَّافعي: ١ / ٢٩٥، تَحقِيق: مُحَمَّد المُعْتَصم بالله البَغدَادي، دَار الكِتَاب (١٤٠٧ هـ) الطَّبعَة الأُولىٰ، نَفح الطِّيب مِن غُصْن الأَندُلس لأَحمَد بن مُحَمَّد المُقري التّلمسَاني، نَشْر دَار صَـادر بَـيرُوت (١٣٨٨ هـ)، تَـحقِيق: إِحْسَان عَبَّاس، البَيَان وَالتَّبيِّين: ١ / ٢٢٤ و ص: ٤٥١، تَحقِيق: فَوزي عَطوي، جَمْهرَة خُطَب العَرَب: ١ / ١٣٦ و: ٢ / ٤٨٧، ذَيل جَمْهَرَة خُطَب العَرَب: ٣ / ١٦٥، المُجَالسَة وَجوَاهر العِلْم لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مَروَان بن مُحَمَّد الدّينُوري القَاضي المَالِكي: ١ / ١٠٦، نَشْر دَار اَبن حَزْم لُبنَان بَيرُوت (١٤٢٣ هـ)، الطَّبعَة الأُولىٰ، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١ / ٤١٨، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٥٣١، عُيُون أَخبَار الإِمَام الرِّضَا الشَّيخ الصَّدُوق: ١ / ٥٨، بحَار الأَنوَار: ٧٤ / ٣٨٣، شَرْح نَـهج البَـلاَغَة لِابـن أَبـي الحَـدِيد: ٥ / ١٤٩ و: ٢٠ / ٢٩٢ الحِكْمَة (٣٤١)، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْـن الأَثِـير: ٤ / ١٧٦، لِسَـان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٩ / ٣٠٠ و: ١٣ / ١٥٦، تَاج العَرُوس: ١٢ / ٤٥٧ و: ١٩ / ١٩٩.

(٢) أُنظر، مُسْتَطرفَات السَّرَائِر لاِبْن إِدْرِيس الحِلّي: ٦٣٤، بحَار الأَنوَار: ٧٢ / ٢١١ ح ٧، السَّرائِر لِابْن إِدْرِيس: ٤٨٩.

تَكَاشَفْتُم: أَظْهَر كُلّ مَا فِي نَفْسَه للآخر. مَا تَدافَنْتُم: مَا حَقَدتُم هَذَا أَمـر فِـي صِيغَة الخَبَر مُوجّه لمَن يَجْد فِي نَفْسَه شَيْئَاً عَلىٰ أَخِيه، وَإِنْ عَـلَيهِ أَنْ يُـصَارحـهُ وَيُخبرَه بمَا يَلُومه عَلَيهِ، وَلاَ يُبقي شَيْئَاً فِي دَخِيلَته، لأَنَّ أَصْل التَّفاهُم الصَّرَاحَة، بـخَاصّة بَـيْنَ الأَخَـوَين. وَفـي الحَـدِيث: «سَـرِيرَتهُ ـ المُـؤْمِن وَعَـلاَنِيَته لَكَ وَاحدَة»[1]؛ فَإِنْ كَان العِتَاب مُحقّاً اعْتَذر الَّذي عَلَيهِ الحَقّ، وَإِنْ كَان مُخطئاً كَشَف لهُ عَن الحَقِيقَة وَرَدّه إِلَىٰ الصَّوَاب، وَلاَ يحْمد السُّكُوت مَع الضَّغن وَسُوء الظَّن، بَل هُو حِقْد وَغِلّ، وَالله سُبْحَانَهُ يَقُول: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[2].

وَفِي شَتّىٰ الأَحوَال مَن اعْتَذر إِلَيك فَقْد خَضَع لَكَ وَاسْتَسلَم، وَمِن المُروءَة أَنْ تُرحب بهِ. قَالَ نَبيّ الإِنْسَانِيّة ﷺ: «مَن لَم يَقْبَل العُذْر مِن مُتَنَصّلٍ صَادِقَاً كَان أَو كَاذباً لَمْ يَنَال شَفَاعَتي»[3]. وأَيْضاً قَالَ: «شَرّ النَّاس مَن لاَ يَغْفر الذَّنْب، وَلاَ يَقِيل العَثْرَة»[4].

وَقَالَ الإِمام أَمِير المُؤْمِنين عليه السلام: «لاَ تَصْرم أَخَاك عَلىٰ ارْتيَاب، وَلاَ تَقْطَعه دُون اسْتعتَاب[5]، لَعلَّ لَهُ عُذْراً وَأَنتَ تَلُومَه.

---

(١) أنظر، الكَافي: ٢ / ٦٣٩ ح ٦، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٧٦٧ ح ٧، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٧٧ ح ١٩، تُحَف العُقُول: ٣٦٦، رَوضَة الوَاعظِين للفتّال النّيسابوري: ٣٨٧، وَسَائِل الشّيْعَة: ١٢ / ٢٦ ح ١.

(٢) آل عِمْرَان: ١٦١.

(٣) أنظر، وَسَائِل الشّيْعَة: ١٢ / ٢١٧ ح ١٦١٢٤، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٤ / ٣٥٣ ح ٥٧٦٢، مَكَارِم الأَخْلاَق للشّيْخ الطَّبرسي: ٤٣٣، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٤ / ٢١٣، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٥ / ٣٥٥ رَقم «٧١٨٣».

(٤) أنظر، تُحَف العُقُول الحَرّاني: ١٣، بحَار الأَنوَار: ٧٤ / ٦٦ ح ٥.

(٥) أَي لاَ تَقْطَع أَخَاك بمُجَرد سُوء الظَّن بهِ فِي مَحبّتَه أَو فِسْقه، وَإِذَا وَصَل إِلَيك مِنْهُ خِلاَف فَاسْأَلهُ عَـن

أَقْبل مِن مُتَنَصّل[١] عُذراً صَادِقاً كَان أَو كَاذِباً فَتَنَالُكَ الشَّفَاعَة »[٢].

وَالمُرَاد بالمُؤْمِن فِي قَوْله ﷺ حِقْد المُؤْمِن كُلّ نَبيل كَرِيم، وَبالكَافِر كُلّ وَغْدٍ لَئِيم تَمَاماً كَمَا تَقُول: الصَّادِق إِذَا وَعَد وَفَىٰ، وَالكَاذِب إِذَا وَعَد أَخْلَف[٣]، فَمِن شَأن الأَوَّل الوَفَاء وَإِنْ يَكُ كَافِراً بالله، وَدَأب الثَّانِي الكَذِب وَإِنْ شَهد لله بالتَّوحِيد، وَالمَعْنَىٰ قَد يَغْضَب النَّبيل لسَبَبٍ أَو لآخَر، وَلَكنَّهُ لاَ يَخْرج مِن الخَيْر إِلَىٰ الشَّر، بَل سُرعَان ما يَسْمَح وَيَصْفَح لأَنَّه للنَّاس، كُلّ النَّاس بسَجِيَته وَأَرِيحِيَته، أَمَّا الوَغْد فَلاَ يَعْرف إِلَّا مَا يَشْتَهي، وَلاَ يَشْعر إِلَّا بنَفْسه، وَلاَ يَطْمَح إِلَىٰ أَيَّة فَضِيلَة. وبكَلْمَة

⇐ ذَلِكَ لأَي شَيء فَعَلَهُ أَو قَالَه لعَلّه يَلْقىٰ إِليك عُذره وَيُرضِيك فَلاَ تَقْطَعهُ قَبْل ذَلِكَ.

(١) المُتَنَصّل: المُعْتَذر، وَلَعلَّ المُرَاد بالشَّفَاعَة شَفَاعَة النَّبيّ ﷺ وَالأَئِمَّة عليهم السلام فِي القِيَامَة، أَو هِيَ كِنَايَة عَن قَبُول عُذره فِي القِيَامَة إِنْ لَمْ يَكُن مَعْذُوراً.

(٢) أنظر، تُحَف العُقُول: ٨٢ و ٢٠٥، شَرح شَرح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٨/٥٥٣ ح ٢، و: ٢٠/٢٧١ ح ١٣٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢/٢١٧ ح ٢، مَن لاَ يَحضره الفَقِيه: ٤/٣٩١، بحَار الأَنْوَار: ٧٤/٢٠٩ و: ٧٥/٤٢ ح ٣٠، مِصْبَاح البَلاَغَة فِي مِشَاة الصَّبَاغَة: ٤/١٠ و ٢١٢، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيْثي الوَاسطي: ٥٢٨، نَهْج السَّعَادَة فِي مُسْتَدرَك نَهْج البَلاَغَة: ٤/٣١٩ و: ٥/١٠ و: ٧/٣٩٦، دُسْتُور مَعَالِم الحُكْم وَمَأْثور مَكَارِم الشِّيَم لأَبي عَبْدالله مُحَمَّد بن سَلاَمَة: ٧٢، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنْديّ: ١٦/١٧٩ ح ٤٤٢١٥، رَوَائِع نَهْج البَلاَغَة أختَارهَا وَرَتَّبهَا وَقَدَّم لهَا بدرَاسَة وَاسعَة جُورج جُردَاق: ٢١٤.

(٣) أنظر، هَذِه العَلاَمَات فِي الكَافي: ٢/٢٩٠ ح ٨، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١/٦٠ و: ١٢١، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١/١١٤، قُرْب الإِسْنَاد للحِمْيَري القُمّيّ: ٢٨، مَن لاَ يَحضَرهُ الفَقِيه: ٤/٢٦١، الجَعْفرِيَّات: ٢٣٢، تُحَف العُقُول: ٢١، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفَىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين، لجَمَال الدِّين مُحَمَّد ابن يُوسُف بن الحَسَن بن مُحَمَّد الزَّرَنْدي الحَنَفي: ١٥٥، إِعَانَة الطَّالِبين: ٣/١٨٢، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/٢٠٨، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/١٨٩، المَبسُوط للسَّرخسي: ١١/١٠٩، المُحلَّىٰ لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٨/٢٩، الإِمَام جَعْفَر الصَّادق لعَبدالحَلِيم الجُنْدي: ٣٣٧.

اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾(١). وَقَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «المُؤْمِن مِثْل النَّحْلَة لاَ تَأْكُل إِلَّا طَيِّباً، وَلاَ تَضَع إِلَّا طَيِّباً»(٢).

وَنَعْطف عَلَيهِ: وَالخَبِيث مِثْل الخُنْفسَاء لاَ تَحُوم إِلَّا عَلَىٰ الجِيَف، وَلاَ تَنْفُث إِلَّا سمُومهَا.

---

(١) ٱلإِسْرَاء: ٨٤.

(٢) أُنظر، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١/٤٨٢ ح ٢٤٧، مَوَارد الظَّمْآن: ١/٣٨ ح ٣٠، السُّنن الكُبْرىٰ للبَيْهَقي: ٦/٣٧٦ ح ١١٢٧٨، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٣/١١٠ ح ٢٦٣٧، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان ٱبن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٩/٢٠٤ ح ٤٥٩ و ٤٦٠، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقهُ وَخرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ٢/٢٧٧ ح ١٣٥٣، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/٤٠٦ ح ٢٧٦٦، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحَّاك: ٣/١٤٣ ح ١٤٧١، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٥/٦٥٣ ح ٨١٤٧، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٥/١٧٦، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٥/٥٠٩ ح ٧٥٧١، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ٥/٢٩.

المَدْح وَالقَدْح

«لَيْسَ بالعَقْل مَن انْزَعَج بقَوْل الزُّور فِيهِ، وَلاَ بحَكِيم مَن رَضي بثَنَاء الجَاهِل عَلَيهِ»[1].

كَذُوب وَجهُول، هَذَا يَمْدَح وَذاك يَقْدَح، وَالشَّهَادَة عَن جَهْلٍ تَمَاماً كَشهَادَة الزُّور، كِلتَاهُما بمَنزلَة سَوَاء مِن حَيْث الرَّد وَعَدَم القَبُول، وَإذَن عَلاَم الرِّضَا وَالغَضَب؟ وَهَل يُقَاس المَرء بعَمَله وَعِلْمَه أو بـ(القَالَ وَالقِيل) مِن الجَهْلَة وَالسَّفلَة؟ قَالَ الإمام الصَّادِقعليه السلام: «لاَ يَصِير العَبْد خَالصاً لله حَتَّىٰ يَصِير المَدْح وَالذَّم عِنْدَه سَوَاء، لأَنَّ المَمدُوح لاَ يَصِير مَذمُوماً بذِكْر النَّاس، وكَذلِكَ المَذْمُوم»[2].

وَقَالَ وَلَدهُ الإمام الكَاظِمعليه السلام: «لو كَان فِي يَدكَ جُوزَة، وَقَالَ النَّاس: هِي لُؤلُؤَة مَاذَا يَنْفَعك؟ وَلَو كَان فِي يَدكَ لُؤلُؤة وقَالُوا: هِي جُوزَة مَاذَا يَضرّك»[3].

وَلاَ يَرتَاب فِي ذَلِكَ عَاقِل عَلَىٰ وَجْه الأَرض، وَلَكنْ فَرِيقاً مِن الأَغْبيَاء يُحبُّون

---

(١) أُنظر، الكَافي: ١/ ٥١ ح ١٤، تُحَف العُقُول: ٢٠٨، الإِخْتصَاص للشَّيخ المُفِيد: ٢، بحَار الأَنوَار: ١/ ٢٠٤ ح ٢٥ و: ٧٥/ ٤٦ ح ٥٨، نَهج السَّعَادَة فِي مُسْتَدرَك نَهج البَلاَغَة: ٣/ ٣١، رَوَائِع نَهج البَلاَغَة اختَارهَا وَرَتّبهَا وَقَدّم لهَا بدرَاسَة وَاسعَة جُورج جُردَاق: ٢١٥.

(٢) أُنظر، مِصْبَاح الشَّرِيعَة: ٣١ و ٢٦٤، بحَار الأَنوَار: ٧٠/ ٢٩٤ ح ٣، و: ١١٠/ ٨٩ح ٢٩٤.

(٣) أُنظر، تُحَف العُقُول: ٣٨٦، بحَار الأَنوَار: ١/ ١٣٦ و: ٢/ ٦٦ ح ٦، و: ٧٥/ ٣٠٠.

المَدِيح لذَاته، وَيَجعلُونه هَدفاً يَسعُون إِلَيهِ بأَغْلىٰ ثَمَن حَتَّىٰ مَع عِـلْمهم بكَـذِب المَادِح وَنفَاقه. فَإِنْ لَم يَجدُوا أَحداً يُثني أَثنُوا عَلىٰ أَنْفسهِم، وَقَد عَرَفتُ الكَـثِير مِن هَؤلاَء، وأَيْضاً غَيْري يَعْرف عَدَداً أَكْثَر وَأَوفَر، وَمَا لهَذَا الفَرِيق مِن عِلاَج مَا دَامُوا لاَ يَسأَلُون أَنْفسهم مَاذَا يَجب أَنْ يَقُولُوا وَيَفْعلُوا.

وَبأَي شَيء تَقْنَع مَن يَصف نَفْسَه بأَضْخَم الأَلْقَاب، وَيَنشرهَا عَلىٰ الغِـلاَف إِنْ كَتَب وَنَشرَ، وَيَتوقّع مِنْكَ أَنْ تَنْعَته بهَا إِذَا عَرّفت بِهِ أَو أَرسَلْتَ لهُ خِطَاباً وإِلَّا فَقْد بخَسْت حَقّه وَأَشيَاءه! وَمَا مِن شَكّ أَنَّ الكَبِير النَّبِيل لاَ يَأبَه للأَلْقَاب لأَنّهَا قُشُور، وَلاَ يَعْتَمد إِلَّا عَلىٰ خَالقهِ وَجُهدِهِ وَجهَاده. وَكَان رَسُول الله ﷺ يُوصي أَصْحَابَه أَنْ لاَ يُـبَالغُوا فِـي تَـعْظِيمه، وَيُكَـرّر عَـلَيهِم: «إِنَّـمَا أَنَـا عَـبْد، فَـقُولُوا: عَـبْد الله وَرَسُوله»[(١)]. وَمِن أَحَادِيثه ﷺ: «رَأس التَّواضع أَنْ يَـبْدَأ بـالسَّلاَم مَـن لَـقِيَه، وَيَرضىٰ بالدُّون مِن شَرْف المَجْلِس، وَيكْرَه المَدِيح بالبِر وَالتَّقوىٰ»[(٢)]. وَ«أُحثُوا

(١) أنظر، مُوطّأ الإِمَام مَالك: ١/ ١٢، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/ ٢٤ و ٤٧، صَحِيح ابن حِبَّان: ٢/ ١٤٧ و ١٥٤ و: ١٤/ ١٣٣، دَقَائق التَّفْسِير لِابْن تَيمِيَّة: ٢/ ٢٢٣، تَفْسِير ابن كَثِير: ١/ ٦٠٣، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢/ ٢٤٩، فَتح القَدِير للشَّوكَاني: ١/ ٥٤٢، الثِّقَات لِابْن حِبَّان: ٢/ ١٥٣، تَأرِيخ مَـدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٤/ ٦٦ ح ٨٧٢ و: ٤/ ٦٧ ح ٨٧٤ و: ٤/ ٦٩ ح ٨٨٠ و: ٣٠/ ٢٨١ و: ٥٥/ ٨٤ ح ١١٦٢١، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٦/ ٤٧٨، دَلاَئل النُّبوّة للبَيهقي: ٥/ ٤٩٨، البِدَاية وَالنِّهايَة لِابْن كَثِير: ٢/ ١١٦ و: ٥/ ٢٦٦، السِّيرة النَّبوِيَّة لِابْن هِشَام: ٤/ ٤٨٧، قَصَص الأَنْبيَاء: ٢/ ٤٦٥، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشَّافعي: ٣/ ٤٥٤.

(٢) أُنظر، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّـيسابوري: ٣٨٢، المُـصَنَّف لِابْـن أَبـي شَـيْبَة: ٦/ ١٤١ ح ٦ و: ٨/ ١٦٢ ح ٣٤، التَّوَاضع وَالخمُول لِابْن أَبي الدُّنيَا: ٥٤، تَحْقِيق: مُـحمَّد عَـبْدالقَـادر أَحْـمَد عَـطًا، بَيرُوت (١٤٠٩ هـ)، كَنْزُ العُمَّال: ٣/ ٧٠١ ح ٨٥٠٦، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء: ٧/ ١٨٥، تَأرِيـخ الإِسْـلاَم للذَّهبي: ٩/ ٥٠٣.

فِي وجُوه المَدّاحِين التُّرَاب »[١]. وَ« مَنْ طَلَبَ الرِّيَاسَة هَلَك »[٢].

وَحِينَ قَالَ الرَّسُول ﷺ : « أَنَا سَيِّد وُلد آدَمَ يَوْم الْقِيَامَة وَلاَ فَخر، وَبِيَدِي لوَاء الْحَمْد وَلاَ فَخَر، وَمَا مِن نَبيّ يَوْمَئِذٍ، آدَمَ فَمَن سوَاه إِلاَّ تَحتَ لوَائِـي، وَأَنَـا أَوَّل شَافع، وَأَوَّل مُشَفّع وَلاَ فَخَر » عَقّب بكَلْمَة « وَلاَ فَخَر » أَي لاَ أَقوْل هَذَا تَفَاخُرَاً، لأَنّي لاَ أَفْتخر إِلَّا بطَاعَة الله سُبْحَانَهُ[٣].

---

(١) أنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٦/ ٥، أَمَالي الشّيخ الصّدوق: ٥١٢، شَرْح صَحِيحُ الإِمَام مُسْلِم: ١٨/ ١٢٨، سُنن التّرمذي: ٤/ ٢٦، مكَارم الأَخْلاق لِلطَّبرسي: ٤٢٨، ح ٢٥٠٤ و ٢٥٠٥، سُنن البَيهَقي الكُبْرَىٰ: ١٠/ ٢٤٢، صَحِيحُ الإِمَام مُسْلِم: ٨/ ٢٢٨، فَتْح البَاري فِي شَرْح صَحِيح البُخَارِي للعَسْقلاَني: ١٠/ ٣٩٨ و: ١٣/ ٣٣٨، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيح البُخَاريّ لِلعَيْني: ١/ ٦٣، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ٦/ ٣٠٢ ح ٦٨، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ٧٩ ح ٣٤٢، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحّاك: ١/ ٢٢٧ ح ٢٩٥، صَحِيح أبن حِبّان: ١٣/ ٨٢، مَوَارد الظّمآن: ٦/ ٣٢١ ح ٢٠٠٨، كَنز العُمّال: ٣/ ٥٧٤ ح ٧٩٦٢، تَفْسِير القُرطُبي: ٥/ ٢٤٧، نَيْل الأَوطَار الشّوكَاني: ٥/ ٢٤٠، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٢/ ١٣٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ١/ ٤١ ح ٢٣٤، تَفْسِير السَّمعَاني: ٥/ ٢٩٩، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١/ ٢١٨.

(٢) أنظر، فِقْه الرّضَا لِابْن بَابوَيه: ٣٨٤، الكَافِي: ٢/ ٢٢٥ ح ٢، وَسَائِل الشّيْعَة: ١٧/ ١٩٠ ح ٢٢٣٢١، بحَار الأَنوَار: ١٠/ ٢٤٦ ح ٨ و: ٧٠/ ١٥٠ ح ٢ و ١٥٢ ح ٧، تُحَف العُقُول: ٤٠٨.

(٣) أنظر، المُعْجَم الأَوسَط، لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد بن أَيوب بن مُطَير اللّخمي الشّامي الطّبراني: ٥/ ٢٠٣ ح ٥٠٨٢، شَرْح سُنن أبن مَاجَه: ١/ ١٧٦ ح ٢٤٤٦، مُسْنَد الإِمَام زَيد بـن عَـليّ: ٤٧٧، تَفْسِير القُرطبي: ٤/ ٨٤، صَحِيح أَبن حِبّان: ١٤/ ١٣٥ ح ٦٢٤٢، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢/ ٦٦٠ ح ٤١٨٩٩، موَارد الظّمآن: ١/ ٦٤٣ ح ٢٥٨٩، البَحْر الرَّائِق لِابْن نُجَيم المَصْري: ٢/ ٢٨٨، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ٢/ ١٩٣، نَيْلُ الأَوطَار للشّوكَانيّ: ٩/ ١٦٤، البدَايَة وَالنّهايَة: ٢/ ٢٤٦، كَنْزُ العُمّال: ٧/ ١٤٩ ح ١٨٤٥٥ و: ١٠/ ٢١٨ ح ٢٩١٥٧ و: ١٢/ ٤٤١ ح ٣٥٥١١، الصّحاح للجَوهري: ١/ ٢١١، مناقِب آل أَبي طَالب: ١/ ١٣٣ و ١٣٤ و: ٣/ ٢٨٣، بدَائِع الصَّنَائع: ٥/ ٨٥، الدُّرّ المَنثور: ٥/ ٢٨١، المُصنّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ٧/ ٤٤٨، فَيض القَدِير شَرْح

⇔

⇐ الجَامع الصَّغِير : ٣/ ٧٦٢، كَشف الخَفَاء : ١/ ١٩٩ح ٦٠٦، تَفْسِير أبن كَثِير : ٤/ ٢١، تَفْسِير الثَّعَالبي : ١/ ٣٢٣و : ٤/ ٢٤، تَأرِيخ الطَّبري : ١/ ١٨٥، الشّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ : ١/ ٩٩، تَأرِيخ أبن خُلدُون : ق ١ ج ٢/ ٣٨، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد أبن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ المُتوفَّىٰ سَنَة (٩٤٢هـ) دِرَاسَة وَتَحْقِيق : وَتَعْلِيق الشَّيخ عَادل أَحْمَد عَبْدالمَوجُود وَالشَّيخ عَليّ مُحَمَّد معوَض، دَار الكُتب العِلميَّة لُبنَان طَبْع سَنَة (١٤١٤هـ): ١/ ٢٤٦و ٣٠٢و : ٢/ ١٤٧.

حَوْل الكَلَام

«مَن كَان يُؤمن بالله وَاليَوْم الآخر فَلْيَقل خَيراً وَيَصْمت»[1]. «رَحمَ الله عَبْداً قَالَ خَيْرَاً فَغَنِمَ، أَو سَكَت فَسَلمَ»[2]. «مَن عَرَض لأَخِيه المُتَكلّم فِي

---

(١) أنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٧/٧٩ و ١٠٤ و ١٨٤، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١/٤٩ و ٥٠ و: ٥/١٣٨، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/١٧٤ و ٢٦٧ و ٤٣٣ و ٤٦٣ و: ٤/٣١ و: ٥/٤١٢ و: ٦/٦٩، مُوطّأ الإِمَام مَالِك: ٢/٩٢٩ ح ٢٢، المُغْني لِابْن قُدَامَة: ٣/٣٢٩، الشَرْح الكَبِير: ٣/٣٢٩، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلّامَة الحِلّيّ: ٢/٨١١، سُبل السَّلَام لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلَاني ثمَّ الصَّنعَاني: ٣/١٤١ ح ٥ و: ٤/١٨١، نَيْلُ الأَوطَار للشَوكَانيّ: ٦/٣٥١، الكَافي: ١/٦ و: ٢/٦٦٧ ح ٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢/١٢٦ ح ١٥٨٣٩، تَذْكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلَّامَة الحِلِّيّ: ٧/٣٩٤، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٢/٨١ ح ١٣٥٧١ و: ١٦/٢٥٩ ح ١٩٧٩٩، مَكَارِم الأَخْلَاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ١٣٥، بحَار الأَنوَار: ٨/١٤٤ و: ٤٣/٦٢ ح ٥٢، سُنَن الدَّارمي: ٢/٩٨، سُنَن اْبن مَاجه: ٢/١٢١١ ح ٣٦٧٢ و ص: ١٣١٣ ح ٣٩٧١، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالسِي: ٢/٥٠٩ ح ٥١٥٤، سُنن التِّرمِذي: ٣/٢٣٣ ح ٢٠٣٣ و: ٤/٧٠ ح ٢٦٧١، السُّنَن الكُبْرىٰ للبَيهقي: ٥/٦٨ و: ٨/١٦٤ و: ٩/١٩٧، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٢/١٨ و ١٩ و: ١٠/٩ و: ١٢/٣٠ و: ١٨/١١٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/٧٥ و ص: ١٦٧ و: ١٠/٢٩٩، صَحِيح اْبن حِبَّان: ٢/٢٥٩ و: ١٣/٩٧ و ٤١٠، شَرْح نَهْج البَلَاغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١١/١٩٠، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٦١/٣٩٨، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٥/٣٦٢ و ٣٧٠.

(٢) أنظر، كِتَاب الزُّهْد لهَنَّاد: ٢/٥٣٥ ح ١١٠٦، الزُّهد، الإِمَام أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنبل: ١/٢٠ ح ٩،

حَدِيثَه فكَأنَّمَا خَدَش وَجْهَه »[(١)].

خيرُ القَوَل مَا نفَع :

الكَلاَم خَيْرٌ إذَا ٱسْتُخدمَ فِي الصِّدق لاَ فِي الكَذِب، وَلإحقَاق الحَـقّ وَإبطَال البَاطِل، وَلنَشر الهُدىٰ وَالعِلم لاَ للتَّجلِيل، وَالتَّضلِيل، وَالدّعَايَات الكَاذبَة.

وَفي نَهج البَلاَغَة قَالَعليه السلام : « لاَ خَيْرَ فِي الصَّمْتِ عَنِ الْحُكْمِ، كَمَا أنَّهُ لاَ خَيْرَ فِي الْقَوْل بِالْجَهْلِ »[(٢)]. وَأيْضاً الكَلاَم خَيْر إذَا كَان فِيهِ رَاحَة وَمُتعَة سَائغَة كَأحَادِيث الْأَهل وَالخِلّان سَاعَة الفرَاغ. فَقْد جَاء فِي الجُزء الثَّامن مِن الوَسَائِل: إنَّ الْإمَـام البَاقرعليه السلام قَالَ لبَعْض أصْحَابه: (« أتَخْلَتُون وَتَتحَدّثُون وَتَقُولُون مَا شِئْتُم » ؟.

قَالَ: أي والله !.

فَقَالَ الْإمامعليه السلام : « أمَا وَالله لَوَدَدتُ أنّي مَعْكُم فِي تِلْكَ المَوَاطن »)[(٣)].

وَقَالَ الْإمام الصَّادِقعليه السلام : « مَا مِن مُؤمِن إلّا وفِيهِ دُعَابَة ».

⇐ كَشف الْخفَاء للعَجْلُوني: ١ / ٥١٤ح ١٣٧٤، عِلَل الشَّرائِع للشَّيْخ الصَّدُوق: ٢ / ٦٠٦ح ٨٠، تُحَف العُقُول: ٤٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦ / ١٢٣ح ٢١١٤٣، بحَار الأنـوَار: ٢ / ١١٦ح ١٣ و: ٦٨ / ٢٩٣ و ٣١٢ح ١٠ و: ٧١ / ١٩٣ح ٦ و: ٧٤ / ١٤٦ح ٥٤، المَحَاسن لأحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١٥، الجَامِع الْصَّغِير: ٢ / ١١ح ٤٤٢٧، كَنْزُ العُمَّال: ٣ / ٥٥٠ ح ٧٨٤٩ و ص ٧٨٥٠، فَيض القَـدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٤ / ٣٢ح ٤٤٢٧، تَفْسِير نُور الثّقلَين: ٣ / ١٦٥ح ٢٠٩، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢٩ / ١٦٠، تَفْسِير الثَّعلبي: ٣ / ٤٢٢، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي: ١٦ / ٢١٤.

(١) أنظر، الكَافي: ٢ / ٦٦٠ح ٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢ / ١٠٦ح ١٥٧٧١، بحَار الأنـوَار: ٧١ / ٢١ و: ٧٢ / ١٥١ح ١٦.

(٢) أنظر، نَهْج البَلاَغَة: الحِكْمَة « ٤٦٣ ».

(٣) أنظر، الكَافِي: ٢ / ١٨٧ح ٥، وَسَائِل الشّيْعَة: ١٢ / ٢١ح ١٥٥٣٣ و: ١٦ / ٣٤٧ح ٢١٧٢٦، بحَار الأنوَار: ٧١ / ٢٦٠ح ٥٩.

قِيلَ: وَمَا الدُّعَابَة ؟.

قَالَ: «المزَاح».

إنَّ المُدَاعبَة مِن حُسْن الخُلق، وَإِنَّك لتَدخُل بهَا السّرُور عَلىٰ أَخِيك، وَلَقَد كَان رَسُول الله ﷺ يُدَاعب الرَّجُل، يُرِيد أَنْ يَسّرّه»[1].

وَبرَغم هَذِهِ الأَحَادِيث وغَيْرهَا فَإِنَّ بَعْض المُعَمَمِين يَأبىٰ إلَّا التَّحجُر وَالتَّزَمُت حِرصَاً عَلىٰ الوقَار وَالجلاَل، وَٱحْتِرَامَاً لِلحْيَة وَالعِمَامَة وَخوفَاً مِن ذهَاب السُّمعَة وَالشُّهرَة! وَنَسي هَذَا البَعْض أَو جَهل أَنَّ ثبُوت شَيء لشَيء فَرع ثبُوت المُثْبَت لَهُ[2].

المُتَكلّم وَالمُستَمع:

للمُتَكلّم وَالمُسْتَمع آدَاب كَثِيرَة، وَمِن وَاجبَات الأَوَّل أَنْ يَسْتَرسِل فِي الكَلاَم عَلىٰ سَجِيَته بلاَ تَكَلُف وَتَعَسُف، وَأَنْ لاَ يَهْرف بمَا لاَ يَعْرف، وَلاَ يَطْفر مِن الشَّيء إِلىٰ نَقِيضَه بلاَ سَبَب مُوجِب، وَلاَ يَسأَل السُّؤال دُون أَنْ يَنْتَظر الجَوَاب، وَلاَ يَقُول مَا لاَ يُرَاد مِنْهُ. قَالَ بَعْض العَارِفِين: حَدّث النَّاس مَا أَصغُوا إِلَيكَ بأَسْمَاعِهِم وَلَحظُوك بأَبْصَارهِم، فَإِذَا رَأيتَ مِنْهُم اْعرَاضَاً فَأَمْسِك. وقَالَ الشَّاعِر:

مَا لصَوت أُغْلِقَت مِن   دُونِهِ الأَسْمَاع مَعْنَىٰ

وَمِن وَاجبَات المُسْتَمع أَنْ يَعي قَوْل المُتَكلّم وَلاَ يُشَاركهُ فِي الحَدِيث، وَإِنْ

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ٢/٦٦٣ ح ٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٢/١١٢ ح ٣، بحَار الأَنوَار: ٧٣/٦٠ ح ١٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ٨/٤٠٨ ح ٢، مُسْتَطرفَات السَّرَائِر لاِبْن إدْرِيس الحِلّي: ٥٧٩، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ١٦٤، مَجْمَع البَحْرَين: ٢/٣٢.

(٢) أُنظر، عَلىٰ سَبِيل المِثَال، المَنْطق للشَّيخ المُظَفَّر: ١٦٥، بدَايَة الحِكْمَة للسَّيِّد مُحَمَّد حُسَين الطَّباطبَائي: ٢٢، نهَايَة الحِكْمَة للسَّيِّد مُحَمَّد حُسَين الطَّباطَبَائي: ١٨٦، مِصبَاح الأُصُول، تَقرِير بَحث السَّيِّد الخُوئي: ٣/١٨١، مُحَاضرَات أُصُول الفِقْه السَّيِّد الخُوئي: ٥/٢١٢.

كَان بِهِ عَالِماً، وَأَنْ يُمهلهُ حَتَّىٰ يَنْتَهي، وهَذَا مَا أَرَادهُ النَّبيّ ﷺ بقَوْله: «مَن عَرَض لأَخِيه المُتَكلّم فِي حَدِيثه فكَأنَّمَا خَدَش وَجْهَه».

وَالخَدْش: الجَرح الخَفِيف فِي ظَاهِر الجِلْد، وَاْسْتَعملهُ النَّبيّ هُنَا فِي المَكرُوه عَلىٰ المَجَاز.

وَمَا مِن شَكّ أَنَّ المُتَكلِّم إِذَا تجَاوَز اللِّيَاقَة وَالحُدُود الشَّرعيَة يسُوغ للمُسْتَمع أَنْ يَعقُد لسَانهُ بأُسلُوب مَأْلُوف، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعالَىٰ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَـٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَـٰلُكُمْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾[1]. وَالكَثِير مِن الرُّعن يَتَبسطُون فِي اللَّغو، وَالسُّخف، وَالإِدّعَاء الفَارِغ، بَل مِنْهُم مَن يَتَعدّىٰ إِلَىٰ الهَمز وَاللَّمز، وَيُنَصّب مِن نَفْسه حَكَماً بَيْنَ النَّاس وعَلَيهِم، فَيُعطِي لنَفْسه التُّقىٰ وَالعِلم وَالذَّكَاء، وَلِغَيرِه الجَهْل وَالتُّهم. أَبَداً هُو وَحدَه «التِّبر وَالذَّهَب المُصَفّىٰ وَبَاقي النَّاس كُلّهُم تُرَاب»[2]! وَلَو فَكّر هَذَا الفَرِيق مِن النَّاس قَلِيلاً لاْشتَغلُوا بذنُوبهِم عَن ذنُوب الآخَرِين. وَلاَ عِلاَج لهَذَا السُّخف، وَالغُرُور إِلَّا التَّحقِير وَالاْزْدرَاء.

(١) ٱلْقَصَص: ٥٥.

(٢) مَأخُوذ مِن قَصِيدَة النَّاشِيء الصَّغِير، وَقِيلَ لِاْبن الفَارِض.

عَليّ الدُّر وَالذَّهَب المُصَفىٰ   وَبَاقِي النَّاس كُلّهُم تُرَاب

أُنظر، وَفيَّات الأَعيَان لِاْبن خِلّكَان: ٣ / ٥٢، بتَعْلِيق مُحَمَّد مُحيي الدِّين عَبْدالحَمِيد.

مَا يَنْفَع المَيِّت

«مَا يَمنع الرَّجُل مِـنْكُم أَنْ يَـبرّ وَالدَيـه حَـيَّين وَمَيتَين، يُصَلّي عَنهُما وَيَصُوم وَيَحجّ، فَيَكُون الَّذي صَنَع لَهُمَا، وَلهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَيَزِيدَه الله بِبرّه وَصلاَتَه خَيرَاً كَثِيرَاً»[1]. «إِنَّ العَبْد لَيَكُون بَارّاً بوَالدَيـه فِـي حيَاتِهمَا ثُمَّ يَمُوتَان فَلاَ يَقْضِي عَنهُما دِيُوانَهُما، وَلاَ يَسْتَغفر لَهُمَا فَيَكتبهُ الله عَاقّاً، وَإِنّه لَيَكُون عَاقّاً لَهُمَا فِي حَيَاتهُما غَيْر بَار لَهُمَا فَإِذَا مَاتَا قَضَىٰ دَيْـنهُما، وَٱسْتَغفَر لَهُمَا فَيَكتُبه الله بَارّاً»[2].

إِذَا مَات الإِنْسَان ٱنْقَطع عَن العَمَل لاَ لشَيء إِلَّا لأَنَّـه مَـيِّت، وَبكَـلْمَة أَجْـمَع وَأَنْفَع: «وَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلاَ حِسَابَ، وَغَداً حِسَابٌ وَلاَ عَمَلَ»[3]. وَمَع هَذَا فَمِنَ

(١) أنظر، الكَافِي: ٢ / ١٥٩ ح ٧، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ٢ / ٤٩٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٨ / ٢٧٦ ح ١٠٦٤٧ و: ٢١ / ٥٠٥ ح ٢٧٧٠٦، بحَار الأَنوَار: ٧١ / ٤٦ ح ٧ و: ٨٥ / ٣١٣، مُسْـتَدرَك الوَسَـائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٥ / ١٩٩ ح ٦، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٤ / ٢٠٠ ح ٢٧.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٢ / ١٦٣ ح ٢١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٨ / ٣٧٢ ح ٢٣٨٧٤، بحَار الأَنوَار: ٧١ / ٥٩ ح ٢١.

(٣) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة «٤٢»، الكَافِي: ٨ / ٥٨ ح ٢١، بحَار الأَنوَار: ٣٤ / ١٧٢ ح ٩٧٨.

الثَّابت نصَّاً وَإجْمَاعَاً انْتفَاع المَيِّت وَهُو فِي قَبْرِه، بأَحَد أمرَين:

١ ـ أَنْ يَترك هُو بالذَات أَثرَاً خَالدَاً وَمُفِيدَاً لأَخِيه الإِنْسَان، وَلَيْسَ مِن الضَّرُورِي أَنْ يَكُون هَذَا الأَثَر عَظِيمَاً (كَلَمْبَة) أديسُون الَّتي يَتَلألأنورهَا كَنُور الشَّمْس فِي أَطرَاف الأَرْض أَو كَمِذيَاع مَاركُوني الَّذي أَلغىٰ المَسَافَات وَأَخبَر عَن الحَادَث سَاعَة حدُوثه أَهْل الشَّرْق وَالغَرْب، بَل يَكْفي أَنْ يَترك المَيِّت أي جُهد يُنْتَفع بِهِ بجِهَة مِن الجِهَات، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[1]. وَفِي الحَدِيث: «النَّاس عِيَال الله، وَأَقرَبهُم إِلَيهِ أَنْفَعهُم لعِيَالَه»[2]. «إِنَّ لله عِبَادَاً فِي الأَرض يَسعُون فِي حَوَائِج النَّاس، أُولَئك هُم الآمنُون يَوْم القِيَامَة»[3].

وَعَنْ أَبِي عبدِالله عليه السلام: «إِنَّ اللهَ عَزَّوجَلَّ انْتخَبَ قَوْماً مِنْ خِلْقِهِ لِقَضاءِ حَوائِج فُقَرَاءَ مِنْ شِيْعةِ عَلِيٍّ عليه السلام لِيُثِيبِهُمْ بِذَلِكَ الجَنَّةَ»[4].

٢ ـ أَنْ يَعْمَل الإِنْسَان خَيرَاً بقَصْد أَنْ يَكُون أَجرَهُ وَثَوابه للمَيِّت، فَإِنَّ الله

(١) الرَّعْد: ١٧.

(٢) أنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/ ١٩١، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٦/ ٦٥ ح ٣٣١٥، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٠/ ٨٦ ح ١٠٠٣، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَققَهُ وَخرَّج أَحَادِيثَهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفِيّ: ٢/ ٢٥٥ ح ١٣٠٦، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٦٣٧ ح ٤١٣٥، كَنْزُ العُمَّال: ٦/ ٣٦٠ ح ١٦٠٥٦ و: ١٦/ ٣٧٢ ح ٤٤٩٥٣، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ١/ ٢٢٥ ح ٢١٧، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٣٣/ ٢٧٨ و: ٤١/ ٢٥٩ ح ٤٨٠٩ و: ٥١/ ٨٤ ح ١٠٧٦٦، البِدَاية وَالنّهَاية لِابْن كَثِير: ١٠/ ٣٠١، الرّسَالَة السَّعدِيَة العَلَّامة الحِلّي: ١٦٠، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ٣٤٥ ح ٢١٧٢٠.

(٣) أنظر، الكَافي: ٢/ ١٩٧ ح ٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ٣٦٦ ح ٢١٧٧٦، بحَار الأَنْوَار: ٧١/ ٣١٩ ح ٨٤.

(٤) أنظر، الكَافِيّ: ٢/ ١٩٣ ح ٢، بإِسْنَادِهِ عَنْ المُفضّل بن عُمَر، عَنْهُ عليه السلام مَع زيَادَة فِي آخرِهِ، المُسْتَدرَك: ١٢/ ٤٠٢ ح ٥، وَلَكن بِلَفظ «انتجَب»، بحَار الأَنْوَار: ٧١/ ٣١٥ ح ٧٢، الوَسَائِل: ١٦/ ٣٥٧ ح ٢، أَمَالِي الشَّيخ الطُّوسيّ: ٣٠٢ ح ٤٦، وَقَرِيب مِنْهُ فِي فَيض القَدِير شَرح الجَامع الصَّغِير: ٢/ ٦٠٦ ح ٢٣٥٠، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٦/ ١١٧ ح ٧٦٥٩، فَيض القَدِير: ٣/ ٤٤٤.

سُبْحَانَهُ يُعطي ـ فِي هَذِهِ الحَال ـ الأَجر كَاملاً للمَيِّت ومِثْلَه للعَامِل دُون أَنْ يُنْقص مِنْهُ شَيْئَاً. قَالَ رَجُل للإِمام الصَّادِق عليه السلام: (« هَل يَدخُل ثَوَاب العَمَل مِن أَجلِ المَيِّت عَلىٰ المَيِّت ؟.

فَقَالَ الإِمام عليه السلام: « نَعَم حَتَّىٰ يَكُون مَسخُوطَاً عَلَيهِ فَيُغفَر لهُ أَو يَكُون مُضَيقَاً عَلَيهِ فَيُوسع عَلَيهِ ».

قَالَ السَّائِل: هَل يَعْلَم المَيِّت أَنَّ هَذَا الَّذي لَحقهُ هُو مِن ذَلِكَ العَمَل ؟.

فَقَالَ الإِمام عليه السلام: « نَعَم »)[1].

هَل مِن مُتَعَظ ؟:

وَلمُجَرَّد العِظَة نَذكُر الحَديث السَّابق مَرّة ثَانِيَة: « إِنَّ العَبْد ليَكُون بَارّاً بوَالدَيه فِي حيَاتِهمَا ثُمَّ يَمُوتَان فَلاَ يَقْضي عَنْهُما دِيُوانَهما، وَلاَ يَسْتَغفر لَهُمَا فَيَكتبهُ الله عَاقّاً، وَإِنّه ليَكُون عَاقّاً لَهُمَا فِي حيَاتهما غَيْر بَار لَهُمَا فَإِذَا مَاتَا قَضَىٰ دَيْنهما، وَاسْتَغفَر لَهُمَا فَيَكتُبه الله بَارّاً » ».

أَبَداً لَن تَتحَرّر مِن حقُوق الوَالدَين بحَال حَتَّىٰ وَلَو فَارقَاك بالمَوت إِلَّا أَنْ تَشْعر مِن الأَعْمَاق، وَتُدِين بَيْنَك وبَيْنَ الله أَنَّك مَدِين لَهُمَا مَا دُمتَ حَيَّاً، أَمَّا طَرِيق الوَفَاء فهُو أَنْ تؤدّي عَنْهُما مَالله عَلَيهمَا مِن (خُمْس، وَزكَاة، وَحَجّ، وَصَوم، وَصَلاَة)، وَنَفْس الشَّيء فِيمَا يَعُود إِلَىٰ ديُون النَّاس، فَإِنْ عَلِمتَ بأَنَّهُما بَريئَان مِن كُلّ حَقّ أَو جَهَلت الوَاقع ذكَرتهُما، كُلّما سَنْحَت الفُرصَة، بصَدَقة، وَفَاتحَة، وَدُعَاء بالرَّحمَة وَالمَغْفرَة.

---

(١) أُنظر، كِتَاب الوَسَائِل: ٨ / ١٣٩ طَبْعَة (١٣٨٦ هـ). (مِنْهُ ﷺ). أُنظر، الكَافِي: ٤ / ٣١٥ ح ٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٨ / ٢٧٨ ح ٧، قَبَس مِن كِتَاب « غِيَاث سُلطَان الوَرىٰ لِابْن طَاوس »: ٥ ح ٥، عَوَالي اللّئَالي لِابن أَبي جمهُور الأَحسَائي: ١ / ٣٣٩ ح ١٠٣، بحَار الأَنوَار: ٨٥ / ٣١٠.



الأَغْنِيَاءِ وَالفُقْرَاءِ

«مَا عَذّب الله أُمّة إِلَّا عِنْدَ ٱسْتِهَانَتِهُم بِحقُوق فُقْرَاء إِخوَانِهِم»[1]. «إِنَّ الله عزَّوجلَّ جَعَل للفُقُرَاء فِي أَموَال الأَغْنِيَاء مَا يَكْفِيهِم، وَلَولاَ ذَلِكَ لزَادهُم، وَإِنَّمَا يُؤتُون مَن مَنْعَ مِن مَنْعهُم»[2]. «إِنَّ الله كَلَّف أَهْل الصِّحَة القِيَام بشَأن أَهْل الزَّمَانة وَالبَلوىٰ»[3].

«إِنَّ النَّاس مَا ٱفْتقرُوا، وَلاَ ٱحْتَاجُوا، وَلاَ جَاعُوا، وَلاَ عَروا إِلَّا بِذنُوب الأَغْنِيَاء، وَحَقِيق عَلىٰ الله تَبَارَك وَتَعَالىٰ أَنْ يَمْنَع رَحْمَته مِمَّن مَنَع حَقّ الله فِي مَالِهِ»[4].

---

(١) أُنظر، تُحف العُقُول: ٣٠٣، بحَار الأَنوَار: ٧٨ / ٢٨١ ح ١، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ٩ / ٥٠ ح ٢٦.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٣ / ٤٩٧ ح ٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٩ / ١٣ ح ٩، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٢ / ٣ ح ١٥٧٤، نَهج السَّعَادَة فِي مُسْتَدرَك نَهج البَلاَغَة: ٨ / ٦٥.

(٣) أُنظر، عِلَل الشَّرائِع للشَّيْخ الصَّدُوق: ٢ / ٣٦٩ ح ٣، عُيون أَخبَار الإِمَام الرِّضَا عليه السلام: ١ / ١٩٦، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٢ / ٨ ح ١٥٨٠، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٩ / ١٢ ح ١١٣٧٩٣، بحَار الأَنوَار: ٦ / ٩٦ و: ٩٣ / ١٨، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ١ / ٤٢١ ح ٤٧٤، تَفْسِير كَنْز الدَّقَائِق: ٢ / ٣١٠.

(٤) أُنظر، الرِّسَالَة السَّعدِيَة العَلَّامة الحِلِّي: ١٥٩، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٢ / ٧ ح ١٥٧٩، وَسَائِل الشِّيْعَة:

الإِشْتِرَاكِيَّة :

نَقرَأ فِي بَعْض الكتَابَات أَلفَاظَاً لاَ مَدلُول لهَا وَلاَ أَسَاس فِي عَالَم الوَاقع مِثْل « إِشْتِرَاكِيَّة الإِسْلاَم أَو رَأسْمَالِيَّة الإِسْلاَم » لأَنَّ الأَوضَاع الإِقْتِصَادِيَّة والإِجْتِمَاعِيَّة هِي مِن صُنع الإِنْسَان وَأَفْكَارَه، والإِسْلاَم المُوحي بِهِ مِن الله سُبْحَانَهُ هُو الدَّلِيل وَالمِيزَان الَّذي يُمَيِّز بَيْنَ الحَقّ وَالبَاطِل، وَالصَّحِيح وَالفَاسد تَمَامَاً كَالعَقل، وَالفَرق بَعِيد جِداً بَيْنَ المِيزَان وَالشَّيء المَوزُون، وَالحُجَّة وَاللَّاحُجّة، وَالدِّين الَّذي يَقُول : « النَّاس مُسَلطُون عَلَىٰ أَموَالِهم »[١]. « إِنَّ دِمَاءكُم وَأَموَالكُم عَلَيكُم حَرَام، لاَ يَحل دَم أمرىء وَلاَ مَالَه إِلَّا عَن طِيب نَفْس »[٢]. إِنَّ هَذَا الدِّين يَحْمي المِلكيَة الفَرديَة، ويَرْفُض التَّأمِيم، فَأَين مَكَان الإِشْتِرَاكِيَّة ؟

⟸ ٩/١٢ح ٦، عَوَالي اللّئَالي لإِبن أَبي جمهُور الأَحسَائي : ١/٣٧٠ح ٧٤.

(١) أُنظر، المَبْسُوط للطُّوسي : ٣/٢٧٢، نهَايَة الأَحكَام : ٢/٥٢١، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ :١٣/٣٥، الفِقْه عَلَىٰ المَذَاهب الأَربعَة : ٣/١٩٢، عَوْن المَعْبُود شَرح سُنَن أَبي دَاود : ٩/٢٣٠، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ٤/٤٥٢، نَيْلُ الأَوطَار للشّوكَانيّ : ٥/٣٣٥، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي : ٣/١٧٦، مُختَلف الشِّيْعَة : ٥/٢٢٤ و : ٦/٢٧٨ و : ٧/٢٤ و ص : ١٦١ و : ٨/١١٤، تَذْكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلّيّ : ١/٤٨٩ و : ٢/١٨٩.

(٢) فِي الجُزء الثَّالث مِن الوَسَائِل : « إِنَّ الله سَائِلكُم حَتّىٰ عَن مَسّ أَحدكُم ثَوب أَخِيه بِإصْبعه ». (مِنْهُ ﷺ).
أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٥/٧٢، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ : ٦/١٠٠ و : ٨/١٨٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني : ٣/٢٢٤، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ١٢/٢٧٨، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِندي : ٣/٥٦، سُنن الدَّار قُطني : ٣/٢٢ ح ٢٨٦٣، الإِسْتذكَار لإِبْن عَبْدالبرّ : ٧/١٩٢، التَّمهيد لإِبْن عَبد البَرّ : ١٠/٢٢٢، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٣/١٨٩ ح ٢٩٦٨، إِرْوَاء الغَلِيل لمُحَمَّد بن نَاصر الأَلبَاني : ٥/٢٧٩ ح ١٤٥٩، و : ٦/١٨٠ ح ١٧٦١، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي : ٢٤/٣٦، التّسهيل لعُلوم التّنزيل للكَلبي : ٣/٧٢، تَلخِيص الحَبِير لإِبْن حَجر العَسقلاَني : ٣/٤٥.

وَقَالَ قَائِل: الزَّكَاة مَظهَر مِن مَظَاهِر الْإِشْتِرَاكيَّة!.

وَنَقُول فِي جوَابه: إنَّ لَفظ الزَّكَاة بنَفْسه دَلِيل قَاطِع عَلىٰ المِلكيَة وَصَرخَة احتجَاج عَلىٰ إلغَائهَا حَيْث لاَ زَكَاة إلَّا فِي مِلْك، وَلاَ نَقْش بلاَ عَرْش، والْإِشْتِرَاكيَّة تُلغي المِلك أَو تَحدّه ببُلغَة الكفَاف، وَلاَ زَكَاة مَع هَذِهِ القيُود وَالحدُود.

ثَانِيَاً: كُلّ المَذَاهب الْإِسْلاَمِيَّة لاَ تُعطي الزَّكَاة لغَير المُسْلِم، وَإنْ كَان فَقِيرَاً مُعدمَاً وَوَديعَاً مُسَالمَاً عِلْمَاً بأَنَّ الْإِشْتِرَاكيَّة تُطبَق عَلىٰ الجَمِيع دُون اسْتثنَاء، أَجَل تسُوغ صَدقَة التَّطَوع عَلىٰ غَيْر المُسْلِم. وَمَا هِي فِي شَيء مِن الزَّكَاة.

وَقَالَ آخر: إنَّ حَدِيث: «النَّاس شُركَاء فِي ثَلاَثَة: (المَاء، وَالكَلأ، وَالنَّار)»[1]. وَالمِلح في حَدِيث ثَانٍ[2] -هُو مِن نَوع التَّأمِيم!.

وَنُجِيب: بأَنَّ مَن نَبَع المَاء فِي مِلْكه فهُو لهُ، ونَفْس الشَّيء إنْ سَبَق سَابِق إلَىٰ الكَلأ، وَالمِلح المُشَاع، وَالحطَب، وَالفَحم، وَالنَّفط، وَالمَاء المُبَاح، وَأَحْرَزَه فِي وعَاء وَنَحوه، وَلاَ يسُوغ لِسوَاه أَنْ تَمسّه يَدَاه إلَّا بإذنهِ، فَأَينَ التَّأمِيم؟.

أيضاً لا رأسماليّة:

وَأَيْضَاً يَقُول الْإِسْلاَم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ

---

(١) أُنظر، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي: ٣/٥٣٣، المَبْسُوط للشَّيخ الطُّوسي: ٣/٢٨١، تَذْكِرَةُ الفُقْهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ٢/٤٠٣، مُخْتَلف الشِّيْعَة: ٦/٢٠٤، المَبسُوط للسَّرخسي: ٢/٢١٢ و: ٩/١٥٣ و: ١٦/٣٣ و: ٢٣/١٦٤، شَرْح السِّير الكَبِير السَّرخْسي: ١/٣٦٧ح ٥٥٥، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٥/٢٤٢ و: ١٠/٤٤٩.

(٢) أُنظر، لِسَان المِيزَان: ٣/٣٩٤ح ١٥٦٢، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّامِيّ: ٩/١٦٩، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥/٣٦٤، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ٣/٧٥٠ح ٣٤٧٧، سُنَن ابْن مَاجه: ٢/٨٢٦ح ٢٤٧٢، تلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٣/٦٥.

ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١] ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ﴾[٢] . وَالمُرَاد بالمُترَفِين الَّذِين يَتنَعمُون فِي مَلذَّات الحَيَاة ، وإِلَىٰ جَنْبِهِم المَعدُومُون يَتضَورُون جُوعاً . إِلَىٰ العَدِيد مِن آيَات هَٰذَا البَاب وَأَحَادِيثِه ، وَمِنْهَا مَا ذَكرنَاه فِي المَتن ، وَكُلّهَا حَرْب بلاَ هَوَادَة عَلَىٰ المُسْتَغلِين وَالمُحْتَكِرِين .

وَقُلتُ فِي بَعْض مَا كَتَبتُ وَنَشرتُ : تَحْتَل مَركَز الصَّدَارَة فِي عَصْرنَا الرَّاهن كُتلتَان :

الأُولَىٰ : تُلغي وجُود الفَرد بدَعوىٰ الحِرص عَلَىٰ مَصْلَحَة الجَمَاعَة ، وَتُرَكّز كُلّ شَيء فِي أَيدي رِجَالهَا وَأَنْصَارهَا ، فَتَقبض عَلَىٰ زمَام السُّلْطَة وَالاْقْتصَاد بالكَامِل ، وَعَلَىٰ التَّشرِيع وَالتَّنفِيذ وَالقَضَاء . وَلاَ رَأي وَكَلاَم إِلَّا لهَا وَمِنْهَا ، وَمَا عَلَىٰ الآخَرِين إِلَّا السَّمع وَالطَّاعَة ، وَمَن أَبىٰ عُوقب كَجَانٍ عَلَىٰ الحَقّ العَامّ .

أَمَّا الكُتلَة الثَّانِيَة : فَتَعْتَرف بوجُود الفَرد وَحُرّيّته فِي التَّعبِير عَمّا يَشَاء ، وَتَفْسَح لهُ مَجَال الاِسْتفتَاء ، وَلَكنْ هَذَا الاْعْتِرَاف شَكْلي وَلاَ وَاقعي ، وهَذِهِ الحُرِّيَّة وَهمِيَة لاَ أَسَاس لهَا ، لأَنَّ هَذِهِ الكُتلَة تُحَدّد وَتُخَطط سَلفاً للمُوَاطِنِين الآخَرِين الطَّرِيق الَّذي تُرِيد هِي أَنْ يَسلكُوه إِلَىٰ مُرَادهَا ، وَتَدفعهُم إِلَيهِ بأَحدَث الوَسَائِل الفَنيَّة الَّتي تَتلاَعب بعُقُول النَّاس وَمِيُولَهُم ، وَمِن هَذِهِ الوَسَائِل الصُّحف ، والإِذَاعَات ، وَالدّعَايَات الجَذّابَة الخَلاَّبَة ، وَالدّرَاسَات النَّفسِيَة الَّتي يَقُوم بهَا أَخصَائيُون بَارعُون فِي ٱستهوَاء النّفُوس ، إِلَىٰ غَيْر ذَلِكَ مِن المُؤثّرَات ، وَمَعنىٰ هَذَا أَنَّ الكُتلَة الشَّرقيَة وَالغَربيَة تَلتَقيَان عَلَىٰ صَعِيد اللَّاحُرِّيَّة وَاللَّاإِنْسَانِيَّة .

---

(١) ٱلتَّوْبَة : ٣٥.

(٢) ٱلْمُؤْمِنُون : ٦٤.

هَلْ للإسْلاَم نظَام إقْتصَاديّ ؟

وَتَسْأَل: هَل جَاء الإِسْلاَم بنظَام إِقْتصَاديّ جَدِيد ؟ وَمَا هُو نَوْعَه ـ عَلىٰ فَرْض وجُودَه ـ ؟.

الجَوَاب:

مَا مِن شَكّ أَنْ رَسُول اللهﷺ جَاء بعَقِيدَة وَعِبَادَة غَرِيبَة عَن مُجْتَمعِهِ وَبِيئَته. وَأَيْضاً لاَ شَكّ أَنّه لَمْ يُضْف جَدِيداً إِلىٰ مَا كَان عَلَيهِ النَّاس مِن الرَّغبَة فِي التّمَلك وَالعَمَل بحُرّيّة مِن أَجل العَيْش فِي مَيدَان التِّجَارَة، وَالصّنَاعَة، وَالزِّرَاعَة، وَإِنَّمَا وُجد صُوراً للتّعَامل وَالتّعَاون وَالتّبَادل، فَأقرّهَا النّبيّﷺ مَع التّقلِيم وَالتّطعِيم عَلىٰ أَسَاس المُسَاوَاة بَيْنَ النَّاس فِي الحُقُوق وَالوَاجِبَات، وَصَرّح ٱلقُرْءَان الكَرِيم بهَذَا الإقرَار فِي العَدِيد مِن الآيَات:

مِنْهَا: قَوْلَه تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[1]. **وَمِنْهَا:** قَوْلَه تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[2]. وَفِي الحَدِيث الشَّرِيف: «مَا أَكَل أَحَد طعَامَاً قَطّ خَيراً مِن أَنْ يَأكُل مِن عَمَل يَدَه»[3]. وَفِي عَهْد الإمَامِﷺ للأَشْتَر التّوكِيد عَلىٰ الإهْتمَام وَالعِنَايَة بِالتّجّار، وَالصُّنَّاع، وَالعُمَّال، وَالزّرّاع. «ٱسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي

---

(١) ٱلْمُلك: ١٥.

(٢) ٱلْمُزَّمِّل: ٢٠.

(٣) أنظر، صَحِيح الإمَام البُخَاريّ: ٣/ ٩، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١١/ ١٨٧ ح ٢٧٠٢، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطّبرَاني: ٢٠/ ٢٦٧، مُسْنَد الشّاميّين للطّبرَاني: ٢/ ١٦٨ ح ١١٢١ و ١١٢٣، كَنزُ العُمَّال: ٤/ ٨ ح ٩٢٢٣، تَفسِير البَغَويّ: ١/ ٢٥٣، التّأريخ الكَبِير للبُخَاري: ٧/ ٤٢٩ ح ١٨٨٢، تَأريخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عسَاكر: ١٤/ ٦٨.

الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ، وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ، وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلا يَجْتَرِءُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ، وَصُلْحٌ لا تُخْشَىٰ غَائِلَتُهُ. وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ. وَاعْلَمْ ـ مَعَ ذَلِكَ ـ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَىٰ الْوُلاةِ. فَامْنَعْ مِنَ الإِحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَنَعَ مِنْهُ. وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ. فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ»[1]. وَهَكَذَا كُلّ امرىء وَمَا اختَار لنَفْسه مِن مِهنَة وَعَمل بلاَ ضَغْط، وَاسْتغلاَل، وَلاَ إرْهَاب وَإِسْتعمَار.

وَمِن هُنَا كَان العُرف مُسْتَندَاً شَرعيّاً لكَثِير مِن الأَحكَام العِمَلِيَة حَتّىٰ اشتَهر بَيْنَ الفُقهَاء: «التَّعيِّين بالعُرف كالتَّعيِّين بالنَّص»[2]. «المَعْرُوف عُرفَاً كَالمَشْرُوط شَرعَاً إِلَّا أَنْ يُحَلّل حَرَامَاً أَو يُحرّم حَلاَلاً»[3]. «المُعَاملاَت طَلق ـ الأَصْل

---

(١) شَرَح هَذَا العَهْد مُفصَلاً الأُستَاذ توفِيق الفكَيكي فِي كِتَاب أَسمَاه «الرَّاعِي وَالرَّعيَّة»، وَقَد تَجَاوَزت صَفحَاته الـ(٣٠٠) بالقَطع الوَزِيري، اطَّلَعتُ عَلَيهِ فَوَجَدته وَافيَاً بالغَرض، جَدِيراً بالعِنَايَة، فَمَن أَرَاد التَّفْصِيل فَليَرجَع إِلَيهِ؛ (مِنْهُ ﷺ).

أنظر، نَهج البَلاَغَة: مِن كِتَابٍ لهُ ﷺ إلىٰ مَالك الأَشْتَر، رَقم (٥٣).

(٢) أُنظر، الأُصُول العَامّة للفِقْه المُقَارَن، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن، العَلاَّمَة السَّيِّد مُحَمَّد تَقي الحَكِيم، تَحْقِيق: المَجْمَع العَالمِي لأَهْل البَيْت ﷺ: ٤٢٦.

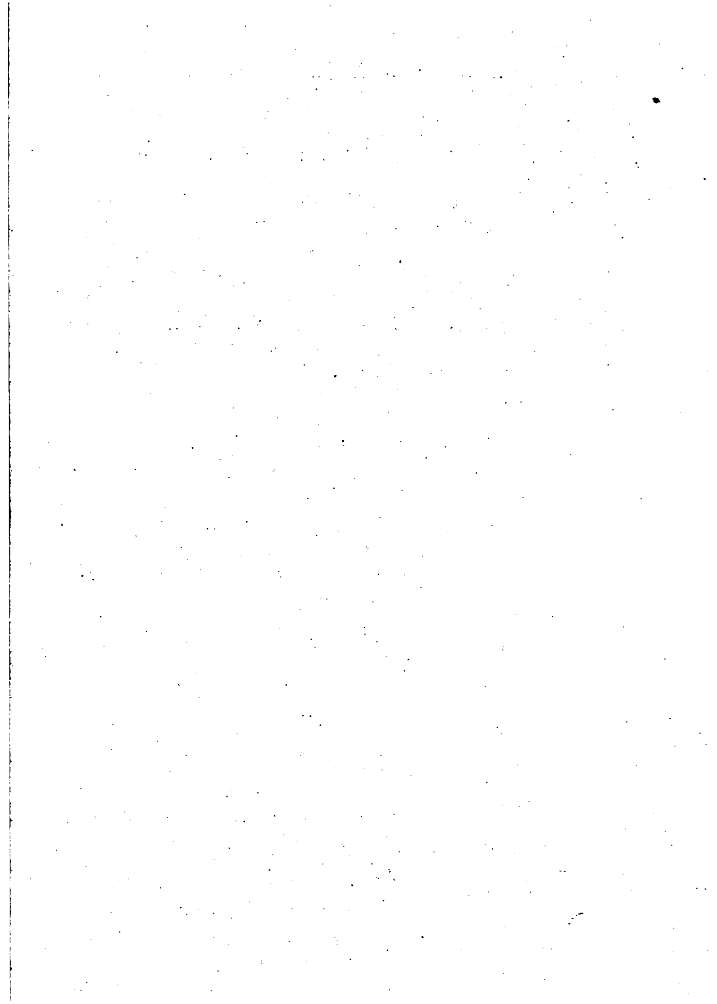
(٣) أُنظر، الأُصُول العَامّة للفِقْه المُقَارَن، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن، العَلاَّمَة السَّيِّد مُحَمَّد تَقي ↔

الإِبَاحَة ـ حَتَّىٰ يَرِد النَّهي »[1]. وَقَد نَهىٰ الشّرع عَـن الرَّاب، وَالغُش، وَالضَّـرر، وَالإِسْرَاف، وَأَوجَب الخُمس، وَالزَّكَاة فِي أَموَال الأَغْنِيَاء. وَالتَّفصِيل فِي كُـتُب الفِقْه، وَلاَ أَدرِي: هَل يُسَمّىٰ النَّهي عَن الرِّبَا، وَأَموَال المُسْـتَضعَفِين، وَاليـَتَامىٰ، وَالمَسَاكِين، وَالأَمْر بأَدَاء الحُقُوق المَالِيَة ـ نظَاماً إِقْتصَادِيّاً ؟.

وَأَخِيراً فَإِنَّ الإِسْلاَم يَحْمي الضَّعِيف مِن القَوي، وَلاَ يُجَرّد أَحداً مِـن حُـرّيَّتَه وَمَكَاسبه، وَلاَ يَحدّ مِن مَوَاهبه وَيُثني عَن عَزَائِمه عَن الكَدْح، وَالتَّـملك، وَفِـي الوَقْت نَفْسَه لاَ يَسْمَح لهُ بالثَّرَاء، أَو العَيْش عَلىٰ حِسَاب الآخَرِين.

↔ الحَكِيم، تَحْقِيق: المَجْمَع العَالمِي لأَهْل البَيْت ﷺ: ٤٢٥، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ٥ / ٦٤ و: ٦ / ٢٦٥، تَكْملَة حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ١ / ٧١٦ و: ٢ / ٥١٥ و ٥٢٨ و ٥٩٧، فِقْه السُّنَّة للسَّيِّد سَابق: ٢ / ١٤١.

(١) أنظر، الإِسْتذكَار لِابْن عَبْدالبرّ: ٨ / ٣٥٦ رَقم « ١٧١٩ »، فرَائِد الأُصُول، الشَّيخ الأَعـظَم مُـرتَضىٰ الأَنْصَاري: ٢ / ٥٢ إِعدَاد لُجنَة تَحْقِيق: وَنَشر تُرَاث الشَّيخ الأَعظَم.



البَطَالَة رَذِيلَة

«إِنَّ اللهَ عزَّ وَجلَّ يُبْغض العَبْد (البَطَّال) النَّـوَام الفَـارِغ»[1]. «البَـطَالَة تُـقْسي القَـلْب»[2]. «تَـرك التِّجَارَة مَذْهبَة للعَقْل»[3].

البَطَالَة :

حُرُوف البَطَالَة تَدلُ ـ بصُلب تَكوِينهَا وَتَرکِيبهَا ـ عَلىٰ مَا يُرَاد مِنْهَا وَأَنَّها تُرَادف العَطَالَة وَمَصدَر للبَاطِل، ولَكنْ إِذَا دَقَّقنَا وَأَمعَنَا النَّظر فَلاَ نَجد عَـاطِلاً عَـن كُـلّ شَيء، لأَنَّ النَّفس، أَيَّة نَفْس، لاَ بُدّ لهَا مِن شَيء تَتشَاغل بِهِ، وَلَو بـالتَّنَاقُل مِـن مَقْهىٰ إِلَىٰ مَلْهىٰ أَو بالتَّرَدُد بَيْنَ مَجَالس التَّهاني، وَالتَّعازي أَو قَتْل الوَقْت بحَدِيث الرّخص وَالغَلاَء وَالطَّقس. والأَجـوَاء، وَفُـلاَن طَـوِيل، وَعِـلتَّان قَـصِير. كَـمَا يَـفْعَل

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ٥ / ٨٤ ح ٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٧ / ٥٨ ح ٣.

(٢) أُنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَـلاَمَة بـن جَـعفَر القُـضَاعيّ، حَـقَّقهُ وَخَـرَّج أَحَـادِيثهُ، حَـمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١ / ١٨٨ ح ٢٧٨، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّـغِير: ٤ / ٧٤، كَشْـف الْـخَفَاء للعَجْلُوني: ١٤ / ٥٣٢ ح ١٤٢٥، الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٣٥ ح ٤٥٩٦، كَنْزُ العُـمَّال للـمُتَّقي الهِـنْديّ: ٣ / ١٨٢ ح ٦٠٦٢.

(٣) أُنظر، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣ / ١٩٢ ح ٣٧١٨، وَسَائِل الشِّـيْعَة: ١٧ / ١٧ ح ١٣، المُـقْنع للشَّـيخ الصَّدُوق: ٣٦٣، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧ / ٣ ح ٢.

المُخنثُون الكُسَالىٰ . وَفِيمَا يَلِي نَذكرُ أَهَم مَا يَمتَاز بِهِ الشّغَال عَن البَطّال وَهَذَا عَن ذَاك .

الشَغّال الشُجَاع :

وَمِن خَصَائِصه الثِّقَة بالنَّفس وَقُوَّة الشَّخصية وَمُضي العَزْم وَعُلو الهِمّة وَمُجَابهَة الأَخطَار ، وَالإِسْتمرَار فِي بَذْل الجُهد ، وَالصَّبر عَلىٰ الشَّدَائِد . وهَذَا هُو السَّبِيل إِلَىٰ نجَاح الحَيَاة ، لأَنّهَا حَركَة دَائبَة وَعَمل مُتوَاصل حَتَّىٰ وَلَو كَان فِيهِ أَغلاَط وَأَخطَاء . قَالَ (الكسيس كارل) : « لاَ نَجَاح بلاَ عَمَل . . . وَنَجَاح الحَيَاة لاَ يَتعَارَض مَع وجُود كَثرَة الأَخطَاء ، ولَكنْ الَّذي يَتعَارض مَعهُ عَلىٰ خَطّ مُسْتَقِيم هُو الكَذِب وَالرِّيَاء وَعَدم العَمَل ، وَفي الحَيَاة البدَائِيَة كَان المَوت دَائماً عقَاباً للضّعف وَعَدم العِلْم »[1] .

البَطّال الجَبَان :

وَصِفَات البَطّال عَلىٰ العَكْس تمَامَاً مِن صِفَات الشَّغّال : شَخْصِيَة مُتفَسخَة مُهْتَرئَة ، وَأَعْصَاب مَعلُولَة مَشلُولَه ، وَفَشَل دَائِم وَمُلاَزم ، وَأَعْذَار كَبَيت العَنْكبُوت ، وَتَهرّب مِن المَسؤولّيَة وَإِلقَاء اللَّوم عَلىٰ الحَظّ حِيناً وَأَحيَاناً عَلىٰ الآخَرين ، وَتَوَاكل عَلىٰ العَامِلين الكَادِحين .

بَقي أَنْ نُشِير إِلَىٰ أَنَّ قَسوَة القَلْب وَذهَاب العَقْل ـ اللَّذين وَردَا فِي الحَدِيث ـ هُمَا كنَايَة عَن أَنَّ البَطّال يَعِيْش مِن غَيْر قَلْب ، وَعَقْل حَيْث لاَ عَيْن وَلاَ أَثَر لَهُمَا فِي الخَارج ، لأَنَّ العَمَل المَحسُوس هُو الدَّلِيل عَلىٰ مَا يَدُور فِي العَقْل ، وَيَحسّ بِهِ

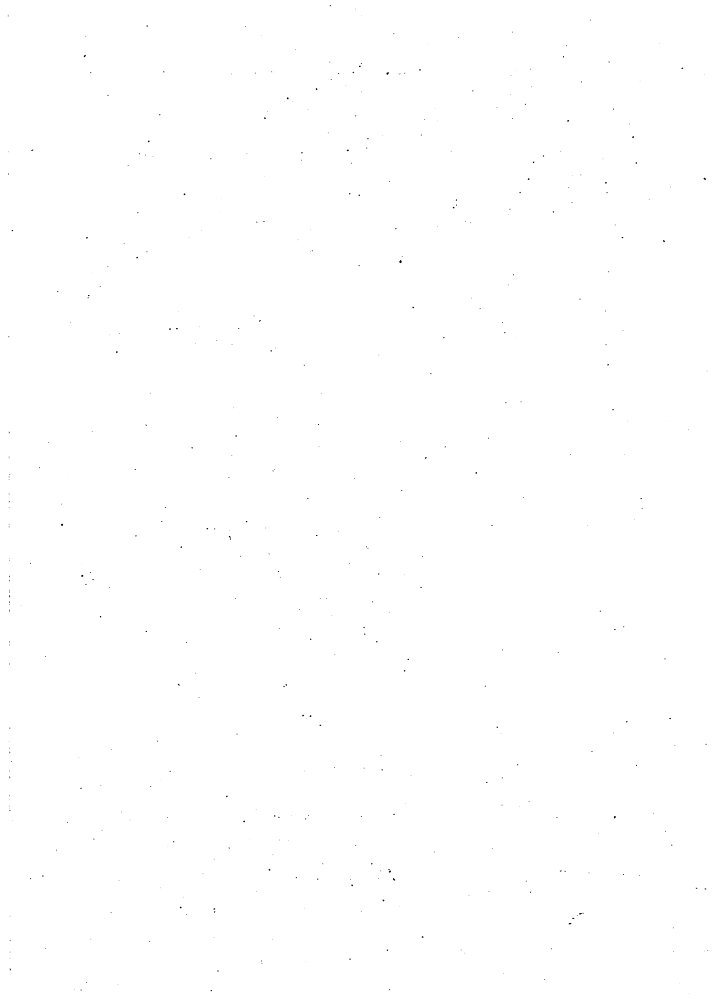
(١) أُنظر ، كِتَاب « تَأمُلاَت فِي سُلُوك الإِنْسَان » الكسيس كارل ، ترجمة مُحَمَّد مُحَمَّد القَصّاص . (مِنْهُ ﷺ) .

القَلْب، وَلاَ شَيء عِندَ البَطّال إلَّا كَثْرَة القِيل وَالقَال. وَفِي الكَافِي عَن السَّيِّد المَسِيح ﷺ، أَنَّه قَالَ: «الَّذِين يُكْثِرُون الكَلاَم قَاسِيَة قُلُوبهُم، وَلَكِنْ لاَ يَعْلمُون»[١]. وَفِي كِتَاب الحِكْمَة الخَالِدَة: «تُعْرَفُ خَسَاسَةُ الْمَرْء بِكَثْرَة كَلاَمِهِ فِيما لاَ يُعْنيهِ، وَإخْبَارِهِ عَمَّا لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ»[٢].

---

(١) أنظر، الكَافِي: ٢ / ١١٤ ح ١١، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢ / ١٩٦ ح ١٦٠٧٠، أَمَالي الشَّيْخ المُفِيد: ٢٠٩ ح ٤٣، بحَار الأَنوَار: ١٤ / ٣٢٥ و ٣٣١ ح ٧٣ و: ٦٨ / ٣٠ ح ٧٥.

(٢) أنظر، شَرح نَهج ٱلْبَلاَغَة لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد، الـمجلّد العَاشِر: ٤٧٩. طَبْعَة بَيرُوت، و: ٢٠ / ٣٣٢ الحِكْمَة (٨٠٨)، تَحْقِيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضْل إِبْرَاهِيم، طَبْعَة دَار إِحْيَاء الكُتُب العَرَبيّة، عِيسىٰ البَابي الحَلْبي وَشُركَاه، الطَّبعَة الثَّانِيَة (١٩٦٧م).



الحِرْفَة فَضِيلَة

«اَسْعَ عَلىٰ عِيَالَك، وَإِيَّاك أَنْ يَكُونُوا هُم السُّعَاة عَلَيكَ»[1]. «إِنَّ الله يُحبّ العَبْد المُحْتَرف»[2].

وَقَالَ ٱبن عَبَّاس: (كَان رَسُول الله ﷺ إِذَا نَظَرَ إِلَىٰ الرَّجُل فَأَعْجَبهُ.

قَالَ: «هَل لَهُ حِرفَة»؟.

فَإِنْ قَالُوا: لاَ.

قَالَ: «سَقَط مِن عَيْني».

قِيلَ لهُ: وَلمَاذَا؟.

قَالَ: «لأَنَّ المُؤْمِن إِذَا لَمْ تَكُن لهُ حِرْفَة يَـعِيْش بدِيْنَه»)[3].

---

(١) أنظر، الكَافي: ٥/١٤٨ح ٦، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/٣ح ٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٧/١٤ ح ٤، وَنَحوَه فِي العهُود المُحَمَّديّة للشّعرَاني: ٣٣٨، الإِمَام جَعْفَر الصَّادق لعَبدالحَلِيم الجُنْدي: ٣٣٥.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٥/١٤٩ ح ٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٧/١٤ ح ٢١٨٥٩، تَذْكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ١/٥٨٦، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٦٢١ ح ١٠، فَيض القَدِير شَـرح الجَـامع الصَّـغِير: ٦/٣٧٥ح ٩٢٨٠، تَفْسِير القُرطُبي: ٤/١٨٩.

(٣) أُنظر، جَامع الأَخبَار: ١٣٩ الطَّبعَة الحَيدرِيَّة فِي النَّجف الأَشـرَف، غَـرِيب الحَـدِيث لِابْـن قُـتَيبَة:

الحِرْفَة: مِن الإحْتِرَاف وَهُو الإِكْتسَاب بتِجَارَة أَو صِنَاعَة، وَأَيَّة حِرفَة تُمسِك الرَّمَق فَهي نِعْمَة، لأَنّهَا تُغني عَن النَّاس[1]، وَهَل للإِنْسَان مِن وَزن ـ أَي إِنْسَان كَان ـ إِذَا مَدّ يَدَهُ إِلَىٰ وَاحد مِن الخَلْق؟ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. وَمِن المَعْلُوم بالحِسّ أَنّه لاَ عزَّ إِلَّا مَع الإِكْتفَاء الذَّاتي، قَالَ الإِمَام السَّجّاد وَسَيِّد العُبّادﷺ: «أَللَّهُمَّ لاَ طَاقَةَ لِي بِالجَهْدِ، وَلاَ صَبْرَ لِي عَلَىٰ البَلاَءِ، وَلاَ قُوَّةَ لِي عَلَىٰ الفَقْرِ، فَلاَ تَحظُرْ عَلَيَّ رِزْقِي، وَلاَ تَكِلْنِيْ إِلَىٰ خَلْقِكَ بَلْ تَفَرَّدْ بِحَاجَتِي، وَتَولَّ كِفَايَتِي، وَانْظُرْ إِلَيَّ، وَانْظُرْ لِي فِي جَمِيْعِ أُمُورِي، فَإِنَّكَ إِنْ وَكَلْتَنِي إِلَىٰ نَفْسِي عَجَزْتُ عَنْهَا، وَلَمْ أُقِمْ مَا فِيهِ مَصْلَحَتُهَا، وَإِنْ وَكَلْتَنِي إِلَىٰ خَلْقِكَ تَجهَّمُونِي، وَإِنْ أَلْجَأْتَنِيْ إِلَىٰ قَرَابَتِي حَرَمُونِي، وَإِنْ أَعْطَوْا أَعْطَوْا قَلِيْلاً نَكِداً، وَمَنُّوا عَلَيَّ طَوِيلاً، وَذَمُّوا كَثِيراً»[3].

هَذَا إِلَىٰ أَنَّ السَّعي عَلَىٰ النَّفس وَالعِيَال مِن أَفْضَل الأَعمَال. وَفِي الحَدِيث: «إِنَّ مِن الذُّنُوب ذُنُوباً لاَ يُكفّرهَا صَوْم، وَلاَ صَلاَة، وَلاَ حَجّ، وَإِنَّمَا يُكفّرهَا سَعي الرَّجُل عَلَىٰ عِيَالَه»[4]. وَفِي حَدِيث آخر: «مَن طَلَبَ الرِّزق مِن حِلّه ليَعُود بِهِ

↩ ١/ ٣٢١، مِيزَان الإعتدَال للذَّهبي: ١/ ٢٣٠ ح ٨٨٢، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري: ١/ ٢٤٠، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابن الأَثِير: ١/ ٣٧٠، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٩/ ٤٤، تَاج العَرُوس: ١٢/ ١٣٥، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٣/ ١١ ح ١٤٥٨١، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٩ ح ٣٨.

(١) أنظر، مُخْتَار الصّحَاح: ١/ ٥٥، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ١/ ٣٦٩، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٨/ ٢٣٠، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزّمخشري: ١/ ٢٧٥.

(٢) ٱلْمُنَافِقُون: ٨.

(٣) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجَّاديّة: الدُّعَاء الثَّانِي وَالعِشْرُون «دُعَاؤُهُ عِنْدَ الشِّدَّةِ».

(٤) أُنظر، المَبسُوط للسَّرخسي: ٣٠/ ٢٥٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤/ ٦٣،

عَلىٰ أَهْلَه وَنَفْسَه كَان كَالمُجَاهد فِي سَبِيل الله. وَيُحشَر يَوْم القِيَامَة وَوجهَه كَالقَمَر لَيلَة البَدْر »[١]. وَرَأىٰ النَّبيّ ﷺ رَجُلاً مُنْقطَعاً إِلَىٰ العِبَادَة.

فَقَالَ لهُ: مَن يَسْعىٰ عَلَيك ؟.

قَالَ: أَخي.

قَالَ: هُو أَعْبَد مِنْكَ! إِذْهَب وَٱعْمَل »[٢]. وَمَا مِن شَكٍّ فِي أَنَّ التَّشَاغل بالتَّعبُد عَن العَمَل مِن أَجْل العَيْش لَيْسَ بحَرَام، وَمَع هَذَا نَهْىٰ عَنْهُ النَّبيّ ﷺ إِرْشَاداً إِلَىٰ مَا هُو أَفْضَل عِندَ الله وَأَكْمَل.

وَكَان أَبُـو بَكْـر بـزَّازاً، يَـبْيع الثِّـيَاب[٣]، وَعُـمر دَلَّالاً، يَسْـعَىٰ بَـيْنَ البَـائِع وَالمُشْتَري[٤]، أَمَّا الإِمام عَليّ ﷺ فكَان يَسْتَخرج المَاء مِن الأَرض فَـتَحيَا بَـعد

⇔ المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَانـي: ١ / ٣٨١، الجَـامع الصَّـغِير: ١ / ٣٧٦ ح ٢٤٦١، كَنْزُ العُمَّال: ٦ / ٤٧١ ح ١٦٦٠٠ و ١٦٦٤٠، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢ / ٦٦٧ ح ٢٤٦١، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١ / ٢٥٤ ح ٧٨٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٥٤ / ٢٠٠ ح ٦٧٣٧، بحَار الأَنوَار: ٧٠ / ١٥٧ ح ٣، الدَّعوَات للرَّاوندِي: ٥٦ / ١٤١.

(١) أنظر، الكَافي: ٥ / ٩٣ ح ٣، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّـوسي: ٦ / ١٨٤ ح ٣٨١، قُـرْب الإِسْـنَاد للـحِمْيَري القُـمّيّ: ٣٤٠ ح ١٢٤٥، مَـن لاَ يَـحضَره الْـفَقِيه: ٣ / ١٨٤ ح ٣٦٨٤، وَسَـائِل الشِّـيْعَة: ١٨ / ٣٢٠ ح ٢٣٧٥٩ و: ١٨ / ٣٣٦ ح ٢٣٧٩٥، فِقْه القُرءان للرَّاوَندي: ١ / ٣٨٠، تَـحقِيق: السَّـيِّد أَحمَد الحُسَيني، تَحرِير الأَحْكَام العَلَّامَة الحِلّي: ٢ / ٤٤٦ ح ٣٥٩٦، مُخْتَلف الشِّيْعَة للعَلَّامَة الحِلِّي: ٥ / ٣٦٧، بحَار الأَنوَار: ١٩٣ / ٦١ ح ٢٠ و: ١٠٠ / ٣ ح ٦.

(٢) تُنْسَب هَذِه القِطْعَة الذَّهبيّة إِلَىٰ السَّيِّد المَسِيح ﷺ كَمَا جَاء فِي تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَـاكـر: ٤٧ / ٤٦٨، تَنْبِيه الخوَاطر وَنُزهَة النَّوَاظر للأَشْتَري: ١ / ٣٩ ح ٦٥.

(٣) أنظر، جَوَاهر العقُود وَمُعِين القُضَاة وَالمُوقعِين وَالشّهُود، لشَمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْـمَد المِـنهَاجي الأَسيُوطي: ١ / ٤٨، الأَعْلاَق النَّفسيَّة لِابْن رُستَه: ١٩٢، كَنْزُ العُمَّال: ٤ / ٣٣ ح ٩٣٦٠، المَعَارف لِابْن قُتَيبَة، تَحْقِيق: ثَروَة عُكَاشة: ٥٧٥، السِّيرَة الحَلَبِية للحَلبي الشَّافعي: ١ / ٤٤٩، حَيَاة الحَيَوَان: ١ / ١٦٩.

(٤) كَان عُمَر دَلَّالاً، وَقِيل: يَرْعىٰ الغَنَم فِي صِغَرِهِ، ثُمَّ ٱحْتَرف التِّجَارَة، وَقِيل: كَانَ يَرعىٰ الإِبْل. أُنظر،

موتها، ومن ذلك عين تنبع[١] جعلها للحجيج، وهي باقية إلى يومنا هذا[٢].

ومن أقواله: «الحرفة مع العفّة خيرٌ من الغنى مع الفجور»[٣].

العيش بأسم الدّين:

وتسأل: من هو المقصود بقول النّبيّ ﷺ: «يعيش بدينه»؟.

الجواب:

المقصود من يمتطي الدين إلى الدّنيا. وفي نهج البلاغة: «يحتلبون الدّنيا درّها بالدّين، ويشترون عاجلها بآجل الأبرار المتّقين؛ ولن يفوز بالخير إلّا عامله، ولا يجزى جزاء الشّرّ إلّا فاعله. فأقم على ما في يديك قيام الحازم الصّليب، والنّاصح اللّبيب، التّابع لسلطانه، المطيع لإمامه. وإيّاك وما يعتذر منه، ولا تكن عند النّعماء بطراً، ولا عند البأساء فشلاً، والسّلام»[٤]. وعلى أيّة حال فإنّ الّذين

⇐ تأريخ الإسلام السّياسي: ١/٢٠٨ طبعة مصر، سنن النّسائي: ١/١٦٨، القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٢/٢٦٢ مطبعة السّعادة بمصر، حياة الحيوان للجاحظ: ١/١٧٠.

(١) أنظر، النّهاية في غريب الحديث: ٣/٢٤٠، المواهب اللّدنيّة بالمنح المحمديّة للقسطلاني: ١/٨٧.

(٢) أستشهد ﷺ ولم يضع لبنة على لبنة. ولا تنعّم بشيءٍ من لذّات الدّنيا. فلقد كان يتوسّد الحجر، ويلبس الخشن، ويأكل الجشب، ويعمل في أرضه فيستنبط منها العيون، ثمّ يوقفها في سبيل الله، ويصرف ما يصل إليه من مالٍ على الفقراء، والمساكين، وفي سبيل الله.

أنظر، المسعودي في تأريخه: ٢/٤٣٣، مروج الذّهب: ٢/٣٤٤، تأريخ دمشق ترجمة الإمام عليّ: ٢/٢٠٢ ح ١٢٥٤، مناقب الخوارزمي: ١١٧ ح ١١٧، فرائد السّمطين: ١/٣٥٢ ح ٢٧٨، الغارات: ١/٨٠، تذكرة الخواصّ: ١٠٧ و ١١٠.

(٣) أنظر، معرفة الثّقات للحافظ العجلي: ٢/٤٢ رقم «٩١٧»، الطّبعة الأولى (١٤٠٥ هـ)، نشر مكتبة الدّار بالمدينة المنوّرة، شرح نهج البلاغة لإبن أبي الحديد: ١٦/٩٨، بحار الأنوار: ١٠٠/٤٠ ح ٨٨، عيون الحكم والمواعظ لعليّ بن محمّد اللّيثي الواسطي: ٥٩.

(٤) أنظر، نهج البلاغة: الرّسالة (٣٣». إلى قثم بن العبّاس.

يَعِيشُون بِاسم الدِّين وَعَلىٰ أَموَاله هُم ثَلاثَة رِجَال :

١ ـ مَن يَتّخذ الدِّين حِرفَة للعَيْش تَمَاماً كَالنَّجّار ، وَالجَزّار ، فَيَلبَس العِمَامَة لاَ لشَيء إلّا ليَبِيع نَفْسَه كَرَجُل دِين لكُلّ مَن يَدفَع الثَّمن حَتَّىٰ وَلُو كَان عَدوّاً لله وَحَرباً عَلىٰ دِيْنه وَشَرِيعَته ! . وَهَذَا مَارق وَمُفْتر ، مَا فِي ذَلِكَ رَيب ، وَجَزَاؤه سُوء المَآب دِيْنَاً وَآخرَة .

٢ ـ مَن يَنْخَرط فِي الحُوزَة العِلميَة ، وَيُظهر التَّشَاغل بالعِلْم ليَقْبَض مِن سَهْم الإِمامعليه‌السلام دُون أَنْ يَبْذُل جُهد المُسْتَطِيع لتَحصِيل الدَّرس المُقرّر لأَمثَاله أَو يَشْعُر بالمَسؤوليَة عَن فَهْمِهِ وَهَضْمه ! . وهَذَا لُصّ مُحتَال ، وَخَير لهُ أَنْ يَمْسَح الأَحذِيَة بأَجرٍ بَخسٍ ، مِن هَذِهِ القَرْصَنَة وَاللُّصُوصيَّة . وَقَد فَشَا هَذَا الوَبَاء فِي الأَوسَاط الدِّيْنيَّة ، وَتفَاقَم بصُورَة تُثِير القَلَق وَالهَلَع مِن سُوء العَاقبَة ، وَالسَّبب الرَّئِيسي الَّذي شَجّع هَؤلاَء الدُّخلاَء هُو أَنَّ المَرَاجع يُوزعُون سَهْم الإِمَامعليه‌السلام عَلىٰ كُلّ مَن كَوّر العِمَامَة وَأَطلَق اللّحيَة مِن غَير تَميِّيز بَيْنَ الدَّخِيل والأَصِيل .

٣ ـ مَن انْصَرف بكُلّه إِلىٰ العَمَل ، وَدوَام فِي تَعْلمهِ وَتَعلِيمه بقَصْد العَمَل بِهِ ، وَلَيْسَ شَكّ أَنَّ الإِشْتغَال بالعِلْم مَانع مِن الكَسْب وَالحِرفَة ، وَأَنَّ طَلَب العِلْم بحَلاَل الله وَحرَامه أَفْضَل مِن كُلّ فَضِيلَة ، وَمِن هُنَا اتّفقَ عُلمَاؤنَا عَلىٰ أَنَّ المُسْتَحق الأَوَّل وَالأَفضَل لسَهْم الإِمامعليه‌السلام هُو المُتَعلّم عَلىٰ سَبِيل نجَاة ، وبالأَولَىٰ العَالِم المُعَلّم . وَفِيمَا قَرَأتُ : « أَنَّ الدُّنْيَا بكَاملهَا لَو اجْتَمعَت فِي لُقمَة وَتنَاولهَا عَالِم أَو مُتَعلّم لوَجْه الله ـ لكَانَتْ دُون حَقّه ، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[1] .

(١) المُجَادِلَة : ١٠.



أحْكَام الإِسْلاَم فِي الحيَاة الدُّنْيَا

«الإِسْلاَم يُحْقَن بِهِ الدَّم، وَتُؤدىٰ بِهِ الأَمَانَة، وَتُسْتَحل بِهِ الفُرُوج»[1].

لَكَ أَنْ تَعْرف الإِسْلاَم بكَلْمَة وَاحدَة وهِي الإِسْتقَامَة قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[2] أَو بكَلِمَتَين: دَعْوَة عَامَّة وَخَالدَة أَو بالشّهَادتَين: لاَ إِلَه إِلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله ﷺ أَو بثَلاَث كَلمَات: الإِيْمَان بالله وَرَسُولَه وَاليَوْم الآخـر، وَأَيْضاً يَتّسع المَجَال لكِتَاب ضَخْم فِي التَّعرِيف بالإِسْلاَم مِن جَمِيع جِهَاته. وَلَستُ الآنْ بصَدَد الحَدِيث عَن الإِسْلاَم وَكنُوزَه وَأَسرَارَه، وَلاَ عَن المُسْلِم الفَائز النَّاجي بإِسْلاَمه يَوْم القِيَامَة. وَإِنَّمَا القَصْد الأَوَّل هُو التَّعرِيف بمَن تَجري عَلَيهِ أَحْكَام الإِسْلاَم مِن المُخَالَطَة وَالمُنَاكحَة وَالتَّوَارث وَمَا أَشْبَه تَمييِّزاً لهُ عَن اليَهُودي وَالنَّصْراني وَغَيرهُما مِن أَهْل الأَديَان.

---

(١) أَنظر، الكَافِي: ٢ / ٢٤ ح ١ و ٢٥ ح ٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠ / ٥٥٦ ح ٢٦٣٣٧، بِحَار الأَنوَار: ٦٥ / ٢٤٣ ح ٣، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١ / ٢٨٥ ح ٤٢٣.

(٢) هُود: ١١٢.

مَنْ تَجْري عَلَيهِ أَحْكَام الإِسْلاَم:

وَيَتَّضح الجَوَاب عَن هَذَا السُّؤال فِي البَيَان التَّالِي:

١ ـ أَي إِنْسَان يُولَد مِن أَبَوَين مُسْلمَين أَو كَان أَحْدهُمَا مُسْلماً ـ فَإِنّه يُعَامَل كمُسْلِم إِلَّا أَنْ يُثْبت العَكْس بَعد بُلُوغه أَو قَبْله، إِنْ يَك عَاقلاً رَاشداً.

٢ ـ كُلّ إِنْسَان يَقُول: أَنَا مُسْلِم أَو يَنْطُق بالشّهَادتَين أَو بأَيَّة كَلْمَة تَدلُ عَلىٰ الإِسْلاَم أَو يُؤدي عِبَادَة خَاصّة بالمُسْلِمين وَحدهُم كالحَجّ إِلَىٰ مَكّة وَالصَّلاَة إِلَىٰ الكَعْبَة وَالصِّيَام فِي رَمضَان. فَلَهُ مَا للمُسْلِمين وَعَلَيهِ مَا عَلَيهِم[1]، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[2]، وَالسَّبب المُوجِب لنُزُول هَذِهِ الآيَة أَنَّ النَّبيّ ﷺ أَرسَل سِريَّة[3] مِن أَصْحَابه، فَالتقُوا برَجُل مَعهُ مَال، فَنَطق بكَلْمَة تَدلُ عَلىٰ إِسْلاَمه، وَلَكنَّ بَعْضهُم اعْتبرهَا وَسِيلَة للنَّجَاة وَقَتَلهُ، وَلمَّا عَلِمَ النَّبيّ ﷺ وَبّخَ القَاتِل وَأَنّبه، فَقَالَ: «مَا نَطَق بهَا إِلَّا هَرباً مِن القَتْل. فَقَالَ لهُ

(١) أنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ١ / ٧٥ ح ٢٥، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١ / ٥٣ ح ٢٦، سُنن التِّرمِذي: ٢٦٠ ح ٢٦٠٦، سُنن الدَّارمِي: ٢ / ٢١٨، سُنَن النَّسَائي: ٧ / ٧٥، صَحِيح الإِمَام أَحْمَد: ٢ / ٣٤٥.

(٢) النِّسَاء: ٩٤.

(٣) هُنالكَ غَزْوَات وسَرَايَا لرَسُول الله ﷺ. وَالغَزْوَة هِي مَا خَرَج فِيهَا الرَّسُول ﷺ مَع المُقَاتلِين، وَالسَّرِيَّة هِي مَا لَم يَخرُج فِيهَا بِنَفسه ﷺ فَقَد يَعْقد اللّوَاء فِيهَا لرَجُل مِن أَصْحَابه. وَقَد يُطلَق عَلىٰ السَّرِيَّة غَزْوَة كمَا فِي غَزْوَة مُؤْتَة، وذَات السَّلاَسل، وقَد اختَلف المُؤرّخون فِي عَدد الغَزْوَات كمَا اختَلفوا فِي عَدد السَّرايَا، وكَذَلِكَ اختَلفُوا فِي مَن هِي أَوَّل غَزْوَة وتَأرِيخهَا وبتَقْرِيبهَا، فَمثلاً قَال الوَاقدي فِي مغَازِيه: ٢ / ٥٨٠: كَانَتْ أَوَّل السَّرايَا بقيَادة حَمْزَة بن عَبدالمُطّلب وفِي شَهر رَمضَان مِن السَّنَة الأُولَىٰ لِلهجْرَةِ. أَمّا الطَّبَريّ فِي تَأرِيخه: ٤ / ٢٥٩، وَابن هِشَام فِي السِّيرَة: ٢ / ٢٤٣ فَقَالا: إِنَّ أَوَّل سَرِيَّة هِي لعُبَيْدَة بن الحَارث بن عَبدالمُطّلب إِلَىٰ مَاء بالحِجَاز. وقِيل: إِنَّ أَوَّل غَزْوَة كَانَتْ فِي صَفر مِن السَّنة الثَّانِيَة.

النَّبيّ ﷺ : « هَلَّا شَقَقتَ عَنْ قَلْبَه »[1] .

وَسُئِلتُ أَكْثَر مِن مَرّة: هَل الدُّرُوز مِن المُسْلِمِين ؟ .

وَكَان جَوَابي: أَنَّ أَهْل الإِسْلاَم هُم القَوْم الَّذِين يَدِينُون بِهِ ، أَي إِسْلاَم ٱلْقُرْءَان وَسُنَّة النَّبيّ ﷺ وَهُم الَّذِين يَحجّون إِلَىٰ الكَعْبَة ، وَيَزُورُون الرَّوضَة المُحَمَّدِيَّة ، وَيُصلّون إِلَىٰ القِبْلَة ، وَيُعلنُون مِن عَلىٰ المَآذن الشَّهَادَة لله بالوحدَانيَة ، وَلمُحَمَّد بالرِّسَالَة ، وَيَصُومُون رَمضَان ، وَيَأتُون الزَّكَاة ، وَيَدرسُون ٱلْقُرْءَان ، وَالسُّنَّة النَّبوِّيَّة فِي المَدَارس وَالمَعَاهد ، وَيَنْشرُون الإِسْلاَم فِي الصُّحف ، وَالكُتُب ، والإِذَاعَات ، وَلاَ يَخفُون مِنْهُ شَيْئاً عَملاً بقَوْله تَعَالىٰ : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[2] ، وَفِي الحَدِيث : « الإِسْلاَم عَلاَنيَة ، وَالإِيْمَان فِي القَلْب »[3] . أَي عَلىٰ المُسْلِم أَنْ يُعْلن إِسْلاَمه عَلىٰ المَلأ حَتَّىٰ إِذَا جَرَت عَملِيَة

---

(١) أُنظر ، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَـام مُسْلِم : ٧ / ١٦٣ ، فَتح البَـاري شَـرْح صَحِيحُ الإِمَـام البُخَاريّ ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني : ١٢ / ١٧١ و ٢٤١ ، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ١ / ١٠٥ و : ١٨ / ١٨٤ ، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني : ١٨ / ٢٢٦ ، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ : ٣ / ١٣٨٧ ، المَوَاقف للأَيـجي (المُـتوفّىٰ ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥م) : ٣ / ٥٢٨ ، مَطْبَعَة السَّعَادَة بمَصْر سَنَة (١٣٢٥هـ) ، تَخْرِيج الأَحَـادِيث وَالآثَـار للـزَّيلَعي : ١ / ٣٤٨ ، كَنْزُ العُمَّال : ١٠ / ٣٨٩ ح ٢٩٩٢٨ ، جَامع البَيَان لِابْن جَرير الطَّـبَري : ٥ / ٣٠٤ ، أَحْكَـام ٱلْقُرْآن للجصّاص : ١ / ٢٩ و : ٢ / ٣٠٩ ، تَفْسِير السَّمرقَنْدي لأَبي اللَّيث السَّمرقَندي : ١ / ٣٥٤ ، تَفْسِير الثَّعلبي : ٣ / ٣٦٩ ، تَفْسِير السَّمعَاني : ١ / ٤٦٦ ، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي : ١٠ / ٢٢٧ ، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي : ٥ / ١١٩ ، الإِحكَام لِابْن حَزم : ٦ / ٨١٢ ، عُيُون الأَثَر لِابْن سَيّد النَّاس : ٢ / ١٥٦ ، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّـاميّ : ١١ / ٤٢٤ ، السِّـيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي : ٣ / ١٩٢ .

(٢) فُصِّلَتْ : ٣٣.

(٣) أُنظر ، التّدوِين في أَخْبَار قَزْوِين : ٣ / ٤٤١ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٣ / ١٣٤ ، مَـجْمَع الزَّوَائِـد وَمَـنْبَع

الْإِحْصَاء لِأَهل الأَديَان كَان المُسْلِمُون قُوَّة وَكَثرَة، قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ « تَنَاكحُوا تَنَاسلُوا حتَّىٰ أُبَاهي بِكُم الْأُمَم يَوم القِيَامة، وَلَو بِالسِقط »[1].

وَالدُّرُوز لاَ يَلْتَزِمُون بشَعَائِر الْإِسْلاَم الَّتي أَشَرنَا إِلَيهَا كَمَا يَفْعَل السُّنَّة وَالشِّيْعَة، وَلاَ يُعْلنُون مَا يَدينُون، نَقُول هَذَا مَع الْإِحْتِرَام لعَقِيدتِهِم الدِّيْنيَّة وَلِغيرَتِهِم الْإِنْسَانِيَّة وَأَخلاَقِهم العَاليَة وَمَع الْإِعْتِرَاف بشهَامَتِهم وَشجَاعتِهم.

وَلاَ بُدّ مِن الْإِشارَة أَنَّ أَحْكَام الْإِسْلاَم تَجْرِي عَلَىٰ مَن أَقرّ بِهِ عَلاَنيَة حَتَّىٰ مَن الشَّك وَالرَّيب فِي صِدْقه وَإِخْلاَصه نَظَرَاً إِلَىٰ ظَاهِر القَوْل، وَاْخْتَلفُوا فِيمَن نَطَق بالشّهادَتَين مَع العِلْم بكَذِبه وَنفَاقه فَذَهب جَمَاعَة مِن عُلَمَاء الشِّيْعَة وَالسُّنَّة إِلَىٰ أَنَّه يُعَامَل مُعَاملَة المُسْلِمِين[2]، وَاْسْتَدلُوا بقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ

⇐ الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١ / ٥٢، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٧ / ٢١١ ح ١، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٥ / ٣٠٠١ ح ٢٩٢٣، الجَامِع الصَّغِير: ١ / ٤٧٤ ح ٣٠٦٠، كَنْزُ العُمَّال: ١ / ٢٧ ح ١٩ و ٣٣ ح ٤٤، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣ / ٢٣٢ ح ٣٠٦٠، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٩ / ٢٣١، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٦ / ١٠٠، تَفْسِير اْبن كَثِير: ٤ / ٢٢٥.

(١) أُنظر، كِتَاب الأُمّ للإِمَام الشَّافعي: ٥ / ١٥٤، مُخْتَصر المُزني: ١٦٣، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١٦ / ١٢٦، جَوَاهر العقُود وَمُعِين القُضَاة وَالمُوقعِين وَالشهُود، لشَمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد المِنهَاجي الأَسيُوطي: ٢ / ٣ و ٤٦، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٦ / ٢٢٦، الكَافي: ٥ / ٣٣٣ ح ٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٩ / ٩٦، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١٠ / ٢٧٩، المُصنّف لعَبدالرّزاق الصَّنْعَاني: ٦ / ١٧٣ ح ١٠٣٩١، مَعْرِفَة السّنن وَالآثَار للبَيهقي: ٥ / ٢٢٠ ح ٤٠٥٠، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٥١٧ ح ٣٣٦٦، كَنْزُ العُمَّال للمُتَّقي الهِنديّ: ١٦ / ٢٧٦ ح ٤٤٤٤٢، كَشْف الْخفَاء للعَجْلُوني: ١ / ٣١٨ ح ١٠٢١، تَفْسِير الثَّعلبي: ٢ / ٧٨ و: ٧ / ٨٩، تَفْسِير البَغَويّ: ٣ / ٣٤١، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢٨ / ٢٦٥ و: ٣٢ / ١٢٧، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢ / ٣١٠.

(٢) أُنظر، كتَاب مِصبَاح الفَقِيه للشَّيخ الإِمَامي الهَمدَاني: ٤٩ فِي القِسم الأَخِير مِن المُجَلَّد الأَوَّل، وَكِتَاب الْإِيْمَان لِابْن تَيميّة الحَنْبَلي: ١٤٧ و ٢٤٧ وَغَيرهَا. (مِنْهُ ﷺ).

﴿تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]. وأيضاً استدلوا بمعاشرة النبيّ ﷺ مع المُنافقين وَهُو العَالِم بمَا يَبْطنُون مِن كُفْر وَنِفَاق، وَبأنّه ﷺ قبل الإِسْلاَم مِن المُؤلّفَة قُلوبهُم مِن الطُّلقَاء الَّذِين قهرهُم، بَل أعْلَن أَبُو سُفيَان بصَرَاحَة تَردّده فِي الشَّهَادَة بالرِّسَالَة لمُحَمَّد ﷺ: «قَالَ: أَمَّا هَذِهِ فَإِنَّ فِي النَّفس مِنْهَا شَيْئاً»[2]! . وَمَع ذَلِكَ قَبَلَ مِنْهُ النَّبيّ ﷺ هَذَا «الإِسْلاَم» بَل وَمِن هِنْد أَيْضاً الَّتي قَالَت لزَوْجِهَا: قَبّحكَ الله مِن طَلِيعَة قَوْم، وَقَبّح عَشِيرتكَ مَعَك»[3]. لاَ لشَيء إلّا لأنَّه أظهَر الإِسْلاَم.

وَفِي صَحِيح مُسْلِم وَغيرَه أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: «أُمرتُ أَنْ أُقَاتل النَّاس، حَتّىٰ يَشْهدُوا أَنْ لاَ إِله إلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَيُقيمُون الصَّلاَة، وَيُؤتُوا الزّكَاة، فَإِذَا فَعَلوا ذَلِكَ عَصمُوا مِنّي دمَاءهُم وَأَموالَهُمْ إلاَّ بحَقّ الإِسْلاَم، وَحَسابهُم عَلىٰ

(١) ٱلْحُجُرَات: ١٤.

(٢) أنظر، الفِتْنَة الكُبْرىٰ ـ ٢ ـ عَليّ وبنُوه: ١٧، طَبْعَة سَنَة ١٩٦٤م، تَأرِيخ اليَعقوبيّ: ٢ / ١٥٠، شَرح النّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٦ / ٧، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٣ / ٤٤٩، السَّقِيفَة لأَبِي بَكْر الجَوهري برِوَايَة شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢ / ١٣٠، تَفْسِير الكَشّاف: ٢ / ٢٤٣، تَفْسِير جَامِع البَيَان: ٦ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧، تَفْسِير غَرَائب القُرآن: ١٠ / ٣٦، صَحِيح التّرمذي: ٢ / ١٨٣، مُسنَد الإِمَام أَحمَد: ٢ / ٣١٩ / ١٢٨٦، خُطَب شَرح نَهج ٱلْبَلاَغَة لمُحَمَّد عَبدَه: ٣ / ١٢٢.

(٣) أنظر، السُّنَن الْكُبْرىٰ للبَيهقي: ٩ / ١٢١، المُعْجَم الكَبِير لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطّبَرَاني: ٨ / ١٢، البِدَاية وَالنّهاية لِابْن كَثِير: ٤ / ٣٣٢، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن هِشَام: ٤ / ٨٦٤، عُيُون الأَثَر لِابْن سَيّد النّاس: ٢ / ١٨٩، السِّيرة النَّبَوِيَّة لِابْن كَثِير: ٣ / ٥٥١، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَير العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٥ / ٢٢٣، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلَبي الشّافعي: ٣ / ٢١.

الله »[١] . وَهَذَا الحَدِيث وَاضح الدّلاَلَة عَلىٰ أَنَّ النَّبيّ ﷺ كَان يَجْري أَحْكَام الْإِسْلاَم عَلىٰ مَن أَظْهَره خَوف القَتْل . وَفِي نَهْج البَلاَغَة : « الْإِسْلاَم اَسْمُ سَلاَمَةٍ »[٢] . وَفِي أُصُول الكَافِي : « إِنَّ الْإِسْلاَم الَّذي تَجْري عَلَيهِ المَنَاكِح وَالمَوَارِيث هُو شهَادَة أَنْ لاَ إِلَه إِلَّا الله وَالتَّصدِيق برَسُول الله ﷺ . وَعَلىٰ ظَاهِره جَمَاعَة النَّاس »[٣] . فَمَا أَكْثَر مَن يَشْهد لهُ اَلْمُؤْمِنُون بالْإِيْمَان ، وَتَجري عَلَيهِ أَحْكَام المُؤْمِنين وَهُو عِندَ الله كَافِر ، وَقَد أَصَاب مَن أَجْرىٰ عَلَيهِ أَحْكَام المُؤْمِنين »[٤] .

وَبَعد ، فَإِنَّ العَالِم المُنْصف إِذَا تَتَبع أَي الذِّكر الحَكِيم وَأَحَادِيث الرَّسُول العَظِيم ﷺ وَأَقوَال أَئِمَّة الشِّيْعَة وَالسُّنَّة ـ لاَ يَشك إِطْلاَقاً فِي أَنَّ أَحْكَام الْإِسْلاَم فِي الحَيَاة الدُّنْيَا تَعمّ وَتَشمل جَمِيع المُسْلِمِين سَوَاء أَكَانُوا مِن الفُرقَة النَّاجيَة أَم الهَالكَة ـ جَاء فِي حَدِيث مِن الْأَحَادِيث : « تَفْتَرق أُمَّتي إِلَىٰ ثَلاَث وَسَبعِين فِرقَة ،

---

(١) أنظر ، صَحِيح الْإِمَام البُخَاري : ١ / ١٧ ح ٢٥ و : ٢ / ١٣١ ، صَحِيح الْإِمَام مُسْلِم : ١ / ٥٣ ح ٢٢ و ٣٢ ، سُنن الدَّارمي : ٢ / ٢١٨ ، سُنن اَبن مَاجَه : ٢ / ١٢٩٥ ح ٣٩٢٧ ، سُنن أَبي دَاود : ٢ / ٩٣ ح ١٥٥٦ ، سُنن التّرمذي : ٥ / ٣ ح ٢٦٠٦ و ص : ٤٣٩ ح ٣٣٤١ ، سُنن النَّسائِي : ٧ / ٧٧ ، مُسْنَد الْإِمَام أَحمَد : ١ / ١١ و ١٩ ، السُّنن الكُبرىٰ : ٨ / ١٧٦ . مَع إِختلاَف بِبَعض الْأَلفَاظ . صَحِيح اَبن حِبّان : ١ / ٣٩٩ ح ١٧٤ و ص : ٤٠١ ح ١٧٥ و ص : ٤٥٣ ح ٢١٩ ، تَفْسِير القُرطُبي : ١ / ١٩٣ و : ٧ / ٣٣١ و : ٨ / ٧٤ ، تَفسِير اَبن كَثِير : ١ / ٥٠ و ص : ٢٢٨ و ص : ٣١٠ و : ٤ / ٥٠٥ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي : ١ / ٢٣٤ و ص : ٢٦ ، المُغنيّ : ٢ / ١٧ و ص : ١٥٦ و : ٩ / ٢٣ و ص :٢٨ و ص : ٣٠ و ص : ٢٥١ و ص : ٢٦٦ ، مُسْنَد الْإِمَام أَحْمَد : ١ / ١١ ح ٦٧ و : ٢ / ٣٧٧ ح ٨٨٩١ و ص : ٤٢٣ ح ٩٤٦٩ و ص : ٤٣٩ ح ٩٦٥٩ و ص : ٤٧٥ ح ١٠١٦١ ، البدَايَة وَالنّهايَة : ٦ / ٣٤٣ ، الْأَحْكَام السّلطَانية للمَاوردي ، طَبْعَة مَصْر الْأُولىٰ : ١٧٤ .

(٢) أُنظر ، نَهج البَلاَغَة : اَلْخُطْبَة « ١٥٢ » .

(٣) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٢٥ ح ١ و ٢٦ ح ٣ ، تَفْسِير المِيْزَان : ١ / ٣٠٦ ، بحَار الْأَنوَار : ٦٥ / ٢٤٩ ح ١٠ و ص : ٢٤٨ ح ٨ و ص : ٢٨٢ ح ٣٧ .

(٤) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٤٠ ح ٨ ، بحَار الْأَنوَار : ٦٥ / ٢٩٧ ح ٥٥ .

وَاحدَة نَاجيَة وَالباقي مِنْهَا فِي النَّار[1] - حَتَّىٰ النَّاجيَة لَن تَنجُو بقَضّهَا وَقَضِيضهَا سوَاء كَانَتْ سُنِّيَّة أَم شِيعيَّة ، وَإِذَن عَلاَم التَّعَصب ، وَالتَّشهِير ، وَالشَّتَات ، وَالتَّكفِير ؟ وَهَل هُو مِن وَحي الدِّين أَو مِن سمُوم أَعدَاء ٱلْقُرْءَان وَأَهْله ؟ . وَصَلَّىٰ الله عَلىٰ الرَّسُول وَآله الَّذي قَالَ : « الحُدُود تُدْرَأ بَالشُّبهَات »[2] ؛ فَإِنَّ الْإِمَام - أَي الحَاكِم -

(١) مِنْ المَسَائل الَّتي ٱختَلف فِيهَا المَسِيحيُون مَسْأَلَة هَل للمَسِيح طَبِيعَة وَاحدَة أَو طَبِيعتَان ؟ وَأَدّىٰ هَذَا الْإِخْتلاَف إِلَىٰ إِغرَاق الْأَرْض بدمَاء المَلاَيِّين .

وَأنظر ، مُسْنَد الْإِمَام أَحْمَد : ٢ / ٣٢٢ و : ٣ / ١٢٠ ، سُنَن ٱبْن مَاجه : ٢ / ١٣٢١ ح ٣٩٩١ و ٣٩٩٢ و ٣٩٩٣ ، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالسِي : ٢ / ٩٠ ح ٣٤٥٩٦ ، سُنن التِّرمِذي : ٤ / ١٣٤ ح ٢٧٧٨ ، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحيحَين : ١ / ٦ و ١٢٨ و : ٢ / ٤٨٠ ، السُّنَن الْكُبْرَىٰ للبَيهقي : ٣ / ٢٠٨ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ١ / ١٥٦ و : ٦ / ٢٢٦ و : ٧ / ٢٥٨ ، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الْإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ١١ / ١٩٥ و : ١٨ / ١٣٩ ، تُحفَة الْأَحوَذي بشَرح جَامع التِرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ٧ / ٣٣٢ ، مَن هُم الزَّيدِيَّة ، السَّيِّد يَحِيىٰ بن عَبدالكَرِيم : ٨٥ - ٨٦ ، رَشفَة الصَّادِي : ١٥ ، طَبْعَة مَصْر ، الطَّرَائِف فِي مَعْرفَة مَذَاهب الطَّوَائِف للسَّيِّد ٱبن طَاوس : ٣٨١ ، المَلاَحم وَالفِتَن للسَّيِّد ٱبن طَاوس : ٣٠٨ ، بحَار الْأَنوَار : ٢٨ / ٣٤ ، الكَافي فِي ضُعفَاء الرِّجَال : ٣ / ٦٥ ح ٦١٣ ، الْإِحْكَام للآمُدي : ٤ / ٢٣٣ .

وَمَا أَحْسَن قَوْل الْإِمَام الشَّافعيّ :

إِنْ كَـان فِـي الْإِسـلاَم سَـبْعُون فِـرْقَة ... وَنَيف عَلَىٰ مَا جَاءَ فِي وَاضِـح النَّـقلِ
وَلَـيْس بِـنَاجٍ مِـنْه غَـير وَاحـدٍ ... فَقُل لِـي بِـهَا يَـاذَا الرَّجَـاحَة وَالعَـقْلِ
أَفِــي الفِـرْقَة الهَـلاَك آل مُـحَمَّد ؟ ... أَمْ الفِرْقَة اللاَّتِي نَجَت مِنْهُم قُـلْ لِـي ؟
فَإِنْ قُلتَ فِي النَّاجِين فَـالقَول وَاحـد ... وَإِنْ قُلتَ فِي الهَلاَك حفتَ عَن العَـدْلِ

(٢) أنظر ، سُنن التِّرمِذي : ٢ / ٤٣٩ ح ١٧٤٧ و : ٤ / ٢٥ ح ١٤٢٤ ، السُّنن الْكُبْرَىٰ : ٧ / ٣٦٠ و : ٨ / ٢٣٨ و : ١٠ / ٢٥٠ ، المُسْتَدرَك لِلحَاكِم : ٤ / ٣٨٤ ، كَنز العُمَّال : ٥ / ٣٠٥ ح ١٢٩٧١ ، المَجْمُوع : ٢٠ / ٦٩ ، مَجْمَع الزَّوَائِد : ١٠ / ٢٩٥ ، شَرح الزَّرقَاني : ٤ / ٢٣٦ ح ١٥ ، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة : ٥ / ٥١١ ح ٢٨٤٩٣ ، فَتح البَاري : ١٢ / ٢٦٢ ، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود : ١٢ / ٦٥ ، تُحفَة الْأَحوَذي : ٤ / ٥٧٣ و ٥٧٤ ، فَيض القَدِير : ١ / ٢٢٧ و : ٦ / ٤٥٣ ، حليَة الْأَولِيَاء : ٩ / ١٠ ، سِير أَعلاَم النُّبلاَء :

⟺

لأَنَّ يُخطىء فِي العَفُو خَيْر مِن أَنْ يُخطىء مِن أَنْ يُخطىء فِي العُقُوبَة.

وَبمُنَاسبَة الْإِشارة إِلَىٰ حَدَيث الـ(٧٣) فِرقَة نَنْقُل عَن كِتَاب المَجَازَات النَّبوِّيَّة هَذَا الحَدِيث الشَّرِيف: «كُلّكُم ـ الخطَاب مِن مُحَمَّدﷺ لأُمّته ـ يَدخُل الجَنَّة إِلَّا مِن شُرّد عَلَىٰ الله شِرَاد البَعِير»[1]. أَي بَعُدَ عَن طَاعَتِهِ تَعَالَىٰ وَمَرضَاته، وَيُحمَل هَذَا الحَدِيث صِدقَهُ فِي صُلْبِهِ وَتَكوِينهِ، لأَنَّه يَلْتَئم وَيَنْسَجم مَع بَدِيهَة العَقْل وَصَرِيح النَّقل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[2].

⇐ ٨ / ٤٠، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٤/ ٥٦ ح ١٧٥٥، كَشف الخَفَاء: ١/ ٧٣ ح ١٦٦، الدّرَاية فِي تَخرِيج أَحَادِيث الْهِدَايَة: ٢/ ٩٤ ح ٦٤٠ و ٦٦٥، التَحْقِيق: فِي أحَادِيث الخِلاَف: ٢/ ٣٠٩، نَصب الرَّاية: ٣/ ٣٣٣ ح ١، سُبل السَّلاَم: ٤/ ١٥، الْمحلّىٰ: ٨/ ٢٥٣ و: ٩/ ٤٢٨ و: ١١/ ١١٨ و ١٥٣، كتَاب الأُمّ: ٦/ ٢٥٢، المُدونَة الْكُبْرَىٰ: ١٦/ ٢٣٦، بِدَايَة الْمجْتَهد: ٢/ ٢٩٧ و ٣٢٤، نَيل الأَوْطَار: ٧/ ٢٦٨، الْإِحكَام لِابْن حَزم: ٧/ ٤٥٤، تَفْسِير القُرطُبي: ١٣/ ٢٩٨، تَيسِير الوصُول: ٢/ ٢٠، جَامع مسَانِيد أَبِي حَنيفَة: ٢/ ٢١٤، شَرح مُسْنَد أَبِي حَنِيفة: ١٨٦، الجَامِع الصَّغِير: ١/ ٥٢ ح ٣١٣، مشكَاة الْمَصَابِيح: ٣٠٣، تَأرِيخ دِمشق: ٦٥/ ١٩٤، فِقْه السُّنَّة: ٢/ ٣٦٠، سُنن الدَّار قُطني: ٣/ ٦٨، المَبْسُوط للسَّرخسي: ٧/ ٩٨، مَسَالِك الأَفْهَام: ١٤/ ٣٩١، الخِلاَف: ٢/ ١٤٦، الْفَقِيه: ٤/ ٧٤، سُنن اَبن مَاجَه: ٢/ ٨٥٠ ح ٢٥٤٥.

(١) أُنظر، المَجَازَات النَّبوِّيَّة للشَّرِيف الرَّضي: ٣٠٧. (مِنْهُﷺ). و ص: ٤٢٥ ح ٣٤٣ بتَحْقِيق: وَشَرح الدّكتُور طَه مُحَمَّد الزَّيني، مَنْشُورَات مَكْتَبة بَصِيرَتي، قُم المُقَدّسَة.

وأُنظر، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ١/ ١٢٣ ح ١٨٤ و: ٤/ ٢٧٦ ح ٧٦٢٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١٠/ ٢١٧ و ٤٠٣، مُسْنَد الْإِمَام أَحْمَد: ٥/ ٢٥٨ ح ٢٢٢٨٠، الْإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقلَاني: ٢/ ٣٧٦ ح ٢٣٦٤، الجَامع الصَّغِير: ٢/ ٢٨٩ ح ٦٣٦٩، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢/ ٩٧، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عسَاكر: ١٦/ ٣٠٣، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٦/ ٢٥٩، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٤/ ٥٣٩، المُعْجَم الأَوْسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَرَاني: ٣/ ٢٨١، كَنْزُ العُمَّال: ٤/ ٢١٥ ح ١٠٢٢١، فَتح القَدِير للشَّوكَاني: ٥/ ٤٥٥.

(٢) ٱلْحُجُرَات: ١٣.

لَا إِسْلَام بلَا إِجْتهَاد

«إِذَا حَكَم الحَاكِم فَإِجْتَهد ثُمَّ أَصَاب فَلَه أَجْرَان،
وَإِذَا حَكَم فَإِجْتَهد ثُمَّ أَخْطَأ فَلَه أَجر»[1].

تَعدُد المَذَاهِب:

كَثِيرُون يَطرحُون هَذَا السُّؤال: لمَاذَا الإِنْقسَام وَتَعدُد المَذَاهب الإِسْلاَمِيَّة، وَالنَّبيّ ﷺ وَاحد، وَالكِتَاب وَاحد، وَالقِبْلَة وَاحدَة، وكَذَلِكَ الشَّرِيعَة بأُصُولهَا وَفُرُوعهَا؟.

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَارِي: ٤/٢٦٨ح ٧٣٥٢، تَفْسِير اَبْن كَثِير: ٣/١٧٨ و: ٣/٤٦٨، المُنْتقىٰ لِابْن الجَارُود: ١/٢٤٩ح ٩٦٦، صَحِيح اَبْن حِبّان: ١١/٤٤٦ح ٥٠٦٠و ص: ٤٤٧ح ٥٠٦١، مُسْنَد أَبي عوَانة: ٤/١٦٧ح ٦٣٩٣ و ص: ١٦٨ ح٦٣٩٧، سُنن التِّرمذي: ٣/٦١٥ح ١٣٢٦، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ: ١٠/١١٨ـ ١١٩، مُسْنَد أَحْمَد: ٢/١٨٧ح ٦٧٥٥و: ٤/١٩٨و: ٤/٢٠٤، عِلَل التِّرمذي للقَاضي: ١/١٩٩ح ٣٥٢، سُنن أَبي دَاود: ٣/٢٩٩ ح ٣٥٧٤، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١١/٩١، سُنن اَبن مَاجَه: ٢/٧٧٦ح ٢٣١٤، المُغني: ١٠/٨٩، الأُم: ٦/٢٠٠ و: ٧/٩٣ و: ٧/٢٧٨ و ٣٠٢، سُنن النَّسائي: ٨/٢٢٤، مَجْمَع الفَوَائِد: ١/٦٨٣، بإِخْتلاَف يَسِير، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحين: ٤/٨٨، سُنن سُليَمان بن دَاود الطَّيالسيّ: ٣/٢٣٠٧، جَامع الأُصُول: ١٠/٥٤٨، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٤/١٩٥، الرِّسَالة، لمُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعيّ، تَحْقِيق: وَشَرْح أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر: ٤٩٤، صَحِيح مُسْلم: ٣/١٢٢.

الجَوَاب: فِي كُلّ دِين مِن الأَدْيان فِرَق وَمَذَاهِب[1] حَتَّىٰ الجَاحِدِين بالله تَفرقُوا شِيعَاً وَأَحْزَابَاً، فَبَين (بكين وموسكو) أَبْعَد مِمَّا بَيْنَ هَذِهِ ووَاشطن، عِلْمَاً بأَنَّ الفَرِيقَين يَدينُون بالمَاركسيَّة الَّتي تُقَدِّم حُلُولاً جَاهزَة لكُلّ المِشْكلاَت مِن أَي نَوع كَانَتْ وَتَكُون كَمَا يَزْعمُون! أَمَّا أَقوَال الفَلاَسفَة وَآرَاؤهُم فَلاَ يَجْمَعهَا حَدّ وَلاَ رَسم حَتَّىٰ عُلَمَاء الطَّبِيعَة كَثِيراً مَا يَنْفي أَحدهُم مَا يُثْبتَه الآخر مَع أَنَّ كُلَّا مِنْهُما يَعْتَمد الحِسّ وَالتَّجربَة، وَكَم مِن حِزْب سِيَاسي إِنْشَقَ إِلَىٰ حِزْبَين أَو أَكْثَر، وَهَيئَة ثقَافيَة إِلَىٰ هَيئَات، وَمُؤتَمر إِلَىٰ فِئَات، وَأُسرَة إِلَىٰ آرَاء مُتعَارضَة مُتضَاربَة.

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ أَيَّة غَرَابَة مَا دَام الإِنْسَان لاَ يَتخلىٰ عَن حُرِّيَتّه فِي الرَّأي وَالتَّفكِير كَمَا يَشَاء، وَمِن المُسْتَحِيل أَنْ يُفَكّر كُلّ النَّاس بطَرِيقَة وَاحدَة. وَبَعد هَذَا التَّمهِيد نُشِير فِيمَا يَلي إِلَىٰ السَّبب المُوجِب لتَعَدُّد المَذَاهِب.

الأَحْكَام الشَّرعِيَّة:

تَنْقَسم الأَحْكَام الشَّرعِيَّة إِلَىٰ نَوعَين:

١ ـ الأَحْكَام الثَّابتَة بَدِيهَة الدِّين وَإِجْمَاع المُسْلِمين فِي كُلّ عَصْر وَقُطر مُنذُ عَهْد ٱلرِّسَالَة حَتَّىٰ اليَوْم الأَخِير، وَلاَ تَقْبل تَأوِيلاً وَلاَ جَدلاً وَإِجْتهَاداً، (كَالصَّلوَات الخَمْس، وَالصَّوم فِي رَمضَان، وَالزَّكَاة، وَالحَجّ إِلَىٰ بَيْت الله الحَرَام)، وَتَحرِيم (الرِّبَا، وَالزِّنَا، وَالخَمْر، وَالمَيْسَر، وَالزَّوَاج بالمَحَارم) وَغَير ذَلِكَ مِن الأَحْكَام الضَّرُوريَة، وَالمُسلمَات الأَوَّلِيَة عِندَ المُجْتَهد وَالمُقَلد. وهَذَا النَّوع خَارج عَن القَصْد وَمَحل الكَلاَم[2].

---

(١) أنظر، مَجلَّة العَربي الكُوَيتِيَّة العَدَد (٢٢٣): ٥٠ «يَتفرَع عَن المَسِيحيَّة (٢٦٠) مَذهَباً. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أنظر، ٱلإِجْتِهَاد وَالتَّقْلِيد، بَحث فِقْهي إِستِدلاَلي مُقَارَن: ١٨٣.

٢ ـ الأَحْكَام يَثْبُت بإِجْتِهَاد المُتَخَصص الَّذي عَنَاه النَّبيّ ﷺ بقَوْله : « إِذَا حَكَم الحَاكِم فَاَجْتَهَد ثُمَّ أَصَاب فَلَه أَجْرَان ، وَإِذَا حَكَم فَاَجْتَهَد ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَه أَجر »[(١)]. وَفِي الحَالَين يَكُون الحُكم الَّذي أَدّىٰ إِلَيهِ إِجْتِهَادَه شَرعِيَّاً فِي حَقّه وَحَقّ مَن يَأخذ عَنهُ ، لأَنَّ إِجْتِهَاده هَذَا إِنْعِكَاس لمَدلُول الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة فِيمَا يَرىٰ ، وَثَمرَة مِن ثمَارهَا حَتَّىٰ فِيمَا لاَ نَصّ عَلَيهِ بالخُصُوص حَيْث يَرجَع الفَقِيه فِي مِثْل هَذِهِ الحَال إِلَىٰ المَبَادِيء العَامَّة وَالقَوَاعد الكُلِيَّة المُقَرّرَة فِي الفِقْه وَأصُوله ، وإِلَىٰ هَذَا الإِجْتِهَاد وَالإِسْتنبَاط أَشَار سُبْحَانَهُ بقَوْله : ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[(٢)].

وَمِن المَعلُوم عِندَ الفُقهَاء أَنَّ المَسَائِل الإِجْتِهَاديَّة هِي وَحدهَا مَحل الدَّرس وَالبَحْث فِي الكُتُب الفقْهِيَة وَالجَامعَات الإِسْلاَمِيَّة ، لأَنَّ الأَحْكَام البَدِيهيَة لاَ تَقْبَل الخِصَام وَالكَلاَم كَمَا أَشرنَا ، وَمِن الإِجْتِهادَات الفقْهِيَة جَاء الإِخْتلاَف فِي وُجهَات النَّظر بَيْنَ المَذَاهب بَعْضَهَا مَع بَعْض ، بَل وبَيْنَ فُقهَاء المَذْهَب الوَاحِد . وَخَلَط بَعْض النَّاس بَيْنَ الخِلاَفَات السِّيَاسيَّة وَالإِجْتِهَادَات فِي الفِقْه الإِسْلاَمِيَّة ، وَعَدَّ هَذِهِ بعَامّة مِن تِلْكَ ! وهَذَا خَطَأ أَو تَضْلِيل عَن سُوء نِيَّة[(٣)].

خَطَأ المُجْتَهد :

جَاءَ فِي الحَدِيث : « إِنَّ الجَاهل إِذَا أَصَاب فَهُو غَير مَأجُور ، وإِذَا أَخْطَأَ فهُو غَيْر

---

(١) تَقَدَّم اَستخرَاجه .

(٢) اَلنِّسَاء : ٨٤.

(٣) أُنظر ، عِقْد الجِيد فِي أَحْكَام الإِجْتِهَاد وَالتَّقْلِيْد : ٩ .

مَعذُور، وَيُقَال لهُ يَوْم القِيَامَة: «هَلَّا تَعَلّمتَ»[١] عَـلىٰ العَكْس مِـن المُـجْتَهد إذَا أَخْطَأَ فإنّه مَعفُو عَنْهُ وَمَأجُور أَيْضاً كَمَا أَشَرنَا، وَمَا مِن شَكّ أَنَّ النَّـبيّ ﷺ أَرَاد ـ فِيمَا أَرَاد ـ مِن حَدِيث العَفْو عَن خَطَأ المُـجْتَهد أَنْ يُـفْهِم النَّـاس عَـلىٰ العُـمُوم وَالمُجتهدِين بالخصُوص أَنَّ الإِخْتلاَف في الرَّجي لاَ يُوجب العَدَاوَة وَالبَـغضَاء، بَل عَلىٰ المُجْتَهد أَنْ يَحتَرم رَأي الآخر، وَيَعذرهُ فِي أَيّة مَسأَلَة نَظريَة وَإِنْ خَالَف المَألُوف وَالمَشهُور بَيْنَ الفُقهَاء؛ وَأَنْ يَتَوقع الخَطَأ مِن نَفْسه، وَيَحْتَمل الصَّواب فِي رَأي مَثِيلَه مَا دَام الوَاقع مَخبُوءاً فِي عِلْم الله تَعَالىٰ، وَلاَ طَرِيق إِلَىٰ الكَشْف عَـنْهُ وَاليَقِين بِهِ، كمَا هُو الفَرْض[٢].

هَذَا مَا يُوحي بِهِ حَدِيث المُجْتَهد المُخطِىء، فَهَل يَتّعظ وَيُعْتَبر أَسرىٰ الفِكْـر الوَاحد وَالمَبدَأ الوَاحد الَّذِين يَضعُونك بَيْنَ خَيَارَين ـ لَو ٱسْتطَاعُوا ـ إِمَّا أَنْ تَكُون عَلىٰ دِينهِم وَرَأيهِم، وَإِمّا أَنْ يُعلنُوا عَلَيكَ حَرْباً لاَ هَوَادَة فِيهَا! عِلماً بأَنَّ الإِيْمَان بأَي شَيء لاَ يَكُون بحَال إِلَّا بالإِقنَاع، والحُرِّيّة الفِكْريَّة.

المُجْتَهد:

وَهُو المُتَمَكن مِن فَهْم الحُكْم الشَّرعِي وَرَدّه إِلَىٰ أَصْلَه وَمَصدَره، فَإِنْ كَان ـ مَع ذَلِكَ ـ عَادلاً جَاز الإِعْتمَاد عَلىٰ حُكْمِهِ وَفَتوَاه وإِلَّا عَمَل هُو وَحدَه بمَا صَحّ عِنْدَه. وَقَالَ أَهْل الجمُود الرّكُود: بَل عَلَيهِ أَنْ يَلْتَزم أَقوَال السّلف الصَّالح، وَلاَ يَسُوغ

(١) أُنظر، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي: ١/٩ و ١٠، فرَائِد الأُصُول، الشَّيخ الأَعـظَم مُـرتَضىٰ الأَنْـصَاري: ٢/٤١٣ إعدَاد لُجنَة تَحقِيق: وَنَشر تُرَاث الشَّيخ الأَعظَم، بحَار الأَنوَار: ١/١٧٧ ح ٥٨.

(٢) أُنظر، الأُصُول العَامّة للفِقْه المُقَارَن، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن، العَـلاَّمَة السَّـيِّد مُـحَمَّد تَـقي الحَكِيم: ٦٤٢.

لهُ أَنْ يَتجَاوزهَا بحَال، وَإِنْ كَان أَصْلَح الصَّالحِين، لأَنَّ بَاب الإِجْتهَاد مَسْدُود[1]!.

الجَوَاب:

١ ـ أَبَداً لاَ فَرق بَيْنَ أَنْ نَمْنَع العَالِم مِن العَمَل بعَمَله أَو نَمنَع المُجْتَهد مِن العَمَل بمَا صَحّ عِنْدَه. وإذَا كَان العَمَل بالإِجْتهَاد مُحَرّماً عِندَ الله فَهُو كَذَلِكَ عَلىٰ كُلّ مُجْتَهد سَابقَاً كَان أَو لاَ حقاً، لأَنَّ الأَشْيَاء المُتَمثلَة تُؤدّي حَتماً إِلَىٰ نَتَائج مُتمَاثلَة.

٢ ـ مَن سَدّ بَاب الإِجْتهَاد فَقَد إِجْتَهد، وَنَاقَض نَفْسَه بنَفْسَه، لأَنَّ مَن ٱمْتَنع عَن الإِخْتيَار فَقَد ٱختَار أَنْ لاَ يَخْتَار.

٣ ـ إِنَّ الله سُبْحَانَهُ كَرّم الإِنْسَان بنِعْمَة العَقْل وَالعِلْم، وَحَثّه عَلىٰ العَمَل بعَمَله، فَكَيف يَسْتَهين بنِعْمَة الله وَيُخَالف أَمرَه؟.

قَالَ رَجُل لرَسُول الله: (« مَا العِلْم؟.

قَالَ: « الإِنْصَات ».

قَالَ: ثُمَّ مَن؟.

قَالَ: « الحِفْظ ».

قَالَ: ثُمَّ مَن؟.

قَالَ « العَمَل بهِ ».

قَالَ: ثُمَّ مَن يَارَسُول الله؟.

---

(١) قَالَ السَّيّد جَمَال الدّين الأَفغَانيّ: « مَا مَعْنَىٰ بَاب ٱلاجْتِهَاد مَسدُود؟ وَبأيّ نَصّ سُدّ بَاب ٱلاجْتِهَاد..» ؟. وَقَالَ أَيْضاً: « لاَ أَرْتَاب فِي أَنّه لو فُسِحَ مِنْ أَجَل أَبِي حَنِيفَة، وَمَالِك، والشَّافعِيّ، وٱبْن حَنْبل وَعَاشوا إِلىٰ اليَوم لظَلّوا مُجْتَهِدِين وَمُجدّين، يَسْتَنبطُون لكلّ قَضيّةٍ حُكْماً مِنَ ٱلقُرءَانِ، وَالحَدِيث، وَكلّما ٱزدَاد تَعمّقهُم وَتَمعّنهُم ٱزدَادوا فهماً دَقِيقاً ». أُنظر، خَاطرَات جَمَال الدّين الأَفْغَانيّ، مُحَمَّد بَاشَا الخوَارزميّ: ١٧٧.

قَالَ: «نَشْرَه»)[١].

٤ ـ أَجْمَع السَّلف بمَن فِيهِم (أَبُو حَنِيفَة، وَمَالِك، وَالشَّافعي، وَٱبن حَنْبَل) عَلَىٰ أَنَّ مَن تَوَافرَت فِيهِ شُرُوط الإِجْتهَاد يَحْرم عَلَيهِ التَّقلِيد[٢]، وَمَعنىٰ هَذَا أَنّ عَمَل المُجْتَهد بخلاَف مَا يَرىٰ بَاطل لاَ يَقْبَل مِنْهُ عِندَه وَعِندَ الأَئِمَّة الأَربعَة حَتَّىٰ وَلَو وَافق جَمِيع المَذَاهب!. وَلاَ أَدري كَيْف لاَ يُؤمن المُتَمكن مِن الفِقْه، بالله وَرَسُوله إِلَّا بدَلِيل، ثُمَّ يَخْضَع لقَول فَقِيه آخر خضُوعاً أَعْمىٰ مِن غَير دَلِيل! أَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْتَقد بأَنَّ الدِّين يَقبَل الخرَافَات وَالتَّنَاقُضَات، وَأَنَّ الإِيْمَان لاَ يُمْكن أَنْ يَعِيْش مَع العَقْل بوئَام وَسَلاَم!.

وَأَخِيراً نُكرّر: لاَ إِسْلاَم بلاَ فِقْه إِسْلاَمي، وَلاَ فِقْه إِسْلاَمي بلاَ إِجْتهَاد، وَالنَّتِيجَة الحَتميَة لاَ إِسْلاَم بلاَ إِجْتهَاد... وَمِن المُؤسِف أَنْ نَجْد أَنْفسنَا مُضْطَرين إِلَىٰ الجَدَل وَالنّقَاش فِي مَسأَلَة بَدِيهَة وَأَوَّليّة[٣].

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ١/٤٨ ح ٤، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٧٨ ح ٤٣، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي: ٦٠٣ ح ١٢٤٧، مُنْيَة المُرِيد للشَّهيد الثَّاني: ١٤٧، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٣/٣٩٩، تَنْبِيه الخوَاطر وَنُزهَة النَّواظر للأَشْتَري: ٢/١٧، بحَار الأَنوَار: ٢/٢٨ ح ٨.

(٢) أُنظر، كِتَاب القَوْل المُفِيد فِي أَدلّة الإِجْتهَاد وَالتَّقلِيد للشَّوكَاني. وَأَيْضاً فِيمَا قَرَأْتُ أَنَّ لجَلاَل الدِّين السُّيوطي كِتَاباً فِي ذَلِكَ، أَسْمهُ الرَّد عَلَىٰ مَن أَخْلَد إِلَىٰ الأَرض وَجَهل أَنَّ الإِجْهَاد فِي كُلّ عَصْر فَرض. (مِنهُ ﷺ). إِرْشَاد الفحُول إِلىٰ تَحْقِيق: الحَقّ مَع عِلْم الأُصُول للشَّوكَاني: ٢٦٧.

(٣) أُنظر، كِتَابنَا: «ٱلاِجْتِهَاد وَٱلتَّقْلِيد بِدَايَةً وَتَطوّراً مُحَاوَلَة لِفَهْمٍ جَدِيد عَلَىٰ الصَّعِيد الأُصُوليّ المُقَارَن».

الصَّلاَة تَنْهَىٰ عَن الفَحْشَاءِ

«مَنْ لَمْ تَنْهَه صَلاَتهُ عَنْ الفَحشَاء وَالمُنْكَر لَم يَزْدَّد مِنْ الله إلاَّ بُعْداً»[1].

وَفِي الْآيَة: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[2]، وَقَد يَتبَادَر إِلَىٰ الأَذهَان مِن ظَاهر الآيَة أَنَّ الصَّلاَة مِن حَيْث هِي تَقي المُصَلِّي مِن الفَحْشَاء، وَتَعْصمهُ مِن المُنْكَر، وَمِن هُنَا تَسَاءَل كَثِيرُون وَقَالُوا: لَقَد رَأينَا العَدِيد مِن المُصَلِّين لاَ يَتورعُون عَن شَيء، فَمَا هُو وَجْه الجَمع بَيْنَ ظَاهر الآيَة وَالوَاقع المَحسُوس؟.

وَقَبل الجَوَاب نُشِير إِلَىٰ الفَرق بَيْنَ العِلَّة المُوجبَة لوجُود الشَّيء وَبَيْنَ الغَايَة المُتوخَاة مِن أَصْل وجُودَه، فَالعِلّة هِي الَّتي يَلْزَم مِن وجُودهَا وجُود المَعلُول وَمِن عَدَمهَا عَدَمه، أَمَّا الغَايَة فَلاَ تُوجَد أَبداً وَدَائِماً بوجُود مَا قَصدَت مِنْهُ، بَل قَد تُوجَد بوجُودَه، وَقَد يُوجَد هُو مِن دُونهَا لمَانعٍ أَو لآخر ـ مَثلاً ـ العِلَّة المُوجبَة

---

(1) أُنظر، كَنْزُ العُمَّال: ٧/ ٥٢٥ ح ٢٠٠٨٣، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٩/ ١٠٤، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٣/ ٣٢٦، سُبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٤/ ٢١٣، إِعَانَة الطَّالِبين: ١/ ٢١٢، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٢/ ٢٥٨، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالِد البَرقي: ١/ ٢٠٩ ح ٧٦، بحَار الأَنوَار: ٨١/ ٢٦٣ ح ٦٥.

(2) ٱلعَنْكَبُوت: ٤٥.

لتَشرِيع القَصَاص هِي العُدوَان، وَالغَايَة مِنْهُ حِمَايَة المُجْتَمع بقَدَر الإِمكَان، وَقَد تُنْقَض هَذِهِ الغَايَة وَيَتكَرّر العُدوَان لسَبب أَو لآخر، وَلذَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُولِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، وَلَم يَقل لِكَي تَتَّقُوا حَتْماً وَيَقِيناً.

وَالعِلَّة المُوجبَة لتَشرِيع الصَّلاَة هِي إِرَادَته تَعَالىٰ، وَعَلينَا أَنْ نَمْتَثل عَلىٰ كُلّ حَال حَيْث لاَ صِلَة بَيْنَ وجُوب الصَّلاَة وَتَحرِيم الفَحْشَاء وَالمُنْكَر، فَمَن صَلَّىٰ يَسقُط عَنْهُ التَّكلِيف بهَا وَإِنْ ٱرْتَكَب مُنْكرَاً، وَمَن ٱنْتَهىٰ عَن أَي مُنْكَر لاَ يُحَاسَب عَلَيهِ وَإِنْ تَركَ الصَّلاَة، أَمَّا الغَايَة أَو الحِكْمَة ـ عَبّر بمَا شِئْت ـ مِن تَشرِيع الصَّلاَة وَوجُوبهَا فَهي تَهيئَة المُصَلِّي للتَّقوىٰ وَالكَفّ عَن المُنكَر وَالخَنىٰ، وَقَد تُوجَد هَذِهِ الغَايَة وَالفَائِدَة حَيْث لاَ مَانع، وَقَد لاَ تُوجد لسَبَب مِن الأَسبَاب.

وَالَّذي سَأَل أَو أَشْكَل بوجُود المُصلِّين المُنْحَلِين قَد ذَهَل وَغَفلَ مِن الفَرق بَيْنَ العِلَّة وَالغَايَة.

(١) ٱلْبَقَرَة: ١٧٩.

الوِلاَيَة

«بُنيَّ الإِسْلاَم عَلَىٰ خَمْس: الصَّلاَة، وَالزَّكَاة، وَالصَّوم، وَالحَجّ، وَالوِلاَيَة»[1].

فِي الجُزء السَّادِس مِن خُطَط الشَّام:

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٢ / ٢١ ح ١و٣ و ٥ و ٨، المُهَذَّب البَارِع لِابْن فَهَد الحِلِّيّ: ١ / ٢٧٧، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلِّيّ: ٢ / ٥٥٧ و ٦٤٢ و ٨٥٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١ / ٧ ح ٢، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٣٤٠ ح ٤٠٤، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٧٨ ح ٢١، فَضَائِل الأَشْهُر الثَّلاَثَة الشَّيخ الصَّدُوق: ٨٦ح ٦٥ و ١١٩ ح ١١٧، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٢ / ٧٤ح ١٧٧٠، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٤ / ١٥١ح ٤١٨، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري: ٤٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١ / ١٣ح ١ و ٢ و ١٥ح ٥ و ٢٠ ح ١٨و ٢٣ ح ٢٤ و ٢٥ ح ٢٩ و ٢٦ ح ٣١ و ٢٧ ح ٣٣ و: ١٠ / ٣٥٩ح ١٣٦٧٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١ / ٧١ح ٧ و ٨، و: ٧٣ح ١١، أَمَالي الشَّيْخ المُفِيد: ٣٥٣ح ٤، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي: ١٢٤ ح ١٩٢و: ٨ / ٥ح ١١٣٤، بحَار الأَنوَار: ٢٧ / ١٠٣ح ٦٩و: ٦٥ / ٣٢٩ح ١ و ٧و ٨و: ٦٥ / ٣٣٢ح ١٠ و ص ٣٧٦ح ٢١ و ٢٢ و ٣٧٩ح ٢٨و ٢٩و: ٧٩ / ٢٣٤ح ٥٩و: ٩٣ / ٢٥٧ح ٣٩و: ١١٠ / ٢٤.

وَفِي حَدِيث آخر: (بُنيَّ الإِسْلاَم عَلَىٰ خَمْس: شهَادَة أَنْ لاَ إِلَه إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، وَإِقَامَة الصَّلاَة، وَإِتْيَان الزَّكَاة، وَصِيَام شَهْر رَمضَان، وَحَجّ البَيْت لِمَن اسْتطَاع).

أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ١ / ٧و: ٥ / ١٥٧، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١ / ٣٤، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ٢ / ٢٦، سُنَن التِّرمذي: ٤ / ١١٩ح ٢٧٣٦، سُنن النَّسائي: ٨ / ١٠٨، تَفسِير القُرطُبي: ٦ / ٦٣، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق: ٣ / ١٢٥ح ٥٠١١، شُعب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٣ / ١٨٥ح ٣٢٩١، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي: ٣ / ١٩٥و: ٧ / ٢٥٦.

« عُرِفَ جَمَاعَة مِن كبَّار الصَّحَابَة بمُوَالاَة عَليّ عليه السلام فِي عَصْر رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم مِثْل سَلْمَان الفَارسي القَائِل : « بَايَعنا رَسُول الله عَلَىٰ النُّصح لِلمُسْلِمِين ، وَالإِئتَمام بِعَليّ ٱبن أَبِي طَالب ، وَالمُوَالاَة لهُ » [1] . وَمِثل أَبي سَعِيد الخُدري وَالَّذي قَال أَبُو هَارون العَبدِي : « كُنْتُ أَرىٰ رَأي الخَوَارج ، حَتَّىٰ جَلَستُ إِلَىٰ الصَّحَابي أَبِي سَعِيد الخُدري ، فَسَمعتَهُ يَقول : « أُمرَ النَّاس بِخَمس ، فَعَملُوا بِأَرْبع ، وَتَركوا وَاحدة ، فَقَال رَجُل مَا هَذِه الأَرْبع الَّتي عَملُوا بِهَا ؟ .

قَالَ : الصَّلاَة ، وَالزَّكَاة ، وَالصَّوم ، وَالحَجّ .

فَقُلتُ : وَمَا الوَاحدة الَّتي تَركُوها ؟ .

قَالَ : وِلاَيَة عَليّ بن أَبي طَالب .

قُلْتُ : وَإِنَّها لمَفرُوضة مَعهُنَّ ؟ ! .

قَالَ : نَعم هِي مَفرُوضَة مَعهُنَّ » [2] . وَمِثل (أَبي ذَرّ الغَفَاري ، وَعَمَّار بن يَاسر ، وَحُذَيفَة بن اليَمَان ، وَذِي الشَّهادَتَين خُزَيمَة بن ثَابت ، وَأَبي أَيُوب الأَنْصَاري ، وَخَالد بن سَعِيد بن العَاص ، وَقَيس بن سَعَد بن عبَادة) [3] وَكَثِير أَمثَالَهُم ، وَمَن

(١) أنظر ، صَفوة الصَّفوة لِإبْن الجَوري : ١ / ٢١٥ ، معَالِم التَّنزِيل بهَامش الخَازن : ٥ / ١٨٧ .

(٢) وَبِهَذَا اللَّفظ رُويت أَخبَار كَثِيرَة عَنْ الإِمَامَين البَاقر وَالصَّادق ، ذَكَرهَا الكُلَيني فِي كتَاب « أُصُول الكَافِي » . (مِنْهُ رحمه الله) . أُنظر ، شوَاهد التَّنزِيل : ١ / ٢٥٧ ، المُستَرشد فِي الإِمَامَة : ٤٧٦ ، شَرح الأَخبَار : ١ / ٢٢٨ ح ٢٥١ .

(٣) أُنظر ، أُسد الغَابَة لِإبْن الأَثِير : ٣ / ٢٢٢ طَبعَة مَصر ، تَأرِيخ الطَّبري : ٣ / ٢٠٨ طَبعَة دَار المعَارف بِمَصْر ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ : ٢ / ٣٢٥ الطَّبعة الثَّانية دَار صَادِر ، تَأرِيخ اليَعقُوبي : ٢ / ١٠٣ طَبْعَة الغَري ، سِمط النُّجوم العوَالي للعَاصمي المَكّي : ٢ / ٢٤٤ الطَّبعَة السَّلفِية ، السِّيرة الحَلبِية : ٣ / ٣٥٦ طَبعَة البَهية بِمَصْر ، الإِصْبَاح عَلىٰ المِصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح : ١٦٧ .

أَرَادهُم فَليُرَاجع كِتَاب الدَّرجَات الرَّفِيعَة لِابْن مَعْصُوم »[١].

وَلَيْسَت الوِلاَيَة فِي عَقِيدَة الشِّيْعَة مُجَرَّد حُبّ وَمَودَّة وَلاَ تَقدِيس وَتَعظِيم لآل الرَّسُول ﷺ كَمَا هِي عِندَ غَيْرهم، بَل وَمَعنَاهَا أَيْضاً ـ فِيمَا يَدينُون ـ أَنْ كُلّ حَقّ ثَبَت لرَسُول الله ﷺ، عَلَىٰ المُسْلِمِين بنَصّ هَذِهِ الآيَة: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾[٢]. فَهُو ثَابِت لعَليّ وَالأَئِمَّة المَعْصُومِين مِن وُلدَه مَا عَدَا النُّبوَّة وَنزُول الوَحي، وَمَن جَحْد الوِلاَيَة بهَذَا المَعْنىٰ فهُو مُسْلِم غَيْر شِيعِي. وَمَن أَرَاد التَّوَسع فَليُرَاجع كتَاب فَلْسَفَة التَّوحِيد والوِلاَيَة، وَقَد طُبع مُؤرَّخاً مَع كتَاب (مَعَالم الفَلْسَفَة الإِسْلاَمِيَّة، وَنَظرَات فِي التَّصَوّف، وَفَلْسَفَة المَبدَأ وَالمَعَاد، وَعَليّ وَالفَلْسَفَة، والإِسْلاَم بنَظرَة عَصْرِيَة)، فِي مُجَلّد وَاحد بِاسم فَلْسَفَات إِسْلاَمِيَّة.

وَبمُنَاسبَة الإِشادَة إِلَىٰ عَليّ والوِلاَيَة نَذْكُر هَذِهِ المَنْقبَة العَليَّة:

جَاءَ فِي مَجلَّة العَرَبي الكُوَيتيَّة: «يَقُول التَّنُوخي صَاحب الفَرَج بَعْد الشِّدَّة؛ حَدَّثَني أَبي عَن ابن حَمْدُون النَّدِيم قَالَ لِي المُعْتَضد وَهُو خَلِيفَة: لمَا قَدِمَ أَبي وَهُو عَلِيل العِلّة الَّتي مَات فِيهَا وَأَنَا فِي حَبْسهِ ازْدَاد خَوفي عَلىٰ نَفْسي مِن القَتْل... فقُمتُ لَيلَة وَأَنَا مِن الخَوف عَلىٰ أَمرٍ عَظِيم، وَقَد صَلَّيت صَلاَة كَثِيرَة، وَدَعوتُ الله عزّوجلّ، ثُمَّ نمتُ؛ فَرَأيتُ فِي مَنَامي كَأَنّي عَلىٰ شَاطىء دِجلَة،

---

(١) أُنظر، الجُزء السَّادِس مِن خُطَط الشَّام لكُرد عَليّ: ٢٤٥. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، كِتَاب الدَّرجَات الرَّفِيعَة فِي طَبَقَات الشِّيْعَة لِابْن مَعْصُوم: ٣٩٨، كَشف الغُمَّة: ١/ ٣٢٦، المُستَرشد فِي الإِمَامَة: ٤٧٥، شَرح الأَخْبَار للقَاضي النُّعمان المَغرِبي: ١/ ٢٢٨ و: ٢/ ٢٧٧ ح ٥٨٤.

(٢) الأَحْزَاب: ٦.

فَرَأيتُ رَجُلاً جَالسَاً عَلىٰ الشَّط، وَهُو يُدخِل يَدَه فِي المَاء فَيَقبَض فَتَقف دِجلَة، ولا يخرج من تحت يده جرعة من ماء حتىٰ يجف ما تحت يده، وَيَتزَايَد المَاء إِلَىٰ فَوق يَدَه، وَيَقف كَالطَّود العَظِيم، ثُمَّ يَخْرُج يَدَه مِن المَاء فَيَجرِي فعل ذلك دائماً، فَهَالَني مَا رَأيتُ، وَدَنَوتُ مِنْهُ وَسَلّمتُ عَلَيهِ وَقُلتُ لهُ: مَن أَنْتَ يَا عَبد الله الصَّالح ؟.

قَالَ: أَنَا عَليّ بن أَبي طَالِب.

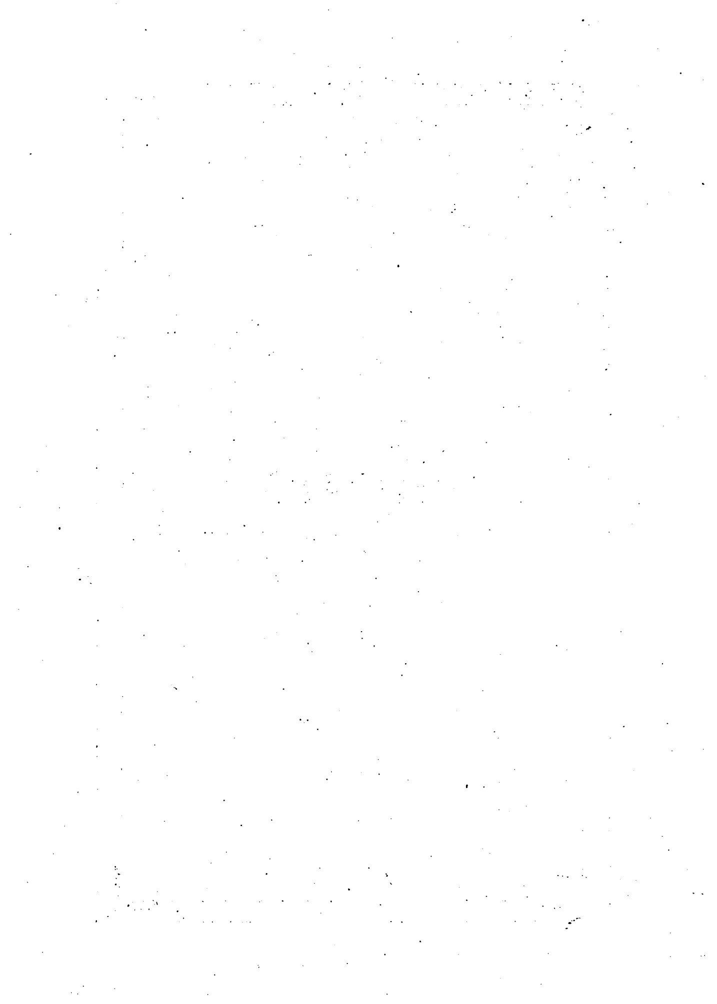
قُلتُ: يَا أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام أُدعُ لِي.

قَالَ: إِنَّ هَذَا الأَمْر صَائِر إِلَيك فَٱعْتَضد بالله تَبَارَك وَتَعَالىٰ، وَٱحْفظني فِي وُلدي ـ أي فِي نَسْلَه العَلويِّين الَّذِين كَانُوا يُؤذَون مِن قَبل بَعْض العَبَّاسيِّين ـ قَالَ المُعْتَضد ـ فَٱنْتَبهتُ وكَأَنّي أَسْمع كَلاَمه، وَوَثقتُ بِأَنّي أَتقلدُ الخِلاَفة وَقَويَت نَفْسي، وزال خَوفِي... وَمَا مَضَىٰ عَلىٰ الأَمْر إِلَّا أَيَّام يَسِيرَة حَيْث صَدَقت الرُّؤيَا»[1].

(١) أُنظر، مَجلّة العَربي الكُوَيتيَّة العَدَد (١٧٢): ٦٩. (مِنْهُ رحمه الله). وأُنظر، الفَرَج بَعْدَ الشِّدَّة للقَاضي أَبي عَليّ الحَسَن بن أَبي القَاسِم التَّنوخي (٣٢٧ هـ ـ ٣٨٤ هـ): ١ / ١٥٤، مَنْشورَات الشَّرِيف الرَّضي سَنَة الطَّبع (١٣٦٤ هـ).



الحَيَاة الزَّوجِيَّة



حَدِيْثُ ٱلنِّسَاءِ

الحَدِيث عَن ٱلنِّسَاء وَالزَّوَاج يَنْعَطف إِلَيهِ وَيَتأثَّر بِهِ كُلّ مِن الرَّجُل وَالمَرأَة، لأَنَّ العَدِيد مِن مَلذَّات الحَيَاة ـ وَمِن أَبْرزهَا الطَّعَام وَالشَّرَاب بشَتَّىٰ أَنوَاعه ـ يُمْكن أَنْ يَسْتَقل بهَا الإِنْسَان الفَرد عَن أي إِنْسَان آخر، أَمَّا الشَّيء الآخـر فـهُو مَـوصُول بالذَّكر وَالأُنْثىٰ مَعاً، وَبصَرف النَّظر عَن هَذَا الآخر فَإِنَّ الحَيَاة لاَ تَحلُو بوَجْه وَاحد وَبصِنْف مُنْفَرد، بالعَقْل ـ مَثَلاً ـ بلاَ عَاطفَة أَو بالعِلْم فلاَ فَنّ حَيْث لاَ حُبّ وَلاَ جَمَال فِي الوجُود مَع هَذَا الغَرض.

وَمِن هُنَا ٱهْتَمَّ النَّبيّ وَآله عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بهَذَا الجَانِب مِن الحَيَاة بخَاصَّة فِيمَا يَـعُود إِلَـىٰ الزَّوْجَة. فَـإِنَّ أَحَـادِيث النَّـبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِـيهَا وَفِـيمَا يَـتّصل بـهَا تُـعَد بـالعَشرَات لاَ بالمِئَات[1]. وَنَقْتَصر فِي هَذَا الفَصْل عَلىٰ عَرض جُملَة مِن هَذِهِ الأَحَـادِيث مَـع قَلِيل مِن الشَّرْح وَالتَّعلِيق. وَلَو ٱطَّلَع عَلَيهَا بالكَامِل المُفكّرُون وَأَربَاب الأَقلاَم أَو عَلىٰ القِسْم الأَوفَر الَّذي سَجّله صَاحِب الوَسَائِل فِي صُورَته الأَصِيلَة ـ لكَتَبُوا فِي هَذَا المَوضُوع العَدِيد مِن المُؤلفَات الشَّيقَة النَّافعَة، وَلَكنَّهُم ٱنْصَرفُوا إِلَىٰ الحَدِيث عَن حقُوق المَرأة فِي الإِسْلاَم، وَأَطَالُوا الكَلاَم حَتَّىٰ فِـي المُسْـلمَات المُـورُوثَة جِيلاً بَعْدَ جِيل.

---

(١) أُنظر، كِتَاب وَسَائل الشِّيعَة للحرّ العَامِلي: ١٤ ـ ١٥ وَغَيره مِن كُتُب الحَدِيث. (مِنْهُ رحمه الله).



حُبّ النِّسَاءِ مِن الإيْمَان

«كُلَّمَا ٱزْدَاد العَبْد للنِّسَاء حُبّاً ٱزْدَاد فِي الإِيْمَان فَضْلاً»[1]. «مَن أَخْلاَق الأَنْبِيَاء حُبّ ٱلنِّسَاء»[2] «قُرّة عَيْني فِي الصَّلاَة»[3]، «لَذّتي فِي الدُّنْيَا ٱلنِّسَاء»[4].

---

(١) أُنظر، تَذْكِرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ٢ / ٥٦٨، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٢٤ ح ١٠، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣ / ٣٨٤ ح ٤٣٥٠، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ١٩٧.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٥ / ٣٢٠ ح ١ و ٢ و ٥، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٢٢ ح ٢، بحَار الأَنوَار: ١٠٠ / ٢٣٦ ح ٢٤، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النّيسابوري: ٣٧٥، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣ / ٢٤٢ ح ١١٥١، تَهذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧ / ٤٠٣ ح ١٩.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٣ / ٣٢١ ح ٧ و ٩، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١٦٥ ح ٢١٨، فَيض القَدِير: ٣ / ٣٧٠، سُنن النَّسَائِي: ٢ / ١٥٦، سُنَن البَيهقي: ٧ / ٧٨، تَنْبِيه الخوَاطر وَنُزهَة النَّواظر للأَشتَري: ١ / ٩١، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٢ / ٤٠٣ ح ٣٤٦٩، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعَد: ١ / ٣٩٨، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١٦ / ١٢٧، إِعانَة الطَّالِبين: ١ / ٢١١، المَبسُوط للسَّرخسي: ١ / ١٥٢ و: ١٥ / ٧٨، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ١ / ١٥٧ و: ٣ / ٩٣ و: ٦ / ٢٢٦، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣ / ١٢٨، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٣ / ١٣ و: ١١ / ٢٩٦، المُصنّف لعَبدالرّزاق الصَّنْعَاني: ٤ / ٣٢١ ح ٧٩٣٩.

(٤) أُنظر، المَصَادر السَّابقَة، وَالكَافي: ٥ / ٣٢١ ح ٩، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٢٣ ح ٢٤٩٢٨.

أيضاً حبّ الرِّجَال مِن الإيْمَان :

أَيْضاً كُلَّمَا ٱزْدَادَت المَرأَة حُبّاً للرِّجَال ازدَادَت خَيراً وَإِيمَاناً ، لأَنَّ السَّبب المُوجب مَوجُود فِيهمَا مَعاً ، وَالأَشْيَاء المُتمَاثلَة تُؤدّي إِلَىٰ نَتَائِج مُتمَاثلَة ، وَفِيمَا قَرَأتُ أَنْ أَعْرَابياً قَالَ لزوّجَته يَجب أَنْ يَكُون كُلٌّ مِن الزَّوجَين عَلَىٰ مِثَال الآخر تَمَاماً كَمُصْرَاعي البَاب ، وَهَل رَأيت ذَئبَة ٱقْترَنَت بأَسَد ؟

وَكَلْمَة الإِيْمَان هُنَا تَدل بوضُوح عَلَىٰ أَنَّ المُرَاد بالحُبّ حُبّ الزَّوَاج ، لأَنَّه مِن صُلْب الدِّين ، قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ : « مَن كَان يُحبّ أَنْ يَتّبع سُنَّتي فَإِنَّ مِن سُنّتي التَّزوِيج »[1] . « مَن أَحَبَّ أَنْ يَلقَىٰ الله طَاهرَاً مُطَهراً فَلْيُلقه بزَوّجة »[2] . « مَن تَزَوَّج فَقَدْ أَحْرَز نِصْف دِيْنه ، فَلْيَتَق الله فِي النِّصف الآخر »[3] . « رُكْعتَان يُصَليهُما المُتَزوّج أَفْضَل مِن سَبعِين رُكعَة يُصَلِّيهَا الأَعْزَب »[4] . « مَا أُحبّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَمَا

---

(١) أنظر ، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق : ٦١٤ ، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠ / ١٥ ح ٢٤٩٠٣ ، بحَار الأَنوَار : ١٠ / ٩٣ و : ١٠٠ / ٢١٨ ح ١٠ ، تُحَف العُقُول : ١٠٥ ، جَامع الأَخبَار : ٢٧١ ، الطَّبعَة الحَيدرِيَّة فِي النَّجف الأَشرَف .

(٢) أُنظر ، المُقنع للشَّيخ الصَّدُوق : ٣٠١ ، المُقْنعَة الشَّيخ المُفِيد : ٤٩٦ ، تَحرِير الأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلّي : ٣ / ٤١٦ ح ٤٨٩٣ ، تَذْكرَة الفُقهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ : ٢ / ٥٦٨ ، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه : ٣ / ٣٨٥ ح ٤٣٥٤ ، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري : ٣٧٣ ، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠ / ١٨ ح ٢٤٩١٢ و ٤٣ ح ٢٤٩٨٦ ، بحَار الأَنوَار : ١٠٠ / ٢٢٠ ح ١٨ و ٢٢٢ ح ٣٥ .

(٣) أُنظر ، تَحرِير الأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلّي : ٣ / ٤١٤ ح ٤٨٩١ ، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي : ٥١٨ ح ١١٣٧ ، مَكَارِم الأَخْلاَق للشَّيْخ الطَّبرسي : ١٩٦ ، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ٢ / ٣١٣ ح ٢٤٣٢ ، بحَار الأَنوَار : ١٠٠ / ٢١٩ ح ١٤ ، تَفْسِير القُرطُبي : ٩ / ٣٢٧ ، العِلَل المُتَنَاهيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لاِبْن الجَوزي : ٢ / ٦١٢ ح ١٠٠٥ .

(٤) أُنظر ، الكَافي : ٥ / ٣٢٨ ح ١ ، مُختَلف الشِّيعَة للعَلاَّمَة الحِلّي : ٧ / ٩٠ ، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق : ١٦٥ ح ٢١٨ ، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي : ٧ / ٢٣٩ ح ١٠٤٤ ، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري : ٣٧٤ ، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠ / ١٨ ح ٢٤٩١٣ و ٢٠ ح ٢٤٩٢٠ ، بحَار الأَنوَار : ٧٩ / ٢١١ .

فِيهَا ؛ وَأَنّي بتّ لَيلَة وَلَيْسَ لِي زَوجَة »[١]. « مَا بَال أَقوَام قَالُوا كَذَا وَكَذَا، لكنّي أُصَلّي، وَأَنَام، وَأَصُوم، وَأَفطر، وَأَتزَوّج ٱلنِّسَاء، فَمَن رَغب عَن سُنّتي فَلَيس مِنّي »[٢].

نِدَا الجِنْس :

وَهَذَا الرَّبط بَيْنَ الزَّوَاج وَالإِيْمَان إِنَّمَا هُو لمُجَرَّد التَّلبيَة لنداء الجِنْس وَغَرِيزَته وَالوقَايَة مِن الحَرَام وَالمَعْصيَة وَإِلَّا فَالزَّوَاج مِن حَيْث هُو لَيْسَ بوَاجب. أَجَل تُكرَه العُزُوبَة، بَل وَتُحرَم إِذَا قَادَت إِلَىٰ الحَرَام، وَمِن هُنَا أَرسَل النَّبيّ ﷺ هَذَا النّدَاء: « يَا مَعْشَر الشَّبَاب عَلَيكُم بالبَاه[٣] أَي الجِنْس »[٤]. « لاَ يَقعَنَّ أَحَدكُم عَلىٰ ٱمرَأته كَمَا تَقع البَهِيمَة، وَليَكُن بَيْنَهُما رَسُول، وَلمَّا قِيلَ: وَمَا الرَّسُول ؟

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٥ / ٣٢٩ ح ٦، تَهذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧ / ٢٣٩ ح ١٠٤٦، رَوضَة الوَاعِظِين للفتَّال النّيسابوري: ٣٧٤، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ١٩ ح ٢٤٩١٦.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٢ / ١٠٢٠ ح ١٤٠١، شَرَائِع الإِسلاَم: ٢ / ٤٩٢، المُهَذَّب البَارع لِابْن فَهَد الحِلّيّ: ٣ / ١٥٣، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ٥ / ١٩٤٩ ح ٤٧٧٦، جَامع المقَاصد: ١٢ / ٩، صَحِيح ٱبن حِبَّان: ١ / ١٩٠ ح ١٤، المُسنَد المُستَخرَج عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسلِم: ٤ / ٦٤ ح ٣٢٣٨، سُنن الدّارمي: ٢ / ١٧٩ ح ٢١٦٩، سُنن النَّسَائي: ٦ / ٦٠ ح ٣٢١٧، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ١٠٧، المصنّف لعَبدالرّزاق: ٦ / ١٦٧ ح ١٠٣٧٤، مُسنَد الإِمَام أَحمَد: ٢ / ١٥٨.

(٣) البَاهُ مِثْل الجَاهُ لُغَة، البَاءَة: الجِمَاع، كَمَا فِي الجَوهَري، وَقَالَ النَّووي فِي شَرحِهِ لصَحِيح الإِمَام مُسْلِم: البَاءَة بالمَدّ وَالهَاء أَصَحّ مِن المَدّ بلاَ هَاء وَمِن الهَاءَين بلاَ مَدّ وَأَصلهَا الجُمَاع. وأُنظر، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١ / ٣٦.

(٤) أُنظر، سُنن التِّرمِذي: ٣ / ٣٩٢ ح ١٠٨١، السُّنَن الكُبْرىٰ للبَيهقي: ٢ / ٩٥ ح ٢٥٤٧، المُعْجَم الكَبِير لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ١٠ / ٨٣ ح ١٠٠٢٧، الكَافِي: ٤ / ١٨٠ ح ٢ و: ٥ / ٣٣٠ ح ٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٤٤ ح ٢٤٩٨٩، سُنن النَّسَائِي: ٤ / ١٦٩، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٠ / ٦٨، المُعْجَم الأَوسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ٥ / ١٠٣، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٢ / ٤٠٤.

قَالَ: القُبْلَة وَالكَلاَم »[1]. وقَالَ الإِمام الصَّادِقعليه السلام: « مَا تَلَذَّذ النَّاس فِي الدُّنْيَا وَالآخرَة بلذَّة أَكْثَر مِن لَذّة النِّسَاء، إِنَّ أَهْل الجنَّة مَا يَتلذّذُون بشَيء أَشْهىٰ عِندَهُم مِن النِّكَاح »[2]. « جَرَبتُ جَوَاري بَيضَاء وَأَدمَاء فكَان فِيهُنَّ بُون »[3].

وَهكَذَا يَتحدّث الإِمامعليه السلام عَن مُتعَة الجِنس وَلذّته ليُشِير أَنَّ هَـذَا الحَـدِيث لاَ عَيْب فِيهِ وَلاَ خَجَل مِنْهُ مَا دَام فِي حُدُودِه الشَّرعيَة، ولمَاذَا القُيُود وَالحُدُود لشَيء تَفْرضهُ طَبِيعَة الحيَاة تمَامَاً كَالطَّعَام وَالشَّرَاب؟ إِنَّ البَأس وَالعَـيْب فِـي الفُـحْش وَالفجُور وَالعلاَقَات السِّريَّة الَّتي تُفْسد المُجْتَمع، وَتملأهُ بـالأَوبئَة وَتَـقُودَه إِلَـىٰ الدَّمَار، وَمِن أَجل هَذَا لاَ يَجرُؤ عَلىٰ إِعْلاَنهَا أَقوىٰ الأَقوِيَاء.

وَكَان المُسْلمُون يَسأَلُون النَّبيّصلى الله عليه وآله وَالأَئِمَّة عَن أَشيَاء الجِنْس بصَرَاحَة تَـامّة تَفقهَاً فِي الدِّين وَحِرصَاً عَلىٰ طَاعَته وَالإِلتزَام بأَحْكَامه.

---

(١) أنظر، طَبقَات الشَّافعيَّة الكُبرىٰ لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن قَاضي شُهبَة: ٦ / ٣١١، عَالَم الكُتُب بَيرُوت (١٤٠٧ هـ)، تَحْقِيق: الدّكتُور الحَافظ عَبْدالعَلِيم خَان، إِحيَاء عُـلُوم الدِّيـن للـغزَّالي: ٢ / ٥٠، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ٦ / ٣١١، مَكتَبَة طَبريّة الرِّيَاض، (١٤١٥هـ)، تَحْقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، الأَحَادِيث الَّتي فِي الإِحْيَاء وَلَم يَجد لهَا السُّبكي إِسْنَاد، الإِفْصَاح عَن أَحَادِيث النِّكَاح لأَحمَد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن حَجَر الهَيتَمي أَبُو العَبَّاس: ١ / ١٨٢ نَشْر دَار عَمَّار عمَّان الأُردُن، الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤٠٦ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد شَكُور المَيَادِيني.

(٢) أنظر، الكَافِي: ٥ / ٣٢١ ح ١٠، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٢٣ ح ٢٤٩٢٩، تَـفْسِير المِـيزَان: ٣ / ١١٨، بحَار الأَنوَار: ٨ / ١٣٩ ح ٥٣، تَفْسِير العَيَّاشي: ١ / ١٦٤ ح ١٠.

(٣) أنظر، كِتَاب وَسَائِل الشِّيْعَة بَاب النِّكَاح. (مِنْهُ). وَالبُون: المَسَافَة بَيْنَ الشَّيئَين.
أنظر، الكَافِي: ٥ / ٣٢٥ ح ٥، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٤ / ٣٦ ح ٢.

المَرْأَة قِلاَدَة

«المَرْأَة قِلاَدَة فَانْظُر مَا تَتَقَلَّد»[1]. «وَأَينَ تَضع نَفْسَك، وَمَن تُشْركهُ فِي مَالَك، وَتُطْلعهُ عَلىٰ دِيْنك وَسِرّك»[2].

قَلَّدهُ القِلاَدَة: جَعَلهَا فِي عُنُقِهِ، وَقَد تَكُون حَبْلاً يُقَاد بِهِ المُقَلَّد كالحِمَار يُؤخَذ إِلَىٰ حَمْل الأَثْقَال[3]. وَهَكَذَا الزَّوَاج يَقُود الزَّوج إِلَىٰ الأَغلاَل وَأَشَق الأَشغَال.

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٥/ ٣٣٢ح ١، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغْربي: ٢/ ١٩٨ح ٧٢٦، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ١٤٤ح ١، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٤٠٢ح ١٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤/ ١٧٥ح ١٦٤٣٥، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٠٠/ ٣٣٣ح ١١٢.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٥/ ٣٢٢ح ٣، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٣١٧ح ١، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٤٠١ح ١٠، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/ ٢٧ح ١، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٢٣٢ح ١١، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ٣٨٦ح ٤٣٥٨.

(٣) إِمَّا مُشْتَقاً مِنْ مَصْدر الفِعْل المُضَعَّف (قَلَّد، يُقَلِّد، تَقْلِيداً)، وَمَعنَاه: جَمعَ الشَّيء فِي مَكَان مُعَيَّن، كمَا يُقَال: (قَلَّد المَاء فِي الحَوض): أَي جَمَعهُ فِيهِ. وَإِمَّا أَنْ يَكُون مُشْتَقاً مِنْ (القِلاَدَة) وَهِي مَا يُوضَع فِي العُنق مَع الإِحَاطَة بِهِ.

يُقَال تَقَلَّد الرَّجل الشَّيء لِبسهُ أَو حَمْله، وَتَقلَّدتُ السَّيف أَلقَيت حَمَالَته فِي عُنقي. وَمَأخُوذ مِنْ «قلَّدْتُها قِلاَدةً، جَعَلتها فِي عُنقهَا، وَالقِلاَدة مَا جُعِل فِي العُنق».

أُنظر، القَامُوس المُحِيط: ١/ ٣٢٩، «مَادَّة قَلَّد».

وَالفَرق أَنَّ أَثقَال الحِمَار قَد تَكُون حَطْبَاً أَو ذَهْبَاً ، وَأَثقَال الزَّوج كُلّهَا أَو جُلّها أَوبَاء وَأَدوَاء ! وعَلَيهِ أَنْ يَبْتَلعهَا بصَمت وَصَبر وإِلَّا تَرَاكَمَت وَتَفَاقَمَت .

وَتَقُول: لَيْسَ كُل ٱلنِّسَاء سَوَاء ؟ .

وَنُجِيب: بأَنَّ العِبْرَة بالغَالِب الشَّائِع لاَ بالشَّاذ النَّادر . وَمِن أَدعِيَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: « أَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذ بِكَ مِن وَلد يَكُون عَليَّ رَبَاء[1] ، وَمِن مَالٍ يَكُون عَليَّ ضَيَاعَاً ، وَمِن زَوّجَة تُشِيبُنِي قَبْل الأَوَان ، وَمِن خَلِيل مَاكِر »[2] . وَالوَيل كُلّ الوَيل لمَن إِنهَالت عَلىٰ رَأسه هَذِهِ الصَّوَاعق الأَربَع مُتحَالفَة مُتعَاضدَة .

⇔ وَمِنْهُ : « قَلَّدتَه السَّيف أَلقِيت حمَالته فِي عُنُقه فَتَقلَّده .. وَمِن المَجَاز قُلِّد العَمْل فَتَقلَّده » .

أُنظر ، أَسَاس البَلاَغَة : ٢ / ٣٧٤ .

وَتَقلَّدتُ السَّيف ، كَمَا فِي قَول الشَّاعر :

يَـا لَـيْت زَوّجك قَـد غَـدَا مُــتَقلِّداً سَـيفَاً وَرُمــحَا

أُنظر ، الصِّحَاح للجَوهَري : ٢ / ٥٢٧ ، أَمَالِي السَّيِّد المُرْتَضىٰ : ١ / ٤١ ، جَامع البَيَان لِابْن جَرِير الطَّبري : ١ / ١٦٧ ، المَنْخُول للغَزَّالي : ٢٨٥ ، الإِحْكَام فِي أُصول الأَحْكَام ، لعَليّ ابن مُحَمَّد الآمَدي : ٣ / ٦٣ .

وَقَالَ الفَيوّمي : (قَلَّدت المَرأَة تَقْلِيداً : جَعَلت القِلاَدة فِي عُنقهَا ، وَمِنْهُ تَقْلِيد الهَدي ، وَهُو أَنْ يُعلَّق بِعُنق البَعِير قِطْعَة مِنْ جلد لِيَعلم أَنَّه هَدي فَيكفّ النَّاس عَنْه ، وتَقْلِيد العَامل تَولِيَته كَأَنَّه جَعَل قِلاَدة فِي عُنقه » . أَي تَقلَّد الأَمرَ .

أُنظر ، مِصْبَاح المُنِير : ٢ / ١٩٧ . « مَادَّة قَلَّد » .

(١) عَليَّ رَبَاء : مُتَسَلطاً عَليَّ ، أَو غَيْر مُوَافق لِي ، أَو يُنْفق عَليَّ بأَنْ أَكُون فَقِيراً ، أَو مُتَعَليّاً عَليَّ وَقَاهِراً لِي .
أُنظر ، مَجْمَع البَحْرَين للطّرَيحي : ٢ / ١٢٨ .

(٢) أُنظر ، الكَافي : ٥ / ٣٢٦ ح ٣ ، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه : ١ / ٣٣٦ ح ٩٨١ و : ٣ / ٥٥٨ ح ٤٩١٧ ، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠ / ٣٤ ح ٤ ، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢٠٣ ، سُنن النَّبيّ : ٢٠٦ ح ١٤ و ٣٨٤ ح ٣١ ، كتَاب الدُّعَاء للطَّبرَاني : ٣٣٩ ح ١٣٣٩ .

جَمَال الخُلْق

«إِنَّ خَـير نِسَـائِكُم الوَلُـود الوَدُود، السَّـتِيرَة العَفِيفَة، العَـزِيزة فِـي أَهْـلهَا، الذَّلِـيلَة مَـع بَـعلهَا، المُتبَرجَة مَع زَوْجَهَا، الحَصَان عَلَىٰ غَيرَه الَّتي تَسمَع قَولَه، وَتُطِيع أَمرَه، وَإِذَا خَلاَ بهَا خَلَعَت مَـعهُ دِرع الحَيَاء، وَبَذلَت لهُ مَـا يُـرِيد، وَإِذَا أَنْـفَقَت أَنْـفَقت بمَعْرُوف، وإِذَا أَمْسَكَت، أَمْسَكَت بمَعْرُوف فَـتِلكَ مِن عُمَّال الله، وَعَامِل الله لاَ يُخِيب»[1].

(١) أُنظر، هَذِه القطْعَة الذَّهبيَة المُتْنَاثرَة تَارَة، وَالمَجْمُوعَة تَارَة أُخـرىٰ فِـي تَـحرِير الأَحْكَـام العَـلَّامَة الحِلّي: ٣/ ٤٢١ح ٤٩٠٥، مُسْنَد الإِمَام زَيد بن عَـليّ: ٣٠٢، المَـجْمُوع لمُـحيي الدِّيـن النَّـوويّ: ١٦/ ١٣٧، فَتْح الوهَّاب: ٢/ ٥٤، الإِقْنَاع فِي حَلّ أَلفَاظ أَبي شُجَاع للشَّـربِيني الخَـطِيب القَـاهِري الشَّافِعي: ٦٤، مُغْني المُحتاج إِلىٰ مَعرِفَة مَعَاني أَلفَـاظ المِـنْهَاج، الشَّـرح للشَّـيخ مُـحَمَّد الشَّـربِيني الهَجري: ٣/ ١٢٧، إِعَانَة الطَّالِبِين: ٣/ ٣١٤، جَوَاهر العقُود وَمُعِين القُـضَاة وَالمُـوقعِين وَالشَّـهُود، لشَمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد المِنهَاجي الأَسيُوطي: ٢/ ٥١، سُبل السَّـلاَم لمُـحَمَّد بـن إِسْـمَاعِيل الكَحْلاَني ثمَّ الصَّنعَاني: ٣/ ١١١ح ٣، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٦٣٠ح ٤٠٩٢، كَنْزُ العُمَّال: ١٤/ ٤٩٤ح ٣٩٤٠٢و: ١٦/ ٢٩٧ح ٤٤٥٦٩و ٤٤٥٩٩، فَيض القَدِير: ٣/ ٦٥٧ح ٤٠٩٢، الكَافِي: ٥/ ٣٢٤ح ١، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّـوسي: ٧/ ٤٠٠ح ٦، مَسَـالِك الإِفـهَام: ٧/ ١٧، جَـامع المَـقَاصد:

↔

هَذِهِ الكَلْمَات :

هَذِهِ الكَلْمَات وَرَدت فِي أَكْثَر مِن حَدِيث، وَجَمعنَاهَا فِي كَلاَم وَاحد لوحدَة الهَدَف وَالمَوضُوع، وَهُو ٱخْتِيَار الزَّوْجَة الصَّالحَة فِي نَـفْسهَا وَخُـلقهَا الَّـذي لاَ يَشِيب وَيَهرَم إِذَا هَرمت وَتَرهلَت، أَمّا ٱخْتِيَارهَا لجَمَال الخُلق وَحُسـن الشَّكـل فهُو مَوضُوع الأَحَادِيث التَّالِيَة، وَمَا مِن شَكّ أَنَّ الإِنْسَان يَعلُو كُلّ مَخْلُوق بصِفَاته مِن الدَّاخل لاَ مِن الخَارج، وَبالرَّغم مِن هَذِهِ الحَقِيقَة فإِنَّ لحُسن الشَّكل وَالمَظْهَر سِرّه وَأَثره فِي شَحْذ القَرَائح، وَهَز المَشَاعر، وَإِثَارتهَا، وَبالخُصُوص فِي المَرأَة الشَّابَّة.

الزَّوْجَة الصَّالحَة رَوْح وَرَيحَان :

الإِنْسَان ٱبن الأَرض، مِنْهَا خُلق، وإِلَيهَا يَـعُود، وَبـهَا يَشـبَه، والأَرض مِـنْهَا الخَبِيث وَالطَّيب، وكَذَلِكَ النَّاس فِيْهِم الأَشْرَار والأَخيَار، وَخَير ٱلنِّسَاء هِي الَّتي تَمتَاز بالخَصَائِص التَّالِيَة :

١ ـ « الوَلُود » العِقم نَقْص فِي الرَّجُل وَالمَرأَة، لأَنَّ الصِّلَة بَيْنَ الزَّوجَين لاَ وَلَن تَتوَطَد إِلَّا بـوجُود صِـغَار « يُـرَفرْفُون وَيُـغَردُون ». وَفـي كِـتَاب « كَـيْف يَـحيَا الإِنْسَان » : « المَرأَة هِي الزَّوْجَة والأُم فِي آنٍ وَاحد، وإِذَا لَم تَكُن أُمّاً تتحوّل إِلَى مُجرَّد لُعبَتهُ وَدُمية، لأَنَّهَا ـ وهَذِهِ هِي الحَال ـ لَيسَت أَكْثَر مِن جِـنْس ». وبَـعْض

⇐ ١٢/١٢، مَن لاَ يَحضَرهُ الفَقِيه : ٣/٣٨٩ ح ٤٣٦٧، رَوضَة الوَاعِظِين للـفتَّال النَّـيسابوري : ٣٧٤، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠/٢٩ ح ٢، مَكَارِم الأَخْلاَق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢٠٠، بحَار الأَنوَار : ١٠٠/٢٣٥ ح ٢٠، سُنَن النَّسَائي : ٣/٢٧١، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ : ٧/٨١، المُعْجَم الأَوسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني : ٦/١١، المُعْجَم الكَبِير لأَبِي القَـاسم سُـليمَان بـن أَحْـمَد الطَّـبرَانـي : ١٢/٤٦ و : ٢٠/٢١٩، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ : ٤/١٥٩٥، العهُود المُحَمَّدِيّة للشّعرَاني : ٣٣١.

الأَديَان تُحرِّم الطَّلاَق ، وَالفِرَاق إِلَّا لعُقم أَو زِنَا .

٢ ـ « الوَدُود » وهِي الَّتي تُحبّ زَوْجَهَا لاَ مِن أَجْل أَنَّه يَكفِيهَا وَيُـغنِيهَا ، بَـل تُحبّه اعْتقَاداً وَتَديُناً بأَنَّ الزَّوج يَجْب أَنْ يُحبّ لاَ لشَيْء إِلَّا لأَنَّه زَوْج وَكَفىٰ .

٣ ـ « العَفِيفَة » وهِي تَتحَكَّم فِي غَرِيزَتهَا الجِنْسيَة ، وَتَعْتَصم بالطُّهر وَالنَّزَاهَـة مِن الفُحْش وَالفجُور ، وَغَير العَفِيفَة هِي الجِيفَة المُبَاحَة لنَهْش الكِلاَب وَالذِّئَاب ، وَمِن أَلقَابهَا السَّاقطَة حَيْث لاَ حُرمَة لهَا ، وَالعَائِبَة حَيْث لاَ تَسْتَنكف عَن العَـيْب ، وَالخَائِنَة لأَنَّهَا غَير أَمِينَة عَلىٰ كَرَامتهَا ، وَالفَاحشَة لإِقدَامهَا عَلىٰ الفُحش بلاَ حَيَاء ، وَالعَاهرَة لأَنَّهَا تَعْرض سَوأتهَا للوَالِغين ، وَالفَاجرَة حَيْث تَتفَجّر مِنْهَا القَبَائِح وَالرَّذَائِل .

وَلَيت الَّذِين يَعْتَذرُون عَنْهَا وَيُبَررُون صنْعهَا دَرسُوا **أَوَّلاً** : هَل هِي أَحوَج مِـن الَّتي تَعلَمَت مِهنَةً أَو عَلْمَت فِي مَحلٍ ؟ ثُمَّ بِمَ يَعْتَذرُون عَن المُتزوّجَات الثَّريَات اللَّاتي يَفْحَشنَّ فِي الخَفَاء وَيَفجرنَّ فِي السِّر ؟ .

٤ ـ « العَزِيزَة فِي أَهْلهَا » فَتَظهَر أَمَامهُم ـ إِذَا اقْتَضىٰ الأَمْر ـ العِزَّة وَالغِنىٰ بالله وَبزَوْجهَا وَعَدم الحَاجَة إِلَىٰ أَهْلهَا وَغَيرهِم . وَعَلىٰ كُلّ امرَأة تَفْتَخر عَـلىٰ بَـعْلهَا وَشَرِيك حَيَاتهَا أَنْ تَرتَدع وَتَنْتَهي مُـتّعظَة بـهَذَا الدَّرس البَـلِيغ « المُـتبَرجَـة مَـع زَوْجهَا » . أَبَداً لاَ حِجَاب وَلاَ شَيء يُعَاب مِنْهَا إِلَيه ، وَبعبَارَة الحَـدِيث الشَّـرِيف : « خَلْعَت مَعهُ دِرع الحَيَاء ، وَبَذلَت لهُ مَا يُرِيد » . وَمَتىٰ احتَاج هَذَا إِلَىٰ بَيَان لَولاَ أَنَّ بَعْضهُنَّ حصَان عَلىٰ زَوْجهَا غَنْمَة عَلىٰ غَيْره ؟

٥ ـ « الحَصَان عَلىٰ غَيْره » هَذِي هِي الشَّرِيفَة العَفِيفَة : صَعْبَة وَشَمُوس إِلَّا عَلىٰ حلاَلهَا وَوَالد أَطفَالهَا ، عَلىٰ عَكْس المُومِس الَّتي لاَ تَرد لاَمِس ! وَكَم مِن بيُوت دُمرَت وَأُسرٍ بُدّدت وَصغَار شُرّدَت هَذِهِ الرَّخوَة المَائعَة .

٦ ـ « وَإِذَا أنْفقت أنْفقت بمَعْرُوف ، وإذَا أمْسكت ، أمْسكت بمَعْرُوف » . إنْ كَان الزَّوج مُعْسراً قَنْعَت بالمَيسُور ، وَلاَ تُرهق بطَلَب المَعسُور ، وَإنْ يَك غَنِيًّا أنْفقت أو أمْسكت فِي حدُود الإعْتدَال[1] .

وَمَتىٰ تَوَافرَت هَذِهِ الصَّفحَات فِي الزَّوْجَة فَهِي « مِن عُمَّال الله ، وَعَامِل الله لاَ يُخِيب » . وَمَعْنىٰ هَذَا أنَّ المَرأة الصَّالحَة خَير مِن ألف رَجُل غَير صَالِح ، وَأيْضاً مَعْنَاه أنَّ العِبرَة بالعَمَل بالذّكُورَة والأُنوثَة : ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾[2] . وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾[3] .

وَبَعد ، فَإنَّ هَذِهِ النُّصُوص وَأمْثَالهَا هِي تَعْبير عَن وَاقع إنْسَاني وَفِطْري ، وَلَيْسَ للإسْلاَم مِنْهَا أي أثَر إلَّا الدّلاَلَة عَلىٰ هَذَا الوَاقع وَالحكَايَة عَنْهُ ، لأنَّ كُلّ النَّاس يَشعرُون بِهِ تِلقَائياً حَتَّىٰ أشَدّهُم أسْتهتَاراً بالأديَان وَإلحَاداً بهَا . وهَكَذَا دِين الحَيَاة يَنْطق بمَبَادئهَا وَقوَاعدهَا . وَيَأتي المَزِيد مِن البَيَان .

(١) أنظر ، فَقرَة التَّدبِير وَالتَّبذِير فِي هَذَا الكِتَاب . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) آل عِمرَان : ١٩٥ .

(٣) ٱلتَّحْرِيم : ١١ ـ ١٢ .

جَمَالُ الخَلْق

«مَـن أَرَادَ الزَّوَاج فَـلَيَطلُب أَصْـبَحهن وَجْـهَاً، وَأَحْسَنهُنَّ شَعْرَاً، فَإِنَّ الشَّعر أَحَد الجَـمَالَين، وَمِـن الخَيْر أَنْ تَكُون الزَّوْجَة بَاكرَاً وَطِيبَة الرِّيح وَبَيضَاء أَو سَمْرَاء عَـيْنَاء وَمَـربُوعَة لاَ طَـوِيلَة هَـزِيلَة وَلاَ قَصِيرَة دَمِيمَة، وَدَعُوا السَّـودَاء وَالعَـجُوز المُـدَبرَة وَكُلّ اَمرَأة وُلدَت فِي مَـنْبَت سُـوء، وَإِنْ تَك مِـن حِسَان الوجُوه»[1].

أَيْضَاً هَذِهِ الكَلْمَات وَرَدَت فِي أَكْـثَر مِـن حَـدِيث، وَجَـمعنَا بَـيْنهَا لوحـدَة المَوضُوع وَالهَدَف كَالفِقرَة السَّابقَة.

---

(١) أُنظر، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغْربي: ٢ / ١٩٦ ح ٧١٨، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣ / ٣٨٨ ح ٤٣٦٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠ / ٥٩ ح ٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤ / ١٨١ ح ٢٠، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٠٠، النَّوَادِر للقُطب الرَّاوندي: ١١٧، بحَار الأَنـوَار: ١٠٠ / ٢٣٧ ح ٣٦، فَـيض القَدِير شَرْح الجَـامع الصَّـغِير: ١ / ٩٠ ح ٥٧٩، كَـنْزُ العُـمَّال: ١٦ / ٢٩١ ح ٤٤٥٢٩، فَـتْح القَـدِير للشَّوكَاني: ١ / ٤٣١ ح ٥٧٩، و: ٤ / ٢٣١ ح ٤٩٤٠، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢ / ٩ ح ١٥٥٢، تَفْسِير الثَّعلبي: ٧ / ٩٣، سُبْلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بـن يُـوسُف الصَّـالِحي الشَّـاميّ: ٩ / ٤٢، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ٣ / ٩.

وَكُلّ إِنْسَان حَتَّىٰ البِدَائي يُحبّ الجَمَال بالطَّبع وَالفِطْرَة، بَل فِي كِتَاب الْإِنْسَان ذَلِكَ المَجهُول: «إِنَّ الْإِبْلَه وَالمَجنُون قَادرَان عَلىٰ الْإِنْتَاج الفَنّي، فإِيقَاظ الْإِحْسَاس بالجَمَال ضَرورَة أَوليَة بطَبيعَة النَّاس»[(١)]. أَمَا قَوْل الرَّسُول ﷺ: «مَن تَزَوّج آمرَأة لاَ يَتْزَوّجها إِلاَّ لجَمَالهَا لَم (يَر) يَجْد فِيهَا مَا يُحبّ»[(٢)]. فَهُو نَهي عَن الزَّوَاج مِن أَجْل الجَمَال وَحدَه دُون أَي آعْتبَار للدِّين والْأَخْلاَق، وَلذَا عقَّب بقَوْله بلاَ فَاصِل: «فَعَليكُم بذَات الدِّين والْأَخْلاَق»[(٣)].

وَلاَ بُدَّ مِن الْإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ أَحَادِيث الْأَنْبِيَاء والْأَئِمَّة عَن الدَّمِيمَة، وَالجَمِيلَة، وَالقَصِيرَة، وَالطَّويلَة، وَالبَيضَاء، وَالسَّمرَاء وَعَن حُسن الوَجْه وَالشَّعر ـ إِنَّمَا هِي لمُجَرَّد النُّصح وَالْإِرشَاد إِلَىٰ المَرأَة الَّتي تَشْبع رَغبَات الزَّوج رُوحَاً وَجَسداً، وَالقَصْد الْأَوَّل مِن هَذَا النُّصح أَنْ تَسْتَمر الحَيَاة الزَّوجيَّة بسَلاَم وَوئَام، لْأَنَّ الحَيَاة السَّعيدَة الهَادئَة لكُلّ النَّاس هِي الغَايَة مِن الْإِسْلاَم وَشَرِيعَته. وَصَدَق الله العَليّ العَظِيم: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[(٤)].

وَنَقف قَلِيلاً مَع هَذَا الحَدِيث: «تَخيرُوا لنُطفَكُم، وَأَنْكحُوا الْأَكفَاء، وَأَنكحُوا إِليهِم»[(٥)].

---

(١) أُنظر، كِتَاب الْإِنسَان ذَلِكَ المَجهُول. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، رَوضَة الوَاعِظِين للفتَّال النّيسابوري: ٣٧٤، تَهْذِيب الْأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٣٩٩/٧ ح ١، تَحرِير الْأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلّي: ٣١/٤ ح ٥٣٣٣، السَّرائِر لِابْن إِدْرِيس: ٥٥٩/٢، النّهايَة للشَّيخ الطُّوسي: ٤٦٣، وَسَائِل الشّيْعَة: ٥٠/٢٠ ح ١، بحَار الْأَنوَار: ٢٣٥/١٠٠ ح ١٩.

(٣) أُنظر، المَصَادِر السَّابقَة.

(٤) الْأَنْبِيَاء: ١٠٧.

(٥) أُنظر، سُنَن آبن مَاجه: ٦٣٣/١ ح ١٩٦٨، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ١٦٣/٢، سُنَن البَيهقي

« فَإِنَّ العِرق نزّاع »[١]. أي جذّاب وفي رُوَايَة ثَانيَة : « الخَال أحَد الضَّجيعَين »[٢]. وَفِي الآيَة : ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[٣]. وَفِي هَذِهِ الآيَة الإِيمَاء إِلَىٰ أَنَّ البِنْت تَشْبَه الأُم طَهراً وَعِهراً، وَفي الأَمثَال : « لاَ تَلِدُ الحَيَّة إِلَّا حَيَّة (حُيَيَّه) »[٤].

⇔ الكُبرىٰ : ١٣٣، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني : ٩ / ١٠٧، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ٢٠ / ٧٨، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة : ٣ / ٤٣٢ ح ١، سُنن الدَّار قُطني : ٣ / ٤٣٢ ح ١، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَاديثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ : ١ / ٣٩٠ ح ٦٦٦ و ٦٦٧، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري : ١ / ٣٤٩، تَنْقِيح التَحقِيق : فِي أَحَادِيث التَّعلِيق للذَّهبي : ٢ / ١٨٢ مَسْأَلَة « ٦٠٣ »، تَخْرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزَّيلَعي : ١ / ٢٧٣، نَصْب الرَّايَة للزَّيلعي : ٣ / ٣٦٣، الدّرَاية فِي تَخريج أَحَادِيث الهِدَايَة لِابْن حَجَر : ٢ / ٦٣ ح ٥٤٧، صَححهُ وَعَلَّق عَلَيه السَّيِّد عَبدالله هَاشم اليَمَاني المَدَني، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ١ / ٥٠٣ ح ٣٢٦٨ و ٣٢٦٩ و ٣٢٧٠، كَنْزُ العُمَّال : ١٦ / ٤٤٥٥٦ و ٤٤٥٥٧ و ٤٤٥٥٨، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر : ١٥ / ٨٤، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٣ / ٣١١ ح ٣٢٦٨ و ٣٢٦٩ و ٣٢٧٠ و : ٤ / ٨٧ ح ٤٥٦٨، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني : ١ / ٣٠١ ح ٩٦٠ و ص : ٤٣١ ح ١٣٨٨.

(١) لَقَد أُختُلف فِي هَذَا فَبَعضهُم قَالَ : حَدِيث نَبوّي، وَالبَعْض الآخر قَال : مَثَل مِن الأَمثَال. أُنظر، البَحْر الرَّائِق لِابْن نُجَيم المَصْرِي : ٣ / ١٤٣، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود : ٦ / ٢٥٠، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني : ٢ / ٥٩ ح ١٧٣٠، تَفْسِير الثَّعلبي : ٥ / ١٩٨، خُزَانة الأَدب للبَغدَادي : ٤ / ١٣٧.

(٢) أُنظر، الكَافي : ٥ / ٣٣٢ ح ٢، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغْربي : ٢ / ١٩٤ ح ٧٠٣، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي : ٧ / ٤٠٢ ح ١٢، وَسَائِل الشِّيعَة : ٢٠ / ٤٨ ح ٢.

(٣) مَرْيَم : ٢٨.

(٤) لَقَد أُختُلف فِي هَذَا فَبَعضهُم قَالَ : حَدِيث نَبوّي، وَالبَعْض الآخر قَال : مَثَل مِن الأَمثَال. أُنظر، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلوسي : ٣ / ١٥٣، الإِتقَان فِي عُلُوم القُرْءان للسُّيوطي : ٢ / ٣٤٧، الأَسرَار المَرْفُوعَة فِي الأَخْبَار المَوضُوعَة، لمُلاَّ عَليّ القَاري : ١ / ٣٨٢ ح ٥٨٩، اللُّؤلُؤ المَرصُوع فِيمَا لاَ أَصْل لهُ أَو بأَصْله ⇔

وَفِي نَهْج البَلاَغَة: «وَٱعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ نَبَاتاً. وَكُلُّ نَبَاتٍ لاٰ غِنَىٰ بِهِ عَنِ الْمَاءِ، وَالْمِيَاهُ مُخْتَلِفَةٌ، فَمَا طَابَ سَقْيُهُ، طَابَ غَرْسُهُ وَحَلَتْ ثَمَرَتُهُ، وَمَا خَبُثَ سَقْيُهُ خَبُثَ غَرْسُهُ وَأَمَرَّتْ ثَمَرَتُهُ»[1]. وَأَبعَد مِن كُلّ بَعِيد أَنْ لاَ يَشْبَه الوَلَد مَن يَلْدهُ فِي شَيء مِن خَلْقه وَخُلُقه.

⇐ مَوضُوع لمُحَمَّد خَلِيل بن إبرَاهِيم المَشِيشي الطَّرابُلسي: ١/ ٢٢٠ ح ٧٠٠، نَشر دَار البَشَائِر بَيرُوت (١٤١٥ هـ)، الطَّبعَة الأُولىٰ، تَحقِيق: فَوَاز أَحْمَد زَمرلي، المَصْنُوع فِي مَعْرفَة الحَدِيث المَوضُوع لعَليّ اٰبن سُلطَان الهَروي القَاري: ١/ ٢٠٦ ح ٣٩٦، نَشر مُؤسَّسة الرِّسَالَة، الطَّبعَة الثَّانِيَة، تَحقِيق: عَبْدالفَتَّاح أَبُو غدّة، الِجدّ الحَثِيث فِي بَيَان مَا لَيْس بحَدِيث لأَحمَد بن عَبدالكَرِيم بن سُعُودي الغِزّي العَامِري: ١/ ٢٥٨ ح ٦١٢، دَار الدِّرَايَة ـ الرِّيَاض ـ (١٤١٢ هـ)، تَحْقِيق: بَكْر عَبدالله أَبُو زَيد، المَقَاصد الحَسَنَة فِي بَيَان كَثِير مِن الأَحَادِيث المُشْتَهرَة لمُحَمَّد بن عَبْدالرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوي: ١/ ٧٢٣ ح ١٣٠٠، دَار الكِتَاب العَرَبي (١٤٠٥ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد عُثْمَان الخَشْت، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/ ٤٨٣ ح ٣٠٤٤، النُّخبَة البَهِيَة فِي الأَحَادِيث المَكذُوبَة عَلىٰ خَيْر البَرِيَة لمُحَمَّد الأَمِير الكَبِير المَالِكي: ١/ ١٣٢ ح ٤١٦، نَشر المَكْتَب الإِسْلاَمي بَيرُوت (١٤٠٩ هـ)، الطَّبعَة الثَّانِيَة، تَحقِيق: زُهَير الشَّاوِيش، المُدْهش لأَبي الفَرَج عَبدالرَّحمن بن عَليّ بن عُبَيد الله بن عَبْدالله بن هَادي بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن جَعْفَر الجَوزي: ١/ ١٨، نَشر دَار الكُتب العِلميَة (١٤٠٥ هـ) الطَّبعَة الثَّانِيَة، تَحْقِيق: مَروَان قَبَّاني، تَاج العَرُوس: ٣٧/ ٥٣٢، كتَاب الكُليَّات فِي المُصْطلحَات وَالفُرُوق اللُّغويَة لأَبي البَقَاء أَيُوب بن مُوسىٰ الحُسَيني الكَفومي: ١/ ٥٣٧، نَشر مُؤسَّسة الرِّسَالَة (١٤١٩ هـ)، تَحْقِيق: عَدنَان دَروِيش وَمُحمَّد المَصْري.

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٤٥).

مَحَاس الزَّوج وَمَسَاوئه

«إِذَا أَنْكَح أَحَدكُم وَلِيدَة فَقَدْ أَرقّهَا، فَلْيَنظُر لِمَن يَرق»[1]. «زَوّجُوا العَفِيف التَّقي النَّقي السَّمح الكَفَين السَّلِيم الطَّرفَين البِر بالوَالدَين، وَلاَ يُلْجيء عِيَالَه إِلَىٰ غَيْرَه»[2]. «وَلاَ تُزوّجوا سَيء الخُلق، وَشَارب الخَمْر، وَلاَ البَهّات البَخِيل الفَحّاش الأَكل وَحدَه، الضَّارب أَهْله، المُلْجيء إِلَىٰ غَيْرَه، العَاق وَالدَيه»[3].

الطَّرفَان: الفَرْج وَاللِّسَان، وَالبَهّات: المُفْتَري عَلىٰ الأَبريَاء وَجْهاً بوَجْه[4].

---

(١) أنظر، وَسَائِل الشّيعَة: ٢٠/ ٧٩ ح ٢٥٠٨٠، أَمَالي الشَّيخ الطّوسي: ٥١٩ ح ١١٣٩، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٣٧١ ح ٢.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٢/ ٥٧، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٤٠٠ ح ١٥٩٧، وَسَائِل الشّيعَة: ١٥/ ١٩٨ ح ٢٠٢٦٨ و: ٢٠/ ٣٤ ح ٢٤٩٥٨، بحَار الأَنوَار: ٦٧/ ٣٧٥ ح ٢٠.

(٣) أُنظر، المَصَادر السَّابقَة.

(٤) أُنظر، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٢/ ٥٣١، مُعْجَم البُلدَان للحَموي: ٥/ ١١٣، تَاج العَرُوس: ٦/ ٥٨٧، تَهْذِيب اللُّغَة لأَحْمد الأَزْهري ٤/ ٢٢٢ نَشر دَار إِحْيَاء التّرَاث العَرَبي، بَيرُوت سَنَة (٢٠٠١م)، تَحْقِيق: مُحَمَّد عُوض مِرْعِب.

وَفِي حَدِيثٍ آخر: «المُؤْمِن كُفؤ المُؤْمِنَة»[(١)]، وَ«المُسْلمُون تَتَكافَأ دِمَاؤهُم وَيَسْعىٰ بذِمَتهِم أدْنَاهُم»[(٢)]. أَبَداً لاَ عُنْصرِيَة وَلاَ طَبقيَه وَفوَارق إجْتمَاعيَّة أو إقْتصَاديَّة فِي رِسَالَة مُحَمَّدﷺ. وَقَد بَدَأ بنَفسه مُمَارسَة هَذَا المَبدأ كَمَا هُو شَأن القَائِد الرَّاشد الَّذي يَلْتَزم بأَقواله قَبل أَنْ يُلْزِم بهَا الأَصحَاب وَالأَتبَاع، فَقَد أَعْتَق مَولاَته صَفِيَّةَ بِنْت حُيَيّ اليَهُودي ثُمَّ تزَوْجَهَا[(٣)]. وَزَوّج المُقدَاد بن الأَسوَد ضُبَاعَة

---

(١) أنظر، الكَافي: ٥/ ٣٣٩ح ١، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/ ٦٨ح ٢٥٠٥٥، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣/ ٢٤٩ ح ١١٨٦، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٣٩٤ح ١٥٧٧.

(٢) أنظر، كِتَاب الأُم الإِمَام الشَّافِعي: ٢٦١، مُغْني المُحتاج إِلىٰ مَعرِفَة مَعَاني أَلفَاظ المِنْهَاج، الشَّرح للشَّيخ مُحَمَّد الشّربيني الهَجري: ٤/ ١٨، المَبسُوط للسَّرخسي: ٢٦/ ٨٥، بدَائع الصَّنائع: ٧/ ١٠٦، الجَوهر النَّقي للمَارديني: ٩/ ٩٤، البَحر الرَّائِق لِابْن نُجَيم المَصْرِي: ٥/ ١٣٦، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ٤/ ٣١١، كَشف القِنَاع للبهوتي: ٥/ ٧٣، بدَايَة المُجْتَهد وَنهَايَة المُقْتصد لِابْن رُشد: ١/ ٣٠٧و: ٢/ ٣٢٥، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانِيّ: ٨/ ١٠٨و ١٨٠، دَعَائِم الإِسْلاَم للنُّعمَان المَغْربي: ٢/ ٤٤٠، المَجَازَات النَّبوِيَّة للشَّرِيف الرَّضي: ١٧، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥/ ٦٩ح ٦، سُنَن أَبن مَاجه: ٢/ ٨٩٥ح ٢٦٨٣، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ١/ ٦٢٥ح ٢٧٥١، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢/ ١٤١، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٨/ ٢٧، فَتح البَاري شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٢/ ٢٣١، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ١٥/ ٩٣، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ٦/ ٤٤٠، الإِسْتذكَار لِابْن عَبْدالبرّ: ٢/ ٢٦٣، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ٢١/ ١٨٧، جَامع الْبَيَان لِابْن جَرِير الطَّبَري: ١/ ٧١، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري: ٣/ ١٥٨، تَخْرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزَّيلَعي: ١/ ١٠٧، الدّرَايَة فِي تَخرِيج أَحَادِيث الْهِدَايَة: ٢/ ١١٨ح ٧٠٧، كَنْزُ العُمَّال: ١/ ٩٣ح ٤٠٣و ٤٤٤.

(٣) صَفِيَّة بِنْت حَيَيّ بن أَخطَب الغَير العَرَبيَّة مِن بَني النَّضِير مِن بَني إِسرَائِيل مِن سِبط هَارُون بن عِمْرَان أُمَّها بَرَّة بِنْت شمُول كَان أَبُوها سَيِّد بَني النَّضِير قُتل مَع بَني قُرِيظَة، أصطفَاهاﷺ لنَفسه مِن سَبي خَيْبَر، فَأَعتقهَا وَتزَوّجها وَجَعل عِتقها صدَاقها، وكَانَتْ جَمِيلة لَم تَبلغ سَبع عَشرَة سنَة. رَوت عَشرَة أَحَادِيث تُوفيت فِي رَمضَان سَنَة خَمسِين أَو أثنتَين وَخَمسِين، وَدُفنت بِالبَقِيع.

أنظر، أسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٧/ ١٦٩، المَعَارِف لِابْن قُتَيْبَة: ١٣٨، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٨/ ٨٦.

بِنْت عَمّه الزُّبَير بن عَبد المُطَّلب[١]، وَزَوَّج مَولاَه زَيد بن ثَابت بِنْت عَمّته زَيْنَب بِنْت جَحْش[٢].

وَلَكنْ أَكْثَر النُّسْوَة فِي كُلّ زَمَان تَخْتَار الزَّوج الَّذي يُحَقّق لهَا العَيْش فِي دِعَة، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَيس بالمُهم إِلَّا أَنْ يَكُون مَع اليَسَار مَكَانَة وَسُمعَة فَذَاكَ المَثَل الأَعْلىٰ. وَالشَّرع لاَ يَأبىٰ ذَلِكَ، بَل جَاء فِي الحَدِيث: «الزَّوج الكُفؤ أَنْ يَكُون عَفِيفاً وَعِندَه يَسَار»[٣]. وَالمَرأَة العَاقلَة لاَ تَهْدف مِن الزَّوَاج مَحض المَال أَو الجَاه، بَل تَقْصد الدِّين وَالخُلق الكَرِيم أَيْضاً كَيلاَ تَنْتَهي إِلَىٰ مَا تَكْرَه تَمَاماً كَالذي تَزَوّج لمُجَرَّد المَال وَالجَمَال.

وَبالْإِجمَال فَإِنَّ المَرأَة تُطْلُب للشَّكل وَالمُحتَوىٰ مَعاً، لأَنَّهَا مِن مَعْدن الفَنّ وَمَظهرَه، والشَّيء الأَهَم فِي الرَّجُل المَضمُون: الرّجُولَة وَالفَضِيلَة، وَمِن أَجل هَذَا

---

(١) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٥/١٩٥٧ ح ٤٨٠١، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٢/٨٦٧ ح ١٢٠٧، المُسْنَد المُسْتَخرَج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ٣/٣٠٠ ح ٢٧٨٧، صَحِيح أبن حِبَّان: ٩/٨٧ ح ٣٧٧٤، موَارد الظَّمْآن: ١/٢٤٢ ح ٩٧٣، المُنْتَقىٰ لِابْن الجَارُود: ١/١١١ رَقم «٤١٩ و ٤٢٠»، تَفْسِير القُرطُبي: ٢/٣٧٥، تَفْسِير الطَّبري: ٥/١٦٢، سُنن التِّرمذي: ٣/٢٧٨ ح ٩٤١، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/٣٥٢.

(٢) زَيْنَب بِنت جَحْش بن رِئَاب بن يَعمُر بن صَبرَة بن مُرّة بن كَثِير بن غَنَم بن دُودَان بن أَسَد بن خُزَيْمَة، وَهِي بِنْت عمّة النَّبيّ ﷺ أمّها: أُمَيمَة بِنْت عَبدالمُطّلب، وَهِي أَوَّل مَن مَات مِن أَزوَاجهِ بَعد وَفَاتهِ، وَهِي أَوَّل مَن حُملَ فِي نَعشٍ، وكَانَتْ خَلِيقةً، وكَانَتْ عِندَ زَيد بن حَارِثة، وَفِيها نَزَلَت: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ الأَحْزَاب: ٣٧.

أُنظر، السِّيرَة لِابْن هِشَام: ٤/٢٩٤، أُسد الغَابة: ٧/١٢٩ و ٣٤٠، المعَارف: ١٣٢.

(٣) أُنظر، تَذْكرَة الفُقهَاء العَلّامَة الحِليّ: ٢/٦٠٣، مُخْتَلف الشِّيعَة: ٧/٣٠٠، كَشف اللِّثَام للفَاضِل الهِنْدي: ٢/٢٠، الكَافِي: ٥/٣٤٧ ح ١، معَانِي الأَخْبَار للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٣٩ ح ١، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/٣٩٤ ح ٤٣٨٦، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/٣٩٤ ح ١٥٧٩، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/٧٨ ح ٢٥٠٧٦ و ٢٥٠٧٧، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيخ الطَّبرسي: ٢٠٤، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/٣٧٢ ح ٤.

ذَكَر النَّبيّ ﷺ جَمَال المَرأَة خَلْقاً وَخُلقاً، وَٱقْتَصر عَلىٰ دِين الرَّجُل وَخُلقه بِهَذَا التَّعبِير الوَجِيز البَلِيغ: «إِذَا جَاءكُم مَمَّن تَرضُون دِيْنَه وَخُلْقه فَزَوّجُوه إِلَّا تَفعَلُوا تَكُن فِتْنَة فِي الْأَرض وَفَسَاد كَبِير»[1]. لأَنَّ الشَّر وَالفَسَاد يَنْبعَان فِي الغَالِب مِن شَهوَة الفَرج وَالبَطن، وَيَأتي المَزِيد مِن البَيَان.

لاَ وِلاَيَة عَلىٰ البَالِغَة الرَّاشِدَة:

أَبَداً لاَ سُلطَان وَوِلاَيَة لِلأَب أَو الجَدّ عَلىٰ الوَلَد البَالِغ الرَّاشِد فِي الزَّوَاج وَغَيرِه، بالاتِّفَاق. وأَيْضاً ٱتَّفق فُقهَاء الشِّيْعَة عَلىٰ أَنَّ الثَّيِّب البَالغَة الرَّشِيدَة تَملك نَفْسهَا، وَتتزَوّج مَن تُرِيد تَمَاماً كَالبَالِغ الرَّاشد. وَقَالَ بَعْضهُم: إِنَّ البِنْت البِكْر لاَ تَتزَوّج إِلَّا بإِذن أَبِيها حَتَّىٰ وَلَو كَانَتْ كَبِيرَة رَاشِدَة[2]!

ونَحْنُ مَع الأَكْثَرِيَة[3] الغَالبَة القَائِلَة بأَنَّ مَن بَلَغ رَاشداً فَلاَ وِلاَيَة لأَحد عَلَيهِ

---

(١) أُنظر، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٦/ ٢٦١، مُسْتَدرَك الوَسَائِل لِلمِيرزَا النُّورِي: ١٤/ ١٨٨ح ١٦٤٦٦، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٥١٩ ح ١١٤٥، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٣٧٢ح ٣و ٣٧٤ح ١٥، سُنن التِّرمِذي: ٢/ ٢٧٤ ح ١٠٩٠ و ١٠٩١، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٧/ ٨٢، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٠/ ٨٧، المُعْجَم الأَوسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَانـي: ١/ ١٤٢ و: ٧/ ١٣١، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٢٢/ ٣٠٠، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ: ٤/ ١٦٢٥ ح ٢٩٠٢، كَنْزُ العُمَّال: ١٦/ ٣١٨ح ٤٤٧٠١ و ٤٤٧٠٢ و ٤٥٤٢٧، التَّفْسِير الكَبِير لِلفَخر الرَّازي: ١٠/ ٢٢ و: ٢٣/ ٢١١، تَفْسِير القُرطُبي: ٨/ ٥٧، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٢/ ٣٤٣، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ١/ ٢٥٧، الثِّقَات لِابْن حِبَّان: ٥/ ٤٩٩، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٥/ ٧٣، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٥/ ١٦٥، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء الذَّهبي: ١٦/ ١١٨، تَهْذِيب التَّهذِيب: ١٢/ ٥٥ح ٨٣٦٠، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٩/ ٤٧.

(٢) أُنظر، مَن لاَ يَحضره الْفَقِيه: ٣/ ٣٩٣ ح ١٣٩٤، تَهذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٢٥٤ ح ١٠٩٩، الإِسْتبصَار للشَّيخ الطُّوسي: ٣/ ١٤٥ح ٥٢٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢١/ ٢٥ح ١٢.

(٣) قَالَ صَاحِب المَسَالك: ٱختِيَار سُقُوط الوِلاَيَة عَنْهَا رَأساً جَمِيع الفُقهَاء المُتأخرين وَجَمَاعَة مِن

ذكراً أو أُنثىٰ بِكراً كَانَتْ أَو ثَيِّباً، للأَصْل العَمَلي وَالإِطْلاَق اللَّفظي مِثْل: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1]، وَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾[2]، وَقَوْلَه تَعَالىٰ: ﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾[3]. وَغيرُ ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالَ قَائِل: مَاذَا تَصْنَع بالرّوَايَة النَّاطقَة بأَنَّ البِنْت البِكْر الَّتي لهَا أَب تتزوّج بإِذن أَبيهَا؟.

نَقُول فِي جَوَابه: وَأَنتَ مَاذَا تَصْنَع بالرّوَايَة القَائِلَة: «لاَ بَأس بتزوِّيج البِكْر إِذَا رَضيَت بغَير إِذْن أَبيهَا»[4]؟.

وَحَاوَل بَعْضُهم أَنْ يُوّفق بَيْنَ الرّوَايَـة المُـثْبِتَة وَالرّوَايَـة النَّـافِيَة، بـالتَّشرِيك وَالجَمْع بَيْنَ إِذْن البِكْر وَإِذْن أَبيهَا.

وَالأَقرَب ـ فِي رَأينَا ـ حَمل وِلاَيَة الأَب عَلىٰ النَّدب، وَيُؤَيد ذَلِكَ قَوْل الإِمَام

⇐ المُتَقدِّمين، مِنْهُم الشَّيخ فِي التِّبيَان، وَالمُرتَضىٰ، وَابن الجُنَيد، وَالمُفيد، وَسَلاّر، وَابن إِدْرِيس. وَأَيْضاً قَالَ صَاحب الجَوَاهر: لاَ وِلاَيَة لأَحد عَلَيهَا إِجْمَاعاً مَحكِيّاً وَشُهرَة مَحكِيَّة وَمُحصلَة بَيْنَ القُدمَاء وَالمُتَأخرين. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، مَسَالِك الأَفْهَام: ٧/ ١٢٠، التِّبيَان: ٢/ ٢٧٣، النَّاصرِيَّات للشَّرِيف المُرتَضىٰ: ٢٤٦، المُخْتَلَف: ٥٤٣، أَحْكَام النِّسَاء للشَّيخ المُفِيد ضِمن مَجْمُوعَة الشَّيخ المُفِيد: ٩/ ٣٦، السّرائِر لاِبْن إِدْرِيس: ٢/ ٥٦١، النّهايَة للشَّيخ الطُّوسي: ٤٦٥، الهِدَايَة: ٦٨، مَن لاَ يَحضَره الفَقيه: ٢/ ٢٥٠ ح ١١٩٣، جَوَاهر الكَلاَم: ٢٩/ ١٧٤ و ١٨٩.

(١) ٱلنِّسَاء: ٣.

(٢) ٱلنِّسَاء: ٢٤.

(٣) ٱلمَائِدَة: ١.

(٤) أُنظر، الكَافي: ٥/ ٣٧٨ ح ١، الإِسْتبصَار للشَّيخ الطُّوسي: ٣/ ٢٣٦ ح ٦، جَوَاهر الكَلاَم: ٢٩/ ١٧٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢١/ ٣٤ ح ٢٦٤٥٤، تَهذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٢٥٤ ح ١٠٩٥، مُستَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤/ ٤٥٩، خلاَصَة الإِيجَاز للشَّيخ المُفِيد: ٤٧.

الصَّادِق عليه السلام: «الَّذي بِيَده عُقْدَة النِّكَـاح هُـو الأَب وَالأَخ» [١]. وَمَـا مِـن شَكّ أَنَّ المُرَاد هُنَا الإِسْتحبَاب حَيْث لاَ وِلاَيَة للأَخ بالإِتّفَاق، وكَذَلِكَ سَـائِر الرّوَايَـات. أَيْضاً قَالَ الإِمام عليه السلام: «أَبُوهَا أَنْظَر لهَا» [٢]. كمَا فِي الوَسَائِل، وَمَعنَىٰ أَنْظَر: أَعْرَف بمَصلَحتهَا، وهَذَا التَّعلِيل يَعمّ الثَّيب أَيْضاً فكَيف سَلِمَت مِن الوِلاَيَة؟ ثُمَّ إِنَّ البِكْر قَد تَكُون أَعْقَل وَأَعْلَم بالمَصْلَحَة مِن الأَب.

وَأَخيراً هَذِهِ الحِكَايَة: (جَاءَت بِكْر إِلَىٰ النَّبيّ صلى الله عليه وآله وَقَالَت: «إِنَّ أَبـي يُـرِيد أَنْ يُزَوّجَني مِن ٱبن أَخِيه وَأَنَا لَهُ كَارهَة؟.

قَالَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله لهَا: «أَجْيزِي مَا يَصْنَع أَبُوك».

فَقَالَت: لاَ رَغبَة لِي فِي صُنْعه.

قَالَ: «إِذْهَبي وَتَزَوَّجي مَن شِئْتِ».

فَقَالَت: لاَ رَغبَة لِي عَمَّا صَنَع أَبي وَيَصنَع، وَلَكنْ أَرَدتُ أَنْ أُعلّم الآبَاء أَنْ لَيْسَ لَهُم مِن أُمُور بنَاتِهِم شَيء) [٣].

(١) أنظر، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي: ٤ / ٣٨٧، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّـيخ الطُّـوسي: ٧ / ٣٩٣ ح ١٥٢٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٤ / ٢١٣ ح ٤، كَشف اللّثَام للفَاضِل الهِنْدي: ٢ / ١٤ و ١٥.

(٢) أنظر، الكَافي: ٥ / ٣٩٤ ح ٥، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ٢٦٩ ح ٦، مَسَالِك الأَفْهَام: ٧ / ١٣١، بـدَائـع الصَّنائع: ٢ / ٢٥٠.

(٣) أنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦ / ١٣٦، النَّاصريَّات للشَّرِيف المُرتَضىٰ: ٣٣١، سُنن النَّسَائِي: ٦ / ٨٧، جَامع الأُصُول لاِبْن الأَثِير: ١١ / ٤٦٤ ح ٩٠١٤، سُنَن ٱبْن مَاجه: ١ / ٦٠٢ ح ١٨٧٤، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٧ / ١١٨، السّرائِر لاِبْن إِدْرِيس: ٢ / ٥٦٦، كَشف اللّثَام للـفَاضِل الهِـنْدي: ٧ / ٧٩، سُـبل السَّلاَم لمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الكَـحْلاَني ثـمَّ الصَّـنعَاني: ٣ / ١٢٣ ح ١٧، نَـيْلُ الأَوطَـار للشَّـوكَانيّ: ٦ / ٢٦٠، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفُوري الهِندي: ٤ / ٢٠٥، السُّنَن الكُبْرَىٰ للنّسَائي: ٣ / ٢٨٤ ح ٥٣٩٠.

وَهَذَا الحَدِيث مُدَوّن فِي كُتُب السُّنَّة وَالشِّيْعَة، وَنَصّه لاَ يَقْبل قَيداً وَلاَ تَأوِيلاً، وَإِذَن لمَاذَا نَسْتَخدم عِلْمنَا وَقُدرَتنَا فِي صَرفهِ وَإِنْحرَافه عَن ظَاهرِهِ لاَ لشَيء إلَّا لنُوفّق بَيْنَهُ وبَيْنَ نَصّ آخر يُنَاقض الحُرِّيَّة!. ولمَاذَا هَذَا التَّمحل؟ أَلَيْسَ الْإِسْلاَم دِين الحَيَاة والحُرِّيَّة؟ وَهَكَذَا نُسيء إِلَىٰ الْإِسْلاَم مِن حَيْث نُرِيد لهُ الخَيْر وَالْإِنْتشَار تمَامَاً كَمَن يُؤَيد حُكم العَقْل بمَنْطق الجَهْل!.



الزَّوَاج وَالفَقْر

«مَن تَرَك التَّزوّيج مَخَافَة الفَقْر فَقَد أَسَاء الظَّـن بالله عزَّوجلَّ»[1]. «مَن تَرَك الزَّوَاج مَـخَافَة العَـيلَة فَقْد أَسَاء الظَّن بالله»[2].

لاَ سُؤال وَإِشْكَال حَول هَذَا الحَدِيث، لأَنَّ المَقصُود بالذَّم هُنَا لَـيْسَ العُـزُوبَة وَتَرك الزَّوَاج مِن حَيْث هُو، وَإِنَّمَا المَقصُود بالنَّفي مِن الإِسْلاَم والمُسْـلِمِين هُـو الَّذي يَتْرك الزَّواج يَائِسَاً مِن رَحمَة الله وَأَنّه تَعَالىٰ لاَ يَكـفي المُـتزَوّج وَيُـعِينه! والْقُرْءَان الكَرِيم يُعْلن بوضُوح كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ

---

(١) أُنظر، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ٣٨٥ ح ٤٣٥٣، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ١٩٧، تَـذْكـرَة الفُقهَاء العَلَّامَة الحِليّ: ٢/ ٥٦٨.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٥/ ٣٣٠ ح ١ و: ٥/ ٣٣١ ح ٥، المُقْنع الشَّيخ الصَّـدُوق: ٣٠١، تَـحرِير الأَحْكَـام العَلَّامَة الحِلّي: ٣/ ٤١٦ ح ٤٨٩٣، تَذْكرَة الفُقهَاء العَلَّامَة الحِليّ: ٢/ ٥٦٨، مَن لاَ يَـحضَره الـفَقِيه: ٣/ ٣٨٥ ح ٤٣٥٣ و ٤٣٥٤، وَسَـائِل الشِّـيْعَة: ٢٠/ ٤٢ ح ٢٤٩٨٣ و ٢٤٩٨٤ و ٢٤٩٨٦، مَكَـارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ١٩٦، كَنْزُ العُمَّال: ١٦/ ٢٧٩ ح ٤٤٤٦٠، تَفْسِير جَوَامع الجَامع الطَّبرسي: ٢/ ٦١٩، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان الطَّبرسي: ٧/ ٢٤٥، تَفْسِير المِيزَان: ١٥/ ١١٧.

(٣) ٱلنُّور: ٣٢.

مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[٢].

ولَكِنْ هُنَاك أَحَادِيث تَدلُ بظَاهرهَا أَنَّ الزَّوَاج يَدرُ الرِّزق! مِنْهَا «اتّخذُوا الأَهل فَإِنّه أَرْزَق لَكُم»[٣]. وَشَكا رَجُل الحَاجَة إِلَىٰ رَسُول الله ﷺ فَقَالَ لهُ: «عَلَيكَ بالبَاءَة»[٤]. وَهُنَا سُؤَال يَطْرَح نَفْسَه وَهُو كَيْف يُطلَب مِن العَاجز عَن قُوت نَفْسَه أَنْ يُنْفق عَلىٰ غَيْره؟ وَأي عَاقل يَنْشد الغِنىٰ مِن ذِي فَاقَة وَالقُوّة مِن مُسْتَضعَف وَاهن؟.

الجوَاب:

١ ـ إِنَّ سُبل العَيْش وَأَبوَاب الرُّزق لاَ تُحصىٰ كَثْرَة وَمِن الجَائِز وَالقَرِيب جِدّاً أَنَّ الله سُبْحَانَهُ يُسهّل بَعْض هَذَا السُّبُل أَو يُبَارك فِيهَا للمُتزَوّج دُون الأَعْزَب لِحكْمَة أَو لأُخرىٰ، وَقَد شَاهَدنَا بالحِسّ وَالعَيَان العَدِيد مِن الَّذِين تَزَوّجُوا فُقَرَاء فَأَغْنَاهُم الله مِن فَضْلهِ.

---

(١) يُوسُف: ٨٧.

(٢) الحِجْر: ٥٦.

(٣) أُنظر، الكَافِي: ٥/ ٣٢٩ ح ٦، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣/ ٣٨٣ ح ٤٣٤٥، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧/ ٢٤٠ ح ١٠٤٦، رَوضَة الوَاعظِين للفتّال النّيسابوري: ٣٧٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠/ ١٥ ح ٢٤٩٠٢ و ١٩ ح ٢٤٩١٦ و ٤٣ ح ٢٤٩٨٥، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٢١٧ ح ١، المُهَذّب البَارع لإبْن فَهَد الحِلّيّ: ٣/ ١٥١، قُرب الإِسْنَاد للحِمْيَري القُمّيّ: ٢٠ ح ٦٨، عَوَالي اللّئَالي لإبن أَبي جمهُور الأَحسَائي: ٣/ ٢٨٢ ح ٦.

(٤) أُنظر، الكَشّاف عَن حَقَائِق التّنزيل وَعيُون الأَقَاوِيل للزّمَخشَري: ٣٠ شَرح صَفحَة ٦٤، تَخرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزّيلَعي: ٢/ ٤٤٤ ح ٨٨٠، فَيض القَدِير شَرح الجَامع الصَّغِير: ٣/ ٣١٨ ح ٣٢٨٤، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١/ ١٧٨، تَفسِير الثّعلبي: ٧/ ٩٥، التّفْسِير الكَبِير للفَخر الرّازي: ٢٣/ ٢١٤.

٢ ـ إِنَّ الأَعْزَب يَتَحرك بحُرِّيَّة، وَيَتصَرَّف فِي وَقْتِهِ وَحَيَاته كَيْف يَشَاء حَيْث فِي سَبِيل الأَهَل وَالعِيَال، وَلَيْسَ شَكٌّ فِي أَنَّ السَّعي وَالعَمَل فِي الأَرض مِن أَسبَاب الرِّزق بنَصّ ٱلقُرءان: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[1]. وَفي الأَمثَال: مَن سَعَىٰ رَعىٰ؛ وَمَن نَام رَأىٰ الأَحْلاَم.

٣ ـ لَقَد حَثَّ النَّبيّ ﷺ الأَغْنِيَاء وَالفُقَرَاء عَلىٰ الزَّوَاج، وَمَا خَصّ الفُقَرَاء بالتَّرغِيب فِيهِ، لأَنَّ السَّبب المُوجِب هُو خَوف الوقُوع فِي الفِتْنَة وَٱنْتشَار الفَسَاد فِي الأَرض، قَالَ، عَلَيهِ وَعَلىٰ آلِهِ أَفْضَل الصَّلوَات: «مَن كَان ذَا طَول فَلْيَتزَوّج»[2]. مَن ٱستَطَاع مِنْكُم البَاه فَليَتزَوّج فَإِنّه أَغَض للبَصَر، وَأَحصَن للفَرج، وَمَن لاَ فَليَصُم، فَإِنَّ الصَّوم وَجَاء»[3].

وَالطَّول: الغَني، وَالبَاه: الجِنْس[4]، وَالوِجَاء: رَضي الخُصْيَتَيْن للفَحْل حَتَّىٰ

(١) ٱلمُلك: ١٥.

(٢) أُنظر، الأَحَادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبْدالله الحَنْبَلي: ٥/١٠٤ ح ١٧٢٦، مِصبَاح الزّجَاجَة فِي زَوَائِد ٱبن مَاجه للبُوصِيري: ٢/٩٤، سُنَن ٱبْن مَاجه: ١/٥٩٢ ح ١٨٤٦، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ١٠/١٢١ ح ١٠١٦٦، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/٤٢٩ ح ٢٨٣٣، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٣/١١٦ ح ١٤٣٥، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٦/٢٢٦، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٠/٦٨، كَنْزُ العُمَّال: ١٦/٢٧٢ ح ٤٤٤٠٧، تَفْسِير القُرطُبي: ٤/٧٢.

(٣) أُنظر، المُقْنعَة للشَّيخ المُفِيد: ٤٩٧، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ٢/٥٦٥، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري: ٣٧٤، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيخ الطَّبرسي: ١٩٧، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/٢٢٠ ح ٢٠، السُّنَن الكُبرىٰ البَيْهقي: ٤/٢٩٦، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١٣/٤٨٠.

(٤) تَقَدَّمَت تَخرِيجَاته.

تَزُول فحُولَته[(١)].

وَمَا مِن شَكّ أَنَّ الزّنَا مِن أُمّهَات الرّذائِل: وأَخْطَر المَخَاطر عَلَىٰ المُجْتَمع، فهُو يُحوّل المَرأَة الزّانيَة إِلَىٰ جِيفَة يَنْهَشهَا كُلّ فَاسق وَآبق، وَيُحوّل الزَّاني إِلَىٰ لُصّ يَسْتَلب عَفَاف المَرأَة وَشَرفهَا، وهِي أَيْضاً بدَورهَا تَسْتَلب عَقْلَه وَإِرَادَته وَكرَامَته. وَفِي الحَدِيث «لاَ زِني الزَّاني حَيْن يَزْني وَهُو مُؤمِن، وَلاَ يَشْرب الخَمْر حِين يَشربهَا وَهُو مُؤمِن»[(٢)]؛ لأَنَّ شُرب الخَمْر صَرِيع السَّكرَات، وَالزَّاني أَسِير الشَّهوَات، فَمِن أَينَ يَأتي الدِّين والإِيْمَان، وَالعَقْل وَالوجدَان؟ عَلىٰ أَنَّ البغَاء أَشَدّ خَطرَاً مِن الخَمْر، وَلأَكْثَر فَسَاداً. وَلذَا قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «إِذَا جَاءكُم مَمّن تَرضُون دِيْنَه وَخُلْقه فَزَوّجُوه إِلَّا تَفعلُوا تَكُن فِتْنَة فِي الأَرض وَفَسَاد كَبِير»[(٣)].

---

(١) أُنظر، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١٥/ ٣٧٩، مُختَار الصّحَاح: ١/ ٢٩٥، الغَرِيب لِابْن سَلاَّم: ٢/ ٧٣، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابن الأَثِير: ٥/ ١٥١.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ٢/ ٨٧٥ ح ٢٣٤٣ و: ٥/ ٢١٢٠ ح ٥٢٥٦ و: ٦/ ٢٤٨٧ ح ٦٣٩٠ وص: ٢٤٨٩ ح ٦٤٠٠ وص: ٢٤٩٧ ح ٦٤٢٤، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٦٠٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعِي: ١/ ١٠٠، صَحِيح أَبن حِبَّان: ١/ ٤١٤ ح ١٨٦، سُنن التّرمذي: ٥/ ١٥ ح ٢٦٢٥، تُحف العُقُول: ٢٤١، سُنن الدّارمي: ٢/ ١٥٦ ح ٢١٠٦، سُنن أَبِي دَاود: ٤/ ٢٢١ ح ٤٦٨٩، السّنن الكُبرىٰ للبَيْهقي: ٣/ ٣٢٧ ح ٥١٦٩، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦/ ٣٧١، المُعْجَم الأَوسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١/ ١٧٥ ح ٥٣٤، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٢/ ٢٤٣ ح ٧٣١٦، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١/ ٧٦ ح ٥٧، وَسَائِل الشّيعَة: ١٧/ ١٦٩.

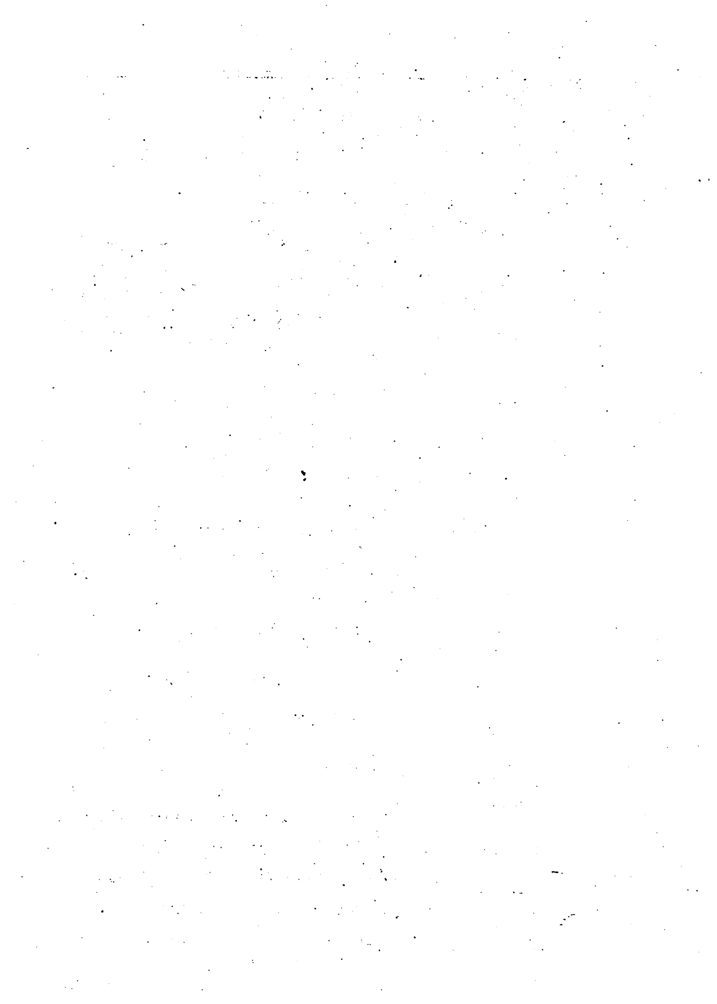
(٣) أُنظر، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٦/ ٢٦١، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤/ ١٨٨ ح ١٦٤٦٦، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٥١٩ ح ١١٤٥، بحَار الأَنْوَار: ١٠٠/ ٣٧٢ ح ٣ و ٣٧٤ ح ١٥، سُنن التّرمِذي: ٢/ ٢٧٤ ح ١٠٩٠ و ١٠٩١، السُّنَن الكُبْرَىٰ للبَيهقي: ٧/ ٨٢، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٠/ ٨٧، المُعْجَم الأَوسَط لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١/ ١٤٢ و: ٧/ ١٣١، المُعْجَم الكَبِير لأَبِي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٢٢/ ٣٠٠، الاِسْتِيعَاب لِابن عَبد

⇔

رَوجُوا أَهْل الدِّين والأَخْلاَق إنْ لاَ تَفْعلُوا تَكُن فِتنَة فِي الأَرض وَفَسَاد وَكَبير وَسَبق الحَدِيث.

وَكَم قَرَأنَا وَسَمعنَا عَن قِيَام المُومسَات الجَمِيلاَت بدَور البُولِيس السِّري بِاسم السّكرتِيرَات وَمَا أَشْبَه، وأَيْضَاً قَرَأنَا الكَثِير عَن نفُوذهُنَّ عِندَ الحَاكِمين وَالمَسؤولِين، وَهَل مِن شَيء أَكْثَر شَرّاً وَضَرّاً مِن أَنْ تَكُون المُومِس هِي الشَّافع وَالقَائِل المُصَدّق عِندَ أُولي الأَمْر ؟.

↔ البرّ: ٤/ ١٦٢٥ ح ٢٩٠٢، كَنْزُ العُمَّال: ١٦/ ٣١٨ ح ٤٤٧٠١ و ٤٤٧٠٢ و ٤٥٤٢٧، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١٠/ ٢٢ و: ٢٣/ ٢١١، تَفْسِير القُرطُبي: ٨/ ٥٧، تفْسِير ابن كَثِير: ٢/ ٣٤٣، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ١/ ٢٥٧، الثِّقَات لِابْن حِبَّان: ٥/ ٤٩٩، الكَامِل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ٥/ ٧٣، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٥/ ١٦٥، سِيَر أَعلاَم النُّبلاء الذَّهبي: ١٦/ ١١٨، تَهْذِيب التَّهذِيب: ١٢/ ٥٥ ح ٨٣٦٠، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٩/ ٤٧.



زَوَاج الأَقَارِب

«لاَ تَنْكِحُوا القَرَابَةَ القَرِيبَةَ، فَإِنَّ الوَلَدَ يُخْلَق ضَاوِيًّاً»[1].

ضَاوِيًّاً: هَزِيلاً[2].

وَكُلّ إِنْسَان يُدرك بالحِسّ وَالوِجدَان أَنّه يَرث التَّقالِيد وَالمُعْتقدَات تِلقَائياً عَن الآبَاء، والأَجدَاد حَتَّىٰ كَأَنَّها وُلدَت مَعهُ، وقَالَ أَهْل الخِبرَة: أَيْضاً يَنْتَقل العَدِيد مِن صِفَات الوَالدَين وَالأَجدَاد الخَلقِيَة كَالحُسن وَالقُبح، وَالخُلقيَة كَالشَّجَاعَة

---

(١) أُنظر، خلاَصَة البَدْر المُنِير: ٢/ ١٧٩ح ١٩١٠، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ١/ ٣٨٧ح ١٤٥٨، مَكْتَبة طَبريّة الرّيَاض، (١٤١٥هـ)، تَحْقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، الأَحَادِيث الَّتي فِي الإِحْيَاء وَلَم يَجد لهَا السُّبكي إِسْنَاد: ٦/ ٣١٠، الفَوَائد المَجْمُوعَة فِي الأَحَادِيث المَوضُوعَة: ١/ ١٣١ح ٣٩، المُعْجَم الوَسِيط: ٥/ ٢٧، حَوَاشي الشّروَاني: ٧/ ١٨٩، مُغْني المُحتاج إِلىٰ مَعرِفَة مَعَاني أَلفَاظ المِنهَاج، الشّرح للشّيخ مُحَمّد الشّربيني الهَجري: ٣/ ١٢٧، طَبقَات الشَّافعيّة الكُبرىٰ لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن قَاضي شُهبَة: ٦/ ٣١٠، عَالَم الكُتُب بَيرُوت (١٤٠٧هـ)، تَحْقِيق: الدّكتُور الحَافظ عَبْدالعَليم خَان، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٣/ ١٤٦ح ١٤٨١، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلّيّ: ٢/ ٥٦٩، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ٣/ ١٠٦.

(٢) ضَاوِيًّاً: نَحِيفًا هَزِيلاً غَير أَنّه يَجيء كَرِيماً عَلىٰ طَبْع قَوْمه.

أُنظر، مُخْتَار الصّحَاح: ١/ ١٦١، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ٣/ ١٠٦، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١/ ٦٣٩.

وَالكرَم. وأيْضاً قَالُوا: إنَّ الدَّم إذَا تكرّر وَتَضخمَّ بالورَاثَة يَفْسد الرُّوح وَالجِسم «وَقَد دلّت الإحْصَاءَات أَنَّ عَشرَة بالمِئَة مِن الخُرس وَالطُّرشَان، وَخَمسَة بالمِئَة مِن العِميَان، وَخَمسَة عَشَر بالمِئَة مِن البُلهَاء ـ كَانُوا نَتِيجَة الزَّوَاج بالقَرِيبَات، وَبالخصُوص أَبنَاء العُمُومَة وَالخُؤولَة ـ أي القَرَابَة القَرِيبَة كمَا قَالَ الرَّسُولﷺ ـ وَلاَ يُصْلح مَا فَسَد بسَبَب الورَاثَة إلَّا أنْ تمر أنْسَال ثَلاَثَة».

وَيُؤمي قَوْل الرَّسُول الأَعْظَمﷺ: «القَرَابَة القَرِيبَة» إلَىٰ أَنَّ الزَّوَاج مِن بَنَات الأُسرَة لاَ يُوجب أَيَّة صِفَة رَدِيئَة فِي النَّسْل إذَا أُبعدَت القَرَابَة كمَا لَو كَان بَيْنَ الزَّوجَين ثَلاَثَة أجدَاد أَو تَزِيد.

وَأَخِيرَاً هَذِهِ الحِكَايَة نَقلهَا صَاحب العِقْد الفَرِيد فِي الجُزء الثَّالِث عَن الأَصْمَعي: «أَنَّ أعرَابيّاً طَوِيل القَامَة[١] دَمِيم الخلقَة تَزَوَّج امرَأَة جَمِيلَة الخَلقَة قَصِيرَة القَامَة أَرَاد بذَلِكَ أَنْ يَنْجب أَوْلاَداً بطُوله وَجمَال أُمّهم، فَإِذَا بهِم يُولدُون قِصَاراً كَأُمّهُم وَدَمِيمِين كَأَبِيهم.

فَهَا هُو السِّر لهَذِه الظَّاهِرَة؟ وَلمَاذَا لَمْ يَأتِ الوَلَد مَربُوعَاً أَو قَصِيرَاً وَجَمِيلاً كَأُمّه أَو طَوِيلاً وَدَمِيماً أَبِيه لأَنَّ ذَلِكَ أَليَق وَأَلصَق بنظَام الورَاثَة؟ أَرَاد العَبْد الضَّعِيف أَنْ يَتحَكّم بالخَلق مِن دُون الخُلق فَآب بالسَّهم الأَخيَب وَنَعُوذ بالله مِن سُوء المَآب.

---

(١) تَزَوّج أَحَد الظُّرفَاء امرَأَة قَصِيرَة، وَحِينَ سُئل عَن السَّبب المُوجِب لإختيَارهَا قَالَ: الضَّرُورَة تُقدَّر بقَدَرهَا. (مِنْهُ ﷺ).

الزَّوْجَة المِثَالِيَّة

«جِهَادُ المَرأةِ حُسْنُ التَّبعُّلِ»[1]. «ثَلاَث نِسَاء

(١) أنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/٨٢ح ٥٥، فَيض القَدِير: ٣/٥٧٢، لِسَان المِيزَان: ١/١٦٨، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ٢/١٠٤١ح ٣٧٨٤، مَكْتَبَة طَبريَة الرِّيَاض، (١٤١٥ هـ)، تَحْقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، الأَحَادِيث الَّتي فِي الإِحْيَاء وَلَم يَجد لهَا السُّبكي إسْنَاد: ٦/٣٦١، الفَوَائد المَجْمُوعَة فِي الأَحَادِيث المَوضُوعَة: ١/٦٣ح ١٠، تَنْزِيه الشَّرِيعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشَّنيعَة المَوضُوعَة، لعَليّ ابن مُحَمَّد بن عَليّ بن عَرّاق الكنَاني أَبُو الحَسَن: ٢/١٣٠، الطَّبعَة الأُولىٰ (١٣٩٩ هـ)، نَشْر دَار الكُتب العِلميَة، تَحْقِيق: عَبْدالوَهَّاب عَبْداللَّطِيف وَعَبدالله مُحَمَّد صِدِّيق الغِمَاري، المَقَاصد الحَسَنَة فِي بَيَان كَثِير مِن الأَحَادِيث المُشْتَهرَة لمُحَمَّد بن عَبْدالرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوي: ١/٥٢ و ٣٠١، مَعْرفَة التَّذكرَة فِي الأَحَادِيث المَوضُوعَة لأَبي الفَضْل المَقدِسي المَعرُوف بأَبن القَيسرَاني: ٢/١٤١ و ١٦٩ و ١٩٨، نَشْر مُؤسّسة الثَّقافَة، بَيرُوت سَنَة (١٤٠٦ هـ) الطَّبعَة الأُولىٰ، تَحْقِيق: عِمَاد الدِّين أَحْمَد حَيْدَر، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١/٤٢٠ح ١١١٣، شُعَب الإِيمَان لإِبْن مُنْدَه: ٢/٧٤، دَلاَئِل النُّبُوَّة لأَبي نَعِيم: ١/٧٦ح ٦٢، طَبقَات الشَّافعيَّة الكُبْرىٰ لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن قَاضي شُهبَة: ٦/٣٦١، عَالَم الكُتُب بَيرُوت (١٤٠٧ هـ)، تَحْقِيق: الدّكتُور الحَافظ عَبْدالعَلِيم خَان، إحيَاء عُلُوم الدِّين للغزَّالي: ٤/١٣٦، المَدْخَل إِلَىٰ مَذْهَب الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، لعَبد القَادر بن بَدرَان الدّمَشقي: ٢/١٤١ و ١٦٩ و ١٩٨، نَشْر مُؤسّسَة الرِّسَالَة سَنَة (١٤٠١ هـ) الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحْقِيق: الدّكتُور عَبْدالله عَبدالمُحسن التُّركي، غَرِيب الحَدِيث لإِبْن الجَوزي: ١/٧٩، الهِدَايَة للشَّيخ الصَّدُوق: ٦٠، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٢/١١٠ح ٢٥٧٩، التَّمهِيد لإِبْن عَبد البَرّ: ٢١/٢١

⇔

يَرْفَع الله عَنْهُنَّ عَذَاب القَبْر، وَيُحْشَرنَّ مَع فَاطِمَة الزَّهْرَاء عليها السلام: ٱمرأة صَبْرَت عَلَىٰ عُسر زَوْجِهَا، وَٱمرَأة صَبْرَت عَلَىٰ سُوء خُلُقه، وَٱمرَأة وَهَبَت لهُ صَدَاقهَا»[1]. «مَا أَفَاد عَبْد فَائِدَة خَيْراً مِن زَوْجَة صَالحَة إِذَا رَآهَا سَرّتهُ، وإِذَا أَمرهَا أَطَاعَتهُ، وَإِذَا غَاب عَنْهَا حَفْظَتهُ فِي نَفْسهَا وَفي مَالهِ»[2]. «المَرأَة الصَّالحَة خَيْر مِن الذَّهَب وَالفِضّة»[3].

إِنَّ دَور المَرأَة فِي هَذِهِ الحَيَاة مُتَكافِيء مَع دَور الرَّجُل، وَلاَ تَقل عَنْهُ مِثقَال ذَرّة ثَوَاباً عِندَ الله وَجِهَاداً فِي مَيْدَان الحَيَاة، وَإِنْ ٱخْتَلفَ لَون الجِهَاد وَنَوع الأَثر حَيْث يُؤدّي كُلّ مَا عَلَيهِ فِي المَجَال الَّذي يُنَاسبهُ، وَالمَجَال الأَسَاسي وَالأَهَم للمَرأَة هُو «حُسْنُ التَّبَعُّل» لأَنَّ البَيْت قَوَام الشَّعب وَالمُجْتَمع، والزَّوْجَة الأُم قَوَام البَيْت، مَا

ح ٥١ و ٥٢، شَرْح الزَّرقَاني: ٤ / ٣٣٤، الكَافي: ٥ / ٩ح ١، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٦٢٠، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣ / ٤٣٩ح ٤٥١٨ و: ٤ / ٤١٦ح ٥٩٠٤، وَسَائِل الشّيعَة: ٢٠ / ١٦٣ح ٢٥٣١٤، مَكَارِم الأَخلاق للشَّيخ الطَّبرسي: ٢١٥، بحَار الأَنوَار: ١٠ / ٩٩ و: ١٨ / ١٠٧ و: ٩٧ / ٧ و: ١٠٠ / ٢٤٥ح ٢٣ و ٢٤٧ ح ٢٨ و ٢٥٢ ح ٥٢ و: ١٠٨ / ١٣١ و: ١١٠ / ٣٥٩، كَنزُ العُمَّال: ١٥ / ٣٨٢ح ٤٣٥٦٦ و: ١٦ / ٥٩ح ٤٤١٧٣، وص: ١٠٠ح ٤٤٣٠٨، تَفْسِير المِيزَان: ٤ / ٣٥٠.

(١) أُنظر، وَسَائِل الشّيعَة: ٢١ / ٢٨٥ ح ٣، مَكَارِم الأَخلاق للشَّيخ الطَّبرسي: ٢١٤، التَّفسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي: ٢٧ / ١٢٧.

(٢) أُنظر، الكَافي: ٥ / ٣٢٧ح ٣، وَسَائِل الشّيعَة: ٢٠ / ٢٠ح ٢٤٩١٧ و ٣٩ح ٢٤٩٧٥، بحَار الأَنوَار: ١٠٠ / ٢١٧ح ٢، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤ / ٢٧٢.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٥ / ٣٣٢ح ١، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٧ / ٤٠٢ح ١٣، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري: ٢٧٥، وَسَائِل الشّيعَة: ٢٠ / ٣٣ح ١٦، عَوَالي اللّئَالي لإِبن أَبي جمهُور الأَحسَائي: ٣ / ٣٠١ح ٩٣.

فِي ذَلِكَ رَيب، وَكَلْمَة «حُسْنُ التَّبَعُّل» عَلىٰ صِغَرهَا وَاسعَة الدّلاَلَـة حَـيْث تَـعمّ وَتَشمل كُلّ صِفَة مِن صِفَات الزَّوْجَة المِثَاليَة، وَمِن هَذِهِ الصِّفَات أَنْ تَتعَاوَن مَـع الزَّوْجَة تعَاوناً يَهْدف إِلىٰ خَيْر الأُسرَة بالكَامل، وأَنْ لاَ تَخْلق أَيَّة مِشكلَة مَنزليَة أَو غَير مَنْزليَة، وأَنْ تَبْتَعد عَن تَوَاقه القِيل وَالقَال وَاجترَار الأَحَادِيث المُـمّلَة، وَأَنْ تَرضىٰ مِنْهُ باليَسِير وَلاَ تُرهقهُ بطَلَب الكَثِير، وأَنْ تَقْبَل عُذرَه وَتَـغفر ذَنْـبَه، أَمَّـا عَفَافهَا فهُو الرُّكن الرَّكِين. وَسَبقَت إِلَيهِ الإِشَارَة.

وَبَعد، فَأَيَّة امرَأة تَوَافرَت فِيهَا هَذِهِ الصِّفَات فَهي فِي الدُّنْيَا أَغْلَىٰ مِـن الذَّهَب وَفي الآخرَة مَع سَيِّدَة نِسَاء العَالَمِين عليها السلام[1] وَأي تَقدِيس وَتَكرِيم أَعزّ مِن هَذَا وَأَجل؟.

وَتَسْأَل: هَل لهَذِه الزَّوْجَة المِثَاليَة مِن وجُود فِي هَذَا العَصْر؟.

الجَوَاب: وَهَل مِن أَحَد أَحَاط عِلْماً بكُلّ النَّاس سِوىٰ إِلَه النَّاس؟.

أَجَل، وُجد فِي كُلّ العُصُور أَو جُلّها شَابّات جَمِيلاَت مَات أَزوَاجهُنَّ وَتركُوا لهُنَّ صِغَاراً. وَكَان البَعْض مِنْهُنَّ يَرفضْنَ الزَّوَاج مِن كُلّ خَاطِب وَرَاغب كَائنَاً مَن كَان[2] وَتَحبس نَفْسهَا عَلىٰ الأَطفَال، وَتَخدِم النَّاس فِي هَذَا البَيْت أَو ذَاك المَحل،

---

(١) أنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦/ ١٣٥ ح ١٢٤١٤، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّـحِيحَين: ٣/ ١٧١ ح ٤٧٤٥ و ٤٧٤٦، تَهْذِيب التَّهْذِيب لِابْن حَجَر: ١٢/ ٤٧٨ ح ٢٨٦٠، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٨/ ٥٥، تَهْذِيب الكَمَال: ٣٥/ ٢٥٠، مُسْنَد أَبي يَـعلىٰ: ٢/ ٣٨٠ ح ٣٠٣٩، سِيَر أَعْـلاَم النُّـبلاَء: ٢/ ١٢٦، فَضَائِل الصَّحَابَة للإِمَام أَحْمَد بـن حَـنْبَل: ٢/ ٧٥٥ ح ١٣٢٥ و ١٣٣٢ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٥٧٥، المُعْجَم الكَبِير: ٢٢/ ٤٠٢ ح ١٠٠٣ و: ٢٣/ ٧ ح ١، التَّدوِين فِي أَخْبَار قَزوِين: ١/ ٤٨٣، الآحَـاد وَالمَثَاني للضَّحَاك: ٥/ ٣٦٣ ح ٢٩٦، سُنن التِرمذي: ٥/ ٧٠٣ ح ٣٨٧٨، الأَحَادِيث المُخْتَارَة لأَبي عَبْدالله الحَنْبَلي: ٧/ ٢٢ ح ٢٤٠١ و ٢٤٠٣، صَحِيح ابن حِبَّان:، تَفْسِير القُرطُبي: ١٨/ ٢٠٤.

(٢) خَطَب النَّبيّ صلى الله عليه وآله أُم هَاني بِنْت عَمّه أَبي طَالِب فَقَالت: يَا رَسُول الله! إِنّي مُصَابَه فِي حُجْري أَيتَام وَلاَ تَصْلح لَكَ إِلَّا امرَأة فَارغَة. (مِنْهُ رحمه الله).

وَتصبر عَلَىٰ المَشَاق وَالهَوَان مِن أَجل لُقمَة الأَيتَام وَتَعلِيمهُم حَتَّىٰ بَنَت لَهُم مُستَقبلاً كَرِيماً، وَكَان مِنْهُم العَدِيد مِن هَذِهِ الأَبطَال المُجَاهِدِين وَالمُصْلِحِين فِي شَتَّىٰ المَيَادِين. وَمَا مِن شَكٍّ أَنَّ هَذِهِ الأَرمَلَة المُربيَّة الكَادحَة هِي خَيْر عِندَالله من تِلْكَ الزَّوْجَة المِثَالِيَة عَلَىٰ مَا لهَا مِن فَضْل. وَإِلَيك هَذَا الحَدِيث الَّذِي ذَكرَهُ الغَزَّالي فِي الجُزء الثَّانِي مِن إِحيَاء العُلُوم بعُنوَان حقُوق الزَّوْجَة:

قَالَ رَسُول الله ﷺ: «حَرّم الله عَلَىٰ كُلّ آدَمي الجَنَّة يَدخلهَا قَبْلي، غَير أَنّي أَنظُر عَن يَمِيني فَإِذَا ٱمرَأَة تُبَادِرُني إِلَىٰ بَاب الجَنَّة، فَأَقُول: مَا لهَذِه تُبَادِرُني؟

فَيُقال لِي: هَذِهِ ٱمرَأَة كَانَتْ حَسنَاء جَمِيلَة، وَكَان عِندهَا يَتَامىٰ لهَا فَصَبرَت عَليهُنَّ حَتَّىٰ بَلَغ أَمرَهُنَّ فَشَكر الله لهَا ذَلِكَ»[1].

وَمَعنىٰ المُبَادرَة المُسَابقَة. وَلاَ أَحَد فِي الكَون يَقْف أَو يَخطُو مَع سَيِّد

---

(١) أنظر، كَنْز العُمَّال: ١٦ / ١٩١ ح ٤٥٤٢٩، تَأرِيخ جُرجَان لحَمزَة بن يُوسُف السَّهمي: ٢٢٥، مُسْنَد أَبي يَعْلَىٰ: ١٢ / ٧ ح ٦٦٥١، المَطَالب العَاليَة لشهَاب الدِّين أَحْمَد بن عَليّ بن حَجَر الشَّافِعي العَسْقلاَني: ١١ / ٤٠٥ ح ٢٥٦٤، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨ / ١٦٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٠ / ٤٣٦، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفُوري الهِنْدي: ٦ / ٣٩، شَرح الزَّرقَاني: ٤ / ٤٣٠، فَيْض القَدِير: ١ / ٣٨ و: ٣ / ١٥٧، التَّيسِير بشَرْح الجَامع الصَّغِير للإِمَام الحَافظ زَين الدِّين عَبْدالرَّؤوف المَنَّاوي: ١ / ٤١٦ نَشْر مَكْتَبَة الإِمَام الشَّافِعي الرِّيَاض (١٤٠٨ هـ) الطَّبعَة «٣»، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ١ / ٤١٣ ح ١٥٧٦، مَكْتَبة طَبريَة الرِّيَاض، (١٤١٥ هـ)، تَحقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ١ / ٣٤ ح ٥٨، حَادي الأَروَاح إِلَىٰ بلاَد الأَفرَاح لمُحَمَّد بن أَبي بَكْر أَيُوب الزَّرعِي: ١ / ٧٦، نَشْر دَار الكُتب العِلميَة بَيرُوت، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٣ / ٢٣٦ ح ٣٨٤٢، إِحيَاء عُلُوم الدِّين للغَزَّالي: ٢ / ٥٩، الزَّوَاجر عَن ٱقْتِرَاف الكَبَائِر لاِبْن حَجَر الهَيْثَمي: ١ / ٤٨٧، نَشْر المَكْتبَة العَصرِيَّة لُبنَان (١٤٢٠ هـ)، تَحقِيق: مَركَز الدِّرَاسَات وَالبحُوث بمَكتبَة نَزَار مُصْطَفَىٰ البَاز.

الكَونَين ﷺ وَلَكنَّهُ أَرَاد بهَذَا الحَدِيث ـ عَلىٰ فَرض الثِّقَة بَسَندَه ـ أَنَّ خِصَال الخَيْر لاَ تَخْتَص بالذَّكر دُون الأُنْثىٰ، وَأَنَّها تُسَابق الرَّجُل العَظِيم تُزَاحـمهُ فِـي شَـرْف المَنْزلَة وَعُلو المَكَانَة عِند الله سُبْحَانَهُ، إِنْ سَلَكَت طَرِيق المَكَارِم وَالفَضَائِل.



خَلاَعَةٌ وَشَنَاعَةٌ

«« يَظْهَر فِي آخر الزَّمَان، وهُو شرّ الأَزْمِنة نُسوَة كَاشفَات عَاريَات، مُتبرجَات مِنْ الدِّين، دَاخلاَت فِي الفِتَن، مَائِلاَت إِلَىٰ الشَّهوَات، مُسْرعَات إِلَىٰ اللَّذَّات، مُسْتحلاَت للمُحرمَات فِي جَهنَّم خَالدَات»[1].

«أَيَّة أمرَأة تَطَيَبَ وَخَرجَت مِن بَيْتهَا فَهي تُلعَن حَتَّىٰ تَرجَع إِلَىٰ بَيْتهَا»[2]. «إِذَا خَرجَت المَرأَة مِن بَاب دَارهَا مُتزَينَة مُتَعطرَة وَالزَّوج بذَلِكَ رَاضٍ، يُبْنَىٰ لهُ بكُلّ قَدَم بَيْت فِي النَّار»[3]. «إِذَا مَاتت المَرأة البَارزَة ـ أَي السَّافرَة ـ وَسُجِّيت فِي قَبرهَا،

(١) أُنظر، وَسَائل الشِّيعَة: ٢٠/ ٣٥ ح (٢٤٩٦١) ٥، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه: ٣/ ٣٩٠ ح ٤٣٧٤.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٥/ ٥١٨ ح ٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/ ١٦١ ح ٢٥٣٠٨، مَكَارِم الأَخلاَق للشَّيخ الطَّبرسي: ٤٣، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٢٤٧ ح ٢٧.

(٣) أُنظر، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/ ٢٤٩ ح ٣٨، مَعَارج اليَقِين فِي أُصُول الدِّين للشَّيخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد السَّبزوَاري: ٢٤٧، تَحقِيق: علاَء آل جَعْفَر.

وَسُوي عَلَيهَا اللّبن وَالتُّرَاب لِئلاَ يَطّلع عَلىٰ حَجْمهَا،
تَقُول المَلاَئكَة: حِينَ كَانَتْ مُشْتهَاة مَا سَتَرتمُوهَا،
وَالآنْ حِينَ صَارَت مُنفّرَة سَترَتمُوهَا»[1].

مُعجزَات مُحمّدﷺ:

البَرَاهِين الدَّالَّة عَلىٰ نُبوَّة مُحمَّدﷺ لاَ تُحْصىٰ كُثرَة، مِنْهَا صِفَاته وَحَيَاته، وَمِنْهَا تَعَاليمه وَرسَالَته، وَمِنْهَا إِخبَارَه بالعَدِيد مِن المُغيبَات حَيْث لاَ شَيء يُؤمِىء إِلَيهَا مِن بَعِيد أَو قَرِيب، وَصدَق بَعْضَهَا وَتَحقق قَبل أَنْ يَنْتَقل إِلَىٰ الرَّفِيق الأَعْلىٰ، كَالذي حَدَث فِي وَقعَة بَدْر وَعَودَته إِلَىٰ مَكّة المُكرَمَة وَغَير ذَلِكَ، وَبَعْضَهَا حَدَث مِن بَعْدَه كَأنْتشَار الإِسْلاَم والمُسْلِمِين فِي شَرق الأَرض وَغَربهَا. وَقصَّة أَبي ذَرّ مَع عُثْمَان وَعَمَّار بن يَاسر مَع الفِئَة البَاغيَة[2].

---

(١) أُنظر، شَجرَة طُوبىٰ للشَّيخ مُحمَّد مَهْدي الحَائِري: ٢ / ٤٣١، وَفي هَذَا البَاب رُوايَات كَثِيرَة فِي الكَافي: ٦ / ٥١٠، بحَار الأَنوَار: ٠٠ / ٢٤٧ ح ١٢٧، مَكَارم الأَخلاَق للشَّيخ الطَّبرسي: ٤٣، عِقَاب الأَعمَال: ٣٠٨ ح ١، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠ / ١٦١ ح ٤، ثَوَاب الأَعمَال: ٢٥٩.

(٢) هُو أَبُو اليَقظَان عَمَّار بن يَاسر بن عَامر بن مَالِك بن كنَانة بن قَيْس بن الحُصِين بن الوَذِيم مِن بَني ثَعلبَة، وَأُمّه سُميّة. وكَانَ حَلِيفاً لِبَني مَخزُوم. وكَانَ هُو وَوَالده مِن السَّابقِين إِلىٰ الإِسْلاَم وهُو سَابع سَبعَة أَجهرُوا بِإِسلاَمهم، وَقد اَستُشْهِدَ وَالدَاه أَثر تَعْذِيب قُرَيْش إِيَّاهُما عَلىٰ إِسلاَمهُما. وَقَد وَرَد عَن الرَّسُولﷺ أَحَادِيث صَحِيحَة فِي مَدحه مِنْهَا قَوْلهﷺ: «إِنَّ عَمَّاراً مُلىء إِيمَاناً إِلىٰ مُشَاشِه».

أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: كتَاب الصَّلاَة، بَاب التَّعَاون فِي بِنَاء المَسَاجد، و: ١ / ١٢٢، صَحِيح مُسْلِم: ٤ / ٢٢٣٥، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٦٦٩، مُسْنَد أَحمَد: ٢ / ١٦١ و ١٦٤، و: ٤ / ١٩٧، و: ٦ / ٢٨٩، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ٣ / ٩٠، حليَة الأَوْلِيَاء: ٤ / ١١٢، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣ / ١٨٦، و: ٥ / ٣١٥، و: ٧ / ٤١٤، طَبقَات اَبْن سَعد: ٣ / ١٧٧، الطَّبقَات لِابْن سَعد: ٣ / ٣٥٩، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ١ / ١٧٠، الإِسْتِيعَاب: ١ / ١٥٧، مُسْنَد أَحمَد: ٥ / ٢١٤، تَأرِيخ الطَّبَريّ: ٣ / ٣١٦،
↔

⇔ المُوضّح للخَطيب: ١/٢٧٧.

وأنظر أيضاً الرِّوَايَات الَّتي خَلقهَا الطَّبَرِيّ: ١/٣٠٩٥ـ٣٠٩٦، وَالخَطيب فِي المُوضّح: ١/٢٧٥، وأبن عسَاكر بِتَرجمة خُزَيْمَة بِسَنده عَن سَيْف مِن مَخطُوطات المَكْتَبة الظَّاهِرية بدِمَشْق: ٥ رقم ٣٣٧ ورقة ٣٠٢ و٣٠٣. وَقَارن أيضاً مَع مَا رَواه اليَعقُوبي فِي تَأرِيخه: ٢/١٧٨، ومُروج الذّهب: ٢/٣٦٦، والفُتُوح لِابْن أَعثَمْ: ٢/٢٨٩. وفِي تَأرِيخ ٱلإِسْلاَم للذَّهبي: ٢/١٧١.

وَهُنَالك أَحَادِيث أُخرىٰ، وهُو الَّذي نَزلت فِيهِ آيَة ١٠٦ مِن سُورَة ٱلنَّحْل ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِالْإِيمَـٰنِ﴾ أنظر، تَفْسِير الآيَة فِي تَفْسِير الطَّبَرِيّ، والقُرطُبي، وأبن كَثِير، والسّيوطي. وأنظر طَبقَات أبن سَعد: ٣/١٧٨، والمُسْتَدرَك: ٣/١٧٨.

وأُنظر تَرجمَة عَمَّار بن يَاسر فِي مُروج الذّهب: ٢/٢١ و٢٢، أَنسَاب الأَشْرَاف: ٥/٤٨ ـ ٨٨، و:٢/٣١٤ وَمَا بَعدها تَحقِيق المَحمُودي طَبعَة الأَعلمي بَيرُوت، مُسْنَد أحمَد: ١/٩٩ و١٢٣ و١٢٥ و١٣٠ و١٣٧ و٤٠٤، و:٢/١٦١ و١٦٤ و٢٠٦، و:٣/٥، و:٢٢ و٢٨ و٩٠، و: ٤/٧٦ و٨٩ و٩٠ و١٩٧ و١٩٨ و٣١٩، و: ٥/٢١٤، و٣٠٦، و:٦/٢٨٩، و ٣٠٠، و ٣١١ و٣١٥ و ٤٥٠، وصَحِيح البُخَارِيّ: الجِهَاد ب ١٧، سُنن أبْن مَاجه ب ١١ مِن المقدّمة، وسُنن التِّرمِذي: ب ٣٣ مِن كِتَاب المنَاقب، ومُسْنَد الطَّيَالِسي: ١١٧ و٦٠٣ و٦٤٣ و٦٤٩ و١١٥٦ و١٥٩٨ و ٢١٦٨ و ٢٢٠٢، والإِسْتِيعَاب: ٢/٤٦٩ حرف العَيْن، الإِصَابَة: ٢/٥، خَصَائص أَمِير ٱلمُؤْمِنِين للنَّسائي: ١٣٢ ط الحيدرية، حليَة الأَوْلِيَاء: ٤/١٧٢ و ٣٦١، و:٧/١٩٧ و ١٩٨، ومَجْمَع الزَّوائد: ٧/٢٤٠ و٢٤٢، و٢٤٤ و:٩/٢٩٥، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٥/٣٩ و٤١، و:١٠/٥٩.

وأُنظر تَرجَمته أيضاً فِي أُسد الغَابَة: ٢/١١٤ و١٤٣ و٢١٧، و: ٤/٤٦، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة لِابْن قُتَيْبَة: ١/١١٧، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/١٦٤ طَبعَة الغَري، وَقْعَة صِفِّين: ٣٤١ و٣٤٣، العِقد الفَرِيد: ٤/٣٤١ و ٣٤٣، المنَاقب للخوَارزمي: ٥٧ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٩ و ١٦٠، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣/٣١٠ و ٣١١، الإِسْتِيعَاب بهَامِش الإِصَابَة: ٢/٤٣٦ طَبْعَة السّعادة، فرَائد السِّمطَين: ١/١١٤ و ١٢٠ و ٢٨٧، المُعْجَم الصَّغِير للطبراني: ١/١٨٧.

وَرَاجع أيضاً شَرْح النّهج لِابْن أَبي ٱلحَدِيد: ٨/١٠ و ١٧ و ١٩ و ٢٤، و: ١٥/١٧٧ طَبْعَة مَصْر تَحقِيق مُحَمَّد أَبُو الفَضْل، و: ٢/٢٧٤ الطَّبعَة الأُولَى مِصْر، سِيرة أبْن هِشَام: ٢/١٠٢، نُور الأَبْصَار: ١٧ و ٨٩ طَبْعَة السّعيدية بمَصْر، كفَايَة الطَّالب: ١٧٢ ـ ١٧٥ طَبْعَة الحَيدرِية، و ٧١ و ٧٣ طَبْعَة الغَري، ⇔

وَسَيِّد الشُّهدَاء وَمجزَرَة كَرْبلَاءَ(١).

وَعَنْ ابْن مَسعُود: أَنَّ رَسُول الله ﷺ أَتَىٰ مَنْزلَ أُمِّ سَلَمَة، فجَاء عَـلِيٌّ، فـقَالَ رَسُول الله ﷺ: «يَا أُمَّ سَلَمَة! هَذَا قَاتِل القَاسطِينَ(٢)»،

⇐ تَذكرة الخوَاصّ: ٩٣ و ٩٤، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١٢٨ و ١٢٩ طَبْعَة إسلامبول، و: ١٥١ و ١٥٢ طَبْعَة الحَيدرية، و: ١/ ١٢٨ و ١٢٩ طَبْعَة العِرفَان، وأحْكَام القُرْآن لِابْن عَربي: ٤/ ١٧٠٥ الطَّبعة الثَّانِيَة تَحقِيق البجَاوي. وكَانَ عَمَّار مَع عليّ فِي حَرْب الْجَمَل وصِفِّين، وَقُتل بصِفِّين مَسَاء الخَمِيس ٩ صَفر سَنَة (٣٧هـ) وَلَه مِن الْعُمُر ٩٣ سَنَة.

(١) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣/ ٢٤٢ و ٢٦٥، البَيهقيّ فِي دَلَائِـل النُّـبوَّة: ٦/ ٤٦٨ طَـبْعَة بَـيرُوت، صَحِيح ابن حِبَّان: ١٥/ ١٤٢ ح ٦٧٤٢، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩/ ١٨٧ طَبْعَة مَطْبَعَة القُدسي، مُسْنَد أَبـي يَعلىٰ: ٣/ ٣٧٠ ح ٨٩، المُعْجَم الكَبِير: ٣/ ١٠٦ ح ٢٨١٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشـق لِابْـن عَسَـاكـر: ١٤/ ١٩٠، دَلَائِل النَّبوّة لأَبي نَعِيم: ٤٨٦، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق (تَرجَمَة الإِمَـام الحُسَـين): ٢٤٤ ح ٢١٩، مَقتل الحُسَيْن للخوَارزمي: ١/ ١٦٠ طَبْعَة النَّجف، الصَّواعق المُحْرقَة: ١٩٠ طَبعَة عَبْداللَّطِيف بمَصر، موَارد الظَّمْآن: ٧/ ١٩٨ ح ٢٢٤١، سِيَر أَعْلَام النُّبلَاء: ٣/ ٢٨٩، تَهْذِيب الكَمَال: ٦/ ٤٠٣، تَأرِيخ الإِسْلَام للذَّهبي: ٣/ ١١ طَبْعَة مَصر، البـدَايـة وَالنّـهايَة لِابْـن كَـثِير: ٦/ ٢٢٩ و: ٨/ ١٩٩، المَوَاهب اللَّدنيَّة للقَسْطلَاني: ٢/ ١٩٥ طَبْعَة الأَزهريَّة بمَصر، الخَصَائص الكُبرىٰ للسُّيوطي: ٢/ ١٢٥ طَبْعَة حَيْدَر آبَاد، وَسِيلَة المَآل: ١٨١ (مَخْطُوط) نُسْخَة فِي مَكْتَبَة الظَّاهريَّة بِدِمَشق، كتَاب آل مُحَمَّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي: ٤٠ (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهرَة)، الإِحْسَان فِـي تَقْرِيب صَحِيح ابن حِبَّان: ١٥/ ١٤٢، أَبُو حَاتِم فِي صَحِيحَه: «٦٧٤٢» (إِحْسَان).

(٢) الْقَاسِطُون: أَهْل الشَّام. أنظر، شَرْح نَهج الْـبَلَاغَة: ٧/ ٤٧، المـطَالب العَـالِيَة: ٤/ ٢٩٧ ح ٤٤٦٢، منَاقب الخوَارزميّ: ١١٠، طَبعَة النَّجف الأَشرَف، الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدرَك: ٣/ ١٣٩، تَأرِيخ ابن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ: ٣/ ١٦٨ ح ١٢٠٥، مِيزَان الإِعْتِدَال: ١/ ١٢٧، كَـنْزُ العُـمَّال: ٦/ ٨٢، الرّوض الأَزهر: ٣٨٩ طَبْعَة حَيْدَر آبَاد، شَرْح المقَاصد: ٢/ ٢١٧، تَأرِيخ بغدَاد: ٨/ ٣٤٠، أَرْجَح المطَالب: ٦٠٢، فَرَائِد السِّمْطَين: ١/ ١٥٠، كـفَايَة الطَّـالب: ١٦٩، يَـنَابِيع المَـوَدَّة: ١٢٨، تَأرِيـخ الطَّـبريّ: ٥/ ١٥٦، الأَرْبَعِين حَدِيثاً لِابْن حَجَر: ٧٤ ح ٣٠ و ٣١ بَاب ٩، مُنْتَخَب الكَنز بهَامش مُسْنَد الإِمَـام أَحْمَد: ٥/ ٤٣٥، البدَايَة والنِّهاية: ٦/ ٢١٨، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ١٢/ ٦٤ ح ١٢١٣١، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٣/ ٦٠٢ ح ٦١١١، دَلَائِل النُّبُوَّة للبَيهقي: ٦/ ٤٣٥، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣/ ٨٢.

وَالنَّاكِثِينَ(١)، وَالمَارِقِينَ(٢) مِنْ بَعْدي »(٣).

---

(١) النَّاكِثُون: أَهْل الْجَمَل. ذكر قِصَّة الْجَمَل، وكِلاَب الْحَوْأب، الطَّبري فِي تَأرِيخه: ٣/ ٤٧٥، وَأسم جَمل أُمّ الْمُؤْمِنِينَ يسمّىٰ «عَسكَراً» وكَانَ عَظِيم الخَلق شَدِيداً، فَلَمَّا رَأته أَعْجبهَا، وَأَنشأ الجمّال يُحدّثها بقُوّته، وشِدَّتِهِ، ويَقُول فِي أَثنَاء كَلاَمه «عَسْكر» فَلَمَّا سَمعَت هَذِه اللَّفظة أسْتَرجَعت، وَقَالت: ردّوه لاَ حَاجَة لِي فِيهِ، وذكرت حِين سُئلت أَنَّ رَسُول الله ﷺ ذكر لهَا هَذَا الاِسم، وَنَهاهَا عَن ركُوبه وَأمرت أَنْ يُطلب لهَا غَيْره، فَلم يُوجد لهَا مَا يُشبهه فَغيّر لهَا بجلالٍ غَيْر جَلاله، وَقِيل لهَا: قَد أَصبنَا لَكِ أَعظم مِنْهُ خَلقاً، وأشدّ مِنْهُ قوّة، وأُتيت بِهِ فَرَضيت!

أنظر، شَرح النّهج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ٦/ ٢٢٤، وَفي: ٦/ ٢٢٧ (أَنّ عَائِشَة رَكَبت يَوْم الحَرْب الْجَمَل المُسمّىٰ عَسْكراً فِي هَودج قَد أُلبس الرّفوف، ثُمّ أُلبَس جلُود النّمر، ثمّ أُلبس فَوق ذَلِكَ درُوع الْحَدِيد)، فِي تَأرِيخ أبن أَعْثَمْ: ١٧٦ مِثْله، وَزَاد الطَّبَرِيّ فِي تَأرِيخه: ٥/ ٢١٢، وأبن الأَثِير: ٣/ ٩٧ أنّ ضَبّة، والأَزد أَطَافت بعَائِشَة يَوْم الْجَمَل. وَإِذَا رِجَال مِن الأَزد يَأخذُون بَعر الْجَمَل يفتّونه ـ يكسرُونه بأَصَابِعِهِمْ ـ وَيَشمّونه ويَقُولُون: بَعرُ جَمَل أُمّنا رِيحهُ رِيح المِسك...

أنظر، مُرُوج الذَّهَب للمَسْعُودي: ٢/ ٣٦٦، تَأرِيخ الطَّبري: ٥/ ١٧٨، وَطَبعة أُوروبا: ١/ ٣١٢٧، أبن كَثِير فِي تَأرِيخه: ٦/ ٢١٢، السّيوطي فِي خصَائصه: ٢/ ١٣٧، والبَيْهَقِيّ، والمُسْتدرَك: ٣/ ١١٩، والإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٦٢، السِّيرَة الحَلْبيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣/ ٣٢٠، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦/ ٩٧، السَّمعَاني فِي تَرجمَة الْحَوْأب فِي الأَنْسَاب، وَالسِّيرَة الحَلْبِيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣/ ٣٢٠، ومُنْتَخَب الكَنز: ٥/ ٤٤٤.

(٢) أُنظر، الجزْء الثَّاني مِن فَضَائِل فِي الصِّحَاح السِّتّة: ٣٥٨ سَنَة (١٣٨٤ هـ) تَجد هَذَا الحَدِيث مَنقُولاً عَن مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين، وَتَأرِيخ بَغدَاد، وَكَنْز العُمَّال، وَأُسد الغَابَة، تَفْسِير الدُّر المَنثُور وَغير ذَلِكَ؛ «مِنْهُ ﷺ».

المَارِقُون: أَهْل النَّهْرَوَان. أنظر، أَرْبَعة قُرُون مِنْ تَأرِيخ العرَاق: ٢١ الطَّبْعَة الثَّانيَة، الفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢/ ٢٧٥، شَرْح النَّهج للمُعْتَزلي: ٢/ ٢٠٦، تَذكرَة الخوَاصّ: ٩٥، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/ ٦٢، كَنز العُمّال: ٦/ ٧١ ح ١١٧٩، و: ١١/ ٢٨٩ و ٣٠٢، مَجمَع الزَّوَائد: ٦/ ٢٤٢.

(٣) قَالَ أبن عسَاكر فِي تَأرِيخه: ٣/ ٢٠٠ طَبعَة بَيْرُوت مِن تَرجمَة الإِمَام عليّ ؏، عَن زَيد بن عَليّ... عَن عليّ قَالَ: أَمَرني رَسُول الله ﷺ بقتَال النَّاكِثِينَ، والْمَارِقِينَ، والْقَاسِطِينَ. ومِثْله عَن عَليّ بن رَبِيعَة قَالَ سَمعت عَلِيّاً يَقُول: عَهد إِلَيّ رَسُول الله ﷺ أَنْ أُقَاتل النَّاكِثِينَ، والْقَاسِطِينَ، والْمَارِقِينَ. ومِثْله عَن أَنَس بن عَمْرُو... عَن عَليّ قَالَ: أُمرت بقتَال ثَلاَثة: الْمَارِقِينَ، والْقَاسِطِينَ، والنَّاكِثِينَ. ومِثْله عَن

⇔

وَالقَاسِطُون: الجَائرُون، مِنْ القَسط بالفَتح. وَالقُسُوط: الجَور وَالعُدُول عَنْ الحَقّ. وأَمَّا القِسْط بالكَسر فهُو العَدْل[1].

وَذكَرنَا فِي كِتَاب «عَليّ وٱلْقُرْءَان» نُبُوءَات خَاتَم النَّبيِّين وَآله ﷺ عَن نَفط العَرَب، وَالرَّاديُو، وَالتّلفَاز، وَسُرعَة المُوَاصلاَت وَغير ذَلِكَ. وَرَاج هَذَا الكِتَاب ٱلقُرْءاني العَلَوي وَطُبع مَرّات. وَأَخِيراً نَشَرتهُ دَار التَّعَارف مَع عَشرَة كُتُب مِن مُؤلفَاتي فِي مُجَلّد وَاحد بٱسم عَقليَات إِسْلاَمِيّة[2].

نُسوَة آخر الزمَان:

وَأَيْضاً أَخبَر النَّبيّ وَآله الأَطهَار ﷺ عَن نُسوَة آخر الزَّمَان، خَلَعنَ العذَار، وَٱرتَدينَ الشَّنار، وَسرّ هَذِهِ الإبَاحَة وَالوَقَاحَة هُو الخُرُوج عَن الدِّين وَالدّخُول فِي الفِتَن كَمَا فِي الحَدِيث، وَلاَ مَعْنىٰ للخُرُوج مِن الدِّين إِلّا فُقْر النَّفس وَخُلوهَا

⇐ إِبْرَاهِيم عَن عَلقمَة، ومِثْله أَيضاً عَن خُليد القَصري قَالَ: سَمعتُ أَمِير المُؤْمِنِينَ عَليّ يَقُول يَوْم النَّهْرَوَان: أَمَرني رَسُول الله ﷺ بقتال النَّاكِثِينَ، والمَارِقِينَ، والقَاسِطِينَ.

وأُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٣٩، تَأرِيخ بَغدَاد: ٨/ ٣٤٠، و: ١٣/ ١٨٦، كَنزُ العُمَّال: ٦/ ٧٢ و٨٢ و٨٨ و١٥٥ و٣١٩ و٣٩٢، و: ٨/ ٢١٥، أُسْد الغَابَة لإبْن الأَثِير: ٤/ ٣٢ و٣٣، السّيوطي فِي الدُّرّ المَنثُور تَفسِير سُورَة ٱلزُّخْرُف آيَة: ٤١ ﴿فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾، مَجْمَع الزَّوَائد: ٧/ ٢٣٨، و: ٩/ ٢٣٥، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٢٨١ و٢٨٣، أَرْجَح المطَالِب: ٦٠٢، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقِبِ العَشْرَة: ٢/ ٢٤٠.

وأُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ١/ ١٢٢، صَحِيح مُسْلِم: ٤/ ٢٢٣٥، صَحِيح التّرمذي: ٥/ ٦٦٩، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٢/ ١٦١ و١٦٤، و: ٤/ ١٩٧، و: ٦/ ٢٨٩، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ٣/ ٩٠، حليَة الأَوْلِيَاء: ٤/ ١١٢، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/ ١٨٦، و: ٥/ ٣١٥، و: ٧/ ٤١٤، طَبقَات ٱبن سَعد: ٣/ ١٧٧.

(١) أُنظر، مُختَار الصّحاح: ١/ ٢٢٣، الغَرِيب لإبْن قُتَيْبَة: ١/ ٤٢٠، لسَان العَرَب: ٧/ ٣٧٨.

(٢) أُنظر، إمَامَةُ عليّ ﷺ بَيْنَ العَقْل وَالقرْآن تَأْلِيف العَلاَّمَة الشَّيخ مُحَمَّد جَوَاد مُغنيَة وَثّقَ أُصُولَهُ، وَحقَّقَهُ، وَعَلّقَ عَلَيه الأُستَاذ سَامي الغُريري (الغرَّاوي). نَشر مُؤسّسَة دَار الكِتَاب الإِسْلاَمي بشَكلٍ مُستَقل.

مِن كُلّ زَاجر وَرَادِع. وَالحَيَاة مِن أَقوىٰ الزَّوَاجر عَـن القَـبَائِح وَالرَّذَائِـل، وَفـي الحَدِيث: «لاَ أَمَانَة مَن لاَ دِينَ لهُ»[1]. مَن نُزَع مِنهُ الحَيَاء لاَ تلقاه إِلَّا خَائِبَاً، وَلذَا قَالَ جَمِيع الأَنْبِيَاء: «إِذَا لَمْ تَسْتَح فَاصْنَع مَا شِئْت»[2]. وَقَد صَنَعَت وَفَعلَت بَعْض الآنْسَات وَالسَّيِّدَات مَا شَاءَت مِن الكَشف عَن السِّيقَان، وَالصُّدُور، وَالأَكْـتَاف، وَالشّعُور بلاَ خَجَل وَوَجل تمَامَاً كَأَيَّة سِلعَة عَلْنَاً للدّعَايَة!.

وَمَعنىٰ الدّخُول فِي الفِتَن: أَتـبَاع الشَّـهوَات وَاَرتكَـاب المُـحرمَات وَالنَّـهم بالمَلذّات كَمَا فِي الحَدِيث. أَمَّا جَزَاء الخَالعَة المُتبَذّلَة فَالخِزي وَاللَّعن فِي الدُّنْيَا، وَفي الآخرَة عَذَاب الحَرِيق لهَا وَلكُلّ رَاضٍ بفِعْلهَا زَوجاً كَـان أَو عَـابر سَـبِيل. ونَحْنُ لاَ نَشكّ فِي أَنَّ الكَثِير مِن سَيئَات الفَرد تَأتِي مِن خلاَل البِيئَة وَالمُـجْتَمع، وَمَن هَذَا نَعْتَقد بأَنَّ للإِنْسَان الفَرد حُرّيَّته الكَامِلَة فِي أَنْ يَقْبَل أَو يَرْفُض العَدِيد مِن القَضَايَا وإِلَّا فَلاَ شَرعيَّة وَمَسؤوليَة، وَهَل مِن أَحـد يَشكّ أَنَّ مِـئَات المُـصْلِحين وَالمُفسدِين تَحكّمُوا فِي مَصِير المَلاَيِّين ؟.

(١) أُنظر، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٥٤١.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٤/ ١٥٢ و: ٧/ ١٠٠، مُسْنَد الإِمَام أَحـمَد: ٤/ ١٢١ و: ٥/ ٢٧٣، سُنن أَبي دَاود: ٢/ ٤٣٦ ح ٤٧٩٧، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ١٤/ ٢١٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/ ٢٧، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بـن حَجر العَسقلاَني: ١٠/ ٤٣٤، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُـخَاريّ لِـلعَيْني: ٢٢/ ١٦٥، المُصنَف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٦/ ٩٢ح ١٠، الأَدَب المُفرد للـبُخَاري: ٢٧٩ ح ١٣٥٣، المُـعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٧/ ٢٣٠ و: ١٧/ ٢٣٦، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بـن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّـلَفيّ: ٢/ ١٨٦ ح ١١٥٢ و ١١٥٣، المُغني لِابْن قُدَامَة: ١٢/ ٣٣، بحَار الأَنوَار: ٦٨/ ٣٣٥ ح ١٨، الخِصَال للشَّيخ الصَّدُوق: ١/ ١٣، كَنْزُ العُمَّال: ٥٧٨٠ و ٥٧٩٢.

السُفُور الشَعري :

وَتَسْأَل : مَا مِن شَكّ أَنَّ الخَلِيعَة المُتهتكَة تَسْتَحق اللّعنَة وَزيَادَة لأَنَّهَا هِي الّتي انْتَهكَت حُرمَة نَفْسهَا ، وَنَزعَت بِيَدهَا السّتر المَضرُوب عَلَيهَا ، فَهَل المُهَذّبَة الرّزِينَة السّافرَة عَن الشّعُور وَالوَجه وَالكَفّين فَقَط وَدُون أَيّة غُوَايَة وَإِثَارَة مِن قِبلهَا ، هَل هَذِهِ الشّريفَة العَفِيفَة هِي تِلْكَ الحَيوَانَة « السّعدَانَة » بمَنْزِلَة سَوَاء ؟

الجَوَاب :

١ ـ إِنَّ الخَلِيعَة أَشَدّ إِثمَاً ، لأَنَّهَا أَشْنَع فِعلاً وَأَسوَأ أَثرَاً ، مَا فِي ذَلِكَ رَيْب ، وَمَع هَذَا ثَبَت فِي النَّص المُحْكَم الَّذي لاَ يَقْبَل الإِجْتهَاد وَالتَّأوِيل ، وَأَجْمَعَت المَذَاهب الإِسْلاَمِيّة بالكَامِل ، أَنَّ المَرأَة لاَ يَسُوغ لهَا بحَال أَنْ تَكْشف عَن شَعرهَا إِلَّا أَمَام امرَأة مِثلهَا أَو رَجُل مِن محَارمهَا ، وَلهَا أَنْ تَكْشف عَن الوَجه وَالكَفّين أَمَام الأَجَانب ، وَفي بَعْض النُّصُوص عَطَف القَدَمين عَلىٰ الكَفّين . وهَذَا هُو السُّفُور الشّرعي ، ونَحْنُ عَبيد النَّص إِلَّا أَنْ يَتعَارض مَعْنَاه الظَّاهر مَع العَقْل بحَيْث يَرَاه مُحَالاً فِي ذَاته تَمَامَاً كَإِجتمَاع النَّقِيضَين ، وَعِندَئذٍ نَقُول : هَذَا الظَّاهر غَير مُرَاد للشَّارِع العَلِيم الحَكِيم ، وَنَلجَأ إِلَىٰ التَّأوِيل بمَا يَتّفق مَع العَقْل ، شَرِيطَة المُحَافظَة عَلىٰ قَوَانِين اللُّغة وَالقَوَاعد العَرَبِيّة ، وَمَع العَجز نُفُوض الأَمْر إِلَىٰ الله تَعَالىٰ فِي عِلْمه . وَلاَ شَيء مِن ذَلِكَ فِي الحِجَاب الشَّرعي ، وأَيْضَاً لاَ عُسر فِيهِ وَلاَ حَرَج ، بَل كُلّ الشَّر وَالفَسَاد فِي هَذَا السّفُور الزَّائغ الشَّائع ، وَحِين كَانَتْ زِينَة المُسلمَات فِي حجَاب إِلَّا عَن الزَّوج كَان الإِسْلاَم وَالمُسْلمُون فِي عِزّة وَمَنَاعَة .

٢ ـ إِنَّ الشَّعر زِينَة بلاَ رَيب ، وَالزِّينَة المُبتَذلَة المَكشُوفَة تُثِير مشَاعر الفُحُول ، وَكَثِيراً مَا تَسري العَدوىٰ ، وَتتَابع الأَهْوَاء وَتتَفَاعَل إِلَىٰ الفَصْل الأَخير كَمَا قَالَ

شَوقِي: «نَظرَةٌ فَٱبْتسَامَة فَسَلاَم * فَكَلاَم فَموعد فَلقَاء»[١].

وَخَشيَة الوقُوع فِي الأَخْطَاء الجِنْسيَة أَخَذ الإِسم الحِيطَة وَسَدّ البَاب بالحِجَاب الشَّرعي. وَفِي الحَدِيث: «مَن رَعَىٰ حَولَ الحِمَىٰ يُوشَك أَنْ يَقَع فِيه»[٢]. «النَّظر سَهْم مَسْمُوم مِن سهَام إِبْلِيس»[٣]، وَكَم مِن نَظرَة أَورَثَت حَسْرَة طَويلَة ـ أَي بسُوء عَاقِبَتِها»[٤]. «أَوَّل نَظرَة لَكَ، وَالثَّانيَة عَلَيك، وَالثَّالثَة فِيهَا الهَلاَك»[٥]. وَالنَّظرَة بَعدَ النَّظرَة تَزْرَع فِي القَلْب الشَّهوَة، وَكَفىٰ بهَا لصَاحبهَا فِتْنَة»[٦].

---

(١) أُنظر، سرَاب وَحبَاب، شِعْر جَعْفر جَوَاد الخَلِيلِي: ٢٢٤ قَدَّم لهُ الدّكتُور مُحمَّد حَسَن زَلزَلَة، الطَّبعَة الثَّالثَة (١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)، أَخلاَق أَهْل البَيْت عليهم السلام للسَّيِّد مُحمَّد مَهْدي الصَّدر: ٣٩٤. الشِّفَاء الرُّوحي لعَبداللَّطِيف البَغدَادي: ٢٠٧.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاري: ٣/ ٤، سَعْد السّعُود السَّيِّد ٱبن طَاوس: ١٢٩، تَنْبِيه الخوَاطر وَنُزهَة النَّواظر للأَشْتَري: ١/ ٥٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٧/ ١٦٨ ح ٣٣٥٠٧، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٣/٢٦٨ ح ٣٠٢، الإِسْتذكَار لِابْن عَبْدالبرّ: ٥/ ٤٩٢.

(٣) أُنظر، شَرْح الأَزهَار فِي فِقْه الأَئِمَّة الأَطهَار: ٤/شَرْح صَفحَة ١٣، بحَار الأَنوَار: ١٠١/ ٣٨ح ٣٤، جَامع الأَخبَار: ٢٤٣، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي: ٢٢/ ٧٢، مَعَارِج اليَقِين فِي أُصُول الدِّين للشَّيخ مُحَمَّد بن مُحمَّد السَّبزوَاري: ٢٤٦ ح ٥، تَحقِيق: عَلاَء آل جَعْفَر.

(٤) أُنظر، الكَافي: ٥/ ٥٥٩ ح ١٢، ثَوَاب الأَعْمَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٦٤، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠/ ١٩١ح ٢٥٣٩٥، بحَار الأَنوَار: ١٠١/ ٤٠ ح ٤٦ و ٣٨ح ٣٤ و ٦٣، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحمَّد بـن خَـالد البَرقي: ١/ ١٠٩ح ١٠١، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٣/ ٢٣ ح ٢٩٢٣، نَـوَادر الأُصُـول فِـي أَحَـادِيث الرَّسُول: ١/ ١٩٨، كَشف الخَفَاء للعَجلُوني: ٢/ ٤٣٧ح ٢٨٦٤، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/ ١٩٥ح ٢٩١ و ٢٩٣.

(٥) أُنظر، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠/ ١٩٣ح ٢٥٣٤٠٢، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ٤٧٤ ح ٤٦٥٨، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤/ ٢٦٨ح ١٦٦٧٦.

(٦) أُنظر، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٠/ ١٩٢ح ٢٥٣٤٠٠، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ١٨ح ٤٩٧٠، مُسْتَدرَك

« زِنَا العَيْن النَّظر، وَزنَا الفَم القُبلَة، وَزنَا اليَد اللَّمس »[١]. وَفي أَشْعَار الفُقهَاء: « الْإِذْن فِي الشَّيء إِذْن فِي لوَازمه »[٢].

البِغَاء قُنبلَة ذرِّيَّة:

قَرَأتُ فِي أَخْبَار اليَوْم المَصْريَّة: « أَكْثَر مِن نِصْف الزَّوجَات الأَمْرِيكيَات خَائِنَات لأَزوَاجهنَّ، وَأَغْلَبهنَّ يَعْترفنَّ بذَلِكَ بلاَ خَجَل بَل وَيَفْتَخرن بِهِ. وَقَالَ مُدِير مَعْهَد الأَبحَاث الجِنْسيَة التَّابع لجَامعَة (إنديانا): « إِنَّ هَذَا النَّوع مِن الجِنْس يُمْكن أَنْ يُؤدِّي إِلَىٰ الدَّمَار كَقُوّة الذَّرَّة. إِنَّ ثَمرَة الجِنْس لاَ تَكُون خَيرَاً إِلَّا مِن نطَاق الرِّبَاط المُقَدّس وَهُو الزَّوَاج »[٣]. وَلاَ عُذرَ لخِيَانَة المُتزوجَة مَا دَام الزَّوج قَائِمَاً بحَاجَاتهَا حَتَّىٰ عِندَ الَّذِين أَعفُوا غَيْرهَا مِن كُلّ عُقُوبَة.

وَأَيضَاً فِي جَرِيدَة الأَخبَار المَصريَة: « كَتَب ـ برناردشو ـ فِي مَسرحيَة « مِهْنَة مسز وارن » وقَالَ فِيهَا: اَنْتَشر البَغَاء فِي بـرِيطَانيَا، وَشَمل العَالَم الرَّأسْمَالي

⇐ الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٤/٢٦٨ ح ١٦٦٧٦، أَمَالي الشَّيخ المُفِيد: ٢٠٨، بحَار الأَنوَار: ١٤/٣٠٦، و ٣٢٥، و: ٧٥/٢٨٤ و: ١٠١/٤١ ح ٥٠.

(١) أُنظر، شَرْح الأَزهَار فِي فِقه الأَئِمَّة الأَطهَار: ٤/شَرْح صَفحَة ١٣، مَوَاهب الجَلِيل لشَرح مُختَصر خَلِيل، للحَطّاب الرّعَيني المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥٤ هـ) طَبْعَهُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشَّيخ زَكَريًّا عُميرَات، دَار الكُتب العِلميَّة بيرُوت سَنَة (١٤١٦ هـ): ٨/٢٠٨، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني: ٢٢/٢٤٠، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحّاك: ٢/٢٧٠ ح ١٠٢٥، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ: ٣/١٠٨٧ رَقم « ١٨٤٥ »، كَنْزُ العُمَّال: ٥/٣٢٦ ح ١٣٠٥٥، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٢/٣١٢ ح ١٧٦٢ و ص: ٣٨١ ح ١٩٠٦، و: ٤/١٨٠ ح ٤٨٠٠.

(٢) أُنظر، تَذْكرَةُ الفُقهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ١٣/٧٥ مَسْأَلَة « ٧٦ »، التَّنْقِيح (اَلْاِجْتِهَاد وَالتَّقْلِيد): ١٥١، مَقَالاَت الأُصُول للعرَاقي: ٢/٣٢٠.

(٣) أُنظر، جَرِيدَة أَخْبَار اليَوْم المَصْريَة تَأْرِيخ (٣٠/٥/١٩٧٠م): ١٢. (مِنْهُ ﷺ).

بأَسْره... وَأَصْبَحت صناعَة البغَاء تُحْتَكر تَـمَامَاً كـصناعَة النّـحَاس وَٱحـتكَار أَسوَاق الفَحَم وَالحَدِيد »[١].

وَلهَذِه النَّتيجَة مُقَدّمَاتهَا الْإِعدَادِيَة : مِن السُّفُور إِلَىٰ التَّعريَة وَالخَلاَعَة، ومِـنْهَا إِلَىٰ العِلاَقَات السِّريَّة ومِنْهَا إِلَىٰ أعَارَة الزَّوجَات وَتبَادلهَا، إِلَىٰ عَرض الْأَجْسَـام العَاريَة فِي الوَاجهَات العَامَّة كَمَا هِي الحَال فِي مَدِينَة (هامبورغ) بأَلمَانيَا الغَربيَة وَمَا أَدرَاك أَنْ تَسْري عَدوىٰ هَذَا الدَّاء الوَبِيل إِلَىٰ بلاَدنَا غَدَاً وَبعد غَد تَمَامَاً كَـمَا سَرَت الخَلاَعَة وَالخَنْفَسَة وغَيْرهَا مِن التَّيَارَات المَادّيَة والْإِلحَاديَة.

شَعَر وَلَحَم :

بَعْدَ كتَابَة مَا تَقَدَّم قَرَأتُ فِي النَّهار العَربي وَالدُّولي قَالَ كَاتبهَا فِيمَا قَال : « مُزَينُو القَارَّات الخَمْس ٱجْتمعُوا فِي بَارِيس لحضُور مَـهرجَـان الحَـلَّاقِين العَـالميِّين، يَتنَافسُون عَلىٰ تَقدِيم المَرأَة كأَدَاة لتَحْقِيق : مَوهبَة الحَلَّاق المَاهر، المَرأَة شَـعَر، المَرأَة جَسَد، المَرأَة رَحم ! »[٢].

ثُمَّ شَرَع كُلّ حَلَّاق يُسَرّح شَعَر ٱمرَأة وَيُزَوقهُ وَنَقش لحمْهَا وَيُزخرفهُ، وَبَـعدَ هَذِهِ العَمليَة المَنْقَشيَة عُرضَت ٱلنِّسَاء المَنْقُوشَات عَلىٰ الحَكَم وَالجُمهُور، فكَان الفَائِز الْأَوَّل الحَلَّاق الْأَمرِيكي، وَالثَّانِي اللُّبْنَاني، وَالثَّالِث الفَنزويلي !. هَذَا هُـو الكَمَال فِي السَّعَادَة عِندَ بَعْض النُّسْوَة فِي العَصْر الرَّاهن : أَنْ تَكُون المَـرأَة دُمـيَة مَصنُوعَة تَطْمَح إِلَيهَا أَبْصَار الفُحُول وعَلَيهَا تَـتصَاول !. وَكَـفَىٰ بـذَلِكَ ٱسْـتيعَابَاً

---

(١) أُنظر، جَرِيدَة الأَخبَار المَصريَة تَأْرِيخ (١٩٧٣/٦/٩): ٩. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، جَرِيدَة النَّهار العَـربي وَالدُّولي تَأْرِيـخ (١٩٧٩/١٠/١٥م): ٢١ كَـلِمَة بـعُنوَان « ٢١ دَولَـة تُنَافس عَلىٰ تَزيِّين الأُنثىٰ ». (مِنْهُ ﷺ).

وَٱسْتكمَالاً للرِّجس وَالخِزي.

المَاشِطَة:

وَفِي كُتُب الفِقْه الإِسْلاَمِيَّة بحَث خَاصّ بعُنوَان (المَاشطَة وَأُجرتهَا)، وَالمُرَاد بهَا المَرأَة الَّتي تُزَين العَرُوس حِينَ تُزَف إِلَىٰ زَوْجـهَا، وَلاَ بَأس فِـي ذَٰلِكَ عَـملاً وَأُجرَة، وَلَكنْ يُكرَه أَنْ تَشْتَرط المَاشطَة الأُجرَة، والأَلِيَق أَنْ تَرضىٰ بمَا تُعطىٰ وَلاَ تَطْلُبُ المَزِيد[1]، وَفِي الحَدِيث: «إِنَّ مَاشطَة تُدعَىٰ أُمّ عَطيَة دَخلَت عَلىٰ رَسُول الله ﷺ فَقَالَ لهَا: هَل تَركتِ عَمَلك أَو أَقَمت عَلَيهِ؟.

قَالَت: يَارَسُول الله ﷺ! أَنَا أَعْمَله إِلاَّ أَنْ تَنْهانِي عَنْهُ فَأَنْتَهي؟.

قَالَ: ٱفْعَلي، فَإِذَا مَشطتِ فَلاَ تَجلي الوَجْه بالخِرْقَة فَإِنّها تُذهب بمَائهِ»[2].

صَلَوَات الله عَلَيكَ وَعَلىٰ آلكَ يَا سَيِّد الكَونَين حَتَّىٰ هَذِهِ الصَّغِيرَة الخَفيَة بَلّغتهَا وَلَم تُنْسهَا... وَأي بَدع فهُو كمَا وَصَفهُ الله رَحمَة للعَالَمِين أَجمَعِين حَتَّىٰ الأَعدَاء فَكَيف بالأَوَّلِيَاء: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3]. إِضَافَة إِلَىٰ نُصْحه وَرَغبَته فِي أَنْ يَتّقن المَرء كُلّ عَمَل يَتَصدىٰ لهُ أَيّا كَان نَوْعَه، وَمِن أَحَادِيثه ﷺ: «إِنَّ الله يُحبّ عَبداً إِذَا عَـمِلَ عَـملاً

---

(١) أُنظر، الكَافي: ٥ / ١١٨، فِقْه الإِمَام الرِّضَا لإِبْن بَابوَيه: ٢٥٢، المُقْنع للشَّيخ الصَّدُوق: ٣٦١، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ١ / ٥٩٢، الحَدَائِق النَّاضرَة: ١٨ / ١٩٤، مُخْتصر خَلِيل، لخَلِيل بـن إِسْحٰق الجُنْدي: ١١٢، الدُّر المُخْتَار للحَصْفَكي: ٦ / ٣٤٧، كَشف القنَاع للبهوتي: ١ / ٩٥.

(٢) أُنظر، نهَايَة الأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلِّي: ٢ / ٤٧٠، الكَافِي: ٥ / ١١٩ ح ٢، تَـهْذِيب الأَحْكَـام الشَّـيخ الطُّوسي: ٦ / ٣٦٠ ح ١٠٣١، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٧ / ١٣١ ح ٢٢١٧٤.

(٣) ٱلتَّوْبَة: ١٢٨.

أَحْكَمهُ »[١].

وَسكتَ الفُقهَاء القُدَامىٰ عَن تَزيِّين الرِّجَال للمَرأَة وَحُكْمه. لأَنَّ هَذَا الغَـرَض كَان أَشْبَه بفَرض المُحَال آنذَاك، وَمِن فضُول القَوَل الإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّـه مِـن أَسـوَأ السَّيئَات، وَأَعظَم الجنَايَات إِلَّا أَنْ يَكُون الزَّوج هُو المُزَين.

---

(١) أُنظر، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٤٦٨، عِلَل الشَّرائِع للشَّـيْخ الصَّـدُوق: ١ / ٣١٠، رَوضَـة الوَاعـظِين للفتَّال النَّيسابوري: ٣٧٨، وَسَائِل الشِّيعَة: ٣ / ٢٣٠ ح ٣٤٨٤، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ٤٢٨، بـحَار الأَنوَار: ٦ / ٢٢٠ ح ١٤ و: ٢٢ / ١٠٧ ح ٦٧ و: ٧٠ / ٢٩٨ ح ١١، كَشف اللِّـثَام للـفَاضِل الهِـنْدي: ٢ / ٣٩١.



الحُقُوق مُتبَادِلَة

«خَيْرُكُم خَيْرُكُم لأَهْلَه (لِنسَائِهِ)، وَأنَا خَيْرُكُم لأَهْلِي (لِنسَائي)»[1].

وَلاَ بَدع أَنْ يَكُون مُحَمَّدٌ ﷺ أَرْحَم النَّاس بالنُّسوَان، وَالصِّبيَان، وَالحَيَوَان مَا دَام رَحمَة مُهدَاة للعَالَمِين، وَإنَّمَا التَّسَاؤل حَولَ قَولَه: «خَيْرُكُم خَيْرُكُم لِنسَائِهِ»: هَل هُو عَلَىٰ عُمُومه وَإِطْلاَقه؟ كَيْف؟ وَهَل مِن الخَيْر فِي شَيء أَنْ تُقَدِّم بَاقَة وَرد لمَن قَذَفكَ بحَجْر وَأَنْ تُسمع سَجع البَلاَبل لمَن أَسْمَعك عوَاء الذِّئَاب وَالكِلاَب؟ وَأي إِنْسَان يُحبّ مَن أَسَاء إِلَيهِ، وَيَسمع الإِهَانَة وَلاَ يَشْعر بهَا؟ وبَعْض النُّسوَة تُهِين زَوْجَهَا عَن قَصْد، وَتَرمِيه بوَابل مِن السِّهَام نَابحَة عَاويَة!.

وأَيْضاً قَد يُحبّ الرَّجُل زَوجَته إِلَىٰ حَدّ العِبَادَة ولَكنَّهُ عِبء عَلَىٰ جَارهِ، وَشَرّ

---

(١) أنظر، صَحِيح أبن حِبّان: ٩/ ٤٨٤ ح ٤١٧٧، موَارد الظّمآن: ١/ ٣١٨ ح ١٣١٢، سُنن التِّرمِذي: ٥/ ٧٠٩ ح ٣٨٩٥، سُنن البَيْهَقِيّ الكُبْرَىٰ: ٧/ ٤٦٨ ح ١٥٤٧٧، سُنن أبن مَاجَه: ١/ ٦٣٦ ح ١٩٧٧، مُعتَصر المُختَصر: ١/ ٣٠٣، مُسْنَد البزّار: ٣/ ٢٤٠ ح ١٠٢٨، الآحَاد والمثَاني: ٤/ ٤٦٥ ح ٢٥١٩، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفَّىٰ سَنَة «١٣٥٣ هـ»: ٤/ ٢٧٣، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني: ١/ ٤٦٣ ح ١٢٣٤، مَن لاَ يَحضَره الفَقيه: ٣/ ٤٤٣ ح ٤٥٢٨، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٦/ ٤١٥ ح ٨٧٢٠، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/ ١٧١ ح ٢٥٣٤٠، تَفْسِير رُوح المَعَانِي للآلُوسي: ٢٨/ ١٥٢.

عَلىٰ عِبَاد الله، فَهَل هُو ـ وَهَذي حَاله ـ خَير النَّاس لاَ لشَيء إلّا لأنَّه خَير لنِسَائه! كَيْف وَالرَّسُول ﷺ يَقُول: «مَن ضَيَّع حَقّ جَارِهِ فَلَيْس مِنَّا»[1]. «أَحَبّ العِبَاد إلَىٰ الله خَيْر النَّاس أَنْفَع النَّاس للنَّاس»[2]؟ لاَ لنِسَائِهِ فَقَط لاَ غَيْر. وَإذَن فَظَاهر الكَلاَم غَير مُرَاد، وَإنَّ القَصْد مِنْهُ مُجرَّد التَّوكِيد وَالحِرص عَلىٰ حَقّ الزَّوْجَة تَمَاماً كقَوْلَه ﷺ: «مَلْعُون مَن ضَيَّع مَن يَعُول»[3].

وَأَخيرَاً، فَإنَّ حقُوق الزَّوجَين مُتبَادلَة بَيْنَهُما، وَمِن حَقّها عَلَيهِ أَنْ يُشْبع بطْنَهَا، وَيَكسُو جَنْبهَا، وَيَكفّ الأَذىٰ عَنْهَا حَتَّىٰ هَذِهِ النَّفقَة تَسْقُط عَنْهُ، إنْ هِي أَسَاءَت وَتَمرَدَت، وَمَا مِن أَحَد يَتخَلّىٰ عَن كَرَامَته، فَيَحْتَرم مَن أَهَانَه، وَيُبَارك مَن لَعَنهُ. وَالله سُبْحَانَهُ يَقُول: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[4].

---

(١) أُنظر، مُسْنَد الحَارث (زَوَائد الهَيثمي): ١/٣١٢، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٥١٤، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٤/١٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ٥/٣٤٠ ح ٦٧٣٦ و: ١٢/١٢٧ ح ١٥٨٤١. بحَار الأَنوَار: ٧١/١٥٠ ح ٢ و: ٧٣/٣٣٣ و ٣٦٢، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٤٢٩، اللَّآلىء المَصْنُوعَة: ٢/٣٠٥.

(٢) أُنظر، فَيض القَدِير: ٣/٤٦٦، حليَة الأَوْليَاء: ٦/٣٤٨، سِير أَعْلاَم النُّبلاَء: ١٤/١٢٤، لِسَان المِيزَان: ٣/٣٩٥ ح ١٥٦٧، التَّدوين فِي أَخْبَار قَزوين: ٢/٣٠٨، كَشف الخَفَاء: ١/٤٥٧ ح ١٢٢٠، المَجْمُوع لمُحيي الدِّين النَّوويّ: ١/٤١٣ ح ٥٣٥، تَأريخ مَدِينَة دِمَشْق لاِبْن عسَاكر: ٤١/٢٩٣، المَقَاصد الحَسَنَة فِي بَيَان كَثِير مِن الأَحَادِيث المُشْتَهرَة لمُحَمَّد بن عَبْدالرَّحْمن بن مُحَمَّد السَّخَاوي: ١/٣٢٥، مَعْرفَة التَّذكرَة فِي الأَحَادِيث المَوضُوعَة لأَبي الفَضْل المَقدِسي المَعرُوف بأَبن القَيسرَانِي: ١/٨٦ ح ١٨، تَأريخ اليَعقُوبي: ٢/١٠٥.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٤/١٢ ح ٩، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلَّامَة الحِلّيّ: ١/٥٤٣، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٢/٦٨ ح ١٧٤١ و: ٣/٥٥٥ ح ٤٩٠٧، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٠/١٧١ ح ٢٥٣٣٥ و: ٢١/٥٤٣ ح ٢٧٨١٦، بحَار الأَنوَار: ١٠٠/١٣ ح ٦٢، عَوَالي اللّئَالي لاِبن أَبي جمهُور الأَحسَائي: ٣/١٩٣ ح ١.

(٤) ٱلشُّورَىٰ: ٤٠.

ٱسْتَبِقُوا الخَيْرَات

«إِنَّ حُسْن (تَبَعُّل) مُعَاشرَة إِحداكُنَّ لزَوْجِهَا وَطَلبهَا لمَرضَاته وَٱتّبَاعَها لمُوَافَقَته يَعْدل كُلّ مَا ذَكَرتُ للرِّجَال» [1].

« دَخَلَتْ عَلَىٰ النَّبيّ ﷺ ٱمرَأة مِن الأَنْصَار ، وَهُو جَالِس بَيْنَ أَصْحَابه وَقَالَت : أنَا يَارَسُول الله ! مُوفَدَة إِلَيكَ مِن قِبَل ٱلنِّسَاء .

فَقَالَ : وَمَاذَا تُرِيد ٱلنِّسَاء ؟

قَالَت : إِنَّ الله بَعَثكَ إِلَىٰ الرِّجَال وَٱلنِّسَاء . فَآمنَّا بِكَ وَٱتَّبعنَاك . ونَحْنُ مَعْشَر ٱلنِّسَاء مَحْصُورَات ، مَفْصُولاَت ، قَوَاعد بيُوتكُم ، وَحَاملاَت أَوْلاَدكُم ... وَأَنْتُم مَعْشَر الرِّجَال فُضلْتُم عَلَينَا بالجَمْع وَالجَمَاعَات ، وَعِيادَة المَرضىٰ ، وَشهُود الجَنَائِز وَالحَجّ بَعدَ الحَجّ ... وَأَفْضَل مِن ذَلِكَ كُلّه الجِهَاد فِي سَبِيل الله . وَإِنَّ الرِّجَال مِنكُم إِذَا خَرَج حَاجّاً أَو مُعْتَمِراً أَو مُرَابطاً ... حَفَظنَا لَكُم أَموَالكُم ... وَغزلنَا لَكُم أَثوَابكُم ... وَرَبَّينَا لكُم أَوْلاَدكُم ... أَفمَا نُشَارككُم فِي

---

(١) أنظر ، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ : ٤ / ١٧٨٨ ح ٣٢٣٣ ، كَنزُ العُمَّال : ١٦ / ٤١١ ح ٤٥١٥٧ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٢ / ١٥٣ ، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر : ٧ / ٣٦٤ و : ٢٩ / ٦٦ ح ٥٩٦٠ ، السِّيرَة الحَلَبِيَة للحَلبي الشّافعي : ١ / ١٤٩ طَبْعَة البَهيَة بمَصْر .

هَذَا الخَيْر يَا رَسُول الله ﷺ ؟ .

وَالتَفَت الرَّسُول إِلَىٰ أَصْحَابه قَائِلاً :

ـ هَل سَمعتُم مقَالَة ٱمرَأة أَحْسَن سُؤالاً عَن دِيْنهَا مِن هَذِهِ ؟ .

ـ لاَ يَا رَسُول الله ﷺ .

فَقَالَ الرَّسُول لأَسمَاء :

ٱنْصَرفي يَا أَسْمَاء ... وَأَعْلمي مُعَاشرَة إِحدَاكُن لزَوْجـهَا وَطَـلبهَا لمَـرضَاته وَٱتبَاعهَا لموَافقَته يَعْدل كُلّ مَا ذَكَرتُ .

وَٱنْصَرفَت أَسمَاء بِنْت يَزِيد ... وَمَلء قَلبهَا طُمَأنِينَة الرِّضَا ... وعَـلىٰ ثَـغرهَا ٱبْتسَامَة البُشْرىٰ .

هَل قَرَأَت تَعِيسَات هَذَا العَصْر تِلْكَ القصّة .

أَنَّـــها عَـــلىٰ كُـل حَـال لَـيْسَت مُـطَالبَة بـالمُسَاوَاة ... وَلَـيْسَت تَـعَاسَة أَو كُفرَانـاً ... وَلَكـنّها سِبَاق حَـيَوي عَـلىٰ الخَـيْر ... وَمَـعرفَة صَـحِيحَة لطَـرِيق السَّعَادَة ... سَعَادَة البَيْت وَالمُجْتَمع .

إِنَّ البَـيْت هُـو مَـمّلَكَة المَـرأَة ... وَعَـلَيهَا أَنْ تَـملأ هَـذِهِ المَـمّلكَة حَـركَة وَحَيَاة ... وَعِندَئذٍ فَلَن تَجد نَفْسهَا فِي سِجن ... بَل سَتَشعر أَنَّها فِي عَالَم يَتجَاوَل حدُود الزّمَان وَالمكَان .

فَلتُجَرّب التَّعسَاب ... وَالحَقِيقَة دَائِماً بِنْت التَّجربَة »[1] .

---

(١) أُنظر ، جَرِيدَة الجُمهُوريَّة المَصْرِيَّة (١٨ أيلُول سَنَة ١٩٧٠م) : ٥ . (مِنْهُ ﷺ) .

أُنظر ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٢ / ١٥٢ و ص : ٥١٨ ، الفَائِق فِي غَرِيب الحَـدِيث للـزَّمخشري : ٣ / ١٠٤ ، تَفْسِير المِيزَان : ٤ / ٣٥٠ ، تَفْسِير القُرطُبي : ١٧ / ١٨٩ ، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر :

⇔

وَتَسْأَل: لمَاذَا يَجْب عَلىٰ الزَّوْجَة مُـتَابعَة الزَّوج دُون العَكْس أَو لاَ تَـابع وَلاَ مَتْبُوع، بَل مُسَاوَاة وَشُورىٰ بَيْنَ الطَّرفَين ؟.

الجوَاب:

إذَا ٱخْتَلفَ الزَّوجَان فِي الشُّؤون الخَاصَّة الَّتي تَتكرّر فِي كُلّ بَيْت وَفِي كُلّ يَوْم أَو شَهْر، وَأَصرَّ كُلّ مِنْهُما عَلىٰ رَأيه ـ فَمَن هُو المَرجَع وَالحَكَم الفَصْل ؟ وَهَل عَلىٰ وَجْه الأَرض مَحْكَمة تَفْصل بَيْنَ المِيُول والأَذوَاق ؟. أَبَداً لاَ تَسْتَقِيم حَيَاة الأُسرَة بحَال إلَّا أَنْ تَكُون السُّلْطَة والكَلْمَة الأَخيرَة لرَبّ البَيْت الَّـذي يَـتَحمَّل التَّـبعَات والَمسؤوليَات.

وَفِي مَجلَّة عَالَم الفِكْر الكُوَيتيَّة: «ٱتّفقَت معْظِم النُّظم الإِجْتمَاعِيَّة وَالقَوَانِـين فِي الأُمم الأُوروبيَة عَلىٰ أَنَّ الزَّوج هُو رَئِيس الأُسرَة.. فَفي المَادّة (٢١٣) مِـن القَوَانِين الفَرنسيَة: يَجْب عَلىٰ الزَّوج صِيَانَة زَوجَته، وَيَجب عَلىٰ الزَّوْجَة طَاعَة زَوْجهَا. وَفِي المَادّة (٢١٤) مِن هَذَا القَانُون: أَنَّ الزَّوْجَة مُـلزمَة أَنْ تَسكُـن مَـع زَوْجهَا، وأَنْ تَنْتَقل مَعهُ إِلَىٰ أَي مكَان يُؤثِر الإِقَامَة فِـيهِ، وَالزَّوج مُـلزَم بـحُسن مُعَاشرتهَا، وأَنْ يُقَدّم لهَا كُلّ مَا هُو ضَرُوري لحَاجَات الحَيَاة فِي حُدُود مَـقْدرَته وَحَالَته»[1].

وَهَذَا عَيْن مَا نَصّ عَلَيهِ القُرْءان مُنذ (١٣) قَرناً. قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا**

⇐ ٣٦٣/٧ و: ٦٦/٢٩، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٣٩٨/٥، النّهايَة فِي غَريب الحَـديث لِابْـن الأَثِـير: ٦٩/٤ و ٨٦، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور: ٣٦١/٣، تَاج العَرُوس: ١٩٦/٥، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُنْدَه: ٤٢١/٦، تَلْقِيح فهُوم أَهْل الأَثَر: ٢٢٧/١، غَريب الحَدِيث للخَطَّابي: ٣٨١/١.

(١) أُنظر، مَجلّة عَالَم الفِكْر الكُوَيتيَّة العَدَد الأَوّل مِن المُجَلَّد السَّابع: ٥٤. (مِنْهُ ﷺ).

مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[١]، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[٢]، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾[٣].

وَلاَ تَفْسِير لهَذَا الوِفَاق وَالوِئَام بَيْنَ القَوَانِين الوَضْعِيَّة وتَعَالِيم الإِسْلاَم إِلَّا أَنَّ دِين الإِسْلاَم هُو دِين الحَيَاة، وَشَرِيعَته حكَايَة لشَرِيعتهَا، وَإرشَاد إِلَىٰ قوَاعدهَا، وَحثّ عَلىٰ العَمَل بهَا، وَكُلّ دِين أَو مَذْهَب أَو مَبدَأ لاَ يَعْكس الحَيَاة العَمليَة، فَمَا هُو بشَيء لأَنَّ الحَيَاة هِي الَّتي تَسْتَدعي وجُود الأَديَان وَالمَذَاهب، وَلَيْسَت الأَديَان، وَالمَذَاهب تَخْلق الحَيَاة وَتُوجدهَا.

---

(١) ٱلطَّلَاق: ٧.

(٢) ٱلنِّسَاء: ١٩.

(٣) ٱلنِّسَاء: ٣٤.

البَنَات حَسَنَات

«البَنَات حَسنَات، وَالبَنون نِعَم، وَالحَسنَات يُثاب عَلَيهَا، وَالنِّعم مَسئُول عَنْهَا»[1].

«نَعَم الوَلَد البَنَات مُلطفَات مُجَهّزَات مُؤنسَات مُبَاركَات»[2].

«مَن رُزق مِن هَذِهِ البَنَات شَيء فَأَحسَن إِلَيهنَّ كُنَّ لهُ سِتراً مِن النَّار»[3].

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ٦/ ٧ ح ٨ و ١٢، الفُصُول المُهمّة لِابن الصَّباغ: ٢/ ٢٥١، بِتَحقِيقنَا، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ٤٨١ ح ٤٦٩٢، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥/ ١٠٤ ح ٤ و٧، تُحَف العُقُول: ٣٨٢ ح ١٨٦، ثَوَاب الأَعْمَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٠١، بحَار الأَنوَار: ٧٥/ ٢٠٦ ح ٥٩ و ٢٦٩ ح ١٨٦ و: ١٠١/ ٩٠ ح ٣ و ١٠٤ ح ٩٩، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي: ٢٢٩، نُور الأَبْصَار: ٢/ ٩٧، مُحَاضرَات الأُدبَاء وَمُحَاورَات الشّعر وَالبُلغَاء، للرَاغب الإِصفهَاني: ١/ ٣٩٦، نَشر دَار القَلَم بَيرُوت (١٩٩٩م)، تَحقِيق: عُمَر الطَّبَّاع.

(٢) أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ: ٢/ ٥١٤ ح ١٣٥٢ و: ٥/ ٢٢٣٤ ح ٥٦٤٩، صَحِيح اَبن حِبَّان: ٧/ ٢٠١ ح ٢٩٣٩، الكَافِي: ٦/ ٥ ح ٥، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢١/ ٣٦٢ ح ٢٧٣٠٦، بحَار الأَنوَار: ١٠١/ ٩٨ ح ٦٣، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٤/ ٢٥٥ ح ٦٧٥٢، كَشف الخَفَاء للعَجلُوني: ٢/ ٣٧٩.

(٣) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦/ ٣٣ ح ٢٤١٠١ و ٢٤٦١٦ و ٢٤١٠٢، سُنن التِّرمِذي: ٤/ ٣١٩ ح

«مَن عَالىٰ ثَلاَث بَنَات وَجبَت لهُ الجَنَّة ـ فَقِيل:
يَا رَسُول اللهﷺ! وَٱثْنَتَين؟.
قَالَ: وَٱثْنَتَين.
فَقِيلَ: يَا رَسُول اللهﷺ وَوَاحدَة؟.
قَالَ: وَوَاحدَة»[1].

مُجَهّزَات: مُهيّآت المَنْزل، وَتَربيَة الأَوْلاَد، وَتَمرِيض المَرضَىٰ.

رَوىٰ الرُّوَاة أَنَّ النَّبيّﷺ رَأىٰ بَعْض أَصْحَابه مُتَغيّر الوَجْه فَقَالَ لهُ: مَالَكَ؟
قَالَ: خَيْر. فَأَمَرهُ أَنْ يَقُول.
فَقَالَ: وَلدَت ٱمرَأتي جَاريَة.
فَقَالَ رَسُول اللهﷺ: «الأَرْض تَقلّهَا، وَالسَّمَاء تَظْلهَا، وَالله يَرزقهَا، وَهِي

⇔ ١٩١٥، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ: ٧/ ٤٨٧، الجَامع لِمُعَمّر بن رَاشد: ١٠/ ٤٥٧، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٥/ ٣٢٣ ح ٥٤٣٣، مُسْنَد الرّويَاني: ١/ ١٧٧ ح ٢٢٩، مُسْنَد إسحَاق بن رَاهويه: ٣/ ٩٧٦ ح ١٦٩٥، مُسْنَد عَبد بن حُمَيد: ١/ ٤٢٩ ح ١٤٧٣، المُعْجَم الكَبير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٧/ ٣٠٠ ح ٨٣٠، الأَدَب المُفرد للبُخَاري: ١/ ٥٩ ح ١٣٢، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٣/ ٢٨٤ ح ١٣٥٠.

(١) أُنظر، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحيحَين: ٤/ ١٩٥ ح ٧٣٤٦، التَّرغِيب وَالتَّرهِيب: ٣/ ٤٧ ح ٣٠٢٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٨/ ١٥٨، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ٥/ ٢٢٢ ح ٢٥٤٤٠، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٦/ ٢٠٥ ح ٦١٩٩، شُعَب الإيمَان لِابْن مُنْدَه: ٦/ ٤٠٥ ح ٨٦٧٨، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٠/ ٤٢٨، كَشف الخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/ ٣٠٨ ح ٢٤١٣، الكَافِي: ٦/ ٦ ح ١٠، مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه: ٣/ ٤٨٢ ح ٤٦٩٨، وَسَائِل الشّيعَة: ٢١/ ٣٦٢ ح ٢٧٣٠٥، مَكَارِم الأَخلاَق للشَّيخ الطَّبرسي: ٢١٩، بحَار الأَنوَار: ١٠١/ ٩٢ ح ١٢، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٤/ ١٤٧ ح ٢٢١٠.

رَيحَانَة تَشمّها »[١] .

وَقَالَ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام لرَجُل أُصِيب بهَذَا الدَّاء : « لَو أَنَّ الله أَوحَىٰ إِلَيكَ أَنِّي سَأهبكَ مَولُوداً فَهَل أَخْتَارهُ أَنَا لَكَ كَمَا أَشَاء ، أَو تَخْتَاره أَنْتَ كَمَا تُرِيد ؟ فَمَا كُنْتَ تَقُول ؟ .

قَالَ : كُنْتُ أَقُول : يَا رَبّ أَنْتَ تَخْتَار لِي .

قَالَ الإِمَام : مَا فَحوَاه مَن اَمْتَنع عَن الإِخْتيَار فَقْد اَخْتَار أَنْ لاَ يَخْتَار وَإِذَن عَلاَم الهَمّ وَالغَمّ ؟ .

وَأَحَادِيث هَذَا البَاب كَثِيرَة وَشَهِيرَة ، وَسَببهَا المُوجب أَنَّ البِنْت كَانَتْ آنـذَاك تُوأَد خَوف الفَقْر وَالعَار ، وإِذَا نَجَت مِن الدَّس حَيَّة فِي التُّرَاب فَـهي مِـن سَـقط المَتَاع لاَ رَأي لهَا وَلاَ إِرَادَة حَتَّىٰ فِي شُؤونهَا الخَاصَّة ، فَأَوضَحَت هَذِهِ الأَحَادِيث إِلَىٰ جَانِب آيٍ مِن الذِّكر الحَكِيم[٢] ، أَنَّ الله سُبْحَانَهُ كَرّم الإِنْسَان وَأَعْلَىٰ شَأنه مِن

---

(١) أنظر ، الكَافي : ٦/٦ ح ٧، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه : ٤٨٢/٣ ح ٤٦٩٧، وَسَائِل الشِّيعَة : ٣٦٣/٢١ ح ٢٧٣١١، مَكَارِم الأَخْلاق للشَّيْخ الطَّبرسي : ٢١٩، بحَار الأَنوَار : ٩١/١٠١ ح ١١، ثَوَاب الأَعْـمَال للشَّيخ الصَّدُوق : ٢٠٢.

(٢) أَجل ، لَقَد سَجّل القُرءان الكَرِيم المَشْهَد البَغِيض لكرَاهَة البِنْت أَو الغَيظ المَكبُوت أَحيَاناً ، وَالمَصِير الَّذي تَؤول إِلَيهِ الأُنْثَىٰ سَاعَة الولاَدَة أَو بَعدهَا بأَبْشَع أُسلُوب يَعْجَز البَيَان عَن وَصفهِ حَيثُ قَـالَ رَبّ الأَربَاب : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ . ٱلنَّحل : ٥٨ ـ ٥٩ .

وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ . ٱلتَّكْوِير : ٨ ـ ١٠ .

مَأسَاة مَا دُونهَا مَأسَاة ، بَل هِي أَبْشَع تَمثِيل بحُجَجٍ وَاهيَة خَوفاً مِن العَار وَالفَضِيحَة كمَا فَعَل « لُقْمَان بن عَاد » و « قَيْس بن عَاصم » وَيَعتَبرُون هَذِه المَأسَاة الَّتي مَا تَزَال تُؤرّق الضَّمِير الإِنْسَاني رَحمَة لهَا فَآثرُوا لهَا المَوْت حَتَّىٰ قَالَ قَائِلهُم : « آمَنكُم الله عَارهَا ، وَكَفَاكُم مُؤنَتهَا ، وَصَاهَرتُم القَبْر » .

فَهذَا هُو التَّقْلِيْد المَورُوث ، وَالأَنَانِيَّة المَقِيتَه لاَ تَدَع لصَاحبهَا عَقلاً ، وَلاَ وِجدَانـاً ، وَلاَ إِحسَـاساً .

↔

وَلَكن لَيسَت هَذِه الصُّورَة البَشعَة هِي السَّائِدَة فِي كُلّ المُجْتَمَع العَرَبي ، بَل هُنَالك صُوَر مُشرقَة حَدَّثنَا عَنهَا التَّأرِيخ .

إِيثَار البِنْت بَدَل الوَأد .

وَالحُبّ بَدَل الكُرْه .

وَالكُنيَة بِالأُنثَى بَدَل الذَّكر .

وَالمَدْح بَدَل الهجَاء .

وَالصُّهر بَدَل القَبْر .

وَالنَّسَب وَالإِرْتبَاط بَدَل العَار ، وَالفِرَار .

وَالقَدَاسَة بَدَل الإِحْتقَار .

فَهي الأُمّ ، وَالزَّوجَة ، وَالأُخْت ، وَالحَبِيبَة .

وَمَا رُوِي مِثْله ﷺ قَطّ فِي إِكرَام الأُنثَى وَالتَّرفق بهَا ، حَتَّىٰ وَافق عَلَىٰ أَجَارَت زَيْنَب ٱبْنَته أَبَا العَاصّ ٱبن الرَّبِيّع ، وَٱستَأمَنَت أُمّ حَكِيم بِنْت الحَارث « عِكْرِمَة بن أَبِي جَهْل » عَام الفَتْح ، وهَـذَا حَـدَث لأُمّ هَانيء بِنْت أَبِي طَالِب .

عَجباً لَكِ أَيَّتهَا السَّيِّدَة ؟ ! .

عَجباً لَكِ يَا أُمّ المُؤْمِنِين ؟ ! .

عَجباً لَكِ يَا حُمَيرَاء ؟ .

كَرَهتي عُثْمَان بدَايَة ؟ .

طَالَبتي بثَأرهِ نهَايَة ؟ .

قَد دَخَلتِ فِي كُلّ شِيء ؟ .

دَخلت بَيْن الرَّسُول ﷺ وَأَزْوَاجَه ؟ .

دَخَلتِ بَيْن الأُمّ وَأَولاَدهَا ؟ .

حَتَّىٰ تَبرأ مِنكِ الأَوْلاَد ! .

دَخَلتِ بَيْن الأَخ وَأُخته ! .

حَتَّىٰ تَبرأ مِنكِ الأَخ ! .

دَخَلتِ فِي وَسَط المَعْركَة ! .

حَيْث هُو إِنْسَان ذَكراً كَان أَو أُنْثىٰ، بَل تَمتَاز هِي عَلَيهِ فِي العَدِيد مِن الخَصَائِص:

مِنْهَا: الأُمُومَة، وَ« الجَنَّة تَحْتَ أَقدَام الأُمّهَات »[1]. كَمَا فِي الحَدِيث حَيْث يُعَانِيْنَ الشَّدَائِد قَوَاعد بيُوتكُم، وَحَاملاَت أَوْلاَدكُم، وَمِن هُنَا كَان حَقهُنَّ عَلىٰ الأَولاَد أَعْظَم مِن حَقّ الآبَاء.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَجرهَا عِندَ الله سُبْحَانَهُ أَكْثَر وَأَوفَر مِن ثَوَاب الرَّجُل إِذَا هِي أَحْصَنَت نَفْسهَا، وَأَحسَنَت تَدبِير البَيْت، وَتَربيَة الأَولاَد.

وَمِنْهَا: أَنَّ الله يَغْفر لأَبِيها وَيَزِيدَه مِن فَضْله إِذَا هُو تَلَطفَ بهَا، وَعَطَف عَلَيهَا.

⇔ وَلَكن يَأبىٰ أَبَا دُجَانَة الفَارس العَربي!.
الَّذي عَصَّب رَأسهُ بعصَابَة المَوْت!.
أَنْ يَضرب هِند بِنْت عُتبَة!.
وَهِي تَزَأَر فِي قَومهَا كَمَا تَزَأَرين!.
مُحَرّضَة عَلَىٰ الفَتْك بِالمُسلِمين!.
تَأبىٰ نَفْسَه أَنْ يَضَع السَّيف فِي مَفرَق رَأسهَا!.
وَأَردَف قَائِلاً:
« أَكرَمتُ سَيْف رَسُول الله أَنْ أَضْرب بِهِ آمرَأة». أُنظر، السِّيرَة النَّبويَّة: ٣/ ٧٣.
لَيْسَ هَذَا بكَثِير عَلَىٰ أَهْل المبَادِيء، وَالدِّين، والأَئِمَّة ٱلمَعْصُومين. هَا هُو أَسَد الله الغَالب لَيْث بَني غَالب يَقُول: «إِذَا قَدَرتَ عَلَىٰ عَدُوّكَ فَٱجْعَلِ العَفْوَ عَنْهُ شُكراً لِلقُدْرَةِ عَلَيْهِ».
أُنظر، خُطَب نَهج ٱلبَلاَغَة: ٤/ ٤ ٱلحِكْمَة (١١).

(١) أُنظر، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/ ١٠٢ ح ١١٨ و ١١٩، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٥٦٣ ح ٣٦٤٢، كَنزُ العُمَّال: ١٦/ ٤٦١ ح ٤٥٤٣٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣/ ٤٧٧ ح ٣٦٤٢، الفِرْدَوْس بِمَأثُور الخِطَاب: ٢/ ١١٦ح ٢٦١١، طَبقَات المُحدثِين بأَصْبهَان: ٣/ ٥٦٨ح ٤٩٧، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٧/ ٤، تَفْسِير جَامَع البَيَان الشَّيخ الطَّبرسي: ٨/ ١١، تَفْسِير الثَّعلبي: ٧/ ٢٧٢، الكَامِل لعَبدالله بن عَدي: ٦/ ٣٤٨ح ٢٠٨.

وَمِنْهَا: أَنَّ البِنْت ـ فِي الغَالِب ـ أَبَرّ بالوَالدَين مِن الإِبْن هَذَا إِلَىٰ أَنَّ الرِّجَال مِنْهُم الفَرَاعنَة، وَالجَبَابرَة، وَقَادَة الضَّلاَل، وَالفَسَاد الَّذِين طَغُوا فِي البِلاَد بإِثَارَة الفِتَن وَالحُرُوب تَكَالُباً عَلىٰ الجَاه وَالمَال، وَبالصّد عَن آيَات الله وَرَسُوله، وَعَن كُلّ خَيْر وَصَلاَح، وَلاَ بُدّ للنُّسوَة فِي شَيء مِن ذَلِكَ، وَلَو مِن بَاب لاَ يُظْلَم. وَفي الحَدِيث: «مِن العِصْمَة أَنْ لاَ تَجِد»[1].

وَأَخِير هَذِهِ النَّفحَة العَاطِرَة مِن نَبيّ الرَّحمَة ﷺ: «مَن ٱشْتَرىٰ فَاكِهَة فَحَملهَا إِلَىٰ عِيَاله كَان كحَامِل صَدَقَة إِلَىٰ قَوم مَحَاوِيج، وَليَبدَأ بالإِنَاث قَبْل الذّكُور، فَإِنْ مَن فَرّح ٱبْنَته فكَأَنَّما ٱعْتَق رَقبَة»[2]. إِنَّ الله تَعَالىٰ أَرْحَم بالإِنَاث مِنْهُ عَلىٰ

(١) أُنظر، التَّخوِيف مِن النَّار لِابْن رَجَب الحَنْبلي: ١ / ٢٠٠، مُحَاضَرَات الأُدبَاء وَمُحَاوِرَات الشُّعر وَالبُلغَاء، للرَاغب الإِصفهَاني: ١ / ٥٩٩، نَشْر دَار القَلَم بَيرُوت (١٩٩٩م)، تَحقِيق: عُمَر الطَّبَّاع، المَدْخَل إِلَىٰ مَذْهَب الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، لعَبد القَادر بن بَدرَان الدّمَشقي: ١ / ١٩١ و: ٢ / ١٨، الزَّوَاجر عَن ٱقْتِرَاف الكَبَائِر لِابْن حَجَر الهَيْثَمي: ١ / ٣٩٩، نَشر المَكْتبَة العَصرِيَّة لُبنَان (١٤٢٠ هـ)، تَحقِيق: مَركَز الدّرَاسَات وَالبحُوث بمَكتبَة نزَار مُصْطَفىٰ البَاز، البِدَايَة وَالنّهَايَة لِابْن كَثِير: ١ / ٢٦٠، النُّخبَة البَهيَة فِي الأَحَادِيث المَكذُوبَة عَلىٰ خَيْر البَرِيّة لمُحَمَّد الأَمِير الكَبِير المَالِكي: ١ / ٤٠ ح ٦٠، نَشْر المَكْتَب الإِسْلاَمي بَيرُوت (١٤٠٩ هـ)، الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحْقِيق: زُهَير الشَّاوِيش، الجِدّ الحَثِيث فِي بَيَان مَا لَيْس بحَدِيث لأَحمَد بن عَبدالكَرِيم بن سُعُودي الغِزّي العَامِري: ١ / ٦٧ ح ٧٤، دَار الدّرَايَة ـ الرِّيَاض ـ (١٤١٢ هـ)، تَحْقِيق: بَكْر عَبدالله أَبُو زَيد، الأَسرَار المَرْفُوعَة فِي الأَخْبَار المَوضُوعَة، لمُلّا عَليّ القَاري: ١ / ١٣١ ح ٩٨، المَصْنُوع فِي مَعْرِفَة الحَدِيث المَوضُوع لعَليّ بن سُلطَان الهَروي القَاري: ١ / ٦٩ ح ٦٨، نَشْر مُؤسَّسة الرِّسَالَة، الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحقِيق: عَبدالفَتّاح أَبُو غدّة. وَلَكن بلَفظ: «إِنَّ مِن العِصْمَة أَنْ لاَ تَقْدر»، وَكَذلِكَ فِي مُرقَاة المَفَاتِيح فِي شَرْح مِشكَاة المَصَابِيح: ٩ / ٣٦١ ح ٥١٦٣ و ٥١٧٨.

(٢) أُنظر، إِحيَاء عُلُوم الدِّين للغَزَّالي: ٢ / ٥٣، المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي: ١ / ٤٠٥ ح ١٥٣٨، مَكْتَبة طَبريّة الرِّيَاض، (١٤١٥ هـ)، تَحقِيق: أَشْرَف عَبدالمَقصُود، اللآلىء المَصْنُوعَة: ٢ / ١٥٠، أَمَالي الشَّيْخ الصَّدُوق: ٦٧٢ ح ٩٠٤، ثَوَاب الأَعْمَال للشَّيخ الصَّدُوق: ٢٠١، رَوضَة

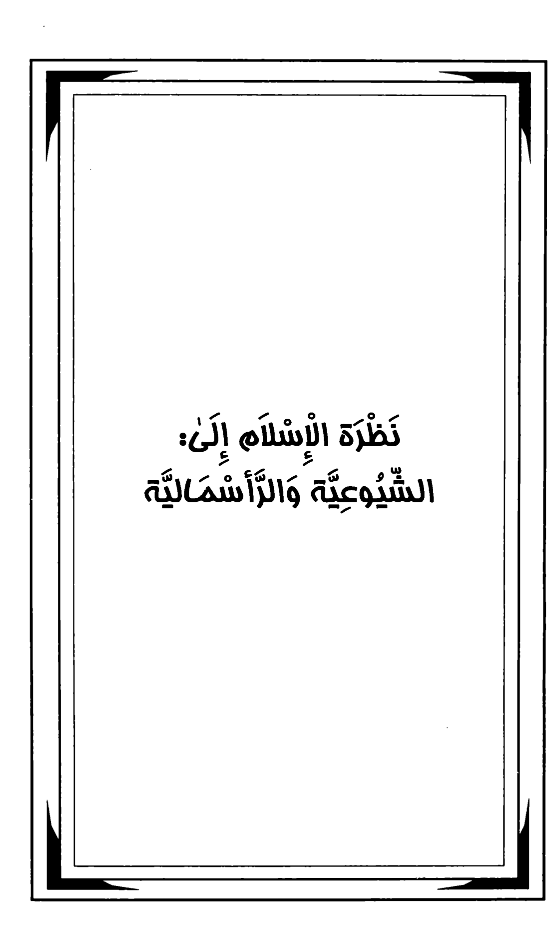
⇔

الذّكُور، وَمَا مِن رَجُل يَدخُل فَرحَة عَلىٰ ٱمرَأة بَيْنهُ وَبَيْنهَا حُرمَة إِلَّا فَرّحهُ الله يَوْم القِيَامَة »[1].

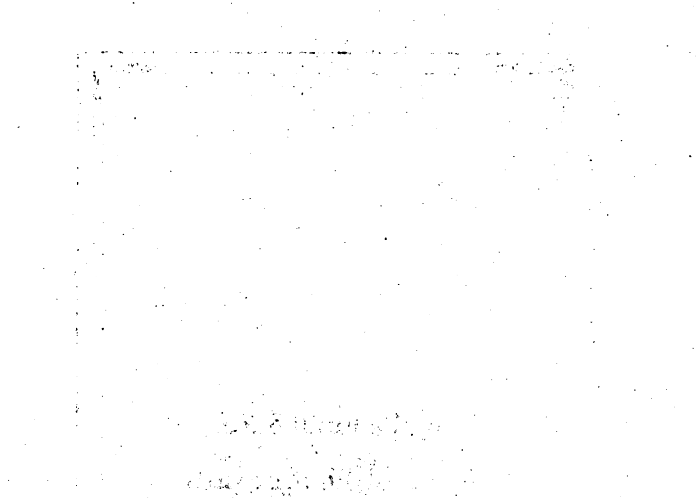
﴿ الوَاعظِين للفتّال النّيسابوري: ٤٢٩، وَسَائِل الشّيعَة: ٢١ / ٥١٤ ح ٢٧٧٢٨، مَكَارِم الأَخْلاق للشّيْخ الطَّبرسي: ٢٢١، بحَار الأنوَار: ١٠١ / ٦٩ ح ٢.

(١) أنظر، الكَافِي: ٦ / ٦ ح ٧، وَسَائِل الشّيعَة: ٢١ / ٣٦٧ ح ٢٧٣١٩، مُسْنَد الإِمَام الرِّضَا: ٢ / ٢٧٧ ح ٨٩، وَنَحوَه فِي اللّآلىء المَصْنُوعَة: ٢ / ١٤٩، تَنزِيه الشّرِيعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشّنيعَة المَوضُوعَة، لعَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عَرّاق الكنَاني أَبُو الحَسَن: ٢ / ٢١١ ح ٣٨، الطَّبعَة الأُولىٰ (١٣٩٩ هـ)، نَشْر دَار الكُتب العِلميّة، تَحْقِيق: عَبْدالوَهَّاب عَبْداللَّطِيف وَعَبدالله مُحَمَّد صِدِّيق الغِمَاري، ذَخِيرَة الحفَّاظ لمُحَمَّد بن طَاهِر المَقْدِسي: ٤ / ٢٢٧٠ ح ٥٢٧٣، نَشْر دَار السَّلف ـ الرِّيَاض ـ سَنَة (١٤١٦ هـ)، الطَّبعَة الأُولىٰ، تَحقِيق: عَبْدالرَّحْمٰن الفَريوَائِي.





نَظْرَةُ الإِسْلَامِ إِلَىٰ: الشِّيُوعِيَّةِ وَالرَّأْسْمَالِيَّةِ



رِسَالَةُ الإِسْلاَم

إِنَّ التَّغيِّير وَالتَّبدِيل إِنَّمَا هُو فِي الأَفرَاد لاَ فِي المَفَاهِيم. إِنَّ الإِسْلاَم قَد حَثَّ عَلىٰ العَمَل مِن أَجْل التَّطور وَالتَّحول، وَلَكنْ إِلَىٰ الأَحسَن والأَقوَم، كمَا نَصّت الآيَة: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[1]، وَمَعنَىٰ هَذَا أَنَّ الإِسْلاَم مَع مَا يَنْفَع النَّاس فِي جَمِيع الحَالاَت، وَمَهمَا تَغيَّرت الأَزْمنَة وَالبِيئَات.

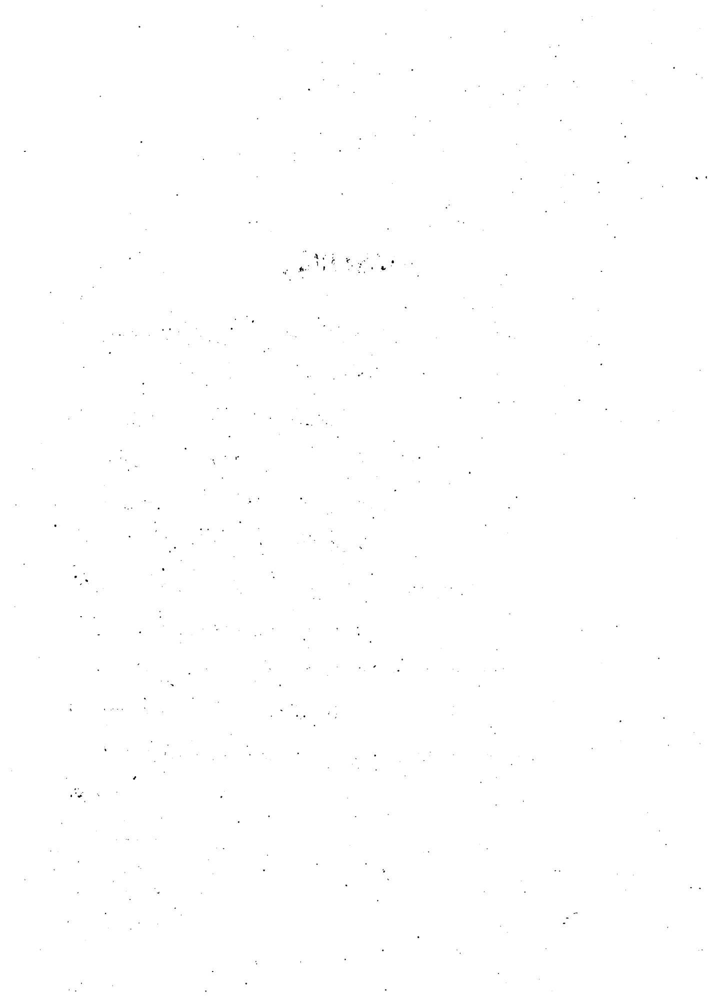
وَلَيْسَ مِن شَكّ أَنَّ الأَنْفَع وَالأَصْلَح لجَمِيع النَّاس لاَ يَتحَقق وَلَن يَتحَقق إِلَّا مَع التَّعَاون الشَّامِل الكَامِل، وهَذَا النَّوع مِن التَّعَاون لاَ يَتحَقق إِلَّا إِذَا التَغَت جَمِيع الحَوَاجز وَالفَوَارق وَٱمْتزج المَاضي بالحَاضر، وَالحَاضر بالمُسْتقبَل، وَالشَّرق بالغَرب، وَالأَسوَد بالأَبْيَض، وَعَاش الكُلّ تَحْت رَايَة الوَاحد الأَحَد، هَذَا هُو الأَسَاس الَّذي بَنىٰ عَلَيهِ الإِسْلاَم جَمِيع أَحْكَامه وتَعَالِيمه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[2]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[3].

---

(١) ٱلإِسْرَاء: ٩.

(٢) ٱلْمَائِدَة: ٢.

(٣) ٱلْمَائِدَة: ٣٢.



الإِسْلاَم يُقرّ كُلّ جَدِيد مُفِيد

بإسْتطَاعَة الإِنْسَان أَنْ يَفْهَم الحقَائِق الطَّبِيعِيَّة ، وَيَستغلّهَا لمَصْلَحته ، وَلهُ أَنْ يَضَع لهَا مَايَشَاء مِن الأَسْمَاء ، وَيَصفهَا بمَا يُرِيد مِن الأَوصَاف ، وَلَيْسَ لهُ أَنْ يُشَرّع قوَانِين وَأَحْكَامَاً ، ثُمّ يُفَسّر الطَّبِيعَة حَسَب قوَانِينَه وَأَحكَامه ، كَائِنَاً مَن كَان المُشرّع ، لأَنَّ التَّشرِيع غَير التّكوِين ، وَالنَّوَامِيس الطَّبِيعِيَّة غَيْر الأَحْكَام التَّشْرِيعيَّة . فَالكَلاَم عَن أَقْصىٰ مُدّة الحَمْل ، وَعَن المَرأَة الحَامل هَل تَحِيض ، أَو لاَ تَحِيض ، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ لَيْسَ مِن مَبَاحث التَّشْرِيع فِي شَيء .

أَنّ الإِسْلاَم يَتْرك النَّاس يَخْتَارُون المُعَاملَة الَّتي يَرَون عَلىٰ شَرِيطَة أَنْ لاَ تُحلّل مَا حَرّم الله ، أَو تُحرّم مَا أَحلّ . فَكَمَا أَنّ الإِسْلاَم لَمْ يَفْرِض عَلىٰ النَّاس نَوعَاً خَاصّاً مِن الزِّرَاعَة وَالصّنَاعَة كَذَلِكَ لَمْ يَفرض عَلَيهِم نَوعَاً مُعَيّنَاً مِن أَنْظمَة الإقْتصَاد . كَان الحَرث فِي الزَّمَان الأَوّل عَلىٰ الحَيَوَان ، وَكَان الحَصَاد وَالغَزل بِيَد الإِنْسَان فَتَطورَت هَذِهِ إِلَىٰ مَا هِي عَلَيهِ اليَوْم ، فَهَل فِي تَطَورهَا مَا يَتنَافىٰ مَع الإِسم وَدَعوَته ؟ ! بَل هُو عَيْن مَا يَدعُو إِلَيهِ الإِسْلاَم ، وَكَذَا الحَال بالقِيَاس إِلَىٰ كُلّ مَا مِن شَأنَه أَنْ يَرفَع مِن مُسْتَوىٰ الحَيَاة ، وَيُحَسّن مِن أَحْوَال النّاس ، فَإِذَا رَأوا أَنّ مِن صَالحِهِم تَحْدِيد المِلْكيَة الزِّرَاعيّة ، وَحَصْر التِّجَارَة فِي نطَاق خَاصّ ، فَالشّرع يَمْضي هَذَا الرَّأي ، وَيُوجب العَمَل بِهِ ، كَمَا يُوجب العَمَل بكُلّ تَشرِيع يُحَارب الفَقْر وَالبَطَالَة .

وَلَيْسَ مِن شَكّ أَنّ الْإِسْلاَم يَقرّ كُلّ جَدِيد مُفِيد يُحَقّق صَالح الجَمَاعَة وَالفَرد، وَكُلّ شَيء فِيهِ صَلاَح للنَّاس مِنْ جِهَة مِنْ الجِهَات فَهُو حَلاَل، وكُلّ مَنْ ٱضْطّر إِلَىٰ شَيء فَهُو لهُ مُبَاح، فَالجَائِع الَّذي لاَ يَجد سَبِيلاً لِلعَيْش لاَ يُعَاقب عَلَىٰ السَّرقَة، وَالمَدِين الَّذي يَعْجَز عَنْ الوَفَاء لاَ يُحْبَس وَلاَ يُحجَز لهُ مَا يَضْطَر إِلَيهِ مِنْ مَسكَن، وَمَأكل، وَمَلبَس[1]. وهَذَا أَصْل مِن أُصُول التَّشرِيع عِندَ أَئِمَّة المَذَاهب كَافَّة.

فتَأمِيم الكَهْربَاء، وَالمَاء، وَخُطُوط النّقل، وَالتَّعلِيم، وَالطِّب، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ الخَيْر العَامّ جَائِز يَقرّه الْإِسْلاَم وَيُبَاركهُ، لأَنَّ الْإِسْلاَم أَقرّ وَأَمضَىٰ جَمِيع أَقوَال النّاس وَعَادَاتهُم وَأَنظمتهُم مَا وجدَ مِنْهَا فِي عَهْد الرِّسَالَة، وَمَا يُوجَد بَعدهَا مَا دَام لاَ يَخْرج عَن القَوَاعد العَامَّة لاَ يُحلّل الزّنَا، وَالسَّرقَة، وَالخِيَانَة، وَالظّلم، وَالغشّ، وَالخَمْر وَالمَيْسَر، وَمَا إِلَىٰ ذَاك وَأي نظَام إِقْتصَاديَّاً كَان أَم سِيَاسيّاً أَم إِجْتمَاعيّاً تَفرضهُ فِئَة مُسْتَثمرَة فهُو مُحرّم فِي نَظَر الْإِسْلاَم.

الْإِسْلاَم لاَ يُبِيح أَنْ تَعِيش الجَمَاعَات وَالْأَفرَاد فِي ظِلّ أَنْظمَة تَضرّهُم وَلاَ تَنْفعهُم، بهَذَا النَّظر البَصِير العَمِيق تَكُون الشَّرِيعَة الْإِسْلاَمِيَّة شَرِيعَة الحَيَاة بِحَقّ تَدُوم وَتَبقَىٰ بدَوَام الحَيَاة وَبقَائهَا، فَالشَّرِيعَة الَّتي لاَ تُسْنَد إِلَىٰ عَقِيدَة أَتبَاعهَا وَإِيمَانهُم بأَنَّها وضعَت لمَنْفَعتهِم وَرَفع مُسْتَوىٰ حَيَاتهُم لاَ تَكُون شَرِيعَة لَهُم إِلَّا بالْإِسم، إِذْ يَعِيشُون عَمْلياً بمَعْزَل عَنْهَا، حَتَّىٰ هَذَا الْإِسم يَكُون عَرضَة للزَّوَال وَالْإِنهيَار إِذَا ظَهرَت شَرِيعَة أَصْلَح وَأَنفع، فَالتَّشرِيع وَحدَه لاَ يَخْلق الْإِيْمَان فِي النّفُوس، بَل الْإِيْمَان بالمَصْلحَة يَخْلق التَّشْرِيع، وإِذَا آمَن قَوم فِي الزّمَان السَّالف بنظَام لأَنّه يَتّفق وَأَوضَاعهُم فَإِنّ هَذَا الْإِيْمَان لاَ تَتوَارثهُ الْأَجيَال المُتعَاقبَة إِذَا

(١) أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيزَان: ٨٨٧. بتَحقِيقنَا.

تَغيّرت الأَوضَاع، وَتبدّلت الأَحوَال، وَمِن هُنَا كَان نَسْخ الشَّرَائِع بَعْضَهَا لبَعْض، وَٱسْتبدَال حُكم بحُكم فِي الشَّرِيعَة الوَاحدَة، كُلّ ذَلِكَ رَغبَة فِي المَصْلحَة وَالمَنْفَعَة الدّنيَويَّة.

وَبهَذَا التَّفسِير يَظْهَر فَضْل الشّريعَة الإسْلاَمِيَّة، وَمرُونتهَا، وَيَصدُق القَول: أَنّ التَّشْرِيع الإسْلاَميّ يَكْفَل حَاجَات المُجْتَمع فِي كُلّ زَمَان وَمَكَان، أَي يَقرّ الأَحْكَام الوَضْعِيَّة الَّتِي تَكْفَل هَذِهِ الحَاجَات، وإِذَا تَنَافىٰ حُكْم وَضْعي مَع الصَّالح العَامّ يَكُون مُشَرّعَهُ وَالحَاكم بِهِ، وَمُنفّذهُ مِمّن عَنَاه الله بقَوْله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[1]. أَمَّا القَوَل: إِنّ للإسْلاَم نِظَاماً، وَإِنّ هَذَا النّظَام هُو الإشْترَاكيّة، أَو الدّيمُوقرَاطيَة، أَو الرَّأسْمَاليَّة فَٱعتبَاط وَتَحمّل، وَمَاذَا نَصْنَع لَو أَثبَتَت التَّجَارب فَسَاد هَذِهِ الأَنْظمَة كُلاّ أَو بَعْضاً، أَو ظَهَر فِي المُسْتَقبَل مَا هُو خَيْر مِنْهَا، فَهَل نَعْدل عَن التَّفسِير الأَوَّل، وَنُفَسّر الإسْلاَم بالفَلْسفَة الجَدِيدَة، وَنَقُول كُلّ يَوْم بقَول! فَخَير أَلف مَرّة للإسْلاَم أَنْ نَقُول: إِنّ كُلّ نِظَام عَادِل قَدِيماً كَان أَو حَدِيثاً يَرفَع مُسْتَوىٰ الحَيَاة يُحَارب الفَقْر، وَالجَهْل، وَالمَرض فهُو مُتّفِق مَع الإسْلاَم وَأُصُول الإسْلاَم وَلاَ يَضرّ بأَحَد.

---

(١) ٱلْمَـائِدَة: ٤٣.

فِي ٱلْقُرْءَانِ الكَرِيم غِنَىً عَن المَارِكسيَّة وغَيْرِهَا

إِنَّ الْإِسْلَامَ قَد أَطْلَق الحُرِّيَّة فِي القَوَل وَالتّفكِير إِلَىٰ حَدّ أَنَّ الله سُبْحَانَهُ لاَ يَفْرِض الْإِيْمَان بِهِ وَبكتُبه وَبرُسُله فَرضاً مِن غَير دَلِيل.... إِنَّه تَعَالىٰ يُقِيم الحُجَّة عَلىٰ مَا يَقُولَه وَيَدعُو إِلَيهِ، وَيَطلُب مِن كُلّ عَاقِل أَنْ يَنْظُر فِيهَا وَيَتدبرهَا.... وَأَوضَح دَلِيل عَلىٰ ذَلِكَ قَوْلَه تَعَالىٰ:

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾[1].

وَقَد سَمحَ الله للمَلاَئِكَة أَنْ يُرَاجعُوه وَيَقُولُوا لهُ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[2]. وأَيْضاً سَمحَ للأَنْبيَاء فِي الجِدَال: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَـٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[3]. بَل سَمحَ لِإِبْلِيس أَنْ يَحْتَجّ لَدَيه وَيَقُول حِين أَمرَه بالسّجُود لآدَم: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾[4].

---

(١) فُصِّلَتْ: ٥٣.

(٢) ٱلْبَقَرَة: ٣٠.

(٣) هُود: ٧٤.

(٤) ٱلْأَعْرَاف: ١١.

إِنَّ الْإِسْلاَمَ الَّذي نَقَل أُمَّة بكَاملهَا مِن ديَاجِير الجَهَالَة وَالهَمجيَة إِلَىٰ نُور الحَضَارَة وَالمَدِينَة ، وَإِنَّ أَوَّل صَيحَة أَيْقَظَت العَرَب مِن جَهْلِهِم وَسُبَاتِهِم كَانَتْ بِاسم الله ، وَإِنّ أَوَّل حَضَارَة عَمّت الشّرق وَالغَرْب اْنتَشرَت تَحْتَ لوَاء (لاَ إِله إِلَّا الله وَمُحَمَّد رَسُول الله ﷺ) أَمَّا النَّهضَة العَرَبيَة فِي بدَايَة القَرْن العِشْرِين ضِدّ الْإِسْتعمَار وَالْإِقطَاع فَقْد بَعْثهَا جَمَال الدّين الْأَفْغَاني بِاسم القُرْءَان الكَرِيم وَالنَّبيّ العَظِيم .

وَأَيّ ذَنْب للْإِسْلاَم إِذَا حَرّفه العُمْلاَء وَالدُّخلاَء لصَالح الْإِسْتعمَار وَالصّهيُونيَّة ، وَقَالُوا للضُّعفَاء السُّذّج : إِنَّ الهَزِيمَة وَالعُبُودِيَّة وَالجهْل وَالفقْر بقَضَاء الله وَقَدره ؟ .

فَلَقَد اْبتَلىٰ رَسُول الله ﷺ وَالصَّحابَة بقَوم لاَ يَفْهمُون إِلَّا بُلغَة القُوّة تَمَاماً كَمَا اْبتَلىٰ العَرَب بإِسْرَائِيل وَالوُلاَيَات المُتّحْدَة الَّتي لاَ تَفْهَم إِلَّا بمَنْطِق القُوّة فَقَالَ سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ لنَبيّة الكَرِيم وَلمَن آمَن برِسَالَته : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾[1] .

وَبَعد فَإِنَّ الْإِيْمَان بالله وَعَدَالَته لاَ يَنْفَك أَبَداً عَن الْإِيْمَان بالْإِنْسَان وَخِدمَته وَكَرَامَته ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانِيَّة لوَجْه الْإِنْسَانِيَّة لاَ تَنْفَك أَبَداً عَن المَعْنَىٰ الرُّوحيّ الْإلهي .... أَمَّا الْإِيمَان بالْإِسْلاَم فَهُو إِيْمَان بأَنَّ الدِّين عِندَ الله هُو دِين الحَيَاة ، وَإِلَيك الدَّلِيل عَلىٰ هَذِهِ الحَقِيقَة مِن القُرْءَان الَّذي قَالَ بسُهولَة وَوضُوح : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ اَسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاَعْلَمُوٓاْ أَنَّ اَللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ اَلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[2] . وَمَعْنىٰ هَذَا أَنّ كُلّ مَا فِيهِ خَير وَصَلاَح فهُو مِن الْإِسْلاَم فِي الصَّمِيم . وَأَنَّ أَيّ إِنْسَان يَدعُو إِلَىٰ حَيَاة لاَ مَشَاكل فِيهَا وَلاَ

(١) الْأَنفَال : ٥٨ .

(٢) الْأَنفَال : ٢٣ .

تَعْقِيد فَإِنّ دَعوَته تَلْتَقِي مَع دَعْوَة اللهِ وَالرَّسُول أَرَاد ذَلِكَ أَم لَم يَرِد.

وَقَالَ سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1]. أَي الصَّابرين صَبْر الأَقوِيَاء المُجَاهِدِين الَّذِين يَرفضُون الذّل والإِسْتسلاَم لاَ صَبْر الأَذلاَء الخَانِعين. وَقَالَ سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[2]. أَذِنَ لَهُم بِقِتَال المُعْتَدِين وَوَعدهُم بالنَّصْر. بَعدَ أَنْ تَجَاوَزوا مَرحلَة الصّمُود وَالسَّلاَم إِلَىٰ مَرحلَة الهُجُوم.

وَلَو تَشَبّع المَارِكسي أَو الرَّأسمَالي بِٱلْقُرْءَان وتَعَالِيمه الإِنْسَانِيَّة لوَجَد فِيهِ حُلُولاً جَاهزَة لجَمِيع مشَاكِل الإِنْسَان، وَلأَيقَنَ أَنَّه فِي غِنىً بالإِسْلاَم، دِين آبَائه وَأَجدَادَه عَن المَاركسيَّة وغَيْرِهَا... وَتَمَنّيتُ لَو دَرَس المُثقف هَذِهِ الحُلُول دَرسَاً عِلْمياً وَنَزّهها عَن تَحْرِيف العُمْلاَء وَالدُّخلاَء الَّذِين ٱتّخذُوا مِن هَذَا التّحرِيف ذَرِيعَة للتَّعاون الذَّلِيل الدَّنِيء مَع المُعْتَدِين... وَلَو فَعَل لهَدّ رُكناً مِن أَركَان الإِسْتعمَار وَالضَّلال... وَلاَ شَيء أَدلّ عَلَىٰ ذَلِكَ مِن تَحْرِيف إِسْرَائِيل لكَلمَات ٱلْقُرْءَان خُوفاً مِن مَبَادئِهِ وَتَعَالِيمه، وَطَبع الأُلُوف مِن النُّسَخ المُحرّفَة وَتوزِيعهَا بالمَجّان أَو بأَبْخس الأَثمَان عَن طَرِيق أَحْبَابهَا وَأَذنَابهَا. وَمِن غَرِيب الصّدَف أَنّي فِي اللَّحظَة الَّتي ٱنْتَهيت فِيهَا مِن كتَابَة هَذِهِ الكَلْمَة قَرَأتُ فِي جَرِيدَة الجُمهُورِيَّة المَصْرِيَّة: («أَنَّ إِسْرَائِيل تُذِيع ٱلْقُرْءَان مِن مَحطَاتها مُحرّفاً فِي آيَاتِهِ وَأَنَّ أَحَد زُعمَاء الصّهيُونيَّة قَالَ بالنّص: «يَجْب أَنْ نَتّخذ ٱلْقُرْءَان سِلاَحاً مَشْهُوراً ضِدّ

(١) آل عِمْرَان: ١٤٢.

(٢) ٱلحَجّ: ٣٩.

الْإِسْلَام لنَقضي عَلَيهِ فَيَرىٰ المُسْلمُون أَنّ الصّحِيح فِي ٱلْقُرْءَان لَيْسَ جَدِيداً وَأَنّ الجَدِيد فِيهِ لَيْسَ صَحِيحاً »)[1].

(١) أنظر، جَرِيدَة الجُمهُوريَّة المَصْريَّة تَأْرِيخ (٦/١/١٩٧٠م). (مِنْهُ ﷺ).

نَظْرَة الإِسْلَام إِلَىٰ
الرَّأْسْمَاليَّة وَالإِشْتِرَاكيَّة

إِنَّ للرَّأْسْمَاليَّة جُذُوراً وَأَنْصَاراً فِي التَّأْرِيخ، وَالشَّوَاهد عَلىٰ ذَلِكَ مِن الآثَار لاَ يَبْلغهَا الإِحْصَاء. وهَذِهِ الرَّأْسْمَاليَّة تَطْلق للفَرد الحُرِّيَّة الكَاملَة فِي تَحْصِيل الثَّروَة وَاَسْتغلاَلهَا فِي مَشَارِيع السَّلب وَالنَّهب، وَأَوضَح تَعْرِيف لهَا قَول المُترَفِين لشُعَيب: ﴿قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾(1). فَلَيْسَ مُرَادهُم بهَذَا أَنْ يَنْفقُوا أَموَالَهُم فِي المَأْكَل وَالمَلْبَس... كَلَّا، وَإِنَّمَا مُرَادهُم أَنْ يَسْتَغلُوا أَموَالَهُم فِي السِّيطَرَة عَلىٰ النَّاس، وَالتَّحكِيم بأَقوَاتهِم.

وَكَمَا دَلّ التَّأرِيخ عَلىٰ أَنَّ الإِنْسَان قَدِيم العَهْد بهَذِه الرَّأْسْمَاليَّة فَقْد دَلَّ أَيْضَاً عَلىٰ أَنَّه قَدِيم العَهْد بالإِشْتِرَاكيَّة، فَقْد جَاء فِي دُرُوس التَّأرِيخ للمُؤرّخ «ديورانت»: إِنَّ البَاحثِين قد عثروا عَلىٰ لوحة سومرية يرجع تاريخها إِلَىٰ ٢١٠٠ قبل الميلاد، تقول: كَانَتْ الدَّوْلَة هِي الَّتي توجه الإِقْتصَاد القومي. وان في باب سنة ١٧٥٠ قبل الميلاد هِي الَّتي توجه الإِقْتصَاد.

---

(1) هُود: ٨٧.

وكما دل التارخ عَلىٰ أنْ الإِنْسَان قَدِيم ٱلْعَهْدَالعهد بهذه الرَّأْسَمَاليَّة فَقْد دل أَيْضَاً عَلىٰ انه قَدِيم ٱلْعَهْدَالعهد بالإِشْترَاكيَّة . فَقْد جاء في دروس التَّأرِيخ للمؤرخ « ديورانت » إنَّ البَاحثِين قَد عَثرُوا عَلىٰ لَوحَة سُومَريَّة يَرجَع تَأرِيخهَا إِلَىٰ (٢١٠٠) قَبلَ المَيلاَد ، تَقُول : كَانَتْ الدَّوْلَة هِي الَّتي تُوجّه الإِقْتِصَاد القَومي . وَإِنَّ فِي بَابل سَنَة (١٧٥٠) قَبل المِيلاَد كَان قَانُون (حَامورَابي) يُحَدّد أَسْعَار كُل شَيء . وَأَنَّ فِي عَصْر البَطَالَة سَنَة (٣١٣) قَبل المِيلاَد كَانَتْ الدَّوْلَة تَمْلك الأَرض ، وَتُدِير الزِّرَاعَة ، إِلىٰ غَيْر ذٰلِكَ .

وَالإِسْلاَم يَرْفُض كُلاً مِن الإِشْترَاكيَّة وَالرَّأْسمَاليَّة بمَعنَاهُما الشَّائِع اليَوْم ، وَيقرّ كُل مَا مِن شَأنه أَنْ يُوَاجه الصِّعَاب ، وَيَحل مِشْكلاَت الحَيَاة ، دُون أَنْ يَبْخَس النَّاس أَشيَاءهُم .

فَالآيَات والأَحَادِيث تُفِيد أَنَّ الإِسْلاَم لاَ يَقرّ مِلكيَة الإِنْسَان للمَال بشَتّىٰ معَانِيهَا ، سَوَاء أَكَانَتْ المِلكيَّة فَرديَة مُطلقَة ، كَمَا هِي فِي المَذهَب الرَّأْسمَالي ، أَو مِلكيَة مُقيدَة ، كَمَا هِي فِي المَذْهَب الإِشْترَاكي ، أَو مِلكيَة جَمَاعيَّة ، كَمَا هِي فِي المَذهَب الشُّيوعي ... كُلّ هَذِهِ الأَنوَاع للمِلكيَة يَنْفِيهَا الإِسْلاَم ، وَيَحْصر المِلك الحَقِيقي بالله وَحدَه ، وَلَكنَّهُ سُبْحَانَهُ قَد أَبَاح للإِنْسَان أَنْ يَتَصرّف هَذَا المَال ، وَيُنْفقَه عَلىٰ نَفْسه وَأَهْله بالمَعرُوف ، وَفِي سَبِيل الخَيْر ، عَلىٰ شَريطَة أَنْ يَصل إِلَيهِ عَن طَرِيق مَا أَحلّه الله ، لاَ عَن طَرِيق مَا حَرّم وَنَهىٰ ، كَالغُش وَالخدَاع ، وَالنَّهب ، وَالسَّلب ، وَالرّشوَة ، وَالرِّبا ، وَالإِحْتكَار ، وَالإِتّجَار بالمُسكرَات ، وَالمُحرمَات ، فَالإِذن بالإِسْتيلاَء عَلىٰ المَال مَحدُود بحدُود ، والإِذن بالتَّصَرف فِيهِ أَيْضاً مَحدُود ضِمن نطَاق خَاصّ .

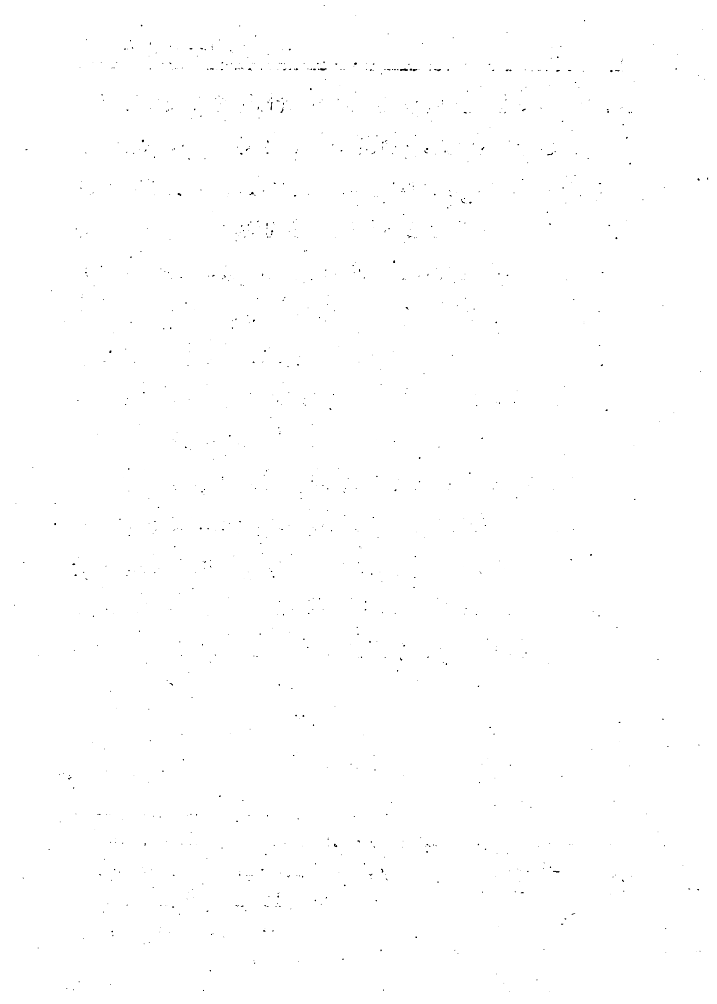
وَالخُلاَصَة: إنَّ الإِسْلاَم أَبَاح للإِنْسَان حِيَازَة المَال بشُرُوط خَاصّة، وَإِنْفَاقه ضِمن نطَاق مُعيَّن، وَشَدَّد عَلىٰ مُرَاعَاة تِلْكَ الشُّرُوط فِي هَذَا النّطَاق، وَحَرّم التَّجاوز عَنْهُما، وهَذَا وَحدَه كَاف وَصَرِيح فِي الدّلاَلَة عَلىٰ إنَّ الإِنْسَان وَكِيل عَلىٰ المَال، لاَ أَصِيل، وَإِلاَّ جَاز لهُ التَّصَرُّف بلاَ قَيد وَشَرط. وَخَير مَا نَخْتتم بِهِ هَذَا الفَصْل قَوْل الإِمام جَعْفَر الصَّادِقعليه السلام: «المَال مَال الله وَهُو وَدَائِع عِندَ عِبَادِه، وَجوّز لَهُم أَنْ يَأكلُوا قَصداً ـ أَي مُقْتَصدِين ـ وَيَلبسُوا قَصداً، وَيَنكحُوا قَصداً، وَيَركبُوا قَصداً، وَيَعُودوا بمَا سِوىٰ ذَلِكَ عَلىٰ فُقْرَاء المُؤْمِنِين، وَيَلمُو بِهِ شَعْثَهُم، فَمَن فَعَل ذَلِكَ كَان مَا يَأكُل حَلاَلاً وَيَشرب حَلاَلاً، وَيَركب وَيَنكح حَلاَلاً، وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَان عَلَيهِ حَرَاماً»[1].

وَقَالَ الإِمَام عَليّعليه السلام: «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ! أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ، وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَضَعُهُ فِي الآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ، وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ. وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، وَلاَ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ اِلاَّ حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ، وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ. فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إِلَىٰ مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ، وَأَلأَمُ خَدِينٍ»[2].

---

(١) أنظر، وَسَائِل الشِّيعَة: ١١ / ٥٠٠ ح ٥، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للميرزَا النُّورِي: ١٥ / ٢٧٠ ح ٦، بحَار الأَنوَار: ٧٢ / ٣٠٥ ح ٦، تَفْسِير العَيَّاشي: ٢ / ١٣ ح ٢٣، تَفْسِير المِيزَان: ٨ / ٩٣، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي: ٢٦٩.

(٢) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٢٦)».



رأيٌ فِي الرَّأسْمَاليَّة وَالشّيُوعِيَّة

نَحْنُ ضِدّ الرَّأسْمَاليَّة الطَّاغِيَة البَشْعَة، وَضِدّ كُلّ نظَام يَقُوم عَلىٰ تَنَازع البَـقَاء الْأَقْدَر أَو فِيهِ شَائبَة مِن ظُلم وَٱستغلاَل... وَأَيْضاً نَرفُض الشّيُوعِيَّة لاَ لأَنَّهَا مُلحدَة وَكَفىٰ، بَل لأَنَّهَا تُوغل فِي المَاديَّة، وَتُنْكر الرُّوح نُكرَاناً تَامّاً، وَتَنظُر إِلَىٰ الإِنْسَان عَلىٰ أَنّه مُجَرَّد آلَة يَجْب أَنْ يَعْمَل لِيَعِيش وَتَجْعَل الْإِنْتَاج الاقْتصَادي هُو الأَصل للأَديَان والأَخْلاَق، وَتَمنَح السُّلْطَة لفِئَة خَاصّة مِن الأَعْضَاء الحِزبيِّين عَلىٰ حَيَاة النَّاس بشَتّىٰ جوَانبهَا، وَلاَ تَسمَح لأَي مُوَاطِن أَنْ يَقُولَه لهَا «لاَ» وأَنْ كَان مُحقّاً.

أَقُول هَذَا عَن عِلْم وَبَعد أَنْ قَرَأتُ فِي هَذَا البَاب عَشرَات الكُتُب وَالمَقالاَت، وَأَختَار للقَارىء مِن مُطَالَعتي فِي هَذَا المَوضُوع هَذِهِ الجُملَة القَصِيرَة للدّكتُور طَه حُسَين، جَاءَت فِي كتَابِهِ الفِتْنَة الكُبْرَىٰ (عُثْمَان) وهَذَا نَصّها:

«قَدَ ضَمِنَت الرَّأسْمَاليَّة للنَّاس شَيْئاً مِن الحُرِّيَّة، وَقَليَلاً مِـن المُسَـاوَاة أَمَـام القَانُون، وَلكنَّها لَم تَضْمَن لَهُم مِن العَدْل الإِجْتمَاعي شَيْئاً، وَالشّيُوعِيَّة قَد ضَمِنَت للنَّاس قَلِيلاً أَو كَثِيراً مِن العَدْل الإِجْتمَاعي، فَأَلقَت مَا بَيْنَهُم مِن فُرُوق، وَأَتَاحَت للعَالمِين مِنْهُم أَنْ يَعملُوا وَيَنتَفعُوا بثَمرَة عَمْلهُم، وَأَتَـاحَت للـعَاجِزين مِـنْهُم أَنْ يَعِيشُوا غَير مُعرضِين لذلّة أَو ضِعَة أَو هَون، وَلَكنّها ضَحّت فِي سَبِيل ذَلِكَ بحُرّيَّتهِم

كُلّهَا فَلَم تَدع لَهُم مِنْهَا شَيْئاً، وَالفَاشيَة قَد ضَحّت بالحُرِّيَّة والعَدْل جَمِيعاً»[١].

أَبَداً لاَ يَجد الإِنْسَان وَلَن يَجْد ضَمَاناً لحقُوقِهِ الطَّبِيعِيَّة إِلَّا الإِسْلاَم الَّذي حَدَّد رِسَالَته بهَذِهِ الكَلْمَات الثَّلاَث: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٢]. وَالطَّيِّبَات تَعمّ المَال الحَلاَل الَّذي لاَ يَكُون عَلىٰ حِسَاب الآخَرين قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[٣]. وَالخَبَائِث تَشْمل المَال الحَرَام ومِنْهُ الإِحْتكَار وَالإِسْتغلاَل.

أَمَّا وَضع الأَثقَال وَالأَغلاَل فَإِنَّه إِشَارَة إِلَىٰ حُرِّيَّة الإِنْسَان وَقَدَاستهَا قَالَ سُبْحَانه وَتَعَالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[٤]. وَالكَرَامَة تُرَادف الحُرِّيَّة حَيْث لاَ كَرَامَة وَلاَ إِنْسَانِيَّة بلاَ حُرِّيَّة. وأَيْضاً قَالَ سُبْحَانه وَتَعَالىٰ: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾[٥]. وَالمَعْنىٰ لاَ سُلطَان عَلَيهِ وَلاَ قَائِد لهُ إِلَّا نَفْسَه وَعَقْلَه وَضَمِيرَه.

وَبَعد، لَقَد كَرّم الإِسْلاَم الطَّبِيعَة البَشَرِيَّة عَلىٰ العُمُوم وَالشّمُول بلاَ تَمييز فِي عُنْصر وَلَون نَجْس، وَوَضع الجَمِيع فِي مُسْتَوىٰ وَاحد فِي الحُقُوق والوَاجِبَات، وَٱعْتَبر الإِنْسَان مِن حَيْث هُو إِنْسَان القِيمَة العُلْيَا، وَجَعلَ كُلّ شَيء لخِدمَته قَالَ عزَّ مَن قَائِل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ

---

(١) أُنظر، الفِتْنَة الكُبْرىٰ، الدّكتُور طَه حُسَين. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) ٱلأَعْرَاف: ١٥٧.

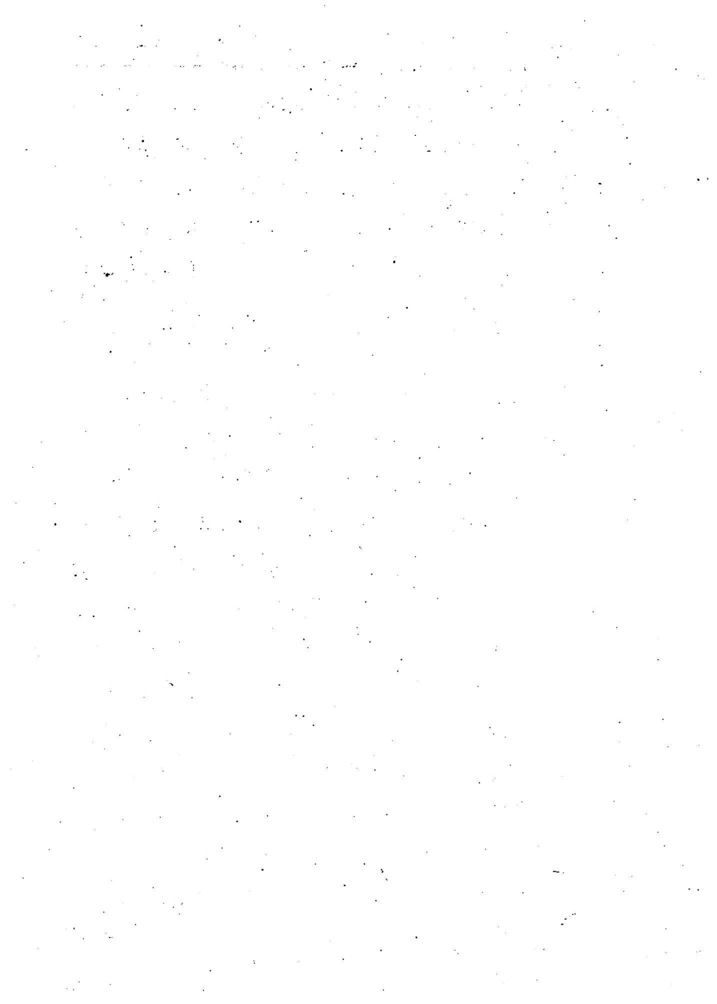
(٣) ٱلنَّجْم: ٣٩.

(٤) ٱلإِسْرَاء: ٧٠.

(٥) ٱلقِيَامَة: ١٤.

سَبْعَ سَمَوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[1] . وَلَكنْ الوُلاَيَات المُتّحْدَة جَاءَت بجَدِيد هُو أَسْمىٰ وَأَعْلىٰ وَأَجْدىٰ للإِنْسَانيَّة وَأَبْقىٰ ، جَاءَت بقُنْبلَة « النّيوتريون » الَّتي تَـقْتُل كُلّ النَّاس الَّذِين تَقَع عَلَيهِم ، وَلاَ تَمْس بأَي سُـوء وَأَذىٰ المُـؤسَّسَات وَالمَـبَاني وَالمُمتلكَات . وهَكَذَا عَلَّم الله الإِنْسَان مَا لَمْ يَعْلَم ليُدَمر الإِنْسَانِيَّة ، وَيُبقي لهَا كُلّ أملاَكهَا وَأموَالهَا ! ! .

(١) اَلْبَقَرَة : ٢٩ .



الإِسْلاَم وَقَادَة الفِكْر الأُوربي

﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[1]. أَجَل، إِنَّ ٱلْقُرْءَان كَرِيم يُغْنِي عَن كُلّ مُرشِد وَدلِيل، وَيُشفي مِن دَاء الجَهْل وَالضَّلاَل، وَيُهدي إِلَىٰ مَنَازل الكَرَامَة وَالسَّلاَمَة، وَيُحَرّر مِن قيُود الظُّلم وَالعُبُوديَّة... أَمّا السِّر لأَوصَافه هَذِهِ وَكَثِير غَيْرهَا فَلأَنَّ ٱلقُرْءَان الكَرِيم يَسْتَجِيب لكُلّ حَاجَة مِن حَاجَات الحَيَاة، وَيَربط الدِّين بالعَمَل فِي الدُّنْيَا لحَيَاة طَيِّبَة عَادلَة لاَ مشَاكل فِيهَا وَلاَ عُدوَان... حَتَّىٰ سَعَادَة الآخرَة لاَ يَنَالهَا إِلَّا مِن أَخْلَص وَعَمل صَالِحاً... أَبَداً لاَ طَرِيق إِلَىٰ الله، وَلاَ إِلَىٰ النَّجَاة مِن غَضْبَه وَعَذَابه إِلَّا العَمَل النَّافع: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2].

وَمِن هُنَا أَجْمَع المُسْلمُون قَوْلاً وَاحداً عَلىٰ إِنَّ الله سُبْحَانَهُ مَا شَرّع وَلَن يُشَرّع حُكماً إِلَّا لخَير الإِنْسَان وَمَصلَحَته، وَإِنّه مِن المُسْتَحِيل أَنْ يُشرّع حُكماً فِيهِ ضَرَر عَلىٰ أَحداً أَيّاً كَان، وَإِنّه إِذَا نُسِبَ إِلَىٰ شَرِيعَة ٱلْقُرْءَان حُكمٌ لاَ يَتّفق مَع هَذَا المَبدَأ فَهُو مِن جَهْل الجَاهِلِين أَو دَسَائِس الوَضَّاعِين، أَمَّا الآيَات الدَّالّة عَلىٰ ذَلِكَ فَتُعَد بالعَشرَات، مِنْهَا قَوْله تَعَالىٰ عَلىٰ لِسَان نَبِيّه شُعَيب: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا

(١) ٱلْوَاقِعَةِ: ٧٧.

(٢) ٱلرَّعْد: ١٨.

ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[١] ، وَقَوله سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٢] ، وَقَوله سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٣] ، وَقَوله سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَاتَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَايَعْلَمُونَ﴾[٤] .

هَذَا هُو الإِسْلاَم فِي حَقِيقَته وَوَاقعه ، وَفِي كِتَاب الله وَعِلْمه ، لاَ شَيء فِيهِ إِلَّا منَّا يَحتَاج إِلَيهِ الإِنْسَان وَيَطلبهُ بغَرِيزَته وَفطرَته النَّقيَّة الصَّافيَة الَّتي وُلد عَلَيهَا ، وَتَميَّز بهَا جَمِيع الكَائِنَات ، لاَ مَا يَتَطلبهُ الطَّمَع وَالجَشَع ، وَالبَغي وَالعُدوَان . وَقَد أَدرَكَ هَذِهِ الحَقِيقَة الكَثِير مِن فَلاَسفَة الغَرْب وَشُعرَائه وَأُدبَائه ، فَأَكْبرُوا الإِسْلاَم وَأَشَادُوا بالرَّسُول الأَعْظَم ﷺ لاَ لشَيء إِلَّا بدَافع مِن حُبّ الخَيْر وَالحَقّ وَالعَدْل ، وَلَو ٱتَّسَع لنَا المَقَام لذِكرنَا الكَثِير مِن أَقوَالِهم ، ولَكنْ « مَا لاَ يُدْرك كُلّه أَو جُلّه فَلاَ يُترَك كُلّه »[٥] ، وَنَختَار مِن بَيْنَ أُولَـئك الأَعـلاَم : « جُـوتَه » الأَلمَـاني وَ « لاَمـرتين » الفَرَنسي وَ « تولستوي » وَ « برناردشو » الأَنجلِيزي ، وَهُم كَمَا نَرىٰ مُخْتَلفُون فِي ثقَافَتهم وَقَومِيتهم وَٱتّجَاهَاتهم .

---

(١) هُود : ٨٨.
(٢) ٱلْمَـائِدَة : ٧.
(٣) ٱلْبَقَرَة : ١٤٣.
(٤) ٱلرُّوم : ٣٠.
(٥) أُنظر ، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود : ١٠ / ٢٣٣ ، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابن أَبي الحَدِيد : ١٩ / ٧٥ ، شَرْح مُسنَد أَبي حَنِيفَة : ٤٧ ، كَشْف الخَفَاء للعَجْلُوني : ٢ / ١٩٦ ، إِكمَال الدِّين وَإِتمَام النِّعمَة : ٤ ، قُرْب الإِسْنَاد للحِمْيَري القُمّيّ : ١٠ ، جَوَاهر الكَلاَم : ١٠ / ٢٧١ ، قَوَاعد الأَحْكَام : ١ / ٤١ ، تَفسِير رُوح المَعَاني للآلُوسي : ١٢ / ٢٥٨ ، قوَانِين الأُصُول للمُحقق القمّي : ١٢٩ .

قَرَأ « جُوته » الشَّاعِر الأَلْمَاني الكَبِير ـ القُرْءان، وَأَدْرَك مَا فِيهِ فَأَكْبَرهُ وَاحْتَفل بلَيلَة القَدر الَّتي نَزَل فِيهَا القُرْءان، وَقَرَأ تَأْرِيخ الرَّسُول الكَرِيم ﷺ فَأَلَّف النَّشِيد المُحَمَّدي، وَكَتَب مَسرحيَة مُحَمَّد ﷺ، وَمِن أَقوَاله: « إِذَاكَان الإِسْلاَم هُو التَّسلِيم لله لاَ للأَهوَاء وَالأَغْرَاض فَفي الإِسْلاَم نَحيَا، وَعَلَيهِ نَمُوت ».

وَقَالَ « لامرتين » شَاعر فَرَنْسَا العَظِيم: « إِنَّ كُلّ مَا فِي حَيَاة مُحَمَّد ﷺ يَدلُ عَلىٰ إِنّه لَم يَكُن يَضْمر خدَاعَاً أَو يَعِيْش عَلىٰ بَاطِل... إِنّه هَادي الإِنْسَان إِلَىٰ العَقْل، وَمُؤسّس دِين لاَ فِريَة فِيهِ ».

وَقَالَ « تولستوي » الفَيْلَسُوف الرُّوسي الإِنْسَاني: « مِمَّا لاَ رَيب فِيهِ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ خَدَم الهَيئَة الإِجْتمَاعِيَّة خَدمَات جَلِيلَة، وَيَكفِيه فَخرَاً أَنّه هَدىٰ مِئَات المَلاَيِّين إِلَىٰ نُور الحَقّ وَالسَّكِينَة وَالسَّلاَم، وَمَنحَ للإِنْسَانيَّة طَرِيقَاً للحَيَاة، وَهُو عَمَل عَظِيم لاَ يَقُوم بِهِ إِلَّا إِنْسَان أُوتي قُوَّة وَإِلهَاماً وَعَوناً مِن السَّمَاء ».

وَقَالَ (برنَارد شُو) الأَدِيب الإِنجلِيزي العَالَمي: « يَجْب أَنْ يُدعىٰ مُحَمَّد ﷺ مُنقذ الإِنْسَانِيَّة... إِنّني أَعْتَقد أَنّه لَو تَولّىٰ رَجُل مِثْله زعَامَة العَالَم الحَدِيث لَنَجَح فِي مشَاكلِه بطَرِيقَة تَجْلب إِلَىٰ العَالَم السَّلاَم وَالسَّعَادَة... أَنَّ مُحَمَّداً هُو أَكْمَل البَشَر مِن الغَابرِين وَالحَاضِرين، وَلاَ يَتَصوّر وجُود مِثْلَه فِي الآتِين ».

وَقَوْل (برنارد شو): « مُحَمَّد ﷺ أَكمَل البَشَر مِن الغَابرِين وَالحَاضِرين » مَعْنَاه إِنَّ رِسَالَة مُحَمَّد ﷺ لاَ تُغني عَنْهَا أَيَّة رِسَالَة مِن رَسَائِل الأَنْبيَاء السَّابقِين.. حَتَّىٰ عِيسىٰ وإِبْرَاهِيم. أَمَّا قَوْل (برنارد شو): « وَلاَ يَتصوّر وجُود مِثْل مُحَمَّد ﷺ فِي الآتِين » فَمَعنَاه لاَ أَحَد يَسْتَطِيع بَعْد مُحَمَّد ﷺ أَنْ يَأتي الإِنْسَانِيَّة بجَدِيد يُفِيدهَا وَيَنْفعهَا أَكْثَر مِمَّا أَتىٰ بِهِ مُحَمَّد ﷺ، وَمَعْنَاه أَيْضَاً أَنَّ دَعْوَة مُحَمَّد ﷺ وَدِين

مُحَمَّدﷺ يُغْني عَن كُلّ دِين وَكُل دَعْوَة وشَرِيعَة وَنظَام، وَلاَ يُغْني عَنْهُ شَيء.

وَكُلّنا يَعْلَم أنَّ (برنارد شو) فِي طَلِيعَة قَادَة الفِكْر الأُوُربي فِي القَرْن العِشْرِين، عَصْر الذَّرَّة وَالفَضَاء وَإنَّ شَهَادَته هَذِهِ هِي نِتَاج البَحْث الطَّوِيل، وَالتَّفكِير العَمِيق، وَالتَّحلِيل الدَّقِيق، وهَذِهِ الشَّهَادَة مِن (برنارد شو) هِي تَعبِير ثَانٍ أو تَفْسِير لقَـوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[1]. أي كُلّ العَالَمِين فِي كُلّ زَمَان وَكُلّ مَكَان. وأيْضاً هِي تَفْسِير لقَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾[2]. وَأَيْضاً هِي أي شَـهَادَة (برنارد شو) دَلِيل قَاطع عَلىٰ صِدق المُسْلِمين فِي عَـقِيدتَهم « بأَنَّ مُـحَمَّداً هُـو أَكْمَل البَشَر مِن الغَابرِين وَالحَاضرِين، وَلاَ يتصَوّر وجُود مِثْلَه فِي الآتِين ».

وَبَعد، فَمَا هُو رَأي الشَّبَاب المُتَنكرِين لدِين آبَائِهم وَأَجدَادهِم ؟ مَا رَأيهم فِي آرَاء قَادَة الفِكْر الأُوُربي وَقَوْل (برنارد شو) ؟ وَهَل هُم أَعْلَم وَأَحرَص مِنْهُم عَلىٰ الإِنْسَانِيَّة أَم أَنَّ شبَابنَا يَتَكلمُون بوَحي مِن أَعدَاء الإِسْلاَم وَالإِنْسَانِيَّة مِن حَيْث لاَ يَشْعرُون ؟.

---

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

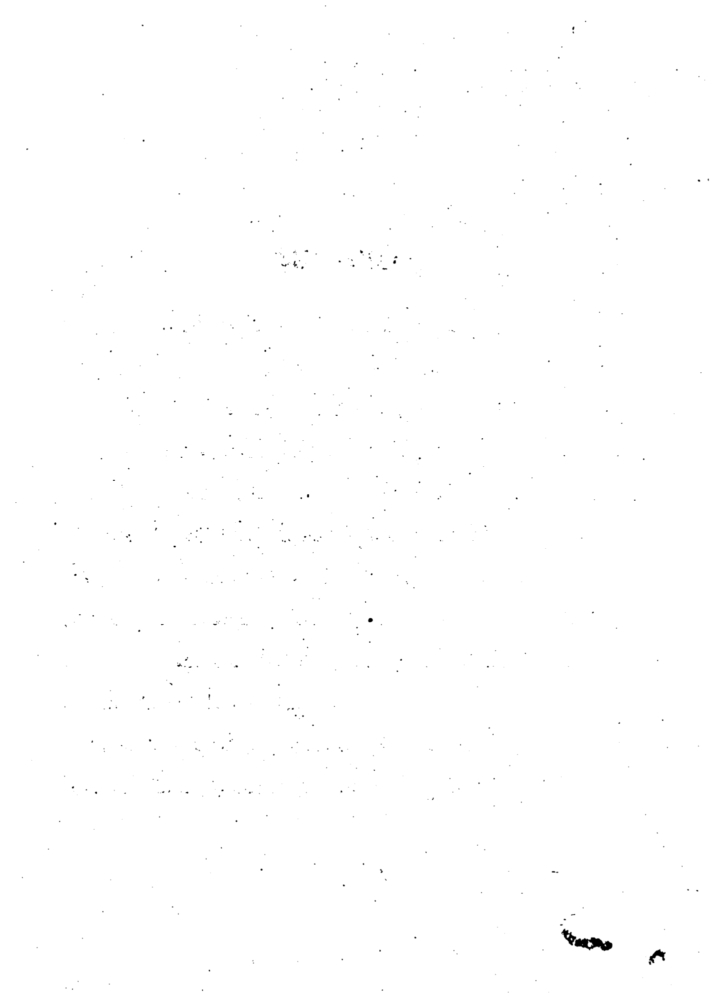
الشَّبَاب وَالدِّين

مِن الأَشْيَاء الهَامَّة الَّتي يُؤاخَذ الشَّبَاب عَلَيهَا تَهَاونهُم فِي أَمرِ الدِّين حَتَّىٰ ظَنَّ النَّاس بِهِم الظَّنُون، وَقَد يَرَاهُم البَعْض أَنَّهُم يَحْقدُون عَلىٰ الدِّين وأَهْله.

بِمَاذَا نُفَسِّر هَذَا التَّهَاون وَعَدم المُبَالاَة؟ أَنُفَسِّرهُ بأَنَّ الدِّين قَدِيم، وَكُلّ قَـدِيم جَحِيم وَكُلّ جَدِيد نَعِيم؟ أَنُفَسِّرهُ بأَنَّ الدِّين لاَ يَتَمشّىٰ مَع رُوح العَصْر الحَدِيث؟ لَو تَلَفظ جَاهِل بهَذَا القَوَل ثُمَّ لَم نَرْد عَلىٰ جوَابه إلاّ أَنَّ عُذرَه جَهْلَه لكَـان الجَـوَاب كَافِياً شَافِياً، وَلَو كَان لهُ أَدنَىٰ خِبرَة بأَسرَار الدِّين وَغَايَاته لمَا نَطَق بكَلْمَة الكُفر.

إنَّ القَدِيم وَالحَدِيث وَضعَان عَارِضَان لاَ أَثَر لَهُمَا فِي قِيمَة الأَشْـيَاء وَوَزنـهَا، وَإِنَّمَا يُقَاس الشَّيء بفَعَالِيَته، وَنَتَائِجه، وَآثَارَه، وَبمنَافعه وَمُقدَار الحَـاجَة إِلَـيهِ، وَضَوء الشَّمْس مَثَلاً قَدِيم وَلَكنْ لاَ غِنىٰ للـحَيَاة عَـنْهُ، وَالمَـاء ضَـرُورَة مَـادِّيَّة وَرُوحيَة للإِنْسَان تُنَظِّم حيَاته البَشَرِيَّة.

لَقَد نَظَر الدِّين الإِسْلاَمِيَّة إِلَىٰ الحَيَاة نَظرَة عَامَّة وَشمُوليَة وَلَم يَـفْصل تَـرَابـط الأَجزَاء بَيْنَ القَدِيم وَالحَدِيث. لَمْ يَزَل البَاحِث العِلْمِي ينَحَني اْحترَاماً للإِسْلاَم.



سِلاَحُنَا ٱلقُرْءان

لاَ أَدْري مَاذَا نَعْني بالقَوْمِيَّة العَرَبيَة، هَل نَعْني تَنَاحر القَبَائِل فِي الجَاهِلِيَّة، أَم التَّذَابح القَائِم الآنْ فِي لُبْنَان مُنذ خَمْس سَنوَات (١٩٧٩ م) وَأَكثَر مِن نظَام عَرَبيّ يُشَارك فِي ذَبْح لُبْنَان وَالعَرَب الآخَرين يَتَفرجُون عَلَيهِ. أَم نَعْني بالقَوْمِيَّة العَرَبيَة الحَرب بَيْنَ شَطْرَي اليَمَن، أَو القِتَال بَيْنَ المَغْرب وَالجَزَائِر وَالصَّحرَاء رُبَّمَا القَوْمِيَّة تَعْني الحُشُود العَسْكرِيَّة بَيْنَ لِيبيَا وَمَصر أَو العدَاء المُسْتَحكَم بَيْنَ العرَاق وَسُوريَا بينَمَا إِسْرَائِيل تَحْتَل الجُولاَن، أَو أَنَّ القَوْمِيَّة العَربيَة تَعْني تَمَزّق، وَتَشَرذُم، وَتَشَتُّت، (١٥٠) مليُون عَرَبيّ فِي عِشرِين دَولَة تُقَطّع أَوصَالهَا السّدُود وَالحُدُود.

أَلَسنَا نَحْنُ العَرَب عُنْوَان العَار البَشَري فِي القَرْن العِشرين؟ وَأي فَرق بَيْنَ أَنْ تَتحَكّم بأُمّتنَا العَرَبيَة الوُلاَيَات المُتّحْدَة وَالاْتِّحَاد السُّوفيَاتي وَأَنْ نَكُون أَذنَاب المَذلَة والاِسْتسلاَم للأَسيَاد؟ وَأي فَرق بَيْنَ أَنْ تَطَأ إِسْرَائِيل بحذَائهَا علىٰ أُنوفنَا وَاغْتصَابهَا لشِبْر مِن أَرْضنَا وَمُقَدَسَاتنَا؟.

وَأَخِيراً هَل مِن أَحَد فِي العَالَم يَشكّ أَنَّ العَرَب لَولاَ مُحَمَّد بن عَبْدالله ﷺ وَلَولاَ دِين الإِسْلاَم لِمَا كَان لَهُم كَيَان وَذِكر فِي التَّأْرِيخ. إِنَّ مُحَمَّداً ﷺ هُو بَطَل العَرَب الأَوحَد، لَم يَأت الزَّمَان بعَرَبي مِثْلَه لاَ فِي الأَوَّلين وَلاَ الآخَرين.

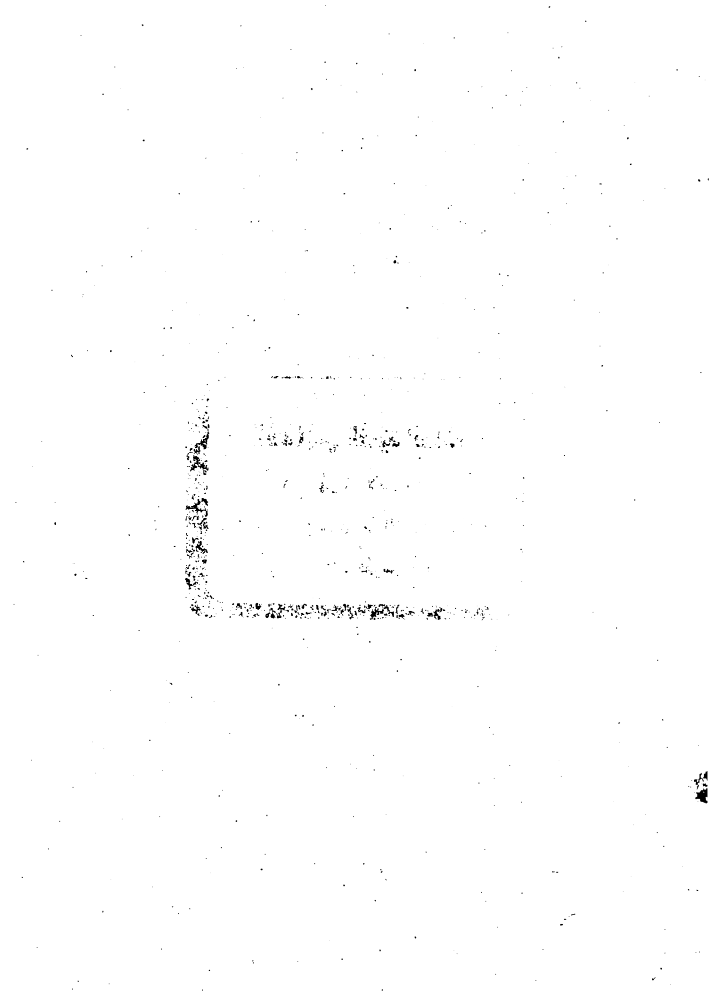
أَلَسنَا نَحْنُ مُسْلِمي العَالَم وَعَرب الشَّرْق الأَوسَط نَمْلك أَخْطَر سِلاَح عَلىٰ

الإطلاَق، أَلاَ وَهُو ٱلقُرْءَان الكَرِيم نَذُبّ بِهِ عَن كِيَانِنَا وَكَرَامتنَا، وَلَكنّنَا تَخَلينَا عَن هَذَا السِّلاَح، تَخَلينَا عَن كَلْمَة الله، عَن مَبَادِيء وَتَعَالِيم ٱلقُرْءان، وَآثرنَا الهَزِيمَة لأَنّنَا ٱتّبعنَا النَّظريَّات المَاديّة مِن إشْترَاكِيَّة وَرَأسْمَالِيَّة وَغَيرهُما، وَمعظَم أَصْحَاب هَذِهِ النَّظريَّات وَمُختَرعِيها مِن اليَهُود ويَسْتَحِيل أَنْ يَكُون هَذَا الأَمْر مَحْض مُصَادَفَة.

لاَ سَبِيل إِلَىٰ النَّصْر وَالخَلاَص إلاّ بالجِهَاد، وَالتَّضَامُن، وَالتَّضْحيَات تَحْتَ رَايَة الإِسْلاَم، هَذِهِ هِي الخُطّة، نَفْس الخُطّة الَّتي رَسَمهَا سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ للمُجَاهِدِين مِن أَجل الحُرِّيَّة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[1]. إِنَّ خَلاَص العَرَب وَالمُسْلِمِين هُو فِي الرّجُوع إِلَىٰ الإِسْلاَم الَّذي يَصْلَح لكُلّ زَمَان وَمَكَان.

(١) ٱلتَّوْبَة: ٧٢.

الفَهارس الفَنيّة العامّة



فهرس الآيات

ٱلنِّسَاء

الآيـة	رقمها	الصَّفحـة
﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٨٥	١٨١
﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ ﴾	٨٤	٢٠٢
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَـٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَـٰهُم ﴾	٧٠	٣٣٨
﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾	٩	٣٢٣

ٱلْكَهْفِ

الآيـة	رقمها	الصَّفحـة
﴿ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾	٧١	١٧٠

مَرْيَم

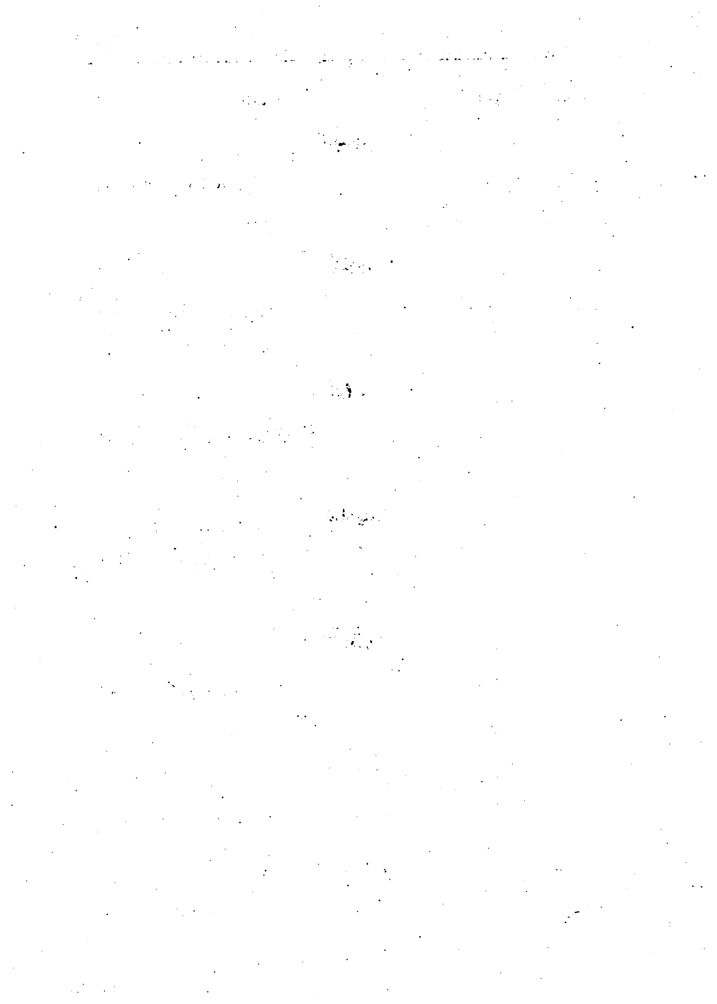
الآيـة	رقمها	الصَّفحـة
﴿ يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ ﴾	٢٨	٢٦٩
﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾	١٢	١٦٨

طه

الآيـة	رقمها	الصَّفحـة
﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾	١١٤	١٨٣
﴿ قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾	١٩ـ٢١	٣١
﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾	١٣٢	١٧٠

ٱلْأَنبِيَاء

الآيـة	رقمها	الصَّفحـة
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾	١٠٧	٣٤



فَهْرَس الأَحَادِيث

طَرَف الحَدِيث	الصَّفحَة

طَرَف الحَدِيث	الصَّفحَة

طرف الحديث	الصفحة
طُوبَىٰ لِمَن طَاب كَسْبَهُ، وَصَلُحَت سَرِيرَتهُ	١٤١
إنَّ الله يُحبّ العَبْد يَتّخذ المِهنَة ليَسْتَغني بهَا	١٤١
إنَّ أشْرَف الكَسْب كَسْب الرَّجُل مِن يَده	١٤٢
البَطَالَة تُقْسي القَلْب	١٤٢
الْخَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولٌ، وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونٌ	١٤٣
الْخَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولٌ، وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونٌ	١٤٣
إنَّ هَذَا الدِّين مَتِين، فَأْوغِلُوا فِيهِ بِرِفق	١٤٥
أَفْلَحَ الأَعرَابي بدخُول الجَنَّة إنْ صَدَق	١٤٦
كُل مَا شِئْت، وَالبَسْ مَا شِئْت مَا أَخْطَأَتك	١٤٦
أُنزلَ ٱلْقُرْءَان عَلىٰ سَبْعَة أَحْرُف، لكُلّ آيَة	١٤٩
نَزلَ ٱلْقُرْءَان عَلىٰ حَرفٍ وَاحد مِن عِنْدَ	١٤٩
يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ	١٥١
وَلاَ يُبَالي الله بشُذُوذ مَن شَذَّ	١٥١
مَن سَرَّه بَحبُوحَة ٱلْجَنَّة فَليَزَم الْجَمَاعَة	١٥١
ومَن خَرَج قَيد شِبْر عَن الْجَمَاعَة فَقد خَلع	١٥١
وَمَن فَارَق الْجَمَاعَة مَات مِيتَة جاهِلِية	١٥١
وَلَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِهِ ﷺ مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً	١٥٣
خَيْرُ لِبَاس كُلّ زَمَان لِبَاس أَهْله	١٥٥
أَنَّ الله لاَ يَنْظُر إِلَىٰ صُورَكُم وَأَشْكَالكُم	١٥٦

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة
مَنْ دَخَلَ دَار غَيْرِه ـ بلاَ إِذْن ـ فَقَد أَهْدَر	١٥٧
إِنَّ الله لَيَمقُت العَبْد يَدخُل اللُّص عَلىٰ بَيْتِه	١٥٧
اللُّص يَدخُل عَليَّ بَيْتي يُرِيد نَفْسي	١٥٨
مَن مَات ـ قُتِلَ ـ دُونَ عِقَال مِن مَالِهِ مَاتَ	١٥٨
إِجْتَنب مَحَارم الله تَعَالىٰ وَأَدِّ فَرَائِضَه تَكُن	١٦١
وَظَهَرَ فَبَطَنَ، وَبَطَنَ فَعَلَنَ، وَدَانَ وَلَمْ يُدَنْ	١٣٦ و ١٦٢
الوَلَد سَيِّد نَفْسَه سَبْع سِنِين، وَعَبْد سَبْع	١٦٣
دَع اَبْنَك يَلْعَب سَبْع سِنِين، وَيُؤَدّب سَبْعَاً	١٦٣ و ١٦٧
إِنّي كُنْتُ عَلىٰ النَّصرَانيَّة وَإِنّي أَسْلَمتُ	١٦٥
أَللَّهُمَّ اَهْدِهِ ـ ثَلاَثاً ـ سَل عَمَّا شِئْت يَا بُنَي؟	١٦٥
لاَ يَزَال الرَّجُل عَالِمَاً مَا طَلَبَ العِلْم	١٨١
مَن جَمَع عِلْم النَّاس إِلىٰ عِلْمِهِ	١٨١ و ١٨٥
أَبَىٰ الله إِلّا أَنْ يَجْري الأُمُور عَلىٰ	١٨٣
اَلْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَخُذِ اَلْحِكْمَةَ	١٨٤
خُذْ اَلحِكْمَةُ، وَلاَ يَضرّكَ مِن أَي وَعَاءٍ	١٨٤
الحِكْمَة ضَالَّة المُؤْمِن، أَيْنَمَا وَجَدهَا فَهُو	١٨٤
أَصْل دِيْني العَقْل	١٨٥
لَيْسَ المَسْلَكَين هَذَا الطَّوَاف الَّذي تَرِدّهُ	١٨٥
اَسْتَعْفف عَن السُّؤال مَا اَسْتَطَعتَ	١٨٥

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة
مَنْ لَمْ يَسْأَل المَخْلُوق فَقَدْ أَقَرَّ لله عزَّ وَجلّ	١٨٥
لاَ يَسْأَل النَّاس إلحَافاً	١٨٥
أَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذ بِكَ مِن الْفَقْر والقِلّة والذِّلَّة	١٨٩
أَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذ بِكَ مِن الفَقْر إِلَّا إِلَيك	١٩٠
بَدَأ الإِسْلاَم غَرِيباً، وَسَيَعُود كَمَا بَدَأ فَطُوبىٰ	١٩١
لَوْ تَكَاشَفْتُم مَا تَدَافَنْتُم	١٩٧
حِقْد المُؤْمِن مَقَامه، ثُمَّ يُفَارق أَخَاه فَلاَ	١٩٧
سَرِيرَتهُ ـ المُؤْمِن وَعَلاَنِيَته لَكَ وَاحدَة	١٩٧
مَن لَم يَقْبَل العُذْر مِن مُتَنَصّلٍ صَادِقاً كَان أَو	١٩٨
شَرّ النَّاس مَن لاَ يَغْفر الذَّنْب، وَلاَ يَقِيل	١٩٨
لاَ تَصْرم أَخَاك عَلىٰ ارْتِيَاب، وَلاَ تَقْطَعه	١٩٨
المُؤْمِن مِثْل النَّحْلَة لاَ تَأكُل إِلَّا طَيِّبَاً	٢٠٢
لَيْسَ بالعَقْل مَن انْزَعَج بقَوْل الزُّور فِيهِ	٢٠٣
لاَ يَصِير العَبْد خَالصاً لله حَتَّىٰ يَصِير المَدْح	٢٠٣
لَو كَان فِي يَدكَ جُوزَة، وَقَالَ النَّاس	٢٠٣
رَأس التَّوَاضع أَنْ يَبْدَأ بالسَّلاَم مَن لَقِيَه	٢٠٥
أُحثُوا فِي وجُوه المَدّاحِين التُّرَاب	٢٠٥
مَنْ طَلَبَ الرِّيَاسَة هَلَك	٢٠٥
أَنَا سَيِّد وُلد آدَمَ يَوْم الْقِيَامَة وَلاَ فَخَر	٢٠٥

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة

طَرَف الحَدِيث	الصَّفحَة

طَرَف الحَدِيث	الصَّفحَة

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة

طرف الحديث	الصفحة
لا أمانة من لا دين له	٢٩٩
إذا لم تستح فاصنع ما شئت	٢٩٩
من رعى حول الحمى يوشك أن يقع	٣٠١
النظر سهم مسموم من سهام إبليس	٣٠١
أول نظرة لك، والثانية عليك، والثالثة	٣٠١
زنا العين النظر، وزنا الفم القبلة	٣٠٢
إن ماشطة تدعى أم عطية دخلت	٣٠٤
إن الله يحب عبداً إذا عمل عملاً أحكمه	٣٠٤
خيركم خيركم لأهله (لنسائه)	٧٠ و ٣٠٧
خيركم خيركم لنسائه	٣٠٧
من ضيع حق جاره فليس منا	٣٠٨
أحب العباد إلى الله خير الناس أنفع الناس	٣٠٨
ملعون من ضيع من يعول	٣٠٨
إن حسن (تبعل) معاشرة إحداكن لزوجها	٣٠٩
دخلت على النبي ﷺ امرأة من الأنصار	٣٠٩
البنات حسنات، والبنون نعم، والحسنات	٣١٣
نعم الولد البنات ملطفات مجهزات	٣١٣
من رزق من هذه البنات شيء فأحسن	٣١٣
من عالى ثلاث بنات وجبت له الجنة	٣١٥

طَرَف الحَدِيث	الصَّفحَة
الأَرْض تَقِلّهَا، وَالسَّمَاء تَظِلّهَا، وَالله يَرزقهَا	٣١٤
لَو أَنَّ الله أَوحَىٰ إِلَيكَ أَنّي سَأهبكَ مَولُودَاً	٣١٥
الجَنَّة تَحْتَ أَقدَام الأُمَّهَات	٣١٧
مِن العِصْمَة أَنْ لاَ تَجْد	٣١٨
مَن اَشْتَرىٰ فَاكِهَة فَحَملهَا إِلَىٰ عِيَالَه كَان	٣١٨
المَال مَال الله وَهُو وَدَائِع عِندَ عِبَادِه	٣٣٥
لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ	٣٣٥

فَهْرَسُ المصَادِر المَطْبُوعَة وَالمخْطُوطَة

١. القُرآن الكَرِيم ، كِتَاب الله تَبارَك وتَعَالىٰ الحَيّ القَيُّوم .

حَرْف الألف

٢. الأَحَادِيث الَّتي فِي الإِحْيَاء وَلَم يَجد لهَا السُّبكي إِسْنَاد .

٣. الإِتحَاف بِحُبّ الأَشرَاف ، للشّبرَاويّ الشّافِعيّ (ت ١١٧٢ هق) ، تَحقِيق : مُحَمّد جَـابر ، المَطبعَة الهِندِية العَربِية ١٢٥٩ هوَطَبعَة ـ مَصر ١٣١٣ هـ وأُعيد طَبعَه فِي ـ إيرَان ١٤٠٤ هـ

٤. الإِختصَاص ، المَنسُوب لِمحَمّد بن مُحمّد بن النُّعمان العَكبريّ المَعرُوف بِالشّيخ المُفِيد ، نَشر جَمَاعة المُدرسِين . قُم : إيرَان .

٥. الأَسرَار المَرْفُوعَة فِي الأَخبَار المَوضُوعَة ، لمُلّا عَليّ القَاري .

٦. المَصْنُوع فِي مَعرفَة الحَدِيث المَوضُوع لعَليّ بن سُلطَان الهَروي القَاري ، نَشـر مُـؤسَّسة الرّسَالَة ، الطَّبعَة الثَّانيَة ، تَحْقِيق : عَبْدالفتّاح أَبُو غدّة .

٧. الإِستبصَار فِي نَسَب الصَّحَابة مِن الأَنصَار ، عَبدالله بن أَحْمَد مُوفق الدِّين آبـن قُـدَامـة (ت ٦٢٠ هـ) . تَحْقِيق : عَليّ نويهض . طَبْعَة بَيْرُوت .

٨. الإِستِيعَاب فِي مَعرِفَة الأَصحَاب ، يُوسُف بن عَبدالله بن مُحَمّد القُرطبي أَبُو عُمَر المَشهُور

بِآبن عَبد البرّ الّنمري ، (ت ٤٦٣هـ) ، بهَامش الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلَاني .

٩ . إسعَاف الرَّاغبِين فِي سِيرة المُصْطَفىٰ وَأهل البَيْت الطَّاهِرين (بهَامش نُور الأَبصَار) ، للشَّيخ مُحَمّد بن عَليّ الصَّبان ، طَبع العُثمَانية .

١٠ . الأدَب المُفرد لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن المُغِيرَة الجَعفي البُخَاري ، (ت ٢٥٦ هـ) ، طَبع مُؤسَّسة الكُتب الثّقافيَة الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤٠٦ هـ) بَيرُوت .

١١ . أَسْبَاب النُّزول ، أَبِي الحَسَن عَليّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الوَاحِدِي . (ت ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦م) وَبِهَامشه النَّاسخ وَالمَنْسُوخ لِهِبَة الله سَلاَمَة . عَالم الكُتُب . بَيْرُوت : لُبْنَان ، طَبْعَة الحَلبي بِمِصْر .

١٢ . إمتَاع الأَسمَاع بِمَا للنَّبيّ ﷺ مِن الأَحوَال وَالأَموَال وَالحَفدَة وَالأَتبَاع لتَقي الدِّين أَحْمَد بن عَليّ بن عَبدالقَادر بن مُحَمَّد المَقرِيزي المُتوفّىٰ سَنَة (٨٤٥هـ) . تَحقِيق مُحَمّد عَبدالحَمِيد النَّميسي مَنشُورَات مُحَمَّد عَليّ بَيضُون دَار الكُتب العِلمِيَّة بَيرُوت الطَّبعَة الأُولىٰ (١٤٢٠ هـ) .

١٣ . أَسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الصَّحَابَة ، لأَبِي الحَسَن عِزّ الدّين عَليّ بن أَبِي الكَرَم مُحَمَّد ابن مُحَمَّد ابن عَبد الكَرِيم الشّيبَانيّ المَعْرِوف بِآبن الأَثِير الجَزْرِيّ (ت ٦٣٠ هـ ق) ، تَحْقِيق : مُحَمَّد إِبرَاهِيم ، طَبْعَة ـ القَاهِرَة ١٣٩٠ هـ ، وَطُبع بِالأُوفست فِي المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة للحَاج رِيَاض ، وَطَبع المَطْبَعَة الوَهبِية بِمَصْر ، طَبعَة مَصر سَنَة (١٢٨٥ هـ)

١٤ . إعتقَاد أَهْل السُّنَّة لعَبْدالعَزِيز الأَشهي الشَّافعي ، طبعة القاهرة ، وَطَبعَة لاَهُور .

١٥ . أَضوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحمَّدِيَة ، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث ، مَحْمُود أَبُو رَيَّه ، مِنْشُورَات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمي للمَطبُوعَات بَيرُوت ، الطَّبعَة الخَامسَة . وَطَبْعَة دَار المَعَارف بِمَصْر .

١٦ . الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة ، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي . طَبْعَة مَولاىٰ عَبدالحَفِيظ . القَاهِرَة (١٣٢٨ هـ) .

١٧ . الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة ، (بهَامش الإِستِيعَاب لِابْن عَبدالبَر) ، أَحْمَد ابن حَجر

العَسْقلاَني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) . دَار العُلوم الحَدِيثة . وَدَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت ، وَطَبعات أُخرىٰ لاَحقَة .

١٨ . الأَعلاَم ، قَاموس تَرَاجم لأَشهر الرِّجَال . . . خَير الدِّين بن مَحمُود بن مُحَمَّد ابن عَليّ بن فَارس ، أَيلول سبتَمبر ١٩٩٢ م دَار العِلم بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٩ . الإِكلِيل لعَبدالرَّحْمَن بن أَبِي بَكر السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، طَبْعَة مِصْر .

٢٠ . الأَغَاني ، لأَبِي الفَرج الإِصبهَانِي (ت ٣٥٦ هـ) ، تَحْقِّيق : خَلِيل مُحييّ الدّين دَار الكُتب المَصْرِيَة ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٨ هـ ، وَكَذا طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت عَام (١٤١٢ هـ) .

٢١ . الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد الله ابن مُسْلِم المَعْرُوف بابن قُتيبة الدّينوريّ (ت٢٧٦ هق) ، مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفىٰ بَابي الحَلبي ، مَصْر ١٣٨٨ هـ .

٢٢ . السِّيرة الحَلبِية (إِنْسَان العُيُون فِي سِيرة الأَمِين المَأمُون) ، عَليّ بن بُرهَان الشَّافعي الحَلبي ، دَار الفِكر العَربِي بَيْرُوت ١٤٠٠ هـ .

٢٣ . الأَنْسَاب ، عَبدالكرِيم مُحَمَّد السَّمعاني (ت ٥٦٢ هـ) . طَبْعَة لَيدن . وبتَحْقِّيق : عَبدالرَّحمَن المَعْلَمي اليَمَاني . طَبْعَة ـ بَيْرُوت . الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م دَار الجنَان بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٤ . أَنْسَاب الأَشْرَاف ، لأَحمد بن يَحْيَىٰ بن جَابر البَلاَذريّ ، (ت ٢٧٩ هق) ، تَحْقِّيق : كَمَال الحَارِثيّ ، طَبْعَة مَكْتَبَة الخَانجيّ ـ مَصْر ١١٢٥ هـ ، طَبْعَة مَكْتَبَة المُثنّىٰ بَغْدَاد ١٣٩٦ هـ ، وتَحْقِّيق المَحمُودي ، مُؤسّسة الأَعلمي بَيْرُوت .

٢٥ . الإِيمَان ، لاِبْن مُندَه .

٢٦ . أَرجَح المَطَالب لعُبَيد الله الأَمر تْسَري طَبعَة لاَهُور .

٢٧ . إِيمَان أَبي طَالب المَعرُوف بكتَاب الحُجَّة عَلىٰ الذَّاهب إِلىٰ تَكفِير أَبي طَالب لاِبْن فَخَّار .

٢٨ . الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح ، الإِمَام النَّاصر لدِين الله إِبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أَحمَد المُؤيدي ، تَحقِّيق : السَّيِّد العَلاَّمة عَبدالرَّحمن بن حُسِين شَايم ، طَبْع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِية .

٢٩. إمَامَةُ عليّ عليه السلام بَيْنَ العَقْل وَالقرْآن تَأْلِيف العَلاَّمَة الشَّيخ مُحَمَّد جَوَاد مُغنيَّة وَثَّقَ أُصُولَهُ، وَحَقَّقَهُ، وَعَلَّقَ عَلَيه الأُسْتَاذ سَامي الغُريري (الغرّاوي). نَشر مُؤسَّسَة دَار الكِتَاب الإِسْلاَمي.

٣٠. أَمَالِي المُرتضى. عَليّ بن الحُسَيْن العَلوي. طَبعَة مَصر عَام ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧م بتَحْقِيق / مُحَمَّد أَبُوالفَضْل إِبرَاهِيم. دَار الكِتَاب العَربي ـ بَيْرُوت. لُبْنَان.

٣١. أَمَالي الشّيخ الطّوسي، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن الحَسن الطّوسي مَنشُورَات المَكتَبة الأَهليّة، اوفسَيت مَكتَبة الدّاوري، قُم ـ إِيرَان، وَالمَطبعَة الإِسلاَميّة، طَهرَان ١٤٠٤ هـ وَطَبعَة مُؤسّسة البِعثَة دَار الثّقافَة قُم ١٤١٤ هـ.

٣٢. أَوَائل المقَالاَت. للشَّيخ المُفِيد. مَنشُورات مَكْتَبَة الدَّاوري. إيرَان. قُم.

حَرْف البَاء

٣٣. البدَاية والنّهاية، لأَبِي الفدَاء إِسْمَاعِيل بن كَثِير الدّمشقي، تَحْقِّيق: عَليّ شِيري، دَار الكُتُب العِلْمِيّة، الطَبْعَة الخَامسَة، (١٤٠٩) هـ، مَطْبَعَة السّعادة مَصْر عَام ١٣٥١ هـ.

٣٤. البدَاية والنّهايَة، مُحَمَّد بن عَبدالحرّ الكتَاني (ت ١٣١٢ هـ). طَبْعَة القَاهِرَة.

٣٥. البِحَار، للعَلاّمَة المَجْلسي. طَبْعَة سَنَة (١٤١٢هـ). مُؤسَّسَة الوَفَاء بَيْرُوت: لُبنَان، وأيضاً طَبْعَة إِيرَان، طَبْعَة سَنَة (١٣٩٤ هـ) إِيرَان.

٣٦. بِشَارة المُصطَفىٰ لِشِيعَة المُرتَضىٰ، عمَاد الدّين أَبُو جَعْفَر مُحَمّد بن القَاسم الطّبري، المَطْبَعَة الحَيدرِية، النَّجف الأَشرَف، الطَّبعَة الثّانِية ١٣٨٣ هـ وَنَشر مَطْبَعَة الخَانجي مَصْر ١٤٠٠ هـ.

٣٧. البيَان وَالتّبيِّين، لعَمْرُو بن بَحر الجَاحظ، (ت ٢٥٥ هـ ق)، شَرح حَسَن السّندوبيّ، نَشر دَار الجَاحظ ١٤٠٩ هـ. وَمَطبعَة الإِستِقَامة، الطَّبعَة الثّالثَة القَاهِرَة ١٣٦٦ هـ وَطَبعَة دَار الوَعي سُوريا ١٤٠٢ هـ.

٣٨. بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذهَب ، لعَلي بن عَبدالله بن القَاسم ابن مُحَمَّد بن الإمَام القَاسم بن مُحَمَّد الحَسَني الشَّهاري الصَّنعَاني ، تَحقِيق عَبدالله ابن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي ، طَبع مُؤسَّسة الإمَام زَيد بن عَليّ الثَّقافِية .

٣٩. البَحر الرَّائِق لابْن نُجَيم المَصْرِي ، طَبْعَة القَاهِرَة .

٤٠. البَحر المُحِيط ، (تَفْسِير البَحر المُحيط) ، لمُحمّد بن يُوسُف الشَّهِير بأَبي حَيّان الأُندلسيّ (ت ٧٤٥هق) ، تَحقِيق: عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود، طَبعة ـ بَيرُوت (١٤١٣ هـ) .

٤١. بُغيَة البَاحِث عَن زَوَائِد مُسْنَد الحَارِث ـ الحَارِث بن أَبي أُسَامَة .

حَرْف التَّاء

٤٢. تَاج العَرُوس فِي جوَاهر القَامُوس ، مُحَمَّد مُرتضىٰ الزُّبِيدي . طَبْعَة مَصْر .

٤٣. تَأرِيخ بَغْدَاد لأَحمد بن عَليّ الخَطِيب البَغداديّ ، طَبْعَة دَار السَّعادة مَصْر .

٤٤. تَأرِيخ اليَعقُوبيّ ، أَحْمَد بن أَبِي يَعْقُوب بن جَعْفَر العَبَّاسي المَعْرُوف بِاليَعقُوبيّ ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ١٣٥٤ هـ .

٤٥. التَّأرِيخ الكَبِير لِمحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخاريّ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٤٦. تَأرِيخ التُّراث العَربي . سَركِين فؤَاد . تَرجمَة : فَهمي أَبُو الفَضْل وَمَحمُود حجَازي . طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٧٧ م) .

٤٧. تَأرِيخ ابْن خُلدُون ، المُسمىٰ التَّأرِيخ أَو العِبر ودِيوَان المُبتَدأ أَو الخَبر . عَبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد المَشهُور بِابن خُلدُون (ت ٨٠٨ هـ) ، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ بَيْرُوت ١٩٧١ هـ .

٤٨. تَأرِيخ الخُلفَاء لعبدالرَّحْمَن بن أَبِي بَكر السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تَحْقِّيق مُحيي الدِّين عبدالحَمِيد ، طَبْعَةالقَاهِرَة ، ١٩٥٩ م؛ طَبْعَة دَار السّعادة مَصْر عَام (١٤١٦ هـ) .

٤٩ . تَأرِيخ الخَمِيس فِي أحوَال أنفس نَفِيس ، لحُسين بن مُحَمَّد بـن الحَسَـن الدِّيـاربكريّ (ت٩٦٦ هـ) ، طَبْعَة القَاهرَة ١٢٨٣ هـ.

٥٠ . تَأرِيخ دِمشق ، حَمْزَة بن أسد القَلانسي (ت ٥٥٥ هـ) . طَبْعَة بَيْرُوت عَام (١٩٠٨ م) .

٥١ . تَأرِيخ دِمَشق ، عَليّ بن الحُرّ بن عَسَاكر (ت : ٥٧١ هـ) . طَبْعَة دِمشق ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ م . طَبْعَة (١٩٨٢ م) .

٥٢ . تَأرِيخ الإِسْلاَم ، مُحَمَّد بن أحْمَد بـن عُـثمان الذَهـبيّ ، (ت ٧٤٨هـ) مَكْـتَبَة القُـدسي القَاهرَة (١٣٦٨ هـ تَحقِّيق بَشَار عوَاد مَعْرُوف طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٧ م) .

٥٣ . تَأرِيخ الإِسْلاَم السِّيَاسي وَالدِّيني والثَّقافِي وَالإِجتَماعي ، الدُّكتُور حَسَن إبرَاهِيم ، طَبْعَة دَار الكِتَاب بَيْرُوت ١٤٠١ هـ.

٥٤ . تَأرِيخ الإِسلاِم وَوَفيَّات المَشَاهِير وَالأعلام ، لشَمس الدِّين مُحَمّد بن أحـمَد الذَّهـبيّ (ت٧٤٨ هـق) ، تَحقِيق : عُمر عَبد السّلام تَدمريّ ، طَبعَة دَار الرَّائد العَـربي ـ القَـاهرة ١٤٠٥ هـ، وَنَشر دَار الكتَاب العَربي ـ بَيرُوت ١٤١١ هـ وَطَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٤ هـ.

٥٥ . تَأرِيخ الطَّبريّ تَأرِيخ الرُّسل والأمم وَالمُلوك ، لأبِي جَعفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبريّ (. . . ـ ٣١٠ هـ) ، تَحقِّيق مُحَمَّد أبُو الفَضل إبرَاهِيم دَار المَعَارِف القَاهرَة (١٩٦٠ م) طَبْعَة أُوربـا ، طَـبْعَة الإِستقَامة مَصْر .

٥٦ . تَأرِيخ ابْن عَسَاكر (تَأرِيخ دِمشق) ، الأجزَاء الَّتي حَقَقَّها المَحمُودي ، تَرجَمَة الإِمَام عَليّ والإِمَام الحَسَن والإِمَام الحُسَيْن .

٥٧ . تَثْبِيت دَلاَئِل النُّبوَّة ، للقَاضي عَبد الجَبار ، طَبعَة دَار المَلاَيين للعِلم بَيرُوت ١٤٠٢ هـ.

٥٨ . تَذكرَة الحفَّاظ ، مُحَمَّد أحْمَد بن عُثمان الذَّهبيّ ، (ت ٧٤٨ هـق) ، تَحقِّيق : أحْمَد السّقا ، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٤٠٠ هـ، طَبْعَة حَيدر آباد الدّكن ١٣٨٧ هـ طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ مَكْـتَبَة

الحَرم المَكيّ بِمَكّة المُكَرمة .

٥٩ . تَذكرَة الخوَاصّ (تذكرَة خوَاص الأُمَّة) ، ليُوسُف بن فَرغلي بن عَبد الله المَعْرُوف بِسبط أبن الجَوزيّ ، الحَنبليّ ثُمَّ الحَنفيّ ، نَزِيل دِمشق (ت ٦٥٤هـ) ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت الثّانِيَة ١٤٠١ هـ ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ، طَبْعَة مَصْر .

٦٠ . التَّرغِيب وَالتَّرهِيب . عَبدالعَظِيم بن عَبدالقوّي المُنذري (ت ٦٥٦هـ) . تَحْقِّيق : مُصْطَفى عمَارة . بَيْرُوت (١٩٦٨ م) .

٦١ . تَفسِير الكَشّاف ، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن

٦٢ . تُحف العُقُول ، لأَبي مُحَمّد الحَسن بن عَليّ الحرَّاني المَعرُوف بِأبن شُعبَة ، مُؤسَّسة النّشر الإِسلاَمي ـ قُم ، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٤ هـ ، وإِنْتشَارات جَامعَة مُدرسِين ، وَطَبعَة دَار إِحيَاء التُّراث العَربيّ ١٤٠٦ هـ .

٦٣ . التَّذكرَة ، لِعبد الرّحمان بن عَليّ بن مُحَمّد بن عَليّ البَكري الحَنبلَي البَغدَادي (أبن الجَوزي الحَنفي) ، طَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٦٤ . تَرجَمة الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام ، مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير ، لعَليّ بن هِبة الله المَعْرُوف بِأبن عسَاكر ، طَبْعَة دِمشق .

٦٥ . تَرجَمَة الإِمَام الحُسَين عليه السلام مِن كتَاب الطَّبَقَات الكَبِير القِسْم الغَير المَطبُوع ، لِابْن سَعِيد الزُّهري (٢٣٠ هـ) . تَحْقِّيق : السَّيِّد عَبدالعَزِيز الطَّباطَبائي . نَشر مُؤسَّسَة آل البَيْت لإِحيَاء التُّراث . ١٤١٥ هـ .

٦٦ . تَرجمَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير (٥٧١ هـ) ، تَحقِّيق : مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي . مُؤسَّسَة المَحمُودي . (١٤٠٠ هـ) .

٦٧ . تَفسِير رُوح المَعَاني ، لأَبي الفَضْل شهَاب الدِّين السَّيِّد مُحَمّد الآلُوسي ، طَبْعَة مَكْتَبة

المُثنىٰ بَغدَاد ١٣٩٦ هـ.

٦٨. تَفسِير القُرءان العَظِيم ، (تَفسِير أبْن كَثِير) ، لإسمَاعِيل بن عُمر بن كَثرير البَصريّ الدّمشـقيّ ، (ت ٧٧٤هـ) . طَبْعَة بَيرُوت دَار المَعْرِفَة ١٤٠٧ هـ، طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ ، طَبْعَة دَار صَادِر .

٦٩. تَفسِير البَيضَاويّ ، (أنوَار التّنزِيل وَأسرَار التّأويل) ، لأبـي سَـعِيد عَـبدالله أبـن عُـمر الشّيرازيّ البَيضَاويّ، طَبعَة دَار النّفَائس ١٤٠٢ هـ، وَطَبعَة مُصطَفىٰ مُحَمّد ـ مَصْر .

٧٠. تَفسِير الثّعلبي (الكَشف وَالبـيَان فِـي التّـفسِير) ، لأحـمَد بـن مُـحَمّد بـن إبـرَاهِـيم النّيسابُوري ، (ت ٤٣٧ هـ) ، مَطبُوع الجُزء الأوّل عَلىٰ الحَجر ، وَ (مَخطُوط) فِي مَكتبَة المَرعَشي النّجفي العَامّة .

٧١. تَفسِير الجَلاَلَين ، لجَلاَل الدّين عَبد الرّحمَن بن أبي بَكْر السّيوطي ، طَبعَة القَاهرَة ١٣٦٤ هـ.

٧٢. تِهذِيب التّهذِيب ، لأبي الفَضل أحمَد بن عَليّ بـن حَـجر العَسـقلانيّ (ت ٨٥٢هـق) ، تَحقِيق : مُصطَفىٰ عَبد القَادر عَطا ، طَبعَة دَار الكُتب العِـلمِية الطّـبعَة الأُولىٰ ـ بَـيرُوت ١٤١٥ هـ، وَمَطبعَة مَجْلس دَائرة المعَارف النّظامِية الهُند ١٣١٥ هـ، النّاشر ، دَار صَادر بَيرُوت ـ مصَور مِـن طَبعَة دَائرة المعَارف العُثمَانية ، حَيدر آباد ـ الهِند ١٣٢٥ هـ.

٧٣. تَهْذِيب تَأرِيخ دِمشق الكَبِير لِابْن عسَاكر ، الشّيخ عَبدالقَادر رَيـدرَان . دَار المَسـيرة بَيْرُوت : لُبْنَان .

٧٤. تَهذِيب الأحكَام ، لأبي جَعْفَر مُحمَّد بن الحَسَن الطُّوسي (المُـتوفّىٰ ٤٦٠هـ) ، تـحقِّيق الحُجّة السّيِّد حَسَن الخرسَان ، الطَّبعَة الثّالِثة ، بَيْرُوت دَار الأضوَاء عَام (١٤٠٦ هـ) .

٧٥. تَـهذِيب الأسـمَاء وَاللُّـغات ، يَـحيَىٰ بـن شَـرف مُـحي الدِّيـن (ت ٦٧٦ هـ) . طَـبْعَة القَاهرَة (١٣٤٩ هـ) .

٧٦. تَهْذِيب الكَمَال ، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي (ت ٧٤٢هـ) . طَبْعَة دَار المَأمُون دِمشق ،

ومَطْبَعَة مُؤسَّسَة الرِّسالة .

٧٧. تَهْذِيب التَّهْذِيب : مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥هـ) طَبْعَة حَيدر آباد (١٣٢٥هـ) .

٧٨. تَأرِيخ الْأَنبِيَاءِ . السَّيِّد حُسين اللُّواساني . مَنْشُورات لوسَان . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٧٩. تَأرِيخ جُرجَان ، للسَّهمي حَمْزَة بن يُوسُف (ت ٤٢٧هـ) . طَبْعَة حَيدر آباد الدّكن ١٩٥٠م .

٨٠. تَأرِيخ المَدِينَة المُنورَة (أَخْبَار المَدِينَة) ، لعُمر بن شَيبَة . تَحْقِّيق : فَهِيم مُحَمَّد شَلتُون . دَار التُّراث والدَار الإِسْلاَمِيَّة ١٩٩٠م بَيْرُوت : لُبْنَان .

٨١. التَّأرِيخ الصَّغير للبُخَاري ، لُمحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخاريّ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٨٢. التَّبيِّين فِي أَنْسَاب الصَّحَابَة القَرشيِّين لعَبدالله بن مُحَمَّد بن قُدَامَة المَقدسي الحَنبلي نُسخَة مُصَورَة فِي مَكتبَة جستربيتي بإيرلَندة .

٨٣. التَّخوِيف مِن النَّار وَالتَّعرِيف بحَال دَار البوَار لأَبي الفَرج زَين الدِّين عَبدالرَّحمن بن أَحْمَد ابن رَجَب الحَنْبلي البَغدَادي الدّمَشقي (٧٣٦هـ) طَبع دَار الرَّشِيد دِمَشق الطَّبعَة الثَّانيَة .

٨٤. تُحفَة الأَحوَذي بِشَرح جَامع التِّرمذي ، لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفَّى سَنَة (١٣٥٣هـ) طَبْعَة دَار الفِكْر فِي بَيرُوت .

٨٥ . تفْسِير الخَازن لعَلاَء الدّين الخَازن الخَطِيب البَغدَاديّ ، (ت ٧٢٥هق) ، طَبعَة دَار الفِكر ـ بَيرُوت ١٤٠٩هـ ، وَطَبعَة مَصر ١٤١٥هـ دَار الكُتب العَربية الكُبرىٰ .

٨٦. تَغلِيق التَّعلِيق عَلىٰ صَحِيح البُخَاري لأَحْمَد ابن حَجر العَسْقلاَني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) دِرَاسَة وَتَحقِيق سَعِيد عَبدالرَّحمن مُوسىٰ القَزني .

٨٧. تَيسِير الوصُول إلىٰ جَامع الأُصُول لِابْن الدَّيبَع الشَّيبَاني ، طَبْعَة نول كشُور فِي كَانفُور .

٨٨. تَسدِيد القَوس فِي تَرتِيب مُسْنَد الفِردَوْس ، لأَحْمَد ابن حَجر العَسْقلاَني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) .مَخطُوط .

٨٩. التّسهيل لعُلوم التّنزيل لمُحَمَّد بن أَحْمَد بن جُزي الكَلْبي الغرناطي الأُندلسي المَولُود سَنَة (٧٤١هـ-٧٩٢هـ) طَبْعَة دَار الفِكْر.

٩٠. الإِحْسَان فِي تَقْرِيب صَحِيح ابن حِبَّان، لعَلاءِ الدِّين عَليّ بن بُلبَان بن عَبْد الحَنفي الجُنْدي المُتوفَّى (٧٣٩هـ) طَبْعَة بَيرُوت.

٩١. تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر، طَبْعَة شِركَة مُسَاهِمَة مَصرِيّة بالقَاهِرَة.

٩٢. التَّيسِير بشَرْح الجَامع الصَّغِير للإِمَام الحَافظ زَين الدِّين عَبدالرَّؤوف المَنَّاوي، نَشْر مَكْتَبَة الإِمَام الشَّافِعي الرِّيَاض (١٤٠٨هـ) الطَّبعَة «٣».

٩٣. تَنْزِيه الشَّرِيعَة المَرفُوعَة عَن الأَخبَار الشَّنيعَة المَوضُوعَة، لعَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عَرّاق الكنَاني أَبُو الحَسَن، الطَّبعَة الأُولىٰ (١٣٩٩هـ)، نَشْر دَار الكُتب العِلميَة، تَحقِيق: عَبْدالوَهَّاب عَبْداللَّطِيف وَعَبدالله مُحَمَّد صِدِّيق الغِمَاري.

٩٤. التَّاج وَالإِكْلِيل لمُخْتَصر خَلِيل لمُحَمَّد بن يُوسُف العَبْدَري، دَار المَعَارف الطَّبعَة الثَّانيَة.

حَرْف الثَّاء

٩٥. الثُّقَات، لأَبِي حَاتِم مُحَمَّد بن حَبَّان بن أَحْمَد التَّمِيمِي البَستي، (٣٥٤هـ) الطَبْعَة الأُولىٰ، مَطْبَعَة مَجلس دَائِرَة المَعَارف العُثْمانِيَّة بحَيدر آبَاد الدّكن، الهِند، عَام ١٣٦٩هـ.

حَرْف الجِيم

٩٦. جَامع الأُصُول فِي أَحَادِيث الرّسول، لأَبي السّعادَات مَجد الدِّين المُبَارك ابن مُحَمّد ابن مُحَمّد المَعرُوف بِابن الأَثِير الشَّيبَاني الشّافعي، (ت ٦٠٦هـ) طَبعَة الفَجَّالة مَصر ١٤٠٦هـ.

٩٧. جَامع البَيَان عَن تَأوِيل القُرآن، أَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبري (المُتوفَّىٰ ٣١٠هـ).

٩٨. الجَامع الصَّحِيح (سُنن الترمذي) ، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورَة التِّرمذي (ت٢٩٧ هـ) تَحْقِّيق : أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر ، دَار إحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت .

٩٩. الجَامِع الصَّحِيح (صَحِيح مُسْلِم) بشَرْح النَّوَوي ، لمُسلم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشِيري النَّيشابوري (ت ٢٦١ هـ ق) ، تَحْقِّيق : مُحَمَّد فُؤَاد عَبد البَاقي ، دَار الحَدِيث ، القَاهِرَة ، الطَّبْعَة الأُولى ١٤١٢ هـ.

١٠٠. الجَامِع الصَّغِير ، فِي أَحَادِيث البَشِير النَّذير جَلاَل الدِّين عَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بكر جَلاَل الدِّين السِّيوطي (ت ٩١١ هـ ق) ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهِرَة ١٣٦٥ هـ.

١٠١. الجَامِع لأَحكَام القُرْءَان ، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد القُرطبيّ (ت ٦٧١ هـ) ، طَبْعَة الفَجَّالة القَدِيمة مَصْر . ، والطَبْعَة الأُولىٰ ، دَار إحيَاء التُّرَاث العَربي ، تَصحِيح أَحْمَد عَبد العَلِيم البَردُوني .

١٠٢. الِجّد الحَثِيث فِي بَيَان مَا لَيْس بحَدِيث لأَحمَد بن عَبدالكَرِيم بن سُعُودي الغِزّي العَامِري ، دَار الدِّرَايَة ـ الرِّيَاض ـ (١٤١٢ هـ) ، تَحْقِيق : بَكْر عَبدالله أَبُو زَيد .

١٠٣. الجَرح والتَّعدِيل ، عَبدالرَّحمَن بن أَبِي حَاتم مُحَمَّد بن إدرِيس المُنذر (ت ٣٢٧ هـ) . تَحْقِّيق : عَبدالرَّحمَن المَعلَمي اليَماني . حَيدر آباد .

١٠٤. جوَاهر العِقدِين فِي فَضْل الشَّرفَين شَرف العِلْم الجَلي وَالنَّسب العَلي ، لعَلي بن عَبد الله الحَسني السَّمهُودي (٨٤٤ ـ ٩١١ هـ) ، تَحقِّيق : الدِّكتور مُوسىٰ بِنَاي العَلِيلي ، مَطْبَعَة العَاني بَغدَاد ١٤٠٥ هـ ، نَشر وزَارَة الأَوقَاف العرَاقِية .

١٠٥. الْجَمَل ، للشَّيخ المُفِيد . طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة . النَّجف الأَشرَف . العِرَاق . سَنَة (١٣٨١ هـ.ق) .

١٠٦. جَمْهَرة أَنْسَاب العَرَب ، عَليّ بن أَحْمَد بن حَزم (ت : ٦٥٥ هـ) . تَحْقِّيق : عبدالسَّلام هَارُون . طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٦٢ م) .

١٠٧. جَامع الأَحَادِيث لعبَّاس أَحْمَد صَقر وَأَحْمَد عَبْد الجَوَاد المَدنيَان طَبْعَة دِمَشق .

١٠٨ . جَوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام أَبي الحَسَنَين عَليّ بن أَبي طَالب ، لأَبي البَركَات مُحَمَّد البَاعُوني الشَّافعي (النُّسخَة مُصورَة فِي المَكْتَبة الرَّضَويَّة بخرَاسَان) .

١٠٩ . جَوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب ، لَشمس الدِّين أَبي البَركَات أَحْمَد بن مُحَمَّد الدّمَشقي البَاعُوني المُتوفّىٰ سَنَة (٨٧١ هـ) تَحقِيق مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي ، طَبع مَجْمَع إِحْيَاء الثَّقافَة الإِسلاَميَّة الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤١٥ هـ) .

١١٠ . الجِهَاد لعَبد الله بن المُبَارك المُتوفّىٰ سَنَة (٨١٠هـ) حَقّقه وَقَدَّم لهُ الدّكتُور نَزِيه حَمّاد ، نَشر دَار المَطبُوعَات للحَدِيث .

١١١ . جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتيَة تَأْرِيخ (٨ / ٧ / ١٩٧٩ م) .

١١٢ . جَرِيدَة أَخْبَار اليَوْم المَصْرِيَة تَأْرِيخ (٣٠ / ٥ / ١٩٧٠ م) .

١١٣ . جَرِيدَة النَّهار العَرَبي وَالدُّولي تَأْرِيخ (١٥ / ١٠ / ١٩٧٩ م) .

١١٤ . جَرِيدَة الجُمهُوريَّة المَصْرِيّة (١٨ أَيلُول سَنَة ١٩٧٠ م) .

حَرْف الحَاء

١١٥ . الأَحْكَام السُّلطانِية ، لأَبِي الحَسن عَليّ بن مُحَمَّد البَصري البَغْدَادِي المَاوَردي ، الطَّبعَة الأُولىٰ مَصْر ، ١٣١٩ هـ.

١١٦ . الإِحكَام لِابْن حَزم ، لعَليّ بن أَحمد بن حَزم الأُندلسي ، أَبُو مُحمّد ، دَار الحَدِيث ، القَاهرَة ، ١٤٠٤ هـ، طَبْعَة ١ .

١١٧ . الإِحكَام للآمُدي ، لعَليّ بن مُحمّد الآمدي ، أَبُو الحَسن ، دَار الكتَاب العَربي ، بَيْرُوت ١٤٠٤ هـ، تَحقِّيق : الدّكتُور سيّد الجُمِيلي .

١١٨ . الأَحكَام فِي الحَلاَل وَالحَرَام كتَاب السِّيرة (مَخطُوط) للإِمَام يَحيَىٰ بن الحُسين وَرَقه .

١١٩ . الحَاكم فِي مَعْرِفَة علُوم الحَدِيث ، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن عَبدالله بن الحَاكم النَّيشابوري (ت ٤٠٥ هـ) ، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربِي .

١٢٠ . حليَة الأُولِيَّاء وطَبَقَات الأَصفيَاء ، أَحْمَد بن عَبدالله . أَبُو نَعِيم الإِصبهَانِي (المُتوفّىٰ ٤٣٠هـ) .

١٢١ . حَيَاة الصّحَابة ،لمُحمّد بن يُوسف إلِيَاس الحَنفي الهِندي ، طَبع لاَهُور .

١٢٢ . حَيَاة الحَيوَان الكُبرىٰ ، مُحَمَّد بن مُوسىٰ الدّميري (ت ٨٠٨هـ) . طَبْعَة المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة ـ بَيْرُوت .

١٢٣ . الحَيوَان ، للجَاحظ . طَبْعَة القَاهرَة ١٣٦٥ هـ ، وَكَذا طَبْعَة الحَلبي مِن سَنَة (١٣٥٧ هـ) .

١٢٤ . حَيَاة الصَّحَابة . مُحَمَّد يُوسُف الكَاندهلُوي . تَحْقِّيق : عَليّ شِيري دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي . بَيْرُوت : لُبْنَان .

١٢٥ . حَاشِية ردّ المُخْتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين ، المَطْبع المُصطفَائي ، لَكهنو .

حَرْف الخَاء

١٢٦ . خَصَائِص أَمِير المُؤْمِنِين ـ ضِمن السُّنن ، الحَافظ النّسائي (٣٠٣هـ) دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت .

١٢٧ . خَصَائص أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب ، للحَافظ أَبِي عَبدالرَّحمَن أَحْمَد بن شُعيب النّسائي . دَار الكِتَاب العَربي ، بَيْرُوت : لُبْنَان .

١٢٨ . الخَصَائِص الكُبرىٰ (كفَاية الطَّالب اللَّبيب فِي خَصَائص الحَبِيب) ، جَلاَل الدِّين السّيوطي . طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربي .

حَرْف الدَّال

١٢٩ . دَائِرَة مَعَارف القَرن العشرِين ، مُحَمَّد فَريد وَجدي . دَار المَعْرِفَة ، بَيْرُوت .

١٣٠ . دَائِرَة المَعَارِف الإِسْلاَمِيَّة ، نَقَلها إِلىٰ العَرَبِية مُحَمَّد ثَابت الفَندي وآخرُون . دَار المَعْرِفَة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٣١ . الدُّر المَنْثُور فِي طَبَقَات رَبَّات الخدُور ، العَاملي ـ زَيـنَب (ت ١٣٣٢ هـ) . طَـبْعَة القَاهِرَة (١٣١٢ هـ) .

١٣٢ . الدُّر المَنْثُور فِي التَّفسِير بِالمَأثُور ، جَلاَل الدِّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ) . دَار الفِكـر بَيْرُوت : لُبْنَان .

١٣٣ . دَلاَئل النُّبوَّة ، أَبُو نَعِيم أَحْمَد بن عَبدالله الأَصبهَاني (ت ٤٣٠ هـ) . نَشْر دَار الوَعـي ـ حَلب (١٣٩٧ هـ) .

١٣٤ . دَلاَئِل النُّبوَّة ، أَبُو بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن البَيهقي (٤٥٨ هـ) نَشْر دَار الوَعي حَلب ١٣٩٧ هـ .

١٣٥ . دُول الإِسلاَم ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي : (ت ٧٤٨ هـ) . تَحقِّيق : فَهِيم مُحَمَّد شَلتُوت ومُحَمَّد مُصْطَفىٰ إِبرَاهِيم . طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٧٤ م) .

١٣٦ . دَلاَئِل الإِمَامَة لابْن جَرِير الطَّبَرِيّ (ت ٣١٠ هـ) ، تَحقِيق وَنَشر : مُؤسّسة البِعثَة ـ قُم ، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤١٣ هـ ، وَطَبعَة النّجف الأَشرف .

١٣٧ . الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم ، طَبْع دَار الكِتَاب الإِسلاَمي .

١٣٨ . الدِّيبَاج المُذهّب فِي مَعْرِفَة أَعيَّان المَذهب ، إِبرَاهِيم بن عَليّ اَبْن فَرحُون (ت ٧٩٩ هـ) . تَحقِّيق : مُحَمَّد الأَحمدي أَبُو النُّور . طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٥١ هـ) .

حَرْف الهَاء

١٣٩ . الهِدَايَة الكُبْرَىٰ ، لحُسين بن حَمدَان للخُصيبي ٣٥٨ هـ ، طُبع سَنَة ١٤٠٦ هـ ، مُؤسَّسَة البَلاَغ .

حَرْف الذَّال

١٤٠ . ذَخَائر العُقبىٰ فِي مناقب ذَوي ٱلقُرْبَىٰ ، لُمحبّ الدّين أَحْمَد بن عَبدالله الشّهير بالُمحبّ الطّبري ، (ت ٦٩٤هـ ق) ، نَشْره حُسام الدّين القُدسي بالقَاهرَة ١٣٥٦ هـ.

١٤١ . ذَخِيرَة الحفَّاظ لمُحَمَّد بن طَاهِر المَقْدِسي ، نَشْر دَار السَّلف ـ الرِّيَاض ـ سَنَة (١٤١٦ هـ) ، الطَّبعَة الأُولىٰ ، تَحْقِيق : عَبْدالرَّحْمٰن الفَريوَائِي .

١٤٢ . ذِكر أَخْبَار إِصبهَان ، لأَبِي نَعِيم أَحْمَد بن عَبد الله الإِصبهَانِي (ت ٤٣٠ هـ) تَحْقِّيق سَيّد كسرَوي حَسَن ، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ، بَيْرُوت .

حَرْف الرَّاء

١٤٣ . رِبِيع الأَبرَار ، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن أَحـمَد الزّمـخشري (ت٥٣٨هـ) .

١٤٤ . رَشفَة الصّادي مِن بحُور فَضَائل بَني الهَادي ، لأَبي بَكْر بن شَـهاب الدّيـن العَـلوي ، الحُسَيْنيّ الشّافعي ، طَبع مَصر ١٣٠٣ هـ.

١٤٥ . الرَّوض الأُنف ، لعَبدالرَّحمن بن عَبدالله السُّهيلي (٥٨١هـ) تَحقِّيق طَه عَبدالرَّؤوف سَعد طَبْعَة القَاهرَة .

١٤٦ . الرِّيَاض النَّضرة فِي فَضَائل العَشرَة ، لُمحّب الدِّين الطَّبريّ الشّافعِيّ (ت ٦٩٤هـ ق) ، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ ، وَطَبْعَة ثَانِية فِي مَصْر ، ودَار الغَرب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت ١٩٩٦ م ، تَحقِّيق : عِيسىٰ عَبدالله مُحمّد مَانع الحمْيَري .

١٤٧ . الرَّوض الأَزهَر لبَلقَندر الهِنْدي ، طَبْعَة حَيْدر آبَاد الدّكن .

١٤٨ . رِيَاض الصَّالحِين مِن أَحَادِيث سَيِّد المُرسَلِين للإِمَام أَبن زَكريَا يَحيىٰ بن شَرف النّووي

الدّمَشقي ، وَشَرحه كنُوز البَاحثِين ، صَنّعه أَحْمد رَاتب حَمّوش ، طَبْعَة دَار الفِكر المُعَاصر بَيرُوت ، وَدَار الفِكر دِمَشق سُوريَا الطَّبعَة الثَّانيَة (١٤١١ هـ) .

حَرْف الزَّاي

١٤٩ . زَاد المَسِير فِي عِلم التَّفسِير لعَبدالرَّحمن بن الجَوزِي البَـغْدَادي (٥٠٨ هـ) المَكـتب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت .

١٥٠ . زَاد المعَاد فِي هَدي خَير العِبَاد . مُحَمَّد بن أَبِي بَكر ٱبْن القِيم (ت ٧٥١هـ) ؛ تَحْقِّيق : شُعيب الأَرنَاؤط وعَبدالقَادر الأَرنَاؤط . طَبْعَة بَيْرُوت .

١٥١ . الزَّوَاجر عَن ٱقْتِرَاف الكَبَائِر لِابْن حَجَر الهَيْتَمي ، نَشر المَكْتبَة العَصرِيَّة لُبنَان (١٤٢٠هـ) ، تَحقِيق : مَركَز الدّرَاسَات وَالبحُوث بمَكتبَة نَزَار مُصْطَفىٰ البَاز .

١٥٢ . الزُّهد ، الإِمَام أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١هـ) . طَبْعَة دَار الكُتب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت .

١٥٣ . الزَّيدِيَّة ، الدُّكتور أَحْمَد مَحمُود صُبحي . النَّاشر : الزَّهرَاء للإِعلاَم العَربي . القَاهرَة ـ مَصْر .

١٥٤ . الزَّيدِيَّة قِرَاءَة فِي المَشْرُوع ، وَبَحث فِي المُكونَات لعَبدالله بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل حَمِيد الدِّين ، مَركَز الرَّائد للدِّرَاسَات وَالبحُوث الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٢٤هـ) .

١٥٥ . الزَّيدِيَّة ، عَبدالله بن مُحَمَّد بن إِسمَاعِيل حَمِيد الدِّين ، طَبع مُؤَسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية . العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت .

١٥٦ . كتَاب الزُّهد لهنَّاد السَّري بن مُصْعَب أَبُو السَّري التَّمِيمي الدَّارمي ، طَبْعَة حَيْدَر آبَاد الدّكن .

حَرْف السِّين

١٥٧ . سُبل السّلام شَرْح بلُوغ المَرَام مِن جَمْع أَدلة الأَحكَام . لمُحَمَّد بن إِسمَاعِيل الكَحلاني ثُمَّ

الصّنعاني اليَمني ، مَطبَعَة مُصطَفىٰ البَابي الحَلبي وَأَوْلاَده بِمَصر ، الطّبعَة الرّابعَة ١٣٧٩ هـ.

١٥٨ . سُبُلُ الهُدى وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد ابن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ المُتوفَّى سَنَة (٩٤٢ هـ) دِرَاسَة وَتَحقيق وَتَعْلِيق الشَّيخ عَادل أَحْمَد عَبْدالمَـوجُود وَالشّـيخ عَـليّ مُـحَمَّد معوَض ، دَار الكُتب العِلميَّة لُبنَان طَبْع سَنَة (١٤١٤ هـ).

١٥٩ . سَفِينة البحَار ، المُسمَّىٰ سَفِينة بحَار الأَنوَار وَمَدِينة الحُكم وَالآثَار . عَبَّاس أَبن مُحَمَّد رِضا القُمي . طَبْعَة النَّجف سَنَة ١٣٥٥ هـ.

١٦٠. السَّقِيفة (أَو) أَئِمَّة الشِّيْعَة ، سَلِيم بن قَيس الكوفِي الهلاَلي العَامري (المُتوفَّىٰ ٩٠ هـ). طَبْعَة مُؤسَّسَة الأَعلمي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٦١. السُّنن الكُبرىٰ ، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَليّ البَيهقي (ت ٤٥٨ هق) ، تَحقِّيق : مُحَمَّد مُحيي الدّين عَبد الحَمِيد ، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. وتَحقِّيق : مُحَمَّد عَبد القَادر عَطا ، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلمِيَة ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٤هـ مُصَوَّرَة مِن دَائِرَة المَعَارِف العُثمَانية ، حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٣ هـ.

١٦٢. سُنن أَبْن مَاجه ، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن يَزِيد بن مَاجه القَزوِينيّ (ت ٢٧٥ هق) ، تَحقِّيق : فُؤاد عَبد البَاقي ، دَار إِحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ. ونَشْر دَار الفِكر . طَـبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ.

١٦٣. سُنن التّرمذي ، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورة التّرمذي (ت ٢٩٧ هـ) تَحقِّيق : أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر ، دَار إِحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت .

١٦٤. سُنن الدَار قُطني ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن عُـمر البَـغْدَادِي المَـعْرُوف بـالدَار قـطني ، (ت ٢٨٥ هـ) تَحقِّيق : أَبُو الطَّيب مُحَمَّد آبادي ، عَالم الكُتُب ، بَيْرُوت ، الطَـبْعَة الرّابـعة ١٤٠٦هـ، طَبْعَة بُولاَق بالقَاهرَة .

١٦٥ . سُنن النّسائي ، الحَافظ المُتوفّى سَنَة (٣٠٣هـ) . طَبْعَة دَار الكُتب العِلْمِيَة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٦٦ . سُنن أَبي دَاود ، لأشعث السّجستانيّ الأَزديّ (ت ٢٧٥ هـ ق) ، إعدَاد وَتَعلِيق : عِزّت عَبد الدّعاس ، طَبْعَة دَار الحَدِيث الطَّبْعَة الأُوْلى ـ حِمص ١٣٨٨هـ وطَبْعَة مُصطَفى البَابيّ ـ مَصْر ١٣٩١هـ.

١٦٧ . سِير أَعْلاَم النُّبلاء ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ١٣٧٤ م) . تَحْقِّيق : مَجْمُوعة مِن البَاحِثِين تَحت إِشرَاف : شُعِيب الأَرنَاوط . مُؤَسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٦٨ . السِّيرة النَّبَوِّيَة ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد المَلك بن هِشام بن أَيُوب الحمْيَري ، (ت٢١٣ أو ٢١٨هـ ق) ، تَحْقِّيق : مُصْطَفى السّقا ، وإِبرَاهِيم الأَنْبَارِي ، وعَبد الحَفِيظ شَلبي ، مَكْتَبَة المُصْطَفىٰ ، قُم ، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٥هـ.

١٦٩ . السِّيرة النَّبَوِّيَة بهَامش السِّيرة الحَلَبِية ، لأحمد بن زَيني بن أَحْمَد دَحلاَن (ت ١٣٠٤هـ) طَبْعَة دَار الكِتَاب العَرَبِي بَيْرُوت ١٤٠٨هـ.

حَرْف الشِّين

١٧٠ . شَرْح نَهْج البَلاَغة ، للشَّيخ مُحَمَّد عَبده ، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَرَبيّ ١٤٠٦ هـ، طَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٤٠٣هـ.

١٧١ . شَرْح نَهْج البَلاَغَة ؛ للخُوئيّ ، طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت ١٤٠٦هـ.

١٧٢ . شَرْح نَهْج البَلاَغة ، لِابْن أَبِي الْحَدِيد المُعتَزليّ (ت ٦٥٦ هـ ق) ، تَحْقِّيق : مُحَمَّد أَبُو الفَضل ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤٠٩هـ.

١٧٣ . شَرْح نَهْج البَلاَغَة ، اَبْن أَبِي اَلْحَدِيد ، عَبدالحَمِيد بن هِبة الله (ت : ٦٥٥هـ) . طَبْعَة بَيْرُوت (١٣٧٤ هـ) . وبتَحْقِّيق : مُحَمَّد أَبُو الفَضل إِبرَاهِيم . طَبْعَة دَار إِحيَاء الكُتُب العَرَبِية ـ مَصْر .

١٧٤ . الشِّفَاء بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ ، لقَاضي أَحْمَد بن عَيَّاض بن مُحَمَّد بن عَبد الله اَبن مُوسىٰ

اَبن عَيَّاض اليَحصبُي ، أندلسِي الأَصْل ، (٤٩٦ هـ ـ ٥٤٤ هـ) طَبْعَة بَيْرُوت .

١٧٥ . شَوَاهد التّنزيل لقوَاعد التّفضِيل ، لأبِي القَاسم عُبيد الله بن عَبد الله النّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني (مِن أَعْلاَم القَرن الخَامس ، والمُتوفّىٰ بَعد سَنَة ٤٧٠ هـ) ، تَحْقِّيق : مُحَمَّد بَاقر المَحمُوديّ ، مُؤَسَّسَة الطّبع والنّشر ، طَهرَان ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ ١٤١١ هـ .

١٧٦ . شَرْح البَحر الرَّائق ، لزَين الدّين بن إبرَاهِيم بن مُحَمّد المَعرُوف بأبن نُجيم المَصْري الحَنفي .

١٧٧ . شَرح مُسْنَد أَبِي حَنِيفَة لمُلّا عَليّ القَاري الهَروي ، طَبْعَة دَار الكُتب العِلميَّة بيرُوت لُبنَان .

١٧٨ . الشِّعر وَالشُّعرَاء ، عَبدالله بن مُسْلِم اَبْن قُتِيبَة (ت ٢٧٦ هـ) . تَحْقِّيق : أَحْمَد شَاكر . طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٦٦م) .

١٧٩ . شَرْح الأَخبَار فِي فَضَائِل الأَئمَة الأَطهَار للقَاضي أَبي حَنِيفَة النّعمَان بن مُحَمَّد التَّمِيمي المَغربي المُتوفىٰ سَنَة (٣٦٣ هـ) ، مُؤَسَّسة النَّشر التَّابعَة لجَمَاعَة المُدرسِين بقُم المُقدّسة ، تَحقِيق السَّيِّد مُحَمَّد الحُسَيني الجَلاَلي .

١٨٠ . الشَّمَائِل الشَّرِيفَة لجَلاَل الدِّين عَبْدالرَّحمَن بن أَبي بَكْر السُّيوطي ، نَشر دَار طَائِر للعِلْم ، تَحْقِيق : حَسَن بن عُبَيد بَاحُبَيشي .

حَرْف الصَّاد

١٨١ . صَحِيح البُخَاري ، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن المُغِيرة الجَعفي البُخَاري ، (ت ٢٥٦ هـ) ، تَحْقِّيق : مُصْطَفىٰ دِيب البَغا ، دَار اَبْن كَثِير ، بَيْرُوت ، الطَّبْعَة الرَّابعَة ١٤١٠ هـ ، ومطْبَعَة المُصطفَائِي ١٣٠٧ هـ .

١٨٢ . شَرْح صَحِيح البُخَاريّ ، عَبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل ، لمحمُود بن أَحْمَد العَينيّ (ت ٨٥٥ هـ ق) ، مطْبَعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٣٧٦ هـ .

١٨٣ . صَحِيح التّرمذيّ ، لِعيسىٰ بن سَورة التّرمذيّ ، (ت ٢٩٧ هق) ، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. مطْبَعَة المَكْتَبَة السّلفية بِالمَدِينة المُنورَة .

١٨٤ . الصَّحِيح مِن سِيرَة النَّبيّ الأعظم ﷺ ، السَّيِّد جَعْفَر مُرتَضىٰ العَامِلي . دَار الهَادي دَار السِّيرة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٨٥ . صَحِيح مُسْلِم ، لأبِي الحُسَيْن مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشِيري النّيسابُوري ، (ت ٢٦١ هق) ، تَحقِّيق : مُحَمَّد فُؤاد عَبد البَاقي ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧٤ هـ. دَار الحَدِيث ـ القَاهِرَة ، الطَبْعَة الأولىٰ ١٤١٢ هـ، ودَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي ، بَيْرُوت .

١٨٦ . صَفوَة الصَّفوة ، لأبِي الفَرج عَبدالرَّحمَن بن عَليّ الجَوزِي (٥٩٧ هـ) . مُؤسَّسَة الكُتُب الثَّقَافِية . بَيْرُوت : لُبْنَان . وبتَحقِّيق : مَاخُوري قَلعَجي .

١٨٧ . الصَّوَاعق المحرقة ، لِابْن حَجر الهَيثمي (٩٧٤هـ) . تَحقِّيق : عَبدالوَهَّاب اللَّطِيف . مَكْتَبَة القَاهِرَة .

حَرْف الطَّاء

١٨٨ . طَبَقَات أعْلَام الشِّيعَة ، للشَّيخ آقا بُزرك الطّهراني ، مُؤسّسة إسمَاعِيليَان ، قُم ، الطَبْعَة الثَّانِيَة .

١٨٩ . الطّبقات الكُبرىٰ ، لُمحَمَّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري (ت ٢٣٠ هـ) ، دَار صَادِر ، بَيْرُوت ١٤٠٥هـ، طَبْعَة أُوربا ، طَبْعَة لَيدن .

١٩٠ . طَبَقَات الشَّافِعِية ، لعَبد الوَهَّاب بن عَليّ تَاج الدِّين السَّبكي (٧٧١هـ) ، تَحقِّيق : الحلْو ، والطّناحي ، دَار إحيَاء الكُتُب العَربِية بالقَاهِرَة ١٣٩٦ هـ.

١٩١ . طَبَقَات الحفّاظ ، لعَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكر جَلَال الدِّين السّيوطي (ت ٩١١هـ) ، طَبْعَة بُولَاق .

١٩٢ . طَبَقَات الحَنَابلة ، لأبِي يَعلىٰ ، تَحقِّيق : مُحَمَّد حَامد الفَقي ، مطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدية .

١٩٣ . طَبَقَات المُحدِّثين بأَصْبهَان لأَبي عَبدالله بن مُحَمَّد بن جَعفر بن حَيَّان المَعْرُوف بأبي الشَّيخ الأَنْصَاري دِرَاسَة وَتَحقِيق عَبد الغَفُور عَبدالحَقّ حُسَين البَلُوشي طَبْع مُؤسَّسة الرِّسَالَة .

١٩٤ . طَبَقَات الشّافعِية الكُبرىٰ ، لتَقي الدِّين أَبِي الحَسَن عَليّ بن عَبد الكَافيّ السّبكيّ (ت ٧٧١هق) ، تَحقِّيق : عَبد الفتّاح مُحَمَّد الحلُو ، وَمَحمُود مُحَمَّد الطّناحي ، دَار إِحيَاء الكُتب العَربِية . طَبْعَة عِيْسَىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٣٨٣ هـ .

١٩٥ . طَبقَات الشّافعيَّة الكُبْرىٰ لأَبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر بن قَاضي شُهبَة ، عَالَم الكُتُب بَيرُوت (١٤٠٧ هـ) ، تَحقِيق : الدّكتُور الحَافظ عَبْدالعَلِيم خَان .

١٩٦ . طُرُز الوَفَا فِي فَضَائِل آل المُصْطَفىٰ ، لأَحمَد الشّافِعي بتَحْقيقنَا .

حَرْف العَين

١٩٧ . العِقد الفَرِيد ، أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَبد رَبِّه الأُندلِسِي (ت ٣٢٨ هـ) . دَار الكُتُب العِلْمِيَة . بَيْرُوت : لُبْنَان . وبتَحْقِّيق أَحْمَد أَمِين وَجمَاعة ، طَبْعَة القَاهرَة . وتَحْقِّيق : مُحَمَّد سَعِيد العريَان .

١٩٨ . عُمدَّة الطَّالب فِي أَنْسَاب آل أَبِي طَالب ، لِابْن عنبَه أَحمَد بن عَليّ جمَال الدِّين الحُسَيْنيّ (ت ٨٢٨ هـ) ، المَطْبَعة الحَيدرِية النَّجف الأَشرَف عَام ١٣٨٠ هـ .

١٩٩ . عُيُون الأَثر ، لأَحمد بن عَبدالله بن يَحْيَىٰ المَشهُور بِٱبن سَيّد ٱلنَّاس (ت ٧٣٤هق) ، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤٠١ هـ ، طَبْعَة القُدسي ١٣٥٦ هـ .

٢٠٠ . عُيُون أَخبَار الرِّضاعليه السلام ، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصّدوق (ت ٣٨١ هـ) ، ، مَنشُورَات المَكتَبة الحَيدرِية ، النَّجف الأَشرَف .

٢٠١ . العِلل ومَعْرِفَة الرِّجَال . أَحْمَدبن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ) . تَحْقِّيق : الدُّكتُور طَلعت قُورج بَيكت ودَاود إِسْمَاعِيل جَراح أوغلي . طَبْعَة أَنقره (١٩٦٣م) .

٢٠٢. عُمدَة القَارىء (شَرْح صَحِيح البُخَاري) . بَدر الدِّين مَحمُود بن أَحمَد العَيني (٨٥٥هـ) . دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي ـ بَيْرُوت .

٢٠٣. العُمدَة . الحَسَن بن رَشِيق (ت ٤٥٦ هـ) . تَحقِّيق : مُحَمَّد مُحيي الدِّين عَبدالحمِيد طَبْعَة القَاهِرَة .

٢٠٤. عُيُون الأَخبَار وَفنُون الآثَار ، لِابْن قُتَيبة الدّينوري (ت ٢٧٦ هـ) ، طَبْع دَار الكِتَاب العَربِي ، وطَبْع قَدِيم .

٢٠٥. عُيُون الأَخبَار ، لِابْن قتِيبة . طَبْعَة المُؤسَّسة المَصْرِيَة العَامة . سَنَة ١٣٩٢ هـ .

٢٠٦. عُيُون الأَخبَار فِي مَنَاقب الأَخيَار لأَبي المَعَالي المُرتَضى مُحَمَّد بن عَليّ الحَسَني البَغدَادي ، نُسخَة مَكْتَبَة الفَاتِيكَان .

٢٠٧. العِلَل المُتنَاهيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لابْن الجَوزي . تَحقِيق : إرشَاد الحَقّ الأَثري ، طَبْعَة الهِند لاَهور .

٢٠٨. عُمدَة التَّحْقيق للعَبْدي المَالِكي ، المَطبُوع بهَامش رَوض الرّياحِين لليَافعي .

٢٠٩. العُهُود المُحَمَّديَة لسَيِّدي عَبدالوهّاب الشَّعرَاني ، الطَّبعَة الثَّانيَة ، شَركَة مَكْتَبَة وَمَطبعَة الحَلبي وَأَولاَده بمَصر شَرِيف مَحمُود الحَلبي ، وَشُركَاء خُلفَاء .

حَرْف الغَين

٢١٠. الغَارَات ، لأَبي إِسحَاق إبرَاهِيم بن مُحَمّد بن سَعِيد المَعرُوف بأبن هِلال الثّقفي ، مَنْشُورات أنجمن آثَار ملّي ـ طَهرَان .

٢١١. الغَدِير فِي الكِتَاب والسُّنَّة والأَدَب ، عَبدالحُسَيْن أَحمَد الأَمِيني النَّجفي . ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م . دَار الكِتَاب العَربِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢١٢ . عَليّ وَبَنُوه الدُّكتُور طَه حُسَين فِي كتَابِهِ عليّ وَبَنُوه .

حَرْف الفَاء

٢١٣ . الْفِتْنَة الْكُبْرَىٰ عليّ وبَنُوة ، للدّكتور ، طَه حُسِين ، طَبْع دَار الهِلاَل .

٢١٤ . فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري ، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ) . طَبْعَة بُولاق (١٣٠١ هـ) . طَبْعَة السَّلفِية (١٣٩٠ هـ) .

٢١٥ . فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَـجر العَسـقلاَني ، (ت ٨٥٢ هـ ق) ، النّاشر : دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي ، بَيْرُوت ، والمطْبَعَة السّـلفية مَـصْر ١٣٨٠ هـ ، وتَحْقِّيق : عَبد العَزِيز بن عَبدالله بن بَاز ـ القَاهِرَة ١٣٩٨ هـ

٢١٦ . اَلْفَتْح القَدِير (تَفْسِير) ، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكَاني ، (ت ١٢٥٠ هـ) ، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي ، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ .

٢١٧ . الفُتُوح ، أَحْمَد بن أَعْثَمْ الكُوفِي . أَجزَاء . دَائِرَة المَعَارِف الحَيْدَرِيَّة . النَّجف ١٣٨٢ هـ .

٢١٨ . فُتُوح البُلدان ، أَحْمَد بن يَحْيَىٰ البَلاَذري (ت ٢٧٩ هـ) . تَحْقِّيق : رَضوَان مُحَمَّد رَضوَان . السَّعَادَة ، القَاهِرَة (١٩٩ م) ، وَكَذا طَبْعَة (١٣١٩ هـ) .

٢١٩ . الفُرْدُوس بِمَأثُور الخِطَاب ، لأَبي شجَاع شِيرَويه بن شَهردَار بن شِيرَويه اَبن فَنا خُسرو الدّيلمي الهَمدَاني (إِلْكِيا) (ت ٥٠٩ هـ ق) ، تَحقِيق : السّعيد بن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب العِلمِيَة بَيرُوت ، الطَّبعة الأُولىٰ ١٤٠٦هـ ، و ١٤١٩ هـ .

٢٢٠ . فرَائِد السِّمْطَين فِي فضَائِل المُرتَضىٰ وَالبَتُول والسّبطِين وَالأَئِمة مِن ذُرِّيتهم ، لإِبرَاهيم اَبْن مُحَمَّد بن المُؤيد بن عَبد الله الجُويني الحمُويني ، (ت ٧٢٢ أو ٧٣٠ هـ ق) ، تَحْقِّيق : مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي ، طَبْعَة مُؤسّسة المَحمُودي بَيْرُوت ١٣٩٨ هـ .

٢٢١. الفِقْه المَنسُوب للإِمَام الرّضاﷺ، مُؤسَّسة آل البَيْت ﷺ لإحيَاء التُّرَاث، قُـم، نَشْـر المُؤتَمر العَالمي للإِمَام الرّضاﷺ ـ مَشْهد المُقدس طَبْعَة (١٤٠٦).

٢٢٢. فَيض القَدِير، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ)، طَبْع دَار الصَّحَابَة.

٢٢٣. فَيض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير، لأَبِي زَكرِيا يَحْيَىٰ بن مُحَمَّد عَبد الرَّؤوف المَناويّ (ت ١٠٣١ هـ ق)، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهِرَة ١٣٥٦ هـ.

٢٢٤. الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفة الأَئِمَّة. عَليّ بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكِي (٨٥٥هـ). مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات ـ بَيْرُوت. (١٤٠٨ هـ)، وَكَـذا طَـبْعَة الحَـيْدَرِيَّة ـ النَّـجف. الْـعِرَاق عَـام (١٣٨١هـ)، وَكَذا طَبْعَة دَار الحَدِيث قُم.

٢٢٥. الفَقِيه (مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه)، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصَّدوق (ت ٣٨١ هـ)، طَبعَة مُؤسَّسة النَّشر الإِسلاَمي قُم. مُؤسَّسة الأَعلمي ـ بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة ١٤٠٠هـ

٢٢٦. فَضَائل الصّحَابة، لأَبِي عَبدالله أَحْمَد بن مُحَمّد حَنبل الشّيبَانيّ (٢٤١ هـ)، تحَقِّيق: وَصي الله بن مُحمّد عبَّاس، دَار العِلم، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٣ هـ، وَطَبْعَة جَامعَة أُمّ القُرىٰ السّعودِية.

٢٢٧. فَضَائل الخَمْسَة مِن الصّحَاح السّتة، لمُرتَضىٰ الحُسَيْنيّ الفَيروز آبَادي، مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثّالثَة ١٩٧٣ م.

٢٢٨. فَتح القَدِير الجَامِع بَيْن فَني الرّوَاية وَالدِّرَاية مِـن عِـلم التَّـفسِير. مُـحَمَّد بـن عَـليّ الشَّوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) بدُون ذِكر لرَّقم وتأرِيخ الطَّبع. طَبْعَة دَار المَعْرِفَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٢٩. الفَائِق مِن اللَّفظ الرَّائِق لأَبي البَركَات عَبدالمُحسن بن عُثمَان الحَنَفي: ٨٣ نُسْخَة مُصَورَة مِن إِحْدى مَكَاتب إِيرلَنده.

حَرْف القَاف

٢٣٠. القَامُوس المحِيط ، لمحَمَّد بن يَعقُوب الفَيروز آبَادي ، مطبَعَة مُصطَفَىٰ البَابي الحَلبي القَاهرَة ، الطَبْعَة الثَانِيَة ١٩٥٢ م .

٢٣١. القَامُوس ، لمحَمَّد مُرتَضىٰ الزّبيديّ (ت ١٢٠٥ هق) ، طَبْعَة دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ.

٢٣٢. قصَص الأنبِيَاءِ . عَبدالوهَّاب النَّجار . طَبْعَة دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٣٣. القَوْل الفَصل لعَلي ابْن طَاهر الحدَّاد الحَضرَمي العَلوي الصَّادقي نَزِيل جَاوه ، طَبْعَة جَاوا .

حَرْف الكَاف

٢٣٤. الكَافِي (الأُصُول) ، المطبَعَة الإِسْلاَمِيَّة . عَام (١٣٨٨ هـ. ق) . طَهرَان ، ثُمَّ طَبعَ سَنَة (١٣٧٧ هـ. ق) الحَيدرِي . طَهرَان ـ إيرَان .

٢٣٥. الكَامل فِي التَّأرِيخ ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن أَبِي الكرَام مُحَمَّد مُحَمَّد بن عَبدالكَرِيم الشَّيبَاني المَعْرُوف بِابن الأثِير (ت ٦٣٠ هـ) . عُني بمرَاجَعة أُصوله : نُخبَة مِن العُلمَاء . دَار الكِتَاب العَربِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٣٦. كَنْزُ العُمّال فِي سُنن الأَقوَال وَالأَفعَال ، لعَلاَء الدّين عَليّ المُتّقي ابن حُسَام الدّين الهِندي (ت ٩٧٥ هـ) ، تَصحِيح صَفوَة السّقا ، مَكْتَبة التُّرَاث الإِسلاَمي ـ بَيْرُوت ، الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٧ هـ، وَطَبْع دَار الوَعي حَلب ١٣٩٦ هـ.

٢٣٧. كَشف الغُمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة ، لعَليّ بن عِيْسَىٰ الإِربليّ (ت ٦٨٧ هـ) ، تَصحِيح هَاشم الرّسولي المحلاتي ، دَار الكِتَاب الإِسْلاَميّ ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠١ هـ، طَبْعَة تبريز بدُون تأرِيخ .

٢٣٨. كَشف المُرَاد ، لجمَال الدّين أَبِي مَنْصُور الحَسَن بن يُوسُف بن عَليّ بن المُطهر الحِلي

(ت٧٢٦هـ) طَبْعَة دَار الفِكر ، ودَار إحيَاء التُّرَاث بَيْرُوت .

٢٣٩. الكَشَّاف عَن حقَائق التَّنزِيل وَعُيُون الأَقاوِيل فِي وجُوه التَّأوِيل . أَبِي القَاسم جَـار الله مَحمُود بن عُمر الخوَارزمـي (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) وَمَـعه : حَـاشِية الجُـرْجَانِي وكـتَاب الإنـصَاف . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م . دَار الفِكر . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٤٠ . الكَامل فِي الضُّعفَاء . عَبدالله بن عَدي (ت ٣٦٥هـ) . تَحْقِّيق : عَبدالمُعطي قَلعجي . طَبْعَة بَيْرُوت ١٩٨٤ م .

٢٤١ . كِتَاب « تَأمُلاَت فِي سُلُوك الإنْسَان » الكسيس كارل ، تَرجمة مُحَمَّد مُحَمَّد القَصّاص .

٢٤٢ . كتَاب الأُصُول ، الإِمَام المُرتَضىٰ لِدِين الله مُحَمَّد بن الإِمَام الهَادي يَحيَىٰ آبن الحُسِين بن الإِمَام القَاسم بن إبرَاهِيم بن إِسمَاعِيل بن إبرَاهِيم بن الإِمَام الحَسَن آبن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام عَليّ آبن أبي طَالب : (ت ٣١٠ هـ) ، تحقِّيق : عَبدالله بن حمُود العزيّ ، طَبْع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافيَّة .

٢٤٣ . كِتَاب المَذَاهب الكُبرىٰ فِي التَّأرِيخ تَأليف : « البان ج ـ وَيدجيري » تَرجَمَة ذوقان قَرقُوط .

٢٤٤ . الكُنىٰ وَالأَسمَاء . مُحَمَّد بن أَحْمَد الدّولاي (ت ٣١٠هـ) . طَبْعَة حَيدر آبَاد (١٣٢٢هـ) .

٢٤٥ . الكُنىٰ وَالأَسمَاء . مُسْلِم بن الحَجَّاج (ت ٢٦١هـ) . تَقدِيم : مُطاع الطَّرابيشي . طَبْعَة دِمشق ١٩٨٤ .

٢٤٦ . كَشف الظّنون عن أَسمَاء الكُتب والفنُون ، حَاجي خَلِيفة ، مَنْشورَات مَكْتَبَة المُثنىٰ ، بَغْدَاد .

٢٤٧ . كَيْفَ يَحيَا ٱلإِنْسَان تَعْلِيق الفَيْلَسُوف الصِّينِي لِين يُوتَانج .

٢٤٨ . كفَايَة الطَّالب فِي مَنَاقب عَليّ بن أَبي طَالب ، لأَبي عَبد الله مُحَمّد بن يُوسُف بن مُحَمّد الكَنْجي الشّافعي (ت ٦٥٨ هـ) ، تَحقِيق : مُحَمَّد هَادي الأَمِيني ، دَار إِحـيَاء تُـرَاث أَهْـل البَـيْت ، طَهرَان ، الطّبعة الثّانيَة ١٤٠٤هـ.

٢٤٩ . كتَاب الدّعَاء لأَبِي القَاسم سُلَيمان آبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطير اللَّخمي الشّامي الطّبراني

(ت ٣٦٠هـ)، دَار الفِكر، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١هـ.

٢٥٠ . كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسِنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني الجَرّاحي المُتوفّىٰ سَنَة (١١٦٢هـ).

٢٥١ . كتَاب آل مُحَمَّد لحسَام الدّين المَردي الحَنَفي (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهِرَة).

٢٥٢ . كَنز الحَقَائِق للشَّيخ مُحَمَّد بن عَبد الرَّؤوف ابن تَاج العَارِفِين ابن عَليّ ابن زَين العَابدِين الحدَّادي ثُمّ المَنَاوي القَاهري المَصْري.

حَرف اللاَّم

٢٥٣ . لسَان العَرَب، لأَبي الفَضل جمَال الدّين مُحَمَّد بن مُكرم بن مَنظُور الأَفرِيقي المَصْري، (ت ٧١١هـق)، الطَبْعَة الأُولىٰ دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤١٠هـ.

٢٥٤ . لسَان المِيزَان، لأَبِي الفَضل أَحْمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلاَنيّ (ت ٨٥٢هـق)، تَحْقِيق: عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود، وعَليّ مُحَمَّد مُعوض، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٦هـ.

٢٥٥ . لُبَاب النّقول فِي أَسبَاب النّزول، لعَبد الرّحمن بن أَبي بَكْر جَلاَل الدّين السّيُوطي (ت ٩١١هـ)، طَبعَة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي.

حَرف المِيم

٢٥٦ . مَجْمَع الرِّجَال، لُمحَمَّد قَاسم بن الأَمِير مُحَمَّد الطّبَاطبَائي الحَسني الحُسيني القَهپائي (ت ١١٢٦هـ)، تَحْقِيق: ضيَاء الدّين الإِصبهَانِي، مُؤسّسَة إِسمَاعِيليَان، قُم.

٢٥٧ . المِئة المُختَارة، لعَمرُو بن بَحر الجَاحظ بن مَحبُوب الكنَاني اللّيثي (ت ٢٥٥هـ).

٢٥٨ . مَا أُنزِل مِن القُرآن فِي عَليّ ، لمُحَمّد بن العبّاس بن عَليّ بن مَروَان (الحَجّام) .

٢٥٩ . مَجْمَع الزّوَائد وَمَنبع الفوَائد ، لعَليّ بن أَبِي بَكْر الهَيثميّ (ت ٨٠٧هق) ، تَحقّيق : عَبدالله مُحَمَّد دَرويش ، طَبْعَة دَار الفِكر ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٢هق) ، مُصَوَّرَة عن طَبْعَة القُدسيّ ١٣٨٩ هق ، طَبْعَة ـ القَاهرَة الثَّانِيَة بدُون تأرِيخ .

٢٦٠ . المَحَاسن ، لأبي جَعْفر أَحمَد بن مُحَمّد بن خَالد البَرقي (ت ٢٨٠ هـ) ، تَحقِيق : السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي ، المَجمَع العَالمي لأَهل البَيْت ـ قُم ، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٣ هـ .

٢٦١ . المُحَلىٰ ، لأَبي مُحَمّد عَليّ بن أَحمَد بن سَعِيد ابن حَزم الظّاهري ، دَار الفِكر .

٢٦٢ . مُرُوج الذَّهَب وَمَعَادن الجَوهر ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن الحُسَيْن المَسعُوديّ (ت ٣٤٦هق) ، تَحقّيق : مُحَمَّد مُحييّ الدّين عَبد الحَمِيد ، مطَبْعَة السّعادة ، الطَبْعَة الرّابعة ـ القَاهرَة ١٣٨٤ هـ .

٢٦٣ . مُسْتَدرك الوَسَائل وَمُسْتَنبط المَسَائل ، للشَّيخ المِيرزا حُسين النّوريّ ، طَبعَة طَهرَان نَاصر خسرُو .

٢٦٤ . المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين ، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن عَبدالله الحَاكم النّيسابُوري ، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١١ هـ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد .

٢٦٥ . مُسْنَد الإمَام الرِّضا عليه السلام ، المَنسُوب إلىٰ الإمَام الرِّضا ، مُؤَسَّسة الإمَام المَهدي (عَجل الله تَعَالىٰ فَرَجه) ـ قُم ، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٨ هـ .

٢٦٦ . مُسْنَد الإمَام زَيد بن عَليّ زَين العَابدِين ، جَمع عَليّ بن سَالم الصّنعانيّ ، طَبعَة دَار الصَّحَابة ١٤١٢ هـ . طَهرَان دَار الكُتب الإسلاَميَّة ، الطّبعَة الثّانِية .

٢٦٧ . مُسْنَد الإمَام أَحمَد ، لمحَمَّد بن حَنبل الشّيبانيّ (ت ٢٤١ هق) ، تَحقّيق : عَبد الله مُحَمَّد الدّرويش ، طَبْعَة دَار الفِكر ، الطَبْعَة الثَّانِيَة ـ بَيْرُوت ١٤١٤ هـ ، طَبْعَة جَامعة أُم القُرىٰ السّعودية ، طَبْعَة دَار العِلم ١٤٠٣ هـ .

٢٦٨. مُسْنَد ٱبْن مَاجه ، لُمحَمَّد بن يَزيد القَزوينيّ (ت ٢٧٥هق) ، تَحْقِّيق : فُؤاد عَبد البَاقي ، نَشر دَار الفِكر ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ ، دَار إحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الْأُولىٰ ١٣٩٥ هـ.

٢٦٩. مُسْنَد الطّيالسيّ ، لسُليَمان بن دَاود الطّيالسيّ (ت ٢٠٤هق) ، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤٠٢هـ.

٢٧٠. المُوطّ الإِمام مَالك الأَصبحي الحِمْيَري . تَحْقِّيق : مُحَمَّد فُؤاد عَـبدالبَـاقي . المَكْـتَبَة الثَّقافِية . بَيْرُوت ـ لُبْنَان بِالْإِضَافة إِلىٰ طَبعَات أُخرىٰ ، وَكَذا طَبْعَة القَاهِرَة .

٢٧١. مَصَابِيح السُّنَّة ، البَغوي الشّافِعِي ، طَبع مُحَمّد عَليّ صَبِيح .

٢٧٢. مَطَالب السّؤول فِي منَاقب آل الرَّسول ، لكمَال الدّين مُـحَمّد بـن طَـلحَة الشّـافعي (ت ٦٥٤هـ) ، النَّجف الأَشرف ، وَنُسخَة خَطيَّة فِي مَكتبَة المَرعَشي قُم .

٢٧٣. المُصنَّف ، عَبدالرَّزاق بن هَمَّام الصَّنعاني (٢١١هـ) . تَحْقِّيق : حَبيب الرَّحمن الأَعظمي . مَنْشُورات المَجلس العِلمي ، طَبْعَة بَيْرُوت سَنَة (١٣٩٠ هـ) وَمَا بَعدها .

٢٧٤. المَعَارف ، لأَبي مُحَمّد عَبد الله بن مُسْلم المَعَرُوف بِٱبن قُتَيبَة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هق) ، حَقَّقه وَقَدمَّ لهُ ثَروت عُكَاشه : مَنشورَات الشَّريف الرّضيّ الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥هـ.

٢٧٥ . مَعَالم التّنزيل ، لمُحَمّد الحُسَيْن بن مَسعُود الفرّاء البَغويّ (ت ٥١٦هق) ، تَحقِيق : خَالد مُحَمّد العَك ، وَمروَان سوَار ، نَشر دَار المَعرفَة ، الطّبعَة الثّانِية ـ بيرُوت ١٤٠٧هـ.

٢٧٦. مَعَالِم التّنزيل للبَغوي الشّافعي مَطبُوع بهَامِش تَفْسِير الخَازن .

٢٧٧. مَعَالم العِترَة النّبوّية وَمَعارف الأَئِمَّة أَهْل البَيْت الفَاطِمية ، لأَبي مُـحَمّد تَـقيّ الدّيـن عَبدالعَزيز بن مَحمُود بن المُبارك بن الأَخضر الجنَابذي الحَنْبلي (٥٢٤ـ٦١١هـ) ، (مَخطُوط) ، وَمَطبُوع فِي بَيرُوت ١٤٠٧هـ.

٢٧٨. المُعْتَصر مِن المُخْتَصر لأَبي المَحَاسن يُوسف بن مُوسَىٰ الحَنْفي للقَاضي أَبي الوَلِـيد

البَاجي المَالِكي .

٢٧٩ . مُعْجَم البُلدَان ، لأبي عَبدالله شَهاب الدّيـن يَـاقُوت بـن عَـبدالله الحَـمويّ الرّومـيّ (ت ٦٢٦ هـ) ، طَبعَة دَار إحيَاء التّراث العَربيّ بَيرُوت الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٩ هـق .

٢٨٠ . المُعجَم الصَّغِير ، لأَبِي القَاسم سُليَمان آبن أحْمَد بن أيُوب بن مُطير اللَّـخمي الشّـامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تَحقّيق : مُحَمَّد عُثْمان ، دَار الفِكر ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ .

٢٨١ . المُعْجَم الأَوسَط ، أبُو القَاسم سُليمان بن أحْمَد الطَّبري (٣٦٠ هـ) . مَكْتَبَة المَعَارِف - الرّيَاض . الطَبْعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ هـ) . قَام بإخرَاجه : إبرَاهِيم مُظفر و آخرُون . تَحت إشرَاف : مَجْمَع اللُّغة العَربية ـ مَصْر .

٢٨٢ . المُعْجَم الكَبِير ، لأَبِي القَاسم سُليَمان بن أحْمَد اللَّخمي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تَحْقّيق : حَمدي عَبد المَجِيد السّلفي ، دَار إحيَاء التُّرَاث العَرِبي ، بَيْرُوت الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠٤ هـ

٢٨٣ . المُخْتَصر الكَبِير فِي سِيرَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ ، لعِزّ الدِّين بن جَمَاعَة الكِنَاني ، تَحْقِيق : سَامي مَكّي العَاني ، نَشْر دَار البَشِير عمّان (١٩٩٣ م) .

٢٨٤ . المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبِي الفَضْل العَرَاقي ، مَكْتَبة طَبريَة الرّيَـاض ، (١٤١٥ هـ) ، تَحقِيق : أشْرَف عَبْدالمَقصُود .

٢٨٥ . المَغَازي ، لمُحَمّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري ، (ت ٢٣٠ هـ) ، تَحقِيق : الدّكتور مَارسُون جُونس ، مُؤسَّسة الأَعلمي للمَطبُوعات ، بَيرُوت ، وَطَبعَة مَصر ، الدّار العَامرة .

٢٨٦ . المُغني ، لأَبِي مُحَمَّد مُوفق الدّين مُحَمَّد بن عَبد الله بن أَحْمَد بن قُـدَامـة المَـقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ، دَار الكِتَاب العَربِي بَيْرُوت ١٣٥٩ هـ ، طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبِيح وَأَولاَده .

٢٨٧ . المُغني ، لأَبِي مُحَمَّد عَبدالله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامة المَقدسيّ ، عَلىٰ مُخْتَصر لأَبِي القَاسم عُمر بن الحُسَيْن بن عَبد الله بن أَحْمَد الخَرقي مطْبَعَة المنَار ـ مَصر ١٣٤٢ هـ .

٢٨٨. مُغني المحتاج إلىٰ مَعْرِفَة معاني ألفاظ المِنهَاج، الشَّرح للشَّيخ مُحمَّد الشّربيني الهجري، دَار إحيَاء التُّرَاث العَربي، بَيْرُوت.

٢٨٩. مناقب آل أَبي طَالب، لأَبي جَعْفر رَشِيد الدّين مُحمَّد بن عَليّ بن شهر آشُوب المَازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، المطبَعَة العِلمِيَة قُم، طَبْعَة النَّجَف الأَشرَف.

٢٩٠. مناقب أَمِير المُؤمِنين عَليّ بن أَبي طَالب، لمحَمَّد بن سُليمان الكُوفِي القَاضي (ت ٣٠٠هـ)، تَحقِيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي، مَجمَع إحيَاء الثّقافة الإِسْلاَميّ، قُم، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢هـ.

٢٩١. مَناقب المغَازلي، لأَبي الحَسن عَليّ بن مُحمّد بن مُحمّد الواسطي الشّافِعِي المَعرُوف بِأَبن المغَازلي (ت ٤٨٣ هـ)، إعدَاد: مُحمّد بَاقر المَحمُودي، دَار الكُتب الإِسلاَمية، طَهرَان، الطّبعَة الثَانية ١٤٠٢هـ.

٢٩٢. مقَاتل الطَّالبيِّين، أَبُو الفَرج عَليّ بن الحُسَين بن مُحمَّد القَرشي الإِصبهَاني الأُموري (٢٨٤ ـ ٣٥٦هـ). شَرح وتَحقِّيق: السَّيِّد أَحمَد صَقر. مُؤسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٩٣. مَقتل الحُسَين عليه السلام ومَصْرع أَهْل بَيْتِه وأَصحَابه بِكربلاَء (المُشتَهر: مَقتل أَبِي مِخْنَف)، أَبُو مِخْنَف لوط بن يَحْيَىٰ. مَكْتَبَة العُلوم العَامة. البَحرين. مَكْتَبَة الخَير. صَنْعَاء ـ ج. ي. (مُصور عن أَصل مَخطُوط) يَقع فِي (١٤٤) صَفحَة.

٢٩٤. مَقْتل الحُسَين، لمُوفق بن أَحمَد المَكي الخوَارزمي الحَنفي (ت ٥٦٨ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد السّماوي، مَكتبَة المُفِيد، قُم، وَطَبع مَطبعَة الزّهراء عليها السلام.

٢٩٥. مُنْتَخَب كَنز العُمَّال، عَليّ بن حسَام الدِّين بن عَبدالمَلك (٨٨٥ ـ ٩٧٥ هـ). دَار إحيَاء التُّرَاث العَربي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٩٦. مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد الذّهبي. (ت ٧٤٨هق)، تَحقِّيق مُحَمَّد البَجَاوي، طَبْعَة دَار المَعرِفَة للطِّباعَة والنّشر بَيْرُوت ١٩٦٣ م، وطَبع القَاهرَة ١٣٢٥ هـ، دَار

الفِكر بَيْرُوت .

٢٩٧. مُخْتَصَر تَأرِيخ مَدِينَة دمَشْق لِابْن مَنْظُور (النُّسخَة مِـن مَكـتبَة طُـوب قَـبو سـرَاي بإسْلاَمبُول) ، وَطَبعَة دَار الفِكر .

٢٩٨. مِصبَاح الزّجَاجَة فِي زَوَائد ابن مَاجه للبُوصِيري .

٢٩٩. مُخْتَار الصِّحَاح ، لمُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبدالقَادر الرَّازي ، ضَبطَه وَصَححهُ أَحمَد شَمس الدِّين ، طَبع دَار الكُتب العِلمِيَّة بَيرُوت الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥ هـ.

٣٠٠. مِرآة الجنَان لعبد الله بن سعد اليافعي ، طبعة دار صادر بيروت ١٤٠٥ هـ.

٣٠١. مَعَارج اليَقِين فِي أُصُول الدِّين للشَّيخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد السَّبزوَاري مِن أعْلاَم القَرن السَّابع الهِجْري .

٣٠٢. مَعْرِفَة السّنن وَالآثَار للبَيهقي ، تَحقِيق أبو إسْلاَم سيِّد كسرَوي حَسَن ، القَاهرة المَطريَّة .

٣٠٣. مُحَاضَرات الأُدبَاء ، الرَّاغب الإِصفهَاني ، طَبعَة بَيرُوت .

٣٠٤. مُسْنَد عَليّ بن أبي طَالب طَبْعَة المَطْبعَة العَزِيزيَّة بحَيْدَر آبَاد الهِنْد سَنَة (١٤٠٦ هـ).

٣٠٥. مُسْنَد فَاطِمَة ، الخُضَري السُّيوطي المُتوفّى (٩١١هـ) طَبْعَة المَطْبعَة العَزِيزيَّة بحَيْدَر آبَاد الهِنْد سَنَة (١٤٠٦ هـ).

٣٠٦. المَصَابِيح ، لأحمَد بن إبْرَاهِيم بن الحَسَن بن عَليّ بن إبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُليمَان ابن دَاود ابن الحَسَن بن الحَسَن السِّبط بن أَمِير المُؤمِنِين عَليّ بن أبِي طَالب : ٢٤٨ ، تَـحقِيق عَـبدالله بـن عَبدالله بن أحْمَد الحُوثي ، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد ابن عَليّ الثَّقَافِية .

٣٠٧. مِشكَاة المَصَابِيح لمحمد بن عبدالله وَليّ الدّين الخَطِيب العُمري ، مَطبُوع أكمَل بِهِ كتَاب مصَابِيح السُّنَّة للبَغوي .

٣٠٨. مُرقَاة المَفَاتِيح فِي شَرْح مِشكَاة المَصَابِيح طَبْعَة مِلْتَان .

٣٠٩ . مَوارد الظَّمآن إلىٰ زَوَائد ابن حِبَّان للحَافظ نُور الدِّين عَلي بن أَبي بَكر الهَيثمي تُوفِّي (٨٠٧هـ) حَقّقه وَخرّج نصُوصه حُسَين سَلِيم أَسَد الدَّارَاني ، طَبع دَار الثَّقافَة العَربيَّة .

٣١٠ . المُقْتَنىٰ فِي سَرد الكُنىٰ للذَّهبي ، (نُسْخَة مَحفُوظَة فِي خَزَائِن المَكْتَبَة الأَحمديَة بحَلب تَحت رَقم «٣٢٨») .

٣١١ . مُعجَم الأُدبَاء ، لأَبي عَبدالله يَاقوت الحَمويّ البَغدَاديّ المغَازيّ (ت ٦٢٦هق) ، طَبعَة دَار المَأمُون ـ بَغدَاد ١٣٥٥ هـ .

٣١٢ . مُعْجَم الشُّيُوخ لمُحَمّد بن أَحْمَد بن جُمَيع الصَّيدَاوي (ت ٣٠٥هـ ـ ٤٠٢هـ) طَبْعَة مُؤسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ، وَدَار الأِيمَان طَرَابُلس .

٣١٣ . مَجمَع البَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن ، لأَبِي عَليّ الفَضل بن الحَسَن الطَّبرسيّ (ت ٥٤٨هق) ، طَبْعَة دَار المَعْرفَة ـ بَيْرُوت ١٤١٩ هـ ، طَبْعَة دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي .

٣١٤ . مُقدَّمة اَبن خُلدُون ، لِابْن خُلدُون المَغربي (ت ٨٠٨هـ) ، دَار الجَبل بَيرُوت .

٣١٥ . المُنْتَخب مِن صَحِيحَي البُخَاريّ وَمُسْلم لمُحَمَّد بن عُثمَان البَغدَادي : (مَخْطُوط) .

٣١٦ . المُنْتَخب مِن ذَيل المُذَيل للطَّبري ، طَبْعَة مُؤسَّسة الأَعْلَمي بَيرُوت سَنَة (١٣٥٨ هـ) .

٣١٧ . مَن هُم الزَّيدِيَّة ، السَّيِّد يَحيىٰ بن عَبدالكَرِيم الفَضِيل ، طَبْع مُؤسَّسَة الإمَام زَيد بن عَليّ الثَّقافِيَّة .

٣١٨ . المِيزَان فِي تَفْسِير القُرْءان ، لُمحَمَّد حُسِين الطَّباطَبائِي ، دَار الكُتُب الإسْلاَمِيَّة ، طَهران ، الطَبْعَة الثَالِثة ١٣٩٧ هـ .

٣١٩ . مِيزَان الإعتدَال ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ٧٤٨هـ) . تَحْقِيق : عَليّ البَجَاوي . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٣ م) .

٣٢٠ . مُعْجَم مَا اَستعْجم مِن أَسْمَاء البِلاَد والمَوَاضع ، عَبدالله بن عَبدالعَزِيز البَكْري

(ت ٤٨٧ هـ) . تَحْقِّيق : مُصْطَفَىٰ السَّقاء . طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٤٥ م) ، وَكَذا الطَّبْعَة الثَّالِثَة لعَالم الكُتُب . بَيْرُوت ـ لُبْنَان . سَنَة (١٤٠٣ هـ) .

٣٢١ . المَعْرِفَة والتَّأْرِيخ ، يَعقُوب بن سُفيَان الفَسَوِيّ (ت ١٢٧٧ هـ) . تَحْقِّيق : أَكْرَم ضِيَاء العُمري . طَبْعَة بَيْرُوت (١٩٨١ م) .

٣٢٢ . فَرائِدُ فَوائِدِ الفِكْرْ فِي الإِمَام المَهْدِيّ المُنْتَظِر تَأْلِيف الشَّيْخ مَرْعِيّ بن يُوسُفَ المَقْدِسي الْحَنْبَلِيّ مِن عُلَمَاء القَرن الحَادِي عَشر الهِجْرِي ، الطَّبعَة الثَّانِيَة بتَحْقيقنَا .

٣٢٣ . مَوَاهب الجَلِيل لشَرح مُخْتَصر خَلِيل ، للحَطَّاب الرّعَيني المُتوفَّىٰ سَنَة (٩٥٤ هـ) طَبْعَهُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشَّيخ زَكَرِيَّا عُميرَات ، دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت سَنَة (١٤١٦ هـ) .

٣٢٤ . المَدْخَل إِلَىٰ مَذْهَب الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل ، لعَبد القَادر بن بَدرَان الدّمَشقي ، نَشر مُؤسّسَة الرّسَالَة سَنَة (١٤٠١ هـ) الطَّبعَة الثَّانيَة ، تَحْقِيق : الدّكتُور عَبْدالله عَبدالمُحسن التُّركي .

٣٢٥ . مَجَلَّة (روز اليُوسف) المَصْرِيَّة تَأْرِيخ (٦ آب سَنَة ١٩٧٣ م) .

٣٢٦ . مَجَلَّة العَرَبيّ الكُوَيتِيَّة فِي العَدَد (٢٤١) .

٣٢٧ . مَجلّة الطَّلِيعَة المَصْريَة بتَأْرِيخ آذَار (١٩٧٠ م) .

٣٢٨ . مَجلّة المُستَقبَل اللُّبْنَانِيَّة (العَدَد ١٢٥) .

٣٢٩ . مَجلّة عَالَم الفِكْر الكُوَيتيَّة العَدَد الأَوَّل مِن المُجَلَّد السَّابع .

حَرْف النُّون

٣٣٠ . النّهاية فِي غَرِيب الحَدِيث والأَثر ، لأَبِي السّعادات مُبَارك بن مُبَارك الجَزري المَعْرُوف بأَبن الأَثِير الشَّيبَاني الشَّافِعي (ت ٦٠٦ هـ) ، تَحْقِّيق : طَاهر أَحْمَد الزّاوي ، مُؤسَّسَة إِسمَاعِيليان ، قُم ، الطَّبْعَة الرّابعة ١٣٦٧ هـ .

٣٣١. نُور الأَبْصَار فِي مناقب آل بَيْت النَّبي الُمختَار، لمُؤمِن بن حَسَن مُـؤمِن الشَّبلنجيّ (ت١٢٩٨هـ)، طَبْعَة دَار الكُتب العِلْمِيَة، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٨هـ.

٣٣٢. نُظم دُرَّر السِّمْطَين فِي فضَائل المُصطَفىٰ وَالمُرتَضىٰ وَالبَتُول والسِّبطين، جمَال الدّين مُحَمّد ابن يُوسف الزّرَندي، (٦٩٣ـ٧٥٠هـ)، طَبع بَيرُوت، دَار الثّقافة للكتَاب العَربي ١٤٠٩هـ.

٣٣٣. نهَايَة الإِرَب فِي فنُون الأَدَب، لشهَاب الدّين النّويريّ (ت ٧٣٢هق)، تَحْقّيق: كمَال مَروَان طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٢٤٩هـ.

٣٣٤. نهَايَة الإِرَب فِي مَعْرِفَة أَنسَاب العَرَب، لأَحمَد بن عَبدالله القَلقَشنديّ (ت ٨٢١هق)، نَشر إِدَارة البحُوث العِلْمِيَة، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤٠٢هـ.

٣٣٥. نهَايَة الإِرَب فِي فنُون الأَدَب، لشهَاب الدّين النّويريّ (ت ٧٣٢هق)، تَحْقّيق: كمَال مَروَان طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٢٤٩هـ.

٣٣٦. النّزَاع وَالتَّخَاصم فِيما بَيْن بَني أُميَّة وبَني هَاشم، تَحقيق: حُسين مُؤنس القَـاهرة دَار التَّعارف سَنَة ١٩٨٨م.

٣٣٧. النُّخبَة البَهيَة فِي الأَحَادِيث المَكذُوبَة عَلىٰ خَيْر البَريَة لمُحَمَّد الأَمِير الكَبِير المَالِكي، نَشر المَكتَب الإِسْلاَمي بَيرُوت (١٤٠٩هـ)، الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحقِيق: زُهَير الشَّاوِيش.

٣٣٨. نَسَب قُرَيْش، لأَبِي عَبدالله المُصعب بن عَبدالله بن المُصعب الزُّبَيْري (١٥٦ـ٢٣٦هـ). عُني بِنَشره. إِليفي بروفنسال. دَار المَعَارِف ـ القَاهرَة.

٣٣٩. نَصب الرَّايَة، عَبدالله بن يُوسُف الزّيلَعي (ت ٧٦٢هـ). طَبْعَة القَاهرَة (١٩٣٨م).

٣٤٠. نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ.

٣٤١. نَثر الدُّرّ المَكنُون لمُحَمَّد بن عَليّ الأَهْدَلي الحُسَيني اليَمَني الأَزهَري، مَطبَعة زَهرَان بمَصر.

٣٤٢. نَهج الأيمَان فِي الإِمَامة وَالمَنَاقب للشَّيخ عَليّ بن يُوسُف الشَّهير بأبن جُبَير مِن أَعْلاَم

القَرن السَّابع تَحقِيق السَّيد أَحْمَد الحُسَيني طَبْع ستَارَة .

٣٤٣ . النَّعِيم المُقِيم لعِتْرَة النَّبأ العَظِيم الشَّيخ العلاّمة شَرف الدّين أَبي مُحَمَّد عُمَر آبن شُجاع الدّين مُحَمَّد آبن الشَّيخ نَجِيب الدّين عَبد الوَاحد المُوصلي العَارف فَرَغ مِن تَأْلِيفه سَنَة (٦٤٦ هـ) نَشر مُؤَسَّسَة دَار الكِتَاب الإِسْلاَمي ، بتَحْقِيق سَامي الغُرَيري .

حَرْف الوَاو

٣٤٤ . الوَافِي ، لُمحَمَّد مُحْسِن بن مُرْتَضىٰ الفَيض الكَاشَانيّ ، نَشر مَكْتَبَة الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ عليه السلام إصفهَان ١٤٠٦ هـ.

٣٤٥ . الوَافِي بالوَفِيَّات ، لصَفيّ الدّين خَلِيل بن أَيبك الصَّفدي ، دَار النّشر فرانزشتانيز ـ قيسبادان .

٣٤٦ . وَفِيَّات الأَعْيَان وَأنبَاء أَبْنَاء الزّمان ، لشَّمْس الدّين أَبِي العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد البَرمكيّ المَعْرُوف بآبن خِلّكان (ت ٦٨١ هق) ، تَحقّيق : الدّكتور إِحسَان عَبَّاس ، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بيْرُوت .

٣٤٧ . وَسَائِل الشِّيْعَة إِلىٰ تَحصِيل مسَائل الشَّرِيعَة ، مُحَمَّد بن الحَسَن الحرّ العَاملي ، طَـبْع مُؤَسَّسَة آل البَيْت ١٤١٤ هـ.

٣٤٨ . وَقعَة صِفّين ، لنَصر بن مزَاحم المَنقريّ ، تَحْقِّيق وشَرْح عَبدالسَّلاَم هَارُون ، القَاهِرَة ، الطَبْعَة الثَّانِيَة ونَشر مَكْتَبَة السَّيِّد المَرعشيّ النّجفيّ قُم ١٣٨٢ هـ.

٣٤٩ . وَسِيلَة المَآل فِي عَدّ مَناقب الآل (مَخْطُوط) نُسْخَة فِي مَكْتَبَة الظَّاهرِيَّة بدِمَشق .

٣٥٠ . الوَفَاء بأَخْبَار المُصْطَفىٰ ، لِابْن الجَوزِي . طَبْعَة ١٣٩٥ م . مطْبَعَة السَّعَادَة . مَصْر .

حَرْف اليَاء

٣٥١ . يَنَابِيع المَوَدَّة لذَوي ٱلْقُرْبَىٰ ، لسُليَمان آبن إِبرَاهِيم القَندُوزيّ الحَنفيّ (ت ١٢٩٤ هـ) ،

تَحقِّيق : عَليّ جَمَال أَشرَف الحُسَيْنيّ ، طَبْعَة أُسوة الطَبعَة الأُولىٰ ـ قُم ١٤١٦ هـ، وَالطَّبعَة الحَيْدَرِيَّة فِي النَّجَف الأَشرَف .

٣٥٢ . اليوَاقِيت وَالجوَاهر فِي بيَان عقَائد الأَكابر ، القُطب الشَّعرَاني ، طَبعَة مَصْر .

٣٥٣ . اليَمَن عَبر التَّأرِيخ ، لأَحمَد حُسِين شَرف الدِّين ، الرِّيَاض مَطَابع الأُوفست ١٩٨٠م .

٣٥٤ . يَتِيمَة الدَّهر فِي محَاسن أَهْل العَصْر ، أَحمَد بن مُحَمّد بن إبرَاهِيم الثَّعلِبي النّيسَابُوري ، تَحقِيق : مُحَمّد مُحيي الدِّين عَبدالحَمِيد ، دَار الكُتب العِلمِيَة .